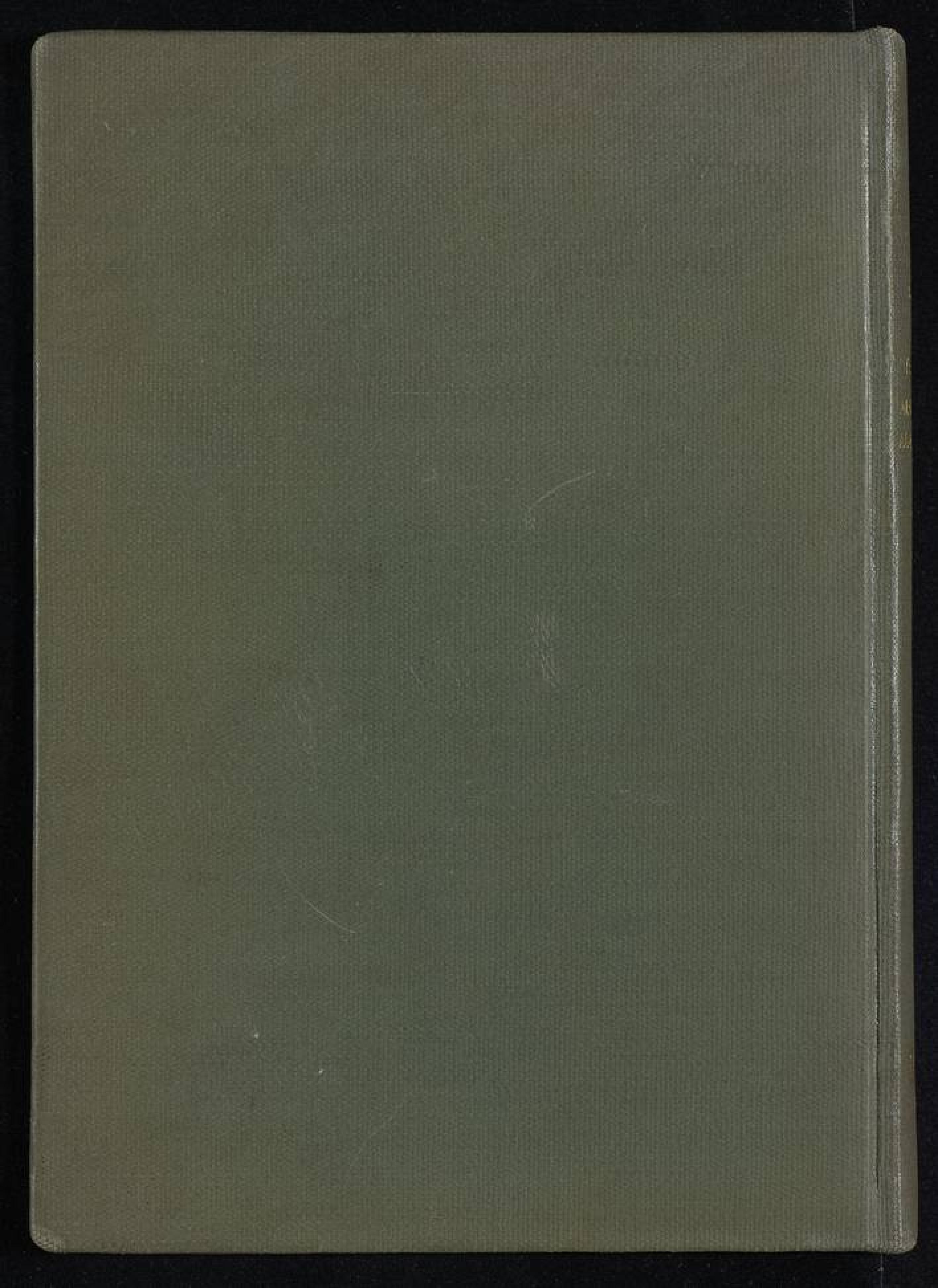


السيد عبد الرزاق الحسني

تاريخ

الوزارات العراقية

تاريخ سياسي خطير يبحث في نشوء الدولة العراقية ويتكلم عن الأدوار التي مرت عليها ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها الوزارات المختلفة التي تعاقبت على دست الحكم في هذه البلاد منذ نشوء الدولة حتى الآن وذلك بأسلوب مجرد عن التحزب ومؤيد بالصكوك والوثائق

الجزء الأول

طبع على نفقة إحدى المكتبات الشهيرة في سورية

ثمن النسخة ٢٥٠ فلساً

أو ٢٥ غرشاً مصرياً

١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م

مطبعة العرفان بصيدا * سورية



بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

سفر تاريخي خطير يبحث في نشوء الدولة العراقية ويتكلم عن الأدوار التي مرت عليها ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها الوزارات المختلفة التي تعاقبت على دست الحكم في هذه البلاد منذ نشوء الدولة حتى الآن وذلك بأسلوب مجرد عن التحزب ومؤيد بالصكوك والوثائق

الجزء الأول

١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م

مطبعة العرفان بصيدا * سورية

اهداء الكتاب

الى

صاحب الجلالة الملك غازي المعظم

سيدي صاحب الجلالة

لا غرابة إذا كان العرب عموماً وأبناء العراق خصوصاً يعطرون الفضاء بذكر مواهب جلالتكم ويملأون السجلات بتدوين مزاياكم فقد أبرزتم قبيل تبوئكم عرش هذه المملكة من الحنكة والدهاء والحزم والثبات ما جعلهم يعلقون على جلالتكم أطيب الآمال واعظمها

وها انا اضع بين يدي جلالتكم ثمرة اقتطفتها من غصن حياتي وهي عبارة عن خلاصة لأعمال الوزارات العراقية التي اشتغلت تحت رعاية جلالة المغفور له والدكم المعظم معتقدا ان البلاد ستقتطف في ايام جلالتكم ثمار الرياض التي غرسها فقيد العرب والعراق ورعاها بعنايته

بغداد غرة رجب ١٣٥٢ «الحسني»



جلالة الملك غازى المعظم

مقدمة الكتاب

بقلم حضرة صاحب المعالي العالم الجليل والأستاذ الكبير الشيخ محمد رضا الشبيبي

وزير المعارف الأسبق

[تاريخ الوزارات العراقية] موضوع من المواضيع التي لا يُستغنى عنها متى وضع التاريخ السياسي الجامع لهذه الدولة الناشئة وإذا أُريد الإلمام بكيفية نشوء الدولة العراقية ونموها ورسوخ ما رسخ من اوضاعها تدريجاً و كيفية قيام صلاتها وعلائقها مع الدول على الأسس التي قامت عليها . فإن (تاريخ الوزارات العراقية) وما تم من الأعمال وما أنجز من المهام وما جرى من الوقائع على عهد كل وزارةٍ من الوزارات من جملة المظان التي ينبغي الرجوع اليها في ذلك

وقد اطلعني الكاتب الأديب المعروف السيد عبد الرزاق الحسني على الكتاب الذي جرّده في هذا الباب فإذا به يتوخى جمع الحوادث وسردها سرداً لا يقصد من ورائه إلا عرض الوقائع كما هي بدون ان يستبطن اسرارها او يذهب إلى التفكير في هذا ونحوه متخلصا بذلك من كلفة التأويل وكثرة القال والقيل وبالجملة فالكتاب سجل خاص سجلت وجمعت فيه حوادث العراق السياسية على اختلافها وذلك منذ قيام الحكم الوطني إلى الآن فللمؤلف في عمله هذا فضيلة التنقيب عن الوقائع وجمعها من مظانها ثم تبويبها وترتيبها على وجه يجعلها قريبة التناول هذا مضافا إلى بعض الشروح والتعاليق ونحو ذلك مما يدل على ان الغيرة الصالحة وحب المساهمة في خدمة البلاد من حيث نشر تاريخها بقدر الطاقة وضمن

المقدور ، من جملة البواعث التي بعثت على تأليف الكتاب خصوصا إذا اعتبرنا ما يتطلبه نشر الكتب من كلفٍ ومشاقٍ يصعب تلافيها على المؤلف في بلاد لم تألف بعد تشجيع الأدباء والمؤلفين على النحو الذي يجري الآن في الممالك الناهضة وكما كان معروفا عند اجدادنا في أزهى عصورهم.

فجدير بقرائنا أن يقدروا عمل الأديب الحسني ومضاء عزيمته في إخراج ما أخرجه من آثاره حق قدرها وخليق بشباننا أن يحرصوا مثله على اوقاتهم الثمينة ولا يضيعوها في العبث وفيما يضرّ ولا يفيد كما اننا نهنئه على ذلك اطيب تهنئة ومنه تعالى نسأل أن يوفقه في مسعاه وينيله متمناه

بغداد ٢٠ جمادى الثانية ١٣٥٢ — محمد رضا الشبيبي



٧

كلمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

لما اندلع لهيب الحرب الكونية في عام ١٩١٤ مسيحية وعم شرره جميع الأقطار العالمية رأى الحلفاء ان يقطعوا على تركية طريق إحراجها موقفهم بتمكيرها صفو الأمن في الخليج الفارسي وخلق الفتن والاضطرابات الداخلية في الهند ، فزحفت ثلة من الجنود الانجليزية على العراق واحتلت مدينة البصرة في غرة المحرم سنة ١٣٣٣ هجرية ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ميلادية واخذت تتقدم نحو بغداد من جهتي دجلة والفرات فكانت تحتل المدن والقرى بعد حروب دامية حتى إذا وصلت إيوان كسرى على مسافة ٢١ ميلا من جنوبي بغداد ، صدمتها الجنود التركية صدمة عنيفة اضطرتها إلى التقهقر حتى قصبة الكوت الواقعة على مسافة ١١٥ ميلا من جنوبي بغداد والممتازة بموقعيها الحربي والجغرافي فلبثت محاصرة برأسها الجنرال طاوزند مدة لاقت خلالها انواع الشدة والضنك

ويقول الجنرال طاوزند في «مذكراته» ان حصار الكوت الذي استمر من كانون الاول عام ١٩١٥ الى اول مايس عام ١٩١٦ كان اطول حصار عرفته انجلترا في تاريخها الحربي وهذا ما دعاها لأن توعز اليه بلزوم الاستسلام إلى الاتراك بلا قيد ولا شرط وان ترسل بعدئذ القوات اللازمة لاستئناف الحملة والمضي في خطة التوسع والتبسط في العراق وإن لم يكن العراق من المواضع التي تقرر أن تكون ميدانا للقتال في الحرب المذكورة

واستأنفت القوات الجديدة الزحف على بغداد فبلغتها في ليلة ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٣٥ (١١ آذار سنة ١٩١٧م) وبينا هي متوغلة في الحرب، تلقى علي احسان بك قائد القوات التركية في الموصل من الاستانة نصوص معاهدة «موندروس» في ليلة ١-٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ تلك المعاهدة التي قضت بتسليم جميع المواقع العسكرية في سورية والعراق واليمن والعسير إلى اقرب قائد من قواد دول الائتلاف فانسحب مع جيشه من الموصل على ان يشغلها الانجليز اشغالا عسكريا

واجتمعت دول الحلفاء لاقتسام غنائم الحرب المضروس فتقرر - او كاد يتقرر - في «فرسايل» ان تعطى منطقة الموصل العراقية إلى الافرنسيين وان تحتفظ انجلترا بولايتي بغداد والبصرة . ولكن لم تمض على هذا الاقتسام مدة من الزمن تذكر حتى رأينا المستر لويد جورج يسترجع ولاية الموصل من يد المسيو كلمانصو بدهاء وحنكة فعقدت معاهدة (سان ريمو) التي قضت على معاهدة «فرسايل» وتركت العراق من شاليه إلى جنوبيه بيد الانجليز . وقد قابل فريق كبير من العراقيين انتقال الحكم من بلادهم من دولة إلى أخرى بيأس عظيم كما قابله فريق آخر برجاء وارتياح نظرا للوعود الشريفة التي كان الحلفاء وقوادهم قطعوها للعرب عامة وللعراقيين خاصة ولكن سرعان ما انقلب هذا الارتياح إلى نقمة شديدة ذلك لأن الحلفاء لم يبروا بوعودهم ولأن الانجليز في العراق نهجوا بواسطة حكامهم السياسيين (ومعظمهم من الضباط الشبان الذين نشأوا او عاشوا

زمناً طويلا في المستعمرات البريطانية وخصوصا الهند والسودان) سياسة هوجاء فأساءوا معاملة العراقيين ولم يألوا جهدا في جرح العواطف ومس الكرامات والتضييق على الناس فاندلع لهيب الثورة العراقية في ٣١ تموز ١٩٢٠ وحمي وطيس الحرب بين السلطة المحتلة والأهلين وتكبد الفريقان المتقاتلان خسائر كثيرة في الأنفس والأموال حتى كتب للثورة المباركة ان تدخل في خبر كان وان يدخل العراق في عهد من الحكم جديد فوضعت الثورة اوزارها في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

وقد قامت في العراق – منذ تأليف الحكم الوطني فيه حتى اليوم وبرآسة عاهل العراق الراحل– وزارات كثيرة واعتلى كراسي الحكم رجال تختلف كفاءاتهم وآراؤهم باختلاف الظروف التي حاقت بهذه المملكة الفتية فوضعوا أسس الشكل الحاضر من اشكال الحكم في العراق وعقدوا الاتفاقيات والمعاهدات ومنحوا العقود والامتيازات ووقعت في البلاد على عهدهم حوادث كثيرة مختلفة وتم إنشاء ما تم إنشاؤه من المؤسسات والمشاريع فرأينا ان نخدم تاريخ العراق بتسجيلها تسجيلا مجردا من كل تحزب او تعصب

إن الكتاب الذي يتجلى امام نظر القارىء الكريم بحسن طبعه وجودة ورقه وجمال صوره مجهود سنوات عديدة وزمن طويل لاقيت خلاله انواع المتاعب في سبيل جمع مواده وتنسيق محتوياته . وكنت أود ان أتطرق إلى اسرار الحوادث وان اذكر شيئا عن الظروف التي كانت تؤدي إلى الاستهتار بحقوق الشعب تارة وإلى الاستسلام للأجنبي الغاصب طورا ولكني خشيت ان يشطح بي القلم او يشذ بي الموضوع ففضلت بسط الوقائع كما هي وسرد الحوادث كما جمعتها دون ان يكون لي رأي خاص بها لأن الصكوك والوثائق التي سردتها عن كل حادثة وقعت او معاهدة ابرمت او اتفاقية عقدت كافية -- بنظري – لأن تعطي القارىء فكرة إجمالية عن سر ما وقع وسبب ما حدث

وكنت نشرت قبل خمس سنوات بعض فصول هذا الكتاب (١) وعرضت البعض الآخر على لفيف من الوزراء والساسة واستعنت بكثير من المصادر المختلفة حتى جعلته جامعا لأهم الحوادث والوقائع وحيدا في هذا الضرب من تاريخ وطننا المحبوب

ولست ممن يدعي العصمة فيما كتب او يقول ان هذا الكتاب جاء فريدا في بابه وحيدا من نوعه في العالم لأن ادعاء مثل هذا لا ارتضيه لنفسي ولكني اقول حسبي فخرا أني تصديت إلى هذه المهمة الشاقة منذ احد عشر عاما مع ما يعتور سبيلها من عقبات كأداء وصعوبات لا اعتقد انها خافية على القارىء المحترم

فإن كنت قد أفدت التاريخ باخراج هذا السجل فذلك حسبي ومن الله التوفيق

بغداد　　　　　　　　　　　　عبد الرزاق الحسني

---

(١) نشرت جريده « بريد العراق » قسما كبيرا من هذا الكتاب وبدأت هذا النشر بالكلمة الآتية في عددها الصادر في ٢٠ رجب ١٣٤٩ (١١ كانون الاول ١٩٣٠)

« للأستاذ السيد عبد الرزاق الحسني ولع خاص بالتأليف والنشر في المواضيع المفيدة الخالدة . وقد اضاف على مؤلفاته القيمة السابقة مؤلفا جديدا نفيسا في (تاريخ الوزارات) التي تعاقبت على العراق منذ تأليف الوزارة النقيبية الاولى – الوقتة – حتى اليوم ضمنه جميع الحوادث التاريخية التي حدثت في العراق وأيدها بكثير من المستندات والصكوك الرسمية فجاء المؤلف غاية في الأهمية . فسعيا وراء إفادة الجمهور وتنوير الرأي العام قد رأينا ان ننشر من اليوم فصول هذا المؤلف تباعا في جريدتنا باللغتين العربية والانجليزية معا ليكون نشره مزدوج الفائدة لاسيما بين الشبيبة العراقية المنورة » اه

٩
الوزارة النقيبية الاولى

قابل الشعب العراقي وصول السر برسي كوكس «المعتمد السامي البريطاني الأسبق في العراق» إلى بغداد في يوم الاثنين ٢٧ محرم الحرام ١٤٣٩ (١١ تشرين الأول ١٩٢٠) بشيء من الارتياح غير قليل وكان قادة الرأي يعلقون على مفاوضته يومئذ أمل انتهاء الثورة وركون البلاد إلى السكينة والاطمئنان . وكان فخامة العميد السامي قد عين مندوبا ساميا للعراق في ٥ تشرين الاول من هذه السنة فاعدت لاستقباله العدة اللازمة واشترك في الاحتفاء بقدومه كثير من رجال العاصمة وبعض رؤساء القبائل غير الثائرة والقى الأستاذ الزهاوي الشاعر العراقي المعروف قصيدة رحب بها بالقادم الكبير ساعة وصوله ونزوله في السرداق الذي اعد لاستقباله فرد عليها العميد بكلمة شكر فيها عواطف المستقبلين وأعلن انه جاء مزوداً بتعليمات رسمية من حكومته البريطانية للمفاوضة مع الشعب العراقي بقصد تأسيس حكومة عربية تحت نظارة انجلترا وطلب من الشعب العراقي ان يؤيده ويؤازره في مهمته هذه ليتمكن من تحقيقها بعد ان تتوطد الأمور وتعود المياه إلى مجاريها .

بقي العميد عدة ايام يدرس فيها وضع العراق الراهن فرأى ان بركان الثورة لا يزال محتدماً في كثير من مناطق الفرات وديالى وان الاستمرار على الوضع الحاضر والاعتماد على الوعود التي صرح بها عند وصوله ، لا تكفي لتهدئة الخواطر واعادة الأمن إلى نصابه ولا بدّ في مثل هذا الحال من اشغال الرأي العام او الفات القسم المتنور منه إلى الاشتغال بقضية تأسيس الحكومة الوطنية . فطلب إلى نقيب بغداد السيد عبد الرحمن افندي الكيلاني أن يؤلف وزارة موقتة تضع أمام نظرها قضية تشكيل الحكومة المنوي تكوينها في العراق من جهة وتحث الزعماء الثائرين على الركون إلى الهدوء والسكينة ليتسنى لها تحقيق ما طلبوه من جهة اخرى ورأى الوطنيون ان في قبول هذا التكليف شيئا من المالات للحكومة الانجليزية فأخذ النقيب على عاتقه أمر القيام بهذه المهمة الخطيرة وتقبل هذه المسؤولية واخذ يفاوض من احب الاشتراك معه في الحكم فاستطاع بعد ايام قليلة ان يقنع زمرة من اصحابه بضرورة الاشتراك معه في تأليف الوزارة الموقتة فتقدم إلى العميد السامي بقائمة اسماء الذين وافقوه وصدر مرسوم بتأليفها فألفت في ١٤ صفر ١٣٣٩ (٢٧ تشرين الاول ١٩٢٠) من الذوات الآتية اسماؤهم وهم :—

١ — السيد عبد الرحمن النقيب رئيسا لمجلس الوزراء
٢ — السيد طالب النقيب وزيراً للداخلية
٣ — ساسون حسقيل وزيرا للمالية
٤ — السيد مصطفى الالوسي وزيرا للعدلية
٥ — جعفر العسكري وزيرا للدفاع
٦ — عزت باشا الكركوكي وزيرا للاشغال والمواصلات
٧ — عبد اللطيف المنديل وزيرا للتجارة
٨ — السيد محمد مهدي الطباطبائي وزيرا للمعارف والصحة
٩ — محمد علي فاضل وزيرا للأوقاف

واحدث فخامة المندوب عدة وزارات اسمية لجماعة من الوزراء بالاسم فقط فكانوا وزراء بلا وزارة كما اصطلحت على ذلك الصحف وكان القصد من انشاء هذه الوزارات مساعدة الوزارة الموقتة في مهمتها التي اضطلعت بها واليك اسماؤهم مع حفظ الالقاب :

١ — عبد الرحمن الحيدري
٢ — عبد الجبار الخياط
٣ — فخر الدين جميل
٤ — الحاج عبد الغني كبه
٥ — الشيخ عجيل السمرمد
٦ — عبد المجيد الشاوي
٧ — الشيخ محمد الصيهود
٨ — داود اليوسفاني
٩ — الشيخ سالم الخيون
١٠ — احمد باشا الصانع
١١ — الحاج نجم البدراوي
١٢ — الشيخ ضارى السعدون

وكان اول يوم اجتمعت فيه الوزارة الموقتة بصورة رسمية هو اليوم الحادي والعشرين من شهر صفر عام ١٣٣٩ (٢ تشرين الثاني ١٩٢٠) وقد خطب سماحة النقيب في ذلك الاجتماع خطبة موجزة اليك نصها : —

ايها السادة الأجلاء وجوه الوطن العزيز النبلاء

تعلمون ان ما انتدبتم اليه من القيام بالوظائف التي اودعت إلى عهدتكم من اهم الامور فيجب على كل منا ان يتخذ صدق العزيمة شعاره وقوة الاقدام دثاره مع الثبات المكين عند مباشرة الأعمال التي تعود إلى وظيفته ويجب على كل واحد منا ايضا ان يسند صاحبه ويعاضده في عمله لتحصل الثمرة المطلوبة وتلتقط الضالة المنشودة للجميع واني لا احب ان اطيل الكلام في هذا الباب لأنكم تعلمون اكثر مما اعلم وواقفون على الأحوال اكثر مما انا واقف عليه واتم . وما هو ظاهر في الميدان ومشاهد بعين العقل كالعيان إلى تمايز الرجال بالأعمال وتشهد

الوزارة النقيبية الاولى



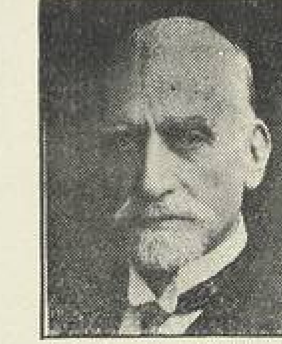

عبد الرحمن النقيب

رئيس مجلس الوزراء

امام الصفحة العاشرة



وزير الداخلية * طالب باشا



وزير المالية * ساسون حزقيل



وزير العدلية * مصطفى الالوسي



وزير الدفاع * جعفر العسكري




وزير الاشغال * عزت باشا



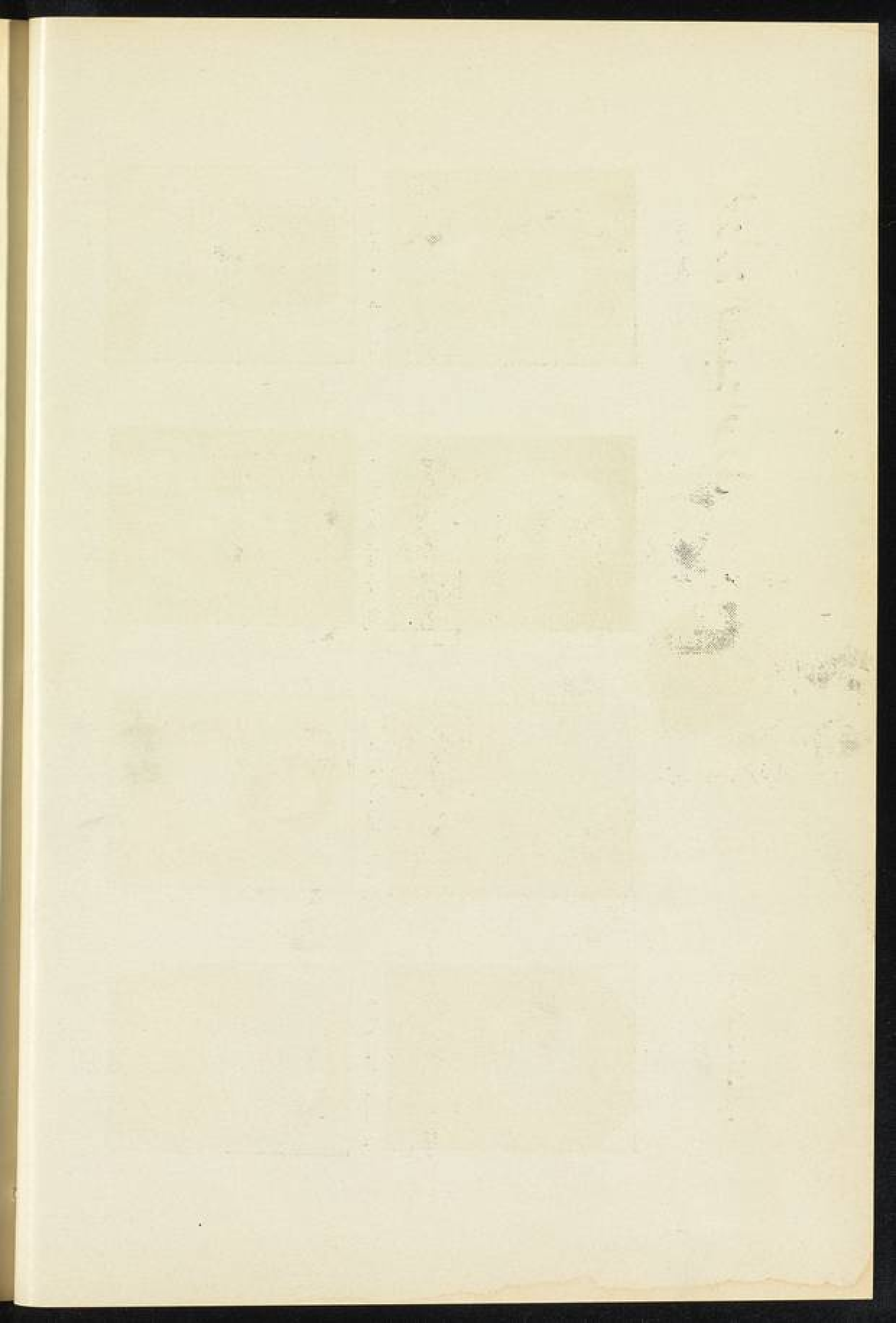
وزير التجارة * المنديل باشا



وزير المعارف * السيد الطباطباني



وزير الوقف * محمد علي



لهم على ذلك الآثار

والقول ان لم يقرن الفعل به تصديقه فهو الحديث المفترى

سدد الله خطاكم ووفقنا وإياكم لما فيه النفع للبلاد والعباد بمنه وكرمه اه‍ . (١)

وانفض الاجتماع الوزاري الاول على ان يلتئم في فرصة اخرى ونشر المندوب السامي على اثر تشكيل هذه الوزارة واجتماعها بلاغا عاما ذكر فيه الجمهور العراقي بالجهود التي بذلها في سبيل تأليف الوزارة الموقتة وبين ان هذه الوزارة ستهتدي بهديه وتسير بأفكاره وتعاليمه إلى ان يتم انتخاب المجلس التأسيسي المزمع انشاؤه وتستطيع البلاد آنئذ ان تعرب عن رأيها بانتخاب نواب لها يعينون الاشخاص المسؤولين ويؤلفون الحكومة الوطنية

ثم وضع المعتمد السامي الوزارة الموقتة منهاجا خاصا ألزمها بالسير على موجبه وعين لها سكرتيرا معروفا لديه هو السيد حسين أفنان فكان المنهاج الذي وضعه لها كما يلي :—

لائحة التعليمات للهيئة الإدارية العراقية

(١) ليعلم حضرات اعضاء مجلس الوزراء انني بصفتي مندوبا ساميا تقع مسؤولية ادارة شؤون البلاد على عاتقي وعلى شخصي وانا المسؤول عنها لدى حكومة جلالة الملك إلى ان ينعقد المؤتمر العام لسن قانون اساسي للعراق بناء عليه سيكون الفصل في المسائل المقررة لي عند اختلاف الآراء بيني وبين الهيئة الوزارية .

(٢) وبما ان لا بد من مرور مدة لتأليف المؤتمر واجتماعه ؛ قررت اتخاذ واسطة تمهيدية يدور محور عملها الفعلي — ما عدا الذي يعود للأمور الخارجية والتدابير العسكرية — تحت نظارتي وهي الهيئة الوزارية الادارية يرأسها صاحب الفخامة والسماحة نقيب اشراف بغداد ويؤلف تلك الادارة وزراء يتولى بعضهم ادارة دواوين الحكومة وهم النظار وغيرهم وهم اعضاء في الهيئة الادارية بلا نظارة خاصة

(٣) ويكون رئيس كل دائرة من دوائر الحكومة وزيرا من النظار يتولى شؤون تلك الإدارة مع مراعاة الأمور الآتية :—

اولاً مراقبة الهيئة الادارية على أعمال تلك النظارة

ثانياً استماع الآراء التي يرفعها المأمورون البريطانيون الذين أختارهم انا للوظائف المستشارية

---

(١) جريدة العراق رقم ١٣٠

لتلك الدوائر اما وظائف المستشارية فليست اجرائية بل استشارية والأمل ان مجلس الوزراء وحضرات الوزراء المتولين شؤون الادارة يدركون ان الاشخاص الذين اختارهم لوظيفة المستشارية لاختبارهم الطويل شؤون الادارة والمامهم بتدبير اعمال الدوائر التي ستضم إلى الوزارات يقتضي ان يلتفت إلى آرائهم وينظر فيها بكل دقة

ثالثاً في الدرجة القصوى تكون المراقبة العليا خاصة بشخصي

(٤) ويلوح لي ان احسن طريقة لادارة اعمال الدوائر تكون برفع جميع المسائل التي تعود إلى نظارة الوزير بواسطة مستشاره وعلى المستشار ان يرفع المحررات والأوراق التي تأتيه إلى الوزير بلا تأخير ليقوم الوزير باجراء ايجابها بعد مشاورة المستشار وكذلك إذا أراد احد الوزراء اتخاذ اجراءات جديدة فيما يعود إلى وزارته فينبغي اما أن يستشير المستشار أولاً او ان يرسل أوامره إلى الدوائر المقصودة بواسطته ليتمكن المستشار من ابداء رأيه قبل ان يأخذ الأمر صورته النهائية

(٥) والحالة هذه يجب وضع الخطة التي ينبغي اتباعها إذا حصل خلاف في الرأي اوفي غير ذلك بين احد الوزراء ومستشاره

اولاً إذا اسدى مستشار رأيه في أمر إلى وزيره وتعذر على الوزير قبول رأيه ، فعلى الوزير ان يدعو المستشار إلى المذاكرة والمشورة وبعد المذاكرة إذا لم يتوفقا إلى الاتفاق واعتقد المستشار بأهمية الأمر وضرورة اتباعه ، فله الحق ان يطلب من الوزير رفع الأمر الى مجلس الوزراء للمذاكرة فعليه يتوقف البت في امر كهذا إلى ان يجتمع مجلس الوزراء وتعرض المسألة عليه .

ثانيا إذا أراد وزير القيام بأمر وخالفه المستشار فللوزير نفس الحق برفع الأمر إلى مجلس الوزراء ويتوقف البت في الامر المختلف فيه إلى أن يعرض على مجلس الوزراء وفي الفترة التي ينتظر في نهايتها رفع الأمر الى مجلس الوزراء للوزير والمستشار الحرية التامة في رفع الأمر إلي بصفتي مندوبا ساميا وبذلك اتمكن من ابداء رأيي لمجلس الوزراء بدون أقل تعرض لماهووارد في البند العاشر من هذا البرنامج

(٦) أما مجلس الوزراء فمن الضروري ان يعقد اجتماعات منظمة مرة في الأسبوع أو أكثر إذا اقتضى الحال

(٧) ولتسهيل امور الادارة الفعالة يجب ان يكون لهيئة الوزراء سكرتير ذو كفائة وهيئة وكتاب ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لتعيين هؤلاء بلا تأخير

(٨) على كل وزير اخبار السكرتير عن كل مسألة يريد رفعها إلى مجلس الوزراء وعلى السكرتير استحضار برنامج لها ليرفع الى هيئة الوزراء وعليه أيضا أن يرسل نسخة من هذا في مدة ٢٤ ساعة على الأقل قبل انعقاد المجلس أولا الى فخامة المندوب السامي وثانيا الى جميع الوزراء ومن القواعد العمومية أن لا يعرض في مجلس الوزراء امر ما عدا المدرج في برنامج الجلسة وإذا عرض فلا يجوز البت فيه على كل حال ويستثنى المواد الضرورية التي تقتضي تسريعها فورا

(٩) اما السكرتير فعليه ان يحضر جميع مجالس الوزراء ويدون وقائع الجلسات في صورة كشف وبيان للامور التي يبت فيها ثم يوزع هذا الكشف بتوقيع السكرتير في مدة لا تزيد على ٢٤ ساعة من انعقاد مجلس الوزراء اولا على فخامة المندوب السامي وثانيا على جميع الوزراء وكل وزارة مسؤولة عن تنفيذ قرارات مجالس الوزراء العائدة اليها وتبليغ ذلك التنفيذ إلى سكرتير مجلس الوزراء لاطلاع الوزارة عليه في الجلسة التالية وحسب القواعد المرعية تعتبر جميع مذاكرات مجلس الوزراء خصوصية لا يجوز لأحد افشاؤها خارج المجلس

(١٠) تعتبر جميع قرارات مجلس الوزراء قاطعة بشرط موافقتي عليها بصفتي رئيس الحكومة الحالية وبصفتي مندوبا ساميا على ان احافظ على الحق اللازم لي وهو رد أو تعديل أي قرار من قرارات مجلس الوزراء ان لم يكن موافقا للمصلحة

(١١) وليطلع النظار تماما على جميع المواد المدرجة في برنامج الجلسة يجوز لأي من المستشارين الحضور في اي جلسة من جلسات الوزراء ما دامت على بساط البحث قضية عائدة للوزارة التي ينتمي اليها فلا عندئذان يبدي مشورته في المسألة ولا مشاركة له عند أخذ الآراء

(١٢) والأمل وطيد بأن التعليمات الموضوعة أعلاه بخصوص سير اعمال مجلس الوزراء والوزارات وعلاقاتهم معي من جهة أخرى تؤول جميعها إلى سير حثيث في الادارة في مركز الحكومة فالدوائر المركزية القائمة اليوم باعمال الحكومة من حيث انه قد مضى عليها بضع سنين وهي سائرة سيرها الحسن ، لا يصعب الحاقها إلى الادارة الجديدة بعد اجراء التعديلات اللازمة فيها أما ادارة شؤون الجهات فيحتمل ان نصادف فيها صعوبات جمة ولكنها ستهون ان شاء الله

(١٣) وكما تعلمون ان الألوية والأقضية في العراق لم تزل كما كانت يدير شؤونها ضباط سياسيون بريطانيون بمعاونة عدد من المأمورين الوطنيين كمساعدي الحكام السياسيين ومديري النواحي الخ . ولكن بما ان بعض الأقضية لم تزل مضطربة وفيها جنود بريطانيون فعليه يتعذر استبدال الحاكم البريطاني بحاكم أهلي في الظروف الحالية وهناك اقضية مطمئنة يمكن اتخاذ الاجرآت اللازمة فيها للحصول على المأمورين الاكفاء

(١٤) وحيث ان تعاطي اسباب لتأمين السكون والراحة في الخارج من وظائف الهيئة الإدارية فعلى الهيئة المذكورة أن تبادر عاجلاً بتحري وانتخاب مأمورين اكفاء أهل خبرة من الوطنيين لتعيينهم في الأماكن التي تقتضي المصلحة تعينه لها تدريجا وبعد انتخابهم ينبغي على الهيئة أن ترتب اقتراحاتها عن اسماء الأشخاص المصدق عليهم وتعرضها عليّ للملاحظة اللازمة واصدار الأمر فيها . بغداد تشرين الثاني ١٩٢٠ «المندوب السامي»

الوزارة في دور العمل

كان من المنتظر أن تقوم هذه الوزارة بوضع حدّ نهائي للثورة العراقية التي بدأت تهن وتضعف وان تتوسط لدى المندوب السامي لتحقيق الغاية التي تشكلت الوزارة من أجلها . ولكنها انصرفت الى اشغال المناصب الحكومية وتعيين الموظفين لها فأقامت الى جانب كل وزير مستشاراً بريطانيا والى جنبه معاوناً وسكرتيرا ومكتبا خاصا وعينت لكل لواء من الوية العراق متصرفا والى جانب كل متصرف مشاوره البريطاني وكان لكل مشاور سكرتيره ودائرته المستقلة وأنشأت عدة مديريات عامة وجعلت على رأس كل مديرية مفتشاً بريطانيا وهكذا دواليك ومن هنا نشأت الإدارة المزدوجة في البلاد وصار الناس يستقبلون دوراً جديداً من الحكم في بلادهم وصار معظم المراجعين يتقربون الى رؤساء الدوائر البريطانيين اعتقاداً منهم بأن اشغالهم لا تقضى إلا على ايدي الانكليز . وبهذا الاعتقاد ضربت الحكومة الوطنية ضربة أليمة وطبعت بنظر الشعب بطابع خاص لا يزال أثره باق حتى الآن أضف الى ذلك ان الحكومة الحديثة تشكلت على أساس منهار من الوجهة المالية ذلك لأن حكومة الاحتلال سحبت موجود الخزائن في العراق وقيدته إيراداً لحكومة الهند ولم تبق في خزينة الوزارة الموقتة درهماً واحدا . ويروى ردّ الهاشمي باشا على تقرير السر هلتن يانغ لسنة ١٩٣٠ أن يد السحب لم تقتصر على ما هو موجود في الخزائن المالية إنما امتدت الى خزينة الأوقاف فسحبت

منها نحو ثلاثة ألكاك روبية كانت مودوعة بصفة الأمانة في الخزينة المالية وان الحكومة الوطنية الجديدة تكبدت سد الديون الخاصة الخارجية التي كانت لمصالح قبل استلامها الإدارة من سلطة الاحتلال فتأمل

وكانت الحكومة الاحتلالية قد نفت من قبل جماعة كبيرة من الذين اشتغلوا في القضية العراقية فلما تم تأليف الوزارة النقيبية الموقتة وأعلنت انها ستقوم بتوطيد الحالة في البلاد وإعادة الأمور الى مجاريها ، كثر ضجيج الناس بطلب إعادة المنفيين وألحوا في الطلب باعادتهم على أعمدة الصحف فقرر مجلس الوزراء في جلسة عقدها لهذه الغاية اعادة المنفيين بالتدريج وأذاع في ٥ ربيع الثاني ١٣٣٩ (١٥ كانون الأول سنة ١٩٢٠) بيانا جاء فيه «ان الوظائف التي كانت تقلد بارادة سنية ستقلد من بعد بقرار من مجلس الوزراء وان الوزارة قررت ارجاع المنفيين بالتدريج »(١)

ثم نشرت الوزارة في ١٨ ربيع الثاني (٢٨ كانون الاول) بيانا آخر ذكرت فيه انها قررت ارجاع جميع المنفيين السياسيين الى بلادهم إلا انها اشترطت عليهم التوقيع على عهود ومواثيق تتضمن عدم العبث بالجو السياسي او تعكير صفوه قبل أن يلتئم المجلس الذي سيسن الدستور للبلاد

وفي هذه الآونة التي كان يترقب فيها الناس أعمال الوزارة النافعة من جهة ونتائج الثورة من جهة أخرى ، نعت اخبار النجف في ٨ ربيع الثاني (١٨ كانون الأول) حجة الإسلام شيخ الشريعة الاصبهاني الذي كان قد تقلد الرئاسة الدينية وزعامة الثورة الوطنية بعد وفاة الإمام الشيرازي فكان لنعيه رنة حزن عميق ردّدت صداه جميع الأندية لأنه كان المرجع الوحيد للرئاستين الروحية والزمنية وبدأت الثورة بعد وفاته تدخل في خبر كان وتتلاشى رويداً رويداً ولاسيما بعد ان سيرت الحكومة الاحتلالية جيوشاً مزوّدة بكل وسائل التدمير والتخريب لتمزيق شمل الثوار ومطاردتهم أنى توجهوا وانتهاك الحرمات بكل قساوة

وكان في بغداد آنئذ جماعة من الوطنيين يوجهون حملاتهم الشديدة بواسطة الصحف الوطنية التي كانت تنتقد الوزارة انتقادا مراً وتستنكر عليها خطتها فضاق مجلس الوزراء ذرعا بهم وعمد الى اصدار قرار بسدّ جريدة (الاستقلال) في غرة جماد الثاني ١٣٣٩ (٩ شباط ١٩٢١) وقبضت الشرطة في عين التاريخ على جماعة من الوطنيين الذين لم تكن الوزارة

---

(١) العراق رقم ١٦٥

لترتاح الى سلوكهم السياسي وعلى أثر ذلك نشر وزير الداخلية بيانا في ١٦ جماد الثاني (٢٤ شباط) التمس فيه من الشعب العراقي أن يركن الى السكون لتتمكن الوزارة من تحقيق أماني البلاد في جو هادئ من الاضطرابات . اما أعمال الوزارة التي أخذت على عاتقها القيام بها فلم يتحقق منها شيء وإنما كانت ملهاة ومشغلة

الثورة لا تزال كما هي

انتهت التطورات السياسية في بغداد الى ما ذكرناه آنفا من نشر البيان الذي أذاعه وزير الداخلية وما كانت هذه التطورات لتؤثر على موقف الثوار فقد كانوا ينازلون جيوش الاحتلال في ميادين الثورة بين الأخذ والرد ولم تكن القوة العظيمة لترهب جموعهم على الرغم من ان القوة المعنوية للثورة كانت تتضائل . ورأى السر برسي كوكس ان القوة وحدها لا توصل الى الغاية المطلوبة إذا لم ترفق بالحنكة والسياسة وان الموقف يتطلب تأملا دقيقا وسياسة سلمية فأذاع في ١٤ صفر (٢٦ تشرين الأول) منشورا طلب فيه من الثوار ان يتفاهموا مع أقرب حاكم سياسي اليهم فلم يكن جواب الزعماء الثائرين عليه متحدا بل قابله البعض بالرضى واستمر بعض على مقاتلة الجيوش وسافر البعض الآخر الى خارج العراق . وكانت أنباء الثورة التي ترد على بغداد مؤلمة جداً وكانت الخسائر التي يتكبدها الجيش والثوار غير يسيرة

وفي وسط هذه الحوادث المزعجة ، وفي اثناء غياب السر برسي كوكس عن بغداد في طريقه الى مؤتمر القاهرة الذي سيجيء البحث عنه ؛ سافر السيد طالب باشا النقيب وزير الداخلية الى البصرة عن طريق دجلة في ٢٨ جماد الثاني (٨ آذار) فكان موضع احترام وتبجيل واستقبلته المدن العراقية التي مر فيها بكل حفاوة وترحاب ثم عاد الى بغداد عن طريق الفرات ونزل فزار الحلة والنجف وكربلا والكوفة واجتمع بكثير من العلماء والرؤساء والوجوه والأشراف ووصل الى بغداد في ٢١ آذار ولم يكن سفره هذا خاليا من الاغراض السياسية وهذا ما حدا بالانجليز الى أن يحسبوا له الحساب فأخبر السر برسي كوكس بالأمر وهو في القاهرة فكان بقاء السيد طالب باشا النقيب في العراق موضع المذاكرة في مؤتمر القاهرة

ولدى وصول السيد طالب الى بغداد ، أقام له احد الوجوه مأدبة في ١٤ نيسان ١٩٢١ حضرها بعض رجال الانكليز والعراقيين فألقى كلمة اتخذها القائد العام وبقية ساسة الانكليز حجة للتنكيل به حيث لما عاد المندوب السامي الى العاصمة ، أصدر أمره الى القائد العام في ٧

شعبان (١٦ نيسان) بالقبض على السيد طالب باشا واخراجه من العراق تنفيذا للقرار المتخذ بحقه في المؤتمر الآتي ذكره . فقام القائد المذكور بالمهمة التي انتدب اليها واخرج السيد طالب باشا مخفورا بثلة من الجنود البريطانية ولم يعد إلى العراق إلا بعد زمن طويل ثم أذاع المندوب السامي على أثر إخراجه منشورا نوه فيه بالاسباب التي ادت إلى نفي السيد طالب واخراجه من العراق

مؤتمر القاهرة

في الوقت الذي كانت البلاد تغلي فيه كالمرجل بالاضطرابات الداخلية كان قد صمم على عقد مؤتمر في القاهرة يقرر فيه مصير البلاد العربية وتحل فيه كثير من المشاكل المعقدة ومنها مشكلة العراق . فسافر السر برسي كوكس اليها في ١٤ جماد الثاني ١٣٣٩ (٢٢ شباط ١٩٢١) مصطحبا معه كل من وزيري المالية والدفاع مع قائد الطيران لحضور المؤتمر الذي عقد هناك وبعد ان وضعت التصاميم موضع البحث والمناقشة تقرر بشأن العراق انشاء حكومة عربية يرأسها ملك عربي من البيت الهاشمي هو سمو الأمير فيصل وتقرر في نفس المؤتمر اعلان العفو العام في العراق واخراج وزير الداخلية السيد طالب النقيب الذي لم تكن لترتاح السلطة الاحتلالية لسلوكه السياسي ، ولم تكن لتأمن جانبه . وعلى هذا الأساس أنهى المؤتمر مهمته(١) وعاد الوفد العراقي إلى بغداد فبلغها في ٣٠ رجب سنة ١٣٣٩ (٩ نيسان ١٩٢١)

وعلى أثر وصول المندوب السامي إلى بغداد نشر بلاغا مفصلا ذكر فيه أهم ما انجزه مؤتمر القاهرة فكان لبيانه هذا أثر لا بأس به في النفوس واذاع في ٢٢ رمضان ١٣٣٩ (٣٠ ايار ١٩٢١) بلاغا اعلن فيه العفو العام عن جميع المجرمين السياسيين واستثنى من ذلك اشخاصا رأى من الواجب سوقهم إلى المحاكم لمحاكمتهم فيها

الأمير فيصل في العراق

بدأت البلاد العراقية تستقبل دورا جديدا وتتخذ لها في سياستها خطة رشيدة بعد ان اخذت قواها تتكتل شيئا فشيئا ويعود المنفيون إلى بلادهم على اثر القرار الذي اصدره مجلس الوزراء ومرسوم العفو العام الذي أذاعه المندوب السامي . وكانت الولائم التي تقام في بغداد للمنفيين ، محافل سياسية تنشد فيها القصائد الوطنية وتستثار فيها الروح من جديد . ونقلت اسلاك البرق في تلك الآونة التي تستعد فيها البلاد لتشكيل حكومتها ، خبر عزم الأمير

(١) تاريخ القضية العراقية ص٣٣٣

١٨

فيصل على زيارة العراق ولم يكن هذا العزم نية مجردة فقد ارسلت الكتب وقابل الزعماء الذين خرجوا على اثر انحلال الثورة الأمير فيصل وجلالة والده الحسين بن علي واعربوا لهما عن رغبة البلاد الشديدة في أن يتبوأ عرشها رجل من البيت الهاشمي يضاف إلى ما تقدم ما قرر في مؤتمر القاهرة من اقامة فيصل بن الحسين ملكا على العراق بعد ان كانت الانظار متجهة نحو أخيه سمو الأمير عبد الله

وما أن حل اليوم السابع عشر من شوال ١٣٣٩ (٢٣ حزيران ١٩٢١) حتى وصل سمو الأمير فيصل مدينة البصرة فاستقبل استقبالا فخما وبالغ أبناء الفيحاء في اكرام سموه واقامة المآدب الفخمة له . وتحرك سموه قاصدا بغداد عن طريق القطار فنزل في الحلة وعرج منها على الكوفة والنجف و كربلا لزيارة مراقد اجداده الأطهار فأقيمت له في هذه المدن الحفلات الشيقة والاستقبالات الفخمة وكان سموه يلقي خطبا مختلفة تطمن رغبات ابناء العراق المتلهفين إلى الحكم الوطني

ثم تابع سمو الأمير مسيره حتى وصل بغداد عاصمة العباسيين في ٢٢ شوال (٢٩ حزيران) فاستقبل فيها استقبالا لم تشهد الزوراء نظيره من قبل وزينت شوارع المدينة بمختلف انواع الزينة وانيرت جاداتها ومآذنها واسواقها وجميع رسائيقها بالأنوار الكهربية حتى الصباح وبدأ البغداديون يعدون العدة لاقامة المآدب لسمو الأمير المحبوب وتسابق الشعراء والأدباء في القاء الخطب والقصائد التي كانت تعرب عن رغبات القوم نحو سموه فأقيمت له عدة حفلات تكريمية القى فيها سمو الأمير خطبا مختلفة طمن فيها الجمهور على تشكيل حكومة وطنية يرأسها سموه . وأشهر كلمة قالها سموه في الحفلة التكريمية التي اقيمت له في المدرسة الجعفرية في بغداد (امهلوني اربع سنوات اعطكم أربعة اجيال) وزار سموه في تلك الأيام مرقد جديه الإمام موسى الكاظم والإمام محمد الجواد (ع) ومرقد الإمام الأعظم واقيمت لسموه يوم زيارته الكاظمية حفلة كبرى في الصحن الشريف القيت فيها خطب سياسية شديدة اللهجة وكان سموه يقدر الموقف ويراعي الاحوال فرد عليها بكلمة هادئة وطلب إلى الشعب ان يسير بهدوء ورزانة .

ونشر السربرسي كوكس على الأثر بيانا مطولا في ٢٩ شوال (٥ تموز) جاء فيه (ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لن تضع عثرة في سبيل ترشيح سمو الأمير فيصل لعرش العراق

وإذا وقع عليه اختيار الشعب العراقي فسيلقى ذلك تأييد بريطانية وتعتبر انجلترة ان الأمير فيصل أوفق مرشح في الميدان وتأمل معاضدة أكثرية الشعب له)

شكل الحكومة العراقيه

كانت الدعوة إلى تشكيل حكومة وطنية محل بحث الساسة والمفكرين في العراق وكانت هناك فئات ترمي كل واحدة منها إلى شكل الحكومة الواجب اقامتها في العراق بصورة تختلف عن الأخرى فكان للجمهورية دعاة وللامركزية آخرون وللملوكية الدستورية فئة وللملوكية المطلقة فئة أخرى وللالتحاق بحكومة الهند انصار وللالتحاق بتركية اعضاد . وكان المختارون للحكومة الملوكية مختلفون فيما بينهم فمنهم من يرى ضرورة تتويج رجل عراقي ومنهم من يرى ان المرشح لها يجب ان يكون أحد أفراد الأسرة الهاشمية وهناك جماعة كانت تبث الدعاية لسمو الشيخ خزعل أمير المحمرة وهكذا دواليك فلما اذاع المندوب السامي بيانه الذي ابان فيه رغبة بريطانية الشديدة لترشيح سمو الأمير فيصل وموافقتها على ارتقائه عرش العراق قضي على تلك الفكرة واشتدت الدعوة للأمير فيصل فكان لها ما ارادت

الحركة الكردية

وفي الوقت الذي كانت البلاد تستعد فيه لوضع حد نهائي لشكل الحكومة المنوي اقامتها في العراق ، كانت هناك حركة في الشمال يقوم بها زعماء الأكراد الذين تمسكون بحق تقرير المصير للشعوب التي سلخت عن جسم الوحدة العثمانية فكانت هذه الحركة سببا أدى إلى تأخير امر البت في قضية تتويج الأمير فيصل لعرش العراق وكان المندوب السامي قد اعطى الوزارة الموقتة وعداً بوضع نظام موقت لانتخاب المجلس التأسيسي الذي يضع اساس وشكل الحكومة الوطنية . وكان الوطنيون في بغداد وانصار الأمير فيصل يلحون بشدة في الجرائد وفي الحفلات والمآدب التي كانت تقام لسمو الأمير على الوزارة النقيبية الموقتة بانجاز وعدها من وضع اساس الحكومة الوطنية للبلاد فلما استبطأت الوزارة وضع هذا النظام الموقت من قبل المندوب السامي ، أوعزت إلى سكرتيرها أن يكتب إلى سكرتير المندوب السامي بتاريخ ٨ تموز ١٩٢١ ما يلي :—

« أمرني فخامة رئيس مجلس الوزراء أن أشير إلى كتابي المرقم س ١٣٣١ والمؤرخ في ٧ نيسان ١٩٢١ وأرجو كم ان تتحققوا من فخامة المندوب السامي السبب الذي أدى الى

تأخير اكمال النظام الموقت لانتخاب اعضاء المجلس التأسيسي (قانون الانتخاب)ويود فخامة رئيس الوزراء ان يعلم إذا كان لدى فخامة المندوب السامي مانع لا كمال النظام المطلوب ونشره بأسرع ما يمكن اه .
سكرتير مجلس الوزراء حسين أفنان

فكان الجواب من سكرتير المندوب السامي على هذا الكتاب ما يلي :—

« أجيب على كتابكم المرقم ١ — ٥٣٥ والمؤرخ ٨ تموز ١٩٢١ بأن فخامـة المندوب السامي يأسف للتأخير الذي حصل في أمر الموافقة على قانون الانتخاب والناشئ كما بين فخامته سابقا عن الاشكال الحادث في إيجاد حل موافق للمصالح الكردية في مناطق مختلفة بحسب معاهـدة سيفر . ولقد زاد في الأمر اشكالا تباين آراء الطوائف الكردية في موقفهم ازاء الحكومة المركزية وفخامـة المندوب السامي يعرف الأسباب القاطعة التي تستفز مجلس الوزراء للحث على نشر قانون الانتخاب ومع علم فخامته بجميع الاحوال فانه مستعد لتنفيذ مواد القانون المذكور بشرط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخاب أو عدمه وأن لا يؤثر ذلك عـلى قرارهم النهائي في خصوص موقفهم تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها . وبناء على المعلومات الأولية التي وردت مـن وزارة الداخلية وبلغت فخامة المندوب السامي ، يخشى فخامته أن تستغرق المدة من تاريخ نشر قانون الانتخاب الى حين انعقاد المجلس التأسيسي زمنا طويلا لا يقل عن ثلاثة اشهر . لاشك انه لا بد من انعقاد المجلس التأسيسي قريبا لسن قانون أساسي للبلاد ولكن مطاليب الأهلين تزداد يوما فيوما لفرصة ينتهزونها لتعيين حاكم للبلاد وسيقيد مركز هـذا الحاكم بنصوص القانون الأساسي وللحصول على ذلك بصورة سريعة ينبغي إحداث طريقة سهلة وافية بالمرام . وفخامة المندوب السامي سيسهل جميع الوسائل التي يقترحها مجلس الوزراء للحصول على النتيجة المطلوبة والمتعلقة بهذا الأمر اه . »

س . س . كاربت سكرتير المندوب السامي

فأنت ترى فيما ورد في هذا الكتاب أن السبب الذي دعى المندوب السامي الى أن يؤجل سن القانون الانتخابي للمجلس التأسيسي ، إنما هو المشكلة الكردية التي كانت ولا تزال عقدة العقد في كل معضلة تتوتر بين الحكومتين البريطانية والعراقيـة . ولا شك في ان هناك أسبابا أخرى كانت توجب هـذا التأجيل في نظر المندوب السامي وأهمها عقد المعاهدة التي يجب أن يتخذها المجلس التأسيسي قاعدة للصلات التي تربط بريطانية بالعراق

٢١

البيعة للأمير فيصل

قرّر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤ ذي القعدة ١٣٣٩ (١١ تموز ١٩٢١) المناداة بسمو الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديموقراطية مقيدة بالقانون وابلغ قراره هذا الى المندوب السامي فلم يشأ المندوب أن يبت في الأمر بسرعة خشية أن لا يستتب له الأمر فقرر إجراء استفتاء عام للشعب العراقي بشأن المبايعة وطلب الى الوزارة الموقتة أن توفد الى المدن وفودا تستفتي الشعب وفاقا لرغبة المندوب السامي وتأخذ البيعة لسمو الأمير المحبوب . فهيأت الوزارة من رأت فيهم الكفاءة لبث الدعوة وأخذ البيعة وقسمتهم الى لجان أوفدت كل لجنة الى بلد من البلدان العراقية وكانت هذه اللجان بعد أن تحل المدن تدعو الأهلين الى الاجتماع في أماكن معينة فتتلو عليهم الخطب وتستحثهم على بيعة فيصل بن الحسين وكان من أهم ما يرغب به الأهلون من مزايا سمو الأمير انه من السلالة الهاشمية ومن البيت الهاشمي الذي رفع صوته بالمطالبة بحقوق العرب عاليا . وظهر بنتيجة التصويت – كما أذاعه التقرير البريطاني – ان ٩٧ بالمئة من الأهلين بايعوا فيصلاً وارتضوه ملكاً دستوريا لهم

عيد التتويج

عينت الحكومة اليوم الثامن عشر من ذي الحجة ١٣٣٩ (٢٣ اغستوس ١٩٢١) موعداً لإقامة حفلة التتويج ويصادف هذا اليوم عند الشيعة عيد الغدير المشهور الذي بويع فيه امير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) بولاية العهد عن النبي (ص) ونص عليه بالخلافة فكان يوم التتويج هذا يوماً مقدسا لو استمر على حاله . إلا انه استبدل – مع الأسف – بالتاريخ الميلادي فكان يوافق حلوله بعض الأشهر التي تقام فيها المآتم والأحزان على آل البيت (ع) فيضطر صاحب الجلالة الملك الى اصدار ارادات ملكية بمنع اقامة الحفلات التكريمية في ايام تتويجه المباركة لحلولها في أيام الحزن عند المسلمين وذلك احتراماً لشعور الجمهور

وفي اليوم المذكور (٢٣ اغستوس ١٩٢١) أقيمت الحفلة التتويجية المباركة في ساحة برج الساعة بسراي بغداد وحضر الاحتفال الوف الناس ووفود الجهات وبعد ان اكتظ المحل بالمحتفلين ، شرف سمو الأمير بموكب فخم تحف به الحاشية الموقرة فحيته الجماهير بالهتاف والتصفيق وما ان اعتلا سموه المحل المعد لسموه ، حتى وافى المندوب السامي السر برسي

كوكس فقوبل بالتحية والاحترام والقى الخطاب الآتي :—

«لقد قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء بناء على اقتراح سمو رئيس الوزراء المناداة بسمو الأمير فيصل ملكا على العراق في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة من سنة ١٣٣٩هـ . — الموافق ١١ تموز ١٩٢١م . على أن تكون حكومة سموه ، حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . وبصفتي مندوبا لجلالة ملك بريطانية ، رأيت أن أقف على رضى الشعب البات قبل موافقتي على ذلك القرار فأجري التصويت العام برغبة مني وأسفرت نتيجة التصويت عن اكثرية كاية ممثلة ٩٧ في المائة من مجموع المنتخبين المتفقين على المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق . وعليه اعلن ان سمو الأمير فيصل نجل جلالة الملك حسين قد انتخب ملكاً على العراق وان حكومة جلالة ملك بريطانية قد اعترفت بجلالة الملك فيصل ملكاً على العراق فليحي الملك .»

وما أن أتم فخامة المندوب السامي خطابه حتى نهض صاحب الجلالة الملك فيصل الأول فألقى خطاب العرش الآتي

خطاب التتويج

أتقدم الى الشعب العراقي الكريم بالشكر الخالص على مبايعته إياي مبايعةً حرة دلت على محبته لي وثقته بي فأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يوفقني لإعلاء شأن هذا الوطن العزيز وهذه الأمة النجيبة لتستعيد مجدها الغابر وتنال منزلتها الرفيعة بين الأمم الناهضة الراقية

وانه ليجدر بي في مثل هذه الساعة التاريخية التي برهنت فيها الأمة العراقية على خالص ودّها نحو أسرتنا الهاشمية أن اذكر ما لجلالة والدي الملك حسين الأول من الأيادي البيضاء فلقد رفع لواء العرب منضماً الى الحلفاء ونهض بالعرب لا غاية له سوى تحريرهم وتأييد استقلالهم القومي الذي كانوا ينشدونه منذ قرون

كما أني أرى من الواجب المتحتم في مثل هذا اليوم أن أذكر محيياً تلك النفوس الطاهرة الأبية من أبناء النهضة العربية الذين استبسلوا مع ابطال الحلفاء وذهبوا ضحية اوطانهم العزيزة أولئك هم اصحاب الذكرى الخالدة فسلام عليهم وألف تحية . وهنا واجب آخر يدعوني لأن أرتل آيات الشكر للأمة البريطانية إذ أخذت بناصر العرب في اوقات الحرب الحرجة فجادت بأموالها وضحت بأبنائها في سبيل تحريرهم واستقلالهم واني اعتماداً على صداقتها ومؤازرتها

التي أظهرتها وتعهدت لنا بها أقدمت على القيام بشؤون هذه البلاد شاكراً للحكومة الموقتة همتها ولفخامة المندوب السامي محبته وللحكومـة البريطانية العظمى اعترافها فيَّ ملكا للدولة العراقية المستقلة التي دعيتُ إلى ملكيتها بإرادة الشعب مباشرة

أيها العراقيون الأعزاء لقد كانت هذه البلاد في القرون الخالية مهد المدنيـة والعمران ومركز العلم والعرفان فأصبحت بما نابها من الخطوب والحوادث خالية من أسباب الراحـة والسعادة فقد فيها الأمن وسادت الفوضى وقل العمل وتغلبت الطبيعة وغارت مياه الرافدين في بطون البحار فأقفرت الأرض بعد ان كانت يانعة نضرة وطغت القفار على المعمور وأضحت المدن التي قويت على مقاومة النائبات أشبه شيء بواحات واسعة فنحن الآن تجاه هذه الحقيقة المؤلمة ولا يجدر بشعب يريد النهوض إلا ان يعترف بهذه الحقائق . اننا لم ننهض إلا لمكافحة هذه العقبات ولم نخض غمار الحرب الكبرى إلا لاحياء هذه المعالم الدارسة . وإذا كان الناس على دين ملوكهم ، فديني انما هو تحقيق أماني هذا الشعب وتشييد أركان دولته على المبادئ الدينية القويمة وتأسيس حضارته على أساس العلوم الصحيحة والاخلاق الشريفة متوكلا على الله ومستندا على روحانية انبيائه العظام ومعتمدا عليكم انتم ايها العراقيون . ولقـد صرحت مرارا بأن ما نحتاج اليه لترقية هذه البلاد يتوقف على معاونة امة تمدنا بأموالها ورجالها وبما أن الأمة البريطانية أقرب الأمم لنا وأكثرها غيرة على مصالحنا فإننا سنستمد منها ونستعين بهـا وحدها على الوصول الى غايتنا المنشودة في أسرع وقت

ولا يعزب عن الأذهان أنه إذا كان الناس على دين ملوكهم ، فالملوك على دين شعوبهم فعلى قدر التضامن يكون النهوض ونحن الآن احوج الأمم إلى التضامـن والتعاضد والعمل بجد ونشاط ضمن دائرة السلم والنظام وإني لا آلو جهدا بأن استعين برجال الأمة على اختلاف مواهبهم وتباين طبقاتهم وتفاوت معتقداتهم فالكل عندي سواء لا فرق بين حاضرهم وباديهم ولا ميزة لأحد عندي إلا بالعلم والمقدرة . والأمة بمجموعهـا هي حزبي لا حزب لي سواها ومصلحة البلاد عامة هي مصلحتي لا مصلحة لي غيرها

ألا وان اول عمل أقوم به ، هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ولتعلم الامة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشاورتي دستور استقلالها على قواعـد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية ويصادق نهائيا على المعاهدة التي سأودعها

له فيما يتعلق بالصلاة بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى ويقرر حرية الأديان والعبادات بشرط ألا تخل بالأمن والأخلاق العمومية ويسن قوانين عدلية تضمن منافع الأجانب ومصالحها وتمنع كل تعرض بالدين والجنس واللغة وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الأجنبية . واني لواثق تمام الوثوق بأن بالاستشارة مع فخامة المندوب السامي جناب السر برسي كوكس الذي برهن على صداقة للعرب خلدت له الذكر الجميل ، سنصل إلى غايتنا هذه بأسرع وقت ان شاء الله . فإلى الاتحاد والتعاضد إلى التروي والتبصر إلى العلم والعمل أدعو أمتي والله الموفق والمعين

برقيات التهاني

وفي الساعة التي أعلن فيها تتويج الملك فيصل ملكا على العراق ، اطلقت المدافع مئة طلقة وطلقة وسار جلالته في موكب مزدحم بين هتاف الجمهور نحو بلاطه الملكي حيث أخذ يستقبل وفود المهنئين ويتقبل مراسم التبريك المرفوعة إلى جلالته وكانت اول برقية هبطت من الخارج على جلالته هي البرقية التي أبرقها جلالة الملك جورج ملك بريطانية العظمى واليك نصها :—

« صاحب الجلالة الملك فيصل : أقدم لجلالتكم تهاني الخالصة على هذا الحادث التاريخي المؤثر الذي قد أصبحت به بغداد مدينة العراق القديمة مرة اخرى مركزا لمملكة عربية بفتوى الأغلبية الساحقة من اهالي العراق . انه لمن أشد دواعي الابتهاج لي ولشعبي أن يتوج الجهاد العسكري المشترك للقوات العربية والبريطانية وقوات حلفائهم بهذا الحادث المجيد الذكرى واني لواثق بأن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريبا ستمكنني لتوثيق عرى المحالفة التي دخلنا فيها اثناء الحرب المظلمة من القيام بتعهدي المقدس بافتتاح عهد سلام واقبال مجيد للعراق

٢٣ اغستوز ١٩٢١ الامضاء جورج الملك والامبراطور

فكان لهذه البرقية رنة صددتها الصحف العالمية والأندية السياسية ولم يشأ جلالة الملك فيصل ان يضيع هذه الفرصة لاعلان سروره من تحقيق بعض الأماني المقدسة ، فأبرق إلى جلالة ملك بريطانية البرقية الآتية :—

« صاحب الجلالة الامبراطورية الملك جورج : اني لمسرور ومبتهج جدا باللطف الملوكي الذي أظهرتموه نحوي ونحو شعبي ببرقية جلالتكم . وفي مثل هذا اليوم المبارك الذي أصبحت به بغداد مدينة الخلفاء ثاني مرة عاصمة مملكة عربية ، أذكر مفاخر ما لجلالتكم ولشعبكم الكريم

من الأيادي البيضاء في تحقيق آمال العرب واني لواثق بأن الأمة العربية ستحقق ما لجلالتكم من الاعتماد عليها باعادة مجدها القديم ما دامت مؤيدة بصداقة بريطانية العظمى . ولا شك في ان المعاهدة التي ستعقد بيننا عن قريب ستؤكد صلاة التحالف التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين الممتزجة في ميادين الحرب الضروس وستكون مؤسسة على دعائم لا تتزلزل واني مع شعبي ارجو لجلالتكم ولشعبكم النجيب السعادة الأبدية والنصر الدائم فيصل

وفي اليوم الثالث من عيد تتويج جلالته ، توجه إلى زيارة الكاظمية حيث أقيمت له هناك حفلة كبرى حضرها الوجوه والاشراف والقى فيها السيد محمد الصدر خطبة سياسية بليغة ثم قدم لجلالته سيفا ذهبيا مرصعا غمده بالاحجار الكريمة فرد جلالة الملك عليه بخطبة شكر فيها شعور الشعب العراقي نحو شخص جلالته الكريم وأمل الشعب بتحقيق امانيه وبمستقبل باهر عظيم ثم قفل راجعا إلى بغداد مشيعا بمثل ما استقبل به من حفاوة واجلال

انسحاب الوزارة

بعد ان انتهت حفلة التتويج الميمونة ، اجتمع مجلس الوزراء (في ٢٣ آب) وافتتح الجلسة سماحة النقيب قائلا « لا يخفى على حضراتكم ايها السادة ان الاصول المرعية في الممالك الدستورية تقضي بانسحاب هيأة الوزارة عن العمل عند حدوث تجدد فتبوء جلالة الملك فيصل عرش العراق وضرورة تأليف حكومة دائمة دستورية هما تجددان عظيمان وعليه تقدقررت الانسحاب من أعمال رآسة الوزارة وتقديم استقالة الوزارة إلى الأعتاب الملكية » فأيد الوزراء رئيسهم وقرر المجلس الوزاري رفع الكتاب الآتي إلى الأعتاب الملكية وهو :—

يا صاحب الجلالة ! ان الأصول المرعية في الحكومات الدستورية تقضي بانسحاب هيأة الوزارة عن العمل عند حدوث تجدد في شكل الحكومة ولما كان تبوء جلالتكم عرش العراق وضرورة تأليف حكومة دستورية دائمة هما تجددان مباركان ، قد انسحبت مع رفقائي الوزراء من مباشرة اعمال مجلس الوزراء ولذلك بادرت بعرض الكيفية على اعتاب جلالتكم والامر لجلالتكم

بغداد ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ (٢٣ آب سنة ١٩٢١) عبد الرحمن النقيب

وبعث سماحة النقيب بكتاب في هذا المآل إلى فخامة المندوب السامي يخبره بانسحاب وزارته من دست الحكم ويرجو احاطته علما بذلك

الوزارة النقيبية الثانية

امر صاحب الجلالة الملك الوزارة النقيبية المستقيلة بمزاولة الاعمال الوزارية بالوكالة حتى اذا حل اليوم التاسع من محرم الحرام سنة ١٣٤٠ (١٠ ايلول سنة ١٩٢١) اصدر ارادته الملكية الى النقيب رئيس الوزارة المستقيل بتاليف الوزارة الجديدة فالفها المشار اليه في اليوم المذكور من :-

١ — السيد عبد الرحمن النقيب رئيسا لمجلس الوزراء
٢ — الحاج رمزي باك وزيرا للداخلية
٣ — ساسون حسقيل وزيرا للمالية
٤ — ناجي السويدي وزيرا للعدلية
٥ — جعفر العسكري وزيرا للدفاع
٦ — السيد محمد علي هبة الدين وزيرا للمعارف
٧ — عزت باشا الكركوكي وزيرا للاشغال
٨ — محمد علي فاضل وزيرا للاوقاف
٩ — عبد اللطيف باشا المنديل وزيرا للتجارة
١٠ — الدكتور حنا خياط وزيرا للصحة

وقد كانت الارادة السنية صادرة بتعيين العلامة (الشيخ عبد الكريم الجزائري) وزيرا للمعارف الا انه رفض الاشتراك فيها فعهد بهذا المنصب الى العلامة (السيد محمد علي الشهرستاني) وتقدمت الوزاره على اثر تشكيلها الى الشعب العراقي الكريم بمنهاجها الآتي

منهاج الوزارة

لقد اثبتت التدقيقات والتجارب الاجتماعيه والسياسية والاقتصادية ان الشعب لايمكنه ان ينهج سبيل التقدم ويرقى الى سلم الحضاره الا باستناده الى حكومة دستورية نيابية ديمقراطية تقوم بادارة شؤونه وتدبير اموره على غاية من العدل والاحسان واعتماده على رجاله الذين يرى فيهم من حسن الجدارة والاقدام على مهام الحكومة من كل الوجوه. وعليه فوزارتنا التي تجلى فيها حسن نية الامة تصرف قصارى جهدها لتاييد حكومتنا العراقية الدستوريه النيابية الديمقراطية واستكمال اسبابها المادية والادبية بارادة ثابتة وعزم بات بلا توقف ولا احجام. ولما كان الامن الذي هو نتيجة العدل وحسن الادارة منشأ الزراعة والتجارة والحرفة وجميع الاقتصاديات القائمة بالشركات العائدة الى ذلك وكانت مملكة العراق الحديثة العهد بالحرية والاستقلال في حاجة ماسة الى استتباب الامن وحصول الراحة فيها لتسلك المنهج القويم المؤدي الى سعادة شعبها ورفاهه. تهتم وزارتنا بتوطيد دعائم الامن في جميع انحاء المملكة

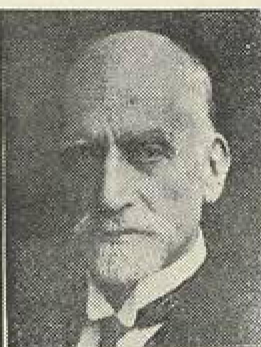
الوزارة النقيبية الثانية

عبد الرحمن النقيب

رئيس مجلس الوزراء


امام الصفحة ٢٦


وزير الداخلية * الحاج رمزي


وزير المالية * ساسون حزقيل

وزير العدلية * ناجي السويدي



وزير المعارف * الشهرستاني

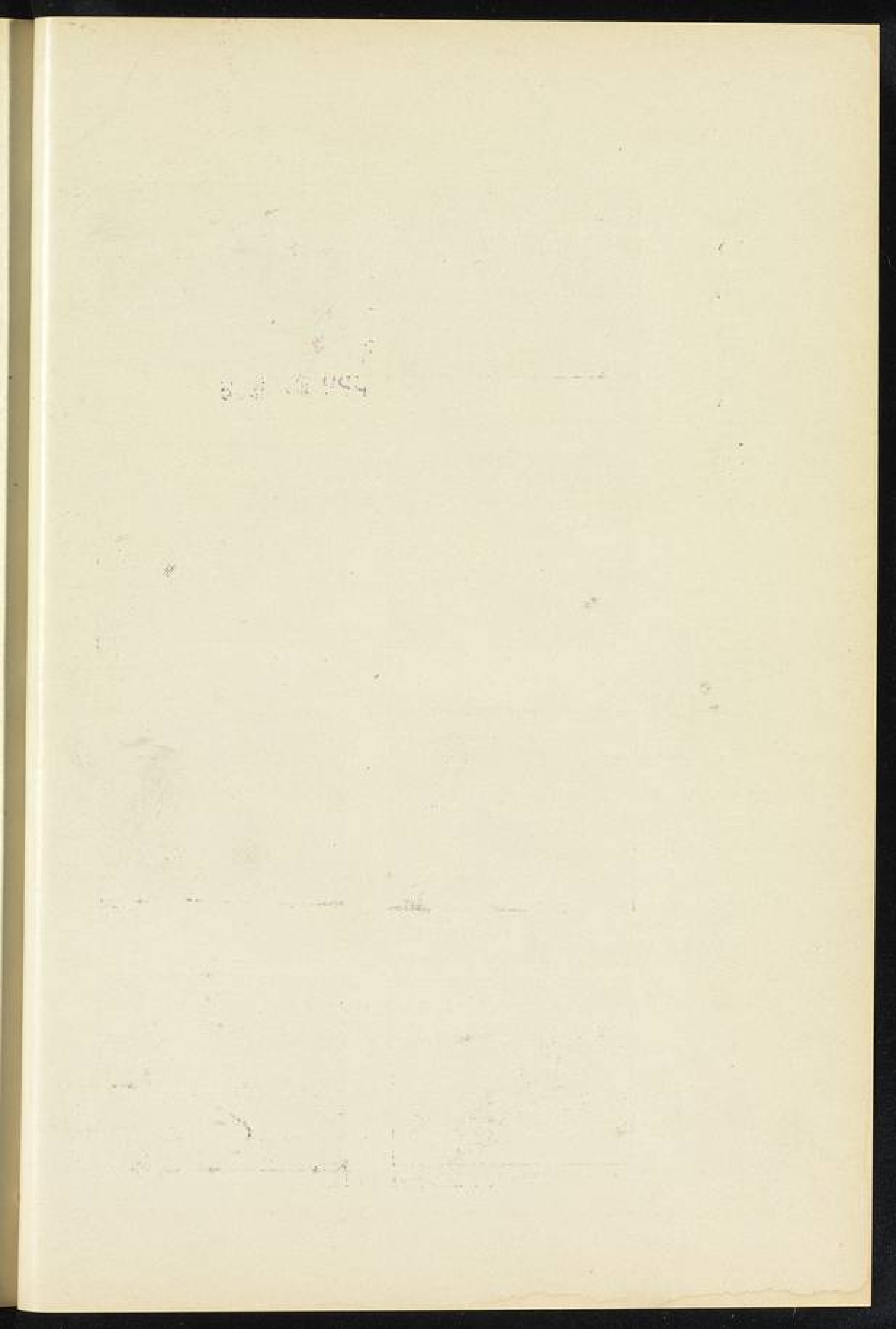

وزير الدفاع * جعفر العسكري



وزير الاشغال * عزت باشا

وزير الوقف * محمد علي


وزير التجارة * المنديل باشا



العراقية بالقوة الادارية والضبط لتنال حظها الوافر منه حينا بعد حين

ومن المعلوم ان المملكة العراقية المعروفة بخصب تربتها الثمينة وثروتها الطبيعية واستعداد اهاليها كانت قد اهملت منذ قرون وفقدفيها العلم وبارت اسواق التجارة وتناقصت الزراعة وقلت الحرفة ونزلت درجة الاقتصاديات الى حد لا تناسب مملكة حرة مستقلة فرأينا من الواجب علينا ان نواظب على العمل حتى ترقى فيها العلوم والمعارف والحرف الاصلية وتنظم وسائل الري بعد الدرس والتدقيق والاستفادة من كبار المتخصصين لوضع منهاج لارواء الاراضي وتوسيع نطاق الزراعة وتستكمل طرق اقتصادياتها لتعود مملكة حية من حيث الثروة العامة التي عليها المعول في كل زمان ومكان . وتتمنى وزارتنا ابقاء مرافق ثروة البلاد في يد الحكومة وتنتظر اهتمام الاهلين بهذا الامر الخطير واشتراكهم الفعلي لنجاحه وتسعى وزارتنا في اتخاذ جانب الاقتصاد وتقليل المصاريف وبذل الهمة في تزييد واردات الحكومة والتفكر في اتخاذ الوسائل الفعالة لصيانة الحقوق الاميرية وايجاد وسائل للجباية بصورة موافقة لمصالح الحكومة والشعب

ولما كانت المملكة العراقية تحتاج الى جيش وطني يلم شعثها داخلا ويدافع عن كيانها خارجا ولا يمكن بقاؤها الا بهذا السور الحي الذي يضمها بين جنبيه في حالتي السلم والحرب ، ترى وزارتنا ان تواصل السعي في تأليف جيش متطوع من الاهلين يقوم بما عهد اليه من الوظائف المهمة لتكون المملكه العراقية في أمن من الطوارئ والحوادث المستقبلة وسكون من الغوائل والمشاكل الداخلية وتسير سيراً حثيثاً لتحقيق الامن والنظام

ولما كانت المحاكم الشرعية والنظامية هي الواسطة لتوزيع عدل الحكومة على الاهلين واحقاق حقوقهم ومعاقبة مسيئهم ويجب الاعتناء بشؤونها وتنظيم امورها بصورة يليق بحكومة ديمقراطية وتضاهي محاكم الممالك الراقية في الحكم وتوزيع العدل فالوزارة ستهتم كل الاهتمام بجعل المحاكم موافقة لرغائب الشعب وعادات البلاد ناظرة في الحقوق على وجه المناواة . ومن البديهي ان الحكومة البريطانية التي بذلت جهدها في سبيل تأسيس حكومتنا العراقية هي الصديقة الوحيدة التي يعتمد على ولائها ويستند الى مساعدتها في المواقف الحرجة ويجب أن تراعي المصالح المتبادلة بينهما وبين الحكومة العراقيه وان يهتم في توطيد العلائق اللازمة لتتمكن الحكومة العراقية من تأمين منافعها السياسية والاقتصادية . ومن اهم الامور التي تعتني بها وزارتنا هو تأليف المؤتمر

الممثل للشعب العراقي ووظيفته سن القوانين لان المؤتمر بمثابة الروح للمملكة الديمقراطية التي لا تقوم لها قائمة الا به . وعليه فالسرعة في تأليفه هي من اهم مقاصد الشعب والحكومة . ولا يخفى ان ما ذكر من الاصلاح والتنظيم لا يتم الا اذا كان الشعب العراقي متحد الكلمة مجتمع الامر على معاضدة الحكومة ومساعدتها بالقيام بما القي على عاتقها من مسؤولية ادارة البلاد لذلك تسعى وزارتنا لبث روح التضامن ونبذ التباغض بين طبقات الامة والقضاء على أي اختلاف يوجب خذلان الشعب وصده عن العمل الواجب عليه وجعله متمسكا كل التمسك بالعرش الملكي ومتفانياً في حب صاحبه المفدي . هذه هي خطة وزارتنا والله ولي التوفيق .

الامضاء «عبدالرحمن»

من الانتداب الى الاستقلال المزيف

تنص المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم على أن الاقوام التي كانت منتمية الى تركيا وقد انفصلت عنها بنتيجة الحرب الكونية يمكن ان تتمتع بكيان مستقل بشرط ان تمد بمشورة ومساعدة إحدى الدول الى ان تستطيع ان تقف لوحدها

ولما كان العراق أحد الاقطار التي تؤلف تركيا وقد إنفصل عنها اثناء الحرب الكونيه عهدت العصبة الامية الى بريطانيا في نيسان سنة ١٩٢٠ بالانتداب على العراق ولكن ذلك لم يرق لابناء الرافدين (الذين ابدوا تذمرا محسوسا منه وشوقا شديدا الى الاستقلال التام فأخذت مقاومة العراقيين لأي نوع من الرقابة الخارجية تتزايد تزايداً سريعاً واثارت هيجانا خطيراً هداما ورأت انجلترا انها إن لم تجد وسيلة لمحاربة هذا الهيجان فلامفر لها من إطالة الاحتلال إطالة غير محدودة) ولكنها عادت فرأت أن من الافضل لها تحديد مركزها الحقوقي في العراق ليس في شكل انتدابي مألوف كما اقترحت بذلك العصبة الاممية بل بشكل معاهدة تعقد بين العراق وانجلترا تمكن انجلترا من القيام بعهودهم الانتدابية من جهة وترضي العصبة المذكورة من جهة اخرى أي ان إنجلترا رأت ان تحدد نوع انتدابها على العراق وتصوغه في شكل معاهدة

وفي الوقت نفسه كان سمو الامير فيصل الذي فقد عرشه في سورية قد قصد اوربا وكان الرأي العام في العراق يظهر ميلا محسوسا الى الملكية ويحن الى الأمير المشار اليه حنين الرضيع الى مرضعته لما لسموه من مكانة في النفوس وخدمات للقضية العربية غير منكورة وكان سموه قد تحقق موقف الحلفاء من العراق وفرض الانتداب البريطاني عليه ونفرة العراقيين

من هذا الانتداب ورغبة الانجليز في جعل موقفهم هذا بشكل معاهدة تعقد بين الحكومتين العراقية والبريطانية . نعم كان سمو الأمير فيصل يعلم ذلك حق العلم « كما يقول التقرير البريطاني الخاص عن الادارة في العراق في عشر سنوات » وكان مستعداً لأن يفاوض الانجليز لعقد المعاهدة المذكورة على الاسس المشروحة اذا قدر لسموه أن يصبح ملك العراق فاعلنت الحكومة البريطانية موافقتها على ترشيح سموه لعرش العراق وراح انصار سموه يبثون الدعوى في كل صقع ومصر

جاء الامير فيصل الى العراق وتبوأ عرشه باتفاق الآراء — كما سبق التفصيل - وبوشر في اجراء المفاوضات العراقية البريطانية لتحل مشكلة الانتداب وتصوغه في شكل معاهدة تعقد بين الطرفين ولكن لما تجلى لجلالة الملك فيصل ولمجلس الوزراء العراقي بأن هذه المعاهدة (او الوثيقة كما يسميها التقرير البريطاني الخاص الذي نستند اليه في نشر هذه المعلومات الدقيقة) يجب ان تتضمن بنودا واحكاما تمكن الانجليز من القيام بعين التعهدات الواردة في صك الانتداب، ابديا مخاوف عظيمة ولا سيما ولأن انجلترا ارادت أن يكون أجل هذه المعاهدة ٢٠ عاما فقهم الملك فيصل ومجلس وزرائه بأن اجل الانتداب البريطاني على العراق يجب أن يمتد الى هذا الأجل الطويل ووافق الطرفان اخيراً على ترك الاحكام المفصلة المطولة الى اتفاقيات تلحق بالمعاهدة وان تنص احدى مواد المعاهده على ان تسعى انجلترا لادخال العراق في العصبة الاممية بأقرب فرصة ممكنة

هذا ما كان من أمر الحكومة تجاه المفاوضات أما ما كان من أمر الشعب فانه كان صاخبا ضاجراً يندد بأعمال حكومته ويطعن في كل مفاوضة تجري لعقد اية معاهدة ما لم تعرف الأمة عنها أمراً ثبتا وكان يقدم بالمظاهرات والاحتجاجات على كل ذلك على الرغم من ان المفاوضات كانت تجري تحت الكتمان الشديد . ولكن ماذا يستطيع الشعب ان يعمله تجاه القوة وتجاه الكتمان ؟ لهذا فقد انتجت المفاوضات الطويلة وضع المعاهدة العراقية — البريطانية لسنة ١٩٢٢ وهي المعاهدة التي ضجر منها الشعب وقاوم ابرامها مقاومة شديدة كما سيتضح ذلك بعد قليل(١)

الوهابيون والعراق

لم تخل ظروف المفاوضات بين العراق وبريطانيا منذ تأسيس الحكم الوطني

(١) استندنا في هذا الفصل على التقرير البريطاني وحافظنا على عبارات التقرير بقدر الامكان

في العراق في عام ١٩٣٠ من حدوث حوادث خطيرة وازمات شديدة وتعديات على القطر تكدر صفو الأمن والراحة فيضطر الشعب تجاهها لأن يشتغل فيها مرغما . فقد نشرت الصحف نبأ هجوم الاخوان النجديين على العشائر العراقية الآمنة ليلة ١٢ رجب سنة ١٣٤٠ «١١ آذار ١٩٢٢» وعبثهم بالاموال والنفوس فكانت هذه سببا دعى الشعب لأن يشتغل في قضية من أساسها

ولم تكن هذه الغارة التي فتنها سواد الاخوان على العراق الاولى من نوعها فقد سبق لهم في غابر السنين ان هاجموا العراق وعشائره مرارا و كبدوهم خسائر كثيرة في الأموال والأنفس لانفتاح الحدود بين العراق ونجد من جهة ولوجود ايد تلعب من وراء ستار كلما مست الحاجة من جهة اخرى وقد استمرت هذه التعديات على القطر العراقي الهادئ الوديع حتى عام ١٩٣٠ حيث هيأت الظروف جوا صالحا للتفاهم بين العراق ونجد واجتماع جلالة الملك فيصل بجلالة السلطان ابن السعود كما تجد ذلك مفصلا في بحثنا عن الوزارتين السويدية والسعيدية .

هاج الرأي العام في العراق وماج على اثر وقوع حادثة الاخوان المار ذكرها وطلب الى الحكومة أن تتخذ التدابير الصارمة لقطع دابر المفسدين بالأمن والعابثين بالارواح البريئة فقرر مجلس الوزراء في جلسة عقدها في ١٨ آذار ٩٢٢ تأليف لجنة من نوري السعيد «مدير الأمن العام» والحاج رمضان الرئيس ومفتش العدلية داود افندي الحيدري للسفر الى ناصرية المنتفك وتحري الأسباب التي ادت الى وقوع هذه الحادثة المؤلمة . فسافرت اللجنة المشار اليها الى مقر مهمتها في مساء ٢٠ آذار ووصلت الناصرية في مساء ٢١ منه وباشرت تدرس الحالة على الفور وبعد ان مكثت ستة ايام عادت الى العاصمة ورفعت تقريرها الى مجلس الوزراء في ٢٧ منه

وقد تضمن هذا التقرير اسباب وقوع الحادثة وبيان المسؤولين عنها وتقدير الاضرار التي لحقت الاهلين وما يلزم لهؤلاء من المساعدات . ولما كان التقرير الموضوع البحث مطولا فنحن نكتفي بدرج خلاصة لهذه الفقرات الثلاث

١ — اسباب وقوع الحادثه : — يرى التقرير الذي رفعته اللجنة التحقيقية في هذه الكارثة ان عدم وجود حدود رسمية بين العراق ونجد مقبولة من الطرفين والبلادين حمل ابن السعود على الاجتهاد في نشر سلطانه على جميع العشائر والاعراب المنتشرين بين حدود نجد وسكة العراق الحديدية وذلك اما بحملهم على قبول الوهابية مذهباً لهم او اجبارهم على دفع الجزية للسلطان ابن السعود .

٢ – المسؤولون عن الحادثة :– قسم التقرير هذه المسؤولية الى قسمين ورأى ان مسؤولية القضية تقع على ابن السعود مباشرة لان عشائره اعتدت على منطقة عراقية بحتة . وقال ان مسؤولية الخسائر يجب ان تترتب على الحكومة العراقية لعدم اتخاذها التدابير اللازمة لحماية العشائر العراقية . وهناك مسؤولية فرعية تقع على حكومة العراق ايضاً وهي عدم اهتمامها بحياة مأموري الشرطة الذين اهملت تجهيزهم بصورة كافية .

٣ – الاضرار التي لحقت بالاهالي وما يلزم لهم من المساعدة :– اخفى التقرير اطلاع الناس على الاضرار التي لحقت بالانفس من جراء وقوع هذه الكارثة الا انه اشار من طرف خفي الى انها لم تكن هينة او قليلة واوصى الحكومة بلزوم مساعدة المنكوبين وعائلاتهم مساعدات كلية . ورأى التقرير لعدم تكرر وقوع امثال هذه الحوادث :–

١ – ان يعقد اتفاق رسمي مع ابن السعود على الحدود التي تفصل العراق عن نجد .

٢ – قيام الحكومة بتشكيل قوة كافية لحماية الاهالي والحدود المجاوره لحدود نجد .

تبديل في أعضاء الوزارة

كتب رئيس الديوان الملكي الى مجلس الوزراء عما حدث في الجهة الغربية والغربية الجنوبيه من تجاوزات اتباع سلطان نجد على عشائر العراق فتناقش مجلس الوزراء في هذا الكتاب في جلسته المنعقده في ٢٨ رجب (٢٧ آذار) واقترح وزير العدل (ناجي السويدي) ان يكتب الى المعتمد السامي ويعرض على السدة الملكية ما يلي :–

١ – هل يوجد خلاف بين حكومة العراق وبين حكومة نجد فاذا كان هناك خلاف فما هي اسبابه ؟

٢ – تعيين موقف حكومة بريطانيا تجاه هذه المسألة وهل هي مسؤولة عن الدفاع عن حدود العراق ؟

فاجاب وزير الدفاع (جعفر العسكري) قائلا (كان قد تقرر بين جلالة الملك فيصل المعظم وفخامة المندوب السامي ان تكون مسؤولية الدفاع عن ساحل نهر دجلة الايمن وساحلي الفرات من المنتفق الى تلعفر شمالا على الحكومة العراقية وان تكون مسؤولية الدفاع عن ساحل دجلة الايسر والعمارة والبصرة على الجيوش البريطانية بشرط ان تؤازر الطرفين قوة الطيران الملكية فهل طرأ تغيير على هذا القرار فاذا لم يطرأ تغيير على هذا القرار فأرى ان الحكومة مسؤولة عن الدفاع عن هذه المنطقه) .

وقد أيد السويدي في اقتراحه كل من الحاج رمزي وزير الداخلية وعبد اللطيف المنديل وزير التجارة وعزت باشا وزير المواصلات والاشغال والدكتور حنا خياط وزير الصحة وبدت على هذا الفريق المتكتل فكرة المعارضة فتكلم النقيب قائلا (كيف يمكننا ان نعمل شيئا او نرسل قوة بدون ان يأتينا بيان فني في هذا الأمر من الاخصائيين في الأمور الحربية وعليه فالأمر عائد الى وزارة الدفاع فاذا لم تدرس هذه المسألة تماما ولم يأتنا منها بيان بذلك فلا يمكننا ان نقوم بعمل ما لأنه يجب علينا ان نعلم ما هي قوتنا وهل تقدر على هذا العمل لذلك ارى ان نعرف القوة الدفاعية الحقيقية بصورة رسمية من وزارة الدفاع قبل كل شيء اما الآن فيجب علينا ان نكرر استرحامنا من جلالة الملك للتوسط لدى المندوب السامي لتوقيف القتال وهجوم عشائر نجد على تخوم العراق باسرع ما يمكن . وخلاصة هذا الكلام . ان المصلحة تقضي قبول الجيش البريطاني امر الدفاع عن ساحلي الفرات فلم يوافق السويدي على هذا المعنى فانسحب هو واتباعه من وزاراتهم الخمسة فصدرت الوزارة في اول نيسان بترقيع الوزارة كما يلي

١ً — ابقاء كل من ١ — النقيب رئيساً لمجلس الوزراء ٢ — ساسون حسقيل وزيراً للمالية
٣ — جعفر العسكري وزيراً للدفاع ٤ — السيد محمد علي هبة الدين وزيراً للمعارف
٥ — محمد علي فاضل وزيراً للأوقاف (كما كانوا)

٢ً — تعيين توفيق الخالدي وزيرا للداخلية بدلا من الحاج رمزي

٣ً — تعيين عبد المحسن السعدون وزيرا للعدلية بدلا من ناجي السويدي

٤ً — تعيين صبيح نشأت وزيرا للاشغال والمواصلات بدلا من عزت باشا

٥ً — تعيين الحاج محمد جعفر جلبي ابو التمن وزيرا للتجارة (١) بدلا من عبد اللطيف باشا المنديل .

ويلاحظ هنا ان وزارة الصحة قد الغيت وجعلت مديرية عامة تابعة لدى وزارة الداخلية كما هي اليوم . ولم يؤثر هذا التبديل الذي طرأ على الوزارة في مجرى الأحوال ولم يمنع المندوب السامي عن الاصرار على قبول نظريته في هذه المعضلة كما تم ذلك في مؤتمر المحمرة على نحو ما سنذكره .

حكم الترك العثمانيون البلاد العربية باسم الجامعة الاسلامية قروناً عديدة فكانوا مع العرب

---

(١) تم تعيين معاليه في ٢٠ شعبان (١٨ نيسان) اي بعد انفضاض مؤتمر كربلا الآتي ذكره

(اخواناً على سرر متقابلين) ولما حاولوا تتريك العناصر التي تتكون منها الامبراطورية العثمانية اخذت فكرة القومية العربية تدب في نفوس المفكرين من احفاد قحطان . وكان جلالة الملك الحسين بن علي شريف مكة المكرمة آنئذ في مقدمة الذين انتهزوا فرصة الحرب العامة لمجاهرة الأتراك باستقلال البلاد العربية بعد ان ارتكبت جمعية الاتحاد والترقي العثمانية فظائع كثيرة سجلها التاريخ بصحائف سوداء . وهو الذي اعلن الاستقلال للبلاد العربية في اليوم التاسع من شهر شعبان عام ١٣٣٤ فكان هذا اليوم يوم ذكرى مقدسة تحتفل به ابناء العرب واحفادهم في كل عام .

وقد انتهزت الشبيبة البغدادية مرور السنة السادسة على هذه الذكرى المباركة والعراق في بدء تشكيل حكومته الوطنية العربية فقدمت طلبا إلى وزارة الداخلية باقامة مهرجان عام يحتفل به الجمهور العراقي ويستعيد ذكرى النهضة العربية الميمونة وتعطل أشغال الحكومة ويعتبر هذا اليوم (٩ شعبان) من كل عام عيدا رسميا للحكومة العراقية فأجابت الوزارة المذكورة هذا الطلب واذاعت بيانا في ٥ شعبان ١٣٤٠ نظمت بموجبه المهرجان الذي سيقام في اليوم التاسع من الشهر المذكور وعينت (ميدان باب المعظم — بجوار المدرسة الحربية) موضعا لاقامة هذا المهرجان وألزمت الجمهور بتعطيل أشغالهم في كل يوم من هذا العام واوقفت حركة المرور في الشارع العام وعطلت الدوائر الرسمية وقد اقيمت تلك الحفلة بأبهة عظيمة وخطب فيها عدة خطباء والقيت فيها القصائد الكثيرة واستعرض جلالة الملك الجيش الوطني وعند الختام أبرق إلى جلالة والده في مكة البرقية الآتية :—

(مكة — صاحب الجلالة الهاشمية — احتفل الشعب العراقي اليوم في شخص جلالتكم بعيد استقلاله ووضع بمهرجان عظيم أساس جامعة آل البيت وهو بهذه المناسبة يشاركني برفع اخلص التهاني لاعتابكم والدعاء إلى الله بطول حياتكم ودوام عزكم

٩ شعبان ١٣٤٠ — ٨ نيسان ١٩٢٢ « فيصل »

فكان جواب صاحب الجلالة الحسين بن علي على هذه البرقية ما يلي :—

(بغداد — جلالة ملك العراق — جواب برقيتكم . بكل اعتناء واهتمام تبلغ عني الشعب النجيب تضرعي امام ساحة جوده العميم بأن يشملهم بعنايته وعونه وتوفيقه وان عواطفهم الموروثة التي أبديتموها هي التي جعلتني واياك واخوتك ولا تزال تجعلنا نبذل جهدنا في سبيل مجدهم

وسوءددهم مع الأمل العظيم في تمام التوفيق (حسين)

فكانت هذه الحفلة من مظاهر الشعور العربي الحي ولا تزال الحكومة العراقية تعطل اشغالها في كل سنة في مثل هذا اليوم وتفتح الصحف صدورها في صبيحة هذا العيد باستعراض القضية العربية والتطورات التي مرت فيها والحالة المؤلمة التي وصلت اليها

حفلة جامعة آل البيت

اعتاد الملوك ان يقيموا في ايام اعيادهم التماثيل والهياكل تذكاراً لتلك الأعياد وقد انتهزت وزارة الاوقاف فرصة حلول هذا اليوم الميمون فرأت من المناسب ان يختم احتفال العيد بوضع الحجر الأساسي لبناية جامعة آل البيت التي عهدها صاحب الجلالة بعنايته الخاصة ونسبها إلى بيت اجداده ، فلما انتهى الاحتفال بعيد النهضة الميمون ، سار جلالة الملك في مقدمة الجمهور إلى حديقة الظلمية بجوار الإمام الأعظم حيث أعدت المعدات اللازمة لحفلة وضع الحجر الاساسي في بناية الكلية المذكورة وقد هتف لجلالته الجمهور حينما نزل من سيارته الخاصة والقى وزير الوقف خطبة استعرض فيها مجد بغداد القديم وأمل أن تعيد هذه المؤسسة ذلك المجد الخالد ، وقد وضع صاحب الجلالة الحجر الأساسي بيده الكريمة مع اسطوانة محتوية على تصوير جلالته وخارطة الجامعة ونسخ من جرائد العاصمة الصادرة في ذلك اليوم وصحيفة تاريخية مسطورة على ورق وقد ختمت تلك الاسطوانة بالرصاص بمشهد من جلالة الملك وجمهور الحاضرين ثم قال جلالته « كل عمل لا يشيد على اساس متين مثل هذا الأساس لا تقوم له قائمة وها اني اضع الحجر الأساسي في أول جامعة تشاد في هذا البلد وأؤمل ان تقدرها الأمة العزيزة حق قدرها وتعنى بتأسيس الجامعات الكثيرة امثال هذه وارقى منها لتستعيد مجدها التاريخي القديم وتتسنم غارب عزها الخالي في العلم والأدب والفن »

بهذه الكلمة الموجزة التي فاه بها صاحب الجلالة الملك ، انتهى الاحتفال بعيد النهضة المبارك وبحفلة وضع الحجر الأساسي في جامعة آل البيت . وقد مرت على هذه الجامعة سنوات كانت بين الأخذ والرد من قبل الوزارات المتعاقبة حتى كتب لها نكد الطالع ان تغلق بقرار من مجلس الوزراء في ٢٥ ذي القعدة ١٣٤٨ (٢٤ نيسان ١٩٣٠) وتتخذ بعد ذلك داراً للبرلمان العراقي — انظر التفصيل في تاريخ الوزارة السعيدية

✻ هجوم ثان للاخوان ✻

لم تكد تجف العيون من حادثة الاخوان المريعة التي وقعت في ١١ آذار ١٩٢٢ ولم تواس الجروح التي دملت في هذه الفاجعة حتى قام الاخوان النجديون بهجوم ثان وثالث على عشائر السماوة فتضاعفت الاحزان وهاجت هائجة الشعب وابرق المندوب السامي في ٢٨ آذار برقية شديدة اللهجة الى ابن السعود بواسطة المعتمد السامي البريطاني في الخليج الفارسي إحتج فيها على الاعمال المنكرة التي كان يقوم بها سواد نجد واعراب البادية بين آونة واخرى وطلب اليه بأن يضع حداً نهائياً لهذه التجاوزات المنكرة فأجاب ابن السعود على هذه البرقية في اليوم الثاني ببرقية تنصل فيها مما قامت به اعراب فيصل الدويش واتباعه وقال انه يكاد يشك في صحة الخبر واكد للمندوب السامي بانه سوف لا يألو جهداً في معاقبة المعتدين الآثمين ومنع وقوع حوادث اخرى كهذه في المستقبل فسر المندوب من هذه البرقيه وبعث بصورة منها الى جلالة الملك فيصل ارفقها بكتاب قال فيه ما خلاصته :أنه قد فوض من قبل حكومته لاعلان اتخاذ التدابير الوقتية اللازمة وتعيين حدود وقتية تفصل بين نجد والعراق ريثما تنتهي المفاوضات لوضع حدود نهائية بين البلادين . وأبان ان مندوب حكومة نجد قد وصل الى البحرين ليفاوض ممثل العراق في هذا الشأن فأجابه جلالة الملك بكتاب شكره فيه على مساعدته للعراق وطلب منه ان يبعد (فيصل الدويش) واتباعه من حدود العراق حالا وان جلالته مرتاح جداً لتعيين الخط الموقت بين نجد والعراق

✻ مؤتمر كربلاء الخطير ✻

لم ير الاهلون في التدابير التي اتخذتها الحكومة ما يسكن ثائرهم وكانت ولا تزال مجازر اخوانهم على الحدود ماثلة امام أعينهم تستثير منهم الحفائظ وتدعوهم الى الانتقام والأخذ بالثار وكان لرجال الدين يومئذ ولا سيما للعلامة المرحوم الشيخ مهدي الخالصي منزلة في نفوس الشعب واعتماد على تدابيره . فوجه الجمهور شطرهم وجهه وطلب اليهم ان يقوموا باتخاذ التدابير التي من شأنها رد عادية الاخوان

وقام قادة الرأي العام في العراق وزعماء الحركة الوطنية يفاوضون العلماء في لزوم عقد مؤتمر يتداولون فيه بشأن قضية الحدود فعقد علماء النجف عدة اجتماعات صمموا فيها على الابراق إلى الشيخ مهدي الخالصي بدعوة رجال العشائر إلى حضور اجتماع خطير يعقد في كربلاء .

وقد لبى الخالصي المرحوم هذه الدعوة فطير اكثر من ١٥٠ برقية الى رؤساء القبائل يستحثهم فيها على حضور المؤتمر المنوي عقده في اليوم الثالث عشر من شهر شعبان ١٣٤٠ (١١ نيسان ١٩٢٢) فذعرت الحكومة لهذا النبأ وأوعزت إلى دائرة البرق والبريد بعدم ارسال هذه البرقيات فلما علم الشيخ الخالصي بذلك ارسل رسله إلى المشايخ تحمل كتبه في مآل البرقية المذكورة وعادت الحكومة بعد ذلك فسمحت بارسالها ولكن بعدان وصلت الدعوى التحريرية الى المدعوين

وفي اليوم التاسع من شعبان تحرك الخالصي من الكاظمية إلى كربلاء ليترأس عقد المؤتمر المذكور فاستقبل في بغداد استقبالا فخما حضره نحوا من عشرين الف رجل وسافرت الجموع بعده لحضور المؤتمر فكانت كربلا في اليوم العاشر من الشهر المذكور غاصة بالوفود العظيمة وبرؤساء العشائر ورجال الدين . وقد انتدبت الحكومة وزير الداخلية توفيق الخالدي ليراقب المؤتمر عن كثب وبوافي البلاط الملكي بكل ما يدور فيه . وقد عقد المؤتمر اول جلسة له في دار الإمام الشيرازي في اليوم الحادي عشر من الشهر (٩ نيسان) ثم صار بوالي عقد اجتماعاته في محلات مختلفة .

ولم يسبق للعراقيين ان ظهروا بمظهر التضامن والوحدة أمام أية نازلة من النوازل او كارثة من الكوارث بمثل ما ظهروا به في هذا المؤتمر . وفي ١٥ شعبان (١٣ نيسان) عقد المؤتمر اجتماعه الأخير في صحن مرقد الحسين (ع) فكان اجتماعا عاما حضره نحو ٢٠٠ الف نسمة وخطب فيه الحاج محمد جعفر ابو التمن خطبة أبان فيها نوايا المؤتمر واغراضه وخلاصة ماتوصل اليه وقد أمضى الزعماء المؤتمرون وثيقة رفعوها إلى جلالة الملك وارسلوا صورة منها إلى رجال الدين واليك نصها :—

(نحن الموقعين ادناه سادات وزعماء واشراف مدن العراق اصالة عن انفسنا ووكالة عن منيبينا تلبية لدعوة حجج الاسلام دامت بركاتهم الذين هم يمثلوننا والرأي الإسلامي العام قد حضرنا الاجتماع المنعقد بكربلاء للنظر في قضية الاخوان تلك الاجتماعات المبتدئة من عاشر شعبان والمنتهية بالخامس عشر منه وبناء على ما اوقعه الخوارج الاخوان باخواننا المسلمين من الأفعال الوحشية من القتل والسلب والنهب قد اتفقت كلمتنا بحيث لم يتخلف منا أحد عن كل ما تقتضيه مصلحة بلادنا عامة وحفظ الأماكن المقدسة وقبور الأولياء خاصة وسلامتها من جميع طوارئ العدوان خصوصا عادية الاخوان وقررنا معاونة القبائل بكل مافي وسعنا واستطاعتنا

لمدافعة الاخوان ومقاتلتهم العائد أمر تدبيرها لارادة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول الساهر على حفظ استقلالنا واستقلال بلادنا وبناء على تعلقنا بعرش جلالته فانا نطلب إلى جلالته ان يتكرم باسعاف طلب الأمة المتعلق باغاثة منكوبي حوادث الاعتداء وتعويضهم عن الخسارة اللاحقة بهم وقد نظمنا لهذا الميثاق نسختين قدمنا احدهما لأعتاب صاحب الجلالة والثانية للعلماء الأعلام والله المستعان» (التواقيع)

وانقضى عقد المؤتمر في اليوم السادس عشر من شعبان (١٤ نيسان) وأبرق وزير الداخلية إلى صاحب الجلالة بكل ما دار فيه فارتاح جلالة الملك لذلك وأمر الوزير بابلاغ تشكرات جلالته إلى رؤساء الدين وزعماء القبائل على اهتمامهم بمصالح الأمة بحنكة ورزانة وعلى هذا الأساس تفرق المؤتمرون

﴿ مؤتمر المحمرة ﴾

هذا ما كان من امر الشعب . أما ما كان من أمر الحكومة والمندوب السامي فان مجلس الوزراء وافق على اقتراح السر برسي كوكس من احالة قضية الحدود العراقية – النجدية الى مؤتمر يعقد في المحمرة ويتألف من مفوضين ثلاثة ينوب واحدهم عن حكومة العراق ويمثل الثاني سلطان نجد والثالث الحكومة البريطانية وقد انتخب وزير الأشغال والمواصلات (صبيح نشأت) ليمثل حكومة العراق في هذا المؤتمر ومثل حكومة نجد أحمد ثنيان آل السعود . أما ممثل بريطانيا فكان المستر بورد يللون وعقد المؤتمر أول جلساته في أوائل رمضان من سنة ١٣٤٠ (أيار ١٩٢٢) فكانت روح الوفاق وحب الخير بادية للعيان ثم والى المؤتمر اجتماعاته حتى توصل إلى عقد معاهدة في ٧ رمضان (٥ مايس) وقع عليها المندوبون الثلاثة وهذه هي بنصها :—

بسم الله الرحمن الرحيم

نظراً إلى وجوب تأمين الوداد وتأسيس حسن المناسبات بين حكومتي العراق ونجد نحن الواضعين الامضاء أدناه المندوبين المعينين من قبل جلالة الملك فيصل الأول ملك العراق وعظمة سلطان نجد وتوابعها عبد العزيز بن السعود وفخامة المندوب السامي لحكومة بريطانية العظمى في العراق الميجر جنرال السر برسي كوكس جي. سي. ام. جي. جي. سي. اي. اي. كي. سي. اس. اي. معاهدة ما بين الحكومة العراقية والحكومة النجدية اتفقنا على المواد الآتية:

المادة الأولى : (١) ان العشائر التي هي تحت اسم عشائر المنتفك والضفير والعمارات فهم

راجعون إلى حكومة العراق واما الحكومتان نعني بهما العراق ونجد تتعهدان مقابلا ان تمنع تعديات عشائرهما على الطرف الآخر ويكون الطرفان مكلفين في تأديب عشائرهما وإذا الأحوال لا تساعدهما للتأديب فالحكومتان تتذاكران لاتخاذ تدابير مشتركة طبقا لحسن المناسبات فيما بينهما .

(ب) حسب الاعتراض الوارد من حكومة نجد على الحدود التي طلبها المندوب عن حكومة العراق تقرر الأساس الآتي انه نظراً إلى قرار (أ) عشائر المنتفك والظفير والعمارات يرجعون إلى العراق وشمر نجد إلى نجد والآبار والاراضي التي كانت مستعملة من القدم من قبل شمر نجد هي لنجد ولأجل تعيين هذه الآبار والأراضي وسن الحدود على هذا الأساس حصل الاتفاق بتشكيل لجنة مركبة من اهل الخبرة لكل حكومة شخصان تحت رآسة أحد رجال حكومة بريطانيا المنتخب من قبل المندوب السامي وتجتمع اللجنة في بغداد لسن الحدود القطعية والطرفان يقبلانها بدون اعتراض

المادة الثانية : الحكومتان نعني بهما العراق ونجد تتعهدان لتأمين طريق الحج وعلى محافظة الحجاج الكرام من كل تعد ما داموا في داخل حدودهما كما تعهدت حكومة سلطان نجد لحكومة جلالة ملك بريطانية العظمى بالمادة الخامسة من معاهدتهما .

المادة الثالثة : (أ) اتفقت الحكومتان على ان تكون المبادلات التجارية سالمة من جميع التعرضات ويعامل تجار الطرفين كالتجار الاهلين

(ب) تكون محصولات بلاد نجد الطبيعية والصناعية المستوردة الى العراق وكذلك محصولات العراق الطبيعية والصناعية المصدرة الى نجد تابعة لعين المعاملات التي تجري على محصولات البلاد المتحابه وذلك فيما يختص برسوم الواردات والصادرات ورسم المرور (ترانسيت) ورسم التصدير ثانياً وباقي معاملة الكمرك .

(ج) ان الدولتين لهم الحق في فرض رسوم اضافية على الكمارك وضرائب محلية وضرائب فرعية جديدة اخرى غير موجودة في الوقت الحاضر على شرط ان تكون على نسبة مايفرض على صادرات البلاد المتحابة وكل حكومة تعطي معلومات للاخرى بالقوانين التي تسنها في هذا الخصوص

المادة الرابعة : اتفقت الحكومتان بحرية التجول في ممالك الطرفين بقصد التجارة والزيارة بشرط ان يكونوا حاملين الوثائق (البسبورت) من قبل حكومتهم وكل حكومة لازم تعطي معلومات

الى الاخرى بالقوانين التي تسنها في هذا الخصوص .

المادة الخامسة : كل عشيرة من عشائر أحد الطرفين اذا قطنوا في أراضي الطرف الآخر مجبورة ان تكون تابعة للرسوم المرعية

المادة السادسة : اذا حصل لا سمح الله خصام بين احدى الحكومتين وحكومة بريطانيا تكون هذه المعاهدة منفسخة وقمنا بتوقيماتنا على هذه المعاهدة في يوم الجمعة في ٧ من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ (هـ) و ٥ من شهر مايس سنة ١٩٢٢

مندوب من قبل جلاله ملك العراق الملك فيصل : وزير الاشغال والمواصلات

التوقيع «صبيح»

مندوب من قبل سلطان نجد وتوابعها السلطان الامام عبد العزيز بن السعود

التوقيع (أحمد الثنيان آل سعود)

مندوب من قبل فخامة المندوب السامي ب . هـ . بورديللون « سكرتير فخامته »

ولم يستطع المؤتمر بالرغم من ابرامه هذه المعاهدة أن يوقف عادية الاخوان على الحدود العراقية واستمر الجدال قائما بين العراق ونجد زمنا طويلا وقد عالجه مؤتمر الكويت الذي عقد أكثر من ثلاث مرات فلم ينجح لأن السلطان ابن السعود لم يفوض مندوبه صلاحية ابرام هذه المعاهـدة .

المظاهرات في بغداد

لم تكن الأمة لتجهل المفاوضات التي تدور بين الوزارة النقيبية ودار الاعتماد لوضع المعاهدة العراقية — البريطانية الأولى وكان الفراتيون خاصة ينظمون مواثيق وطنية يطلبون فيها رفض الانتداب البريطاني على العراق واعتراف بريطانيا بالغائه رسميا واطلاق حريـة الصحافة لتعبر عن الرأي العام في المفاوضات وفي المعاهدة وحدث ان احد النواب الانكليز سأل المستر تشرشل وزير المستعمرات يومئذ في قاعة البرلمان البريطاني عن موقف العراق تجاه الانتداب البريطاني فصرح المستر تشرشل بأن الملك فيصل وحكومته لم يخبرا معتمـد بريطانية في العراق برفض الشعب العراقي للانتداب . فلما حملت اسلاك البرق هذا التصريح ونشرته الصحف المحلية في بغداد ؛ هاج الشعب وماج وعقـد اجتماعا خطيرا في جامع الوزير في اليوم الأول من شوال ١٣٤٠ وهو يوم عيد الفطر المبارك فالقيت فيه خطب حماسية كثيرة

وتقرر الاجتماع مرة اخرى في عصر ذلك اليوم في (جامع الحيدر خانه) وعبثا حاولت الشرطة والحكومة أن تحول دون هذا الاجتماع فان الشعب قد ثارت ثائرته واقتحم ابواب الجامع المذكور غير ملتفت إلى طرق المنع التي اتخذتها الحكومة

وقد حضر هذا الاجتماع نيفا وعشرين الف نسمة وبعد ان تليت فيه الخطب المهيجة تقرر انتخاب ستة ذوات ينوبون عن الشعب في ابلاغ المقامات العليا في الداخل وفي الخارج احتجاج الشعب على تصريح تشرشل وقرر الجمهور ان يسير بمظاهرته السلمية إلى البلاط الملكي فتم له ما أراده . ولما كان صاحب الجلالة غير حاضر ذلك اليوم لكونه يوم عيد فقد انتدب الجمهور شخصا خابر صاحب الجلالة على لسان المسرة بكل ما تم وطلب من جلالته تعيين يوم يجتمع بجلالته مندوب الجمهور ثم تفرق المتظاهرون دون ان يحدث ما يكدر صفو الأمن العام والحمد

اما المندوبون الستة فقد اجتمعوا بصاحب الجلالة بعد ذلك واطلعوا جلالته على سخط الشعب على تصريح المستر تشرشل فوعد صاحب الجلالة بأن يتخذ التدابير اللازمة لايصال صوت العراق إلى المقر المرغوب فيه ثم نظم المندوبون برقيات احتجاجية في هذا المآل ليرفعوها إلى المقامات السياسية العالية في لندن وجنيف فأوعز إلى دوائر البرق بمنع تطييرها فاضطر المندوبون إلى ارسالها عن طريق ايران بواسطة رسل أرسلوهم الى فارس لهذه الغاية ولكن حصل في ايران ما حصل في العراق من الموانع فلم يصل صوت الاحتجاج الى الخارج

قانون الجمعيات

زار العراق في ٤ نيسان ١٩٢٢ اللورد اميلي صاحب جريدة (المورننج بوست) والصحافي البريطاني الوحيد الذي دافع عن القضية الفلسطينية وحث حكومته على الغاء وعد (بلفور) الجائر وفكرة انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين فاستقبل في بغداد استقبالا فخما وأقيمت له عدة مآدب تكريمية وكانت الحفلة التي أقامها له الحاج عبد الحسين الجلبي في الكاظمية على غاية من الابهة والحفاوة وقد القيت فيها عدة خطب سياسية تناولت البحث في شؤون العراق وسياسة بريطانية فرأت وزارة الداخلية أن تضع حداً للاجتماعات السياسية التي أخذت تنتشر وتتوسع في دور الوطنيين وأنديتهم فسنت قانونا للاجتماعات نشرته في ٧ ذي القعدة ١٣٤٠ (٢ تموز ١٩٢٢) منعت بموجبه عقد أي اجتماع لم تصدر فيه رخصة رسمية وقد جاء هذا القانون مقيدا لحرية الاجتماع والتفاهم فكان ضربة صارمة على الحركة الوطنية ولا يزال

يتذمر منه قادة الفكر في العراق واضطرهم الى تأليف الأحزاب السياسية

⁂ الاحزاب السياسية ⁂

على أثر صدور قانون الجمعيات اجتمع قسم من الممثلين بالقضية العراقية وفكر في انشاء حزب سياسي علني تكون غايته معالجة القضية الوطنية لأن الاجتماعات التي كانت تعقد من قبل لم تكن ذات صبغة سياسية وانما كانت تحت اسم مواليد نبوية ومآتم حسينية .

وقد كانت هذه الفكرة موجودة من يوم عقدت البيعة لجلالة الملك فيصل وكان لجلالته آنئذ رأي خاص في الجمعيات السياسية وطرق تأليفها وقد صرح على لسان مندوبه أمين البلاط يومئذ فهمي بك المدرس حين ارسله إلى الوطنيين المجتمعين للتفكير بانشاء حزب وطني بأن (الأمير لا يرى من المصلحة ان يشتغل العراقيون اليوم بتأليف الجمعيات السياسية خشية أن تؤول حالتهم إلى ما آلت اليه حالة الأحزاب السورية) ولكن هذه الفكرة لم تصادف قبولا من نفوس المشتغلين بالقضية فراجعوا وزارة الداخلية وطلبوا انشاء حزب سياسي فأخذت الوزارة في التسويف والمماطلة معهم وكانت ترمي من وراء ذلك إلى بغية انشاء حزب مختلط من الوطنيين المتطرفين والمعتدلين . الا ان اصرار المتطرفين على رأيهم حال دون تحقيق هذه الفكرة وانتهت القضية بأن أذنت وزارة الداخلية في ٨ و ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٠ (٢ و ١٩ اغستوس ١٩٢٢) بتأليف حزبين دعي أحدهما (حزب النهضة العراقية) وسمي الثاني (الحزب الوطني العراقي) وذهب جماعة إلى انشاء حزب معتدل نظير هذين الحزبين دعي ب (الحزب الحر العراقي) فأصبح في البلاد ثلاثة أحزاب يشتغل اثنان منها مع المتطرفين ويؤيد الثالث (وهو حزب الحر) الوزارة النقيبية ثم نشر كل حزب منهاجه على الجمهور وفتح شعبا له في الخارج فكثر اقبال الجمهور على الانتماء اليها ولكن الاقبال على حزبي النهضة والوطن كان عظيما ولا سيما بعد ان قرر هذان الحزبان توحيد مساعيهما في الذود عن كرامة البلاد وتأييد استقلالها :

وكان قد شاع في تلك الآونة ان مسودة المعاهدة العراقية — البريطانية قد وصلت إلى بغداد فهاج الرأي العام وماج وأمطر الفرات صحف العاصمة وابلا من البرقيات الاحتجاجية واستقال وزير التجارة الحاج محمد جعفر جلبي ابو التمن من وزارته في ٢٦ حزيران بعد ان قدم تقريراً مسهبا عن وضع البلاد السياسي وموقفه من المعاهدة المذكورة فقبلت استقالته بناء على الحاحه والغيت وزارة التجارة في ٢٧ حزيران ١٩٢٢ وبقيت الوزارة النقيبية تعالج سكرات

الانحلال نظرا للخلاف الذي دب في اعضائها حتى استقالت في ٢٥ ذي الحجة (١٩ اغستوس) وظلت تزاول اعمالها بالوكالة حتى تم تاليف الوزارة الجديدة

✱ حركة وطنية خطيرة ✱

كان من نتيجة توحيد مساعي الحزبين الوطني والنهضة أن اجتمعت اللجنتان التنفيذيتان لهما في ٢٦ ذي الحجة (٢٠ اغستوس) وانتخبتا لجنة فرعية مشتركة تنتهز فرصة حلول عيد التتويج المبارك في ٢٣ اغستوس فتحتج لدى صاحب الجلالة على وضع البلاد المضطرب وذلك بمنشور ترفعه إلى السدة الملكية في اليوم المذكور فاجتمعت اللجنة الفرعية وقررت وضع صيغة هذا المنشور كما يلي :-

إلى أعتاب صاحب الجلالة الهاشمية دامت شوكته

(بما أن الأمة كانت تنتظر بعد تتويج جلالتكم واعلان استقلال العراق وتشكيل الحكومة المقرر شكلها في نص البيعة وهو (حكومة دستورية نيابية ديمقراطية) انتخاب المجلس التأسيسي لسن الدستور وتأليف المجلس التشريعي لتكون الوزارة مسؤولة أمامه حسب القواعد الجارية في الحكومات الدستورية ، وحيث أن جميع ما ذكر قد بقي في عالم المواعيد ولم يخرج من القول الى حيز الفعل ، فقد بقيت الأمة تكابد أنواع الأضرار الناتجة عن سوء الادارة المتغلب عليها نفوذ البريطانيين المنافي لروح الاستقلال لأنهم اتخذوا سياسة التفريق وغيره من الأعمال الغير مشروعة التي تحط بالأمة إلى حضيض الجهل والعناء وتؤدي بها إلى الاضمحلال رائداً لهم رغم جميع الشكاوي المرفوعة الى السدة الملوكية والمقامات العالية لحكومة جلالتكم لم يسمع للأمة أي شكوى ولا استغاثة فكأن هناك سبق عداء مع الأمة يقصد من ورائه الانتقام منها . فقد استبدل المأمورون المرجو منهم الخير والاصلاح للبلاد بغيرهم وبقي الآخرون الذين هم آلة صماء تحت ايدي المستشارين ولا شك في ان هذه النتيجة بعد ذلك الانتظار هي التي أوجبت استياء الأمة وجزعها من دوام هذه الادارة السيئة والسياسة المستهجنة ، ادارة التخريب وسياسة التفريق فاضطرت الأمة الى عرض حالها التعس وطلبت اصلاحه الذي جاء من جملته اسقاط الوزارة التي تعتقد بأنها كانت العامل الأعظم في عدم تحقيق أمانيها ودوام حدوث الاضطرابات التي لا تحمد عقباها للبلاد . وبما أن المجلس التشريعي لم يتألف حتى الآن كما عرضناه وان حق مراقبة أعمال الوزارة والاعتماد عليها هو عائد للأمة رأساً فإن هيئة المركز

العام للحزب الوطني العراقي رأت الواجب الوطني يقضي عليها بعرض الكيفية على أعتابكم مسترحمين صدور الارادة الملكية بتطبيق المواد الآتية :—

أولا — الكف عن الأعمال المار عرضها لا سيما التداخل البريطاني في الأمور الادارية

ثانيا — تأليف وزارة من الاكفاء المخلصين لكي تطمئن الأمة باصلاح الحالة فيزول الاضطراب وتهدأ الخواطر وتعم السكينة والراحة في البلاد

ثالثا — بأن لا تعقد أية معاهدة ولا تجري أية مفاوضة فيها قبل تأليف المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة ٠ اهـ ٠)

ولم تقتصر اللجنة التنفيذية للحزب الوطني على رفع منشور الاحتجاج من قبل اللجنة الفرعية المشتركة انما سعت إلى إقامة مظاهرة سلمية في يوم التتويج ٠ وقد عارضت اللجنة التنفيذية لحزب النهضة هذه الفكرة في بادئ الأمر الا انها اضطرت في الأخير فوافقت على تشبث لجنة الحزب الوطني

وفي ٢٩ ذي الحجة ١٣٤٠ (٢٣ اغستوس ١٩٢٢) حل عيد التتويج المبارك فسارت الجماهير المحتشدة إلى ساحة برج الساعة الكبرى حيث البلاط الملكي وتقدمت اللجنة الفرعية إلى جلالة الملك وبعد ان عبرت لجلالته التهاني الصميمة بحلول هذا اليوم المبارك وقدمت اليه المنشور الآنف الذكر ؛ ورغبت الى جلالته أن ينيب أحداً عن جلالته اسماع صوت الأمة فأناب جلالته كبير امنائه (فهمي بك المدرس) لذلك وانتدب أحد اعضاء الحزب الوطني لالقاء كلمة في الجمهور تعبر عن آراء الحزب التي يود أن يرفعها إلى حضرة صاحب الجلالة فكانت هذه الكلمة شديدة اللهجة

وحدث في تلك الأثناء ان جاء السر برسي كوكس لتقديم التبريك الى جلالة الملك فيصل بحلول عيد تتويجه فرأى الساحة مكتظة بالجماهير واضطر لأن يخترق الصفوف بصعوبة وسمع وهو في طريقه إلى البلاط كلمة من أحد الرعاع (فليسقط الانتداب) فكان لها الأثر السيء في نفسه وعاد إلى منزله وهو يكظم غيظا شديداً حتى إذا جاء اليوم الثاني ؛ نشر في جريدة (الاوقات البغدادية الانكليزية) كلمة وجهها إلى جلالة الملك واعتبر ممثله هو المسؤول عن ذلك فاستقال فهمي بك على أثرها ٠ أما هذه الكلمة فهي :—

« انه لما جاء البلاط يوم التتويج لاداء واجب التهنئة رأى ساحة البلاط مكتظة بالجماهير

المتحمسة ولم يتيسر له الصعود على السلم إلى بعد عناء شديد وانه علم أن خطبا حماسية القيت هناك وان المتجمهرين كانوا يصيحون (فليسقط الانتدات) وان فهمي بك المدرس كبير الامناء كان حاضرا وسط ذلك الهياج فإذا كان هو المسؤول عن ذلك وعن القيام بذلك العمل فان ديوان الاعتماد يطلب اقالته من منصبه حالا » وكأنه لم يعتبر تلك الكلمة صادرة من شخص واحد وانما اعتبرها كلمة الجمهور

النكبة الموجعة

وصادف لسوء الحظ أن أصيب صاحب الجلالة في ٢٥ اغستوس ١٩٢٢ بمرض الزائدة الدودية فعملت لجلالته عملية خطيرة في الحال وكانت البلاد يومئذ بلا وزارة مسؤولة فانتهز المندوب السامي هذه الفرصة واصدر امرا بسد الحزبين الوطني والنهضة واقفال جريدتي المفيد والرافدان وابعاد صاحبيها مع زمرة من الوطنيين إلى خارج العراق ونفيهم في هنجام (هجمها الله) والزام السيد محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي (نجل الشيخ مهدي الخالصي) بالخروج من العراق بخلال ٢٤ ساعة ثم نشر على الرأي العام البيان الآتي :—

« ان فخامة المندوب السامي يعلن البيان الآتي لعموم أهالي العراق . فأولا يود فخامته أن يوضع لهم الوضعية الدقيقة الموجودة في الحالة الراهنة فيما يتعلق بعقد المعاهدة الانكليزية — العراقية ووجود الانتداب :— انه بالنسبة للواقع من أن البرلمان البريطاني لا يعقد جلساته في هذا الشهر وان وزراء حكومة جلالته يتغيبون بالعطلة فإن الوزارة البريطانية لا يمكن أن تنعقد للنظر في الاقتراحات الاخيرة المقدمة من بغداد فيما يتعلق بالمواضيع الآنفة الذكر الا في أوائل أيلول المقبل وعلى كل حال فينبغي أن يطمئن أهالي العراق ان حكومة جلالته البريطانية مهتمة أشد الاهتمام لتدارك رغائب حكومة وأهالي العراق إلى أقصى حد يتفق مع تعهداتها ومسؤولياتها الدولية وينتظر انه في اوائل أيلول أي بعد نحو أسبوعين من تاريخه ستكون حكومة جلالته البريطانية في مركز يمكنها من ابداء معروضاتها النهائية والتصريح بالخطة وإلى أن يصل ذلك التصريح فان الواجب على كل وطني عراقي يحب من قلبه خير بلاده أن يعتصم بالصبر ويتباعد عن أي كلام أو عمل يعد مخلا بالسكينة الموجودة في ما بين اخوانه العراقيين أو بالعلاقات المرضية الموجودة الى الآن بين الحكومتين البريطانية والعراقية . وثانيا يود فخامة المندوب السامي أن يذكر عموم الاهالي انه حتى والى أن تعقد المعاهدة فان

حكومة العراق والمندوب السامي لحكومة جلالته البريطانية مشتركان في المسؤولية معاً أمام حكومة جلالته البريطانية فيما يتعلق بالمحافظة على الامور والسكينة في البلاد وانه في الوقت الحاضر نظراً لاستقالة وزارة صاحب الفخامة النقيب قد أصبحت وظائف مجلس الوزراء في حالة التعطيل بينما في ذات الوقت لسوء طالع الاتفاق قد اعترى صاحب الجلالة الملك فيصل فجأة مرض الزائدة الدودية واضطر لاجراء عملية جراحية عملت أمس وحسب ما نعلم الآن فانها قد أتت والحمد لله بنتيجة باهرة ولكن لا بد من حين من الوقت قبل ان تصبح صحة جلالته باستئناف القيام بنصيبه من ادارة الأمور . وفي نفس الوقت قد نشأت حالة خطيرة لسبب السلوك المفرط المتنسم بروح الفتنة وبسبب منشورات فئة من أرباب السياسة في العاصمة فقد رأى من هم مسؤولون عن حفظ القانون والنظام وجوب اتخاذ اجرآت سريعة إذا أريد المحافظة على السكينة ريثما يصل التصريح الآنف الذكر من حكومة جلالته

ان فخامة المندوب يشير بصفة خاصة الى القرار الصادر من اللجنة المشتركة من هيئة الحزب الوطني وحزب النهضة في جلستيهما المنعقدتين في ٢٠ و٢١ آب والمنشور في جريدتي المفيد والرافدين في ٢٣ آب والذي يتضمن تصريحا صريحا عن العداء للحكومة المؤسسة والدعوى إلى الفتنة والاضطراب وبناء عليه فقياماً بواجبات المسؤولية امام حكومة جلالته البريطانية فان فخامة المندوب يشير بأنه مضطر بلزوم اتخاذ التدابير الآتية :ـ

أولا — أن يأمر بالقاء القبض على الأشخاص الآتية اسماؤهم :ـ

جعفر جلبي ابو التمن — حمدي الباجهجي — الشيخ مهدي البصير الحلي وأربعة آخرين

ثانيا — اقفال الحزب الوطني وحزب النهضة موقتا ريثما تقدم الضمانات الكافية منهم بأن تسير وقائع جلساتهم في المستقبل على طريقة نظامية قانونية

ثالثا — تعطيل جريدتي المفيد والرافدين والقبض على مديريهما وابعادهما

ان فخامة المندوب واثق ان هذه التدابير ستكفي بشرط ان لا يصدر من الجمهور مايعد مخلا بالسكينة او مضراً بالعلاقات الودية بين الحكومتين البريطانية والعراقية فان الاهالي ينبغي أن يطمئنوا انه سوف لا يقع القاء أي قبض على آخر ومن الجهة الأخرى فان فخامة المندوب السامي لا يتردد في اتخاذ الاجرآت الشديدة ضد اي أشخاص أو أفراد العشائر أو أهل المدن الذين لا يلتفتون إلى هذا الاخطار بل يستمرون في ايقاد نار التخبطات العصيانية التي كان

يقوم بها أولئك الموجودون الآن تحت الحجز وفي الختام يود فخامة المندوب أن يفهم جيداً ان هذه التدابير لا تدل على تغير ما في سياسة حكومة جلالته البريطانية فيما يتعلق بالعراق وانما بالعكس فانها ترمي الى أحسن من ذلك لتضمن استقرار النظام العام والامنية وتمنع اضطراب تلك العلاقات الودية بين الحكومتين والتي هي ضرورية للوصول إلى حل المسائل المبحوث عنها الآن وستكون حلا مرضيا لكلتا الأمتين

وعليه فان فخامة المندوب يدعو أولئك الذين يعتقدون ان مصالح هذه البلاد متوقفة على العلاقات المتينة الودية مع حكومة جلالته البريطانية ان يتآزروا في هذه الساعة الرهيبة ولا يدعوا مجالا لأولئك المشاغبين الذين لا يهمهم أمر البلاد ليكدروا صفاء السكينة او يعرضوا للخطر العلاقات الوديه السائدة فيما بين الحكومتين والاهالي · بغداد ٢٦ آب ١٩٢٢ ب · ز · كوكس

المندوب السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية

✻ الاضطرابات في العراق ✻

هذا ما كان يجري في العاصمة · أما في خارجها ولا سيما في الفرات الأوسط فان الزعماء كانوا غاضبين ساخطين على الوضعية السياسية التي كانت تتمخض بها البلاد يومئذ حتى اذا سئموا المواعيد والتساويف أبرقوا إلى جلالة الملك فيصل وإلى فخامة المندوب السامي البرقيتين الآتيتين وذلك في ١٠ ذي الحجة (٤ آب) أي قبل حلول كارثة بغداد وتسفير الكتلة الوطنية

١

بغداد — جلالة مليكنا المفدى فيصل الأول دامت سلطنته · نطلب من جلالتكم تنفيذ المواد الآتية :—

١ً — رفض الانتداب واعتراف حكومة بريطانيا العظمى بالغائه رسميا

٢ً — اسقاط أية وزارة تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الأمة وتعيين وزارة وطنية تطمئن الأمة بأعمالها

٣ً — ازالة أية سلطة أجنبية على الحكومة العراقية

٤ً — اطلاق حرية الصحافة

وهذه هي رغائب الامة وبما ان الاحوال الحاضرة مخالفة لرغائبها بادرنا لعرضها لجلالتكم لتكون الامة معذورة بنظر جلالتكم والامر لولية ادام الله شوكتكم (التواقيع)

٢

بغداد فخامة العميد السامي لحكومة بريطانية العظمى في العراق

نعرض لفخامتكم حسب ما وعدت حكومة بريطانية العراقيين بحكومة دستورية ديمقراطية برأسها ملك عربي وبذلك بايعت الامة العراقية على اختلاف طبقاتها جلالة الملك فيصل ملكا عليها وقد أكد ذلك جلالة ملك بريطانيا في برقيته التاريخية بمناسبة تتويج جلالة ملك العراق فيصل الاول ·

اننا لا ننكر صداقة حكومة بريطانية العظمى صداقة خالية من المحاباة وءاان فخامتكم ممثل لحكومةبريطانية العظمى نود ان نوقفكم على رغائب الامه العراقية التي لا يمكنها التزلزل عنها مهما كلفها الامر وهي المواد الآتية :—

١ — رفض الانتداب رفضا باتا واعتراف حكومة بريطانية العظمى بالغائه رسميا

٢ — مراجعة حكومة جلالة ملك العراق لوزارة الخارجية لأن مراجعتهالوزير المستعمرات مخالف للاستقلال التام

٣ —رفع تدخل ممثلي أية سلطةأجنبية لأن اعمالها لا يمكن ان تطابق سياسة بريطانية العظمى وللأمـة في نفسها الكفاءة لادارة شؤونها · بهـذا تطمئن الأمـة ولكم مزيد الاحترام (النواقيع)

وقد حاول متصرف كربلاء (وهو يومئذ عبد العزيز بك القصاب) القبض على الموقعين على هاتين البرقيتين الا انهم احتموا بعشائرهم فلم تصل اليهم يد السلطة ومن هناك ابرقوا إلى الحكومة بأنهم عازمون عزما أكيداً على مقاطعتها إذا لم تنفذ مطالبهم التي تضمنتها البرقيات التي طيرت من كربلا والنجف وابي صخير فرأت الحكومة انها أمام أمر واقع فاستعملت اللين والسياسة معهم حتى إذا ماسفّرت الكتلة الوطنية واستراحت من اضطرابات العاصمة على نحو ما ذكرناه ؛ طلبت إلى أولئك الزعماء ان يحضروا بغداد للمذاكرة معهم في طلباتهـم فأناب الزعماء عنهم (السيد قاطع العوادي) وحضر بغداد ليفاوض الحكومة فيما أبرقه اصحابـه إلى المقامات العليا · وكان اندهاشه عظيما حينما رأى أن بغداد أصبحت مفجوعة بخيرة ابنائهـا العاملين وكلفته الحكومة في الحال ان يبرق إلى زملائه بما وقع في العاصمة ولزوم الركون إلى الهدوء والسكينة ففعل ذلك مكرها وأرسل في الوقت نفسه رسولا يحمل كتبه المفصلة عن

الوضعية الحاضرة . وقد ألزمته الحكومة بأن لا يغادر بغداد خلال الخمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ وأعلمته أيضا أن اراضيه قد سلبت منه . وقبضت الحكومة في الوقت نفسه على الشيخين الكبير بن عباد في الحسين وعبد السادة الحسين وأمطرت عشائرهما وابلا من القنابل وألزمت الشيخ شعلان آل عطيه (أحد رؤساء الدغارة) بتسليم كمية من البنادق . وطلب الشيخ عبد الواحد آل سكر والسيد محسن البوطبيخ (من كبار زعماء الفرات الأوسط) مواجهة الحكومة في بغداد فأذن لهما بذلك ولدى شخوصهما العاصمة قابلا المراجع العليا ورجعا من حيث اتيا . ودعت الحكومة كلا من الشيخ شعلان ابو الجون والسيد علوان الياسري والشيخ صكبان (والأخير من رؤساء المنتفق) للمواجهة في بغداد فلزم الثاني داره وامتنع الأول عن المجيء حتى دعاه جلالة الملك رأسا بعد ان قاطع الحكومة عدة أشهر فلبى الدعوى . وأعلن الثالث العصيان فدمرت الطيارات منازل قبيلته والحقت به أضراراً كثيرة ولكنه لم يخضع إلى ان زار جلالة الملك الفرات في ذي القعدة ١٣٤١ (حزيران ١٩٢٣) فقابل صاحب الجلالة في الناصرية وانتهزت الحكومة فرصة مجيئه هذا فسجنته لاداء الغرامة التي فرضتها عليه فجمعت قبيلته هذه الغرامة في الحال وأطلق سراحه

الوزارة النقيبية الثالثة

ركنت البلاد الى السكينة والهدوء بعد هذه الاضطهادات المريعة وكانت الوزارة النقيبية الثانية قد قدمت في ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٠ (١٩ اغستوس ١٩٢٢) استقالتها وبقيت تمارس الأشغال العامة بالوكالة فتملصت بذلك من جميع التبعات التي قامت بها السلطة نحو البلاد واضطهدت فيها أحرارها فكان لزاما أن تستغل السلطة هذه الظروف فتعقد المعاهدة العراقية — الانكليزية — في جو هادئ من الاضطرابات والفتن الداخلية فدعي النقيب الى تشكيل وزارته الثالثة في ٧ صفر ١٣٤١ (٣٠ ايلول ١٩٢٢) فلبى الدعوى وألف الوزارة كما يلي : —

١ — السيد عبد الرحمن النقيب	رئيس الوزارة
٢ — عبد المحسن السعدون	وزير الداخلية
٣ — ساسون حسقيل	وزير المالية
٤ — توفيق الخالدي	وزير العدلية

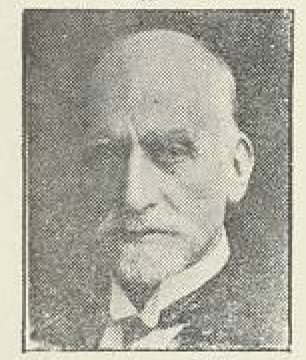
الوزارة النقيبية الثالثة

عبد الرحمن النقيب

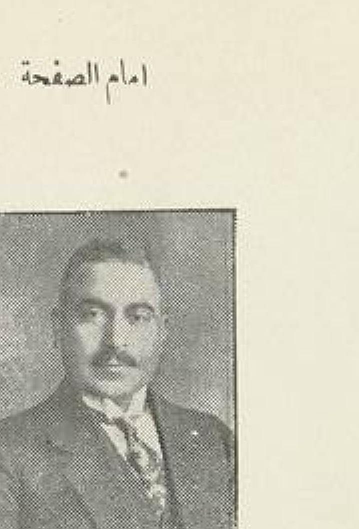
رئيس مجلس الوزراء

امام الصفحة ٤٨

وزير الداخلية * السعدون



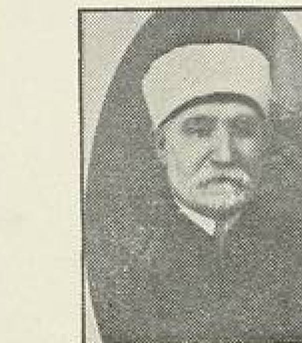

وزير المالية * ساسون حزقيل



وزير العدلية * توفيق الخالدي



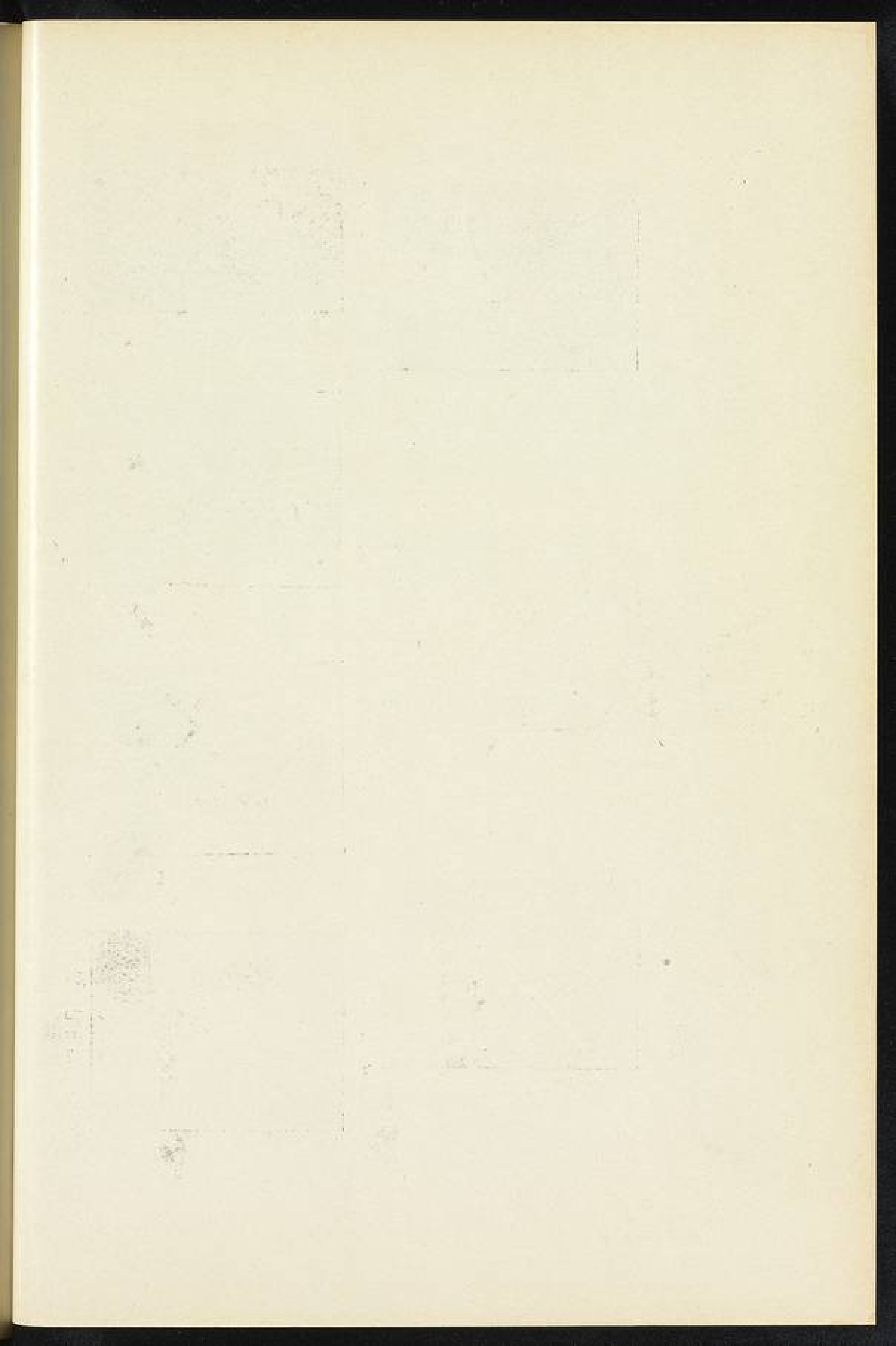

وزير الدفاع * جعفر العسكري



وزير الوقف * محمد علي

وزير المعارف عبد المحسن شلاش

وزير الأشغال * صبيح نشأت



٥ – جعفر العسكري	وزير الدفاع	٧ – محمد علي فاضل	وزير الاوقاف
٦ – صبيح نشأت	وزير الاشغال	٨ – عبد المحسن الشلاش	وزير المعارف

وقد رفض الحاج عبد المحسن جلبي شلاش الاشتراك في هذه المسؤولية محتجاً بكثرة اشغاله التجارية في النجف فبقيت وزارة المعارف شاغرة . ولم تنشر هـذه الوزارة منهاجاً لها لأنها لم تمكث في دست الحكم طويلا فقد إنسحبت في ٢٧ ربيع الاول ١٣٤١ (١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢) بعد أن أبرمت المعاهدة المشؤومة في ١٠ تشرين الاول

﴿ التوقيع على المعاهدة ﴾

لا شك أن الغوائل التي حدثت في العراق في غضون آب ١٩٢٢ وتولي المندوب السامي مسؤولية إدارة شؤون البلاد كما مرّ والنكبة التي مُنيت بها الكتلة الوطنية في العاصمة وقيام الوزارة النقيبية على الرغم من إرادة الامة ، كل ذلك أقعد الناس عن معارضة السلطة في سياستها واحجمهم عن إنتقادها في اعمالها . ووجد المندوب السامي السر برسي كوكس أن الفرصة سانحة للتوقيع على المعاهدة العراقية – الانكليزية – فوقّع عليها مع سماحة النقيب عبد الرحمن في ١٩ صفر ١٣٤١ (١٠ تشرين الاول ١٩٢٢) ونشر نصها الأنكليزي بمدينة لندن في ٢٠ صفر (١٢ تشرين الاول) وقد رفقها وزير المستعمرات المستر تشرشل ببلاغ هذه ترجمته :

«لقد فوضتني الحكومة البريطانية أن اذيع البلاغ التالي بمناسبة إمضاء المعاهدة المنشور نصها في هذا اليوم » ان الحكومة البريطانية وهي شاعرة بقوّة العهود الوثيقة التي قطعتها للعراق ، مقتنعة بأن إيفاء هذه العهود حق الوفاء يتمُّ بواسطة معاهدة التحالف التي امضيت بالنيابة عن جلالة ملك بريطانية وعن جلالة ملك العراق . وستبذل الحكومة البريطانية كل ما في وسعها في سبيل الاسراع في تعيين حدود العراق لكي يتسنى له طلب الانخراط في عضوية عصبة الأمم حينما يتم تصديق المعاهدة والاتفاقات الفرعية المنصوص عليها في هذه المعاهدة وتنفيذ مواد القانون الأساسي .

وتتوقع الحكومة البريطانية بملء الثقة أن يعرض هذا الطلب حال تقرير أمر الحدود وانشاء حكومة ثابتة تؤلف وفقاً لمواد القانون الأساسي وعندئذ تبذل الحكومة البريطانية خير مساعيها في سبيل حمل عصبة الأمم على قبول العراق في عضويتها بشرط تنفيذ مواد هذه المعاهدة وذلك حسب نصوص المادة السادسة منها وهذه المادة على رأي الحكومة البريطانية هي الوسيلة الوحيدة

التي بها تنتهي علاقات الانتداب على صورة قانونية · » أه

﴿ بلاغ من جلالة الملك فيصل ﴾

اما صاحب الجلالة الملك فيصل فقد أمر بنشر نص المعاهدة على شعبه الوديع في ٢١ صفر (١٣ تشرين الاول) مصدراً ببلاغ جلالته الآتي :—

« أنشر اليوم على شعبي المحبوب نص المعاهدة المعقودة بيني وبين صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى · ولقد اعترض سير المفاوضات التي دارت بين مندوبينا نحواً من عشرة أشهر مصاعب جمة تمكنا في النهاية بفضل حسن النوايا والثقة المتبادلة من التغلب عليها والوصول الى هذا الحل المرضي · واني لا اشك في ان شعبي سيقدر أهمية هذه المعاهدة والخطوة الواسعة التي خطوناها في سبيل تحقيق أمانينا القومية وسيزداد تمسكا بصداقة حليفتنا الكبرى بريطانيا العظمى اذ أن دوام صداقتها مسألة حيوية لصيانة استقلال هذه المملكة وتأمين رقيها الاقتصادي والعمراني · فالمعاهدة كما هو واضح في نصوصها ، بنيت على أسس المنافع والمصالح المتبادلة · وكما اننا أخذنا على انفسنا أن نحترم عهود بريطانيا العظمى ومصالحها الدولية فانها تعهدت بمعاونتنا واعترفت باستقلالنا السياسي وباحترام سيادتنا وجميع الاتفاقيات التي تتفرع عن المعاهدة ستبنى على اساس هذه المبادئ ولم يبق علينا إلا ان نباشر بالانتخاب لجمع المجلس التأسيسي ووضع القانون الأساسي وبذلك نخطو خطوة ثانية ونتقدم الى جمعية الأمم طالبين بمساعدة حليفتنا قبولنا في عضويتها أسوة بسائر الدول فأستفز شعبي الى مؤازرة حكومته بتأييد النظام داخل المملكة ومساعدتها على انفاذ القوانين وادعوه الى اختيار النواب الصالحين لتمثيل إرادة الأمة تنفيذاً حقيقياً قارنين ذلك بالثقة والولاء للأمة والحكومة البريطانية المعترفة وحدها بكياننا السياسي والتي أخلصت لنا ووعدت بمساعدتنا على دخول جمعية الأمم وتحقيق امانينا القومية ·

والآن وقد عقدت المعاهدة فالادارة الداخلية أصبحت منوطة بي وبحكومتي وبشعبي فنحن جميعاً والحمد لله كتلة واحدة يشدها شعورنا القومي بالمسؤولية عن مستقبل البلاد وسعادتها والقوات البريطانية التي كانت مشتركة معنا في المسؤولية هي اليوم قوة حليف مخلص مؤازر لنا ضمن شروط المعاهدة ضد كل من يريد العبث باستقلالنا ونحن نستمد من الله إتباع سياسة إخلاص ووئام تجاه مجاورينا متوخين توطيد المحبة والسلام بين كافة الأقطار والله ولي التوفيق » اه

بغداد ٢١ صفر ١٣٤١ — ١٣ تشرين الاول ١٩٢٢ (فيصل)

﴿ نص المعاهدة ﴾

وإذ كانت هذه المعاهدة موضع سخط الشعب وتذمره من ثقل بنودها وحيث أنها كانت أول معاهدة عينت الصلات بين العراق وبريطانية ، لم نر بداً من اثباتها في هذا الكتاب فهذه هي بنصها :—

﴿ المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ﴾

جلالة ملك بريطانية	وجلالة ملك العراق
من الجهة الواحدة	من الجهة الاخرى

بما ان جلالة ملك بريطانية قد اعترف بفيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق وبما ان جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق ومما يؤول الى تأمين سرعة تقدمها ان يعقد مع جلالة ملك بريطانية معاهدة على اسس التحالف .

وبما ان جلالة ملك بريطانية قد اقتنع بان العلاقات بينه وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها الآن باحسن وجه وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه تفضيلا لها على اية وسيلة اخرى

فبناء على ذلك قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين لها مفوضين لاجل القيام بهذا الغرض وهما :

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلاندة والممتلكات البريطانية وراء البحار ، امبراطور الهند

السير برسي زكريا كوكس دجي . سي . ام . جي . جي . سي . آي . كي . سي . اس . آي . المعتمد السامي والقنصل جنرال لجلالة ملك بريطانية في العراق .

ومن قبل جلالة ملك العراق

صاحب السماحة والفخامة السير السيد عبد الرحمن افندي جي . بي . اي . رئيس الوزارة ونقيب اشراف بغداد .

اللذان بعد ان تبلغ كل منهما اوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقا للاصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانية بان يقدم في اثناء

مدة هذه المعاهدة مع التزام نصوصها ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون ان يمس ذلك بسيادتها الوطنية .

يمثل جلالة ملك بريطانية في العراق بمعتمد سام وقنصل جنرال تعاونه الحاشية الكافية .

المادة ٢ — يتعهد جلالة ملك العراق بان لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفاً ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانية وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

المادة ٣ — يوافق جلالة ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة بشرط ان لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين وكذلك يكفل ان لا يكون ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين او لغة ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران او مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغاتها الخاصة على ان يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق . ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية تشريعية كانت او تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية .

المادة ٤ — يوافق جلالة ملك العراق وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ١٧ و ١٨ من هذه المعاهدة على ان يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانية من المشورة — بواسطة المعتمد السامي — في جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانية الدولية والمالية وذلك طول مدة هذه المعاهدة .

ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي الى سياسة مالية ونقدية سليمة ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانية .

المادة ٥ — لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم

والاماكن الاخرى مما يتم عليها الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين وفي الاماكن التي لا يمثل فيها لجلالة ملك العراق يوافق جلالته على ان يعهد الى جلالة ملك بريطانية بحماية الرعايا العراقيين فيها وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على اوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانية على تعيينهم .

المادة ٦ — يتعهد جلالة ملك بريطانية بان يسعى بادخال العراق في عضوية جمعية الأمم في اقرب ما يمكن .

المادة ٧ — يتعهد جلالة ملك بريطانية بان يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت الى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الامداد وهذه المساعدة وشروطها وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

المادة ٨ = لا يتنازل عن اراض ما في العراق ولا تؤجر الى اية دولة اجنبية ولا توضع تحت سلطتها باي طريقة كانت . الا ان هذا لا يمنع لجلالة ملك العراق من ان يتخذ ما يلزم من التدابير لاقامة الممثلين السياسيين الاجنبيين ولاجل القيام بمقتضيات المادة السابعة .

المادة — ٩ يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانية ويكفل تنفيذها في امور العدلية لتأمين مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية او العرف ويجب ان توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ الى مجلس جمعية الامم .

المادة ١٠ — يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات او الاتفاقيات او التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانية بان تكون نافذة في ما يتعلق بالعراق وجلالة ملك العراق متعهد بان يهيئ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها . وتبلغ هذه الاتفاقيات الى مجلس جمعية الامم .

المادة ١١ — يجب ان لا يكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين او لغيرهم من رعايا الدول الاجنبية الاخرى على رعايا اية دولة هي عضو في جمعية الامم او رعايا اية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانية بموجب معاهدة على ان يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن اعضاء الجمعية المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب

قوانين تلك الدولة) في الامور المتعلقة بالضرائب او التجارة او الملاحة او ممارسة الصنائع والمهن او معاملة السفن التجارية او السفن الهوائية الملكية وكذلك يجب ان لا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الاخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها او المصدرة اليها . ويجب ان تطلق حرية مرور البضائع وسط اراضي العراق بموجب شروط عادلة

المادة ١٢ — لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع اعمال التبشير او للمداخلة فيها او لتمييز مبشر ما على غيره بسبب اعتقاده الديني او جنسيته على ان لا تخل تلك الاعمال بالنظام العام وحسن ادارة الحكومة .

المادة ١٣ — يتعهد جلالة ملك العراق بان يساعد بقدر ما تسمح له الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها جمعية الامم لمنع الامراض ومقاومتها ويدخل في ذلك امراض النبات والحيوان .

المادة ١٤ — يتعهد جلالة ملك العراق بان يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام للآثار القديمة في خلال اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ويكفل تنفيذه ويكون هذا النظام مؤسساً على القواعد الملحقة بالمادة ٤٢١ من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة ويضمن المساواة في مسائل تحري الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول من اعضاء جمعية الامم ورعايا اية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانية بموجب معاهدة على ان يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن اعضاء الجمعية المذكورة

المادة ١٥ — تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانية الى حكومة العراق ما يتفق عليه من المرافق العمومية وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانية مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت الى آخر وينص فيها من جهة اخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

المادة ١٦ — يتعهد جلالة ملك بريطانية على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية بان لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد كمركية او غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة ١٧ — في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض الامر على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من عهد جمعية الامم . واذا وجد في حالة كهذه ان هنالك تناقضاً في المعاهدة بين النص الانكليزي والنص العربي يعتبر النص الانكليزي المعول عليه .

المادة ١٨ — تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي وتظل معمولا بها لمدة عشرين سنة . وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة فاذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان لم يبق من حاجة اليها يصير انهاؤها ويكون امر الانهاء عرضة للتثبيت من قبل جمعية الامم ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ وفي الحالة الاخيرة يجب ان يبلغ اشعار الانهاء الى مجلس جمعية الامم . ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر من وقت الى آخر في شروط هذه المعاهدة وشروط الاتفاقات المنفردة الناشئة عن المواد ٧ و ١٠ و ١٥ بقصد ادخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ . وكل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب ان يبلغ الى مجلس جمعية الامم .

يجب ان تتبادل تواقيع التصديق في بغداد . قد وضعت هذه المعاهدة بالانكليزية والعربيه وستبقى صورة منها بكل من اللغتين مودعة في خزانة سجلات الحكومة العراقية وكذلك صورة بكل من اللغتين في خزانة سجلات حكومة جلالة ملك بريطانية وللبيان قد وقع الوكيلان المفوضان المختصان هذه المعاهدة واثبتا ختميهما عليها .

عملت في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلثمائة واحدى واربعين هجرية .

عبد الرحمن	**P.Z. Cox**
نقيب اشراف بغداد	المعتمد السامي
ورئيس وزراء الحكومة العراقية	لجلالة ملك بريطانية في العراق

الشروع في الانتخاب

ما كادت المعاهدة تنشر على الشعبين البريطاني والعراقي في ١٢ و ١٣ تشرين الأول حتى

اصدر جلالة الملك فيصل إرادته بالشروع بالانتخابات للمجلس التأسيسي على ان يكون موعد الشروع فيها غرة ربيع الأول ١٣٤١ (٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢) ونصت هذه الارادة على حصر مهام هذا المجلس في ثلاثة امور وهي : —

١ً — البت في المعاهدة ٢ً — سن الدستور للمملكة ٣ً — وضع قانون الانتخاب للمجلس النيابي

وكانت الحكومة قد نشرت قانون الانتخاب للمجلس التأسيسي في ٥ رمضان ١٣٤٠ (٢ مايس ١٩٢٢) فدبت روح المقاطعة للانتخابات في الاهلين منذ ذلك اليوم . وكانت حجج المقاطعين تحوم حول ضرورة تعديل هذا القانون تعديلا كافيا ووجوب تبديل الحالة الحاضرة بأحسن منها . فلما صدرت الأوامر بالشروع فيها ، اضطر رجال الدين وفي مقدمتهم المرزه حسين النائيني والسيد ابو الحسن آل الأصفهاني والشيخ مهدي الخالصي الى اصدار فتاويهم الشرعية بمقاطعة الإنتخاب واعلنوا أنه لا يجوز للشعب أن يشترك فيه مالم تنزل الحكومة عند رأيهم فتجيب مطاليبهم المشروعة وهي : —

١ً — الغاء الإدارة العرفية ٢ً — إطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات

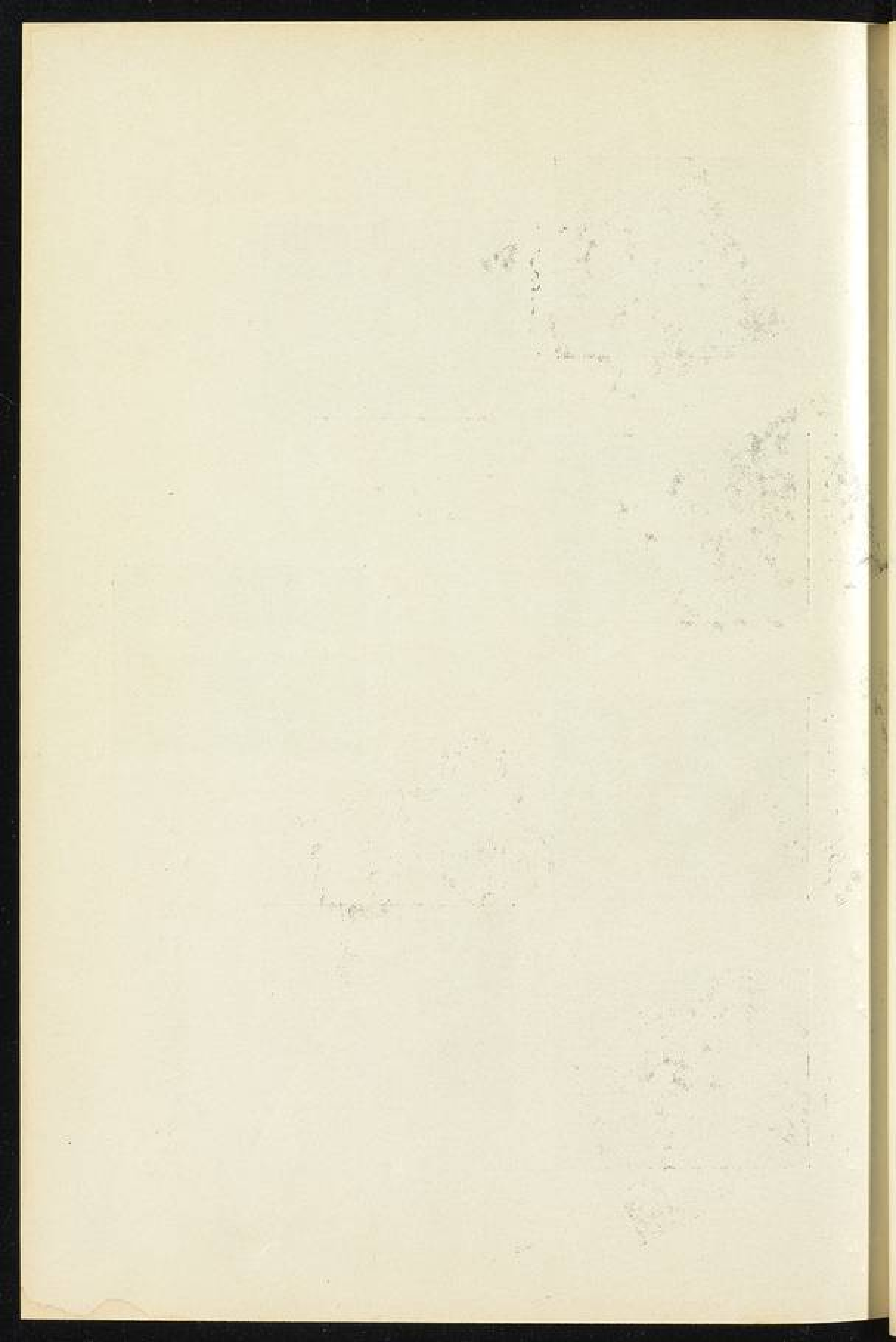
٣ً — سحب المستشارين من الألوية الى بغداد ٤ً — إعادة المنفيين السياسيين

٥ً — السماح بتأليف الجمعيات .

واذاع وزير الداخلية في ٢٤ تشرين الأول من هذه السنة بيانا على الشعب قال فيه ما خلاصته (ان جلالة الملك المعظم بعد إذاعته نص المعاهدة العراقية — البريطانية ، أصدرت الحكومة أوامرها بالشروع في انتخاب المجلس التأسيسي وان واجب الشعب أن يعضد الحكومة في هذا السبيل ولا يفسح المجال للتلاعب بمقدساته وان موظفي الحكومة سوف لايتداخلون في شؤون الانتخاب إلا ما كان ضروريا لحفظ النظام والراحة العامة)

العراق في لوزان

لا شك في ان التوقيع على المعاهده العراقية البريطانية أفرغ الانتداب البريطاني على العراق بشكل تحالف او تعاهد واعتراف بالعراق كدولة ملكية وله ندوته ووزراؤه فكان من الضروري والحالة هذه أن يعرف ويعين موقف تركية من هذه المملكة التي حكمتها ستة قرون . لهذا أوفدت الحكومة العراقية في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ كلاً من وزير الدفاع (جعفر العسكري) وتوفيق السويدي (من موظفي وزارة العدلية) الى لوزان لتمثيل العراق في المؤتمر الذي عقد



الوزارة السعدونية الاولى

امام الصفحة ٥٨

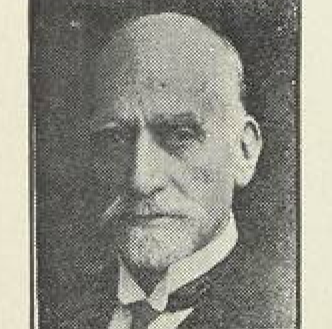
رئيس الوزراء ووكيل وزارة الداخلية



عبد المحسن السعدون



وزير العدلية * ناجي السويدي



وزير المالية * ساسون حزقيل



وزير الأشغال * ياسين الهاشمي



وزير الدفاع * نوري السعيد

وزير المعارف * عبد الحسين الجلبي




وزير التجارة * المنديل باشا

هناك انعقد معاهدة لوزان المشهورة . وبعد ان حضرا جلسات المؤتمر بصورة من الصور عادا الى العراق واطلعا الحكومة على ما شاهداه وتم هناك

سقوط الوزارة النقيبية

اشتدت حركة المقاطعة للانتخابات اشتداداً فظيعاً وعبثاً حاولت الحكومة حمل الشعب على الاشتراك فيها واستعمال حقه المقدس وعدم افساح المجال للتلاعب بهذا الحق فإن حركة المقاطعة كانت قد امتدت الى جميع الجهات و كانت فتاوي العلماء الأعلام قد أثرت في نفوس الاهلين تأثيراً بليغاً وزاد الطين بلة ان وزير الداخلية في هذه الوزارة (عبد المحسن السعدون) حاول ان يحمل الشعب على الدخول في الانتخابات بأية صورة كانت ولكن زملاؤه لم يوافقوه على ذلك فاستقال من منصبه في ١٨ ربيع الاول (٨ تشرين الثاني) وصعب على النقيب ان يرقع وزارته بعد هذا الانصداع فانسحب من الميدان في ٢٧ ربيع الاول ١٣٤١ (١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢) ودعي السعدون (الوزير المستقيل) الى تبوئ كرسي رئاسة الوزراء فلبى الدعوة وتم تأليف وزارته في اليوم الثاني

الوزارة السعدونية الاولى

كان العراق يغلي كالمرجل في اواخر عام ١٩٢٢ و كان الشعب صاخباً ضاجراً يندب رجاله الذين ابعدهم المندوب السامي الى هنجام تارة ويبكي حظه في حلبة الجهاد الوطني طوراً . وفي وسط هذه الحوادث والالام . دعي السعدون الى تأليف الوزارة الجديدة فالف وزارته في ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٤١ (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢) من الذوات :—

١ — عبد المحسن السعدون رئيساً و وكيلاً للعدلية
٢ — ناجي السويدي وزيراً للداخلية
٣ — ساسون حسقيل وزيراً للمالية
٤ — يسين الهاشمي وزيراً للاشغال
٥ — نوري السعيد وزيراً للدفاع
٦ — عبد اللطيف المنديل وزيراً للاوقاف
٧ — عبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف

وجرى تعديل طفيف في هذه الوزارة بعد تاليفها بايام حيث صدرت الارادة في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٣ بنقل ناجي السويدي الى وزارة العدلية وتولي السعدون وكالة وزارة الداخلية ثم نشرت الوزارة على الشعب برنامجها الآتي :—

٥٨

﴿ برنامج الوزارة السعدونية ﴾

لقد اخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية ادارة البلاد في هذه الظروف التاريخية متكلة على الله بعد ما حظيت باعتماد جلالة الملك المعظم ووثقت بموازرة الشعب العراقي الكريم لها بانها ساعية وراء تحقيق رغائبه التي ترمي الى استقلال القطر العراقي وسيادته القومية بحدوده الاصلية .
وترى ان خير منهاج تنهجه هو :—

اولا — تحكيم القانون ومراعاة الحق والعدل في كل المعاملات وبين جميع طبقات الشعب .

ثانيا — توطيد دعائم الحكومة على أسس وطنية ثابتة جديرة بان توحد مسؤولية ادارة المملكة وتجعلها في قبضة الوطنيين الاكفاء .

ثالثا — تأييد العلاقات الودية مع حليفتنا الكبرى بريطانيا العظمى التي اعترفت باستقلالنا السياسي وباحترام سيادتنا الوطنية وايضاح احكام المعاهدة العراقية البريطانية ببيانات رسمية يطمئن اليها الشعب ووضع لائحة دستور المملكة العراقية وفقا لروح الشعب ورغباته واحضار قانون انتخاب المجلس التشريعي ليعرضا على المجلس التأسيسي مع المعاهدة العراقية البريطانية وذيولها

رابعاً — تأسيس المناسبات الودية والعلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومات المجاورة وغيرها

خامسا — صيانة الحرية التامة ومنع المداخلات غير القانونية في الانتخابات الجارية للمجلس التأسيسي الذي له القول الفصل في تصديق المعاهدة وذيولها وتصديق دستور المملكة العراقية وقانون انتخاب المجلس التشريعي ليضم هذا المجلس اليه من تثق به الامة من ابناء البلاد .
وتؤيد الوزارة حرية الصحافة ولا تعارض في تأليف الاحزاب السياسية وفقاً للقوانين المرعية .

سادسا — اجراء الاقتصاد التام في الوظائف والاعمال واستثمار منابع البلاد لحصول التوازن بين الدخل والنفقة مع اتخاذ جميع التدابير لاحداث قوة وطنية من الجيش والشرطة تكفل حفظ الامن وصيانة البلاد من كافة الطوارئ .

سابعا — مراعاة شروط الكفاءة والمقدرة في انتقاء الموظفين وتقوية الشعور الوطني القومي واتخاذ الوسائل الفعالة لتثقيف ابناء الشعب فكرا واخلاقا وفقا للمبادئ الدينية السامية ومقاومة كل فكرة او حركة تخل بالامن او تعارض الآمال القومية الوطنية في ادارة شؤون المملكة وفتح مجال واسع لاحياء المشاريع المهملة منذ عصور كتعمير الاراضي والبلدان والطرق باتباع احدث

الاساليب في المرافق الاقتصادية ونشر العلوم والمعارف .

والحكومة تستفز جميع الموظفين للجري على هذه القواعد متضامنين مشتركين في المسؤولية الملقاة على عواتقهم ناظرين الى كافة افراد الامة بنظر المساواة التامة كما انها تستدعي الشعب لمعاضدتها والله ولي التوفيق

رئيس الوزراء

عبدالمحسن

﴿ ما عملته الوزارة السعدونية ﴾

فكر السعدون في هياج الشعب كثيرا ورأى ان يحقق بعض مطالبه ولو على سبيل الوعود فضمن منهاجه حرية الصحافة وحرية الاجتماع وتأليف الاحزاب وفقا للقوانين المرعية. واصدر امراً في ٢ جمادى الاولى ١٣٤١ (٢٢ كانون الاول ١٩٢٢) بارجاع المنفيين السياسيين الى العراق بالتدريج

وكان الاتراك يحاولون اذ ذاك بتر الموصل عن جسم الوحدة العراقية وضمها الى بلادهم وكان عصمت باشا يخطب في مؤتمر لوزان خطبا شديدة اللهجة يطالب فيها بلزوم ارجاع الموصل الى الاتراك فكان لتصريحاته الخطيرة الوقع الاليم في نفوس العراقيين فاحتجوا عليها كثيرا وامطروا صحف العاصمة وبلاطها ووزاراتها وابلا من برقيات الاحتجاج على هذه التصريحات وابرقت الاحزاب السياسية وسائر النقابات والبلديات والجمعيات عدة برقيات الى عصبة الامم بلزوم وضرورة ابقاء الموصل الى العراق كجزء لا يتجزأ منه ولا يقبل التجزئة . وحدث في تلك الآونة ان ظهر في بغداد بعض الافراد الذين اعتادوا الاصطياد في الماء العكر فاخذوا يذيعون بعض المناشير المهيجة للرأي العام منتهزين صدور تصريحات عصمت باشا فاضطرت مديرية الامن العام الى اصدار منشور في ٢٩ جمادى الثانية (١٦ شباط ١٩٢٣) قالت فيه «لم يزل بعض الاشخاص الاشرار والمفسدين يحاولون اقلاق الراحة والاخلال بالامن العام وذلك بنشرهم اعلانات يقولون انها صادرة من جمعيات سياسية وقد استعملت وسائل عديدة لنشر تلك الاعلانات وعليه يعلن ان لصق الاعلانات والمنشورات من اي نوع كانت في اي شارع كان او زقاق او محل عام ما بين غياب الشمس وبزوغها ممنوع بتاتا ... الخ»

وحدث ان انبثقت بثوق كبيرة في دجلة في ٢٤ آذار بعد ان طغت مياهها طغيانا عظيما فدمرت المنازل واتلفت المزارع واكتسحت العرائش والاغنام وبذلت الحكومة جهوداً صادقة

لمحافظة الاحياء فتمكنت من حصر منطقة الخطر بعد ان بلغت الخسائر في الاموال والانفس مبلغاً عظيماً وخلقت انواع الامراض الفتاكه ولا سيما حمى الملاريا .

سفر السر برسي كوكس وتعديل المعاهدة

هناك حقيقة لا مرية فيها وهي ان الحكومة الانكليزية كانت شاعرة بسخط الشعب العراقي على عاقدي المعاهدة العراقية الانكليزية وتذمره من هذا التحالف وفي الوقت نفسه كانت عالمة بما سيجري في عصبة الأمم حول قضية الموصل ووجوب تمديد اجل الانتداب الانكليزي المفرغ في قالب معاهدة تحالف الى ربع قرن فرأت ان يساير عواطف الشعب الصاخب فجعل امد المعاهدة المذكورة اربع سنوات بدلا من العشرين سنة فسافر السر برسي كوكس الى لندن في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣ ليفاوض حكومته في هذا الشأن وعاد الى بغداد في ٣١ آذار من السنة نفسها حاملا في حقيبته التعديل المنشود والانجليز صاغة مهرة يعرفون كيف تؤكل الكتف وكيف يلعبون على الذقون

وصادف ان خدمات السر برسي كوكس كانت قد انتهت في العراق فارادت امانة العاصمة ان تكرم هذا المندوب البريطاني السامي واقامت له حفلة تكريمية في ١٣ نيسان ١٩٢٣ شرفها بالحضور جلالة الملك فيصل وعلية القوم من انجليز وعراقيين وقدمت اليه فيها هدية نفيسة وامر جلالة الملك المعظم ان تقام له حفلة اخرى في البلاط العامر فاقيمت في ١٧ من الشهر المذكور والقى فيها صاحب الجلالة خطبة مطولة اطرى فيها الخدمات التي اسداها المندوب البريطاني للعراق فاجاب عليها المحتفل به بخطبة نصح وارشاد وتقدير وثناء ثم سافر الى بلاده في اول مايس بعد ان وقع على البروتكول الآتي ذكره

نشر البروتكول ومنشور الملك

« وما أن سافر السر برسي كوكس من العراق حتى اذاعت الوزارة منشورا قالت فيه انها توفقت الى ابرام البروتكول الآتي : —

« نحن الموقعان أدناه المفوضان احدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ثلاثين نيسان ١٩٢٣ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هـ بعد أن فوضنا بموجب الاصول لأجل التوقيع على البروتكول الآتي الملحق بمعاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة في

اليوم العاشر من شهر تشرين الاول ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هجرية »

﴿ بروتكول ﴾

« قد تم الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين على انه رغما عن نصوص المادة (١٨) يجب ان تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضوا في جمعية الامم وعلى كل حال يجب ان لا يتأخر انتهاؤها عن اربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيه وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقيه جديدة لأجل تنظيم مايكون بعد ذلك من العلاقات بين الفريقين الساميين المتعاقدين ويجب الدخول في المفاوضات بينهما لأجل ذلك الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة في اعلاه . وللبيان قد وقع المفوضان المختصان هذا البروتكول »

« كتب في بغداد عن نسختين إثنتين في اليوم الثلاثين من شهر نيسان ١٩٢٣ م الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية

عبد المحسن السعدون	ب . ز . كوكس
رئيس وزراء الحكومة العراقية	المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانية في العراق

هذا هو نص البروتكول الذي الحق بمعاهدة التحالف وهو ينص على بطلان المعاهدة حال دخول العراق عضواً في عصبة الامم الا انه لم يعين ان حكومة بريطانيا أو الحكومة العراقية أخذا يومذاك أخذا باتا جازما بدخول العراق في خلال المدة المذكورة في البروتكول بل ان احتمال ذلك كان يخامر افكار الطرفين = العراق وبريطانيا = حتى لو اقتضى تأجيل الدخول يمكن تعديل العلاقات بين الحكومتين تعديلا محسوسا في دائرة النظام الانتدابي . ومن الجهة الاخرى إذا ابطلت المعاهدة من تلقاء نفسها بانضمام العراق الى العصبة فقد نص في البروتكول على إمكان تحديد علاقات الحكومتين تحديدا جديدا على قاعدة غير انتدابيه (١)

ولم يكد ديوان مجلس الوزراء يذيع نص الملحق مرفقا بايضاحات لم نر لزوما الى سردها هنا حتى نشر جلالة الملك فيصل البلاغ الآتي

بسم الله الرحمن الرحيم

بعناية الله جل وعلا وروحانية نبيه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم تمكنت حكومتنا بان

(١) راجع التقرير البريطاني الخاص عن الادارة في العراق

تخطو خطوة كبيرة اخرى في سبيل تحقيق اماني الامة وذلك بعقدها الملحق الجديد للمعاهدة العراقية = البريطانية الذي نشر في بغداد ولندن في ٣ أيار سنة ١٩٢٣ ويجدر بالذكر انه من جملة الاسباب الرئيسية المبني عليها هذا الملحق هي الخطوات السريعة التي خطتها حكومتنا في سبيل التقدم والاستقلال . وتوليها زمام المسؤولية في الأعمال . ولم تتوصل حكومتنا الى هذه النتائج الا بثقة الشعب بنهج ادارتها وسهره على حفظ النظام وما ابداه من رباطة الجأش والطمأنينة رغم الأراجيف والحوادث وما أبدته حليفتنا الحكومة البريطانية من الرغبة الأكيدة في تنفيذ عهودها تجاه العراق خاصة والعرب عامة فبرهنت على حسن ثقتها بحسن استعداد الشعب العراقي وكفاءته لحكم نفسه بنفسه وكانت بذلك اكبر مشجع لدولتنا العراقية الفتية على تحمل المسؤولية والنهوض السريع الى مستوى تلك الثقة السامية فاننا كما نبشر شعبنا بهذه البشرى العظيمه نرى من الواجب ان نسدي الشكر والامتنان الى الحكومة البريطانية معتمدين تمام الاعتماد على اننا نعبر في نفس الوقت عن شعور الشعب نحو الصديقة العظمى راجين دوام روابط الصداقه الوطيدة الاركان بين الأمتين العراقية والبريطانية ونموها على مر الزمان وأن نشكر السر برسي كوكس موازرته لحكومتنا وشعبنا في الامور المهمة التي كانت مقدمة جالبة لتطورنا السياسي الحالي . ولا شك ان الحالة السياسية الجديدة التي ستتلو هذا العقد الجديد تقضي بصرف جهود عظيمة من قبل الحكومة والشعب للتمكن من انهاء المسؤوليات والتكاليف الملقاة على عاتق حليفتنا العظمى في البرهة القصيرة المحدودة في الملحق المذكور وجعل كافة مسؤولية المملكة ملقاة على عاتق ابنائها . ومهما كانت خطورة الأمر فلنا الاعتماد التام على ان شعبنا سيقوم في الواجبات الكبيرة التي تتطلبها منه الحالة الجديدة بكل ارتياح وان الوزارة ستضاعف الجهد لتطبيق ما بقي من مواد المنهاج المنشور عند تسلمها زمام الأمور مقدرة الموقف حق قدره وعالمة بأنها هي المسؤولة تجاهنا عن الأمور الى حين انعقاد مجلس الامة الذي سيحقق ما ينشده شعبنا المحبوب . وأما دخول حكومتنا في عصبة الامم فهو كما مصرح به في الملحق سيتم ان شاء الله بعد تحقيق الشرطين المهمين فالاول هو أمر تحديد تخوم العراق الذي سيتم عما قريب والثاني هو ما سيبذله شعبنا الكريم من التفادي والموازرة في سبيل تعزيز جانب الحكومة واستقرارها في مدة وجيزة وعلى ما ستصرفه حكومتنا من الجهد في تنفيذ خططها وجمع المجلس التأسيسي بالسرعة اللازمة وتوطيد دعائم الحكومة على أسس دستورية مدنية جديرة

بالثقة العامة وتكوين القوة المطلوبة لحفظ الأمن والنظام والله ولي التوفيق .

بغداد في ١٨ رمضان ١٣٤١ﻫ الموافق ٤ ايار سنة ١٩٢٣ م (فيصل)

الحكومة والشعب في ميدان الانتخاب

لاحظ جلالة الملك المعظم ان شعبه يضج كثيراً من وجود المفتشين الاداريين في الألوية وتحكمهم في الصغيرة والكبيرة من شؤون البلاد فأصدر أمراً باحضار نظام للتفتيش الاداري فوضعت الوزارة السعدونية هذا النظام في ٢١ مادة بتاريخ ١٣ جمادى الآخر ١٣٤١ (٢١ كانون الثاني ١٩٢٣) ولكن معظم مواده لم ينفذ الأمر الذي جعل السلطة في البلاد مشتركة بين رئيس الادارة الوطني والمفتش البريطاني .

وارادت الوزارة ان تشرع في انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي فلم يوافها السواد الأعظم على ذلك وكان السادة العلماء وعلى رأسهم المرحوم الامام الشيخ مهدي الخالصي يقاطعون الانتخاب ويشرون الفتاوى بحرمتها ما دامت السلطة الاجنبية مهيمنة على شؤون الدولة العراقية والحرية مضطهدة من قبلهم فجمع جلالة الملك المعظم رؤساء عشائر الفرات الاوسط وعرض عليهم أمر الاشتراك في الانتخابات فرفض فريق منهم ذلك ونزل الفريق الآخر عند رغبة صاحب الجلالة وكان اول المقاطعين والمصرين على المقاطعة الزعيم السيد محسن أبو طبيخ فرغب اليه جلالة الملك ان يغادر الديار العراقية فغادرها الى سورية يوم ٢٩ شوال ١٣٤١ (١٤ حزيران ١٩٢٣ وكان يوم سفره يوما مشهودا اكتظت فيه الجماهير وهي معلنة استياؤها من الانتخابات التي تريد الحكومة ان تجريها مهما كلفها الأمر .

ورأت السلطة ان تنفي الشيخ مهدي الخالصي من العراق وتنكل بأتباعه فصارت تتحين الفرص للقيام بعملها هذا وحدث ان شوهد اذ ذاك رجل من افراد اسرة الخالصي كان مشهورا بنقص في عقله يلصق مع صحب له فتاوى العلماء بتحريم الانتخاب على باب من ابواب الصحن في الكاظمية مع ان الناس كانوا قد قرأوها وتداولوها منذ امد طويل فقبضت الشرطة على هؤلاء الافراد وزجتهم في غياهب السجون بناء على القرار الصادر من حكومة المركز واصدرت الحكومة عندئذ البيان الآتي في ١٠ ذي القعدة (٥ حزيران) : —

البيان

كانت قد صرحت الوزارة ابان تأليفها في المادة الخامسة من منهاجها بجمع المجلس التأسيسي

ولقد مضى على ذلك ما ينيف على سبعة اشهر فلم ترغب في التسرع في اجراء الانتخابات مع شدة الحاجة اليها ليتسنى لها تثبيت اقدامها على الأسس الدستورية وتوطيد دعائم اركانها في ادارة امور البلاد ·

وقد اصبحت التبعة في عقد ملحق المعاهده ملقاة برمتها على عاتق الحكومة الامر الذي جعل الانتخابات اهم واجب من واجبات الحكومة لتتمكن من ايداع مسؤولية ادارة البلاد الى ايدي الشعب بكل سرعة ·

وكان الغرض الاسمى الذي تطمح اليه الحكومة هو اجراء الانتخابات في ظروف ملائمة بعد ان زالت العقبات التي يسند اليها التأثير على الحرية التامة في جريان الانتخابات ذلك الامر الذي وضعت الحكومة احترامه نصب اعينها وجعلته ركنا من الاركان التي بنت منهاجها عليها

ورغما عما بذلته الحكومة من الجهود في هذا الشأن والسعي المتواصل الى صيانة حقوق الشعب لتثبيت اركان الدستور ، قام نفر من الدخلاء الذين لا علاقة لهم بالقضية العربية ولا تهمهم مصالح الشعب والبلاد الحقيقية يختلقون اقوالا زعموا انها مستنبطة من الشرائع الدينية وانهم لم يقصدوا بذلك الا الاخلال بسير الانتخابات وتضليل الرأي العام بنشرهم الاعلانات والصاقها بالجدران لتأخير تقدم سير الادارة نحو النجاح والوقوف في سبيل الشعب من الوصول الى السلطة التي له ان يتمتع بها ·

وان ما اظهرته الحكومة من الحلم والاناة تجاه هذه الاعمال ، قد شجع هؤلاء الغرباء المتهوسين على التمادي في التضليل حتى انهم تجاوزوا مؤخراً على حرمة المراقد المقدسة بحركات تخالف الآداب الدينية كل المخالفة ويتحاشاها اهل التقوى والدين اي تحاشي وذلك بالصاقهم على اضرحة الائمة عليهم السلام وجدران الحرم نشريات مفسدة ومهيجة تحت ستار الدين وباسمه مما يهتك حرمة العتبات المقدسة ويجعلها معرضا لتنفيذ تلك الغايات المضله التي لم تبنى الا على سوء نية والاضرار بمنافع الشعب ·

فرداً لمديد التجاسر الذي يخشى حصوله على اضرحة الائمة عليهم السلام · رأت الحكومة ان من الواجب عليها القاء القبض على الاشخاص الذين تصدوا لهذه الحادثة الاخيرة وايداع أمرهم الى التحقيقات القانونية ·

وبهذه المناسبة يجب ان يعلم ان الحكومة لا يمكنها ان تتهاون في مثل هذه الاعمال وستعاقب كل

من يتصدى للعبث بحقوق الشعب المشروعة (١) «اه»

وكانت الحكومة قد سبرت غور الاهابين بالقائها القبض على والدي الخالصي وباصدارها هذا البلاغ الشديد اللهجة ورأتهم ميالين الى السكينة والهدوء فوثقت من ان اخراج الخالصي من العراق سوف لا يؤدي الى حدوث شيء من الشغب فعزمت على اخراجه والقت القبض عليه ليلة ٧ ذي القعدة من سنة ١٣٤١ هـ الموافق ٢٨ حزيران ١٩٢٣ ونفته من العراق ومعه ولداه علي وحسن وقريبه الشيخ علي نقي والشيخ سلمان الصفواني (٢) واصدرت ملحقا بالبلاغ المذكور هذه صورته —

لقد توفرت الادلة المقنعة بأن الشيخ مهدي الخالصي وولديه والشيخ سلمان القطيفي «الصفواني» والشيخ علي نقي هم الذين أتوا بما ورد في البلاغ السابق وعليه اخرجوا من البلاد العراقية والحكومة تود أن تعلن مرة اخرى بانها عازمة على تسليم السلطة القانونية الى ممثلي الشعب الحقيقيين ولا يمكنها ان تتساهل ازاء تلاعب الاهواء الاجنبية تحت ستار السلطة الدينية في الامور الحيوية المتعلقة بحقوق الامة (٣)

ومن الغريب ان الحكومة اعلنت بهذا الملحق أنها مقتنعة — لتوفر الادلة الصادقة لديها — بان الشيخ مهدي الخالصي قد اشترك بحادثة الصاق النشريات المفسدة المهيجة التي عنت بها الفتاوى كأنه أحد أولئك الصبيان الذين سبقت الاشارة الى عملهم. وكان الاجدر ان تعلن ان الشيخ مهدي الخالصي هو الذي كان علة العلل في اصدار هذه الفتاوى كما انبأ بذلك رويتر في حينه (٤)

وعلى كل فقد نفي الخالصي ومن معه الى مكة فحضروا موسم الحج في تلك السنة وعاد الشيخ مهدي بعد انتهاء موسم الحج من الحجاز على باخرة اقلته الى (بندربوشهر) بعد ان احتجت الحكومة الايرانية على نفيه وقضى اواخر عمره في ايران مأسوفاً على غيرته وشهامته

الملك والخالصي

وكان صاحب الجلالة الملك فيصل قد سافر الى البصرة بطريق النهر في ٣ ذي القعدة (١٨ حزيران) مصطحبا معه وزير الداخلية (ناجي السويدي) والحاشية الملكية المحترمة فمر بالكوت والعمارة وقلعة صالح والقرنه وعاد عن طريق الفرات مارا بالناصرية والديوانية والحلة وبلغ العاصمة في ١٤ ذي القعدة (٢٠ حزيران) وكانت الولائم والافراح تقام لجلالته انى مر

(١) و (٣) العراق عدد ٩٤٥ و ٩٤٧ (٢) و (٤) تاريخ القضية العربية من ٥٠٥ و ٥٠٦

فيخطب جلالته خطبا متنوعة وفي اثناء اقامته في البصرة ادب لجلالته سمو الامير الشيخ خزعل أمير المحمرة المعظم مأدبة فخمة في قصره (بالفيلية) فكانت موضع الأعجاب والتقدير وأمر صاحب الجلالة في اليوم الثاني فادبت مأدبة ملكية شائقة لسمو الشيخ على ظهر باخرة عراقية رست في عرض شط العرب فكانت وليمة وحيدة في بابها .

ووصلت الأخبار عن تسفير الخالصي الى صاحب الجلالة وهو في البصرة فخطب السويدي الوزير ناجي بك خطبة خطيرة أوضح فيها سياسة الحكومة أزاء الانتخاب المجلس التأسيسي وفسر بعض النقاط الغامضة . وكم كنا نود ان نحتفظ بذلك الخطاب التاريخي المهم لننشره في هذا الكتاب ولكن . . .

ولا بد من الاشارة هنا (ونحن نسجل الحوادث التاريخية على علاتها) الى ان الحكومة طوقت الكاظمية ليلة قبضها على الخالصي بقوى مختلفة حذرا من حدوث اضطراب أو هياج في البلد ولكن عملية القبض تمت والناس نيام لا يعرفون عنها شيئا خلا نفر قليل من الوجوه والاشراف كان قد تعهد للسلطة بأن اخراج الخالصي من البلد في جنح الظلام لا يولد شيئا

كما ان الحكومة كانت مضطربة خلال الاسبوع الاول من نفي الخالصي وكانت تتوقع اختلال الأمن في بعض الانحاء فاتخذت ما يقضي من الاحتياطات ولكن شيئا من ذلك لم يحدث لاسباب مختلفة .

هياج العلماء

وعين مولود باشا مخلص متصرفا للواء كربلاء في تلك الآونة وسافر الى مقر وظيفته في اليوم الذي تم فيه تسفير الخالصي فشاهد في لوائه حركة غير اعتيادية فان تسعة من اكابر علماء النجف يصحبهم ٢٥ من طلابهم وجماعة من اتباعهم قرروا مغادرة العراق الى إيران احتجاجا على نفي الخالصي معتبرين هذه الحركة من قبل السلطة اهانة ومنكرا ولا سيما وان الشيخ خدم القضية العراقية خدمات محمودة مشكورة فسهل المتصرف الباشا سبيل السفر لحضرات المحتجين واتخذ بعض الاجراآت التي من شأنها محافظة الأمن ولعب دورا مهما في انتخاب كربلاء سيأتي البحث فيه

الشروع بالانتخاب

اصدرت الحكومة في ٢٥ ذي القعدة (١٠ تموز) قانونا لصيانة أعضاء المجلس التأسيسي

قالت فيه (لا يجوز القاء القبض على أحد من اعضاء المجلس التأسيسي مدة التئامه لا داخلا ولا خارجا الا في حين ارتكاب العضو جريمة مشهوده او عقيب ارتكابها ، ولا تجري عليه التعقيبات القانونية في مدة التئام المجلس التأسيسي الا بموافقة المجلس المذكور . وللأعضاء حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس ولاتجري بحق أحدهم محاكمة قانونية لسبب صوت اعطاه او رأي ابداه او خطبة القاها في خلال مداولات المجلس او مباحثاته) اهـ.

وقرر مجلس الوزراء الشروع بالانتخاب مجددا وأصدر امره بذلك في ١٢ تموز ونشر قلم المطبوعات على الاثر بيانا جاء فيه (ان الحكومة قررت الغاء الهيئات التفتيشية السابقة وتأليف غيرها لأن الانتخابات الاولى لم تخل من بعض التأثيرات المضرة) وطلبت الحكومة الى الشعب مراعاة القانون واعدت السلطة عدتها للقضاء على كل حركة من شأنها التأثير على سير الانتخاب مثال ذلك ان جماعة من النجفيين ارادوا مقاطعة الانتخابات جريا على الخطة القديمة وكان السيد الحسني صاحب هذا الكتاب في مقدمتهم فما كان من السلطة الا أن قبضت عليه وعلى اصحابه فزجت أصحابه (وهم اعضاء الهيئة التنفيذية) في السجن وارسلته مخفورا الى كربلاء حيث منع من الذهاب الى النجف اياما عديدة وجرى أمثال ذلك في كثير من الألوية الاخرى (١)

واختلفت الأحزاب السياسية في بغداد في موقفها ازاء هذا الانتخاب فقرر الحزب الحر العراقي « اي حزب النقيب » الدخول فيه واذاع منشورا مطولا في ذلك بتاريخ ٢٠ ذي الحجة (٤ آب) وانشطر الحزب الوطني الى شطرين قال أحدها بوجوب المقاطعة وقال الآخر بلزوم الاشتراك فيه ، ووقف حزب النهضة موقف المتفرج لا يبدي حركة ولا رأيا

وبوشر في انتخاب المنتخبين الثانويين في غضون محرم ١٣٤٢ (آب ١٩٢٣) فتراجع الحزب الحر عن قراره الاول فيما يتعلق بالدخول في الانتخاب فقرر في جلسته المنعقدة في ١٩ آب عدم الاشتراك فيه لأسباب ضمنها الكتاب الذي قدمه الرئيس السيد محمود افندي الكيلاني (نقيب بغداد) باسم الحزب الى وزارة الداخلية (٢) فكان هذا الرجوع موضع

---

(١) كالزام سعيد جلبي الحاج ثابت « من وجوه الموصل » بالاقامة في بغداد لاشتراكه مع صحبه في مظاهرة قاموا بها في الموصل ضد الانتخاب وتدخل الحكومة فيه

(٢) وهذا نصه « كنا طلبنا من وزارتكم الجليلة بتاريخ ١١ اغسطوس ١٩٢٣ بعض المطالب الحقة في خصوص سير الانتخابات وبعد مرور ستة ايام ارجعت الينا رسائلنا الأربع بورقة عادية بحجة انها غير ملصوق

استغراب الصحف والأغرب من هذا ان جماعة من هذا الحزب نفسه كالسيد محمود افندي المومى اليه وفخر الدين بك جميل وغيرهما رشحوا انفسهم للنيابة بعد المقاطعة ايضا ففازوا بها واصبحوا نوابا عن لواء ديالي في المجلس المذكور

﴿ سفر الملك وانتشار الهيضة ﴾

أراد صاحب الجلالة الملك ان يزور اخيه سمو الامير عبدالله في عمان فتحرك الركاب الملكي الهاشمي في ١٢ ذي الحجة (٢٧ تموز) وسافر برفقة جلالة الملك وزير العدلية السويدي ناجي باشا . وانتهز جلالة العاهل العراقي هذه الفرصة فتحادث مع حكومة شرقي الاردن بامور خطيرة تتعلق بمستقبل العرب واتحاد الاقطار العربية وقفل الركب عائداً الى بغداد فبلغها في ٤ آب .

وانتشرت الهيضة في العراق اذ ذاك انتشاراً مريعاً وفتكت في صفوف الاهلين فتكاً ذريعاً فقاومتها السلطات الصحية مقاومات شديدة وقضت عليها بعد أن أودت بحياة الكثيرين من ابناء الشعب

وجاءت الانباء في ١٧ ايلول معلنةً توقيع تركيا على معاهدة لوزان التي ضمنت للعراق بعض حقوقه المشروعة فقوبلت في الموصل وفي بعض البلدان العراقية بالابتهاج والسرور وطير المهنئون برقياتهم الى جلالة الملك بذلك فكان البلاط يشكر لاصحاب البرقيات شعورهم وعواطفهم . وامر جلالة الملك على الاثر باعداد عدة السفر الى الحدباء (الموصل) فتحرك الركب العالي اليها في ٢٥ صفر (٧ تشرين الاول) ورافقه في هذه السفرة كل من سمو الامير زيد وجعفر باشا العسكري وناجي السويدي وبعد ان بقي صاحب الجلاله فيها ١٣ يوما اقيمت لجلالته خلالها انواع المآدب والقيت مختلف الخطب عاد الموكب الى العاصمة

عليها طوابع ولايخفى على معاليكم ان للاحزاب قيمة اجتماعية وسياسية ويجب احترامها لأنها تمثل فريقا من الامة ولا سيما الحزب العراقي فانه يمثل ما ينوف على اربعمائة الف - كذا - من ابناء البلاد وفضلا عن ذلك ان المواضيع التي بحثنا عنها وطلبناها في رسائلنا هي من اهم الامور المستعجلة لانها تختص في الانتخاب الذي يسير سيرا سريعا في البلاد فضياع ستة ايام يخل بالمصلحة العامة ويورث الاعتقاد بان في الامر تسويفا

وقد بلغنا ان عدد المنتخبين في لواء الناصرية ستون الفا وفي لواء الديوانية سبعون الفا مع ان عددهم في العاصمة لا يتجاوز الاثنين والاربعين الفا فمن هنا يستدل الحزب ان العشائر في اللوائين المذكورين قد اضيفوا الى المنتخبين من اهل المدن وذلك مخالف لقانون الانتخاب لأن العشائر طريقة للانتخاب معينة بالقانون

وعلى هذا يطلب الحزب ان تصحح الحكومة ذلك وتعلنه فقدقرر الحزب في جلسته المنعقدة في ١٩ اغسطس ١٩٢٣ عدم الاشتراك في الانتخابات العامة وفقا لبيانه الذي اصدره مالم تنفذ الحكومة مطالبنا القانونية واحضرتكم الاحترام » ولم تلب الوزارة طلب الحزب في القضية التي اعترض عليها في هذا الكتاب

الاشوريون في العراق

يقطن شمالي العراق جماعة من الناس يدعون انهم من بقايا القرون الغابرة ويسميهم الاهلون «التيارية» كما يسميهم الانجليز «الاثوريون او الآشوريون» وهم في القرى الواقعة في منطقة تركيا المحادة للعراق اكثر منهم في القرى العراقية . وقد اضطهدتهم السلطات التركية فارادت انكلترا ان تتخذ منهم سلاحا يعضدها ايام محنتها وتوسطت لدى الحكومة العراقية باسكانهم في القرى العراقية ومنحهم سلفات زراعية كثيرة وعدم جباية الرسوم الاميرية منهم فلم تعارض الحكومة في هذه الوساطة وهكذا بدأ سيل المهاجرة الاثوري او التياري يهدد حياة العراقيين ويشاركهم في سبل عيشهم الضئيلة .

وفي ١٧ ايلول من عام ١٩٢٣ كان عدد الآشوريين الذين دخلوا العراق كثيراً وكانت قد حصلت بينهم وبين الموصليين مشادة في ١٥ آب ١٩٢٣ انتجت نتائج وخيمة فضاقت بهم الموصل ذرعاً وامطرت بغداد وبلاطها ووزاراتها وابلا من برقيات الاحتجاج طالبة ايقاف سيل المهاجرة وعدم عرض الامن الى الاضطرابات الداخلية ولكن الحكومة كانت قد قبلت وساطة الانكليز فلم يسعها ايقاف الهجرة وهكذا قدر لهؤلاء الناس ان يزاحموا العراقيين في موارد عيشهم ويوجدوا لهم كيانا في العراق ولكنهم اساءوا اليه اخيراً فقاموا بكارثة كركوك التي وقعت في ٤ أيار ١٩٢٤ والتي سيجيء البحث عنها واشهروا السلاح في وجه الحكومة العراقية في آب ١٩٣٣ وتعرضنا الى تاريخ قضيتهم في بحثنا عن الوزارة العسكرية ...

استقالة الوزارة

كان نوري السعيد قد عين وكيلا لوزارة الدفاع في هذه الوزارة منذ تشكيلها فلما عاد جلالة الملك من سفره إلى الموصل ، أصدر ارادة ملكية في ٢٥ تشرين الاول باسناد الوزارة بالاصالة إلى نوري باشا فاصبح منذ ذلك اليوم وزيراً للدفاع وكان انتخاب المنتخبين الثانويين قد تم في جميع الألوية ولم يبق امام الوزارة سوى اعطاء الأوامر للشروع في انتخاب المندوبين ولكن فاجأتها أزمة مالية قضت بانسحابها من منصة الحكم فاستقالت في ٥ ربيع الثاني ١٣٤٢ (١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣) وبقيت تزاول الأعمال بالوكالة إلى ان تم تأليف الوزارة الجديدة

٧٠

الوزارة العسكرية الأولى

دعى جلالة الملك جعفر باشا العسكري إلى تأليف وزارة تخلف وزارة السعدون المستقيلة وكان قد شاع يوم عودة فخامته الى بغداد بأن الوزارة السعدونية ستتخلى عن الحكم بعد ايام قليلة وان العسكري باشا سيتولى أمر تأليف الوزارة الجديدة . وقد حققت الأيام هذه الاشاعة فأصدر عاهل البلاد ارادته الملكية في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤٢ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) بتأليف الوزارة الجديدة كما يلي :-

١ً – جعفر العسكري	رئيساً للوزارة	٤ً – السيد احمد الفخري	وزيراً للعدلية
٢ً – علي جودت	وزيرا للداخلية	٥ً – نوري السعيد	وزيرا للدفاع
٣ً – الحاج عبدالمحسن الشلاش	وزيرا للمالية	٦ً – صبيح نشأت	وزيراً للاشغال

وبعد خمسة أيام صدرت الارادة المطاعة باسناد وزارة الوقف الى الشيخ صالح باش أعيان العباسي . وبعد احد عشر يوماً صدرت باسناد وزارة المعارف إلى الحاج محمد حسن أبو المحاسن فتكامل بذلك اعضاء الوزارة العسكرية الأولى وأذاعت على الشعب منهاجا فقوبل بارتياح لا بأس به واليك نصه :-

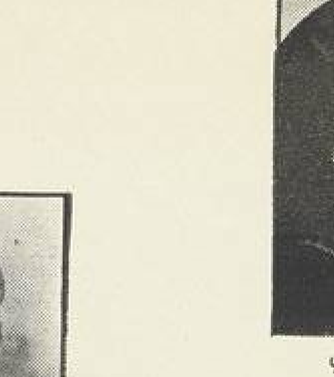
﴿ منهاج الوزارة العسكرية ﴾

بناء على الثقة والاعتماد اللذين تفضل بهما صاحب الجلالة عليّ وعلى رفقائي ، تحملنا بعونه تعالى واعتماداً على موآزرة الشعب الكريم ، عبء مسؤولية ادارة المملكة وايصالها إلى الاستقلال التام واضعين أمامنا في الدرجة الأولى انهاء مسألة الحدود العراقية – التركية على ما يحفظ كيان المملكة ويصون سلامتها واننا واثقون بان المذاكرات السياسية الودية ستفصل هذه المسألة على أساس الحق والعدل وتعيين الحدود نهائيا بصورة تضمن سلامة البلاد والدفاع عنها . والحكومة مصممة على ان تبذل كل ما في استطاعتها من الوسائل المادية والمعنوية إلى تحقيق هذه الامنية التي نعتقد بأنها أمنية الشعب المقدسة واننا فيما يلي نعرض على أنظار الشعب الكريم مختصرين منهاجنا الذي سنسير عليه بتوفيقه تعالى وسيقوم كل وزير من الوزراء في ايضاح أعماله من وقت لآخر وعرضها على الرأي العام ليكون عالماً بسير الحكومة مقدراً المجهوداتنا وعلى الله الاعتماد .

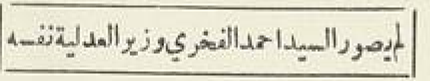
الوزارة العسكرية الاولى

امام الصفحة ٧٠

رئيس مجلس الوزراء



جعفر العسكري





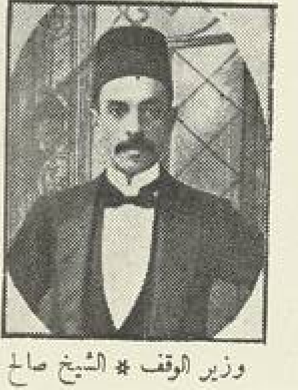


وزير الداخلية * علي جودت

وزير المالية * عبد المحسن شلاش

لم يصور السيد احمد الفخري وزير العدلية نفسه





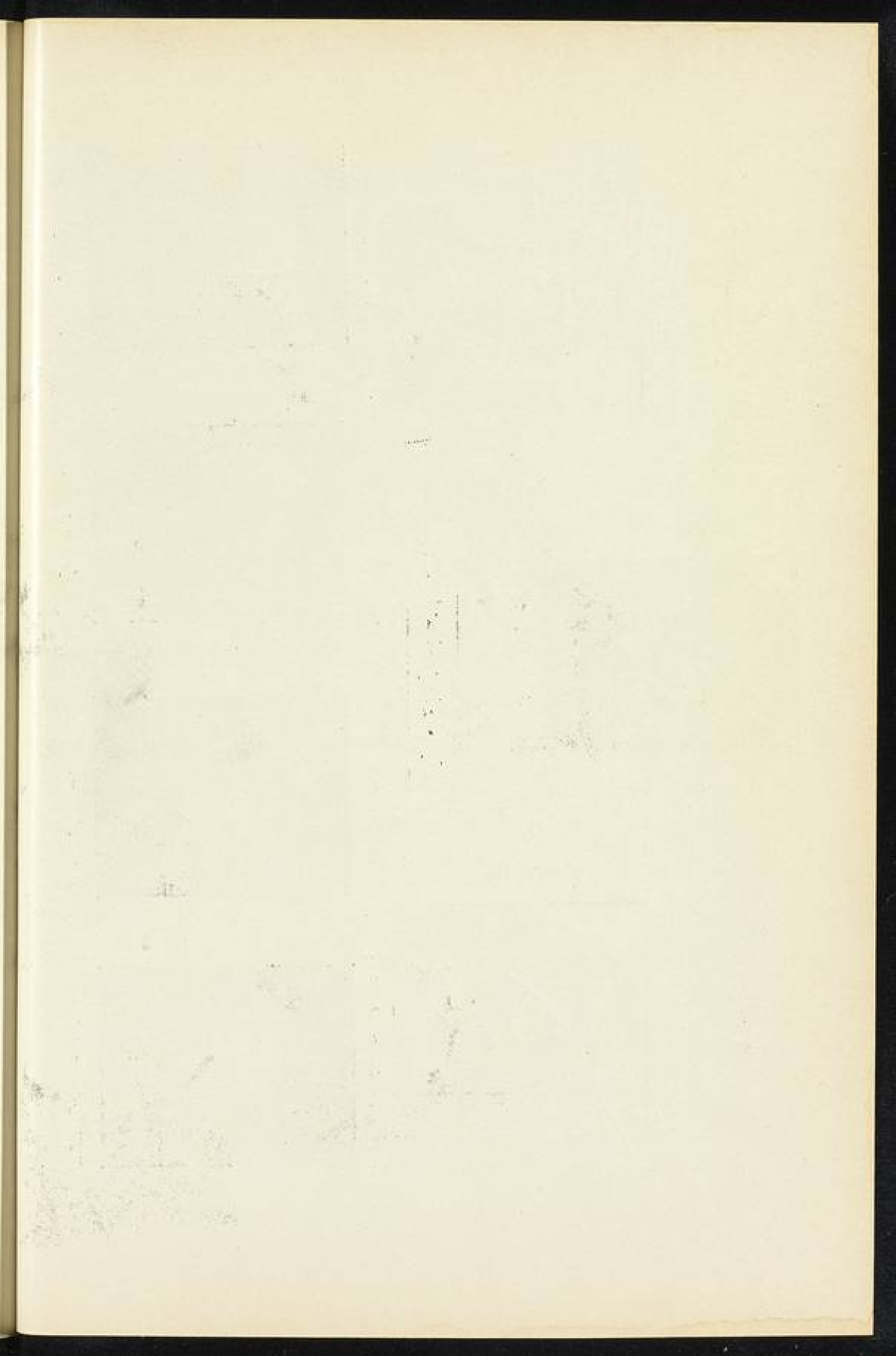


وزير الدفاع * نوري السعيد

وزير الوقف * الشيخ صالح

وزير المعارف * ابو المحاسن

وزير الأشغال * صبيح نشأت



(١) السهر على الأمن وتوزيع العدالة بين افراد الشعب والمحافظة على الآداب العمومية ومقاومة كل ما ينافي الآداب الدينية ومنع تفشي الأخلاق غير المرضية

(٢) اكمال الانتخابات للمجلس التأسيسي بالحرية الكاملة وجمع المجلس في أسرع ما يمكن

(٣) اكمال المقاولات المنفردة المتممة للمعاهدة العراقية البريطانية والموضوعة تحت البحث بصورة تكفل منافع الشعب

(٤) عرض مسودة القانون الأساسي على المجلس التأسيسي

(٥) عرض المعاهدة العراقية البريطانية على المجلس لابرامها

(٦) المباشرة بالمذكرات وتعيين الصلات المستقبلة الدائمة ما بين الحكومتين العراقية والبريطانية وذلك على اساس الاستقلال التام والحقوق المتساوية وتأييد الولاء والصداقة بين الشعبين .

(٧) الاقتصاد التام في كل مصاريف الدولة والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه من الوظائف .

(٨) حماية الزراعة والتجارة والصناعة الوطنية في انماء الثروة وجلب رؤوس الاموال الأجنبية بشروط موافقة وانعاش الحياة الاقتصادية في المملكة

(٩) السعي في احداث العلائق الخارجية على أثر انتهاء مسائل الحدود ، وتأسيس الصلات القوية بين العراق وسائر البلاد العربية والولاء مع من يوالينا من الأمم المجاورة

(١٠) ان المعارف من أهم الأمور في نجاح البلاد ولذلك ستبذل الوزارة كل ما في وسعها لتنشيط العلوم والمعارف وتزييد المعارف وتحسين حالتها وارسال البعثات العلمية إلى الجامعات الشهيرة في الخارج وستسعى الوزارة لمراجعة جميع الطرق الممكنة للوصول إلى هذه الغاية

(١١) تقوية القوات الوطنية على ان تكون قادرة على حفظ الأمن داخلا ومنع التجاوز من الخارج وذلك حفظا لكيان المملكة وتأييداً لاستقلالها

(١٢) بث الروح القومية في الشعب وطرد كل فكرة اجنبية

(١٣) وضع اساس توزيع الاراضي بموجب الحق والعدالة

هذا مختصر المواد التي ستهتم الوزارة بتطبيقها بكل جد ونشاط متكلة على عون الله

سبحانه وتعالى وموآزرة الشعب رئيس الوزارة جعفر العسكري

حقاً انه برنامج ضخم ولكن هذه الوزارة لم توفق إلى أكثر من تطبيق أربع موادمنه تطبيقاً تاماً وهي المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة فقد اكملت انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي وأتمت البحث في الاتفاقيات المتفرعة عن المعاهدة وبعد ان صادقت عليها، عرضتها مع المعاهدة ولائحة القانون الأساسي على المجلس وسيقف القارئ على كيفية عرض المعاهدة على المجلس التأسيسي ومصادقته عليها بتفصيل كاف

مؤتمر الكويت وبعض الحوادث

١ – كانت الصلات بين العراق ونجد متوترة توتراً كثيراً ماأضر بالمملكتين المتجاورتين فكانت القبائل النجدية تغزو العشائر العراقية الآمنة في اوقات مختلفة فيضطر العراق إلى الاستعانة بحليفته فتذهب الطيارات البريطانية إلى مواطن الغزو وتمطر القبائل المعتدية وابلاًمن قنابلها المدمرة ثم تعود إلى أوكارها في (الشعيبة) من أرض العراق

وقد خلقت الظروف مناسبات كثيرة كان يمكن ان تستغلها الادمغة المفكرة لتقضي على هذا العداء، وتحل المحبة والتحالف محل النفرة والتشاكس ولكن أبت الظروف الاأن يكون ذلك على ايدي الانكليز ففي ٢٥ ربيع الثاني ١٣٤٢ (٤ كانون الاول ١٩٢٣) سافر إلى الكويت وزير الأشغال صبيح بك نشأت لحضور المؤتمر الذي تقرر عقده هناك من الحجاز ونجد والعراق وشرقي الاردن لتأسيس المناسبات الودية بين البلاد العربية ووضع معاهدة تكفل دوام المناسبات الحسنة واتخاذ التدابير اللازمة لعدم حصول أي تجاوز على أية حكومة من الحكومات المشتركة في هذا المؤتمر وقد واصل المؤتمرون عقد جلساتهم الطويلة وحضره مندوبون عن الاقطار المذكورة وكانت المفاوضات تقرب وجهات النظر تارة وتبعدها عن بعضها طورا وقد تأجل المؤتمر مراراً عديدة واخيرا مني بالفشل والخذلان فعاد المندوبون إلى بلادهم بخفي حنين ومنهم مندوب العراق

٢ – وفي هذا اليوم ايضا (٢٥ ربيع الثاني – ٤ كانون الأول) احتفلت دار الاعتماد البريطانية في بغداد بازاحة الستار عن تمثال الجنرال مود فاتح بغداد وحضر الاحتفال جلالة الملك فيصل ووزرائه، وأعيان القطر واشرافه، وخطب فيه المندوب السامي خطبة طويلة أطرى فيها الخدمات التي اسداها هذا القائد للعراق .

٣ً – وفي غرة جمادى الاولى (١٠ كانون الأول) سافر جلالة الملك يصحبه وزراؤه الى كربلاء لتدشين الخط الحديدي الذي مدته إدارة السكك الحديدية من سدة الهندية الى مدينة كربلاء لتسهيل نقل الزائرين والبضائع . وبعد إجراء مراسم التدشين ، سافر جلالة الملك الى النجف وأبي صخير ليتفقد شؤون رعيته وعاد الى العاصمة في ١٢ كانون الاول .

٤ً – وفي مساء الجمعة ١٦ رجب (٢٣ شباط) بينما كان الوزير الخطير توفيق بك الخالدي عائداً الى داره اذ اطلقت عليه يد أثيمة أربع طلقات نارية تركته يتخبط بدمه وبقي السر في قتله مكتوما حتى هذا اليوم وقد أشاع البعض بانه كان سياسيا وان القتيل كان يجهر بميله الى الجمهورية وان الذي قتله شخص يدعى عبد الأمير الايراني الذي قتل في عام ١٩٢٨ من قبل فلاحي الشاوية

﴿ العراق والملك حسين ﴾

وصادف أن قام جلالة الملك حسين بن علي ملك الحجاز المعظم برحلة ملكية الى شرقي الأردن فانتهزت الاقطار العربية فرصة حلول جلالته في عمان فاوفدت وفوداً للسلام على جلالته وقرر مجلس الوزراء العراقي في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٤ إرسال مندوب الى عمان لعرض احترام الحكومة العراقية والشعب العراقي على حضرة صاحب الجلالة الهاشمية وأن يرجو جلالته السماح للعائلة المالكة واسمو الأمير غازي بالقدوم الى العراق . وقد سافر هذا الوفد برآسة وزير الدفاع في غرة رجب (٧ شباط) وبعد وصوله عمان وقيامه بالمهمة التي انتدب اليها ، عاد الى العاصمة في ٢٢ شباط ١٩٢٤ .

وخلقت في البلاد العربية في تلك الآونة فكرة مبايعة جلالة ملك الحجاز الحسين بن علي بالخلافة الاسلامية بناء على الغاء الحكومة التركية الخلافة في بلادها واسقاطها الأسرة العثمانية المالكة وطردها الخليفة فسارع العراق الى الاشتراك بهذه البيعة واشترك المسلمون فيه (من سنيين وشيعيين) في ارسال برقيات المبايعة الى جلالته وكان جلالة الملك الخليفة يجيب على تلك البرقيات شاكرا للمبايعين ثقتهم وحسن ظنهم بجلالته وآملاً أن يوفق الى القيام بأعباء هذه المهمة الخطيرة . ونشر جلالة الملك فيصل في ١٣ شعبان (١٩ آذار) بلاغا على شعبه الوديع شكر فيه العراقيين على مبايعة والده بالخلافة الاسلامية وأكبر فيهم هذه العواطف النبيلة نحو اسرة جلالته الهاشمية وتمنى للشعب العراقي دوام الرفاهية والسعادة .

ومما لاحظناه في هذه الحركة التاريخية الخطيرة ، اشتراك بعض زعماء الشيعة في العراق بهذه البيعة مع ان الامامة عندهم منحصرة في الامام الغائب (المهدي) المنتظر .

ثلاثة الكاك من الروبيات تذهب سدى

(النجف) بلدة واسعة واقعة على رابية مرتفعة فوق أرض رملية فسيحة . تشرف من الجهتين الشمالية والشرقية على مخيم واسع من القبور والقباب يدعى (وادي السلام) وتطل من الجهتين الاخريين على بحر النجف اليابس ويقصدها في كل عام مئات الالوف من الزائرين لمرقد الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام .

ونظرا لبعد هذه المدينة عن الفرات وارتفاعها عن سطح الماء إرتفاعا عظيما وقدسيتها المشهورة و كثرة الزائرين لها في كل سنة ، حفرت لها عدة ترع لايصال الماء الى سكانها غير أنها اندثرت بعد مدد وجيزة . وفي التاريخ اساطير كثيرة عن المساعي التي بذلها الايرانيون في هذا السبيل قد تخرج عن حد المعقول والذي يجول تلك الانحاء اليوم، يشاهد الجداول والنهيرات العديدة التي حفرت في اوقات مختلفة بقصد ربط هذه المدينة المقدسة بالفرات واخيرا تبرع في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٢ أحد الوجوه الايرانيين بثلاثة الكاك روبية لصرفها على حفر جدول من الفرات (بين النجف و كربلاء) يصب في بحر النجف اليابس فتروى البلدة بذلك ويصرف ربع المشروع في وجوه البر والاحسان . وقد قبل جلالة الملك المعظم هذا التبرع في عهد الوزارة العسكرية الاولى وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ (٣ آذار ١٩٢٤) تفويض الأراضي المذكورة بموجب الوقفية الآتي نصها فيما بعد وباشر العمل جلالته بيده الكريمة في غرة رمضان (٦ نيسان) ولكن المشروع حبط بعد حين واسترجع المتمول الايراني دراهمه كاملة بعد ان تكبدت الخزانة العراقية نحو ٦٧٦٠٠٠ روبية عدا النفقات التي صرفت في سبيل حفر الجدول المذكور الذي أثبتت التجربة بأن العمل فيه لم يكن موافقا للفن . ثم اعاد المتبرع هذا المبلغ اي الثلاثة الكاك روبية الى الحكومة على شرط ان تربط النجف بالكوفة بأنابيب تدفع المضخات المياه فيها دفعا الى النجف وقد تم هذا المشروع في عام ١٣٤٦ وتكلل بنجاح باهر واليك نص الوقفية .

نص الوقفية

هو انه لما استدعى الحاج محمد علي رئيس تجار عربستان ورفع لنا كتابه المؤرخ

١١ تشرين الثاني ١٩٢٣ بأنه مستعد ان يتبرع باعطاء ثلثمائة الف روبية على ان يكون مصرفها في حفر جدول من محل يعرف بالزنديات المتصلة في جدول بني حسن وينتهي مصبه الى بحيرة النجف وهذا التبرع لغاية إرواء النجف والانتفاع بالماء اينما جرى للخيرات الآتي بيانها : وهي بعد دفع العشر من الواردات الزراعية التي تكون على جانبي النهر المذكور للحكومة العراقية يصرف اولاً فيما يلزم للنهر من الوقاية الدائمة والمحافظة على مجراه المطلوب ، ثانيا على المستشفيات والمدارس الأهلية في النجف الأشرف وبعد كفاية النجف الأشرف لمستشفيات ومدارس كربلاء الأهلية ، وجدنا ان معروضه المذكور ينطوي على اكبر مشروع خيري سقاية ماء وتربية ابناء البلاد واستعداد للأشفاء فأمرت رئيس ديواني الملكي ان يكتب الى مجلس الوزراء بهذا الخصوص فكتب الى المجلس بتاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ عدد ٥٧٥ واصحبه بكتاب الحاج محمد علي المومى اليه وبعد ان درست القضية في وزارتي المالية والاشغال ، قرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح في جلسته المنعقدة في ٣ آذار ١٩٢٤ وذلك بكتابه المؤرخ ٨ آذار ١٩٢٤ عدد ٦٠٥ الآتي بيانه بنصه

(الى صاحب المعالي حضرة وزير المالية : بعد التحية أمرت ان اجيب على كتاب معاليكم المؤرخ ٢٣ و ٢٦ شباط ١٩٢٤ المرقم ٢٢٢٣ والمتعلق بمسألة إسالة الماء الى النجف الأشرف وابلغ معاليكم ان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في ٣ آذار ١٩٢٤ ان تتخذ اللجنة التي سيؤلفها حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم وستكون تحت نظارة جلالته الوسائل المقتضية لإسالة المياه الى النجف الأشرف بحفر قناة لذلك وان تفوض الاراضي الأميرية الغير مزروعة التي ستروى مما يزيد من الماء على درجة احتياج بلدة النجف الى حضرة صاحب الجلالة الملك ليوقف ريعها بعد دفع العشر الى خزينة الحكومة على المعاهد الخيرية كالمدارس والمستشفيات وتطهير القناة لمحافظتها وأن تسد نفقات الحفر من المبالغ الموقوفة عليها من قبل اللجنة المذكورة وان الاراضي الخصوصية المنازع فيها التي ستمر فيها القناة المذكورة إن لم تحل منازعاتها من قبل اللجنة المذكورة فتحال الى المحاكم المدنية ووافق على ذلك صاحب الجلالة الملك المعظم اقبلوا فائق الاحترام (سكرتير مجلس الوزراء)

فعليه اجبت ما طلبه الحاج محمد علي رئيس تجار عربستان ووافقت فاوقفت ريع الأراضي التي سوف تزرع من ماء النهر السالف ذكره بعد اسقاء بلدة النجف الأشرف وزوارها ومما

يزرع ويغرس على جانبي النهر من ابتدائه الى انتهائه وكل منفعة تحصل مما يسقيه الماء المذكور تصرف على المشاريع الآتي بيانها بعد اخراج حق الحكومة وهو العشر . والمشاريع هي المستشفيات للتداوي والاطعام في النجف الأشرف والمدارس الاهلية وبعد كفاية مستشفيات ومدارس النجف الاهلية يصرف الزائد للمدارس الاهلية ومستشفيات كربلاء ومن يستق ذلك مجانا هو من لا يتمكن زائرا كان او مجاورا ، وبما اني ملك العراق المراعي مصالح البلاد ومشروعاتها والناظر بخصوص هذه المشاريع جملت في الوقت الحاضر لجنة مؤلفة من ثلاثة وهم : وزير المالية الحاج عبد المحسن جلبي شلال والحاج عبد الحسين جلبي والحاج محمود الاسترباديي يصرف على ايديهم وباطلاعهم المبلغ الموقوف للغاية المذكورة وبعد اكمال العمل ان شاء الله تعالى واجراء الماء ستؤلف تحت مشارفتي ونظارتي لجنة نجفية مقامها النجف مؤلفة من خمسة رجال من ذوي العفة والاستقامة من اهل النجف الأشرف واذا فقد أحد اعضاء اللجنة او انحل لسبب آخر فنحن أو من نعتمد مقامنا نعين الحائز لوصفي العفة والشرف حتى لو قضت الاسباب تبديل اللجنة كلها ، نعيد مثلها على هذا المنوال وحينئذ تكون اللجنة مركبة من رئيس وأربعة اعضاء ومهمتها ادارة شؤون هذا المشروع ومحافظة النهر وزراعته وادارة مشروعاته الخيرية السالف ذكرها على ان يكون ذلك تحت ضبط وربط وقد وافقت على ذلك عند إكمال صيغة الوقف وفوضت على العمل والله الموفق للخير وامرنا بتحريره في اليوم الذي أمرنا باقامة موكبنا الملكي على إنشائه وقد باشرت بالذات قبل كل يد يدي في اليوم الأول من شهر رمضان سنة ١٣٤٢ رجاء لما يبقى الي ذخرا في الدارين والله حسبي .

في اليوم الاول من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٢ هجرية ، الراجي عفو ربه ابن الحسين بن علي بن ابي طالب (فيصل)

﴿ الاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة ﴾

صرحت الوزارة في الفقرة الثالثة من منهاجها ، انها ستكمل المقاولات المنفردة المتممة للمعاهدة فدخلت في مفاوضات مع الخليفة طال أمدها فاسفرت عن وضع أربع اتفاقيات يجدها القارئ في آخر بحثنا عن هذه الوزارة . وقد رأينا ان نلقي نظرة سريعة الى المفاوضات او المذاكرات التي تقدمت هذه الاتفاقيات المبرمة في ١٩ شعبان ١٣٤٢ (٢٥ آذار ١٩٢٤) فنقول :—

لم تكن المذاكرات السياسية التي ادت الى وضع المعاهدة العراقية البريطانية خالية من

آثار المجاملة على الرغم من كونها كانت مهددة بالانقطاع بين حين وآخر ولم تخل المذاكرات التي ادت الى وضع الاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة المذكورة من هذه المجاملة ايضا وقديكون سبب هذا الاستسلام ضعف المفاوض العراقي ومكانة المفاوض الانكليزي فقد كان المعتمد السامي البريطاني في العراق الذي تولى المفاوضات المذكورة ، يستمد تعاليمه من حكومته القوية بينما كانت الوزارة العراقية المفاوضه بعيدة عن الشعب بعد السماوات عن الأرض لعدم وجود برلمان تستمد منه قوته او صحافة مطلقة تستطيع أن تعبر عن آراء الشعب بكل حرية فتؤيدها في مفاوضاتها ولذا لم يتمكن الملك فيصل ولا وزراؤه من ادخال رغبات الشعب العراقي الصريحة بين بنود المعاهدة ولا بين مواد الاتفاقيات المتفرعة منها على الرغم من اعتراف المندوب السامي وجميع المستشارين البريطانيين المستخدمين في الحكومة العراقية بأحقية وعدالة مطاليب العراق ولما كان المجلس التأسيسي على وشك الافتتاح ، اختارت الوزارة العسكرية التوقيع على الاتفاقيات والتقدم بهذه المسؤولية العظمى الى المجلس ورأينا تعلن في بيانها المقرر في الجلسة الوزارية المنعقدة في أول آذار ١٩٢٤ وفي كتابها المرقم ٥١٧ والمؤرخ ٤ آذار المرسل الى لجنة المعاهدة في المجلس بأن الشعب العراقي لا يتمكن من القيام بالاعباء التي تكلفه الاتفاقيات المنفردة فيجب على الحكومة البريطانية أن تنظر إلى حال العراق واستطاعته بعين العطف والمروءة والانصاف

افتتاح المجلس التأسيسي

انسحبت الوزارة السعدونية الأولى من دست الحكم بعد أن أتمت الانتخابات للمجلس التأسيسي أو كادت على نحو ما سلف ذكره . والمعروف حتى الآن ان سبب هذا الانسحاب قضية مالية تتعلق بنفقات هذا المجلس وحلت الوزارة العسكرية محل الوزارة المنسحبة فكان أول عمل تضمنه منهاجها ، جمع المجلس التأسيسي بأسرع ما يمكن لابرام المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها وسن دستور المملكة ووضع قانون الانتخاب للمجلس النيابي

فاذاعت قانون المجلس التأسيسي في ١٤ شعبان (٢٠ آذار واستحصلت ارادة ملكية بجمع المجلس المذكور في ٢٧ آذار) . وفي اليوم المذكور عطلت الاشغال وأقيمت المهرجانات واطلق سراح بعض المجرمين وحفظت عقوبات البعض الآخر وسار جلالة الملك فيصل الى المجلس التأسيسي لافتتاحه فحيته ثلة من الجيش وأخرى من الكشافة واستقبل النواب جلالته

في المجلس استقبالا عظيما . وبعد ان القى صاحب الجلالة خطاب العرش ودع النواب بمثل ما قابلهم به من البشاشة واللطف وترأس الجلسة رئيس الوزراء جعفر باشا العسكري فطلب الى النواب أن ينتخبوا رئيسا لهم فانتخب المجلس عبد المحسن بك السعدون رئيساً له فاعتلى الرئيس منصة الرآسة وشكر النواب على الثقة التي وضعوها في شخصه وباشر المجلس أعماله واليك نص خطاب العرش .

خطاب العرش

أما بعد حمداً لله تعالى على ما يسر لي من القيام باعباء الحكومة لهذه البلاد المحبوبة مدة سنتين ونصف سنة وأعانني على المصاعب العظيمة التي اعترضت سبيلي في السير بهذه الأمة العزيزة في مراحل الاستقلال وايصالها بمؤازرة شعبي الكريم الى هذا الموقف الذي أصبحت فيه مالكة أمرها متولية مقدراتها وعلى ما قدر لي من الغبطة بل الشرف في افتتاح مجلسكم هذا أول مجلس شورى اجتمع لتأسيس دعائم المملكة فانني اضرع اليه أن يشد أزركم ويوفقكم إلى الرشاد وسداد القول في العمل

أيها النواب الكرام ان الأمة التي اختارتكم من بين أبنائها وأولتكم ثقتها ، قد فوضت اليكم حرية الاعراب عن نياتها ورغباتها في أمور يتوقف عليها سعادتها وفلاحها ولعمري ان هذا لشرف عظيم أحرزتموه بما لاخوانكم من الثقة التامة لاخلاصكم وتفانيكم في خدمة بلادكم فأهنئكم وأبارك لكم باجتماعكم مؤسسين في هذا المجلس راجيا من الله تعالى أن يتم الخير على أيديكم فلا تغادرونه في نهاية دورتكم هذه الا وقد وضعتم لهذه الأمة من الاسس المتينة ما يكفل لها رسوخ استقلالها ويؤيد كيانها ونجاحها . ان التبعة الملقاة على عواتقكم لتبعة ثقيلة يتوقف على نهوضكم بها بالحكمة والشجاعة سعادة الاجيال المقبلة فقوموا بحق هذه الأمة وسيروا بها في جادة تبلغ فيها مجدها الغابر ومنزلتها الجديرة بها بين الأمم الراقية العظيمة

تعلمون ايها النواب ان بلادكم قد دوّن التاريخ لأبنائها الماضين صحائف خالدة في مراقي التمدن البشري وانها كانت في سالف العصر مثالاً لوفرة خيراتها ونبوغ رجالها ولم تزل كذلك الى ان تغيرما بأهلها فطمع بها اعداؤها فأتوها سيولاً جارفة قوضت ما شاده الأجداد من معالم الحضارة والعمران وبقيت حتى السنين الأخيرة مقطوعة السبل محرومة النعم . أما الآن فقد بدت والحمد لله تباشير الخير وتسربت الى الأفئدة آمال النجاة واستوضحت

الأمة طريقها بأنوار الحرية والاستقلال . وهذا الاجتماع هو اول ثمرة أينعت في رياض هذه البلاد فباسم الله اجتماعكم وباسم الله اعمالكم

ان الأمة قد انتخبتكم ايها النواب للنظر في أمور جوهرية هي الأسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها . أولاً — البت في المعاهدة العراقية البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية . ثانياً — سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات وتثبيت سياستها الداخلية . ثالثاً — سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الأمة ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها

هذه هي المسائل الثلاث الجوهرية التي يتوقف عليها مستقبل الأمة وانا واثق بأنكم ستتمونها باسرع ما يمكن ليتسنى لنا دعوة المجلس النيابي في وقت قريب والقيام في المشاريع النافعة الضرورية . إني أريد أن أوجه انظاركم الى المعاهدة العراقية — البريطانية — محصول جهادنا السياسي في أحوال متباينة وتحت مؤثرات شتى مدة سنتين حتى وضعت على ما ترونها عند عرضها عليكم من قبل الحكومة مع بيان ما ينبغي بصددها وبصدد سياستها الخارجية وكيف ان ابرامها لازم بما يتوقف عليه من حل مسائل حياتية بمعاونة الحكومة البريطانية وجمعية الأمم وأهم تلك المسائل مسألة الموصل التي لا تتم الحياة للعراق إلا بها . فعلى هذه المعاهدة تتوقف حسن سمعتنا في أداني الارض وأقاصيها ودخولنا في مصاف الأمم والحكومات المستقلة غير مضطرين الى تعريض كياننا القومي الى مشكلات وتهلكات حربية وأملي وطيد بمجلسكم الموقر أن ينظر الى صالح البلاد بعين الحكمة و يبرم ما عقدته حكومتي بموافقتي و ستبين المنافع المادية والمعنوية التي تأمل البلاد من إبرامها . كذلك أوجه التفاتكم الى خطورة القانون الأساسي ركن السياسة الداخلية . ان احكام الإسلام مؤسسة على الشورى وأعظم ما ارتكبته الطوائف الإسلامية من الخطيئات حيادها عن قوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) ويترقب على كل مسلم يعلم ما يأمر به دينه حاكماً كان او محكوماً أن يؤيد هذا الحكم الإلهي ومن تكاسل عنه فقد خالف أمر الله فاتباعاً لهذا الأمر الجليل واقتداءً بالأمم العريقة بالحضارة وبموجب رغائب الأمة العراقية، دعوناكم ايها النواب الى سن هذا القانون ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي .

هذه هي الأمور الثلاثة التي قد اجتمعتم لأحكامها وأسأل الله تعالى أن يمدكم بعنايته ويتم بركته على البلاد بجميل اعمالكم والحمد لله اولاً وآخراً .

٨٠

المعاهدة في المجلس

نظرة واحدة الى ما جاء في خطاب العرش تدل القارئ على ان الحكومة حصرت اشغال المجلس التأسيسي في أمور ثلاثة وهي البت في المعاهدة وسن الدستور العراقي ووضع قانون الانتخاب للمجلس النيابي . ولما كانت المعاهدة قد وقع عليها في زمن الحكومة النقيبية الثالثة وألحق بها بروتكول في عهد الوزارة السعدونية الأولى وأتمت هذه الوزارة «الوزارة العسكرية» وضع الاتفاقيات الأربع المتفرعة منها ؛ تقدمت الوزارة بالمعاهدة وتفرعاتها الى رئاسة المجلس التأسيسي لعرضها على النواب وقد رفقها رئيس الوزراء بالكتاب التالي :—

بعد التحية :

اقدم اليكم درج هذه المعاهدة العراقية البريطانية وملحقها والمقاولات الأربع المتفرعة عنها وهي جميعها نتيجة مداولات طويلة استمرت سنتين ونصف سنة بين الوزارات العراقية السابقة وحكومة جلالة ملك بريطانية وارجو عرضها على المجلس التأسيسي الموقر لأجل النظر فيها وابرامها إذ بذلك تتعين سياستنا بوضوح تام ونتمكن من أن نسير على خطة مستقيمة كافلة لكياننا واستقلالنا

ان العوامل الرئيسية التي تحتم على المجلس الموقر ابرام هذه المعاهدة هي :

(اولا) ان الأمم والشعوب لا تتمكن من الحياة والعمل بدون ان توجد بينها وبين سائر الأمم والشعوب تساندا متقابلا لأن الحياة المستقلة ليست الحياة المنقطعة عن الأمم السائرة بل الحياة المسيجة بالعلاقات الودية الحسنة المتقابلة بين الأمم والشعوب فهذه المعاهدة هي الخطوة الأولى في سبيل ايجاد هذه العلاقات والاستنادات المتقابلتين

(ثانيا) تأمين استقلالنا وتمكين بريطانية العظمى من ادخالنا في عصبة الأمم كدولة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول

(ثالثا) التخلص من بعض النظريات التي اوجدتها الحرب العامة وأساء تطبيقها الساسة

(رابعا) حسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق وذلك بمعاونة بريطانية وعصبة الأمم

ان هذه العوامل واعتقادنا واعتقاد الوزارات السالفة معنا بصعوبة تأسسنا ونهوضنا في بدء حياتنا القومية وما يهدد كياننا بالنظر الى موقفنا الجغرافي يقضي علينا بأن نوصي حضرات اعضاء

المجلس التأسيسي الموقر بوجوب ابرام المعاهدة وتفرعاتها في اقرب وقت ممكن ونحن واثقون بأنه قبل ان تمضي المدة المعينة للمعاهدة وتفرعاتها وهي اربع سنين على الأكثر نكون قد عينا حدودنا الشمالية ودخلنا عصبة الأمم وتمتعنا بحريتنا وقطعنا اشواطا كاملة بعيدة في طريق التقدم والنجاح . والحكومة مقتنعة بأن عقد المعاهدات وتصديقها لا يرجى منه فائدة إن لم يكن ذلك طبقا لرغائب الشعب الحقيقية ولنا الثقة التامة بأن الشعب العراقي يرغب في هذا التحالف والاشتراك فيه تماما واذا قبل المجلس المحترم الممثل له هذه المعاهدة فيكون اجتناء ثمرات هذا التحالف عائدا اليه

رئيس الوزراء

جعفر العسكري

فقام ناجي السويدي بعد القاء هذا الكتاب في المجلس وقال : نحن الآن قد وصلنا الى النقطة الحيوية المتعلقة بحياة البلاد أو مماتها شقاؤها او سعادتها . فليس اعظم من هذا الموقف فيما مضى على البلاد العراقية من قبل الحرب الكبرى الى يومنا هذا في جهادنا العظيم وفي مطالبتنا بحقوقنا المشروعة التي ايدتها الأمم كافة . لذلك أرى من واجبي ان أبين اهتمامي الشديد بالموضوع وارجو من زملائي بذل الهمة بكل وسعهم للوقوف على حالة البلاد الحقيقية والسعي للعمل بدون افراط وتفريط في حقوق الأمة ومستقبل البلاد

قبل الدخول في الموضوع والتفصيلات اقترح اقتراحا بشأن المعاهدة التي أودعت إلى المجلس في هذه الساعة فهي الضالة المنشودة التي تتشوق الأمة للوقوف على احكامها وقد اخذ كثير منا على عاتقه كثيراً من المسؤوليات لتدقيقها والاستعداد للمناقشة فيها للتوصل الى أحسن نتيجة في الأمر لهذا اقترح توزيع صور لائحة المعاهدة على النواب كلهم لتدقيقها والوقوف على نصوصها والمداولة بشأنها . ثم يجب اعلانها للشعب الذي هو الواسطة الوحيدة للبت فيها ونحن مضطرون الى العمل برأي الشعب حتى عند مايتم تدقيقها وتعرض على المجلس ثانية نكون قد استحضرنا الملاحظات اللازمة فلا يبقى لنا عذر بعد ذلك بعدم درسها أو الاطلاع على دقائقها وسأقدم تقريري الى الرئيس في هذا المعنى واطلب إذا كان المجلس يوافق على توزيعها على الأعضاء الكرام

وقد قبل اقتراح السويدي ناجي بك واحيلت المعاهدة وذيولها الى لجنة قوامها بعض أعضاء المجلس التأسيسي فدرستها اللجنة درساً دقيقا وأبدت للمجلس ملاحظاتها القيمة حول

(١١)

ما جاء فيها من قيود واصفاد

ومع أن رجال الخليفة أقروا اللجنة المذكورة على اقتراحها وآرائها فإنهم لم يتقيدوا بها ولم يحملوا حكومتهم على الرفق بالعراق فبقيت على وضعيتها الثقيلة كما يتضح ذلك بعد قليل ..

المحامون والمعاهدة

ورفع جماعة من المحامين عريضة الى متصرفية بغداد في ٥ رمضان (٩ نيسان) بإقامة حفلة في احد الفنادق يدعى اليها نواب المجلس التأسيسي مع لفيف من المحامين ورجال القانون وتلقى فيها بعض الخطب السياسية لمناقشة المعاهدة المذكورة فلم تر المتصرفية مانعا من اقامة هذه الحفلة فأذنت بذلك ولكنها عادت فسحبت الاذن فاغاظ ذلك نواب المجلس وطلبوا الى الحكومة في اثناء مذاكرات المجلس التأسيسي أن لا تكون حجر عثرة في سبيل تحقيق الاماني الوطنية فصرحت الحكومة بأنها لا تمانع في إقامة الحفلات السياسية واذنت متصرفية بغداد لاصحاب الطلب باقامة الحفلة المطلوب اقامتها فاقيمت مساء الحادي عشر من رمضان وخطب فيها عدة اشخاص بينهم ياسين باشا الهاشمي فكان لهذه الخطب أطيب الأثر في نفوس النواب وانفرط عقد المجتمعين دون أن يحدث ما يكدر الخاطر

حادث اعتداء

ولكن في اليوم الثاني من هذا الاجتماع بينما كان الشيخ عداي الجريان مع زميله الشيخ سلمان البراك (من نواب لواء الحلة) في طريقهما الى داريهما إذ اطلقت عليهما عدة طلقات نارية لم تصب مقتلا منهما فاهتزت العاصمة لهذا الحادث الخطير واهتمت بـه الحكومة اهتماماً عظيماً وقبضت الشرطة في الحال على المحامين والأشخاص الذين قاموا بالاجتماع المار ذكره أو خطبوا فيه (عدا النواب بالطبع) فأودعتهم في سجن التوقيف وأمرت الوزارة بتعطيل جريدتي الاستقلال والشعب وتوقيف صاحبيها واتخذت بعض الاجراآت التي من شأنها محافظة الأمن في البلد

وفي ٢١ نيسان عقد المجلس التأسيسي جلسته كجاري عادته فاقترح مزاحم الباجه جي تعطيل هذه الجلسة اظهاراً لأسف المجلس على هذا الحادث المنكر فقبل اقتراحـه وانصرف النواب الى منازلهم وكلهم آسفين على وقوع هذا الاعتداء

وأذاع رئيس الوزارة بيانا في الصحف المحلية قال فيه (ان الحكومة العراقيـة تنظر بنظر الاستياء الى حادث الاعتداء على نائبي المجلس التأسيسي وانها مهتمة تمام الاهتمام بالتحقيق

للتوصل الى مرتكبي هذه الجناية وستحيلهم الى المحاكم لينالوا جزاء ما جنته ايديهم) وبدأت السلطة تحقق مع الموقوفين فلم تعثر على الجاني فأطلقت سراح بعضهم ومددت أجل توقيف البعض الآخر ومرت الأيام وإذا بالموقوفين يطلقون كلهم بالتدريج دون أن يعرف المجرم الحقيقي . وأشاع بعض المشتغلين بالقضايا السياسية العامة بأن اليد الأثيمة التي اغتالت المرحوم توفيق بك الخالدي هي التي حاولت أن تغتال هذين النائبين وان كانا من الموالين للسلطة. واشاع البعض الآخر إشاعات مختلفة في هذا الصدد اضربنا عن اثباتها هنا لأن خطتنا في هذا المسند التاريخي نشر الحوادث على علاتها دون أن نبدي رأينا فيها

هذا ما جرى في بغداد على أثر عرض المعاهدة على المجلس التأسيسي . اما في الخارج فقد استعلم سكان الموصل وسكان الفرات الأوسط بما حدث في العاصمة من اقامة الحفلة السياسية للنواب وحادثة الاعتداء على النائبين المحترمين وتوقيف بعض المحامين فأرادوا أن ينظموا بعض المظاهرات ضد المعاهدة ولكن الحكومة منعتهم عن ذلك واتخذت جميع الوسائل المقتضية لهذا المنع وأصدرت تعديلا مهما لبعض مواد قانون العقوبات البغدادي المتعلقة بالأمن العام واستقال وزير المعارف في ٢٧ ايار من وزارته مختلفا مع زملائه في أمر تعديل المعاهدة فقبلت استقالته وتولى رئيس الوزارة وكالة وزارة المعارف

عودة العلماء الى العراق

وفي تلك الآونة تمت المفاوضات بين السلطات المختصة على عودة العلماء الذين غادروا العراق الى ايران في أواخر حزيران ١٩٢٣ احتجاجا على نفي المرحوم الشيخ مهدي الخالصي على ان لا يشتغلوا بالقضايا الوطنية والسياسية وان ينصرفوا الى اشغالهم الدينية فقط فعادوا الى العراق في ١٨ رمضان ١٣٤٢ (٢٢ نيسان ١٩٢٤) واستقبلوا على الحدود العراقية — الايرانية — وفي العاصمة وكربلاء والنجف استقبالات فخمة اشتركت الحكومة بقسم منها . اما المرحوم الخالصي فقد بقي في ايران مفضلا قضاء اواخر ايامه في ربوعها على العودة الى العراق ولا سيما بعد ان اضطهدته السلطة فيه وخدماته للعراق ولبلاطه ولاسيما في مؤتمر كربلاء المار ذكره لم تكن منكورة في يوم من الأيام فوافاه أجله المحتوم هناك في ١٦ رمضان ١٣٤٣ (١٠ نيسان ١٩٢٥) وبكاه العراق بكاء أليما

٨٤

المعتمد السامي والمعاهدة

لاحظ فخامة المعتمد السامي البريطاني في العراق ان النواب في المجلس التأسيسي يلحون كثيراً على الحكومة بوجوب تعديل المعاهدة وتخفيف ويلاتها وانهم لا يريدون إبرامها قبل تعديلها فكتب الى جلالة الملك فيصل كتابا بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٤ بين فيه وجهة نظر حكومته البريطانية في هذا الطلب وأعقبه بكتاب ثانٍ بعد يومين اوضح فيه سياسة دولته في المستقبل ازاء العراق وقد رأينا أن نأتي على نص الكتابين المذكورين واليك هما :—

بغداد ٢٦ نيسان سنة ١٩٢٤ الرقم آر ٠ او ١١٧

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم دام ملكه

يا صاحب الجلالة

كثيراً ما اقترح في اثناء المباحثات بخصوص معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق والاتفاقيات المتفرعة عنها ، أن يطلب الى الحكومة البريطانية أن توافق على تعديلات في بعض الأمور التي يداخل المجلس شك بخصوصها فلي الشرف بأن أبلغ جلالتكم ان الحكومة البريطانية لا يسعها الموافقة على أي تعديلات ما في المعاهدة والبروتكول ولا في الاتفاقيات والأمر موكول للمجلس التأسيسي في أن يقبلها (أي المعاهدة والبروتكول والاتفاقيات) او يرفضها برُمتها على نحو ما يراه من الأفضل لمصلحة العراق . اما السبب في قرار الحكومة البريطانية هذا ، فهو ان اجراء التعديلات في المعاهدة والاتفاقيات بين توقيعها وابرامها مخالف كل المخالفة للتعامل الدولي المقررة من أزمنةٍ بعيدة في التاريخ ويؤدي الى جعل اتمام المعاهدات إتماما نهائيا من المستحيلات تقريبا

ثم ان المادة ١٨ من المعاهدة تنص على انه بعد ابرام المعاهدة يجوز اعادة النظر من وقت الى آخر في شروطها وشروط الاتفاقيات بغية اتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين على التعديل . فبناء عليه ليس هناك من سبب — اذا ابرمت المعاهدة والاتفاقيات — يمنع الحكومة العراقية من أن تطلب من الحكومة البريطانية في أي وقت كان النظر في تعديل بعض النقاط وللمجلس التأسيسي أن يبين — عند قبول المعاهدة والاتفاقيات — انه يعتبر من الواجب تعديل بعض النقاط في اقرب فرصة ممكنة . ولقد بلغني أن قد اعرب البعض عن رغبة في الحصول على تأكيد من الحكومة البريطانية بخصوص تعيين حدود العراق . ففيما يخص هذه النقطة ، ان في

وسعي اعطاء تأكيد قطعي من جهة الحكومة البريطانية بأنها لن تتنازل في اثناء المفاوضات المقبلة مع تركية بخصوص الحدود عن أي من مطاليب العراق العادلة وانه إذا رفضت الحكومة التركية الاعتراف بهذه المطاليب فستصر الحكومة البريطانية على احالة الخلاف الى عصبة الأمم وفقا للمادة الثالثة من معاهدة لوزان

وقد بلغني كذلك انه يرغب في تأكيد مفاده انه اذا لسبب من الأسباب لم تدخل العراق بعضوية جمعية الأمم في ظرف اربع سنوات من تاريخ ابرام معاهدة الصلح بين بريطانيا العظمى وتركيا فسينتهي انتداب بريطانيا على العراق في عين الوقت التي تنتهي فيه المعاهدة وان تعترف عندئذ بريطانيا العظمى بالعراق كدولة مستقلة استقلالا تاما. ان طلب اعطاء هذا التأكيد قد أحيل الى الحكومة البريطانية هذا والتمس ان تتخذ جلالتكم ما تراه مناسبا من الوسائط لأجل نشر هذا الكتاب في اقرب وقت (١) صديق جلالتكم المخلص

هـ . دوبس

وبعد مرور ٤٨ ساعة على ارسال هذا الخطاب ، ورد جواب الحكومة البريطانية على سؤال معتمدها السامي في العراق فكتب الأخير الى صاحب الجلالة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٤ ورقم آر . او . — ١١٦ ما يلي :—

يا صاحب الجلالة !

الحاقاً بكتابي المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٢٤ أتشرف بأن أبلغ جلالتكم ان قد تلقيت الآن جواباً من الحكومة البريطانية بخصوص التأكيدات المرغوب فيها فيما يتعلق بانتهاء الانتداب البريطاني على العراق بعد انتهاء المعاهدة وقد فوضت بأن أصرح ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستطلب من جمعية الأمم قبول معاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق مع البروتكول والاتفاقيات معتبرة اياها الوثائق القانونية التي تضبط علاقات بريطانيا العظمى والعراق وذلك عوضا عن لائحة الانتداب المعروضة سابقا على جمعية الأمم

ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية فيما يخصها هي ليس في نيتها ان تبقى بعد انتهاء المعاهدة سواء دخلت العراق في جمعية الأمم او لم تدخل متولية وضعية ما ازاء العراق غير الوضعية التي قد تعين في أي اتفاقية تالية مما يقرر قرار الحكومتين على الدخول فيها كما هو منوي في البروتكول

---

(١) جريدة العالم العربي رقم (٣٢)

وأني أترك لجلالتكم أمر اعلان هذا الكتاب في المحافل التي قد تنسبها جلالتكم(١)

صديق جلالتكم المخلص

هـ. دوبس

اقتتال في كركوك

بينما كان جماعة من افراد الجيش الليفي من التيارية او الآثوريين كما يسميهم اسيادهم الانجليز يبتاعون حاجة لهم من اسواق كركوك في ٤ ايار ١٩٢٤ ، إذ اختصموا مع أحد البقالين فأدى هذا الاختصام الى جدال عنيف فعراك مخيف فاقتتال هائل بلغ فيه عدد القتلى ٥٦ والجرحى ٤٤ ونحن نترك تفصيل هذه الواقعة الى بيان رئاسة الوزراء وهذا هو بنصه :

(نعلن بما لا مزيد عليه من الأسف ان سريتين من الليفي الآثوريين في كركوك قد هاج هائجهم في اليوم الرابع من شهر ايار فضاعت بسببه عدة نفوس من الأهلين والليفي وكان سبب هذا الهياج نزاع في سوق كركوك على سعر بعض الأشياء بين جنديين من الليفي وبعض الباعة ثم التجأ الجنديان الى الثكنة ولما وصلا اليها، اخبرا رفاقهما بما لحقهما من الاهانة ولما علم ضباط الليفي البريطانيون بهياج الليفي ، استعرضوا الجنود عزلاً من السلاح واخبروهم ان الباعة سيعاقبون على ذلك ثم صرفوهم بعد ان قد هدأ ثائرهم وكان من سوء الطالع ان الليفي بعد انصرافهم من الاستعراض مروا بقهوة ويظهر انهم تبادلوا السباب مع من كان فيها من الناس فهجم الليفي على أولئك الرجال ثم اندفعوا الى المدينة فمنعتهم الشرطة من اجتياز الجسر فعادوا الى الثكنة واختطفوا أسلحتهم ورجعوا الى الجسر وعبروه الى مدينة كركوك رغماً من مقاومة الشرطة ولم يكن في الامكان ردعهم إلا بعد وقت طويل واسفر اصطدامهم مع أهل البلدة عن قتل عدة من النفوس ولما تمكن ضباطهم من جمعهم وتنفيذ الأمر عليهم خرجوا من كركوك الى جمجمال وارسلت جنود بريطانية بالطيارة الى كركوك لحفظ الأمن فيها وفي اليوم الثاني توجه فخامة المعتمد الثاني الى كركوك بالطيارة وبعد اجراء التحقيقات نشر بلاغاً على أهل كركوك يعرب فيه عن أسفه على ما حدث ووعد بإجراء التحقيقات الكاملة وبذل الجهد لمعرفة المجرمين وعقابهم والتعويض لمن لحقته خسارة والتحقيقات جارية الآن في كركوك والحكومة العراقية مهتمة كذلك باتخاذ أحسن التدابير لمحاكمة المجرمين بموجب القانون

---

(١) جريدة العالم العربي رقم (٣٢)

العراقي اﻫ)

هذا ما جاء في بيان الحكومة الرسمي اما التقرير البريطاني الخاص عن ادارة العراق فيقول « وقتل في حادثة كركوك عدد من المسلمين على يد حضيرتين من التياريين الذين ساروا في المدينة وكانوا يطلقون النار على كل من يرونه منهم » اﻫ

ومهما حاولت السلطة اخفاء توجيه الذنب الى الاثوريين مباشرة فان الحقيقة الناصعة بين هذه السطور الرسمية تدلنا على خطر وجود هذا القسم من الناس في العراق حاملا السلاح سواء أكان ذلك بالاجازة او للوظيفة او لأي قصد آخر ولا أدل على ذلك من تمردهم على الحكومة في تموز كما سيأتي شرحه (١)

---

(١) تعتقد الحكومة الانجليزية بأن الطائفة التيارية التي كانت في جبال ارمينيا ثم سكنت شمالي العراق بعد الحرب العالمية هي من بقايا الاثوريين سكان العراق القدماء وهي لهذا السبب تعطف على افرادها وتقدم بالمال وبأنواع المساعدات وقد رأينا بمناسبة بحثنا عن فتنة كركوك ان نأتي على لمحة تاريخية لقضية هذه الطائفة مستندين في ايرادها الى التقرير البريطاني الخاص عن ادارة العراق خلال عشر سنوات

كان عدد التياريين في عام ١٩٢٠ نحو ٤٠،٠٠٠ نسمة التجأ ١٠،٠٠٠ نسمة منهم الى العراق فمنحتهم الحكومة البريطانية اعانات لكل رجل وطفل وامرأة ١٢٠ روبية في الشهر واستمرت تعيلهم على هذا المنوال ثلاث سنوات كاملات ثم ما لبثت ان سجلت عددا كبيرا منهم في جيش (الليفي) الذي كانت قد الفته لشؤونها وحماية مصالحها في العراق . وكان يظن ان اكثرية اللاجئين منهم الى العراق سيتسربون الى مواطنهم في ايران وفي الجبال الواقعة شمالي العمادية ويسكن الباقون في الأراضي الخالية بلواء الموصل فلما وقعت فتنة كركوك في رابع أيار ١٩٢٤ على الشكل المفصل أعلاه ، اذاع المندوب البريطاني السامي في العراق في ٣١ من الشهر المذكور البيان الآتي :-

« ان الحكومة البريطانية تنظر منذ مدة بشديد العناية والاهتمام في قضية حماية الشعب الآثوري واضعة نصب عينها كلا من الخدمات التي أدوها لقضية الحلفاء أثناء الحرب العظمى وعلاقاتهم في المستقبل مع الدولة العراقية وقد قررت ان تسعى الى مد حدودها الى ابعد حد ممكن في الشمال لكي تستحوذ على القسم الاعظم من الشعب الاثوري غير الذين ينتمون منهم الى المناطق العائدة للحكومة الايرانية ويؤمل ان تدخل في هذه الحدود الجبال التي يسكنها التياريون وقبائل التخوما والجيلو والباز وأن يهيئ في منطقة الدولة العراقية وطن لا للذين ينتمون الى هذه المناطق فحسب بل لغيرهم من الاثوريين المشتتين الذين لم تكن اوطانهم في ايران وقد تأكد فخامة المعتمد السامي أن هنالك مناطق شاغرة هي أكثر مما يحتاج اليه وداخلة في ملك الحكومة العراقية تقع في شمالي دهوك والعمادية والجبال الشمالية ويمكن للمذكورين اخيرا من الاثوريين ان يسكنوها بصورة دائمة . وبعد ان قررت الحكومة البريطانية ان هذه السياسة خير ما يخدم مصالح الاثوريين والدولة العراقية ايضا ، دعت الحكومة العراقية الى ان تعطي الضمانات اللازمة على النقاط التالية التي يرى انها ضرورية لنجاح السياسة المذكورة :-

١ - ان تملك الحكومة العراقية الاراضي الشاغرة المذكورة اعلاه للاثوريين دون ثمن وبشروط مناسبة

٢ً - ان تمنح الحكومة العراقية لكل من الاثوريين الذين يسكنون على هذه الصورة في الاراضي التي تملكهم على هذا الشكل الجديد والاثوريين الذين يأتون الى بلاد التيارية والتخوما والباز والجيلو اذا ما اخذت هذه البلاد من الحكومة التركية واعطيت للعراق شيئا كثيرا من الحرية في ادارة شؤونهم المحلية الصرف الخاصة بهم مثل انتخاب مختاري قراهم واتخاذ التدابير اللازمة في كل قرية لجمع ودفع الضرائب التي يفيها العراق على ان يكون هذان العملان تحت رقابة الحكومة العراقية

وقد اعطت الحكومة العراقية هذين الضمانين ويتفاوض الآن على حل قضية الحدود . والحكومة البريطانية واثقة من انها ستتمكن في القريب العاجل من تنفيذ السياسة التي رسمتها وهي تعتقد ان هذه السياسة اذا امكن تنفيذها بصورة نهائية ستضمن للاثوريين منطقة واسعة ملائمة لاسكانهم وحرية لحل شؤونهم المحلية » انتهى

فالقارئ يرى من هذا البيان الرسمي ان الحكومة العراقية كانت - ولا تزال - مستعدة لمنح هذا الفريق من الناس كرما حاتميا على الرغم من الاساءات التي يقوم بها فريق منهم ضد العراق « شعبه وحكومته » فلما جاءت لجنة الحدود التي اوفدتها عصبة الامم للنظر في الخلاف التركي - الانجليزي - العراقي حول مشكلة الموصل اوصت بما يلي :-

« لما كانت المنطقة المتنازع عليها ستصبح على كل حال تحت سيادة دولة مسلمة فمن الضروري لارضاء مصالح الاقليات التي اكثرها مسيحية وفيها يزيدية ويهودية ان تتخذ التدابير لحمايتهم . وليس في وسعنا ان نورد جميع الشروط التي يجب ان توضع على الدولة السائدة لحماية هذه الاقليات ولكنا نشعر ان من واجبنا ان يضمن للاثوريين استعادتهم للامتيازات القديمة التي كانوا يتمتعون بها بصورة فعلية ان لم تكن رسمية قبل الحرب وعلى الدولة السائدة ايضا اياً كانت ان تمنح الاثوريين شيئا من الاستقلال الذاتي في شؤونهم المحلية وان تعيد لهم حقهم في اختيار موظفيهم من انفسهم على ان لا تتقاضى منهم غير جزية تدفع على يد بطريقهم . ولا بد ان تكون وضعية الاقليات مؤتلفة ووضعية البلاد الخاصة الا اننا نرى ان هذه التدابير التي وضعت لفائدتهم تبقى حبرا على ورق اذا لم تكن هناك رقابة ناجحة على تنفيذها في المنطقة نفسها ويمكن ان يعهد بامر هذه الرقابة الى ممثل عصبة الامم في المنطقة المذكورة » اه

فلما تقرر ابقاء منطقة الموصل للعراق احتجت تركيا على اسكان التياريين - وكانت قد طردتهم من بلادها - في شمالي العراق على مقربة من حدودها لأنها كانت - ولا تزال - تعتبرهم اعداءها الألداء . فقد حارب التياريون الحكومة التركية وانضموا الى الحلفاء في الحرب الكونية في حين ان هذه الحكومة المسلمة كانت قد احسنت اليهم وانعمت على رؤسائهم وساعدتهم في ايام محنهم وهذا ما حدا بالحكومة البريطانية الى ان تتخذ من المناطق العراقية الشمالية غير المشغولة سكنا لأفراد هذه الطائفة وان تمدهم - على حساب العراق طبعا - بكل ما يرتضي لهم من الأدوات الزراعية والحبوب والمواشي وغيرها وحتى بالمال وعلاوة على ما تقدم فقد طلب المندوب السامي البريطاني من الحكومة العراقية ان تتخذ بعض التدابير المستعجلة التي من شأنها تسهيل اسكان التياريين ومنحهم الاراضي اللازمة واعفائهم من الضرائب والرسوم الاميرية فاضطر مجلس الوزراء العراقي الى ان يقرر في ٨ آذار ١٩٢٧ ما يلي : -

١ - ان تسعى وزارة الداخلية دون اي تمييز عنصري إلى اسكان اللاجئين الموجودين في المنطقة الشمالية في القرى والاراضي التي تراها مناسبة

٢ - ان يعلم هؤلاء اللاجئون بان الحكومة العراقية ترغب في ان تعفو عن قسم من الضرائب لكل من يستثمر الارض ويحرثها ويعمل بمشورة الحكومة وادارتها طبق القانون

الموقف الراهن وبحث في هذه القضية من جميع نواحيها . قرر تخصيص ثلاثين الف روبية كاعانة للمنكوبين في هذا الحادث مع أن الخسارة كانت فيه اضعاف هذا المبلغ وقرر ايضا مراجعة المندوب السامي لأجل تشكيل قوات محلية تقوم مقام القوات الآثورية في العراق على ان يكون ذلك بصورة تدريجية وأن يتم في خلال السنة المالية التي وقعت فيها هذه الحادثة المؤلمة وان تجعل ادارة لواء كركوك كادارة بقية الألوية . ولكن لم نسمع حتى الآن ان

٣ – ان يمنع اسكان هؤلاء اللاجئين في الاماكن التي قد تعارض امر اسكانهم فيها الحكومات المجاورة او السكان الاصليون لسبب حتى الاشغال المتقادم او اي سبب شرعي آخر . ا ه

وعلاوة على هذا فقد اعترفت الحكومة العراقية بالشاب التياري المدعو (مار شمعون) بطريقا على هؤلاء الناس وصارت تدفع اليه شهريا ٣٠٠٠ روبية علاوة على المنح الكثيرة المتواصلة التي كانت تنعم بها على افراد الطائفة نفسها

وتحقق للانجليز بعدئذ ان منح التياريين استقلالا ذاتيا كما اقترحت اللجنة الاممية سيضر بهذه الطائفة اكثر من ان ينفعها ولا سيما بعد ان وزعت عائلاتهم على مناطق مختلفة لعدم امكان جمعها في منطقة واحدة للاحتجاج الذي ادلت به الجمهورية التركية والمحاذير التي كان يحتمل حصولها من اجتماع هذه الطائفة في محل واحد فقررت لهذه الأسباب العدول عن فكرة انشاء الوطن القومي مادام التياريون ينعمون على هذا الشكل بأحسن النعم

وبرغم جميع المساعدات التي قدمتها الحكومة العراقية للتياريين فإنهم اعتادوا « كما يقول التقرير البريطاني » (ان يعرضوا كل ما شاءوا من الشكاوي مباشرة على المندوب السامي او ضباط قوة الليفي من البريطانيين او المفتشين الاداريين البريطانيين دون أن يعرضوها على السلطة العراقية المختصة فيهيئوا لها فرصة التحقيق في هذه الشكاوي وايجاد علاج لها عند الحاجة) وهذا معناه الاستهتار بالحكومة العراقية وعدم الاعتراف بمشروعيتها : فلما اعلنت الحكومة البريطانية تصريحها في ايلول ١٩٢٩ بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم ، اظهر التياريون جزعا من ذلك واحتجوا لدى الحكومة الانجليزية والعصبة الاممية على منح العراق استقلاله وابدوا مخاوف وهمية منه في حين ان العراق كان قد قدم كافة الضمانات اللازمة لحماية الاقليات

ويجب ان لا تفوتنا الاشارة هنا إلى أن بعض زعماء التياريين كانوا يقاومون مشروع الاسكان الذي تقوم به الحكومتان العراقية والانجليزية وأن «مارشمعون» كان يطلب الحكومة العراقية ان تمنح طائفته امتيازات لا يقرها العقل ولا تقبل بها حكومة تدعي أنها مستقلة وقد بلغ الطيش بالبعض الآخر الى ان يمتشق الحسام في وجه السلطة الحاكمة فوقعت خلال العشرة الاولى من تموز ١٩٣٣ معارك دامية بين الجيش العراقي والعصاة من التياريين اسفرت نتائج وخيمة وقد مثل التياريون بقتلى الجيش اشنع تمثيل فقطعوا ايديهم وانوفهم واجبروا وارغموا الجرحى منهم على اكل لحوم اخوانهم ولم يكتفوا بهذا كله انما عمدوا الى احراق جثث القتلى بالنار ووقفت الحكومتان الانجليزية والافرنسية حيال هذه المعارك موقفا لا يتناسب والمعاهدة التي بينهما وبين الحكومة العراقية واضطر مجلس الوزراء الى ان يقرر اسقاط الجنسية العراقية عن بعض التياريين الذين كدروا صفو الامن العام في المملكة العراقية واساءوا الى الحكومة اعظم اساءة وسنفصل ذلك في بحثنا عن تاريخ الوزارة الكيلانية .

قوات وطنية حلت محل هؤلاء الجند في شمالي العراق كما ان الاثوريين الذين اوقفتهم السلطة في هذا الحادث اطلق سراحهم بكيفية خاصة .

ولما تذاكر المجلس التأسيسي في هذه القضية القى رئيس الوزراء خطابا اعلن فيه اسف الحكومة الشديد على وقوع هذا الحادث الأليم وصرح ان عدد القتلى فيه بلغ حسب الاحصاء ٥٦ قتيلا و ٤٤ جريحا وقد توفي معظم الجرحى وقوبل الحادث بسخط شديد من مندوبي الألوية ومن سائر البلدان العراقية ولا سيما الشمالية منها

المظاهرات ضد المعاهدة

بينما كان المجلس التأسيسي عاقدا جلسته في ٢٥ شوال ١٣٤٢ (٢٩ أيار ١٩٢٤) للبحث في بعض المسائل المهمة اذ تجمهر الوف من الاهلين حول بناية المجلس بعد ان عزلت البلدية وعطلت اسواقها واقفلت مخازنها وكان الكل يعتقد بأن المجلس سيتذاكر في المعاهدة في ذلك اليوم فحاولت الحكومة ان تحمل الاهلين على التفرق فلم تنجح فجاءت قوة من الشرطة وحاولت تشتيت المتظاهرين فلم تفلح ورشقتها الجموع بالحجارة واصبحت حياة النواب في خطر وتعاظمت البلية في تلك الساعة الرهيبة فاستدعت الحكومة قوة من الجيش لتساعد الشرطة على تشتيت شمل المتظاهرين ولكن المتظاهرين هزؤا بهذه القوة وشقوها بالحجارة فاطلقت الشرطة والجنود عدة عيارات نارية فتشتت المتظاهرون دون ان تحصل اصابات مهمة واصدرت وزارة الداخلية في الحال البيان الآتي :—

(بينما كان المجلس التأسيسي عاقد جلسته صبيحة ٢٩ الجاري للبحث في بعض المسائل المهمة اذ تجمهر بعض الاهلين حول بناية المجلس التأسيسي فاحدثوا ضوضاء تخل بمجرى مذاكراته ولما كان نص المادة السادسة من قانون الاجتماع العثماني المعمول به الآن تمنع الاجتماعات حوالي المجالس النيابية والعمومية حتى على بعد ثلاثة كيلومترات وتمنع ايضا التجمهرات في مواضع المرور والعبور ارادت الشرطة تفريق المتجمهرين بالحسنى وافهامهم مساس ذلك بالقانون ولكن لم يفد النصح فيهم وهذا ما اضطرها الى استعمال الحق القانوني في مثل هذه الاجتماعات وعلى اثر ذلك تفرق المتجمهرون ولم يحدث ما يكدر صفو الأمن غير اصابتين ...) اه (١)

(١) جريدة المفيد رقم ١٩٣

واصدر ديوان رئاسة المجلس التأسيسي بيانا هذا نصه : — (نظرا لما حدث يود ديوان الرئاسة ان يلفت انظار الشعب الى حراجة الساعة التي نحن فيها ويعلن للأمة الكريمة في ان المجلس المتشرف بثقتها لا يفرط في حقوق الشعب مهما كانت الاحوال ويلتمس من ابنائه البررة ان ينتظروا قرار المجلس بكل اطمئنان وأن لا يتركوا مجالا للتقول بما يمس سمعة الامة اهـ)
وأذاعت الحكومة بيانا آخر قالت فيه :—

(من المعلوم أن الشعب العراقي قد انتخب لعضوية المجلس التأسيسي عدداً من نخبة رجاله الأكفاء من ذوي الشرف والوجاهة ولا شك انه يعتمد على آرائهم وحسن تدبيرهم وان أعضاء المجلس الموقرلم يألوا جهدا في بيان آرائهم الصائبة وابداء افكارهم الثاقبة بكل حرية وشجاعة محافظة على هذا الوطن العزيز وتأييداً لمطاليبه الحقة غير انه مع الأسف في هذا اليوم عند اجتماع المجلس ودوران المذاكرة والمناقشة على احسن محور وافضل طرز اذ تجمهر جمع غفير من الناس حول بناية المجلس التأسيسي خلاف القانون واخذوا يصيحون ويضجون بصورة اشغلوا افكار اعضاء المجلس التأسيسي فخرج اليهم رئيس المجلس واشار عليهم بالخلود الى السكينة والعودة الى اعمالهم فامتنعوا وزادوا في الضجيج والصياح وبقوا على ذلك الى ما بعد ختام جلسة المجلس الثانية فاضطرت الشرطة ان تفض جمعهم حذراً من ان يصيب احد المندوبين اذى من جراء تجمهرهم فتجاوزوا عليها فالجأتها الضرورة الى الاستعانة بعدد من الجيش ولما حضر الجنود ضربهم المتجمهرون بالحجارة كما ضربوا الشرطة من قبل فاضطرت الجنود والشرطة على تفريق جمعهم تأمينا للراحة ودفعا لما يخشى عواقبه فالحكومة ترى وجوب حفظ النظام والسكينة وتوصي الشعب الكريم بالاشتغال في اموره الذاتية والاعتماد على المجلس المنتخب من جميع أهل البلاد وستضرب على ايدي كل من يتشبث بالاخلال في النظام واقلاق الراحة في هذه الآونة الحرجة)

﴿ مشروع أصفر ﴾

كانت الأمة بكليتها منصرفة الى البحث في المعاهدة وحث الحكومة والمندوبين على رفضها ولم تكن القوة ولا الارهاب لتمنع مساعيها او تفت في عضدها وسيرى القارئ في البحث الآتي كيف تمكنت السلطة من حمل النواب على ابرام معاهدة تحت الضغط والقوة والارهاب والتهديد سواء أكان ذلك من قبل الحكومة الانكليزية او الوزارة .

وفي تلك الآونة ابرمت الوزارة مشروع أصفر وخلاصة دور هذه القضية ان المدعوين نجيب أصفر وحمدي الباجهجي وثابت عبد النور كانوا قد راجعو الوزارة السعدونية لتمنحهم امتياز يتضمن انشاء خزان الحبانية وسدة الفلوجة لارواء الاراضي الواقعة في تلك المنطقةوفق شروط يتفق عليهاو كان الاجل وافى الوزارة المذكورة فلم تتمكن من البت في امر هذا المشروع الخطير فلما جاءت الوزارة العسكرية اعاد المرقومون مراجعاتهم ونظرا لجسامة هذا المشروع ورؤوس الأموال الطائلة المقتضية له (حيث قدرت بنحو ١٢ مليونا جنيها) طلبت الوزارة الى اصحاب الامتياز ان يتقدموا باعتماد مالي فسافر نجيب أصفر الى لندن لمفاوضة شركاتها في الموضوع وعاد وهو يحمل كتابا بالاعتماد المطلوب من شركة انكليزية تدعى (فورد كبس) فقبلت الوزارة بهذا الكتاب ودخلت في مفاوضات طويلة مع اصحاب الامتياز انتهت بأن قرر مجلس الوزراء في ٨ ذي الحجة ١٣٤٢ (١٠) تموز ١٩٢٤ قبول شروط الامتياز وتخويل وزير المال (وهو يومئذ الحاج عبد المحسن شلاش) التوقيع على الاتفاقية نيابة عن الحكومة فوقع الوزير في ١٢ تموز ١٩٢٤ على اتفاقية تتضمن ٢٠ مادة وجدول . ولما كان في النص العربي اضطراب اتينا على خلاصة لكل من هذه المواد مبتدئين بالمادة الثالثة.

٣ً — يتعهد اصحاب الامتياز بأن يدرسوا ويعدوا المشاريع الآتي ذكرها : ا — خزان الحبانية وسدة الفلوجة وخطط الري التابعة لهذه الاعمال على نهر الفرات ب — سدة على نهر ديالي وخطة اعمال الري التابعة لها ج — سدة عند الطويلة على نهر ديالي

٤ً — لأجل تهيئة المعلومات المالية اللازمة لتسهيل القيام بالمشاريع الخطيرة الوارد ذكرها اعلاه ، يشرع أصحاب الامتياز في خلال ستة اشهر من تاريخ التوقيع على الاتفاقية في اختبارات زراعية على اساليب حديثة وعلى منهاج تجاري في مناطق يتفق عليها من قبل الحكومة والشركة بشرط ان يكون لأصحاب الأمتياز حق اختيار واحد على الأقل من بين تلك المناطق لاجراء الاختبارات التمهيدية

٥ً — مدة أعمال الدرس للمشاريع المذكورة في المادة الثالثة والاختبارات الزراعية الموضحة في المادة الرابعة يجب ان لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ الاتفاق فاذا عجزت الشركة عن القيام بشروع من هذه المشاريع خلال المدة المذكورة فيلغى عندئذ القسم المتعلق بهذه المشاريع من الاتفاقية ويستمر على تطبيق القسم المتعلق بالتجاريب والاختبارات (اي المشاريع

التجربية الصغيرة) اما إذا كانت أسباب هذه العجز قوة قاهرة فيتفق الفريقان على تمديد الاجل تمديدا عادلا .

٦ً — نظراً للصعوبات التي تعترض عادة المشاريع الجسيمة في العراق ، تتعهد الحكومة بأن لا تقوم باي مشروع ري من ذات الكيفية والجسامة بدون اعطاء الشركة الخيار للقيام به وفقا لشروط يتفق عليها فاذا لم يحصل الاتفاق على ذلك فالحكومة حرة في تنفيذ اعمالها على النحو الذي تراه . وعلى كل لا يجوز لها ان تقوم باي عمل يضر بالمشاريع الوارد ذكرها في المادة الثالثة

٧ً — تستملك اراضي الطابو والاراضي المملوكة الضرورية لانجاز اعمال الشركة على نفقة الشركة وفقا لقانون الاستملاك وتسجل الاراضي الممتلكة باسم الحكومة

٨ً اصحاب الامتياز احرار في جميع الاعمال التي يقومون بها لهذه المشاريع من فتح القناطر واقامة الجسور وغير ذلك .

٩ً — نظراً لجسامة رؤوس الأموال المقتضية لهذه المشاريع وخطورة المسؤلية المترتبة على الشركة من جراء استهلاك رأس المال وتأدية فائدته ، اتفق الفريقان (الحكومة والشركة) على ان تكون حصة الحكومة من الحاصل من عمارة اراضي الحكومة الموضوعة تحت تصرف الشركة نسبة مئوية لمدة الأمتياز على ان لا تتجاوز الـ ١١ ٠/٠ من قيمة الغلال سواء اكان ذلك في المشاريع الكبرى أو من المشاريع التجربية ويشترط ان تُدفع الحكومة الى الشركة نفقات الاختبارات في مدة السنوات السبع الاولى من مدة الامتياز وذلك من المبالغ التي تستحقها من حصتها من الحاصل وتحسب هذه النفقات دينا ممتازا على تلك الحصة .

١٠ً — يجب على الحكومة ان تعين في خلال ستة اشهر من تاريخ الاتفاق لجنة لمسح الأراضي الممنوحة للشركة يحضرها نائب عن اصحاب الامتياز .

١١ً — فاذا حصل في هذه الاراضي قسم مملوك للغير فتحقق هذه اللجنة الاراضي المحروثة فعلا من هذا القسم وتسجل مساحاتها في أشهر الصيف والشتاء وعندئذ لا يجوز لأصحاب هذه الاراضي مهما كان منطوق سندات الطابو لأراضيهم أن يحرثوا أكثر من القسم المسجل إلا بموافقة الشركة وفي هذه الحالة تجبي الحكومة رسما عن الماء المعطى لتلك الاراضي (غير المسجلة في ايام المسح) وان كانت مطوبة بالطابو والحكومة تسلم بدورها هذا الرسم او قسم منه الى الشركة لقاء ما منحته من الماء الى اصحاب تلك الاراضي .

١٢ً — اذا زادت كمية المياه الممنوحة للشركة عن الكمية المطلوبة لأراضيها المعينة في الخارطة الملحقة بالاتفاقية فيجب على الحكومة ان تمنح الشركة ما يلزمها من الاراضي في اي وقت شاءت . وجميع الدعاوي الناتجة عن ذلك والتي يدخل فيها شخص ثالث تفصلها الحكومة العراقية دون ان تتكلف الشركة بأي ثمن او نفقة

١٣ً — يجب ان يكون العمال في هذه المشاريع من العراقيين او من البلاد المتكلمة بالعربية إلا الاخصائيين والفنيين والعمال الحاذقين فهؤلاء يؤتى بهم من حيث شاءت الشركة او تشاء

١٤ — تعفى جميع المكائن والادوات التي تستوردها الشركة لأعمالها من الرسوم الكمركية

١٥ — مدة الامتياز ٦٠ سنة شمسية لكل مشروع تبتدئ من أول نيسان من السنة التي يشرع فيها بالمشروع

١٦ — لأصحاب الامتياز ان يأخذوا أية أرض شاؤوا ضمن منطقة أعمالهم اذا وجدوها لازمة لهم وذلك بعد أن يتفقوا مع ملاكيها

١٧ — يجب ان يحافظ اصحاب الامتياز على جميع الأقنية واعمال الري التي انشأوها

١٨ — عند انتهاء أجل هذا الامتياز تستلم الحكومة العراقية من الشركة — بلا أي عوض — كل الأعمال التي انشأها أصحاب الامتياز على اراضي الحكومة مع جميع الانشاآت الموجودة والتي يجب أن تكون صالحة للعمل

١٩ — يحال على التحكيم كل خلاف يقع بين الشركة والحكومة

٢٠ — وضعت الاتفاقية في اللغتين العربيـة والانكليزية ويعتبر كل منها النص الرسمي عند حصول خلاف

خلاصة الذيل

هذا تلخيص المواد التي تضمنتها اتفاقية أصفر أما خلاصة الذيل الملحق بالاتفاقية فهي ان الحكومة منحت اصحاب الامتياز ارضا (في منطقة الفرات) مساحتها ستون الف هكتار ليزرع منها كل عشرين الف هكتار قطنا بالمناوبة الثلاثية وان يعطى إلى هذه الأراضي مقدار من الماء لا يقل ابدا عن سبعماية قدم مكعب في الثانية في رأس الجدول وهو المقدار الذي اعتبر اذ ذاك لازما لاحتراث العشرين الف هكتار قطنا المشار اليها ويجوز أن يرفع هذا المقدار من الفرات بواسطة المضخات إذا كان الماء شحيحاً

ومنحت الحكومة لأصحاب الامتياز (في منطقة ديالي) ارضا مساحتها خمسة عشر الف هكتار ليزرع منها كل ٥٠٠٠ هكتار قطنا بالمناوبة الثلاثية وان يعطى من الماء لهذه الأراضي ما لا يقل عن مائة قدم مكعب في الثانية في السنة الأولى ومأتي قدم مكعب في الثانية في السنة الثانية وثلثمائة قدم مكعب في الثانية من السنة الثالثة وذلك في رأس الجدول ٠ والعدد الاخير اعتبر ضروريا لاحتراث الأراضي المذكورة

فاذا تبين ان مقدار الماء المعطى لأصحاب الامتياز يمكن من عمارة أراضي أكثر مما أشير اليه آنفا فالحكومة تضع تحت تصرف الشركة أراض تكفي لاستخدام الماء الزائد واذا ظهر وفر في الماء المذكور بعد قيام اصحاب الامتياز بالاعمال فالحكومة تضع تحت تصرفهم مايكفي من الأراضي لاستخدام الماء الموفر لزراعة القطن عند الامكان

اضرار المشروع ودفاع الوزير المسؤول

وقد ظهر بعد قيام أصحاب الامتياز ببعض الأعمال التجربية أن الاستشارة الفنية كانت خاطئة في تقدير المياه وان المشروع لا يمكن أن ينجح ما لم تقض الحكومة على جميع البساتين الواقعة في منطقة الامتياز وهذا ما جر وبالا عظيما على العراق والزم الحكومة العراقية بتبديل هذا المشروع بمشروع آخر دعي بـ (مشروع اللطيفية) وذلك بعد أن سيقت الوزارة التي منحت الامتياز إلى التحقيق النيابي كما هو مفصل عن بحثنا في تاريخ الوزارة السعدونية الثالثة

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن نجيب اصفر وحمدي الباجه جي وثابت عبد النود كانوا سماسرة عراقيين للشركات الأجنبية عند اخذهم هذا الامتياز كما نعتهم نواب المجلس النيابي في جلسته ١١ ايلول ١٩٢٨ وقد وجهنا خطابا إلى معالي الحاج عبد المحسن شلاش الوزير المسؤول في الوزارة التي منحت امتياز اصفر في ١٢ تموز سنة ١٩٢٤ عن عقيدة معاليه في هذا الامتياز فكتب الينا ما يلي :—

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

أخذت كتابكم الذي تسألوني فيه عن الأسباب التي حملتني على الموافقة على اعطاء مشروع الري في العراق وذلك على عهد الوزارة العسكرية الأولى التي كنت وزير المالية فيها ٠ لا يخفى عليكم ان هذه الفكرة كانت مقترحة على الدولة من قبل جماعة من أشهر الوطنيين ولو لوحظ الخطاب الذي القيته في المجلس النيابي في جلسة ١١ ايلول سنة ١٩٢٨ لتجسمت منه

حسن النية التي رافقتني عند منح هذا الامتياز

يعلم الجميع بأني كنت ولا أزال أزاول التجارة والمسائل المالية فكنت أنظر الى الأمور بالنظر الذي تدرجت عليه في الحياة ولما كانت الظروف التي ساقتني للتشرف بخدمة بلادي في بدء نهوضها السياسي غير خافية اني كنت ملبيا فيها دعوة الاشتراك في الوزارة العسكرية للغاية التي توطد للبلاد حياتها الدستورية برعاية مليكها المفدى (فيصل الأول) وتمهيداً للمقدمات التي تجعل البلاد في معترك حياتها الحديثة سائرة للانضمام في صفوف الأمم الراقية فكان من أهم واجبات الحكومة الوطنية أن تنظر إلى هذا المشروع رغبة في عمران البلاد وانعاش اقتصادياتها بشروع الري فكنت مع زملائي الذين كنت أعتقد باخلاصهم للمصلحة اناقش هذا المشروع من الوجهة التجارية واعلله تارة بفوائد ما بدأت به الحكومة العثمانية قبل الحرب باقامتها سدة الهندية يوم استدعت السير وليم ويلكوكس الذي أعد خطط الري الخطيرة الصالحة للعراق وطوراً بالقروض الخارجية التي عقدت لأجل هذه الخطط دون أن تتوصل إلى تنفيذ الغاية لمجابهتها الحرب البلقانية وما أعقبها من الحروب حتى اندلاع لهيب الحرب الكونية ورأيت أن اهم ما يقضي به الواجب علينا في ذلك الوقت هو تنظيم الري واحياء الموات من أراضي العراق الخصبة واروائها بطريقة السيح والتخلص من استعمال الآلات الرافعة ولا سيما المضخات التي لا تتفق بنظري مع الحياة الاقتصادية في هذه البلاد

ولما كان من الضروري استثمار مياه الرافدين الذاهبة طعمة للبحار وتنظيمها باحدث اساليب الري حيث لا مخازن تحفظ المياه من الذهاب سدى في مواسم انخفاضها ولا جداول فرعية منتظمة تنظم مجاريها ولا وشالات تجفف أراضيها وتجذب مستنقعاتها انما كانت معظم اراضي العراق معطلة بالعطش او الغرق ومبتلاة بالاملاح والصبخ فلا تنتج زرعاً ولا تنعش ضرعا ولما كان هذا المشروع يتطلب رؤوس اموال كبيرة وليس في استطاعة خزانتها ان تتحملها وكانت نتيجة المفاوضات الجارية بين الحكومة والشركة قد انتهت على الشكل الذي لا يكلف البلاد شيئا من الدين والنفقات ، وافقت على منح هذا الامتياز الى شركة وطنية قوامها الابتدائي كل من نجيب اصفر وحمدي بك الباجه‌جي بالايجار لمدة ٦٠ سنة على ان تستوفي الحكومة ضريبة ممتازة من اصل الناتج قدرها ١١ ٪ من دون ان تتحمل الحكومة أية مسؤولية عن رؤوس الأموال المنفقة وان يكون استيفاؤها من (غلال الاراضي المأجورة) وعلى مسؤولية الشركة وحدها

وتصبح – بعد انقضاء المدة المنصوص عليها – جميع الآلات والاراضي والسدود والخزانات وكافة المرافق الخاصة بالمشاريع ملكا للحكومة بلا بدل .

ولما كانت هذه الشروط الرئيسية من صالح العراق . – بنظري – لابل وجديرة بالتقدير لأنها ستمكن العراق من اتمام مشروع ريه دون ان يثقل كاهله باعباء الديون وتصبح اراضيه الخالية مسكونة من جمع غفير من القبائل العربية اذ كان الشرط ذلك هذا فضلا عما ينجم من وراء ذلك من فوائد عامة للبلاد لسبب دخول رؤوس الاموال اللازمة لانجازه لذلك وافقت وايدت هذا القرار .

اما ما وقع من نزاع بين الشركة والحكومة اثناء القيام في مزارع التجار بحق المياه في ذيل المقاولة بنظر خبرائها الفنيين فتلك مسألة فنية (طبعا) لا اعلم عنها والله العالم بالصواب » اهـ

« محبكم »

بغداد ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٨ « عبد المحسن شلاش »

مقدمات ابرام المعاهدة

رفعت الجلسة الثامنة عشرة من جلسات المجلس التأسيسي في ٢٩ أيار ١٩٢٤ على ان تعقد الجلسة التاسعة عشر في نهار السبت الموافق ٣١ من الشهر المذكور فجاء جماعة من النواب إلى بناية المجلس في اليوم المذكور ولكنهم لم يدخلوا قاعة الاجتماع حذرا من ان يقوم الشعب بمظاهرات جديدة قد تسبب عواقب لا تحمد عقباها ولا سيما وكان الشائع يومئذ بأن المجلس سيتذاكر في المعاهدة في اليوم المذكور . فحاول الرئيس ان يقنع المندوبين بالدخول إلى المجلس والشروع في المذاكرة فلم يفلح فاضطر إلى تأجيل الجلسة إلى نهار الاثنين ٢ حزيران ١٩٢٤ وبينما كان المندوبون يخرجون من ردهة المجلس ، إذ اقبل السر هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في بغداد يصحبه مستشار الداخلية المستر كورنواليس وكانا قد سمعا بأن النواب قدموا تقريراً إلى رآسة المجلس طلبوا فيه تعديل المعاهدة قبل المذاكرة فيها . فاجتمعا ببعض المندوبين واوضح لهم المعتمد السامي وجهة نظر حكومته في هذا الطلب قائلا :–

(انني جئت لأكلم النواب في موضوع المعاهدة فقد بلغني ان بعض النواب قدموا تقريرا يقولون فيه انهم لا يقبلون ابرام المعاهدة قبل تعديلها وأنا اصرح بأن الحكومة البريطانية مصرة على ان تبرم المعاهدة بلا أي تعديل وتعتبر بريطانيا هذا الطلب رفضاً (١) ثم خرج ومستشار

(١) جريدة العراق رقم ١٢٣٦

الداخلية دون ان ينبسا ببنت شفة فكثرت الولولة بين المندوبين وصاروا يحسبون لهذا التصريح الف حساب وغادروا قاعة المجلس وهم حيارى في أمرهم

والتأم المجلس في يوم الاثنين المصادف ٢ حزيران ١٩٢٤ فكان عدد الحاضرين ٦٣ نائبا واستؤنف البحث في المعاهدة فحمي وطيس الجدال بين المعارضين والأنصار وحمل المعارضون على الموالين للسلطة والمعاهدة حملات شديدة وأسمعوهم من قارص الكلام الشيء الكثير وخطبوا خطبا متنوعة فندوا فيها بنود المعاهدة فقرة فقرة وقالوا انها ضربة على استقلال البلاد واقتصادياتها وجميع ما فيها ورد الموالون على المعارضين بخطب مسهبة وطال الأخذ والرد بين الفريقين في أربع جلسات متوالية انتهت بابرام المعاهدة كما توقع الجمهور

كيف صدقوها ؟

كانت الجلسة الثالثة والعشرون المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٠ حزيران خطيرة في بابها إذ كثرت فيها الاقتراحات بتأجيل البت في المعاهدة إلى أن يعرف مصير الموصل إلا ان رئيس الوزارة (جعفر العسكري) قدم تقريرا قال فيه (أسترحم عدم البت في تأجيل أمر المعاهدة الى غد بالنسبة إلى أمور سياسية خارجية استوجبت ذلك) ولكن رئيس المجلس طلب من الموافقين على تأجيل الجلسة إلى النهار الثاني ان يصوتوا بالقيام فحصلت الاكثرية وعطلت الجلسة إلى الغد فهال هذا التأجيل المندوب السامي وألزم العسكري باشا باتخاذ التدابير اللازمة لنقض هذا القرار والبت في المعاهدة في ذلك اليوم فاضطر رئيس المجلس إلى توزيع رقاع الدعوى على الأعضاء طالبا حضورهم في المجلس في الساعة العاشرة ونصف ليلا من ذلك اليوم أي (ليلة الاربعاء ٧ – ٨ ذي القعدة ١٣٤٢ ١٠ – ١١ حزيران ١٩٢٤) فجاء إلى المجلس ٦٨ نائبا فقط واعلن الرئيس افتتاح الجلسة مفاجئا الأعضاء بقوله (لقد أجل المجلس العالي جلسته إلى صباح الاربعاء أي إلى الغد ولكن بما أن جلالة الملك بلغني بأن فخامة المندوب السامي عرض إلى جلالته بانه لا يمكن تأجيل المذكرات إلى الغد لأنه يعد رفضا للمعاهدة ومن وظيفتي أن أبلغ المجلس العالي ذلك وعليه فقد دعوتكم إلى الاجتماع وسيتلى عليكم محضر الجلسة السابقة)

وساد المجلس الهدوء والسكون هنيئة وتلا السكرتير ملخص محضر الجلسة السابقة وكان الكل جمودا كأن على رأسهم الطير وأحصي عدد الحاضرين فقيل انه (٦٨) وشرع في تلاوة

التقرير الذى قدمه المعارضون وعلى رأسهم يسين باشا الهاشمي وهو يتضمن عدم قبول المعاهدة قبل ان تقبل الحليفة بالتعديلات التي اجرتها لجنة المعاهدة ويؤخذ الضمان عن مدافعة حقوق العراق في ولاية الموصل فلم توافق الاكثرية عليه حيث أيده (٢٤) نائبا وخالفه (٤٣) واستنكف نائب واحد عن ابداء رأيه فيه .

ثم وضع تقرير العسكري وجماعته (وهو يتضمن رغم ثقل المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة عنها فإن المجلس يثق بشرف بريطانيا ونبالة القوم البريطاني الشريف في انهما لا يرضيان ان يثقلا كاهل العراق ويمسا برغائب شعبه وعليه فالمجلس يوصي جلالة الملك فيصل بتصديق المعاهدة والبروتكول والاتفاقيات . . . .) فقبلته الاكثرية الحكومية (١) وكان المصوتون عليه (٦٩) نائبا وبذلك ابرمت المعاهدة في تلك الليلة الرهيبة وصدرت بعض الصحف في اليوم الثاني معلنة هذه النتيجة فثار الناس واخذوا يسبون النواب جهارا ويطعنون في شخصياتهم انى وجدوهم .

من هم النواب ؟؟

وكان عدد الموافقين ٣٧ نائبا وهم :—

نوري السعيد ، يوسف غنيمة ، عمران الحاج سعدون ، الحاج عبد الرحمن النعمة ، ياسين جلبي العامر ، الدكتور يحيى سميكه ، الشيخ محمد امين باش اعيان ، عبود بك الملاك الشيخ اكباش السعد ، الدكتور سليمان غزالة ، صبيح نشأت ، شواي الفهد ، الشيخ حبيب الطلباني ، سعيد افندي الشيخ قادر ، عثمان باشا بن عزت بك ، مرزا فرج ، فتاح بك زاده محمد بك ، توفيق بك زاده احمد بك ، جعفر العسكري ، الشيخ علي السليمان ، عبد الرحمن باشا الحيدري ، عجيل الياور ، الحاج عبد المحسن شلاش ، علي جودت بك ، مظهر الحاج صكب ، عبد المجيد بك الشاوي ، السيد احمد الفخري ، امجد افندي العمري ، محمد آغا آل شمدين آغا ، فتح الله افندي سرسم ، الشيخ صالح باش اعيان ، الشيخ شبيب المزبان ، محمد بك العربي ، سلمان الحميد ، الشيخ فالح الصيهود ، داود بك الحيدري ، اسحق اقرايم ،

اما عدد المخالفين فكان ٢٤ نائبا وهم ،—

(١) كان مدلول الانتداب في عام ١٩٢٠ (المساعدة) فرفضه العراقيون وفي عام ١٩٢٣ انقلب الى ثورة مقيدة لمدة اربع سنوات بموجب ملحق معاهدة ابرمها المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤ تحت ظلال السيوف ودوي المدافع ب ٣٦ صوتا من مائة صوت (مقالات فهمي المدرس ص ١٣٧)

ياسين الهاشمي ، ناجي السويدي ، الشيخ احمد الداود ، الحاج احمد الشويشي ، عبد الرزاق الشريف بن صالح الحلي ، رؤوف الجادرجي ، عمر الحاج علوان ، محمدزكي المحامي الشيخ حبيب الخيزران ، الحاج عبد الواحد الحاج سكر ، عبد الرزاق الرويشدي ، الحاج رايح العطية ، الحاج حسن الشبوط ، محمد صالح شكاره ، آصف افندي القاسم اغا ، السيد عبد الغني نقيب الموصل ، الدكتور طالب الجلبي ، الشيخ كاطع البطي ، الشيخ سالم الخيون ، الشيخ صكبان العلي ، الشيخ منشد الحبيب ، عبد اللطيف المعروف ، محمد حسن الموسى ، الشيخ زامل المناع .

وقد استنكف ثمانية نواب من ابداء آرائهم وهم :—

الحاج ناجي رئيس بلدية الكرادة ، عبد الله بك مخلص ، محمد شريف ، حسين ملا آغا السيد محمود افندي النقيب ، امير ربيعة محمد الصيهود ، عبد الله الياسين ، الحاج اغا داود

بين المعتمد السامي والملك

وإذ كانت هذه النتيجة محققة لرغائب المعتمد السامي ، هرع فخامته إلى البلاط وتذاكر مع جلالة الملك في موضوع الابرام طويلا ثم اردف ذلك الحديث بخطاب قدمه إلى جلالة الملك في ١٨ حزيران واليك نصه :—

« كما سبق لي وحظيت بابلاغ جلالتكم شفاهيا لقد فوضت الآن من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان ابين انها تعتبر ان قبول المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات من قبل المجلس التأسيسي على الوجه المبين في قراره الصادر مساء العاشر من حزيران ١٩٢٤ ، قد وفى بالشرط المطلوب في المادة الثامنة عشر من المعاهدة التي تنص على ان المعاهدة لا تبرم من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين إلا بعد قبولها من المجلس التأسيسي . وعليه ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للشروع في الإبرام حسب الاصول حالما يتم الحصول على موافقة البرلمان البريطاني والمأمول الحصول على هذه الموافقة في أقرب ما يمكن بعد عودة البرلمان البريطاني إلى الالتئام وقد تم ذلك أمس

وقد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن جلالتكم ستكونون مستعدين للقيام بالابرام حسب الاصول حالما تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية على استعداد للقيام بذلك . ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد نوهت كذلك باستعدادها بعد الابرام للنظر في تنقيح

بعض النقاط في الاتفاقيات ضمن الحدود التي قد بلغتها لجلالتكم ولهذه المناسبة أود أن أرفع الى جلالتكم تهاني الصميمة على عقد معاهدة تحالف قبلها ممثلو شعب جلالتكم المنتخبون واني متأكد من أنها ستؤول إلى زيادة راحة ورفاهية مملكة جلالتكم

ان الطريق مفتوح الآن أمام العراق للقيام بالسرعة في سبيل الاستقلال التام والعزة تؤيد صداقة الشعب البريطاني التوقيع «هـ دوبس»

وقد رد صاحب الجلالة الملك على هذا الكتاب بالخطاب الآتي وهو :—

عزيزي السر هنري :—

تلقيت بكل سرور كتاب فخامتكم المرقم ر.و ١٤٦ والمؤرخ في ١٨ حزيران ١٩٢٤ واني اشكر لكم البيان الذي تكرمتم به عن اعتبار حكومة صاحب الجلالة البريطانية قرار المجلس التأسيسي الصادر بقبول المعاهدة وملاحقها وافيا بالغرض ومحققاً للشرط المطلوب في المادة الثامنة عشر من المعاهدة نفسها . ومما زاد سروري هو أملكم بالحصول على موافقة البرلمان البريطاني في القريب العاجل وتنويهكم باستعداد حكومة صاحب الجلالة للنظر في تنقيح بعض النقاط التي أشار اليها المجلس التأسيسي والتي املي اعتماداً على روح التسامح والسخاء البريطاني في الوصول إلى تعديلها بسرعة وبصورة مرضية . هذا واني اشكر لفخامتكم من صميم الفؤاد التهاني والتمنيات الخالصة التي اعربتم لي عنها بمناسبة عقد معاهدة التحالف التي أرجو أن يتم ابرامها في أقرب وقت وأؤكد لفخامتكم اننا ما دمنا مؤيدين بمؤازرة الشعب البريطاني النبيل الذي نعد صداقته لنا أعظم فخر فاننا لا نشك في أن الطريق سيبقى أبداً مفتوحاً أمامنا وسنبلغ بسرعة ما ننشده لشعبنا الفتى من الرقي والمنعة والاستقلال التام التوقيع «فيصل»

﴿ تخلي الوزارة عن الكراسي ﴾

استقال نوري السعيد (وزير الدفاع) من منصبه في ٢٩ تموز وعين وكيلا للقائد العام واستقالت الوزارة في ٢ محرم الحرام ١٣٤٣ (٣ آب ١٩٢٤) ووقف رئيسها العسكري باشا في آخر جلسة عقدها المجلس التأسيسي في ٣ آب والقى الخطاب الآتي عن استقالة وزارته

« سادتي الأجلاء » أتقدم اليكم شاكرا في هذه الآونة التي أتم مجلسكم الموقر اعماله فيها حسب القانون بموفقية كاملة فاقول مودعا ان الوزارة الحالية أخذت مسؤولية خدمة البلاد على عاتقها في وقت حرج وبذلت كل ما في وسعها لنجاح الوطن العزيز وفلاح الشعب الكريم

واكبر عمل تمكنت من القيام به ، هو انجاز الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي . اجل ان اول جمعية وطنية مشروعة تألفت في هذه البلاد ممثلة جميع سكانها هي هذا المجلس المحترم الذي ثبت مقرراته حياتنا الدستورية وحددت صلاتنا مع اعظم دولة على اسس التحالف وحفظت كيان البلاد ووقتها شر التجزئة . ولقد بذلتم الجهود لوضع قانون انتخاب المجلس النيابي الذي سوف يمثل رغبة الشعب الحقيقية ويشرف على اعمال السلطة التنفيذية وان وقف في سبيل اعمالنا احيانا بعض الاجتهادات والحمد لله كانت النتيجة كما كنا نتوخاها داعية الى خير البلاد واننا واثقون كل الوثوق من ان مجلسكم الموقر يقدر بان القصد كل القصد كان خدمة البلاد وليس هناك اي دخل للاغراض الذاتية والمطامع الشخصية وعليه فنحن متخلون من مراكزنا في هذا اليوم التاريخي الذي اتممتم فيه اعمالكم املين ان يجري من يخلفنا على الروية والسداد ويطبق ما خطه مجلسكم الموقر من الطرق الحيوية والاساسية لانعاش البلاد وايصالها الى الغاية المقدسة المنشودة ليردد ابناء البلاد المخلصون صدى اجراآتهم الحسنة على مدى الأجيال»

فض المجلس

كانت مدة اجتماع المجلس التاسيسي أربعة أشهر تنتهي في ٢٦ تموز ١٩٢٤ فلما انتهى هذا الأجل ولم يتم المجلس أعماله ؛ صدرت ارادة ملكية بتمديد الاجتماع إلى ١٠ آب إلا أن المجلس اتم عمله في ٣ آب فقرر مجلس الوزراء فضه في اليوم المذكور بعد ان خطب عن استقالة وزارته وهكذا تفرق المندوبون (١)

مائة اسم للتاريخ

ننشر فيما يلي أسماء المندوبين موزعة على الألوية خدمة للتاريخ :—

(لواء بغداد وعدد المندوبين فيه ١١ وهم) ياسين الهاشمي ، ناجي السويدي ، نوري السعيد ، عبد الرزاق منير ، يوسف غنيمة ، مناحيم دانيال ، الياهو العاني ، احمد الداود ، أحمد الشويش ، عبد الجبار الخياط ، الحاج ناجي

---

(١) والمجلس التأسيسي هو الذي وضع حجر الزاوية في صرح الاستعمار وهو الذي أقر لهم ما أرادوا ومهد لنا العذاب الأليم وهكذا تم للأجنبي الأمر على أيدي الغافلين أو المغفلين وكذلك قل عن المعاهدات والمقاولات والأنظمة والقوانين – وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون – « مقالات سياسية تاريخية للأستاذ فهمي المدرس ص ١٧٣ »

(لواء كربلاء ويمثله مندوب واحد وهو) عمر الحاج علوان

(لواء الحلة وعدد مندوبيه ستة وهم) عمران الحاج سعدون،عبد الرزاق شريف ، مزاحم الباجه جي ، رؤوف الجادرجي ، سلمان البراك ، عداي الجريان

(لواء الديوانية وفيه تسعة مندوبين وهم) عبد الواحد سكر ، علوان الياسري ،عبدالمحسن الشلاش ، عبد الرزاق الرويشدي ، عبد السادة الحسين ، سلمان الظاهر ، رابح العطيه ، شعلان ابو الجون ، مظهر صكب ،

(لواء المنتفق وعدد المندوبين فيه تسعة وهم) زامل المناع ، موحان خير الله،سالم الخيون منسد الحبيب ، السيد عبد المهدي ، صكبان العلى ، عبد الكريم السبتي ، عبد اللطيف المعروف محمد حسن حيدر

(نواب لواء البصرة وعددهم ١١ وهم) عبد المحسن السعدون ، عبد اللطيف المنديل ، حامد النقيب ، ياسين العامر ، أمين باش اعيان ، عبود الملاك ، صالح العبد الواحد ، زكي المحامي ، روبين سوميخ ، يوسف عبد الأحد ، عبد علي السيد فاخر

(نواب لواء العمارة ثمانية وهم) صالح باش اعيان ، شبيب المزبان ، محمد العريبي ، فالح الصيهود ، اسماعيل المحمود ، سلمان الحميد ، غضبان البنية ، شواي الفهد

(نواب الكوت خمسة وهم) مجيد الشاوي ، صالح شكاره ، محمد الأمير ، عبد الله الياسين ، حسن الشبوط

(نواب ديالي وعددهم ثلاثة وهم) جعفر العسكري ، حبيب الخيزران ، السيدمحمود النقيب

(نواب الدليم وعددهم خمسة) فؤاد الدفتري ، شواي الفهد ، علي سليمان ،فخري جميل عبد الرحمن الحيدري

(نواب الموصل وعددهم ١٤ نائباً وهم) آصف وفائي ، أحمد الفخري ، أمجد العمري عبد الغني النقيب ، علي جودت ، أمين المفتي ، محمد شمندين آغا ، داود الجلبي ، حمدي جلمران ، عجيل الياور ، حنا زبوني ، الدكتور يحيي ، فتح الله سرسم ، الحاج رشيد بك

(نواب لواء اربيل وعددهم ثمانية) وهم ابراهيم الحيدري ، داود الحيدري ، ملا محمد افندي ، عبد الله مخلص ، شريف بك ، الحاج بيرداود ، حسين ملا أغا، صبيح نشأت

(نواب لواء كركوك خمسة) حبيب طلباني ، اسحق افرايم ، جميل بابان ، صالح

نفطجي ، دارا بك

(نواب السليمانية خمسة) سعيد قادر ، عثمان باشا ، ميرزه فرح ، توفيق احمد ، فتاح بك

خلاصة ما حدث في المجلس التأسيسي

قبيل افتتاح المجلس اغتيل عبد الكريم السبتي واستقال كل من السيد عبد المهدي والشيخ موحان الخير الله ومحمد حسن (وهم من نواب المنتفك) والسيد حامد النقيب ويوسف عبد الأحد (من نواب البصره) وفي اثناء الاجتماع توفي عبد الجبار خياط (بغداد) واستقال كل من الياهو العاني (بغداد) وعبد علي السيد فاخر (بصره) وامين المفتي والدكتور حنا زبوني (موصل) وكان السبب في هذه الاستقالة — سواء وقعت قبل الافتتاح ام بعده — التملص من مسؤولية المعاهدة

فانتخب (عن بغداد) انطون شماس وروبين بطاط ويوسف الياس (وعن البصره) عبد الرحمن النعمة والشيخ ا كباش السعد والدكتور سلمان غزاله (وعن الموصل) محمد النجفي والخوري يوسف خياط (وعن المنتفق) قريش بن علي والشيخ گاطع البطي ومرزه محمد وحسن الموسى

واستقال في آخر اجتماع المجلس مندوب كركوك جميل بابان فلم ينتخب بدله احد ، واحترق في الطيارة في ٢٣ تموز مندوب الموصل محمد آل شمدين آغا وكان بعد ان صدق المعاهدة ، سافر الى الموصل لأشغال خاصة واراد الاسراع الى العاصمة فركب متن طيارة احترقت به بعيد طيرانها فمات في الحال ولم ينتخب بدله احد .

وقد عقد المجلس ٤٩ جلسة صدق خلالها — ١ً المعاهدة مع بروتوكولها والاتفاقيات المتفرعة عنها ليلة ١٠ — ١١ حزيران ١٩١٤ و ٢ً القانون الأساسي في ١٠ تموز من السنة المذكورة و ٣ً — قانون انتخاب مجلس النواب في ٢ آب ١٩٢٤ وكانت مدة الاجتماع اربعة اشهر وسبعة ايام وقد انتخب عبد المحسن بك السعدون رئيسا للمجلس .

الاتفاقيات

نختم بحثنا عن الوزارة العسكرية الأولى بنشر الاتفاقيات الاربع المتممة للمعاهدة الواقعية البريطانية الأولى وهذه هي : —

١٠٥

١ - الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين المعقودة طبقا للمادة ٢ من المعاهدة العراقية الانكليزية

نحن الموقعان ادناه المفوضان احدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا والآخر من قبل صاحب الجلاله ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسمائه واربعة وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية بعد ان فوضنا لأجل التوقيع على الاتفاقية الآتية الملحقة بالمادة ٢ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلاله المذكورين في اليوم العاشر من تشرين الاول سنة الف وتسمائة واثنين وعشرين مسيحية الموافق اليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وواحد واربعين هجرية .

﴿ الاتفاقية ﴾

حيث انه قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ميلاديه الموافق لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هجرية معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانيه وجلالة ملك العراق و كذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٤١ هجرية ملحق بنفس هذه المعاهدة وحيث انه بموجب المادة ٢ من المعاهدة المذكورة يتعهد جلالة ملك العراق بان لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفا ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا

وحيث انه قد نص في هذه المادة نفسها على عقد اتفاقية منفردة بين الفريقين الساميين المتعاقدين لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية

فبناء عليه قد تم الاتفاق الآن على ما يأتي : —

المادة ١ توافق الحكومة العراقية على ان تعين كلما وعندما يطلب اليها ذلك موظفا بريطانيا ينال موافقة المعتمد السامي في اية من الوظائف المبينة في الجدول الاول الملحق بهذه الاتفاقية

المادة ٢ توافق الحكومة العراقية على ان يعطى لكل موظف بريطاني يعين للخدمه في الحكومة العراقية في أية من الوظائف المحفوظة بمقتضى المادة ١ في هذه الاتفاقية او في

أية من الوظائف الاخرى المبينة في الجدول الثاني مقاولة استخدام بالراتب والدرجة المعينين لهذه الوظائف في الجدول المذكور تتضمن شروط الاستخدام المبينة في الجدول الثالث ما خلا وعدا الضباط البريطانيين المعينين للخدمة في وزارة الدفاع في الحكومة العراقية او الملحقين بها للخدمة ولهم وظيفة دائمية في حكومة اخرى فهؤلاء يعطون مقاولات بالراتب والدرجة المعينين في الجدول الرابع تتضمن شروط الاستخدام المبينة في الجدول الرابع .

المادة ٣ — على شرط مراعاة نصوص المادة ٢ من معاهدة التحالف ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الحكومة العراقية من ان تستخدم بموجب مقاولات خاصة اخصائيين بريطانيين فنيين او علميين او موظفين بريطانيين من صنف الكتبة وصغار المستخدمين .

المادة ٤ — تتعهد الحكومة العراقية بان تبقي التعهدات التي تكون قد قبلت بها بموجب اي مقاولة استخدام امضيت واعطيت بموجب هذه الاتفاقية قبل انتهاء معاهدة التحالف بما فيه دفع تأديات الى صندوق التقاعد على ما هو منصوص عليه في الجدول الثالث في هذه الاتفاقية نافذة العمل في اثناء استمرار تلك المقاولة وعند انتهائها ايضا وذلك رغما عن انتهاء معاهدة التحالف المذكورة قبل ذلك .

المادة ٥ = انه فيما يخص الغرض المقصود من مقاولات الاستخدام المعقودة قبل انتهاء معاهدة التحالف ولكنها مستمرة النفوذ بعد ذلك الانتهاء حسب نص المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ينبغي ان يعاد النظر في الجدولين الثالث والرابع الملحقين بهذه الاتفاقية من الفقرات الوارد فيها اشارة الى المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانيا أو الى هيئة النظام المشكلة بموجب الفقرة ١٧ من الجدول الثالث وذلك بمناسبة المفاوضات المنصوص عليها في البروتوكول الملحق بمعاهدة التحالف لأجل عقد اتفاقية جديدة بين الفريقين الساميين المتعاقدين

المادة ٦ = ان جميع الموظفين البريطانيين المعينين في خدمة الحكومة العراقية بموجب شروط هذه الاتفاقية ينبغي ان يكونوا عمال الحكومة المذكورة ومسؤولين امامها وليس أمام المعتمد السامي

الجدول الاول

الوظائف المحفوظة للبريطانيين

مستشارو وزارات الداخلية والمالية والعدلية والدفاع والاشغال والمواصلات . المدراء

أو المفتشون العامون للري والاشغال والزراعة والطابو والمساحة والبيطرة . المفتشون العامون للبرق والبريد والشرطة والصحة والمعارف والكمرك . مدير مراجعة الحسابات او مساعده . رئيس محكمة الاستئناف .

الجدول الثاني

= الدرجة الاولى =

مستشارو وزارات الداخلية والمالية والعدلية ، الراتب ٢٥٠٠ = ١٠٠ = ٣٥٠٠ روبية على انه يجوز تعدي هذا المعدل اذا لم تتمكن الحكومة العراقية من الحصول على موظفين من الصنف اللائق الا برواتب اعلى .

= الدرجة الثانية =

(١) = مستشار وزارة الاشغال والمواصلات ، رئيس محكمة الاستئناف ، مفتش عام البريد والبرق ، مفتش عام الشرطة ، مفتش عام الصحة ، مفتش عام المعارف ، مفتش عام الكمارك والمكوس ، مدير الري ، مدير الاشغال العمومية ، مدير مراجعة الحسابات ، مدير الزراعة ، مساعد مستشار وزارة الداخلية ، مساعد مستشار وزارة المالية ، سكرتير الايرادات في وزارة المالية ، الراتب ١٨٠٠ — ١٠٠ — ٢٨٠٠ روبية

ملاحظة = (١) يجوز ان تكون هذه الوظيفة بموجب مقاولة خاصة قصيرة الاجل خارج الدرجة او ان تدمج بوظيفة مدير الري او مدير الاشغال العمومية وذلك باختيار اعلاهما رتبة هذا او ذاك . فاذا ادمجت هذه الوظيفة على هذا الوجه او اشغلت بموجب مقاولة اعتيادية يكون راتبها المبدئي ٢٢٠٠ روبية

= الدرجة الثالثة =

كبار المفتشين الاداريين ، كبار المفتشين الماليين ، رئيس دائرة التحقيق الجنائي ، كبار مفتشي الشرطة ، (١) قضاة محاكم البداية ، سكرتير وزارة الاشغال والمواصلات ، مدير الطابو ، مدير مصلحة البيطرة ، رؤساء المهندسين (٢) الاختصاصيون ، مدراء المستشفيات والمعاهد الطبية ، رؤساء الاطباء في الموصل و كركوك ، مفتشا الصحة في بغداد والبصرة الراتب ١٥٠٠ — ٧٥ — ١٨٠٠ — ١٠٠ — ٢٣٠٠ روبية .

ملاحظة (١) من يعين من هؤلاء ولا المام له باللغة العربية وخبرة خاصة في القوانين المحلية

يجب ان يبتدي براتب ١٣٥٠ روبيه ويكون تحت التجربة لمدة سنتين

ملاحظة (٢) اذا سمح لمن يشغل احدى هذه الوظائف بالتطبيب الخصوصي يكون الراتب الابتدائي ١٢٠٠ روبية

وفي حالة من يستخدم في المستقبل من الاطباء الاختصاصيين يجوز وضعهم في غير الدرجة الثالثة اذا سمح لهم بالتطبيب الخصوصي

= الدرجة الرابعة (قسم ا) =

مديرو الكمارك ، مدير المساحة ، رئيس مأموري الابحاث الزراعية ، رئيس مفتشي الزراعة المهندسون الاجرائيون في دائرة الاشغال العمومية ، اختصاصي في الاعمال الكهربائية ، معماري الحكومة ، المهندسون الاجرائيون للري ، مفتش البريد ، رئيس المهندسين الاجرائيين في دائرة البرق ، مفتشو المعارف ، الاطباء المأذونون غير الداخلين في الدرجة الثالثة الراتب ١٢٠٠ = ٧٥ — ١٨٠٠ روبية

= الدرجة الرابعة (ب) =

(١) = المفتشون الاداريون صنف ثاني ، المفتشون الماليون صنف ثاني ، مفتشو الشرطة صنف اول ، المهندسون الاجرائيون في دائرة البرق صنف ثاني ، ضباط الزراعة (٢) = و كلاء جباة (تحصيلدارية) الكمارك ، معاون مدير الصحة العامة (قسم الموظفين والحسابات) الراتب ٩٠٠ = ٥٠ = ١٢٠٠ = ٧٥ — ١٨٠٠ روبية

ملاحظة (١) تكون الزيادة بمعدل واحد وهو ٧٥ روبية

ملاحظة (٢) لايجوز ان يتعدى الراتب في هذه الدرجة ١٥٠٠ روبية ما لم ينجح الموظف في امتحان تعده الدائرة يؤهله لتولي مركز جاب وليس هنالك وظيفة جاب خالية

= الدرجة الخامسة =

مفتشو الشرطة صنف ثاني ، مساعدو مدير الكمارك ، مساعدو ضباط الري ؛ مساعدو المهندسين في دائرة الاشغال العمومية ، المهندسون في دائرة المساحة ، باقي موظفي دائرة البريد والبرق ؛ ضباط البيطرة ؛ مأمور المخزن الطبي ؛ الراتب ٨٠٠ — ٥٠ — ١٣٠٠ روبية

ملاحظة عمومية — (١) ان من يعين من الموظفين الذين هم الآن في خدمة الحكومة العراقية الى اية وظيفة مذكورة في هذا الجدول تعادل في درجتها درجة الوظيفة التي يكون

شاغلها ذلك الموظف عند تعيينه على هذا الوجه يجب ان يعين في منزلة من الدرجة المعينة لتلك الوظيفة تنيله راتبا لا يقل مقدارا عن الراتب الذي كان يتناوله عند امضاء المقاولة الجديدة وعند تعيين مقدار راتبه هذا يجب مراعاة عدد الأشهر التي خدمها توطئة لنيل الزيادة الجديدة بموجب مقاولته القديمة

ان المفتشين الاداريين من الصنف الثاني ينبغي تعيينهم في منزلة من الدرجة الرابعة تنيلهم الراتب الذي يكون اقرب مقدارا من راتبهم الحالي (اعلى او ادنى منه) مضافا اليه ٢٠٠ روبية على ان يتدارك امرهم فيما يتعلق بالزيادة على الوجه المبين اعلاه

(٣) مساعدة على تدارك المصاريف الاضافية الناشئة عن تأدية ايجار المنازل ونفقات التنوير والتنظيفات ينبغي ان يمنح الضباط المتزوجون (من غير صغار المفتشين الاداريين) الذين مقراتهم في بغداد او البصرة او الموصل ويتناولون راتبا يقل عن ١٥٠٠ روبية مخصصات شخصية تدمج في الزيادات المستقبلة قدرها ١٥٠ روبية او كسور ذلك مما يفي لايصال راتبهم الشهري الى ١٥٠٠ روبية

الجدول الثالث

نظام متعلق باستخدام الموظفين البريطانيين في العراق

مدة الخدمة ١ (١) يطلب من كل موظف يراد استخدامه في الحكومة العراقية ان يمضي مقاولة يتعهد فيها بان يخدم الحكومة العراقيه لمدة معينة على ان يذكر ذلك في المقاوله التي يمضيها والمدة تختلف من (٥) سنين الى (١٠) سنين او ١٥ سنة (٢) تبدأ مدة الخدمة من تاريخ سفر الموظف ليتقلد وظيفته واذا كان الموظف مستخدما في العراق من قبل يعين التاريخ في المقاوله التي يوقع عليها ويجب ان لا تعتبر الرخصة المحلية او الاعتيادية الرخصة التي تعطى بداعي المرض والممنوحة وفقا لهذا النظام انفصالا عن الوظيفة (٣) يجب ان تكون خدمة السنة الاولى من مدة الاستخدام او السنتين الاولين منها في ما يخص الموظفين المشار اليهم في الملاحظة (١) تحت الدرجة الثالثة في الجدول الثاني تحت التجربة ويجوز الغاء المقاولة في نهاية السنة الاولى او الثانية طبقا للحال بشرط ان يخبر الموظف بذلك كتابة قبل ثلاثة اشهر وعند تبليغ الاخبار تعطى للمعتمد السامي الفرصة لإبداء رأيه بخصوص الموظف المذكور وعند الغاء المقاولة على هذه الصورة سيكون للموظف الحق في الحصول على رخصة او اكرامية عوضا عن الرخصة

التي استحقها في اثناء خدمته و كذلك على سفر مجاني الى انكلتره ويجب ان يتقاضى من التقاعد فقط ما قطع من راتبه لهذا الغرض ويستثنى من جميع هذه الترتيبات الموظفون الذين خدموا الحكومة العراقية مدة لا تقل عن سنة قبل دخولهم في هذه الخدمة الجديدة اذا طلبت الحكومة العراقية بقاءهم في الوظائف التي هم مختصون فيها ٠

الراتب ٢ (١) يكون راتب الموظف الذي يدخل في خدمة الحكومة العراقية و كذلك مقدار الزيادة السنويه كما هو معين لوظيفته في الجدول الثاني الا انه يشترط في ذلك ما يأتي:—

(ا) في حالة الموظفين الذين هم الآن في خدمة الحكومة العراقية (ب) في حالة من يعين جديداً من الموظفين ذوي الاختبار الخاص او المؤهلات الخاصة يجوز ان يعين للموظف في مقاولته راتباً مبدئياً ضمن درجته اعلى من الراتب المبدئي لتلك الدرجة

نصف راتب في اثناء سفر الموظف الى محل وظيفته للموظف الحق في ان يتقاضى نصف راتب من تاريخ سفره ليتقلد الوظيفة الى تاريخ وصوله العراق وان يتقاضى راتبا تاماً من تاريخ وصوله العراق (ج) فيما يخص الغرض المقصود من هذه المادة وما يليها ان لفظة «راتب» تعني الراتب المعين للوظيفة التي يشغلها الموظف ولا تشمل المخصصات الشخصية او غير ذلك مما يدفع له ٠ اما عبارة «الراتب والمخصصات» فتعني وتشمل جميع ما يدفع للموظف بما فيه الراتب والمخصصات على اختلاف انواعها

نوع النقود التي تدفع في العراق ٣ (١) الرواتب والمخصصات التي تدفع بعملة الروبية على ان تراعى احكام الشرط (١٦) من هذا النظام (٢) للموظف الخيار على شرط ان يخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر بان يتقاضى ثلث راتبه في لندن بموجب السعر الثابت اي (١٥ روبية لكل ليرة انكليزية او بموجب سعر التحويل الحقيقي في حالة تبدل نظام النقود ويستطيع الموظف الذي يتقاضى ثلث راتبه في لندن ان يبطل هذا الترتيب ويتقاضى كل راتبه في العراق بالروبيات اذا اخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر

سفر الموظفين ٤ (ا) (١) يسمح للموظف في اول تعيينه بالسفر مجانا الى العراق في الدرجة الاولى على شرط ان يمضي مقاولة يتعهد فيها بان يعيد مصاريف سفره اذا ترك وظيفته في خلال سنة واحدة ابتداء من تاريخ وصوله العراق لاي سبب آخر سوى العاهات البدنية والعقلية وفي خلال ثلاث سنوات اذا اتخذ اي مهنة في العراق او ما جاورها (٢) ويسمح له ايضا بعد

انتهاء وظيفته بالسفر الى انكلترا مجانا اما اذا كانت الحكومة قد انهى خدمته بموجب الشرط (١٨) من هذا النظام لسوء سلوكه او عدم اطاعته او ان الموظف نفسه قد ترك الخدمة لأي سبب كان غير العاهات البدنية او العقلية فيرجع امر السماح له بالسفر المجاني الى راي هيئة النظام المؤلفة بموجب الفقرة ١٧ من هذا النظام (٣) يسمح للموظف ايضا في اثناء خدمته بالسفر مجانا الى انكلترا ذهابا وايابا مرة واحدة اذا كانت مدة خدمته (٥) سنين ومرتين اذا كانت مدة خدمته (١٠) سنين وثلاث مرات اذا كانت مدة خدمته (١٥) سنة (٤) للحكومة ان تعد السفر المسموح به في هذا النظام في اية سفينة كانت تابعة لشركة معلومة من شركات الملاحة والتي تحمل ركابا من الدرجة الاولى بين العراق وانكلترا اذا رغب الموظف في السفر بغير الطريق التي اختارتها له الحكومة فله أن يتقاضى مصاريف السفر الذي يختاره او مصاريف السفر الذي تختاره الحكومة على شرط ان يعطى الاقل منهما

زوجات الموظفين ب يسمح لزوجة الموظف — المتزوج قبلا — بالسفر في الدرجة الاولى مجانا مرتين بين العراق وانكلترا اذا كانت خدمة الموظف لمدة (٥) سنين ويسمح لها بالسفر ثلاث مرات اذا كانت خدمة الموظف لمدة (١٠) سنين واربع مرات اذا كانت خدمة الموظف (١٥) سنة (٢) اذا تزوج الموظف في اثناء الخدمة يسمح لزوجته بالسفر مجانا مرتين بين العراق وانكلترا في خلال الخمسة سنين التي تلي تاريخ ازدواجه وبالسفر مرة واحدة في كل خمس سنين اخرى تبقى من خدمته اما المدة التي تقل عن خمس سنين فلا يمنح فيها للزوجة سفر مجاني بموجب هذا النظام (٣) ان الاسفار المسموح بها للزوجات يجب ان تكون تابعة لعين الشروط المتعلقة بالموظفين بموجب الشرط (٤) (أ) من هذا النظام

المسكن ٥ اذا اشغل احد الموظفين دارا من دور الحكومة وحده يدفع ايجارا عن تلك الدار بمعدل ٨ بالمائة من راتبه واذ شاطره السكنى في تلك الدار موظف آخر يدفع اربعة بالمائة من راتبه لقاء بدل الايجار على ان لا يجوز في حالة ما من الاحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل تلك الدار ويعين هذا البدل بالقياس على بدلات الايجار الحقيقية للدور التي من الاملاك الخاصة والواقعة في عين المحلة وعلى نفس هذه القاعدة يدفع الموظفون ايجار ما يشغلون من الدار التي ليس من املاك الحكومة على ان لا يجوز في حالة من الاحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل احد الدور من موظف او اكثر بدل الايجار الحقيقي لتلك الدار ٠ واذا وجد ان ما

يدفع على هذا الوجه (من قبل موظف واحد او اكثر) هو اقل من بدل ايجار الدار فمساعدة للموظف على دفع الرصيد الباقي من ايجار الدار تمنح الحكومة الموظفين المخصصات الآتية من قبيل الاعانة : —

في البصرة وبغداد — الموظفون المتزوجون مالا يزيد على ١٢ بالمائة من رواتبهم
الموظفون غير المتزوجين مالا يزيد على ٦ بالمائة من رواتبهم

في باقي المراكز — الموظفون المتزوجون ما لا يزيد على ثمانية بالمائة من رواتبهم
الموظفون غير المتزوجين مالا يزيد على اربعة بالمائة من رواتبهم

وستكون هذه المخصصات عرضة للتعديل كل سنة وفقا للهبوط والصعود الفعلي في بدلات الايجار . فيما يخص الغرض المقصود من هذه الفقرة ان عبارة « راتب » تعتبر انها شاملة المخصصات الشخصية اذا كان هنالك شيء منها

تجهيز المساكن ٦ على الحكومة — اذا امكن ذلك — ان تجهز جميع دور الحكومة المشغولة من قبل الموظفين بالادوات المقتضية للانوار الكهربائية والمراح والماء على النحو الذي توصي به مديرية الصحة العامة على ان يؤدي الموظف نفقات الكهرباء والماء

رخصة المحلية ٧ يمكن منح الموظف رخصة محلية لا تتجاوز (٢١) يوماً في كل سنة تقويمية إذا كانت الحكومة توافق على ذلك . غير انه يجب ان لا تتراكم هذه الرخصة وان لا تدمج في الرخصة الاعتيادية .

رخصة الاعتيادية ٨ (١) يستحق لكل موظف يوم واحد من الرخصة الاعتيادية عن كل خمسة أيام من الخدمة العملية ولا تعد أية رخصة خدمة عملية الا الرخصة المحلية فقط . (٢) من الممكن أن تتراكم الرخصة الاعتيادية . (٣) يمنح كل موظف الرخصة الاعتيادية المستحقة له في اي وقت شاء على ان لا يسبب ذلك خللاً في وظيفته وله ان يطالب بحقه بأخذ الاجازة الاعتيادية على الوجه الآتي : — إذا كانت مقاولته لمدة (١٥) سنة ثلاث مرات وإذا كانت خدمته (٥) سنين فمرة واحدة . (٤) يجوز للموظف الذي انقضت وظيفته او أنهتها الحكومة لسبب غير عدم الاطلاع أو سوء السلوك أن يتقاضى اكرامية عن الرخصة الاعتيادية المستحقة له والتي لم يستطع أن يتمتع بها في حينه خشية ان تخل باعمال وظيفته وتحسب هذه الاكرامية باعتبار مخصصات يوم الأحد من الرخصة مساو لكل يوم من الرخصة المستحقة على ان لا يتجاوز

ذلك مدة تسعة أشهر . (٥) للموظف الحق أن يتقاضى راتبا تماما في اثناء الرخصة الاعتيادية

رخصة المرض ٩ (١) يسمح للموظف بالغيبوبة داخل العراق مدة قصيرة بناء على مرض اصابه على ان لا تزيد كل مدة على (١٠) أيام متوالية وان يتقاضى في خلالها راتبه بتمامه و كل غيبوبة من هذا القبيل تزيد على عشرة أيام تعتبر رخصة مرض . (٢) ان مجموع مدد رخصة المرض التي يسمح بها للموظف هي كما يأتي : إذا كانت خدمته لمدة ٥ سنين . . . سنة واحدة . اذا كانت خدمته لمدة ١٠ سنين . . . سنتان . إذا كانت خدمته لمدة ١٥ سنة . . . ثلاث سنين . إذا زاد مجموع مدد رخصة المرض على المدة المبينة اعلاه فللحكومة الخيار في ان تنهي الخدمة بدون اعطاء تعويضات . (٤) عند اخذ كل رخصة مرض للموظف الحق في ان يتقاضى راتبه بتمامه إلى نهاية ستة أشهر ثم الى ستة اشهر أخرى إذا كان ذلك لا يزيد على المدة المستحقة له اما إذا كان لا يستحق رخصة ما أو ان الرخصة التي يستحقها لا تكفي لاتمام الستة أشهر الأخرى فيمكنه أن يتم المدة برخصة اضافية على ان يتقاضى في خلالها نصف راتبه . في نهاية الاثني عشر شهراً سيكون للحكومة الحق في ان تنهي خدمة هذا الموظف بدون تعويضات إذا كانت خدمته لمدة خمس سنوات فقط . وفي الأحوال الأخرى أي إذا كانت خدمة الموظف لمدة اكثر من خمس سنين فتعين حينئذ لجنة طبية لفحصه وإذا تبين ان شفاءه ورجوعه إلى وظيفته غير محتمل وفقا للشروط المدرجة في (٢) اعلاه سيكون للحكومة الحق في ان تنهي خدمته بدون تعويضات . (٥) ليس في هذه الفقرة ما يقيد بوجه من الوجوه تعهدات الحكومة العراقية بأن تدفع لكل من ضباط القوات الامبراطورية والجيش الهندي عند عودته من خدمة (في العراق) إلى أن يصبح صالحا للقيام بواجباته في المصلحة الامبراطورية او الهندية حسبما يقتضي الأمر على أن لا يتجاوز الدفع مدة ستة أشهر من الاجازة المرضية بالمعاش الكامل المختص لرتبة ذلك الضابط الدائمة في قوانين المصلحة ذات الشأن

المعالجة الطبية ١٠ للموظف الحق في ان يعالج في اثناء مرضه مجانا في العراق غير ان هذا الامتياز لا يشمل عائلته

التعويضات التي تعطى إذا انهت الحكومة خدمة الموظف ١١ إذا انهت الحكومة خدمة الموظف بسبب غير الأسباب المذكورة في الشروط ١ (الفقرة ٣) و ٩ و ١٤ و ١٨ فعلى الحكومة ان تدفع عنه إلى صندوق التقاعد وله ان يتسلم من ذلك الصندوق علاوة على المبلغ المستحق

له منه مبلغا مساويا لما كان قد يستحق دفعه من قبله ومن قبل الحكومة معا من التأديات إلى صندوق التقاعد عن باقي مدة خدمته بموجب المقاولة .

التعويضات الخاصة التي تعطى عند الوفاة أو غير ذلك بسبب القلاقل المحلية ١٢ تعطى بموجب قواعد ستوضع فيما بعد تعويضات خاصة (لا يجوز فيما يخص أحد ضباط القوات البريطانية او الجيش الهندي ان تكون اقل مناسبة من تلك التي يستحقها بموجب نظامات مصلحته الاصلية) في حالة الوفاة أو الضرر او ضياع الممتلكات أو غير ذلك الناتجة من حرب أو قلاقل محلية او في حالة اصابة الموظف بعاهة دائمة تقرر لجنة طبية انها نشأت عن الظروف الخاصة المحيطة بوظيفته وفي حالة ضياع الممتلكات لا تعطى تعويضات إلا إذا تبين بصورة معقولة انه لم يمكن تأمينها او انه لم يكن بالإمكان تأمينها الالقاء رسم باهظ للتأمين . وعلى كل حال لا تعطى التعويضات إلا على الأمتعة التي تعتبر ضرورية ولازمة والحكومة لا تتعهد بالمسؤولية عن ضياع المجوهرات والاعمال الصناعية أو غير ذلك ولا عن سرقتها أو تلفها

صندوق التقاعد ١٣ على الحكومة أن تؤسس صندوق تقاعد يقوم كل من الحكومة والموظف بالتأديات الآتية اليه :— (١) على كل موظف أن يؤدي شهريا إلى صندوق التقاعد ١/١٢ من معاشه ويكون ذلك بالخصم من راتبه . (٢) على الحكومة أن تؤدي شهريا عن كل موظف مبلغا يساوي ضعفي ما اداه ذلك الموظف عن الشهر السابق . (٣) ان المبالغ التي تخصم من راتب الموظف على حساب صندوق التقاعد مع المبالغ المستحقة من الحكومة ينبغي أن تحول شهرا بشهر إلى من تعينه حكومة صاحب الجلالة البريطانية من شخص أو اكثر أمينا لصندوق التقاعد الآنف الذكر وتدار شؤون هذا الصندوق من قبل امناء يصدق عليهم وبموجب قواعد تضعها حكومة صاحب الجلالة البريطانية . (٤) على كل موظف — ماعدا الموظفين الذين دفعت الحكومة العراقية أو تعهدت بأن تدفع بالنيابة عنهم تأديات التقاعد إلى حين تاريخ ابتداء الخدمة بموجب الشروط الجديدة — ان يؤدي إلى صندوق التقاعد عن مدة خدمته من يوم ١١ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠ إلى التاريخ الذي يبدأ فيه تطبيق هذه الشروط عليه مبلغا يساوي ١/١٢ من مجموع معاشه عن المدة المذكورة . (٥) على الحكومة ان تؤدي عين المبلغ الذي يؤديه الموظف عما يخص الخدمة السابقة للمقاولة المشار اليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة

(٦) في حالة الموظفين المعارين أو المحولين إلى الحكومة العراقية من قبل الحكومات الأخرى والذين لا يزالون قائمين بما يلزم لاستحقاق التقاعد من حكوماتهم الأصلية على شرط الاستمرار في دفع تأديات تقاعدهم يجب ان يستمر دفع هذه التأديات عنهم من قبل الحكومة العراقية الا ما كان من ذلك مستوجبا تأديته من قبل الموظف ذاته بموجب قوانين حكومتــه الأصلية ولا تسري الفقرات الخمس الأولى من هذه المادة على هؤلاء الموظفين

اللغات ١٤ يطلب من الموظف أن يتبع احكام ما ستضعه فيما بعد هيئة النظام المشكلة بموجب المادة ١٧ من هذا الجدول ويصادق عليه المعتمد السامي من النظامات المتعلقة بامتحان اللغات ويجوز ان تنص هذه النظامات على توقيف الترفيع في حالة فشل الموظف في احد الامتحانات المعتبرة اجبارية ويجوز كذلك ان تنص على انهاء خدمة الموظف بدون تعويضات إذا تكرر فشله في الامتحانات

مخصصات السفر ومخصصات الوكالة ١٥ تعطى مخصصات السفر والانتقال داخل العراق وكذلك مخصصات الوكالة بموجب القواعد الموضوعة للموظفين المحليين

العملة النقدية ١٦ إذا تبدلت العملة الموجودة تدفع الرواتب والمخصصات بعد تبدلها بالعملة الجديدة على حساب سعر التحويل الجاري ما عدا ما نص عليه في الفقرة (١٢) من المادة ٣ من هذا الجدول .

حفظ النظام ١٧ لأجل حفظ النظام سيكون الموظفون تحت مراقبة هيئة مؤلفة كما يأتي الرئيس — رئيس الوزارة . الأعضاء — ممثل من قبل فخامة المعتمد السامي وثلاثــة وزراء وثلاثة من كبار الموظفين البريطانيين يعينهم صاحب الجلالة الملك وتكون قرارات هذه الهيئة عرضة للتصديق من قبل صاحب الجلالة الملك . وقبل ان تنال هذه المقررات تصديق صاحب الجلالة ينبغي ان يعطى فخامة المعتمد السامي فرصة لابداء رأيه فيها

انهاء الخدمة بسبب عدم الاطاعة او غير ذلك ١٨ للحكومة الحق بشرط موافقة هيئة النظام المؤسسة وفقا للشرط ١٧ على ذلك بأن تنهي خدمة أي موظف لسوء سلوكه او عــدم اطاعته بدون أن يعطى تعويضات وان تسترجع من صندوق التقاعد المبلغ الذي تكون قد اذخرته لحسابه في الصندوق المذكور كله أو بعضه حسب ما تقرر هيئة النظام المذكورة

انهاء الخدمة من قبل الموظف نفسه ١٩ يحق للموظف ان ينهي مدة خدمته قبل انقضائها

وذلك بأن يخبر رئيس دائرته بذلك كتابة قبل ستة أشهر إلا انه إذا فعل الموظف ذلك يعرض على هيئة النظام المؤلفة بموجب المادة ١٠ امر القرار في ما إذا كان في تلك الحال يستحق ذلك الموظف أن يعطى السفر المجاني إلى وطنه أو كل الاجازة المستحقة له أو بعضها أو اكثر من نصف المبلغ المدخر لحسابه في صندوق التقاعد عند استعفائه . (٢٠) فيما يخص ضباط القوات الامبراطورية او الجيش الهندي الملحقين بخدمة الحكومة العراقية إذا عند انهاء مقاولة احدهم على غير مقتضى المادتين ١٨و١٩ لم يمكن دمجه في الملاك القانوني المعين تكون الحكومة العراقية مسؤولة براتبه ومخصصاته بموجب الفئات البريطانية الاعتيادية اثناء مدة انتظاره للاندماج

التحكيم ٢١ إذا ظهر أي التباس في فهم معنى مقاولة الاستخدام الموقع عليها من قبل الموظف أو غير ذلك من المسائل التي توجب الجدال تحال المسألة إلى هيئة النظام التي يجب أن يكون قرارها في الأمر بعد تصديقه من قبل جلالة الملك حسب نص المادة ١٧ نهائيا

الجدول الرابع

== نظام متعلق باستخدام الضباط البريطانيين الملحقين بالعرش العراقي ==

مدة الخدمة ١ (١) يطلب من كل ضابط يراد استخدامه أن يمضي مقاولة يتعهد فيها بأن يخدم الحكومة العراقية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد بموافقة الطرفين لخمس سنوات ثم (٧) سنوات ثم (١٠) سنوات بتجديد المقاولة دفعة دفعة . وفي حالة الضباط التابعين للقوات الامبراطورية او للجيش الهندي يشترط عند التجديد موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية او حكومة الهند حسبما تقتضي الحال . (٢) تبدأ مدة هذه الخدمة من تاريخ سفر الضابط ليتقلد وظيفته وإذا كان الموظف مستخدما في العراق من قبل يعين التاريخ في المقاولة التي يوقع عليها ويجب ان لا تعتبر الرخصة المحلية او الاعتيادية او الرخصة التي تعطى بداعي المرض والممنوحة وفقا لهذا النظام انفصالا عن الوظيفة .

الراتب ٢ (١) يكون راتب الضابط وكذلك مقدار الزيادة السنوية كما هو مبين لوظيفته في لائحة الدرجات الملحقة بهذا الجدول (٢) لدى توجه احد الضباط إلى العراق لأجل تقلد احدى الوظائف في الحكومة العراقية يستحق له المعاش الكامل لوظيفته في العراق من تاريخ وصوله العراق أما فيما يخص المدة من تاريخ ركوبه الباخرة إلى تاريخ وصوله العراق فكذا : (أ) اذا كان الضابط تابعا للقوات الامبراطورية يستحق له نصف معاش وظيفته في العراق او

كامل معاش رتبته الدائمة في بريطانية من غير مخصصات على أن يأخذ اكثرهما مقدارا

نصف الراتب في اثناء سفر الضابط إلى محل وظيفته

(ب) وإذا كان من ضباط الجيش الهندي فيستحق له نصف معاش وظيفته في العراق اومعاش رتبته الدائمة من غير مخصصات الاركان هذا إذا كان متوجها من الهند إلى العراق اما اذا لم يكن متوجها من الهند إلى العراق فمعاش رتبته الدائمة في بريطانيا على ان يعطى الراتب الاكبر منهما (ج) وفي جميع الاحوال الأخرى يتقاضى نصف معاش وظيفته في العراق

نوع النقود التي تدفع في العراق ٣ (١) الرواتب والمخصصات التي تدفع في العراق تدفع بعملة الروبية على ان تراعى أحكام الشرط (١٦) من هذا النظام . (٢) للضابط الخيار على شرط أن يخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر بأن يتقاضى ثلث راتبه في لندن بموجب السعر الثابت أي (١٥) روبية لكل ليرة انكليزية أو بموجب سعر التحويل الحقيقي في حالة تبدل نظام النقود ويستطيع الضابط الذي يتقاضى ثلث راتبه في لندن ان يبطل هذا الترتيب ويتقاضى كل راتبه في العراق بالروبيات إذا اخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر

سفر الموظفين ٤ (١) يسمح للضابط في أول تعيينه بالسفر مجانا إلى العراق في الدرجة الاولى على شرط أن يمضي مقاولة يتعهد فيها بأن يعيد مصاريف سفره إذا ترك وظيفته في خلال ثلاث سنوات لأجل ان يتسلم شغلا آخر في العراق او إذا ترك وظيفته في خلال سنة واحدة لأي سبب كان سوى العاهات البدنية أو العقلية . (٢) ويسمح له أيضا بعد انتهاء وظيفته بالسفر إلى انكلترا مجانا اما إذا كانت الحكومة قد أنهت خدمته بموجب الشرط (١٨) من هذا النظام لسوء سلوكه أو عدم اطاعته أو ان الضابط نفسه قد ترك الخدمة لأي سبب كان غير العاهات البدنية او العقلية فيرجع أمر السماح له بالسفر المجاني إلى رأي الحكومة . (٣) يسمح للضابط أيضا في اثناء خدمته بالسفر مجانا إلى انكلترا ذهابا وايابا مرة واحدة إذا كانت مدة خدمته ثلاث أو خمس سنوات ومرة أخرى إذا مددت مقاولته إلى أكثر من خمس سنوات . إذا كان الضابط الذي سافر مرة أو عدة مرات مجانا عائدا إلى انكلترا أي انه استوفى حقه الممنوح اياه بموجب هذه الفقرة أو الذي لم يستحق السفر المجاني للعودة إلى انكلترا قد ارسل إلى انكلترا بناء على اعتلال صحته يجب أن يمنح سفراً مجانياً آخر إلى انكلترا ذهابا وايابا . (٤) للحكومة أن تعد السفر الممنوح به في هذا النظام في أية سفينة كانت

تابعة لشركة معلومة من شركات الملاحة والتي تحمل ركابا من الدرجة الأولى بين العراق وانكلترا أو في احدى نقالات الحكومة البريطانية . وإذا اختار الضابط السفر بغير الطريق أو بغير مراكب الشركة أو بغير الدرجة التي اختارتها له الحكومة أو إلى غير المملكة المتحدة (بلاد الانكليز) فله أن يتقاضى مصاريف السفر الذي يختاره أو مصاريف السفر المسموح به بموجب هذا النظام على شرط أن يعطى الأقل منهما

زوجات الموظفين (ب) (١) يسمح لزوجة الضابط المتزوج قبل ابتداء مقاولته بالسفر في الدرجة الأولى مجانا مرتين بين العراق وانكلترا إذا كانت خدمة الضابط لمدة ثلاث سنوات أو خمس سنوات ويسمح لها بالسفر ثلاث مرات إذا مددت مقاولته لمدة اكثر من خمس سنوات (٢) إذا تزوج الضابط في اثناء الخدمة يسمح لزوجته بالسفر مجانا مرتين (بين العراق وانكلترا) وذلك في حالة ما إذا مددت مقاولة استخدامه . (٣) ان الاسفار المسموح بها للزوجات ينبغي أن تكون تابعة لنفس الشروط المتعلقة بالموظفين بموجب الشرط (٤) من هذا النظام

المسكن ٥ إذا اشغل أحد الضباط داراً من دور الحكومة وحده يدفع ايجاراً عن تلك الدار بمعدل ٨ بالمائة من راتبه وإذا شاطره السكنى في تلك الدار ضابط آخر يدفع اربعة بالمائة من راتبه لقاء بدل الايجار على ان لا يجوز في حالة من الأحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل تلك الدار من ضابط أو اكثر بدل ايجار معتدلا لتلك الدار محسوبا ذلك بالقياس على بدلات الإيجار الحقيقية للدور التي من الأملاك الخاصة والواقعة في عين المحلة . وعلى نفس هذه القاعدة يدفع الضباط ايجار ما يشغلون من الدور التي ليست من املاك الحكومة على أن لا يجوز في حالة من الأحوال أن يتعدى ما يدفعه من يشغل احدى تلك الدور من ضابط أو أكثر بدل الايجار الحقيقي لتلك الدار وإذا وجد ان ما يدفع على هذا الوجه (من قبل ضابط واحد أو أكثر) هو أقل من بدل ايجار الدار فمساعدة للضباط على دفع الرصيد الباقي من ايجار الدار تمنح الحكومة الضباط المخصصات الآتية من قبيل الاعانة :—

في البصرة وبغداد : للضباط المتزوجين ما لا يزيد على ١٢ في المائة من رواتبهم
〃 غير 〃 ما لا 〃 〃 ٦ 〃 〃 〃 〃 〃

في باقي المراكز : للضباط المتزوجين ما لا يزيد على ٨ بالمائة من رواتبهم
〃 غير المتزوجين مالا 〃 〃 ٤ 〃 〃 〃 〃

وستكون هذه المخصصات عرضة للتعديل كل سنة تبعاً لتبدل اسعار اجور الدور

تجهيز المساكن ٦ على الحكومة – إذا امكن ذلك – ان تجهز جميع دور الحكومة المشغولة من قبل الضباط بالأدوات المقتضية للانوار الكهربائية والمراوح والماء على النحو الذي توصي به مديرية مصلحة الصحة

الرخصة المحلية ٧ يمكن منح الضابط رخصة محلية لا تتجاوز (٢١) يوماً في كل سنة تقويمية إذا كانت الحكومة توافق على ذلك . غير انه يجب ان لا تتراكم هذه الرخصة وان لا تدمج في الرخصة الاعتيادية . وفي اثناء الرخصة المحلية يتقاضى الضابط راتباً كاملاً

الرخصة الاعتيادية ٨ (١) يستحق لكل ضابط يوم واحد من الرخصة الاعتيادية عن كل خمسة ايام من الخدمة العملية ولا تعد اية رخصة خدمة عملية إلا الرخصة المحلية فقط والوقت الذي يقضى في السفر ما عدا سفرة الموظف عند أول تعيينه يعتبر رخصة اعتيادية . (٢) من الممكن أن تتراكم الرخصة الاعتيادية . (٣) يمنح كل ضابط الرخصة الاعتيادية المستحقة له في أي وقت شاء على ان لا يسبب ذلك خللاً في وظيفته وله أن يطالب بحقه بأخذ الاجازة الاعتيادية على الوجه الآتي : – إذا كانت مقاولته لمدة ٣ سنوات مرة . إذا كانت مقاولته لمدة ٥ سنوات مرة . إذا كانت مقاولته لمدة ٧ سنوات مرتين . إذا كانت مقاولته لمدة ١٠ سنوات مرتين . (٤) وللضابط الحق ان يتقاضى راتبه تماما في اثناء الرخصة الاعتيادية . (٥) يجوز للضابط الذي انقضت مدة خدمته او أنهتها الحكومة لسبب غير عدم الإطاعة أو سوء السلوك ان يتقاضى راتبا عوضا عن الرخصة الاعتيادية المستحقة له والتي لم يستطع أن يتمتع بها في حينه خشية ان تخل بأعمال وظيفته على انه لا يجوز ان يتجاوز المبلغ المدفوع على هذا الوجه راتب تسعة أشهر

رخصة المرض ٩ (١) يسمح للضابط بالغيبوبة داخل العراق مدداً قصيرة بناء على مرض اصابه على ان لا تزيد كل مدة على (١٠) أيام متوالية وان يتقاضى في خلالها راتبه بتمامه وكل غيبوبة من هذا القبيل تزيد على عشرة أيام تعتبر رخصة مرض . (٢) ان مجموع مدد رخصة المرض التي يسمح بها لمن كانت مدة مقاولته ثلاث سنوات هي ثمانية أشهر . (٣) اذا زاد مجموع مدد رخصة المرض على ثمانية أشهر فللحكومة الحق في أن تنهي الخدمة بدون اخطار آخر . (٤) عند أخذ كل رخصة مرض للضابط الحق في ان يتقاضى راتبه بتمامه إلى

غاية اربعة أشهر ثم الى غاية اربعة أشهر أخرى مما يكون مستحقا له من الرخصة أما إذا كان لا يستحق رخصة ما أو ان الرخصة التي يستحقها لا تكفي لاتمام الاربعة أشهر الأخرى فيمكن ان يتم المدة برخصة مرض اضافية على أن يتقاضى في خلالها نصف راتبه وفي نهاية الثمانية أشهر سيكون للحكومة الحق في ان تنهي خدمة هذا الضابط بدون اخطار آخر أو دفع تعويضات . (٥) أما اذا كانت مقاولته الأصلية أو الممددة بموجب الشرط ١ من هذا الجدول تزيد على ثلاث سنوات فيعامل بموجب النظام المتعلق برخصة المرض كما جاء في شروط الموظفين الملكيين بمقتضى الشرط ٩ من الجدول الثالث . (٦) ليس في هذه الفقرة ما يقيد بوجه من الوجوه تعهدات الحكومة العراقية بأن تدفع لكل من ضباط القوات الامبراطورية أو الجيش الهندي عند عودته من الخدمة (في العراق) إلى أن يصبح صالحا للقيام بواجباته في المصلحة الامبراطورية أو الهندية حسبما يقتضي الأمر على أن لا يتجاوز الدفع مدة ستة أشهر من الاجازة المرضية بالمعاش الكامل الذي يعطى اياه على جاري العادة المخصص لرتبة ذلك الضابط الدائمة في قوانين المصلحة ذات الشأن

المعالجة الطبية ١٠ للضابط الحق في أن يعالج في أثناء مرضه مجانا في العراق غير أن هذا الامتياز لا يشمل عائلته .

انهاء الخدمة من قبل الحكومة ١١ في غير الأحوال المذكورة في الشروط ٩ و١٤ و١٨ للحكومة الحق في أن تنهي خدمة الضابط باعطائه اخطاراً كتابيا قبل ذلك بثلاثة اشهر ولا يعطى ذلك الاخطار إلا بموافقة الضابط البريطاني الاكبر الملحق بوزارة الدفاع

١١ — ١ عند انتهاء مدة خدمة أحد ضباط القوات البريطانية أو الجيش الهندي في الحكومة العراقية إذا لم يمكن دمجه ضمن الملاك القانوني المعين تكون الحكومة العراقية مسؤولة براتبه ومخصصاته بموجب نظامات الخدمة التابع لها عن المدة التي ينتظر في خلالها لأن يدمج .

التعويضات الخاصة التي تعطى عند الوفاة أو غير ذلك بسبب القلاقل المحلية ١٢ تعطى بموجب قواعد ستوضع فيما بعد بالاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين تعويضات خاصة (لا يجوز فيما يخص احد ضباط القوات البريطانية او الجيش الهندي ان تكون اقل مناسبة من تلك التي يستحقها بموجب نظامات مصلحته الأصلية) في حالة الوفاة او الضرر او ضياع الممتلكات او غير ذلك الناتجة من حرب او قلاقل محلية او في حالة اصابة الضابط بعاهة دائمة

تقرر لجنة طبية انها نشأت عن الظروف الخاصة المحيطة بوظيفته وفي حالة ضياع الممتلكات لا تعطى تعويضات إلا اذا تبين بصورة معقولة انه لم يمكن تأمينها او انه لم يكن بالإمكان تأمينها الا لقاء رسم تأمين باهظ وعلى كل حال لا تعطى التعويضات الا على الأمتعة التي تعتبر ضرورية ولازمة والحكومة لا تتعهد بالمسؤولية عن ضياع المجوهرات والأعمال الصناعية او غير ذلك ولا عن سرقتها او تلفها

الاكرامية ١٣ عند انقضاء او انهاء مقاولة الخدمة عدا ما يكون من ذلك بموجب الفقرتين ١٤و١٨ يكون للضابط الحق بأن يتناول علاوة علي ما يكون مستحقا له من المبالغ بموجب الفقرة ٨ (٥) اكرامية راتب شهر واحد — على معدل مقدار الراتب الذي يتناوله حينئذ — عن كل سنة كاملة من خدمته وتحسب كسور السنة باعتبار معدل راتب يوم واحد عن كل خدمة ١٢ يوما

وفي حالة الضباط المعارين أو المحولين إلى الحكومة العراقية من قبل الحكومات الأخرى والذين لا يزالون قائمين بما يلزم لأجل استحقاق التقاعد من حكوماتهم الأصلية على شرط الاستمرار في دفع تأديات تقاعدهم يجب أن يستمر دفع هذه التأديات عنهم من قبل الحكومة العراقية الا ما كان من ذلك مستوجبا تأديته من قبل الموظف ذاته بموجب قوانين حكومته الأصلية . ومثل هؤلاء الضباط لا يستحق لهم إكرامية ما بموجب هذه الفقرة

اللغات ١٤ يطالب من الضابط ان يتبع احكام ما قد تضمه وزارة الدفاع ويوافق عليه المعتمد السامي من النظامات المتعلقة بامتحان اللغات ويجوز أن تنص هذه النظامات على توقيف الترفيع في خدمة العراق في حالة فشل الضابط في احد الامتحانات المعتبرة اجبارية ويجوز كذلك ان تنص على انهاء خدمة الضابط بدون تعويضات إذا تكرر فشله في الامتحانات

مخصصات السفر ومخصصات الوكالة ١٥ يسمح بمخصصات السفر والانتقال داخل العراق و كذلك بمخصصات الوكالة بموجب القواعد الموضوعة للضباط المحليين

العملة النقدية ١٦ إذا تبدلت العملة الموجودة تدفع الرواتب والمخصصات بعد تبدلها بالعملة الجديدة على حساب سعر التحويل الجاري ما عدا ما نص عليه في الفقرة (١) من الشرط ٣ من هذا الجدول

حفظ النظام ١٧ لأجل حفظ النظام سيكون الضابط تحت مراقبة الضابط البريطاني الاكبر الموظف في وزارة الدفاع وهذا ذاته يكون فيما يخص حفظ النظام تحت مراقبة المعتمد السامي

انهاء المقاولة بسبب عدم الاطاعة وغير ذلك ١٨ للحكومة الحق في ان تنهي خدمة أي ضابط بدون اعطاء تعويضات اسوء ساو كه أو عدم اطاعته على ان يوافق على ذلك المعتمد السامي

انهاء المقاولة من قبل الموظف ١٩ يحق للضابط أن ينهي مقاولة استخدامه قبل انقضائها بأن يبلغ وزير الدفاع بذلك كتابة قبل ثلاثة اشهر الا انه اذا فعل الضابط ذلك فإنه لا يستحق ان يعطى السفر مجانا إلى وطنه إلا إذا كان قد خدم مدة ١٨ شهرا على الأقل في البلاد وذلك اما أن يكون ابتداء من التحاقه بالخدمة أو من تاريخ رجوعه من الرخصة لآخر مرة وسيكون له الحق في تناول الاكرامية المستحقة له بمقتضى الشرط ١٣ ولكنه ليس له الحق في أي رخصة أو اكرامية بدلا من تلك الرخصة

التحكيم ٢٠ إذا ظهر أي التباس في فهم معنى مقاولة الاستخدام الموقع عليها من قبل الضابط أو غير ذلك من المسائل من أي جهة أخرى تحال المسألة إلى المعتمد السامي الذي يجب ان يكون قراره نهائيا ٠

الدرجات

الدرجة الأولى — مستشار أو وكيل وزارة الدفاع ٠ الراتب ٢٥٠٠ — ١٠٠ — ٣٥٠٠ روبية

الدرجة الثانية — الضباط الأقدمون ممن لا تقل رتبهم عن رتبة ميجر سواء كانوا في المقر أو ضباط ارتباط باستثناء الضباط السابق استخدامهم في مثل هذه الوظائف العالية ٠

الراتب ١٥٠٠ — ٧٥ — ١٨٠٠ روبية ٠ ١٨٠٠ — ١٠٠ — ٢٣٠٠

الدرجة الثالثة — الضابط الاعوان ٠ الراتب ٩٠٠ — ٥٠ — ١٢٠٠ روبية

١٢٠٠ — ٧٥ — ١٨٠٠ روبية

ملاحظة — إذا كان الضابط في الدرجة الثالثة من رتبة رئيس (كابتين) فيبدأ راتبه ب ١٢٠٠ روبية وإذا كان من رتبة ملازم أول أو تتجاوز مدة خدمته السبع سنوات فيبدأ راتبه ب ١٠٠٠ روبية ٠

ملاحظة عمومية (١) — ان من يعين من الضباط الذين هم الآن في خدمة الحكومة العراقية إلى أي وظيفة مذكورة في هذا الجدول تعادل في درجتها درجة الوظيفة التي يكون شاغلها ذلك الضابط عند تعيينه على هذا الوجه يجب ان يعين في منزلة من الدرجة المعينة لتلك الوظيفة تنيله راتبا لا يقل مقدارا عن الراتب الذي كان يتناوله عند امضاء المقاولة الجديدة وعند

تعيين مقدار راتبه هذا يجب مراعاة عدد الأشهر التي خدمها توطئة لنيل الزيادة الجديدة بموجب مقاولته القديمة . (٢) مساعدة على تدارك المصاريف الاضافية الناشئة عن تأدية ايجار المنازل ونفقات التنوير والصيانة ينبغي ان يمنح الضباط المتزوجون الذين مقراتهم في بغداد او البصرة او الموصل ويتناولون راتبا يقل عن (١٥٠٠) روبية مخصصات شخصية تدمج في الزيادات المستقبلة قدرها ١٥٠ روبية او كسور ذلك مما بقي لايصال راتبهم الشهري إلى (١٥٠٠) روبية.

وللبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائيهما هذه الاتفاقية

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربع وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنتين واربعين هجرية .

ﻫ . دوبس	جعفر العسكري
المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانية في العراق	رئيس وزراء الحكومة العراقية

٢ – الاتفاقية العسكرية المعقودة طبقا للمادة ٧ من المعاهدة العراقية الانكليزية

نحن الموقعان ادناه المفوضان احدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانية والآخر من قبل صاحب الجلاله ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائه واربعة وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية بعد ان فوضنا لأجل التوقيع على الاتفاقية الملحقة بالمادة الـ ٧ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين اول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية الموافق اليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وواحد واربعين هجرية .

✻ الاتفاقية ✻

حيث انه قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين اول سنة ١٩٢٢ ميلاديه الموافق لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هجرية معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانيه وجلالة ملك العراق و كذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣

ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٤١ هجرية ملحق بنفس هذه المعاهدة
وحيث انه بموجب المادة ٧ من المعاهدة المذكورة يتعهد جلالة ملك بريطانية بأن يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت الى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان

وحيث انه قد نص في هذه المادة المذكورة على أن يعقد اتفاقية منفردة بين الفريقين المتعاقدين الساميين لتعيين مقدار هذا الامداد وهذه المساعدة وشروطها وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الأمم

وحيث انه قد نص في المادة ١٨ من المعاهدة المذكورة على ان لا مانع للفريقين المتعاقدين الساميين من اعادة النظر من وقت الى آخر في شروط الاتفاقية المنفردة المشار اليها في اعلاه بقصد ادخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ على كل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب ان يبلغ الى مجلس جمعية الأمم

فبناء عليه قد تم الاتفاق الآن على ما يأتي :—

المادة الأولى الحكومتان تعترفان بالمبدأ انه ينبغي لحكومة العراق في اقرب وقت ممكن بشرط ان لا يتجاوز اربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية أن تقبل بالمسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي ولأجل ادراك هذه الغاية قد وقع الاتفاق على ان المعاضدة والمساعدة المادية اللتين تقدمها الآن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا إلى حكومة العراق يجب ان تتناقصا شيئا فشيئا بأسرع ما يمكن

المادة الثانية ان ما ستؤديه حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى حين من الامداد والمساعدة يجب ان يكون في شكل وجود حامية من الجنود الامبراطورية في العراق أو وجود قوات محلية فيه تقوم باعبائها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ومنح التسهيلات في الأمور الآتية التي يكون الاتفاق عليها من قبل الحكومة العراقية :—

(١) تثقيف الضباط العراقيين العلوم العسكرية وفن الطيران في المملكة البريطانية بقدر ما يكون ذلك مستطاعا

(٢) تجهيز الجيش العراقي بكميات وافية من الاسلحة والذخائر والمعدات والطيارات من احدث طراز موجود

(٣) تجهيز الحكومة العراقية في خلال مدة المعاهدة بموظفين بريطانيين حينما تطلبهم . وهاتان المعاضدة والمساعدة لا تكونان قط بشكل مساعدة مالية من قبل الحكومة البريطانية على الانفاق على الجيش العراقي أو قوات محلية أخرى تقوم بأعبائها وتتولى أمرها حكومة العراق وكذلك لا تساعد الحكومة العراقية على الانفاق على الحامية الامبراطورية او القوات التي تقوم بأعبائها وتتولى أمرها الحكومة البريطانية

المادة الثالثة ما دام وجود امبراطورية أو قوات محلية تتولى أمرها وتقوم بأعباء حكومة جلالة ملك بريطانية ضروريا لاعانة حكومة العراق على ادراك المسؤولية التامة التي قبلت مبدئياً بالمادة الأولى من هذا الاتفاق تنظم الصلات العسكرية في العراق بين الحكومتين بموجب الشروط الآتية :—

المادة الرابعة تتعهد الحكومة العراقية بأن تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من ايرادات العراق السنوية كما هي محددة في المادة ٤ من الاتفاقية المنفردة المنظمة للعلاقات المالية بين الفريقين لأجل القيام بأعباء الجيش النظامي والقوات المحلية الأخرى التي تتولى امرها وبان تقوم تدريجياً وبقدر طاقتها المالية بزيادة قوام جيشها النظامي الدائم المركب من الاسلحة المختلفة وذلك وفقا للبرنامج المعين في اللائحة الملحقة بهذه الاتفاقية وبأن تشكل جيشا احتياطيا . وعلى الحكومة البريطانية ان تقوم لدى اتمام تشكيل كل من وحدات هذه القوات بتجهيزها وفقا لنصوص المادة الثانية من هذه الاتفاقية

المادة الخامسة يجب ان يفحص في كل سنة قوام وكيفية تشكيل الحامية الامبراطورية والقوات المحلية التي تتولى امرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية لأجل القيام بالتخفيض المتوالي المنصوص عليه في المادة الثالثة من الاتفاقية المالية المشار اليها في المادة السابقة

المادة السادسة ان الجيش العراقي يكون بقيادة ملك العراق مع مراعاة نصوص القانون الاساسي العراقي وليس لقائد القوات البريطانية في العراق ان يتدخل في المسائل التي تخص الجيش العراقي الا بحسب ما هو منصوص عليه في المادتين السابعة والتاسعة من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة تتعهد الحكومة العراقية بأن تخول قائد القواد البريطانية في العراق الحق بتفتيش الجيش العراقي والقوات الاخرى المحلية كما تتراءى له ضرورة ذلك لاجل فحص مقدرة هذا الجيش وهذه القوات وبتقديم تقرير الى جلالة ملك العراق بواسطة المعتمد السامي مبينا فيه

اقتراحاته بشأن ما يراه ضرورياً من الاجراآت لأجل تحسين حالة الجيش والقوات المذكورة وتوافق على ان تأخذ بعين الاعتبار التام رغائب المعتمد السامي فيما يتعلق بحركات وتوزيع الجيش العراقي وعلى ان تقدم من اسباب المحافظة على مستودعات الطيارات ومحطات الطيران ما يتطلبه المعتمد السامي بناء على ما يشير به قائد القوات الجوية . ولا يكون للحكومة العراقية حق بالمساعدة من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية على نحو ما هو منوي في المادة الثامنة في حالة ما اذا تأخرت عن القيام بأي اقتراح ما يقدمه المعتمد السامي بموجب هذه المادة فيما يتعلق بحركات وتوزيع الجيش العراقي .

المادة الثامنة لا يستخدم الجيش العراقي الا في مصلحة العراق وتوافق الحكومتان على ان لا تقوم واحدة منهما باعمال عسكرية لحفظ النظام الداخلي او الدفاع عن العراق ضد تجاوز خارجي بدون استشارة الحكومة الاخرى والاتفاق معها مقدما . ولا يكون للحكومة العراقية حق بالمساعدة من قبل أية من القوات التي تقوم باعبائها او تتولى امرها حكومة جلالة ملك بريطانيا على صد اي تجاوز خارجي او اخماد اي اضطراب اهلي او قومة مسلحة مما يكون في رأي المعتمد السامي قد اثاره او سببه قيام الحكومة العراقية بعمل ما او انتهاجها سياسة ما خلافاً لمشورة حكومة جلالة ملك بريطانيا او رغائبها الصريحة .

المادة التاسعة في حالة القيام باعمال عسكرية ما ينوى ان تشترك فيها قوات تقوم باعبائها او تتولى امرها حكومة صاحب الجلاله البريطانية يجب ان يعهد بقيادة القوات المشتركة — مع مراعاة ما قد يوافق عليه كلا الفريقين من التدابير الخصوصية — الى قائد عسكري بريطاني ينتخب لاجل ذلك الغرض .

المادة العاشرة تتعهد الحكومة العراقيه بان تعترف بالحقوق والصيانات الآتية الذكر لأية قوات مسلحة في العراق تقوم باعبائها او تتولى امرها حكومة صاحب الجلاله البريطانيه وبأن تضمن هذه الحقوق والصيانات اذا اقتضت الضرورة بواسطة التشريع او بغير ذلك من الوسائط ويجب ان تعتبر القوات المذكورة شاملة للموظفين الملكيين والاتباع الرسميين من الهنود الملحقين بالقوات الجوية والعسكرية وكذلك لأهالي العراق الذين في خدمة القوات المذكورة اما هذه الحقوق والصيانات فهي

(ا) الحق بمطالبة الحكومة العراقية بالقيام بما يلزم من الاجراءآت بموجب القانون في

تعقيب الاشخاص الذين يتهمون بجريمة مرتكبة ضد القوات المذكورة او ضد احد افرادها وفي القاء القبض على هكذا اشخاص و كذلك حق التشبث بمحاكمتهم . ومن المفهوم ان حق التشبث بمحاكمة الأشخاص المتهمين على هذا الوجه يجب أن يشمل حق التشبث بمحاكمتهم أمام قاض بريطاني من قضاة المحاكم العراقية أو أمام محكمة خصوصية تتشكل من عضوين بريطانيين اثنين من قضاة المحاكم العراقية وعضو عراقي واحد . أما استئناف الدعاوي المحسومة امام المحاكم الاعتيادية او المحكمة الخصوصية فيكون لدى محكمة الاستئناف العراقية التي يجب في مثل هذه القضايا ان تكون اكثرية اعضائها من القضاة البريطانيين . ولا تجري المحاكمة أمام هذه المحكمة الخصوصية إلا في الأحوال التي يشهد كل من المعتمد السامي وقائد القوات الجوية كتابة انها على درجة استثنائية من الخطورة والضرورة المستعجلة بحيث تجعل المحاكمة امام المحاكم الاعتيادية غير مرغوب فيها . والشهادة التي من هذا القبيل يجوز ان يعين فيها تاريخ ومكان انعقاد المحكمة وفي تلك الحال يجب اذا اقتضى الأمر ان يسافر اعضاء المحكمة جوا بالسرعة اللازمة لأجل اجتماع المحكمة في المكان والتاريخ المعينين للشهادة

(ب) الحق بأن يطبق على كافة افراد القوات المذكورة اصول الضبط والقضاء المنصوص عليها في القانون العسكري البريطاني أو القانون العسكري الهندي او اي قانون عسكري آخر يكون افراد هذه القوات تابعين له

(ج) حق تجنيد اهالي العراق تجنيداً اختياريا بموجب قوانين الجيش (البريطاني) والقوة الهوائية او غيرها على ان يكون من المفهوم ان الحكومة العراقية تتعهد فيما يخصها بأن تقدم عندما يطلب اليها ذلك قائد القوات الجوية او اي شخص مفوض من قبله بهذا الخصوص كل ما ينبغي من المساعدة للقيام بهذا التجنيد وبأن تزيل ما امكن الاسباب التي من شأنها ان تحول دونه

(د) صيانة جميع افراد هذه القوات المسجلين او المجندين من القاء القبض عليهم او تفتيشهم أو سجنهم او محاكمتهم من قبل السلطات المدنية في العراق من اجل جرائم جنائية .

على ان يشترط في ذلك ان يكون الاهالي العراقيون الذين من افراد هذه القوات تابعين عادة لقضاء المحاكم العراقية وان يقتصر تمتعهم بهذه الصيانة على ما يخص الافعال التي يشهد المعتمد السامي او قائد القوات الجوية بأنها اوتيت في تأدية الواجبات العسكرية او غيرها من الواجبات الرسمية وليس في هذه الفقرة ما يمنع السلطة المدنية من ان توقف عنوة اي شخص من اعضاء

هذه القوات على اثر اقترافه جريمة فيها خطر على الحياة في الحال او عندما يكون آخذاً في اقتراف جريمة مثل هذه . واذا لم يكن العضو الملقى عليه القبض على هذا الوجه من اهالي العراق ينبغي تسليمه في الحال الى رجال السلطة العسكرية أو الجوية

(ه) الصيانة من التعقيبات القانونية المدنية فيما يتعلق بأي فعل يؤتى او اهمال او قصور يحصل مع حسن النية من قبل اي فرد من افراد القوات المذكورة عند قيامه بتأدية واجباته العسكرية او الرسمية وتعتبر شهادة المعتمد السامي او قائد القوات الجوية بكون العمل او الاهمال او القصور قد حصل مع حسن النية في تأدية الواجبات الآنفة الذكر شهادة قاطعة

ان الصيانة المنصوص عليها في هذه الفقرة يجب ان لا تحول دون قيام الأشخاص الذين يتكبدون ضرراً مادياً من جراء فعل او اهمال او قصور مثل هذا بالمطالبة بالتعويض بغير واسطة التعقيبات القانونية المدنية

(و) كافة ما هنالك من الصيانات والامتيازات المتعلقة بالتعقيبات القانونية المدنية والممنوحة بموجب قانون القوة الجوية وقانون الجيش (البريطانيين) وقانون الجيش الهندي للأشخاص التابعين للقوانين المذكورة و كذلك الصيانة من الحبس بناء على قرار محكمة مدنية بشأن اية قضية مدنية نظرت فيها محكمة كهذه

المادة الحادية عشرة   تتعهد الحكومة العراقية بأن تصدر مواد قانونية تقضي بتوقيف ومعاقبة كل شخص يعمل او يتآمر بكيفية من شأنها ان تعرض للخطر القوات المسلحة المذكورة او تعرقل اعمالها او يحاول اثارة العصيان او الفتنة بين هذه القوات او تعريضها للبغضاء او التحقير او يتآمر بشيء من ذلك . وبأن تتخذ الاجراآت القانونية بحق كل شخص يشهد المعتمد السامي بأنه حسب اعتقاده حق الاعتقاد يعمل او يحاول او يتآمر على النحو الآنف الذكر . وفي حالة الأشخاص الذين ليسوا من التبعة العراقية ويعملون او يحاولون او يتآمرون على النحو المذكور او يرجح ان يعملوا أو يحاولوا أو يتآمروا على ذلك النحو تتعهد الحكومة العراقية باتخاذ ما يراه المعتمد السامي مناسبا وممكناً من الاجراآت المنعية بموجب القانون

المادة الثانية عشرة   في حالة قيام القوات المذكورة باعمال عسكرية في العراق لأجل مساعدة الحكومة العراقية على رد اعتداء خارجي أو قمع هياج أهلي توافق حكومة العراق على أن يعلن ملك العراق لدى طلب المعتمد السامي الاحكام العرفية في جميع جهات العراق

التي يتناولها هذا التعدي الخارجي أو الهياج الأهلي وان يعهد بادارة هذه الأحكام إلى قائد القوات الجوية أو إلى من قد يعينه القائد المذكور من ضابط او اكثر وان يستصدر عند اقرار الأحكام المدنية (ثانيا) قرار التضمين اللازم بشأن كل ما قامت به القوات المسلحة من الأعمال بموجب الحكم العرفي

المادة الثالثة عشرة — تتعهد الحكومة العراقية بأن تقدم جميع التسهيلات لأجل تحريك قوات صاحب الجلالة البريطانية — بما في ذلك استعمال البرق اللاسلكي وخطوط البرق والتلفون البرية — ولأجل نقل وخزن مواد الحريق اللازمة لهذه القوات على طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وفي موانئه .

المادة الرابعة عشرة — تتعهد الحكومة العراقية بأن تعترف بحق قوات صاحب الجلالة البريطانية بانشاء وتشغيل نظام برق لاسلكي على نفقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية لأجل اصدار وتلقي الرسائل الداخلية والخارجية العائدة لخدمة مصالح الحكومة البريطانية وبأن تؤمن هذا الحق بموجب رخصة أو بالتشريع القانوني

لا يدفع للحكومة العراقية شيء ما من هذه الرسائل لا على سبيل الاجور ولا على سبيل التعويض عن فقدان الأشغال

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن لا يرسل بواسطة هذا النظام من الرسائل غير تلك العائدة إلى خدمة مصالح الحكومة البريطانية الا باتفاق مع الحكومة العراقية ويجب ان ينص هذا الاتفاق على تأدية تعويض للحكومة العراقية عما يصيب دائرتي البرق والبريد العراقيتين من فقدان الأشغال الا اللهم اذا ارسلت هذه الرسائل بناء على طلب الحكومة العراقية وفي هذه الحالة يحق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية تقاضي الاجور على ارسال هذه الرسائل

ومهما يستحق للحكومة العراقية من التعويض يكون في شكل تخفيض من مبلغ الدين المستحق من الحكومة العراقية من جهة نظام البرق الذي انتقل اليها من الحكومة البريطانية

المادة الخامسة عشرة — تتعهد الحكومة العراقية بأن تقوم في جميع الأوقات — لدى طلب المعتمد السامي — بتقييد أعمال مركز البرق اللاسلكي في البصرة واسلوب اصدار الرسائل بواسطته وبتحديد طول موجاته على وجه يدفع التعارض مع مراكز الحكومة البريطانية . وكذلك تتعهد في حالة حدوث امر مفاجيء بأن تسلم المركز المذكور — لدى طلب المعتمد السامي —

الى قوات صاحب الجلالة البريطانية لأجل اصدار الرسائل العائدة إلى خدمة مصالح حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ان يدفع تعويض عن فقدان الأشغال الأخرى

وعلاوة على ما مر توافق الحكومة العراقية على ان يبقى التعهد الآنف الذكر معتبراً رغماً عما قد يحصل من التصرف بمركز البرق اللاسلكي في البصرة بالبيع او بطريقة أخرى . وفي حالة عزم الحكومة العراقية على الكف عن استعمال هذا المركز توافق على انذار حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ذلك قبل ثلاثة أشهر ويجب عندئذ اعطاء الحكومة البريطانية فرصة لأجل تسلم هذا المركز قبل نزع أجهزته ولأجل تشغيله اثناء ما بقي من مدة المعاهدة

تطبق نصوص هذه المادة بنفس الصورة على كل جهاز دائم للبرق اللاسلكي مما قد تقيمه الحكومة العراقية في اثناء مدة هذه الاتفاقية

المنهاج المقترح لأجل توسيع الجيش

١٩٢٤ — ١٩٢٥ ١ بطارية مما ينقل على ظهور الدواب ، ٢ كتيبتان من المشاة ، ١ رهط مهندسين ، نقليات الخط الأول لجميع الوحدات الموجودة ، توسيع مركز التدريب في بغداد بما فيه تأسيس كلية للضباط الأحداث

١٩٢٥ — ١٩٢٦ تؤسس وحدة جوية على نحو ما توصي به رياسة اركان الحرب الجوية على ان يحصل تقدم مرض في قوة وكفاية القوات البرية المحلية في العراق ، ٢ بطاريتان مما ينقل على ظهور الدواب ، ١ فوج من الفرسان ، ٣ ثلاث كتائب من المشاة ، ٢ رهطان من النقليات ١ سيارة لنقل الجرحى في الميدان ، واحدة لنقل العتاد ، انشاء مراكز لتدريب المشاة ، انشاء مراكز للمدفعية والفرسان

١٩٢٦ — ١٩٢٧ ٢ بطاريتا ميدان ، ٣ ثلاث كتائب مشاة ، ١ رهط مهندسين ، ١ نواة رهط مهندسين ، ١ رهط للمخابرة بالاشارة ، ١ سيارة لنقل الجرحى في الميدان

١٩٢٧ — ١٩٢٨ ١ بطارية ميدان ، ١ بطارية مما ينقل على ظهور الدواب ، ٣ كتائب مشاة ، ٢ رهطان للنقليات ، ١ سيارة لنقل الجرحى في الميدان

وللبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائيهما هذه الاتفاقية

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة

واربع وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية .

جعفر العسكري — هـ . دوبس

رئيس وزراء الحكومة العراقية — المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانية في العراق

٢ – الاتفاقية العدلية المعقودة طبقا للمادة ٩ من المعاهدة العراقية الانكليزية

نحن الموقعان ادناه المفوضان احدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانية والآخر من قبل صاحب الجلاله ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائه واربعة وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية بعد ان فوضنا لأجل التوقيع على الاتفاقية الآتية الملحقة بالمادة الـ ٩ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين اول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية الموافق اليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وواحد واربعين هجرية .

✻ الاتفاقية ✻

لما كان قد وقع في بغداد بتاريخ ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الموافق ١٩ صفر سنة ١٣٤١ على معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ثم وقع في بغداد بتاريخ ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ الموافق ١٤ رمضان سنة ١٣٤١ هجرية على ملحق إلى تلك المعاهدة

وحيث ان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بالمادة التاسعة من المعاهدة المذكورة بقبول الخطة الدائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانية وبكفل تنفيذها في الامور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الصيانات والامتيازات التي كان يتمتع بها هؤلاء الأجانب بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف وبوجوب وضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ تلك الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم

فعليه قد حصل الاتفاق على ما يأتي :—

المادة الاولى — تطلق لفظة (الاجنبي) على رعايا الدول الاوروبية والاميركية التي كانت

تستفيد من احكام الامتيازات في تركيا سابقا والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات بموجب اتفاق موقع قبل تاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والدول الاسيوية التي لها الآن ممثل دائمي في مجلس عصبة الامم وتشمل الاشخاص الحكمية القائمة بموجب قوانين تلك الدول والهيئات والمؤسسات الدينية او الخيرية المؤلفة من اشخاص كلهم او اكثرهم من رعايا الدول المذكورة وليس في هذه المادة ما يمنع عقد العهود الخاصة بين صاحب الجلالة ملك العراق بموافقة صاحب الجلاله البريطانية وبين أية كانت من الدول لجعل فوائد هذا الاتفاق تشمل رعايا تلك الدولة والاشخاص المشمولين بحمايتها اولعدم تطبيق هذا الاتفاق على رعاياها .

المادة الثانية يتعهد صاحب الجلاله ملك العراق ان يستخدم في المحاكم اختصاصيين حقوقيين من البريطانيين وان يمنح لهم سلطة قضائية وفقاً لاحكام القوانين العراقية . وان تبقى الاصول المتبعة الآن في المحاكم في تحقيق الجرائم والمحاكمات وغير ذلك من الامور التي تمس الاجانب مرعية بمقتضى قانون يوضع لهذه الغاية وينص على : —

(١) ان الاجانب المتهمين بجريمة (من غير المخالفات) من الجرائم التي هي ضمن اختصاص حاكم واحد لهم ان يطلبوا ان يتولى محاكمتهم حاكم بريطاني . (٢) ان الاجانب المتهمين بجريمة مما ليس من اختصاص حاكم واحد لهم ان يطلبوا ان يباشر التحقيقات الابتدائية وان يصدق امر توقيفهم واخلاء سبيلهم بالكفالة واحالتهم على المحاكمة حاكم بريطاني

(٣) ان الأجانب المحالين على المحاكمة لهم ان يطلبوا ان تتولى محاكمتهم محكمة فيها حاكم بريطاني واحد على الأقل وهو يرأس المحكمة

(٤) ان الأجانب الذين هم خصوم في الدعاوي المدنية التي تتجاوز قيمتها سبعمائة وخمسين روبية لهم ان يطلبوا ان تصدر القرارات القطعية البدائية والاستئنافية والتمييزية من محاكم مؤلفة بكيفية تجعل حاكما بريطانيا واحدا في المحكمة المؤلفة من ثلاثة حكام فاقل وحاكمين من البريطانيين في المحكمة المؤلفة من اربعة او خمسة حكام وثلاثة حكام من البريطانيين في المحكمة المؤلفة من اكثر من خمسة حكام ويرأس الحكام البريطانيون تلك المحاكم .

(٥) للاجانب ان يطلبوا في الدعوى الجزائية ان تنظر في استئنافهم او تمييزهم محكمة مؤلفة على الوجه المبين في الفقرة السابعة واذا كان الخصوم جميعهم من الاجانب فلهم ان يتفقوا على ان ينظر في ذلك حاكم بريطاني واحد

(٦) اذا كان في قضية خصم اجنبي ليس له على العربية الوقوف الذي يمكنه من فهم المعاملة فله ان تترجم له جميع المعاملات بالانكليزية واذا رأى الرئيس او الحاكم ذلك الطلب محقا فعليه ان يأمر بذلك

(٧) وفي بغداد والبصرة وضواحيهما وفي جميع الاماكن الاخرى التي فيها حاكم بريطاني مختص في هذا الشأن لا يجوز لمأموري الادارة او القضاء الدخول الى دار الاجنبي بدون امر صادر من حاكم بريطاني

وفي الاماكن التي ليس فيها حاكم بريطاني كما تقدم وفي الاحوال التي يسوغ للشرطة فيها قانونا الدخول الى المنزل بدون امر بالتفتيش ينبغي عند الدخول الى دار الاجنبي ان يرسل خبر ذلك فورا الى اقرب حاكم بريطاني

المادة الثالثة — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق ان تعرض كل لائحة قانونية تتعلق باختصاص المحاكم وتشكيلها او اصول المرافعة فيها او تعيين الحكام وعزلهم على المعتمد السامي قبل عرضها على السلطة التشريعية ليبين آراءه ومشورته فيما له مساس بمصالح الاجانب

المادة الرابعة — في الامور المتعلقة باحوال الاجانب الشخصية وفي غيرها من الامور المدنية والتجارية التي جرت فيها العادة الدولية على تطبيق قانون بلاد اخرى يطبق ذلك القانون بالكيفية التي تعين قانونا والدعاوي المتعلقة باحوال الاجانب الشخصيه تنظر فيها المحاكم المدنية مع مراعاة شروط هذا الاتفاق على ان لا يخل ذلك باحكام اي قانون من القوانين المتعلقة باختصاص المحاكم الدينية او بما يكون للقناصل من السلطة بشأن ادارة تركات رعاياهم بموجب الاتفاقات التي تعقدها الحكومة العراقية وفي دعاوي النكاح والطلاق والنفقة والمهر والولاية على القصر وميراث المنقول يجوز لرئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى او لرئيس محكمة الاستئناف والتمييز في دعاوي الاستئناف والتمييز ان يدعوا قنصل الاجنبي الذي يخصه الامر او ممثلا من قنصليته ليجلس بصفة خبير ويبدي المشورة بشأن القانون الشخصي الذي يتعلق به ذلك الامر

المادة الخامسة — يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على ان يحيل مقدما الى المعتمد السامي لاجل موافقة الاخير امر تعيين جميع رؤساء واعضاء محاكم الاستئناف والتمييز البريطانيين وكذلك امر انهاء وظيفة اي حاكم بريطاني .

المادة السادسة — تعتبر احكام هذه الاتفاقية خلال مدة المعاهدة فقط ولا تسري الى

بعد ذلك وللبيان قد وقع المفاوضان المختصان بامضائيهما هذه الاتفاقية ·

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلثمائة واثنين واربعين هجرية ·

جعفر العسكري	ه · هوبس
رئيس وزراء الحكومة العراقية	المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانيا في العراق

٤ – الاتفاقية المالية المعقودة طبقا للمادة ١٥ من المعاهدة العراقية الانكليزية

نحن الموقعان ادناه المفوضان احدنا من قبل صاحب الجلاله ملك بريطانية والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية بعد أن فوضنا لأجل التوقيع على الاتفاقية الآتية الملحقة بالمادة ١٥ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين اول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وواحد واربعين هجرية ·

✻ الاتفاقيـة ✻

حيث انه قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين اول سنة ١٩٢٢ ميلاديه الموافق لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هجرية معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانيه وجلالة ملك العراق و كذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٤١ هجرية ملحق بنفس هذه المعاهدة

وحيث ان المادة ١٥ من المعاهدة المذكورة قد نصت على عقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانية إلى حكومة العراق ما يتفق عليه من المرافق العمومية وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانية مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت إلى آخر وينص فيها

من جهة اخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم

وحيث انه بموجب المادة ٤ من نفس هذه المعاهدة يتعهد جلالة ملك العراق بأن يستشير المعتمد السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية سليمة ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانية

وحيث انه قد نص في المادة ١٨ من نفس المعاهدة على ان لا مانع للفريقين المتعاقدين الساميين من اعادة النظر من وقت الى آخر في شروط الاتفاقية المنفردة المشار اليها في اعلاه بقصد ادخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ على كل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب ان يبلغ الى مجلس جمعية الأمم

فبناء عليه قد تم الاتفاق الآن على ما يأتي :—

المادة ١ — تعترف الحكومتان بمقتضى هذا عداء وجوب سد جميع نفقات ادارة العراق المدنية من ايرادات العراق وقبول حكومة العراق في اقرب ما يمكن من الوقت المسؤولية المالية التامة فيما يتعلق بالمحافظة على النظام الداخلي والدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي.

المادة ٢ — ان ما تقدمه حكومة جلالة ملك بريطانية إلى حين من المساعدة المالية يجب ان يكون في شكل الاحتفاظ في العراق على نفقة حكومة جلالة ملك بريطانية بحامية امبراطورية او قوات محلية تتولى أمرها الحكومة المذكورة ولكن لا يجوز في حالة من الأحوال ان تتخذ هذه المساعدة المالية شكل اشتراك حكومة جلالة ملك بريطانية في سد نفقات الجيش العراقي او نفقات قوات محلية تقوم بأعبائها وتتولى أمرها حكومة العراق

المادة ٣ — ان المساعدة المالية المنوي تقديمها لأجل الأغراض المبينة في اعلاه يجب ان تخفض تخفيضا متواليا على نحو ما تقرره حكومة جلالة ملك بريطانيا في كل سنة مالية ويجب على كل حال ان تنقطع في خلال مدة لا تتجاوز الاربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا

المادة ٤ — تتعهد حكومة العراق بأن تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من ايرادات العراق لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الأمن فيه

وبالنظر إلى ما ترمي اليه هذه المادة تعتبر ايرادات العراق مجمل ما يدخل في جميع الاحوال تحت كل باب من ابواب الايرادات ماعدا المصالح التجارية خلا البريد والبرق والتلفون

حيث تعتبر صوافي الايرادات فقط

المادة ٥ — توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على نقل ملكية المرافق العمومية الآتية الذكر إلى حكومة العراق وتوافق حكومة العراق على قبول هذا النقل وذلك بالثمن المقدر المبين فيما يلي أمام كل من هذه المرافق المعينة

الري ٦٢١٢٠٤٠ روبية ، الطرق ٣٢٠٠٠٠ روبية ، الجسور ١١١٧٥٠٠ روبية ، البرق والبريد والتلفون ١٧٦٠٠٠٠ روبية ، المجموع ٩٤٠٩٥٤٠ روبية

المادة ٦ — تقبل حكومة العراق على عاتقها مسوءولية القيام بتسديد كامل قيمة المرافق المعينة في المادة السابقة لحكومة جلالة ملك بريطانيا والبالغ مجموع قيمتها ٩٤٠٩٥٤٠ روبية

المادة ٧ — ان مبلغ ال ٩٤٠٩٥٤٠ روبيه هذا يجب ان يشكل دينا يقتضي تسديده باقساط سنوية في خلالها مدة معينة ويعين مقدار هذه الاقساط على وجه يضمن دفع المبلغ الاصلي مع فائدة سنوية قدرها ٥ بالمئة في خلال عشرين سنة من تاريخ عقد هذه الاتفاقية

كذلك توافق حكومة العراق — في حالة بقاء احد الأقساط السنوية كله او بعضه غير مدفوع لأي سبب من الاسباب حتى ختام السنة التي يستحق فيها — على ان يضم المبلغ غير المدفوع على هذا الوجه إلى مجموع الدين ويحول إلى اقساط سنوية موزعة على مدة معينة بحيث يتم دفعه مع فائدة سنوية قدرها ٥ بالمئة في أثناء العشرين سنة التي تلو تاريخ عقد هذه الاتفاقية

ان الأقساط السنوية التي يقتضي دفعها بموجب هذه المادة يجب ان تكون من الطلبات التي يقدم تسديدها خصا من ايرادات العراق العمومية على تسديد كل طلب آخر ولا يجوز احداث طلب يقدم تسديده على تسديد هذه الأقساط من غير موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا

المادة ٨ — توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على انتقال مباشرة وادارة نظام السكة الحديدية العراقية — التي ستظل ملكا لحكومة جلالة ملك بريطانيا — إلى حكومة العراق وذلك من اول نيسان سنة ١٩٢٣ ولمدة لا تزيد عن اربع سنوات اعتباراً من تاريخ ابرام معاهدة التحالف وتوافق حكومة العراق على قبول المسوءولية بادارة ومباشرة النظام المذكور وينبغي أن تحفظ جميع واردات السكة الحديدية العراقية بمعزل عن واردات العراق العمومية ما دامت مباشرة وادارة السكة الحديدية بيد الحكومة العراقية ولا تستعمل الا لتسديد النفقات الآتية فقط : — (أ) المصروفات الاعتيادية للسكة الحديدية و (ب) ويقدر ما يزيد عن الواردات

بعد سد المصروفات الاعتيادية لتكاليف الاعمال الرئيسية الاخرى التي يقام بها بموافقة المعتمد السامي او لدفع الفائدة المستحقة على الاموال المستقرضة لغرض القيام بتلك الاعمال الرئيسية وستقوم حكومة جلالة ملك بريطانيا ما دامت حكومة العراق متولية مباشرة وادارة السكة الحديدية بكل ما في وسعها لتحصل لاجل تلك الحكومة على ما تحتاجه من المشورة او المساعدة على ان تحسب قيمة تلك المشورة او المساعدة من ضمن النفقات الاعتيادية للسكة الحديدية .
وتتعهد حكومة جلالة ملك بريطانيا بان لا تبيع السكة الحديدية الى اي مشتر خاص من فرد اوشركة في خلال مدة الاربع سنوات اعتبارا من ابرام معاهدة التحالف الا اللهم بموافقة الحكومة العراقية على ان لا تمتنع هذه عن ابداء موافقتها بدون سبب معقول وينبغي على الحكومة العراقية ان لا تعطي السكة الحديدية بالايجار في خلال المدة المذكورة الى اي مستأجر خاص من فرد او شركة بدون موافقة حكومة جلالة ملك بريطانية . وفي حالة ما اذا رغبت حكومة العراق في خلال المدة المذكورة في امتلاك السكة الحديدية اما بقصد بيعها لمشترخاص من فرد او شركة او ايجارها لمستأجر خاص من فرد او شركة او لغير ذلك من المقاصد فإن حكومة جلالة ملك بريطانية تبين اذ ذاك الشروط التي بموجبها تكون مستعدة لنقل تلك الملكية ويجري الانتقال بموجب الشروط التي يتفق عليها الطرفان . وفي حالة عدم التوصل الى الاتفاق على تلك الشروط يعرض الامر على ثلاثة محكمين يعين واحد منهم من قبل حكومة جلاله ملك بريطانيا وواحد من قبل حكومة العراق . اما الحكم الثالث فيجب ان يختاره الحكمان الاثنان بالاتفاق وفي حالة عدم اتفاقهما فيعين من قبل رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة وعلى المحكمين ان يأخذوا بعين الاعتبار المصروفات المتكبدة من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا في انشاء وتجهيز مهمات والقيام بلوازم السكة الحديدية وتقدير القيمة الحقيقية والمنتظرة (في المستقبل للسكة الحديدية لصالح حكومة واهالي العراق . ويقرر المحكمون مقدار المبلغ الذي يجب دفعه من قبل حكومة العراق الى حكومة جلالة ملك بريطانيا نظير انتقال الملكية وكذلك طريقة الدفع وتاريخه مراعين في ذلك موارد العراق المالية العمومية وما عليها من الديون . وتتعهد كل من حكومة جلالة ملك بريطانية وحكومة العراق بقبول قرار المحكمين المذكورين وتنفيذه .
وتوافق كل من حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة العراق على وجوب انتقال ملكية نظام السكك الحديدية الى حكومة العراق على اثر انتهاء مدة الاربع سنوات من تاريخ ابرام معاهدة

التحالف في الحال هذا اذا لم يكن قد سبق بيع هذا النظام او انتقال ملكيته . وذلك بموجب الشروط التي يتفق عليها الفريقان او تلك التي تقرر بواسطة التحكيم على نحو ما نص عليه آنفاً في حالة عدم التوصل الى اتفاق .

المادة ٩ — توافق حكومة العراق على ان لا تتصرف — اما بالبيع او باي طريقة اخرى بملكية المرافق العمومية المعينة في المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من غير موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا مقدما وذلك الى ان يتم تسديد قيمة جميع المرافق المذكورة . وفي حالة التصرف بملكية شيء من هذه المرافق بموافقة حكومة جلالة ملك بريطانيه على حكومة العراق ان تسدد في عين الوقت رصيد الدين الباقي لحكومة جلالة ملك بريطانيا من اصل ثمن المرفق او المرافق التي قد تصرفت به او بها على هذا الوجه . ان المفاوضات بشأن التصرف بملكية هذه المرافق يتولى امرها المعتمد السامي على ان توافق عليها حكومة جلالة ملك بريطانية .

المادة ١٠ توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة العراق على تسليم ميناء البصرة الى شركة تديرها بالامانة (تدعى امانة الميناء) وعلى ان ينظر في شروط هذا التسليم على حدة وان تشتمل تلك الشروط على ما يأتي :—

١ — تفصل ايرادات الميناء ومصروفاتها عن حسابات العراق العمومية وتقام لاجل ادارة شؤون الميناء امانة ميناء بامر حكومة العراق على ان توافق حكومة جلالة ملك بريطانية على ذلك .

٢ — يعتبر الثمن المقدر البالغ ٧٢١٩٠٠٠ روبية دينا على امانة الميناء لذمة حكومة جلالة ملك بريطانية ويشترط مرافقة حكومة جلالة ملك بريطانية على الشروط التي بموجبها تقوم امانة الميناء باعمالها وينظر في امر هذه الشروط بترتيب منفرد يجري باستشارة حكومة العراق التي توافق بموجب هذا على تسهيل المفاوضات لاجل تأسيس امانة الميناء وعلى تأمين مركز امانة الميناء هذه بما يقتضي من التشريع .

المادة ١١ ١ — توافق حكومة العراق على بقاء جميع الاراضي والابنية التي هي ملكها والتي تشغلها الآن حكومة جلالة ملك بريطانية لاغراض عسكرية وغيرها مشغلة من قبل الحكومة الاخيرة اشغالا لا يشوبه تعرض ما الى ان لا يبقى لحكومة جلالة ملك بريطانية من حاجة اليها على انه بعد انتهاء المعاهدة العراقية الانكليزية وبشرط ان تراعى احكام اية معاهدة

اخرى او اتفاقية تعقد وفقا للبروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة ينبغي على حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان لا تحتفظ بالاراضي او المباني المذكورة لمدة اطول مما يعتبر ضروريا عقلا لبيع ماقد يكون على تلك الاراضي من المباني او الاشغال التي هي ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية

٢ — توافق حكومة العراق على أن تنقل الى حكومة جلالة ملك بريطانية مجانا من غير مقابل ملكية ما تحتاج اليه الحكومة الاخيرة من الاراضي الاميرية المهملة لاجل الاغراض العسكرية وغيرها والاراضي التي تحول ملكيتها على هذا الوجه مع ما عليها او ما قد يشاد عليها من الابنية تظل ملكا لحكومة جلالة ملك بريطانيا ما ظلت الحكومة المذكورة في حاجة لتلك الاراضي والابنية على انه بعد انتهاء المعاهدة العراقية الانكليزية وبشرط ان تراعى احكام اية معاهدة اخرى او اتفاقية قد تعقد وفقا للبروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة ينبغي على حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان لا تتطلب افراغ اي شيء آخر من الاراضي الاميرية المهملة باسمها لاجل الاغراض العسكرية وان لا تحتفظ باي من الاراضي السابق افراغها على هذا الوجه للاغراض العسكرية لمدة اطول مما يعتبر ضروريا عقلا لبيع اي من هذه الاراضي والمباني التي عليها كما نص عليه في الفقرة ٥ من هذه المادة ·

٣ — ان الاراضي او الابنية التي تكون من الاملاك الخاصة وتحتاج اليها حكومة جلالة ملك بريطانية في اي وقت كان قبل انتهاء المعاهدة العراقية الانكليزية لاجل الاغراض العسكرية وغيرها يجب ان يجري استملاكها (اي نزع ملكيتها) او استئجارها من قبل حكومة العراق بناء على طلب حكومة جلالة ملك بريطانية بموجب قانون الاستملاك الذي يكون معمولا به من وقت الى آخر · اما ثمن الاستملاك او بدل الايجار فيجب ان تتسلمه حكومة العراق من حكومة جلالة ملك بريطانية

توافق حكومة العراق على اصدار ما يقتضي من التشريع لأجل الاستملاك او الاستئجار الجبري لأي من الاراضي او الابنية التي من الاملاك الخاصة والتي قد تحتاج اليها حكومة جلالة ملك بريطانيا لاغراض عسكرية وغيرها وكل تشريع من هذا القبيل فيما يخص الاراضي المستأجرة اجباريا بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانية ينبغي ان يخول حكومة جلالة ملك بريطانية الحق بأن تنقل عند انتهاء مدة الإيجار او قبل ذلك اية اشغال او ابنية مما قد تكون شيدتها الحكومة المذكورة على تلك الارض ·

وينبغي كذلك ان ينص ذلك التشريع على انه عند ما يقتضي استملاك اواستئجار ارض او بناء مابالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانية يجب ان يشترك في كل هيئة تخمين تشكل بموجب ذلك التشريع مندوب عن حكومة جلالة ملك بريطانية يختاره المعتمد السامي اما فيمايتعلق بالاراضي التي من الاملاك الخاصة والتي تستملكها حكومة جلالة ملك بريطانيا لاغراض عسكرية بموجب هذه الفقرة فلحكومة العراق الحق عند انتهاء المعاهدة بان تشتري بالاتفاق اوبالتحكيم تلك الاراضي وما عليها من المباني . واما فيما يتعلق بالاراضي التي من الاملاك الخاصة والتي تستأجرها حكومة جلالةملك بريطانية لاغراض عسكرية بموجب هذه الفقرة فينبغي ان تكون مدة ايجارها لغاية مدة المعاهدة على ان تمدد بعد انتهاء المعاهدة بناء على طلب حكومة جلالة ملك بريطانية وذلك بقدر ما يكون ضروريا عقلا لتمكين حكومة جلالة ملك بريطانيه من بيع المباني التي على تلك الاراضي

٤ — على حكومة العراق أن لا تضع عراقيل ما في سبيل شراء حكومة جلالة ملك بريطانية اراض او املاك خاصة بالاتفاق مع اصحابها

٥ — لحكومة جلالة ملك بريطانية السلطة التامة لبيع ما اشترته من الاراضي قبل عقد هذه الاتفاقية وما تشتريه من ذلك بموجب الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة معما على تلك الاراضي من الابنية والتصرف لمنفعتها الخاصة بالثمن الحاصل من هذا البيع وذلك في اي وقت كان عندما لا تبقى لحكومة جلالة ملك بريطانية من حاجة الى تلك الاراضي و كذلك لحكومة جلالة ملك بريطانية السلطة التامة للتصرف بملكية الاراضي التي تحول اليها بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة وما عليها من الابنية على ان يدفع الى حكومة العراق بدل مبيع او بدل ايجار الارض وهذ االبدل يعين عند الاستطاعة بالنظر الى السعر الرائج في السوق للاراضي المماثلة والمجاورة والا فبالاتفاق بين الحكومتين .

المادة ١٢ تتعهد حكومة العراق بان يبقى التعهد المالي الذي قبلت به في المواد ٥ الى ١١ من هذه الاتفاقية معمولا به رغما عن انتهاء معاهدة التحالف الى ان يتم تسديد جميع المبالغ التي لحكومة جلالة ملك بريطانية بذمتها بموجب هذه الاتفاقية وبأن يجري تنفيذه بكل امانة و كذلك توافق على عدم احداث طلب ما بقصد الحصول على قرض او ما اشبه من المقاصد يقدم تسديده خصما من ايرادات العراق العمومية على تسديد اي مبلغ آخر من غير موافقة

حكومة جلالة ملك بريطانه على ذلك مقدما وذلك الى ان يتم تسديد المبالغ الآنفة الذكر ولا يجوز الامساك عن هذه الموافقة اذا اقتنعت حكومة جلالة ملك بريطانية من ان الفرض الـذي لأجله يراد احداث هكذا طلب هـو من الاغراض التي مـن شأنها ان تضمن تقدم العراق تقدما ماليا سليما لا تضعف مقدرة حكومة العراق على ايفاء ديونها لحكومة جلالة ملك بريطانية

المادة ١٣ ان المصاريف الاعتيادية الخاصة بالحكومة المدنية والإدارة ومرتبات ومصاريف المعتمد السامي وحاشيته يجب ان تتحملها بكاملها الحكومة العراقية . وستطلب الحكومة البريطانية من البرلمان البريطاني القيام بتأدية قسم من نفقات المعتمد السامي وحاشيته يبلغ نصف النفقات التي يصادق عليها وزير المستعمرات لاجل مرتبات المعتمد السامي وحاشيته ومصاريفها الاخرى . وستقدم الحكومة العراقية مساكن لسكنى افراد حاشية المعتمد السامي على ان يدفع الضباط الذين يخصهم الامر بدل ايجار معقول .

المادة ١٤ (١) توافق حكومة العراق على اعفاء المواد الآتية الذكر من الرسوم الكمركية على الواردات او الصادرات : (١) جميع المواد العائدة الى المعتمد السامي لأجل استعماله الخاص (ب) جميع اللوازم الرسمية العائدة الى المعتمد السامي وحاشيته والقوات او المصالح الامبراطورية وغير الامبراطورية المقامة في العراق على نفقة حكومة جلالة ملك بريطانيا وجميع المواد المستوردة من قبل « معهد البحرية والجيش والقوة الهوائية » او اي حانوت (كانتين) رسمي آخر عائد الى قوات جلالة ملك بريطانية او الواردة برسم المعهد المذكور او احد الحوانيت المذكورة وجميع اللوازم الشخصية التي يأتي بها افراد حاشية المعتمد السامي او افراد القوات او المصالح الآنفة الذكر عند وصولهم الى العراق على شرط انه اذا صرف شيء من المواد المستوردة او المؤتي بها بموجب هذا الاعفاء الى غير من يشملهم الاعفاء المذكور يجب اداء الرسم الكمركي المعمول به اذ ذاك من قبل صرف من تلك المواد على ذلك الوجه من شخص او قوة او مصلحة او معهد (ج) جميع المواد المستوردة المعنونة باسم افراد قوات جلالة ملك بريطانية او باسم المطاعم الخصوصية المعترف بها العائدة الى القوات المذكورة وذلك لدى ابراز شهادة بان تلك المواد هي لاستعمال الفرد او المطعم صاحب الشأن (د) جميع المواد المصدرة الى الخارج من قبل افراد قوات جلالة ملك بريطانية وذلك لدى ابراز شهادة بان تلك المواد ليست مصدرة

لأجل البيع (٢) يجب تأدية الرسوم الكمركية عن جميع المواد التي لم يجر استيرادها رأساً عن يد من ذكر في اعلاه من السلطات والقوات والمصالح الا ان حكومة العراق توافق على منح خصم على الرسوم المدفوعة على هذا الوجه لدى ابراز شهادة من سلطة ذات صلاحية بان المواد التي قد دفعت عليها الرسوم الكمركية قد سلمت وتسلمت لأجل الاستعمال الرسمي من قبل المعتمد السامي وحاشيته والقوات الامبراطورية وغيرها المقامة في العراق على نفقة حكومة جلالة ملك بريطانية

المادة ١٥ توافق حكومة العراق على ان لا تتقاضى رسما ما من قوات او مصالح حكومة جلالة ملك بريطانية عن الدوائر او الاراضي او العقارات التي تشغلها هذه القوات او المصالح لمقاصد رسمية

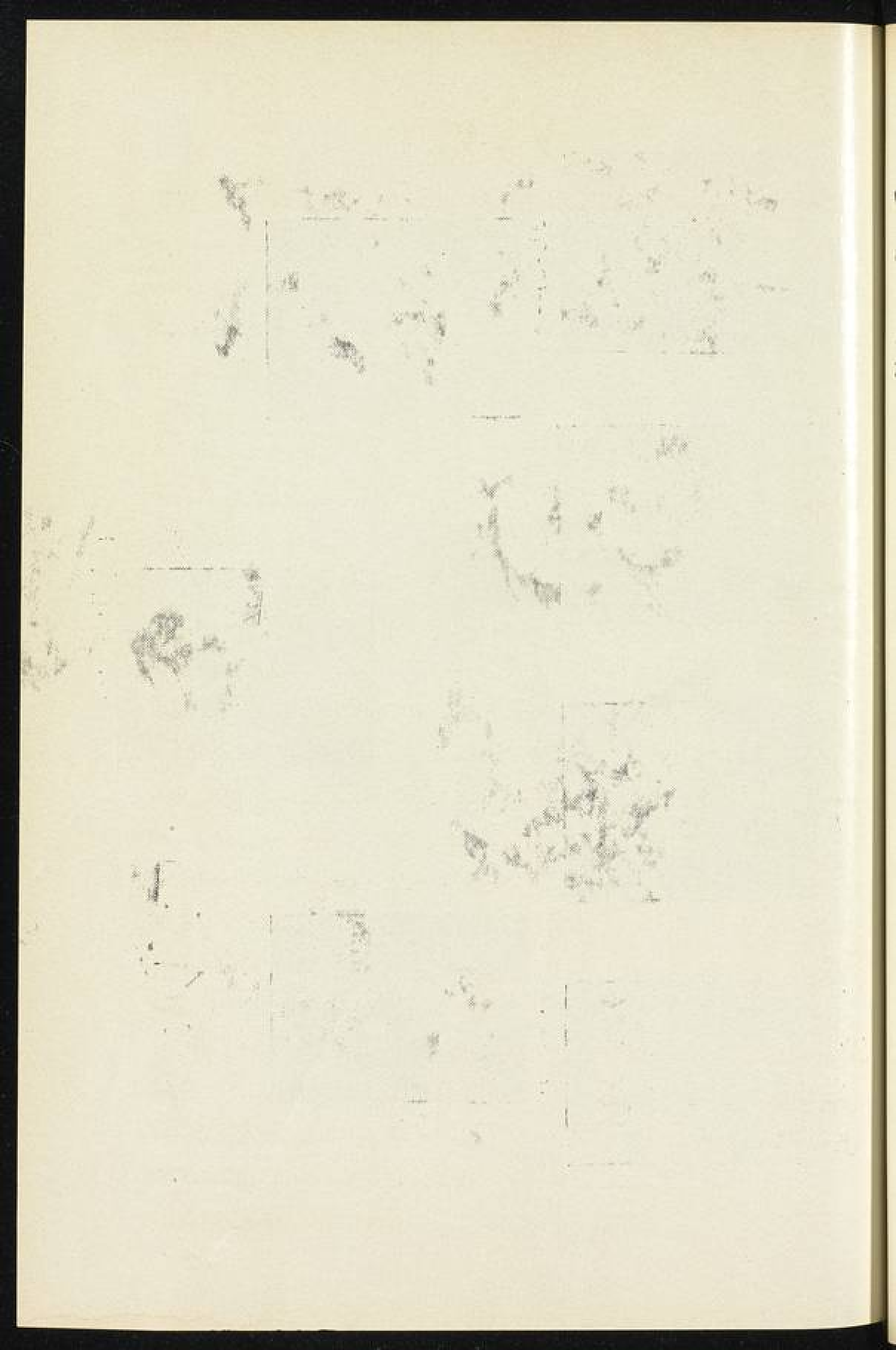
المادة ١٦ تتعهد حكومة العراق باجراء ما يجب لكي تدفع في حينها جميع المبالغ التي يستحق دفعها للموظفين البريطانيين الذين في خدمة حكومة العراق وفقاً لمقتضى شروط مقاولات استخدام هؤلاء الموظفين ويجب ان يظل هذا التعهد نافذاً اثناء استمرار هذه المقاولات وعند انتهاء اجلها كذلك

المادة ١٧ تعترف حكومة العراق بانها مكلفة بان تسدد لدى الاستحقاق كل ما قد يفرض عليها بموجب معاهدة الصلح مع تركية من المبالغ او التكاليف من جهة الديون العمومية العثمانية

المادة ١٨ ان ما تدفعه قوات ومصالح حكومة جلالة ملك بريطانية بما فيه معهد الجيش والبحرية والقوات الجوية او اي مخزن عسكري (كانتين) آخر عائد لقوات جلالة ملك بريطانية لقاء كل ما قد يؤدى لها من الخدمات من قبل دوائر حكومة العراق يجب ان يكون بموجب اكثر الاسعار مهاودة

المادة ١٩ توافق حكومة جلالة ملك بريطانية على الاشتراك في سد نفقات تعهد وصيانة الطرقات والجسور التي تستعملها قوات جلالة ملك بريطانية للنقليات وعند تقدير مقدار ما ينبغي دفعه على حساب الاشتراك في سد هذه النفقات ينبغي ان يحسب حساب المصاريف المتكبدة على الطرقات العمومية والجسور من قبل حكومة جلالة ملك بريطانية

وللبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائهما هذه الاتفاقية



الوزارة الهاشمية

امام الصفحة ١٤٤

رئيس مجلس الوزراء ووكيل وزارة الدفاع



ياسين الهاشمي



وزير الداخلية * السعدون



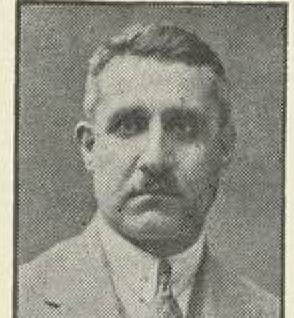
وزير المالية * ساسون حزقيل



وزير العدلية * رشيد عالي



وزير المعارف * الاستاذ الشبيبي



وزير الأشغال * مزاحم الباجهجي



وزير الوقف * ابراهيم الحيدري

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية .

جعفر العسكري	هـ . دوبس
رئيس وزراء الحكومة العراقية	المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانيا في العراق

الوزارة الهاشمية

سلمت الوزارة الهاشمية مقاليد الحكم من الوزارة العسكرية الأولى في ٣ محرم ١٣٤٣ (٤ آب ١٩٢٤) وكانت مؤلفة من —

١ — ياسين باشا الهاشمي رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للدفاع
٢ — عبد المحسن السعدون وزيرا للداخلية
٣ — ساسون حسقيل وزيرا للمالية
٤ — رشيد عالي الكيلاني وزيرا للعدلية
٥ — مزاحم الامين الباجه جي وزيرا للاشغال
٦ — الشيخ محمد رضا الشبيبي وزيرا للمعارف
٧ — السيد ابراهيم الحيدري وزيرا للأوقاف

وقد قابل الشعب تأليف هذه الوزارة بارتياح غير قليل وأمطر رجالها وابلا من برقيات التهاني والتبريكات — كجاري عادته — وكان أول عمل قامت به ، انها أذاعت منهاجها الوزاري الذي ضمن تحقيق بعض القضايا الوطنية الهامة واليك نصه :—

✻ منهاج الوزارة ✻

الاسراع في نشر القانون الأساسي وقانون انتخاب النواب ووضعهما موضع التنفيذ وجمع المجلس النيابي . والتآزر مع الدولة الحليفة للاسراع في تسلم المسؤوليات والسعي للاستفادة من مركزها وخبرتها لانهاض العراق وتطبيق المعاهدة بكل دقة

والسعي في تحقيق التعديلات المشار اليها في قرار المجلس التأسيسي وفي تخفيف الاعباء عن عاتق الدولة العراقية والنظر في تشكيلات الدوائر المختلفة وفيما تكلفه من النفقات لأجل الاقتصاد في المصروفات وفي قسم الموظفين على اختلافهم بقدر ما تتحمله مالية البلاد ويتفق مع حسن الادارة .

والنظر بنوع خاص في حالة البلاد الاقتصادية والأخذ بالوسائل الممكنة لرفاه البلاد

والسعي في تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى

والاعتناء في امور تحسين الزراعة والري والاقتصاديات الزراعية التي يتوقف عليها نهوض البلاد الاقتصادي وتوحيد هذه الفروع في اقرب وقت ووضع الأسس المناسبة لحل مسائل الأراضي .

تقوية الشعور الوطني بكل الوسائل واستكمال أسباب الدفاع عن حقوق المملكة العراقية عامة وفي ولاية الموصل خاصة وتزيد قوات البلاد المسلحة بقدر المستطاع

والاسراع في تأسيس الصلات السياسية والمناسبات الودية مع الدول المجاورة وغيرها وتزيد الاهتمام في نشر العلم بين جميع الطبقات والسعي في توسيع نطاق المعارف واتخاذ التدابير المناسبة لرفاه راحة سكان منطقة السليمانية وتخفيف ما أصابهم من الآلام والاضرار بسبب القلاقل

احضار اللوائح القانونية لتقوم مقام بعض القوانين والنظامات المرعية الآن والتي ليست ملائمة لحاجات المملكة ولعادات الشعب

ياسين الهاشمي

الوزارة تعمل ولكنها صامتة

كانت الرسائل البريدية والبرقية قد وضعت تحت المراقبة « السانسور » منذ تأليف الحكم الوطني في العراق . فلما تقلدت هذه الوزارة مقاليد الحكم ، رأت من الضروري الغاء هذه المراقبة التي تسلب حرية المتكاتبين وتفشي اسرارهم وتوثر على سير الحركة الوطنية في المملكة أسوء تأثير فألغتها في الحال وانصرف مجلس الوزراء إلى البحث في عقود الموظفين الأجانب والوظائف التي يجب ان يشغلها الانجليز وفقا للاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة العراقية — البريطانية — وكانت المفاوضات بين الوزارات السابقة ودار الاعتماد قد نضجت في هذا الصدد تقريباً

الموظفون الأجانب في العراق

فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٩ محرم ١٣٤٣ (١٠ آب ١٩٢٤) تأليف لجنة وزارية من رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والاشغال ومستشاري الداخلية والمالية لتقرير وانتقاء العدد اللازم من الموظفين الذين يجري استخدامهم بموجب مقاولات أو غيرها في جميع الدوائر

الحكومية وتبيان مدة استخدام كل منهم وان تسرع هذه اللجنة في ارسال رأيها إلى المجلس بخصوص العدد قبل كل شيء

وبعد ان وقفت هذه اللجنة على المفاوضات السابقة التي جرت بين الوزارة العسكرية خصوصا ودار الاعتماد واطلعت على اقتراحات المعتمد السامي ونائبه ، واستمعت آراء من لهم علاقة بالدوائر المختلفة ، وافت المجلس المشار اليه بتقريرها في هذا الشأن فقرر المجلس الموقر في جلسته المنعقدة في ٢٧ المحرم (٢٨ آب) ان يكون مجموع العدد الذي تمقدمه مقاولات استخدام او سيوظف في الحكومة العراقية على طريق الاعارة من الحكومات الأخرى ١٠٣ موظفين فقط على ان تستخدم الحكومة العراقية بعض الموظفين البريطانيين لمدد قصيرة وذلك ما عدا العدد المصرح به ما دامت الحاجة ماسة إلى استخدامهم

أما من جهة المدد فلم تأخذ الحكومة على عاتقها اعطاء مدد لأكثر من خمس سنوات لأنها لم تتمكن اذ ذاك من درس الحالة المالية كما يجب ولأنها عالمة بالأعباء الثقيلة التي سوف تتحملها البلاد لتطبيق مواد المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها

ونظراً الى ان صاحب الجلالة الملك المعظم اعتاد المصادقة على مقررات مجلس الوزراء ، لم يوافق جلالته على القرار المتخذ في هذه الجلسة بخصوص المدد التي يجب اعطاءها الى الموظفين المذكورين .

وفي ٣٠ آب اجتمع المجلس الوزاري (ونظر في كتاب رئيس الديوان الملكي بصدد عقود استخدام الموظفين البريطانيين فأيد قراره المتخذ في جلسته ٢٨ آب لأنه يرى ان ستعين طريقة استخدام الموظفين الأجانب عند دخول العراق في عصبة الامم وان حصر تمديد بعض العقود ما يمنع الاستفادة من خبرة بقية الموظفين الفنيين . وفي الوقت نفسه لم ير المجلس مانعا من استخدام عشرة موظفين فقط بعقود طويلة على ان تضمن الحكومة الانجليزية ارضاء بقية الموظفين البريطانيين على قبول مقاولات قصيرة وان تقوم بما وعدت به من المساعدات المالية وان يكون اختيار المراكز التي يعين فيها هؤلاء باتفاق الطرفين) اه . إلا ان صاحب الجلالة لم يوافق على هذا القرار ايضا .

واعاد مجلس الوزراء البحث في هذه القضية في جلسة خصوصية عقدها في ٢٦ شعبان (٢٢ آذار ٩٢٥) (فأيد قراره فيما يتعلق بعدد الموظفين الذين يجب اعطاءهم عقود استخدام

حالا وفيما يتعلق باعطاء بعض الموظفين مقاولات خصوصية إلى ان يستغنى عن خدماتهم على ان لا يمنع هذا القرار الحكومة من اعطاء موظف او موظفين آخرين عقدا او عقود استخدام كلما مست الحاجة إلى ذلك . اما العقود الطويلة فيعتبر انها لا تتجاوز العشر سنوات على ان يكون الوزير هو الذي يعين الموظفين الذين يجب اعطاءهم عقوداً طويلة . وعلى الوزراء أن يلاحظوا الاختصاص والكفاءة في العمل وأن يصرح في كل عقد ان الحكومة تملك الحق في استخدام الموظف في الوظيفة التي عين لها او فيما يعادلها من حيث الكفاءة)
وقد أيد صاحب الجلالة هذا القرار وانتهت مشكلة استخدام الموظفين البريطانيين في العراق على هذا النمط

ومما تجب ملاحظته هنا ، ان وزير الداخلية في هذه الوزارة عبد المحسن بك السعدون كان مؤيدا لوجهة نظر مستشار وزارته في المفاوضات وكان هذا المستشار ينحاز إلى المصلحة العراقية تارة ويتصلب طوراً في تأمين مستقبل الموظفين الاجانب وتكثير عددهم وتزييد مدد عقودهم (هذا ما اخبرني به الباجه جي مزاحم بك وكان أحد اعضاء اللجنة الوزارية التي درست هذه القضية)

حركات عسكرية

اختل الأمن في قضائي زاخو والعمادية بلواء الموصل بناء على تعدي بعض القوات غير المنظمة على بعض الاقسام من حدود العراق فقرر مجلس الوزراء في جلسة ١٤ ايلول ١٩٢٤ إعلان الاحكام العرفية في القضاءين المذكورين . وأذاع وزير الداخلية في اليوم الثاني بيانا على الشعب في هذا الشأن مؤكداً للشعب بأن هذه التدابير الموقتة والاحتياطات الضرورية ستزول بزوال ما يهدد الأمن في المنطقة المذكورة وبعد ان زال الخطر الذي كان يخيف الحكومة ويهدد الأمن العام ، الغيت هذه الأحكام في الحال

وبناء على ضرورة القيام بحركات عسكرية على الحدود الشمالية بناء على اجتياز قوات الاتراك غير النظامية حدود العراق وعبثها بأموال واعراض الناس وافق مجلس الوزراء في جلسته ١٥ ايلول على اجراء هذه الحركات وايداع قيادة قطعات الجيش العراقي المحتشد في لواء الموصل ، إلى قائد الطيران البريطاني العام بالعراق موقتا . فلما انسحب الأتراك إلى ماوراء الحدود ، قرر المجلس المشار اليه بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ان تعود مسؤولية هذه القطعات

إلى وزير الدفاع مباشرة

سمو الأمير غازي

كان قد تقرر قدوم سمو الأمير غازي ولي عهد المملكة العراقية إلى بغداد في أواخر ايلول فاهتمت الحكومة لقدومه اهتماما عظيما وتألفت ثلاثة وفود لاستقبال سموه من عمان . فكان الوفد الأول يمثل الشعب والثاني يمثل الحكومة والثالث يمثل البلاط الملكي . وقد سافرت هذه الوفود الثلاثة إلى عمان في ٢١ صفر (٢٠ ايلول) لتحية واستقبال ولي العهد المحبوب وبعد ان ادت التحية لسموه ؛ صحبته إلى العراق بين مظاهر الوقار والتعظيم فبلغ سموه العاصمة في ٥ تشرين الأول واستقبله الشعب استقبالا فخما دل على عظم الاحترام الذي تكنه الأمة لعرش العراق وتقاطرت وفود من الجهات على العاصمة للسلام على صاحب السمو الملكي الأمير والترحيب بتشريفه المبارك وأقيمت الولائم والافراح الكثيرة وأمر صاحب الجلالة الملك فاعلن شكر جلالته لشعبه على شدة تعلقه بالعائلة المالكة

الموصل في عصبة الأمم

طال الأخذ والرد بين الأتراك والانكليز حول ضم ولاية الموصل إلى الجمهورية التركية وتعاظم تعلق العراقيين بهذا الجزء من بلادهم لأنهم يعدونه بمثابة الرأس في الجسد . وكان قد تقرر الرجوع إلى عصبة الأمم لحل هذه المعضلة فقرر مجلس العصبة في أول تشرين الأول ١٩٢٤ أن يتولى أمر تعيين الحدود بين العراق وتركية بنفسه ويبت في المسائل المختلف عليها بين الحكومة البريطانية بالنيابة عن حكومة العراق وبين الحكومة التركية . لهذا اعتزم المجلس ارسال لجنة مؤلفة من ثلاثة من اعضائه لمعاونته على البت في هذه القضية وقرر المجلس أن يسلف سكرتير العصبة اعضاء هذه اللجنة النفقات التي يحتاجون اليها في ذهابهم إلى العراق ورجوعهم منه على ان تسترد هذه النفقات على التساوي من الحكومتين العراقية والتركية. وقد وضعت الحكومة العراقية اعتمادا لهذا الغرض قدره ٧٥٠٠٠ روبية وسجل المجلس في ختام الجلسة العهد الذي قطعه كلا الفريقين المتخاصمين بلزوم المحافظة على الحالة الراهنة إلى أن يبت في المسألة . واصدرت الحكومة العراقية في الحال أوامرها إلى الألوية الشمالية بلزوم المحافظة على السكينة والهدوء وعدم اجتياز الحدود أو العبث بالأمن حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا

١٤٨

مقابر الانجليز

وقع في الحرب الكونية عدد كبير من القتلى الانجليز في العراق ولا سيما في حصار الكويت الشهير واضطرت الحكومة الاحتلالية ان تقبر قتلى الجيش في ميادين الحرب التي كانت تحتلها دون ان تتمكن من نقلها إلى أماكن بعيدة منظمة فكان لزاما والحالة هذه ، تحديد هذه المبادين وجعلها مقابر خاصة بقتلى الحرب من البريطانيين . فطلب المعتمد السامي البريطاني في العراق إلى الوزارة الهاشمية أن تهدي حكومة العراق الأراضي الاميرية الداخلة ضمن ساحات المقابر الحربية في العمارة والكوت والعلوية (بجوار بغداد) إلى لجنة المقابر الحربيه الامبراطورية وتسجلها باسم اللجنة المذكورة فوافق مجلس الوزراء على هذا الطلب في جلسته المنعقدة في ٦ تشرين الاول ١٩٢٤ ثم جرى تسجيل هذه القطع وغيرها باسم الحكومة البريطانية نفسها وفقا للفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المالية

صدى الحركة الحجازية في العراق

كانت العشائر النجدية الهائجة تعتدي مرة على العراق وأخرى على سوريه وتارة على شرقي الأردن وطورا على الحجاز . وقد بلغت تجاوزاتها على الحجاز في أوائل عام ١٣٤٣ واواخر عام ١٩٢٤ مبلغا عظيما فاضطرت حكومة الحجاز إلى الدخول مع حكومة نجد في حرب ضروس دامت أياما عديدة وكانت خسائر الطرفين فيها عظيمة جداً

وكانت الحكومة البريطانية قد عرضت في تلك الآونة معاهدة على جلالة الملك حسين ملك الحجاز المعظم لتنظيم الصلات بين انكلترا والحجاز فرفض جلالته التوقيع عليها لاحتوائها على قيود واصفاد لا تنفق والعهود المقطوعة للعرب عامة ولجلالة الحسين بن علي خاصة . فقد وقف جلالته أيام الحرب العظمى في صفوف الحلفاء يقاتل اخوانه في الدين بأمل الفوز باستقلال البلاد العربية وتشكيل امبراطورية عربية عظمى تجمع شمل العرب وتوحد صفوفهم وتجعلهم امنا بعد خوفهم وعزاً بعد ذلهم . أما المعاهدة المعروضة عليه ، فكانت تخيب تلك الآمال وتجعل تلك الظنون حلما لهذا رفض جلالة الحسين ابرامها ورضي بعد ذلك بالعزلة والاسارة في جزيرة قبرص بدلا من الملوكية الزائلة ووضع العرب تحت نير الاستعمار

ودلت الحوادث الأخيرة على أن رفض الحسين التوقيع على هذه المعاهدة شجع الملك

ابن السعود على محاربته والاستعانة بالأجانب وهكذا بقيت الحرب سجالا بين الحكومتين العربيتين الاسلاميتين حتى وافت الأنباء في ٥ ربيع الأول (٤ تشرين الاول) تعلن تنازل الحسين بن علي عن عرش الحجاز وقيام جلالة شبله الأكبر الملك علي المعظم مقام جلالته ملكا على الحجاز .

وتذاكر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ١٩ صفر ١٣٤٣ (٢٨ ايلول ١٩٢٤) في كتاب الرئيس الديوان الملكي في هذا الصدد (فرأت الحكومة العراقية أن الغزوات المستمرة التي تقوم بها قوات ابن السعود لتوسيع نفوذ الوهابية في مناطق الحكومات العربية والاخلال بالموازنة الحالية الموجودة في جزيرة العرب او استيلاء عظمة ابن السعود على الحرمين الشريفين مما يأتي بأضرار بالغة من الجهة الدينية والسياسية والاقتصادية على العراق وعليه قرر مجلس الوزراء أن يطلب إلى المعتمد السامي بيان التدابير المتخذة لازالة هذه الأضرار في الحال والاستقبال ليتمكن مجلس الوزراء من اتخاذ قراره النهائي في هذه المسئلة)

وقد اجاب المعتمد السامي على طلب مجلس الوزراء بتاريخ ٣ تشرين الاول بجواب مقتضب مشوه فلم ير فيه (المجلس ما يزيل قلقه من الأضرار التي ستصيب مصالح العراق من جراء استيلاء ابن السعود على الحرمين الشريفين او من غارات قواته على البلدان المجاورة . هذا من جهة ومن الجهة الثانية فإن حكومة العراق كانت ترى ان سياسة انجلترا في شأن هذا الحاكم العربي لم تزل غير صريحة بالنظر إلى العراق ووجود قواته داخل حدود العراق المحدودة بموجب المعاهدة العراقية — النجدية وتربصهم للهجوم على عشائر العراق في كل حين أمر مخل بحقوق الحكومة العراقية وبراحة سكان العراق وعليه فوض مجلس الوزراء فخامة رئيسه في جلسة ٧ تشرين الاول المفاوضة مع المعتمد السامي في النقاط الآنفة الذكر)

واذ جاءت الأنباء معلنة اندحار الجيش الحجازي ودخول ابن السعود ارض مكة ، انعقد مجلس الوزراء مرة اخرى بتاريخ ٢٦ ربيع الاول (٢٥ تشرين الأول) (وتفاوض بخصوص مسئلة استيلاء ابن السعود على مكة المكرمة واكتساحه الحجاز فقرر تأييد ما ورد في قراره المتخذ في جلسة ٧ تشرين الاول ورأى ان استيلاء هذا السلطان على البيت الحرام سوف يؤول إلى عدم امكان اداء فريضة الحج ويخل بالموازنة بين البلاد العربية ويضطر في نهاية الأمر العشائر القاطنة ما بين سورية والعراق وعلى طول الفرات غربا إلى اعتناق المذهب

الوهابي تخلصا من تجاوزات دعاته وتعدياتهم وسوف يهدد سلامة المواصلات بين العراق وسورية وفلسطين. وقرر المجلس الوزاري الاحتجاج على هذا الاستيلاء الفعلي والطلب الى الحكومة البريطانية الاشتراك الفعلي في محافظة حدود العراق وحماية عشائره بصورة دائمة من غارات الوهابيين. وفي الوقت نفسه قرر انه يود الاطلاع على التدابير التي ستتخذ من جانب الخليفة في هذا الشأن ليتمكن من اعادة النظر في الموقف). ثم قرر في جلسته الأخرى المنعقدة في أول كانون الاول تحويل ١٥٠٠٠ روبية من واردات الأوقاف إلى مهاجري الحرمين الشريفين في جده واعقب ذلك مجيء الملك علي إلى العراق بعد ان فقد عرشه في الحجاز باستيلاء ابن السعود عليه

✻ الانتخابات النيابية والدستور ✻

صدر قانون الجنسية العراقية في ١٠ ربيع الأول ١٣٤٣ (٩ تشرين الاول ١٩٢٤) فاطمأن العراقيون على حقوقهم ومصير أولادهم ومستقبل بلادهم من مزاحمة الأجنبي لهم في موارد معيشتهم. وأذاعت الحكومة بيانا في ٢٣ تشرين الأول عن نشر قانون الانتخاب جاء فيه (ان الفقرة الثالثة من منهاج وزارتنا الذي نشر يوم تولت زمام أمور المملكة هي الاسراع في نشر قانون الانتخاب والقانون الأساسي، وتحقيقا لهذا الأمر لم تدخر الوزارة وسعاً في انجاز بعض الأمور الهامة التي يجب انجازها قبل نشر القانونين المذكورين. وقد اكملت ونشرت قانون الجنسية العراقية وشرعت منذ مدة في تنظيم دفاتر الاحصاء واحضار قوائم المنتخبين وما ذلك الا لتقليل المدة التي ستجري فيها الانتخابات. ولما كانت الأسباب التمهيدية لنشر القانون الأساسي لم تنته بعد، فقد رأت الحكومة أن تسرع في نشر قانون الانتخاب حالا على ان لا يتأخر نشر القانون الأساسي إلى ما بعد اتمام المنتخبين الثانويين والشروع في انتخاب النواب. والحكومة تحترم جميع الحقوق والصيانات العامة الواردة في القانون الأساسي. اما الأسباب التي دعت إلى تأخير القانون الأساسي فهي ناجمة من صعوبة التشريع في الأمور الهامة نظراً للأحوال العمومية والاخطار السياسية المحيطة بالبلاد ووجوب الاسراع في انجاز قانون الميزانية العامة للسنة الحالية وتعديل وضع بعض الانظمة والقوانين التي نحن في حاجة شديدة اليها) اه. وقد نشر قانون الانتخاب بعد نشر قانون الجنسية فقابله الشعب بفرح لا مزيد عليه واملت البلاد ان تدخل في حياة نيابية مباركة بعد ايام قليلة

الديون العمومية

لما وضعت الحرب العالمية أوزارها وانسلخت البلاد العربية عن تركية وعقدت معاهدة لوزان الشهيرة التي وضعت موضع التنفيذ في ٦ آب ١٩٢٤ ؛ طلبت تركية توزيع الديون العثمانية العمومية على الاقطار المنسلخة من تركية كل بنسبة ما يصيبه منها على أن تعترض الاقطار المذكورة على ما يصيبها من الحصص في خلال مدة معينة . وقد بلغ المعتمد السامي هذا الامر إلى الحكومة العراقية وطلب اليها في ١٠ ايلول ١٩٢٤ ان توفد ممثلا إلى الآستانة لفحص وتدقيق الحسابات التي أجراها مجلس الديون فقرر مجلس الوزراء في ٦ تشرين الاول ١٩٢٤ ايفاد مندوبين عن العراق إلى الآستانة لفحص تلك الحسابات وامعان النظر في المبلغ الذي قرر المجلس فرضه على العراق وبعد عودته إلى العاصمة واطلاع حكومة المركز على النتيجة اعترضت على التقدير الواقع وبعد تعديل هذا التقرير ، سددت الحكومة حصتها من الديون بعملية خطيرة يجد القارئ ذكرها وتفصيل أمرها في تاريخ الوزارة العسكرية الثانية

الشروع بالانتخاب

صدرت الارادة الملكية في ١٥ ربيع الثاني (١٢ تشرين الثاني) بتعيين اليوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٢٤ للبدء باحضار قوائم المنتخبين الاولين كما نصت عليه المادة التاسعة من قانون الانتخاب . واصدرت وزارة الداخلية في ١٣ تشرين الثاني أمرا شديدا إلى جميع الموظفين في القطر يحظر عليهم التدخل في شؤون الانتخاب ويطلب اليهم ان يفسحوا للشعب الحرية المطلقة لاستعمال حقه المقدس في هذا المعترك

وخاض الشعب معامع الانتخابات في اليوم المذكور بحرية ورزانة . وبعد أن قطعت الامة في هذا المضمار شوطا بعيدا ؛ ظهر لرجال الدولة ان هناك زيادة هائلة في النفوس لم يعرف عنها شيئا فاضطرت الحكومة الى ان توقف سير الانتخاب وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٣ كانون الثاني ١٩٢٥ تأليف لجنة برآسة وزير العدليه وعضوية ممثل من وزارة الداخلية وآخر من العدلية لفحص جداول المنتخبين الاولين واتخاذ التدابير لتصحيح عددهم وارجاعه إلى ما هو اقرب للحقيقة واحصاء نفوس المناطق الشمالية . وخول هذا القرار اللجنة المذكورة حق اجراء تحقيقات محلية إذا رأت لزوما لذلك

وشرعت اللجنة في تحقيقاتها فهتكت اسراراً استعمارية كثيرة وضربت على أيدي المتلاعبين

بمقدسات الشعب الوديع واتضحت لها قضايا كانت مخبئة عن الانظار وبعد أن اتمت مهمتها في العاشر من شباط ١٩٢٥ ، أقر مجلس الوزراء تحقيقها في ١٢ من الشهر المذكور وبوشر في اكمال الانتخابات

ولم يخل هذا الانتخاب — بعد الشروع به مجدداً من تأثيرات ولو طفيفة وتذمرات ولو قليلة وشكاو وان لم تنجح فإن بعض رجال الإدارة استعملوا الضغط على الناخبين في بعض الاقضية واساءت الهيئة التفتيشية في بغداد الى بعض الناخبين واضطر حزب النهضة العراقية إلى ان يحتج لدى الوزارة على هذه الإساءة ورفعت بضع دعاو إلى المحاكم عن ذلك وانتهى كل شيء بسلام وامان دون ان يحصل ما يستحق الافراد بالذكر

تثبيت منهاج الوزارة

أذاعت الحكومة في ١٤ جمادى الاولى ١٣٤٣ (١٢ كانون الاول ١٩٢٤) بياناً رسمياً مطولاً بمناسبة الشروع بالانتخاب جاء فيه (ان الوزارة الحاضرة تقدمت بمجمل منهاجها اذذاك — تريد يوم تأليفها — مشيرة إلى ما ستبدأ به من الاعمال الا أننا دخلنا الآن ولله الحمد في عهد دستوري فلا يسمح لكل وزارة والحالة هذه أن تستمر على ادارة الشؤون في البلاد ما لم يكن منهاجها مقبولاً لدى الشعب وما لم تكن حاصلة على ثقة أكثر ممثليها في مجلس النواب . لذلك تتقدم الوزارة الحاضرة مرة أخرى بمنهاجها المفصل مضمنة اياه خطتها الاساسية في ادارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية فإذا آنست الامة العراقية فيه ما يكفل تقدمها وتحقيق رغباتها ان شاء الله ، عمدت إلى وضع ثقتها فيمن رشح نفسه للجري في مجلس النواب بموجبه ومن تتوفر شروط الكفاءة فيه لتطبيقه)«١»

ثم شرحت الحكومة في هذا البيان سياستها الداخلية والخارجية بصورة مفصلة موضحة كل نقطة من نقاط منهاجها المختزل ومؤكدة للشعب بأنها ستكون عند حسن ظنه في تحقيق الأماني الوطنية الحقة .

الملك في الشمال

في مساء اليوم الذي نشرت فيه الوزارة الهاشمية بيانها الآنف الذكر ، سافر حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم إلى لواء الموصل ومكث في الحدباء أياماً كان خلالها موضع التجلة والاحترام

«١» جريدة العراق رقم ١٦٠٠

وعرج من هناك على اربيل و كركوك فكانت هذه أول زيارة يؤديها جلالة الملك لهذين البلدين بعد تتويجه الميمون ولاول مرة رفعت الراية العراقية المحبوبة على صرحيها الرسميين بمحضر من الاهل المحبوب وصادف لحسن الحظ ان صاحب هذا التاريخ كان قد سافر مع الحاشية الملكية في هذه الرحلة الميمونة مندوبا من احدى الصحف العراقية فكان ماشاهده من الاحتفاء العظيم بحضرة صاحب الجلالة العراقية ومن المآدب التي اقيمت لجلالته دليلا قاطعا على تعلق سكان الشمال بالعرش العراقي المفدى . وبعد ان أتم صاحب الجلالة رحلته وتفقد أحوال رعيته وأنعم على الناس والمعاهد الخيرية مالا عظيما وهدايا كثيرة وتكلم في عدة احتفالات بما يناسب المقام ، عاد الى بغداد في ٢٧ كانون الاول بعد ان استغرقت الرحلة نصف شهر

ونشير هنا إلى أن صاحب الجلالة الملك وقع على المعاهدة العراقية البريطانية التي ابرمها المجلس التأسيسي في ١٠ – ١١ حزيران سنة ١٩٢٤ ليلة سفره إلى الشمال بعد أن وقع عليها جلالة ملك بريطانيا . وتبودلت النسخ الرسمية لهذه المعاهدة بين الحكومتين المتعاهدتين وحفظت النسخة الأولى من المعاهدة في بلاط بغداد والثانية في بلاط لندن وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٣ كانون الثاني أن تكون المعاهدة المذكورة نافذة المفعول في يوم تبادل نسخها وهو ١٢ كانون الاول سنة ١٩٢٤

وكانت صاحبة الجلالة ملكة العراق قد وصلت إلى بغداد قادمة من الحجاز في ١٧ كانون الاول فاستقبلت استقبالا عظيما في كل محل مرت به

حركات الشيخ محمود في السليمانية

في السليمانية اسرة قديمة تدعى (اسرة كاكا أحمد) يرتقي تاريخها إلى زمن حكم البابانيين (اي إلى نحو ١٥٠ حجة) ولها شعائر وآداب تختص بها . وكان عميد هذه الأسرة (كاكا احمد بن الشيخ معروف) محترما من جميع الطبقات الكردية وبلغ من احترام حاشيته له ، ان رفعته الى منزلة الاولياء فأصبح وليا وعظم قدره وكبر شأنه حتى انقادت الى تعاليمه جميع الطبقات الكردية الساكنة في هاتيك الأطراف . فلما مات هذا الولي ، خلفه حفيده الشيخ سعيد وخلف الأخير الشيخ محمود رئيس العصابات في السليمانية

وكان نفوذ الشيخ محمود يتضاعف على ممر الأيام فلما اندحر الجيش التركي في العراق وترك بغداد في عام ١٩١٧ ؛ اراد علي احسان باشا القائد التركي المشهور أن يستفيد من نفوذ

هذا الشيخ فنقده خمسة آلاف جنيها ليصرفها على عصابات تعيث في اطراف كركوك التي استولى عليها الانجليز في عام ١٩١٨ وتغير على معسكرات الجيش البريطاني بين الفينة والفينة فلما عقدت هدنة موندروس في ١١ تشرين الثاني من السنة المذكورة أبرق هذا القائد إلى السليمانية بلزوم تسليم زمام امور الاواء إلى الشيخ المذكور فيحكم فيه باسم الدولة العثمانية ويبقى الفوج التركي المرابط هنا تحت امرته وتصرفه

ودالت الأيام دولها فإذا بالشيخ محمود يظهر اخلاصه للانجليز ويلتمس التقرب منهم ويعلن استعداده لتسليم السليمانية اليهم بلا قيد ولا شرط فرحبت انجلترا بهذا الاخلاص وأوفدت في ٣ تشرين الثاني قائدين من خيرة قوادها في العراق لمفاوضة الشيخ محمود في امر احتلال السليمانية فكان القائدان المذكوران موضع حفاوة واحترام الشيخ محمود وسلم اليهما الفوج التركي فشكراه على ذلك وقررت الحكومة الانجليزية تعيين هذا الرجل (حكمداراً) للواء السليمانية براتب شهري قدره ١٥٠٠٠ روبية وجعلت الميجر (نوئيل) مستشاراً ملكياً له والميجر (دانلبس) مستشارا عسكريا وهكذا اصبح الشيخ محمود أميراً على تلك الأطراف أو حكمدارا كما نعته السلطة إذ ذاك

ومرت الأيام والشهور واذا بانجلترا تقلل من نفوذ ومرتب الشيخ محمود بالتدريج وتحرض رؤساء الكرد على الاساءة اليه والانتقاض عليه . فشمر الشيخ بالخطر الذي يهدد مركزه وكان قد وثق من استياء البلدان العراقية من السياسة الانجليزية فثار في ايار ١٩١٩ ثورة هائلة وقبض على بعض الموظفين الانجليز في السليمانية فأسرهم وتقدم مع اتباعه إلى مضيق (طاسلوجه) وهجم على الجيش هجوما عنيفاً فدمره تدميرا وأسر ضباطه وأفراده وزحف على مضيق (دربند) فهال ذلك حكومة الاحتلال واذاعت السلطة العسكرية في ٢٨ أيار ١٩١٩ البلاغ التالي :

ان الشيخ محمود قبض على زمام الحكم في السليمانية بغتة يوم ٢١ أيار سنة ١٩١٩ واخذ بعض الضباط والافراد البريطانيين هناك بصفة أسرى لذلك سارت قوة جنودنا حالا إلى — جم جمال — وفي ٢٥ الجاري وصلت كشافتنا إلى مضيق — كاسلوجه — ومن ثم إلى — جم جمال — وان قوة من جنودنا مجهزة بكل انواع المعدات الحربية تحتشد الآن في كركوك) .

وسارت قوة انجليزية كبيرة إلى مضيق (دربند) في أواخر حزيران من السنة المذكورة

فأحاطت الثوار بحركة التفاف عظيمة واعتقلت الشيخ محمود وجماعة من اتباعه وارسلتهم مخفورين إلى بغداد وارسل الشيخ منها إلى الهند مع من يخدمه فلبث فيها أسيراً إلى أواخر عام ١٩٢٢ وزحفت القوة المذكورة على السليمانية فاحتلتها بعد تراشقات طفيفة وبقي هذا اللواء الجسيم تحكمه السلطة الانجليزية إلى اواخر عام ١٩٢٢ حيث اعيد الشيخ محمود إلى السليمانية وقلده الانجليز زمام الحكم فيها من جديد فانتقض عليهم بعد مدة واخـذ يعيث في تلك الأطراف فتضافرت جهود الحكومتين العراقية والبريطانية على تجريد حملة عسكرية عليه واحتـل الجيش العراقي بلدة السليمانية في ١٩ تموز ١٩٢٤ ولكن الشيخ ما لبث ان طرد الجيش العراقي من البلد إلى ما وراء مضيق دربند (١)

---

(١) يمكننا ان نقول بان الشيخ محمود هو تاريخ القضية الكردية وان القضية الكردية هي الشيخ محمود ولهذا وددنا ان نأتي على خلاصة مهمة لتاريخ هذه القضية مستندين في ايرادها الى اهم المصادر الرسمية فنقول:

احصي عدد الاكراد اخيرا فكان نحو ثلاثة ملايين نسمة وهم موزعين بين تركيا وايران والعراق وسورية ويبلغ عدد القاطنين منهم في شمال العراق نحو نصف مليون نسمة او سدس هذا العدد المجموع • وقد قضت معاهدة سيفر المنعقدة في ١٠ آب سنة ١٩٢٠ ان يوضع مشروع للاستقلال المركزي للمناطق الكردية الواقعة في شرقي الفرات وجنوب غربي ارمينية وشمالي الحدود التركية المتاخمة لسوريا والعراق في خلال ستة اشهر من تاريخ دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ . وفي ظرف سنة واحدة من تاريخ تنفيذها اذا فاتح اكراد هذه المنطقة مجلس عصبة الامم برغبتهم في الاستقلال عن تركيا وأقر المجلس هذه الرغبة . فيجب منحهم استقلالهم وفي هذه الحالة لا يعارض الحلفاء بقية الاكراد القاطنين في كردستان العراقية اذا اختاروا الانضمام الى دولة مستقلة كردية كالتي ذكرناها . (انظر المواد ٦٢و٦٣و٦٤ من معاهدة سيفر) من هنا تتجلى فكرة تاسيس دولة كردية مستقلة تشمل فيما تشمله من المناطق الاخرى كردستان العراقية مع ان الدولة العراقية لم تكن قد عرفت يومئذ او تقرر خلقها . فلما كلفت بريطانيا بالانتداب على العراق في ايار سنة ١٩٢٠ تسلمت الوزارة الخارجية التركية نسخة من معاهدة سيفر المذكورة فرفضت الاعتراف بهذا الحق للاكراد . ثم جاءت معاهدة لوزان المنعقدة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ فسعت الحكومتان البريطانية والعراقية الى افراغ سياستيهما في قالب تتحقق معه مواد معاهدة سيفر المتعلقة بالاكراد مع ان هذه المعاهدة نسخت بمعاهدة لوزان الجديدة •

وعند تشكيل الحكومة المؤقتة في العراق في تشرين الثاني ١٩٢٠ ، احتفظ المندوب السامي بالسيطرة على مناطق الكرد في العراق ولكنه وجد من الصعوبة بمكان فصل هذه المناطق عن العراق وشعر ان هذا الفصل معناه فصل منتوجات كردستان عن اسواقها الامر الذي يؤدي إلى الاضرار المباشرة بالاكراد انفسهم . وفي الوقت نفسه لاحظ ان كردستان العراقية تكاد تكون منفصلة تمام الانفصال عن بقية المناطق الكردية الواقعة في تركية وايران وبناء على ذلك اصدر البيان الآتي :-

« ينظر المندوب السامي نظرا فعليا في التدابير الواجب اتخاذها بحق ادارة المناطق الكرديه في العراق وقد بلغه ان هناك مخاوف تساور القلوب من احتمال الحاقهم بحكومة بغداد الأمر الذي الجأ البعض إلى المطالبة بنظام استقلالي وبلغه في الوقت نفسه ان قادة الرأي الكردي العام يشعرون بالروابط الاقتصادية والصناعية التي تربطهم بالعراق ففي هذه الحالة يرغب فخامة المندوب ان يحصل - ان امكن - على ما يشير إلى أماني

فلما جاءت الوزارة الهاشمية جردت عليه حملة عسكرية كبيرة أعملت عدتها الحربيـة في

الكرد الحقيقية فان كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية فانه مستعد لان يقترح على مجلس الدولة بحل على الوجه الآتي :-

١ - فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل والداخلة ضمن حدود الانتداب البريطاني بشكل لواء فرعي يتألف من أقضية راخو وعقره ودهوك والعادية على ان يكون مركزه (دهوك) وان يكون تحت هيمنة معاونة متصرف بريطاني ويكون القائمقامون بريطانيين على ان يحل محلهم موظفون من الكرد والعرب الذين يحسنون اللغة الكردية ويرضى عنهم الاكراد . ويذعن هذا اللواء الفرعي في شؤونه المالية والقضائية إلى حكومة بغداد الوطنية ويرسل بالطبع ممثلين عنه الى الجمعية التأسيسية ولكنه في الأمور المتعلقة بالادارة العامة يراجع القائمقامون المتصرف كما ان التعيينات الادارية يقوم بها المندوب السامي بمشاورة الحكومة المحلية

٢ - سيدبر المندوب امر اشراك الضباط البريطانيين في ادارة اربيل وكويسنجق وراوندوز وينال تمهدا بمراعات رغبات الاهلين في أمر تعيين موظفي الحكومة أما تفاصيل ذلك فتوضع حالما تسمح الحالة

٣ - تعامل السليمانية كمتصرفية يحكمها متصرف شورى على ان يعين من قبل المندوب وان يلحق به مستشار انكليزي ريثما يتم تعيين المتصرف ، يقوم الحاكم السياسي البريطاني مقامه . ويخول المتصرف من السلطات ما يوافق عليها المندوب بعد استشارة المتصرف ومجلس الدولة ويكون القائمقامون في الوقت الحاضر بريطانيين على ان يحل محلهم اكرادا حينما يتوفر رجال اكفاء لهذه الغاية) اه .

وقد قبل أكراد لوائي الموصل واربيل بما تقدم فاصبحوا عراقيين ورفض أكراد السليمانيـة ذلك فبقوا تحت هيمنة المندوب وبقي في كركوك متصرف وطني نال عطف وثقة المندوب البريطاني كثيرا واشترك الاولون في التصويت للملك فيصل وامتنع السليمانيون عن ذلك فلما كانت سنة ١٩٢٢ وقعت اضطرابات خطيرة في السليمانية واربيل استدعت إلى اخلاء السليمانية حالا وتأليف مجلس محلي منتخب لادارة شؤونهـا في ١٦ ايلول سنة ١٩٢٢

وهنا يتظاهر نفوذ الشيخ محمود الذي لعب دورا خطيرا في كردستان فانه كان قد نفي منها عام ١٩١٩ واعيد اليها بعد زمن طويل واختاره الانكليز في ١٦ ايلول ١٩٢٢ رئيسا للمجلس المحلي المنتخب ثم حاكما عاما . وفي تشرين الثاني من تلك السنة خلع على نفسه لقب « ملك كردستان » ثم صار يستغوي العشائر المجاورة لمهاجمة كركوك فجردت عليه الحكومة البريطانية حملة قوية اعادت احتلال السليمانيـة موقتا ولاذ الشيخ محمود بالفرار ولكنه عاد فاحتلها في ١١ تموز سنة ١٩٢٣ وبقي فيها نحو سنة كاملة .

وفي اثناء البحث في معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ اتضح للاكراد ان لا امل لهم في خلق دولة كردية تشمل المناطق الكردية في العراق وان البحث جار لضم كردستان إلى الوحدة العراقية فبذلت الحكومتان بريطانيا والعراق جهودا تذكر للتثبت من رغبات الاكراد وايقاف حركات الشيخ محمود عند حدها واصدرتا البيان التالي :-

« تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود وتأملان ان الاكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في اسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون ان تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومتي انكلترا والعراق » اه

لم يصغ احد إلى هذا الوعد الرسمي او هذا البيان الخطير . فلما تم عقد البروتكول الانجليزي - العراقي في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ الذي جعل مدة المعاهدة الاولى المنعقدة بين انكلترة والعراق اربع سنوات اعتبارا

من تاريخ عقد الصلح مع تركيا ، بات في حكم المقرر ضم السليمانية إلى العراق وتأسيس ادارة تضمن احترام حسيات الكرد القومية . وإذ كانت الانتخابات في العراق للمجلس التأسيسي قائمة على قدم وساق ، رأت الحكومتان العراقية والبريطانية ان تعطيا الاكراد تأمينا عن نيات العراق الحسنة نحوهم فقرر مجلس الوزراء في ١١ تموز سنة ١٩٢٣ ما يلي :-

أولا – ان الحكومة العراقية لا تنوي تعيين موظفين عراقيين في الأقضية الكردية ماعدا الموظفين الفنيين

ثانيا – لا تنوي اجبار سكان الاقضية على استعمال اللغة العربية في مراسلاتهم الرسمية

ثالثا : وان حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة « ستؤمن تأمينا صحيحا »

وكانت نتيجة هذه المقررات الخطيرة ان انتخب لواء السليمانية خمسة نواب لتمثيله في المجلس التأسيسي العراقي بعد ان طردت القوات التأديبية قوات الشيخ محمود عن السليمانية وعادت السكينة الى مكنها وخصصت الحكومة العراقية المك ربية لتنفق على الاصلاحات الضرورية المستعجله وثبتت قدمها في تلك الربوع ونظمت النظم الاداريه اللازمه

وفي شباط سنه ١٩٢٥ جاءت اللجنة الخاصة التي اوفدتها العصبة الاممية للتحقيق في الاختلاف العراقي التركي على مصير ولاية الموصل فاقرت نظرية الحكومة البريطانية القائلة بضرورة الحاق كردستان بالعراق ولكنها اوصت بمراعات رغبات الكرد المتعلقة بتعيين الموظفين واستعمال اللغة القومية في مكاتباتهم ومخاطباتهم وهذ ما سبق للحكومة البريطانية ان قررته مع حكومة العراق

وفي تشرين الاول سنة ١٩٢٦ اجتمع مستشار وزارة الداخلية بالشيخ محمود الذي كان لا يزال يعكر صفو الامن في اطراف السليمانية ثم ارسل الشيخ بعدئذ نائبا عنه الى بغداد للاتفاق مع الحكومة المركزية على شروط الصلح فوقع في حزيران سنة ١٩٢٧ على شروط تقضي بان يعيش الثائر واسرته في خارج العراق وان يمتنع عن التدخل في كافة الشؤون السياسية وان يرسل احداولاده الى بغداد لتلقي العلم فيها وتعهدت الحكومة برد جميع املاكه اليه كما انهاسمحت له بتعيين وكيل يديرها بالنيابة عنه ثم زار بغداد بنفسه في تموز من تلك السنة وصارت السليمانية تشترك بعدئذ في انتخاب كل برلمان عراقي وبقي الاكراد في علاقات حسنة جدا مع الحكومة العراقية الى ان كانت معاهدة ١٩٣٠ (معاهدة نوري السعيد – همفريز)

وقد ابدى الاكراد مخاوف وهمية من هذه المعاهدة وقالوا انها لم تضمن حقوقهم التي اشارت اليها اللجنة الامميةفي تقريرها عام ١٩٢٥ في حين ان هذه المعاهدة كانت عبارة عن حلف بين العراق وانجلترا وانه من المستحيل ان تذكر الضمانات في هكذا معاهدة ولا سيما وان الحكومة العراقيه كانت تعد إذ ذاك منهاجا لتدابير إنشائية مهمة في كردستان مع قانون يضمن استعمال اللغة الكردية بصورة رسمية في شملي العراق حيث مساكن الاكراد . وعلى كل فما كادت تنشر هذه المعاهدة حتى احدثت استياءا عظيما في كردستان واحتج الاكرادعليها كثيرا وراجعوا مجلس عصبة الامم من اجلها

وفي ٦ ايلول سنة ١٩٣٠ بينما كانت متصرفية السليمانية قد دعت وجوه البلد لانتخاب هيئة تفتيشية تشرف على الانتخاب العام للبرلمان الجديد ، حدث هرج ومرج في السليمانية وصار الاهلون يرشقون دواوين الحكومة بالحجارة فاستدعت السلطة ثلة من الشرطة كانت مرابطة هناك وطلبت

لمتصرفية لواء السليمانيه فاستتب الأمن حينا من الدهر تمكنت الحكومة في غضونه مـن تعمير القرى واصلاح الطرق وتشريع القوانين اللازمة . وقرر مجلس الوزراء اسعاف المنكوبين بقدر ما تسمح به مالية البلاد وتمركزت بذلك ادارة الحكومة العراقية في هذا اللواء وشيـدت المعاقل على طول خطوط المواصلات

سالم الخيون

سالم الخيون رئيس قبائل بني أسد من شيوخ المنتفق المعروفين وكان نائبا في المجلس التأسيسي وممن رفض المعاهدة العراقية البريطانية وقد سلك مع الحكومة في اواخر عام ١٩٢٤ مسلكا على النظم الحكومية عدته السلطة تمردا على النظام وكان من سياستها القضاء عـلى نظام الاقطاع الذي كانت تتمتع به معظم القبائل فسيرت عليه قوة اخضعت عشائره والجأته إلى التسليم في القرنة من البطائح ، فجرت محاكمته في محكمة جزاء البصرة الكبرى وبعدمرافعات طويلة حكم عليه في ٥ تشرين الاول ١٩٢٥ بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات ثم توسط أمره عند صاحب الجلالة الملك جماعة من البصريين فصدرت الارادة الملكية باطلاق سراحه

اليها ان تفرق الجماهير ولكن الاهلين هاجموها بالحجارة فاستدعت الحكومة قوة من الجيش فكانت المعركة حامية وكانت النتيجة ان قتل ١٤ نسمة من الاهلين وعشرة من الشرطة وجندي ولحدمع ثلاثة جرحى جنود و٢٣ جريحا من الاهلين وقبضت السلطة على ٩٨ شخصا بتهم مختلفه فقضت المحكمة ببراءة ٩٥ وادانة اثنين واجلاء واحـد عن السليمانيه ثم تأجلت الانتخابات الى مدة اسبوع واستؤنفت بعد حين وحضر المندوبون الى بغداد في الوقت المعين

وفي خلال خريف ١٩٣٠ عاد الشيخ محمود الى حركاته العدائية ونقض عهده السالف فاعلن العصيان وانضم اليه الكثيرون من صحبه فانذرته الحكومة بلزوم الاجلاء عن الحدود الذي اجتازها خلافا لتعهداته فلم يصغ لانذارها وقدم طلبا الى المندوب السامي بان تترك الحكومة العراقية جميع منطقة كردستان الى خانقين وزاخو وان تقام حكومة كردية تكون تحت انتداب الانجليز حتى تصدر عصبة الامم قرارها الاخير ولكن الحكومة العراقية جردت عليه قوة عظيمة دمرت اعوانه وجاءت به الى بغداد اسيرا ونفته منها الى احدى المدن العراقية يقيم فيها الآن واستتب الامن في جميع كردستان

هذه خلاصة القضية الكردية منذ ظهورها حتى نهاية عام ١٩٣١ وقد اعتمدنا في كتابة هذا البحث التاريخي المحض على اكثر الاسانيد الرسمية ولاسيما التقرير البريطاني الخاص عن العراق المرفوع الى عصبة الامم بمناسبة ترشيحه الى الانخراط في عضويتها .

على ان يقيم في البلد التي تعينه الحكومة له مدة الحكم الصادر بحقه فارسل إلى الموصل للاقامة فيها وجرت له مخصصات مدة مكثه محكوما هناك ونشرت الحكومة بمناسبة الحملة التي سيرتها عليه في حينه بيانًا بتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٢٤ جاء في نهايته :—

«وبرغم نصائح الحكومة وارشاداتها له، اظهر تمرده على السلطة وشق عصا الطاعة واخذ يحرض العشائر التي يتصل بها على التمرد ويحبب اليها عصيان الحكومة . فلم تر الحكومة تجاه هذه الحركات المخالفة ورغبة في حقن الدماء واقرار الأمن والسلام إلا أن تؤدب الشيخ المذكور فاتخذت ما يلزم من التدابير التأديبية وأنزلت به العقاب الواجب ولم يكن منه بعد ان لقي جزاء أعماله إلا أن التجأ إلى الحكومة وتدخل عليها في الاسبوع المنصرم وساد في تلك الربوع الأمن والسكينة»

هجوم الاخوان

تكرر هجوم الاخوان على العشائر العراقية الآمنة مرارا عديدة وكانت الحكومة في كل مرة تقوم بواجبها تجاه هذه الاعتداءات فتكتب الاحتجاج تلو الاحتجاج وترسل القوة تلو القوة لمحافظة الحدود ولكن بدون نتيجة فان الاعتداء سرعان ما يتكرر برجوع قوة المحافظة ومضي ايام قليلة على الحادث

وقد قام هؤلاء النجديون بهجوم عنيف على العراق في ٢٦ كانون الاول بلغت فيه الخسائر ١٦ قتيلا عدا الاموال ولما حاولت الطيارات البريطانية إقتفاء اثر الجناة وجدتهم قد دخلوا الحدود العراقية فامطرتهم وابلا من قنابلها ويقال أنها كبدتهم خسائر غير يسيرة

وبعد مرور اربعة أيام فقط ، عاد الاخوان النجديون الى حالتهم الهمجيه فقاموا بغزوة اليمة ثانية على بعد ٧٢ ميلاً من جنوبي غربي السماوة تلفت من جرائها ١٥٠ خيمة وبلغت الخسائر مبلغا عظيماً وقد ارسل المعتمد البريطاني السامي رسالة شديدة اللهجة الى الملك السلطان ابن السعود طلب فيها اليه ان يصدر اوامره حالا بمنع الغزو وارجاع المنهوبات وانذره بان عقائب الغزاة سيكون شديداً ولكن لم نسمع ان قام ابن السعود بأي تدبير سوى انه ابدى الاسف على وقوع الحادثين وأمل ان لا يتكرر مثله في المستقبل .

اللجنة الاممية في العراق

ذكرنا في حوادث ١ تشرين الاول ١٩٢٤ ان مجلس عصبة الامم قرّر ان يتولى

بنفسه قضية تعيين الحدود ما بين العراق وتركية وانه انتدب لذلك لجنة فرعية عهد اليها التحقيق في هذه المشكلة وقد وصلت اللجنة المذكورة الى بغداد في ١٨ جمادى الثانية ١٣٤٣ (١٥ كانون الثاني ١٩٢٥) وكانت مؤلفة من المسيو فرسن الاسوجي رئيسا وعضوية كل من الكونت نيلكي المجري والكولونيل يوليس البلجيكي مع سكرتيرين وثلاثة معاونين لها . وصحب هذه اللجنة من الاتراك جواد باشا وسكرتيره الخاص وثلاثة اخصائيين فنزل ستة من اعضاء اللجنة ضيوفا على دار الاعتماد البريطاني في بغداد وذهب الباقون الى الفنادق وشوهد بين خبراء الاتراك ناظم بك الكركوكي وفتاح بك السليماني وكانا قد اساءا الى العراقيين كثيرا فانكرت الصحف العراقية وجودهما بين اعضاء اللجنة الاممية والخبراء الاتراك واحتجت على مجيئهما الى العراق ودسهما للعراقيين في هذه الظروف العصيبة كما احتج المندوب السامي البريطاني على ذلك وكان المرقومان موضع سخط الموصليين الشديد يوم ذهبت اللجنة الى الموصل فاضطرت الحكومة الى ان تحميهما بكل الطرق الممكنة وانذرتهما بان لا يخرجا من منزلهما دون ان يطلبا حرسا من الحكومة

وكانت اللجنة الاممية موضع تبجيل العراقيين واحترامهم اياها . وقد زارت البلاط الملكي في اليوم الثاني من وصولها الى العاصمة فرحب جلالة الملك باعضائها كثيرا وابدى سروره الفائق من مجيئها وأمل ان تنصف العراق في مطاليبه الحقة وتحقق رغائب الأمة العراقية . وانتدبت الحكومة المرحوم صبيح بك نشأت ليكون خبيرا عن العراق فيرافق اللجنة في حلها وترحالها . واقام البلاط الملكي في ٢١ كانون الثاني مأدبة فخمة دعى اليها الوزراء والاشراف والاعيان للتعرف باعضاء اللجنة المحترمين ونظمت الاحزاب السياسية في العراق وجميع الجمعيات والنقابات فيه تقارير ضافية مسهبة قدمتها الى اللجنة عن أحقية العراق في الموصل ولزوم ابقاء هذه الولاية الى هذا القطر كجزء لا يتجزأ منه .

وأولم رئيس الوزراء (الهاشمي باشا) وليمة معتبرة لأعضاء اللجنة في ٢٥ كانون الثاني دعى اليها المندوب السامي وجميع الساسة من عراقيين وبريطانيين ورؤساء الاحزاب والعشائر والنقابات والاشراف والوجوه والصحفيين . وكان هؤلاء الاعضاء يزورون الاماكن التاريخية في العاصمة وفي جوارها مدة مكثهم في بغداد وسافرت اللجنة الى الموصل في ٢٦ منه فاذاعت مديرية المطبوعات البلاغ الآتي :—

(ان الحكومة العراقية واثقة من أحقية القضية العراقية وانها تعتمد كل الاعتماد على عدالة

ونزاهة وعدم تحزب عصبة الامم واللجنة المنصوبة من قبلها ولذلك فانها تطلب الى الشعب الكريم ان يساعد اللجنة المحترمة بكافة الوسائل المؤدية الى تسهيل تحقيقاتها وان الحكومة العراقية عارفة بمسئوليتها في هذا الامر في لزوم المحافظة على اللجنة ومن يرافقها ما داموا في العراق . (ولهذه الغاية تعلن بانها تمنع اجراء المظاهرات وكل تشبث آخر من شأنه التأثير على سلامة التحقيق وجريانه بالصورة المطلوبة وانها ستتخذ أشد التدابير لقمع اي عمل من هذا القبيـــل)

وعلى الرغم من هذا البيان الشديد اللهجة وما جاء فيه من وعد ووعيد ضد كل من يحاول القيام بأية مظاهرة فان الموصليين قاموا بتظاهرات كثيرة على أثر وصول اللجنة الى الموصل وافهموا الملأ باحقية مطاليب العراق ولزوم حفظ الموصل للعراق ونهض سكانها شيبا وشبانا يطالبون بهذا الحق المقدس نهضة الاسد الهصور وصار مرجل الوطنية يغلي كثيرا فأصبح الاتراك الذين برفقة اللجنة في خطر داهم فطلبت الحكومة اليهم ثانية ان لا يخرجوا الى الاسواق بدون حرس حكومي واستمر التحقيق في لواء الموصل اياما عديدة لم تسكن المظاهرات خلالها ولم ينثن الوطنيون عن تقديم الاحتجاجات وعقد الاجتماعات . وزارت اللجنة ألوية كركوك واربيل والسليمانية للوقوف على رغبات الاهلين في تقرير مصيرهم وعادت الى الموصل مزودة بكل المعلومات اللازمة لها .

وفي ١٩ آذار أتمت اللجنة مهمتها ، فابرق جلالة الملك المعظم في ٢٠ منه الى رئيس اللجنة البرقية الآتية :—

فخامة مسيو ده فيرس رئيس لجنة الحدود الاممية .

اني آسف لعدم تمكني من مقابلة فخامتكم وزملائكم الكرام قبل مغادرتكم بلادنا وأرى ان اعرب لكم عن جزيل شكري على الجهود العظيمة التي بذلتموها في سبيل مهمتكم الخطيرة وان ثقتنا بنياتكم الطاهرة تملؤنا آمالا بتحقيق مطاليبنا الحقة التي يتوقف عليها سلامة مملكتنا الفتية وسعادة شعبنا في المستقبل هذا واني اهدي اليكم تحياتي الخالصة واتمنى لكم جميعاً سفراً سعيداً . (فيصـــل)

وقد رد رئيس اللجنة الاممية على هذه البرقية بالبرقية الآتي ذكرها وهي :—

جلالة الملك — بغداد — زملائي وانا نشكر باحترام لجلالتكم العناية الجميلة التي تلطف بها علينا وارسال برقية الينا اثناء مغادرتنا الموصل ونرجو من جلالتكم ان تتكرموا بالتنازل

لقبول جل عواطف احترامنا مع بيان إمتناننا من الاستقبال الجميل الذي خصصنا به .

« ده فيرسن »

وأبرق رئيس الوزراء الى رئيس اللجنة المشار اليها البرقية الآتية : —

بلغني ان التحقيقات قد تجزت وان اللجنة عازمة على مفارقة العراق غداً فانتهز هذه الفرصة لاقدم شكر الحكومة العراقية الى معاليكم وزملائكم المحترمين لما تدرعتم به من التدابير الحكيمة للقيام بهذه المهمة الشاقه وأهنئكم على اتمام هذا العمل بدون حدوث ما يخل بالراحة العامة . سنترقب نتيجة تدقيقاتكم بكل طمأنينية معتمدين على اصالة رأيكم ونزاهة وجدانكم ولا نشك في ان الدولة العراقية ستخرج بفضل المشورة التي ستقدمونها الى عصبة الامم ، دولة قادرة على الدفاع عن كيانها ومستكملة الاجزاء والحاجيات في اوضاعها الجغرافية والاقتصادية واهديكم وزملائكم احتراماتي الفائقة .

« رئيس الوزراء »

فكان جواب رئيس اللجنة على هذه البرقية ما يلي : —

أنا وزملائي نشكر لفخامتكم البرقية التي تفضلتم بارسالها عند رحيلنا وانا نبارك لأنفسنا لأنه رغم الصعوبات الملازمة للتحقيق ، فقد جرى هذا التحقيق في أحوال لم نكن لنشك فيها وسنفسح المجال لأعضاء مجلس عصبة الأمم ليبتوا في القضية على الصورة التي تجلب رفاه وسعادة البلاد المنازع فيها . وقبل أن نرحل ، نود أن نعرب عن امتناننا لحسن الاستقبال والضيافة الذين خصصنا بها

« رئيس اللجنة الاممية »

(ازمة اقتصادية خطيرة)

أصيبت المزروعات العراقية في عهد الوزارة الهاشمية بآفات طبيعيه كثيرة فارتفعت اسعار الحبوب في بحر كانون الثاني ١٩٢٥ ارتفاعاً فاحشا وتوقف سير الجباية توقفاً غير منتظر ورأت الوزارة ان تعالج الغلاء الذي بدأ يفتك في الناس ولاسيما في الطبقتين الوسطى والضعيفة فقررت رفع رسوم الوارد عن الحبوب المستوردة الى الالوية الشمالية ثم عممت هذا الرفع فاصدرت قانونا في ٥ شباط باعفاء جميع الحبوب المستوردة الى العراق من جميع رسوم الوارد فخفت بذلك وطأة الشكاوى وتمتعت المملكة برفاه لا بأس به .

واحب جلالة الملك ان يشاطر البلاد شكواها من الضيق المالي فاراد ان يأمر بتنزيل المخصصات الملكية الى حد مناسب ولكن دوله رئيس الوزراء لم ير لزوما لاشتراك البلاط

بهذه الكارثة نظراً لكثرة النفقات التي يحتاج اليها وعلى هذا بقيت المخصصات الملكية كما كانت عليه الى هذا اليوم وهي ٧٨٠٠٠٠ روبية في السنة

وانتدبت وزارة المستعمرات البريطانية في ٣ آذار ١٩٢٥ بعثة مالية برآسة السر هلتن يانغ للبحث في المسائل التي يجب اتخاذها لايجاد توازن بين الدخل والنفقات في ميزانية الدولة العراقية فجاءت اللجنة المذكورة الى بغداد ودققت وضع البلاد الاقتصادي من جميع نواحيه ورفعت تقريراً ضافي الذيل في ٢٥ نيسان ١٩٢٥ ضمنته جملة اقتراحات مصيبة لرفاه الحالة الاقتصادية في البلاد وقالت بوجوب تنازل بريطانيا عن عدة مرافق اقتصادية لها في العراق الى حكومته بلا بدل ولكن المطامع الاستعمارية أبت الا تنفيذ المقترحات الملائمة لها فقط واهال كل ما يزيل عن بلادنا كربتها .

(امتياز النفط)

لم يكن اعطاء امتياز النفط الى شركة النفط التركيه في ١٤ آذار ١٩٢٥ وليد بحث الوزارة الهاشمية فيه فحسب بل اشتغلت به جميع الوزارات التي سبقت هذه الوزارة . فقد ادعت شركة النفط التركية في اواخر عام ١٩٢٢ بان الحكومة العثمانية منحتها امتيازاً لاستخراج النفط في ولاية الموصل قبل الحرب العامة فطلبت وزارة المالية الى مجلس الوزراء في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٣ أن يمعن النظر في هذه القضية فقرر المجلس ايداع القضية الى مشاور الحكومة العدلي ليرفع بيانا عنها الى المجلس الوزاري ويرى «هل يسقط تخاف الشركة المذكورة عن ابراز مستنداتها بعد أن اعلنت الحكومة العراقية ودعت اصحاب الامتيازات الى ابراز مستنداتهم واثبات حقوقهم ادعاء الشركة المذكورة في الامتياز ام لا» فكان جواب المشاور العدلي بعدم وجود أي حق للشركة في هذا الادعاء . فاتخذ مجلس الوزراء قراراً في ١٣ آب من هذه السنة مضمونه عدم الاعتراف بالامتياز الذي تدعيه الشركة . ولكنه في الوقت نفسه خول وزير المالية (ساسون حسقيل) مفاوضة الشركة في شروط الامتياز مجدداً على ان يرفع الامر الى الحكومة لتبت فيه وكان معاليه قد سافر الى لندن اذ ذاك مجازاً .

وجاء المستر كيلنغ ممثل شركة النفط التركية الى العراق في اواسط هذه السنة فقدم كتابا الى مجلس الوزراء في هذا الشأن فتذاكر المجلس في طلبه بتاريخ ٦ كانون الاول وقرر تأليف لجنة من وزير الداخلية ووزير الماليه ووزير الاشغال للمفاوضة مع الممثل المذكور الى ان يتوصل

الفريقان الى النتيجة المطلوبة . وغادر الرجل العراق قاصداً بلاده بعد ان انقطعت المفاوضات مع اللجنة الوزارية المشار اليها . ثم عاد الى العراق واظهر رغبته في استئناف المفاوضة ولكن بعد ان تطورت القضية تطورات غريبة ولعبت اصبع الاستعمار فيها دوراً مهماً فقرر مجلس الوزراء في ١٤ آب ١٩٢٤ ان لا تعتبر مفاوضات المستر كيلنغ نهائية سواء كانت من اللجان المؤلفة للبحث معه اومع الوزراء او مع الرئيس وان يقدم المذكور طلبا خطيا يطلب فيه استئناف المفاوضة

وساد القضية السكون اياما عديدة وجاءت اللجنة الاممية الى العراق للبت في قضية الحدود فتجات مطامع المستعمرين باجلى مظاهرها ووجهت اللجنة المذكورة الى المعتمد السامي اسئلة عن امتياز النفط وهل تنوي الحكومة العراقية ان تمنحه الى الشركة النفطية التركية او تذهب اللجنة في تحقيقاتها حسبما تراه؟ فكتب العميد الى رئيس الوزراء في ٢٦ شباط يطلب الاجابة على اسئلة اللجنة فاجتمع المجلس الوزاري في اليوم المذكور وقرر ان يجيب الرئيس على كتاب العميد بما يلي :—

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦ شباط ١٩٢٥ تأييد ما جاء في قرار الحكومة العراقية الوارد في برقيتها المرسلة بواسطة فخامتكم الى وزارة المستعمرات في ٢١ آب سنة ١٩٢٣ وهي كما يأتي : —

— ان الحكومة العراقية بينما لا تعترف بان شركة النفط التركية قد منحت أي امتياز ما وقد اطلعت على الوعد المدرج في كتاب رئيس الوزارة التركية المؤرخ في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٤ الى السفير البريطاني وهي مستعدة للوفاء بهذا الوعد بشرط ان توافق الشركة على الشروط التي تعتبرها حكومة العراق مرضية —

ان الحكومة العراقية لا ترغب في تأجيل البت في الامتياز وليس هناك نقطة جوهرية معلقة سوى مسألة الحصص وهي تحت البحث الآن . » اهـ .

وكانت مشكلة الحصص العراقية الواجب ذكرها في صلب الامتياز عقدة العقد فالحكومة تريد ان تجعل لها $\frac{٢٠}{١٠٠}$ من الحصص والشركة لا توافق على ذلك والاصح ان نقول هنا ان الدول صاحبات العلاقة بالامتياز لم توافق على اشراك العراق بربح النفط

وقد اخبرني وزير الاشغال (مزاحم الباجه جي) بانه اضطر الى أن يستقيل من منصبه في ١٨ شباط لاصرار الشركة المفاوضة على هضم حقوق العراق ولكنه عاد فسحب استقالته وكان الموقع على الامتياز

ومن يلقي نظرة بسيطة على اسئلة اللجنة و كتاب العميد الى الوزارة يرى ان العصبة الاممية كانت تطلب انهاء مشكلة النفط قبل ان تبت في مشكلة الحدود فكانت تارة تستغل وجود لجنتها في الحدود للبحث في هذه القضية وطوراً توعز الى بريطانيا لتحمل العراق على اعطاء هذا المورد الفياض هبةً الى الدولة المستعمرة وقد يكون رفض الحكومة العراقية اجابة طلب الشركة سبباً قوياً ومباشراً لفصل الموصل والحاقها بتركية وهذا ماجعل مجلس الوزراء امام امر واقع فاضطر الى ان يتخذ القرار الآتي في جلسة ١٠ شعبان (٥ آذار ١٩٢٥)

« استأنف مجلس الوزراء النظر في امتياز شركة النفط التركية وبعد المداولة حول تقرير اللجنة الوزارية والمكاتبات التي دارت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية في استعمال حق العراق للاشتراك بخصص رأس مال الشركة وبعد الاطلاع على بيانات اعضاء اللجنة الموفدة من قبل عصبة الامم والاسئلة التي وجهتها اللجنة المذكوره في مشروعية الامتياز وتسريع البت فيه واستماع بيانات رئيس الوزراء فيما يتعلق بالوضعية السياسية الخارجية والداخلية قرر ما يأتي .

(١) تعيين مدير عراقي في جملة مديري الشركة الاصليه على ان يكون له نفس الحقوق الممنوحة للمديرين الآخرين في اعمال الشركة وان تدفع مخصصاته من قبل الشركة كسائر المديرين

(٢) اقامة اسم الحكومة مقام الشركة في المادة السادسة على ان تجري ترتيبات المزايدة بواسطة الشركة وذلك بالوكالة عن الحكومة العراقية .

(٣) ان المادة ٣٣ من المقاولة لا تؤهل الشركات الفرعية الاستفادة من الحق الممنوح للشركة الاصلية في التسجيل والجنسية وان للحكومة متسعاً للنظر في شروط تأليف هذه الشركات عند تقديم انظمتها كما صرح في المادة نفسها .

(٤) ان الحد الاعظم للمقطوع يكون شيلينين .

(٥) ان يدخل معالي وزير الاشغال والمواصلات في المفاوضة مع ممثل الشركة لتثبيت النقاط الآنفة الذكر مع التعديلات الفرعية التي من صالح الشركة ايضا قبولها .

(٦) لا يعتبر المجلس بان للشركة حقاً في نقل الزيوت الاجنبية لان المادة الاولى من المقاولة تعطي هذا الحق لنقل الزيوت المستخرجة من المنطقه المعينة فقط وعليه لا تتمكن الشركة من نقل اي زيت آخر بدون مساعدة الحكومة العراقية .

(٧) يخول وزير الأشغال والمواصلات امضاء المقاولة عند اتمام الأمور الواردة في الفقرات الست الآنفة الذكر » اهـ

وقد وافق صاحب الجلالة الملك على هذا القرار بتاريخ ٩ آذار ١٩٢٥ ورأى وزير المعارف (الشيخ محمد رضا الشبيبي) ووزير العدلية (رشيد عالي الكيلاني) ان في اعطاء امتياز النفط دون ان يكون للعراق حصصه فيه اجحافاً بحقوق العراق فضلا عما تضمنته الاتفاقية من شروط ثقيلة أخرى وخصوصا مدة الاتفاقية فاستقالا من منصبيهما حالا فصدرت الادارة الملكية في ١٤ آذار باسناد وزارة المعارف إلى عبد الحسين الجلبي ووكالة وزارة العدلية إلى وزير الأشغال « مزاحم الباجه جي »

وصدرت الارادة الملكيه في ١٢ شعبان ١٣٤٣ (٨ آذار ١٩٢٥) بتخويل مزاحم الامين الباجه جي وزير الأشغال والمواصلات بالتوقيع على الامتياز بالنيابة عن الحكومة العراقية فوقع المومى اليه عليه في ١٤ آذار وهو يتضمن جعل مدة الامتياز ٧٥ سنة تصبح بعدها جميع ممتلكات الشركة وبناياتها ومكائنها ملكا للحكومة العراقية وتستوفي الحكومة اربعة شيلنات ذهبا عن كل طن من النفط الخام الذي تستخرجه الشركة . فكان المعروف ان الشركة ستستخرج في السنة نحو ثلاثة ملايين طنا من النفط فيكون حصة العراق منه ٧٥٠٠٠٠ جنيها ولكنها لم تستخرج منه حتى ولا عشر هذا المقدار بل بالعكس فانها حصلت على تعديلات وتمديدات اضرت بالبلاد ضرراً بليغا كما يجد القارئ تفصيل ذلك في تاريخ بقية الوزارات

نشر الدستور

تهلهلت نفوس العراقيين ورقصت أفئدتهم صباح يوم السبت ٢٦ شعبان (٢١ آذار) استبشاراً بحلول العيد الوطني الكبير وهو عيد نشر الدستور العراقي . وبرزت العاصمة العراقية ليلة نشره في حلة من الزينة ترفرف في سمائها الأعلام الوطنية الخفاقه بعد ان كشحت عنها غياهب الظلام . واحتفلت الحكومة بنشره احتفالا رسميا فخما فسار الموكب الوزاري إلى البلاط الملكي يحمل دستور المملكة في مخمل أخضر من الحرير فحيته ثلة من الحرس كانت تنتظر تشريفه عند البلاط وتقدم دولة الرئيس إلى صاحب الجلالة الملك فقدم إلى جلالته هذا العهد الجديد المقدس فوقع عليه صاحب الجلالة بقلم من ذهب اعد لهذا الغرض واطلقت المدافع مائة طلقة وطلقة استبشاراً واعلانا بحلول هذا العيد الوطني الميمون وعاد الوزراء إلى دوائرهم

يستقبلون المهنئين وكانت الوفود تقصد صاحب الجلالة لتقديم فرض التهاني تارة وتذهب إلى الوزراء لعرض التبريكات طورا وسارعت البلدان العراقية إلى ارسال البرقيات العديدة إلى البلاط الملكي وإلى رئيس الوزراء وكانت جميع المدن قد برزت في تلك الليلة كالعروس ليلة زفافها الميمون تسطع في جوانبها الأنوار المبهجة وتتلى في مساجدها ومعابدها المواليد والأدعية وتقام في بيوتها واسواقها وجاداتها معالم الأفراح والمهرجانات الفخمة . وعلى كل فإن الأمة شاهدت في يوم نشر دستورها عيداً لم تشاهده من قبل وعطلت جميع دواوين الحكومة واشغال الاهلين . ونشرت الحكومة في ٢٥ آذار البيان التالي :—

﴿ البيان ﴾

نشر القانون الأساسي وكان نشره خطوة كبيرة في تأييد رغبة الأمة . وبقدر الاعتناء في تطبيق بنوده ، ترسخ أحكامه في البلاد ويكون التقدم الذي أصبحت الأمة اليوم في حاجة اليه اكثر من كل وقت

لم تكن ثمار القانون الأساسي لتقتطف بمجرد اعلانه وارسال برقيات التهنئة بنشره بل ان للحكومة بمجموعها ولكل فرد من رجالها بانفراده تأثيرا عظيما في هذا التقدم . ان المسؤولية التي اودعها القانون على عاتق الوزارة هي أعظم مما تصورناه ونتصوره إذ مهما كان الاعتماد الذي تحصل عليه الوزارات من ممثلي الشعب قويا فانه لا يلبث ان يزول إذا لم يكن جميع اعضاء الحكومة متشبعين بروح واحدة مقدرين المبادئ التي ينطوي القانون عليها سائرين على حفظ العدل والحق بين الشعب

قد يجد عمال الحكومة أسبابا مبررة لما قاموا به حتى هذا اليوم من الأعمال التي لا تنطبق على الروح الدستورية والمسؤولية السياسية وقد يجد قسم كبير منهم مسانيد قوية في سواعد من قربوهم إلى المراكز التي اشغلوها سابقا فليعلم هؤلاء ان الدستور لا يسمح ببقاء اي عضو لا يستمد سلطته من روحه او يعبث بحقوق الأفراد مستنداً إلى نفوذه او نفوذ مساعديه

تجري في مركز المملكة وفي اطرافها بعض الأعمال التي لا تنطبق على القانون منها ما يظهر ومنها ما يبقى مخفيا فما يظهر منها يجب ان يعالج معالجة شديدة سريعة وما يخفى منها يجب اظهاره بكل وسيلة كيلا يبقى حاجز ما في سبيل اقامة الحق والعدل وبالرغم من نشر القانون الأساسي

إلى هذا الأمر الحيوي ألفت انظار جميع موظفي الحكومة وأطلب اليهم أن يجدوا ويسرعوا لتعمير ما مضى وليخفق العلم العراقي الذي يجمع في كوكبه رمز الاتحاد القومين النجيبين الكردي والعربي فخوراً تحت ظل القانون الأساسي وليستظل به شعب عالم بحقوقه مقدر لواجباته

رئيس الوزارة

تبادل برقيات التبريك

وما أن تم نشر الدستور واحتفلت به الأمة والحكومة حتى طير جلالة الملك فيصل إلى جلالة ملك بريطانيا العظمى البرقية الآتية :—

اقدم اجزل الشكر واللطف للصداقة التي أبدتها بريطانيا العظمى نحو العراق مما ساعده على اجتياز هذا الشوط من التقدم واني واثق من بقاء عطف بريطانيا وصداقتها ودوامها أبديا

«فيصل»

واليك نص الجواب الوارد من ملك الانجليز

اخذت بكل سرور برقيتكم المعربة عن الشكر واني اشاركم قلبيا في رغباتكم وفي دوام الصداقة بين المملكتين

حوادث مختلفة

١ً — زار العراق في ٦ آذار وزيران كبيران من وزراء انجلترا هما وزير المستعمرات المستر ايمري ووزير الطيران السر هور يصحبهما مساعدان وسكرتيران. فأقام لهما جلالة الملك مسامرة بديعة في بلاطه العامر ليلة ٣٠ من شهر وصولهما بغداد ودعى اليها نحو ٣٠٠ ذاتا بينهم الوزراء والأعيان والاشراف والسراة وبعد ان مكثا في العراق نحوا من عشرين يوما تجولا خلالها في جميع انحاء المملكة وزارا الألوية الشمالية خاصة غادرانا في ١٤ نيسان ٩٢٥

٢ً — نعت انباء طهران في ١٦ رمضان (١٠ نيسان) حجة الاسلام الشيخ مهدي الخالصي المجاهد الوطني الكبير الذي نفته الحكومة في ٢٨ حزيران ١٩٢٣ فكان لنعيه رنة حزن عميق في جميع الاندية واقيمت لروحه الفواتح والمآتم الكثيرة

٣ً — عاد إلى العراق في أول أيار المرحوم السيد طالب باشا النقيب الذي كان قد نفته حكومة الاحتلال في عهد الوزارة النقيبية الاولى فاستقبل استقبالا عظيما وادبت له المآدب الفخمة الكثيرة

٤ً — قصد صاحب الجلالة في أول أيار مدن الفرات الاوسط لتفقد أحوال رعيته فزار

كربلا وشفاثة والنجف والكوفه وعرج منها على ابي صخير والشامية والديوانية والحلة ثم زار اطلال بابل وعاد إلى العاصمة في ٥ ايار

٥ — صدرت الارادة الملكية في ٢٨ ايار باحداث ممثلية للعراق في لندن وتعيين جعفر باشا العسكري ممثلا للعراق فيها وهو أول عهد للعراق بالتمثيل الخارجي

﴿ استقالة الوزارة ﴾

انسحبت الوزارة الهاشمية من دست الحكم في ٢٨ ذي القعدة (٢٠ حزيران) بناء على ضرورة عرض معاهدة جديدة على العراق نظراً لنتائج تحقيقات اللجنة الاممية دخول البلاد في طور سياسي جديد

ومع ان الاشاعات حول تكليف الهاشمي باشا بتأليف الوزارة الجديدة كانت قوية لا بل في حكم المقرر ، فان نتائج تحقيقات اللجنة المذكورة وقرب صدور قرار العصبة الاممية في قضية الحدود على شروط يجدها القارئ في تاريخ الوزارة السعدونية الثانية ، قضت على كل هذه الاشاعات فألف السعدون عبد المحسن بك وزارته الجديدة الثانية وتم في عهده تمديد أجل معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنه ١٩٢٢ الى ٢٥ سنة وفقاً للقرار الذي اصدره مجلس عصبة الامم

وبمناسبة استقالة الوزارة الهاشمية اذاعت سكرتارية مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران البيان الآتي

« تأمل رئيس الوزراء في موقف الوزارة الحاضرة بعد انجاز الانتخابات العامة وبعد المداولة مع زملائه في جلسة عقدها نهار السبت الماضي فقدم استقالته الى جلالة الملك المعظم نهار الاحد صباحا وصدرت ارادة جلالته المطاعة بقبولها وبقيام الوزراء بالاعمال وكالة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة »

وقد أخبرني احد الوزراء في هذه الوزارة المستقيلة بان خلافا دب بين اعضاء الوزارة في الايام الاخيرة بحيث جعل التوفيق بين وجهات نظرهم وامكان تساندهم أمام السياسة الجديدة التي يجب انتهاجها في البلاد امراً مستحيلا وان مجلسا انعقد في حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ظهر خلال المحادثات التي جرت فيه أثر هذا الخلاف فصفق جلالة الملك بيديه وتكلم ببعض الكلمات التي تلقاها الوزراء رغبة من جلالته في تخليهم عن الحكم فاستقالت الوزارة حالا على ان يعيد تأليفها الهاشمي باشا من اكثرية الاعضاء المستقيلين ولكن الظروف أبت تحقيق هذا الشرط

١٧٠

الوزارة السعدونية الثانية

أصدر جلالة الملك المعظم ارادته الملكية الى عبد المحسن بك السعدون فجأة بتأليف الوزارة الجديدة وذلك في ٤ ذي الحجة ١٣٤٣ (٢٦ حزيران ١٩٢٥) فصدع السعدون بالامر حالا وألف وزارته الثانية في اليوم المذكور فكان «=

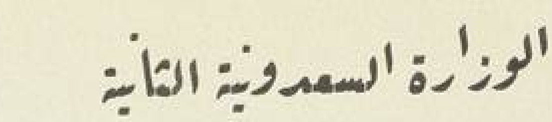
١ — عبد المحسن بك السعدون رئيسا للوزارة ووزيراً للخارجية
٢ — رشيد عالي الكيلاني وزيرا للداخلية
٣ — رؤوف الجادرجي وزيرا للمالية
٤ — ناجي السويدي وزيرا للعدلية
٥ — صبيح نشأت وزيرا للدفاع
٦ — حكمت سليمان وزيرا للمعارف
٧ — عبد الحسين الجلبي وزيرا للاشغال
٨ — حمدي الباجه جي وزيرا للاوقاف

ولم تكن هذه الوزارة من الحزب الذي ألفه السعدون في تلك الآونه ودعاه بـ (حزب التقدم) اذ كان فيها بعض المعارضين لمبادئ الحزب المذكور الا انها اصبحت تقديرية بحتة بعد ايام قليلة . كما انها لم تنشر منهاجا لها جريا على العادات التي سارت عليها بقية الوزارات لأنها افتتحت المجلس النيابي بعد مدة وجيزة فكان خطاب العرش الذي القاه جلالة الملك في المجلس منهاجها

تعيين الاعيان

يمثل الشعب العراقي مجلس نيابي ينتخب اعضاؤه في كل اربع سنوات مرة بطريق التصويت على درجتين ويتم هذا المجلس بمجلس آخر يدعى (مجلس الاعيان) يعين اعضاؤه بقرار من مجلس الوزراء وارادة ملكية . اما عدد النواب فهو ٨٨ نائبا وعدد الاعيان ٢٠ عينا وحيث ان الوزارة الهاشمية أتمت انتخاب اعضاء المجلس النيابي وان الوزارة السعدونية الثانية استحصلت ارادة ملكية بجعل يوم ١٦ تموز موعداً لافتتاح البرلمان ، فقد صدرت الارادة الملكية في ٧ من الشهر المذكور بتعيين ١٧ عينا ثم صدرت ارادة ثانية في ٢٥ منه بتعيين بقية الاعيان فكان مجلس الاعيان يتألف من : —

١ — ابراهيم الحيدري
٢ — آصف قاسم آغا
٣ — احمد الفخري
٤ — حسن الشبوط
٥ — عبدالغني كبه
٦ — عبد الله النقيب
٧ — محمد علي فاضل
٨ — صالح باش اعيان
٩ — عبد الله صافي
١٠ — عداي الجريان
١١ — يوسف السويدي
١٢ — عبدالحسين الكليدار
١٣ — مولود مخلص
١٤ — فواد الدفتري
١٥ — حسين العطية
١٦ — السيد محمد الصدر
١٧ — جميل الزهاوي
١٨ — مناحيم دانيال
١٩ — يوسف غنانوئيل
٢٠ — سعيد آغا معروف



الوزارة السعدونية الثانية

امام الصفحة ١٧٠

رئيس مجلس الوزراء

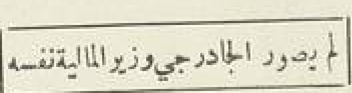


عبد المحسن السعدون

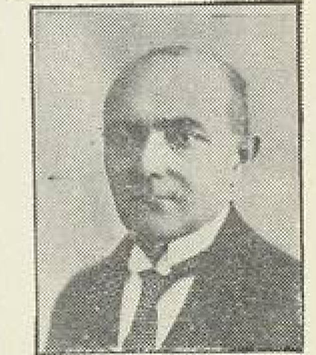


وزير الداخلية * رشيد عالي

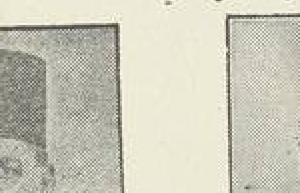
وزير العدلية * ناجي السويدي



لم يصور الجادرجي وزير المالية نفسه



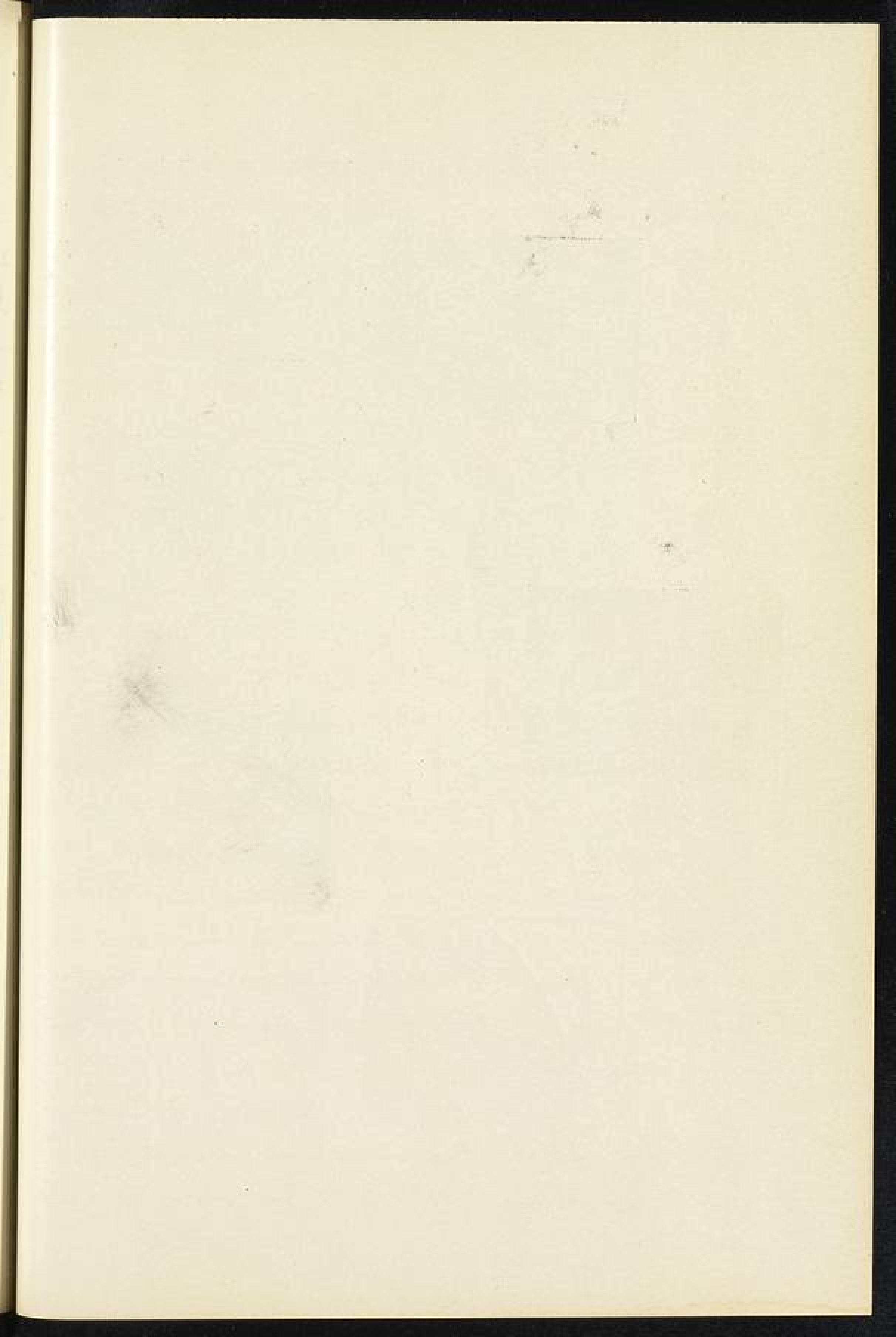
وزير المعارف * حكمت



وزير الوقف * حمدي

وزير الدفاع * صبيح نشأت

وزير الأشغال * عبد الحسين الجلبي



﴿ حفلة افتتاح البرلمان ﴾

كان يوم الخميس ٢٤ ذي الحجة ١٣٤٣ (١٦ تموز ١٩٢٥) يوماً مشهوداً في بغداد وكان الاحتفال بافتتاح مجلس الامة في اليوم المذكور في منتهى النظام والكمال والابهة فقد اصطفت قطعات الجيش والشرطة والكشافة على طول الطريق المؤدي الى بناية المجلس النيابي وكانت موسيقى الجيش تصدح عند مدخل المجلس والجماهير محتشدة في الشارع العام وبالخاصة قرب بناية المجلس وتوافد النواب فاخذوا مواقعهم فيه في الساعة الثامنة زوالية صباحا ثم شرف صاحب الجلالة الملك فاستقبله الوزراء والكبار ودخل كبير الامناء على النواب معلنا تشريف جلالة العاهل فقام النواب والاعيان وقوفا لاستقبال جلالته . وبعد ان استقر جلالته على العرش ووقف وراء العرش جمهرة من الكبار ، تقدم رئيس الوزراء وقدم الى صاحب الجلالة خطاب العرش فتلاه جلالته وكان مرتديا لباسه العسكري ومتكئا على سيفه الذهبي .

وبعد ان أتم جلالته تلاوة هذا الخطاب الذي هو منهاج الوزارة هتف النواب بحياة جلالته ثلاثا واطلقت المدافع مائة طلقة وطلقة واعلن رئيس الوزراء انتهاء الاحتفال فتفرق اعضاء مجلس الاعيان وذهبوا الى ردهة اجتماعهم حيث انتخبوا يوسف السويدي رئيسالهم وترأس الدكتور سلمان غزاله رآسة المجلس النيابي بصفته اكبر الاعضاء سنا واقترح بعض النواب لزوم التصويت على قبول لائحة النظام الداخلي للعمل بها موقتا حتى تؤلف لجنة خاصة لتدقيقها وعرضها على المجلس لتصديقها نهائيا فقبل هذا الاقتراح . واخذ كل نائب يحلف يمين الاخلاص وهذا نصه

« اقسم بالله وبشرفي اني اخلص للملك فيصل واحافظ على القانون الاساسي واخدم الامة والوطن واحسن القيام بواجباتي النيابية » وبوشر بعدئذ في انتخاب الرئيس فانتخب الاعضاء رشيد عالي الكيلاني وارتضوه رئيسا لمجلسهم فتخلى غزالة عن منصة الرئاسة واعتلاها الكيلاني وبعد ان شكر النواب على الثقة التي وضعوها فيه . باشر المجلس في روئية اشغاله ويمكننا ان نقول بأن تاريخ الدولة الحقيقي بدأ من اليوم الذي تم فيه فتح البرلمان العراقي

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب الكرام .

أتقدم اليكم بحمد الله واحييكم تحية مغتبط مبتهج باجتماعكم هذا وهو اول اجتماع نيابي تجلت فيه روح الامة بعد مجلسها التأسيسي وأبارك لكم جميعاً بما نلتموه من ثقة راجيا من الله عزوجل

ان يمد كم بعنايته ويهديكم سبل النجاح لتقدم الامة بجهود كم وتتبوأ بفضل مساعيكم المبرورة المكان اللائق بها بين الامم المتمدنة .

ايها السادة تعلمون ان المجلس التأسيسي الذي انعقد في السنة الماضية قد وفق بعد مذاكرات استغرقت ما ينيف على اربعة اشهر الى وضع الاسس التي بني عليها نظامنا الحاضر . ونحن في موقفنا هذا لا نذكر تلك الظروف العصيبة بالنسبة لحياة الامة واستقبال المملكة الا ويدفعنا الواجب الى التنويه بفضل ذلك المجلس من الحرص الكبير على تأييد البلاد والشجاعة الفائقة في تثبيت كيانها .

لقد مضى على انتهاء المجلس التأسيسي من مهمته ما يقارب السنة الكاملة . سارت البلاد خلالها سيراً هادئاً بالنسبة للسنين السابقة . وخطت في سبيل توطيد احكامها وترصين بنيانها خطوات لم تكن قصيرة المدى على رغم ما اعتورها من مشاكل وأحاط بها من صعوبات .

في اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول الماضي صدقت جمعية الامم على المعاهدة وملاحقها التي اقرها المجلس مع بريطانيا العظمى فحلت هذه العقود التي حددت صلاتنا مع حليفتنا لمدة اربع سنوات محل صلة الانتداب تلك الصلة المبهمة التي لم ينظر اليها شعبنا يوماما بعين الطمأنينة والرضى . وبذلك قويت روح التعاون بيننا وكان من آثار هذا التطور الحسن في علاقاتنا مع حليفتنا ، ان توجهت انظار العالم نحونا وزال ما كان يغشى مستقبل بلادنا من الابهام والقلق فتشجعت بعض الشركات على تقديم رؤوس اموال لمعاونتنا ومعاضدتنا على استثمار كنوز بلادنا وهكذا دخل مشروع شركة ديالي ومشروع حفر مصب الفاو في حيز التنفيذ . وتم الاتفاق مع شركة النفط على تشغيل منابع النفط وبدأت تسير المذاكرات بخصوص إنهاء مشروع الترامواي والكهربائية سيراً حثيثا . وهنالك مشاريع اخرى ذات اهمية عظيمة لابد ان يأتي دورها في القريب العاجل وتعرض في حينها على مجلسكم الموقر . ومتى انتهت قضية الحدود بيننا وبين جارتنا تركية واعتقد العالم بصحة السلم في الشرق الاوسط قد يكون بلا شك نصيب بلادنا من جهود رجال الفن والاموال كبيرة جدا .

ان مسأله تعيين الحدود الشمالية كانت ولم تزل موضوع اهتمامنا الاكبر وذلك ما يترتب على حلها من النتائج الخطيره التي يتوقف عليها مستقبل البلاد باجمعه وقد قضت معاهدة لوزان بتركها الى حكم عصبة الامم لتفصل فيها فاوفدت العصبة كما تعلمون هيئة من خيرة رجال اوربة

لدرس المسألة عن كثب وبعد ان مكثوا في المنطقة الشمالية ما يقارب الثلاثة اشهر وبحثوا بكامل الحرية كل ما يهمهم الوقوف عليه ويساعدهم على تكوين رأي سديد في مستقبل الحدود المختلف عليها ، غادروا العراق في اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار من هذه السنة ليهيئوا تقريرهم الى عصبة الامم وكان من المنتظر ان يقدموه اليها في شهر حزيران الفائت الا ان ضيق الوقت لم يساعد على استكماله في الاجل المضروب فتأخر بطبيعة الحال الى حين اجتماع العصبة في شهر ايلول القادم ·

ان ثقتنا بصحة وعدل وانصاف رجال اللجنة الاممية يجعلنا في طمأنينة تامة من مصير حدودنا الشمالية التي نرجو ان تفصل العصبة فيها في اقرب وقت كي لا يبقى ما يحول دون تأسيس صلاتنا مع تركية على قواعد الثقة والصفاء بين امتين متجاورتين ويسرنا بهذه المناسبة ان نعرب في هذا الموقف عن قدرنا وثنائنا على ما ابرزه ابناء البلاد عامة وسكان الالوية الشمالية خاصة من الغيرة الوطنية والتمسك بالوحدة العراقية في كل مواقفهم لا سيما عند ما كانت اللجنة الاممية بين ظهرانيهم ·

ويهمنا ان نحيطكم علماً باننا لم نهمل الرغبات التي ابداها المجلس التأسيسي بخصوص تعديل بعض مواد الاتفاقيات فقد بدأت المذاكرات بين الطرفين ولا تزال جارية وعند انتهائها تعرض على مجلسكم الموقر برمتها ·

ايها السادة ان مناسباتنا الخارجية بعد ان اعترفت الدول في جمعية الامم بكياننا رسمياً قد اكتسبت في الاشهر الاخيرة شكلا يمكننا اعتباره فألا حسنا لتقرير مكانتنا الدولية ويسرني ان ابشر كم بأن مناسباتنا السياسية مع بعض تلك الدول اخذت في الايام الاخيرة شكلا مؤدياً الى الاعتراف بكياننا فعلاً وهذا لاشك بفضل معاونة حليفتنا العظمى وما اظهرته امتنا المحبوبة في هذه السنين المحدودة من الكفاءة والاستعداد في ادارة دفة المملكة · ولنا أمل قوي بأن تحذو الامم المجاورة لنا حذو تلك الدول بتأسيس المناسبات السياسية التي توطد بيننا دعائم الثقة والمودة

ان اعلان القانون الاساسي عقب تصديقه من قبل المجلس التأسيسي كان موضوع اهتمامنا الدائم اذ كان من الحق ان يجتمع مجلس الامة ليشرف على سياسة البلاد ويساعد في تقدمها ورقيها ولكن حالت دون امنيتنا هذه موانع عديدة أهمها مجيء لجنة الحدود الاممية وانهماك الامة بالدفاع عن كيانها ومستقبلها ولما انتهت مهمة اللجنة وهدأت الخواطر ، أعلنا القانون الاساسي في

اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار من هذه السنة وبدأت الانتخابات في اطراف المملكة والآن وقد تكاملت هذه الانتخابات بمجيازتكم ثقة الامة فاننا نبسط امامكم بصورة موجزة ما تحتاجه المملكة من الامور الهامة لتكونوا على بينة منها ولتتمكنوا من معاضدة الحكومة على تحقيقها بالحكمة والغيرة اللتين يحق لنا ان ننتظرهما منكم جميعا .

ستقوم الحكومة بوضع اللوائح للقوانين التي حتم القانون الاساسي سنها واصلاح القوانين والانظمة وفقا لحاجات البلاد وبوضع ملاك ثابت لموظفي الحكومة يؤمن حقوقهم ويبين واجباتهم وباستحضار الوسائل اللازمة لتقوية الجيش بحيث يكون مستعدا لدفع الطوارئ وبالاهتمام بامور المعارف وجعل التعليم الابتدائي اجباريا تدريجا وبتنظيم امور الاشغال والري والزراعة بجعلها متناسبة مع حاجة البلاد ومراعاة الاقتصاد في المصروفات ، والاستغناء عن الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها ، والسعي لاعمار الاوقاف وتنظيم شؤونها ، توثيقا للحصول على الفوائد العامة التي قصدها الواقفون والمحافظة على الوحدة العراقية . ومطاردة كل تشتيت او فكرة من شأنها إحداث الشقاق بين العناصر العراقية . واتخاذ الوسائل لمكافحة الامراض السارية

وستعني الحكومة باشراك الاهلين في ادارة شؤونهم وذلك بتوسيع صلاحية المجالس المحلية فيما يختص بالتعليم والتربية وطرق المواصلات وتحسين ادارة البلديات وستقدم لكم الوزارة ميزانية هذه السنة بعد ان بذلت في إحضارها اقصى الجهود بقدر ما ساعدها الوقت ولكن لنا عظيم الأمل بان الميزانية المقبلة سيكون لها النصيب الأوفر من الدقة والعناية . وبصدد هذا اذكر لكم ان حكومتنا بالنظر الى الصعوبة التي جابهتها في موقفها المالي بسبب التعهدات المالية كانت قد فاتحت معتمد حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بقصد تذليل تلك الصعوبات فأتت بعثة مالية لدرس موقف العراق المالي ورفعت بذلك تقريرا ضافيا وأخذت حكومتنا بعين الدقة والاهتمام مشورة البعثة المذكورة فأحضرت الميزانية مع مراعاة الاسس المدرجة في التقرير حسب الامكان . واني شديد الأمل بأن حضرات الاعيان والنواب عند تدقيقهم الميزانية يلاحظون ذلك بكل روية وانعام .

وقبل ان نختم خطابنا هذا نود ان نبدي لكم انه بعد ما تقررت الاسس التي ترتكز عليها حالة البلاد السياسية اصبح من الواجب الاهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية . اذ لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي

وهذا ما تأمل حكومتنا انجازه بموآزرة شعبنا الكريم الموثل في هذا المجلس الذي نحمده الله على ان وفقنا لافتتاحه ونضرع اليه ان يقرن اعمالكم بالخير والنجاح .

تبديل في اعضاء الوزارة

بناء على انتخاب وزير الداخلية رشيدعالي الكيلاني رئيسا لمجلس النواب فقد شغر منصب وزارة الداخلية ووجب املاوءه فصدرت الارادة الملكية باسناد وزارة الداخلية الى وزير المعارف (حكمت سليمان) وبنقل وزير الاشغال (عبدالحسين الجلبي) الى وزارة المعارف واسنادوكالة وزارة الاشغال والمواصلات الى وزير الدفاع (صبيح نشأت) ثم اخذت الوزارة تجد السير في تنفيذ سياستها الداخلية فنقلت بعض الاداريين وعينت جماعة كبيرة من الموظفين الاجانب في الحكومة العراقية علاوة على العدد الذي اقرته الوزارة الهاشمية وانصرفت الى البحث في تمديد اجل المعاهدة العراقية البريطانية الى ربع قرن وفاقا لقرار العصبة الاممية وربما كان اهم عمل قامت به هذه الوزارة تمديد اجل هذه المعاهدة كما سيجيء التفصيل .

الملك يغادر بلاده

كان صاحب الجلالة الملك يشكو من ضعف شديد في صحته وقد اشار عليه الاطباء بلزوم الاستراحة والاستشفاء في خارج العراق فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقده في ٤ آب ١٩٢٥ الموافقة على غياب جلالته عن البلاد العراقية نظرا لتحقق الضرورة الصحية

وكأني بصاحب الجلالة الملك كان يعلم بما سيرد في تقرير اللجنة الاممية من توصيات خطيرة فلم يشأ جلالته ان يغادر بلاده دون ان يطلع شعبه على معلومات جلالته في هذا الشأن فامر باقامة مأدبة فاخرة في بلاطه العامر في ١٢ محرم ١٣٤٤ (٤ آب ١٩٢٥) دعى اليها الوزراء والاعيان والنواب والقى فيها الكلمة السياسية الخطيرة الآتية وهي :—

حضرات الاعيان والنواب الكرام

ان احتفالي بكم في هذه الليلة عظيم وسروري بمشاهدتكم جسيم واني في نفس الوقت لآسف على فراقكم فراقا قضت به علي الضرورة الصحية فقد بدأت اشعر منذ أشهر بتأخر في صحتي وأشار علي اطبائي بمقاومته بلزوم الاستراحة وتبديل الهواء مدة خارج بلادي فاضطررت لاتباع مشورتهم وارجو الله ان يمن علي برجوع قوتي سريعا لاتمتع بملاقاتكم قريبا

ما كنت أرغب في السفر وأمام البلاد ومجلسكم العالي امور هامة تجب العناية بها وأخص بالذكر منها التقرير الذي قدمته لجنة الحدود الاممية الى العصبة ولا بد أن ينشر هذا التقرير ويبلغ اليكم في هذه الايام . ان هذا التقرير سيكون مطولا ومملا ولهذا السبب اخشى ان يسيء فهمه البعض فيمكنكم ان تثقوا بأن حقوق العراق مضمونة ولا خوف عليها باذن الله وان هناك من أمر يستوجب الأهمية فما هو إلا مسألة تمديد أمد المعاهدة المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا واني لا اعلم بالتمام ما ذا سيكون رأي لجنة الحدود بهذه المسألة ولكن لا يبعد عن الاحتمال ان تشير علي جمعية الأمم بوجوب تمديد الاتفاق ما بين العراق وبريطانيا اعتقادا منها بأن ذلك امر ضروري يساعدنا على تأييد كياننا وتأييد إستقلالنا واني لا ارى في هذا ما يدعو الى القلق لأن هذه المسألة سيكون البت فيها منوطا بموافقة العراقيين وحضراتكم تعلمون ان امد التحالف بيننا وبين بريطانيا العظمى سينتهي بعد سنتين وعندها تبدأ المذاكرات لأجل وضع اسس جديدة وهذه الاسس لا توضع الا بموافقة مجلس الأمة العالي ولا تعقد الا لخير البلاد ومصالحها ولذلك اؤمل منكم ان لا تدعوا لبعض الدعايات الاجنبية الفرصة لتشويش الاذهان وتعكير صفوها ولي في حكمتكم واخلاصكم لبلادكم اكبر كفيل . وثقوا بانه بالرغم مما تتطلبه صحتي من الاستراحة فاني سوف لا ادع فرصة تمر الاوانتهزها للاعراب عن امانيكم وعما يعلي شأن وطننا المحبوب والله سبحانه وتعالى أسال ان يمن علي بمشاهدتكم قريبا وانتم وجميع ابناء امتي المحبوبة في صحة تامة وسعادة كاملة

وقد رد على هذا الخطاب رئيس المجلس النيابي فأظهر لجلالة العاهل بكلمة موجزة أسف المجلس على اضطرار صاحب الجلالة للتغيب عن البلاد وتمنى لجلالته سفرا ميمونا وشفاء تاما وعودة عاجلة

وبعد انتهاء هذه المأدبة غادر صاحب الجلالة الملك عاصمة ملكه السعيد بعد أن اقام الشريف شرف وكيلا لرؤية شؤون البلاد حتى يصل الامير زيد بغداد فيتولى نيابه الملك مدة تغيب جلالته عن البلاد . وفي ١٠ آب ١٩٢٥ عقدت جلسة مشتركة بين مجلس الأعيان ومجلس النواب حضرها وكيل الملك واقسم اليمين القانوني وفي ١٨ صفر (٨ ايلول) وصل إلى بغداد سمو الأمير زيد فاستقبل استقبالا باهرا وتولى نيابة الملك عن جلالة اخيه الملك فيصل بعد أن أقسم اليمين القانونية حسب الاصول .

اضطراب الأمن في الصحراء

بعد تأليف الحكومة الوطنية في العراق افتتح طريق لسير القوافل بين العراق وسورية تقطعه السيارات في نحو عشرين ساعة من الزمن فكان لهذا الطريق الاثر الحميد في تنظيم وتسهيل السفر بين القطرين الشقيقين ونظرا إلى أن السيارات تقطع زهاء ٦٠٠ ميلا في وسط اراضي جرداء وصحار قاحلة لا نبت فيها ولا ماء ؛ صعب على الحكومتين العراقية والسورية تأمين خط المواصلات وحفظ الأمن فيه بصورة رضية دائمة فكانت تقع حوادث مزعجة بين آونة واخرى تكدر صفو الأمن في هذه الصحراء وتنغص عيش المسافرين فيها . وقد تعاظم الخطر وكثرت الاعتداآت على القوافل المارة بها في ايام هذه الوزارة فكان الشهر لا ينقضي دون ان تقع فيه ثلاث حوادث سلب على الأقل . وكانت الحكومة تذيع البيانات المفصلة عن هذه الاعتداآت وتشير على المسافرين بوجوب الاحتراس وعدم نقل الذهب إلى سورية خشية تكرر الاعتداء . وقد أذاعت في ٢٨ آب ١٩٢٥ تفصيل حادثة خطيرة وقعت على قافلة من السيارات العراقية بينما كانت قاصدة بيروت فنهبت فيها ارسالية كبيرة من الذهب ومنعت بعد ذلك تصدير الذهب او حمله في هكذا اسفار ثم اخذت الاعتداآت تقل بالتدريج حتى تلاشت أو كادت .

العراق في عصبة الأمم

أتمت اللجنة الأمميه وضع تقريرها عن قضية الحدود ورفعته إلى مجلس العصبة لينظر في توصياتها . وأذاعت الحكومة العراقية في نهاية آب ان وفدا بريطانيا سيسافر إلى جنيف في ٣١ آب ١٩٢٥ لحضور جلسات العصبة حيث تتذاكر في تقرير اللجنة المذكورة

وكأن الوزارة احست بحراجة الموقف فعقد المجلس النيابي جلسة فوق العادة في أول ايلول قرر فيها ارسال برقية إلى ممثل العراق في لندن واخرى إلى سكرتارية عصبة الأمم يظهر فيها تعلق العراقيين ببريطانيا وولائهم لها واستعدادهم لتمديد أجل التعاهد العراقي البريطاني . فكانت البرقية المرسلة الى ممثل العراق كما يلي :—

« ان الأمة العراقية الممثلة بمجلسها النيابي تعلق ولاءها التام نحو بريطانيا العظمى وتعرب عن رغبتها في الاستمرار معها على المناسبات التحالفية بعد انتهاء المعاهدة العراقية»

وبديهي ان الغاية من ارسال هذه البرقية كانت حمل الانجليز على الدفاع عن احقية

العراق والتوسط لدى عصبة الأمم بما لها من النفوذ التام عندها لتنصف العراق في قضية حدوده . وفيما يلي نص البرقية التي طيرها المجلس النيابي إلى سكرتارية العصبة اثناء المناقشة في قضية الحدود المتنازع عليها .

« يتشرف مجلس النواب العراقي بتذكير مجلس العصبة الموقر بمناسبة النظر في قضية الحدود العراقية التركية بأن حكومة العراق لا يمكن ان تحيا إذا حرمت من ولاية الموصل بحدودها القديمة وان ثقتنا بعصبة الأمم تجعلنا في طمأنينة من تحقيق أمانيه المشروعة »

والتأم مجلس الأعيان في الحال أيضا وبعد المذاكرة الطويلة في صلات العراق ببريطانيا والنظر في البرقيتين اللتين طيرهما المجلس النيابي إلى ممثل العراق وسكرتير العصبة الأممية أبرق برقية تأييدية لبرقيتي المجلس النيابي وهي لا تختلف في مضمونها عما تقدم ذكره فكان لهذه البرقية أثر لا بأس به في تقرير المصير

وشعر الأتراك بخيبة املهم في العصبة الاممية فصرح مندوبهم في مجلس العصبة بان تركيا لاتتقيد بقبول القرار الذي ستصدره الجمعية فيما يختص بحدود العراق فهال هذا التصريح الوفد البريطاني وصرح المندوبون الانجليز بأن لا امكان لانجلترا أو العراق التخلي عن ولاية الموصل . وكان قد سبق للانجليز والاتراك ان رضوا مبدئيا بالقرار الذي سيصدره مجلس العصبة فجاء التصريح التركي مهيجا لخواطر العراقيين واضطروا إلى ان يمطروا العصبة الأممية وابلا من برقيات الاحتجاج . واذاعت الحكومة بيانا في ٢٨ ايلول صرحت فيه بان (لامحذور على ولاية الموصل) وطلبت إلى الشعب المتهيج ان يخلد إلى الهدوء والسكينة

وبعد أن بحثت جمعية الأمم في القضية الموضوعة البحث واستمعت آراء ودفاع المتخاصمين وامعنت النظر في التقرير المرفوع اليها من اللجنة التي اوفدتها للتحقيق ؛ اصدرت القرار الآتي في ١٧ ايلول سنة ٩٢٥ وهذا نصه :—

بما ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان فرضت على مجلس عصبة الأمم النظر في مسألة الحدود بين تركيا والعراق فقد قرر المجلس لأجل ايضاح بعض النقاط القانونية أن يلتمس من محكمه العدل الدولية الدائمة ان تبدي رأيا مستقيما في المسائل الآتية :—

١ً — ما هو نوع القرار الذي يجب على المجلس أن يصدره بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان هل يكون ذلك حكما أو توصية أو توسطا بسيطا

٢ – هل يجب ان يكون القرار باجماع الآراء أو يجوز اصداره باغلبية الاصوات وهل يمكن ان يشترك الفريقان ذوو الشأن بالتصويت

فالمرجو من المحكمة الدائمة ان تحقق في هذه المسائل في جلسة فوق العادة إذا امكن ذلك ويلتمس مجلس عصبة الأمم من حكومتي بريطانيا وتركيا ان تكونا مستعدتين لتزويد المحكمة بجميع المستندات اللازمة ليطلع عليها ويتشرف المجلس بارساله إلى المحكمة محاضر جلساته التي فحصت فيها مسألة الحدود بين تركيا والعراق)

خلاصة تقرير اللجنة الأممية

وإذا ذكرنا مناقشة مجلس العصبة في تقرير لجنته المتعلق بالحدود التركية – العراقية ، لم نرَ بدأً من نشر خلاصة رسمية لهذا التقرير وهذه هي بنصها :—

تسلم اللجنة بأن قوائم الشهادات التي قدمتها السلطات البريطانية قد جاء فيها تفاصيل عن الذوات الأشراف كافة الساكنين في مختلف الأماكن بغض النظر عن الآراء التي صرحوا بها ولو كانت تلك الآراء مشايعة تماماً لفكرة الأتراك ولقد اقتنعت اللجنة خلال التحقيقات التي قامت بها من متانة التصريحات التي فاهت بها بريطانيا حول المصاعب الفعلية التي تعترض القيام بتصويت عام الأمر الذي يتعذر اجراؤه اضافة إلى الارتياب العظيم في وثوق ذلك

ان الحد الذي اقترحته بريطانيا لهو احسن خط فاصل من الوجهة الجغرافيه . وقد اجمعت العلوم الجغرافية منذ بدء دور العرب حتى يومنا هذا على عدم اعتبار المنطقة المتنازع عليها كلها من العراق وعدم عدها قسما يشكل جزءاً منه

ان من بين احصاءات النفوس جميعا ربما كان الاحصاء الذي أجرته الحكومة العراقية في سنة ١٩٢١ أقربها إلى الصحة وان للحكومة البريطانية كل الحق في قولها ان معظم السكان على الجانب الأيمن (الضفة الغربية) من دجلة ان مدينة الموصل لا شك في كونها عربية المحتد وليس لقضية الاكراد الرحالة أهمية لأن عدد الرحالين يتناقص وليس الأكراد بعرب ولا ترك ولا فرس فانهم يختلفون ويتميزون عن الأتراك تميزاً عظيما ولا يزالون بعيدين عن العرب ومختلفين عنهم . وان المنطقة المتنازع عليها تعد من الوجهتين الجغرافية وعلم الأجناس البشرية منطقة المرور (ترانسيت) فيما بين الأناضول والعراق مع ان مدينة الموصل قسم من العراق (مزوبوتاميا) الأمر الذي لا شك فيه ان الموصل تعد من أشهر المناطق الشمالية من الوجهة الاقتصادية . وان المنطقة المتنازع عليها تؤلف قسما تحيطه حدود طبيعية . ويستدل من التاريخ على أن الأتراك قد لعبوا دوراً رفيعاً في ولاية الموصل وبقوا سائرين على ذلك اجيالا عديدة .

اما من الوجهة الاقتصادية المحضة فان انفع حسم للمنطقة المتنازع عليها هو ربطها بالعراق ٠
ومع ذلك فلو استصوب تقسيم المنطقة المتنازع عليها فيما بين تركيا والعراق لدواع غير اقتصادية لكان احسن حل مقبول من الوجهة الاقتصادية هو وضع حدود شمال الزاب الأصغر وترك أقضية كويسنجق وطاق طاق والتون كوبري للعراق والسير نحو الجهة الغربية على طول خط لا أهمية لتعيين موقعه الحقيقي ٠ ان الخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية وكذلك الحدود الحاليه الموقتة لحدود موافقة من وجهة الحركات الحربية ٠ اما الحدود التي اقترحها الأتراك وكل حد يمين إلى جنوب الموصل متبعاً مجاري المياه مما يجعل الحدود غير مرضية من الوجهة الحربية

وكان شعور الأهلين مختلفاً جداً وكان معظم اهالي مدينة الموصل مشايعين للعرب إلا أنهم ميالون لمقاومة الفكرة البريطانية في لواء اربيل بصورة عامة فان معظمها مشايعة للاتراك إلا أن البعض من الاكراد رغبوا في الالتحاق بالعراق على شرط إطالة مدة الصلات بالبريطانيين ٠ أما الأهلون في السليمانية فقد رفضوا فكرة الاتحاد بتركية إلا انهم لم يبرهنوا على أي رغبة في الارتباط بالحكومة العراقية ٠ وقد علقت أهمية كبرى على ضرورة الاحتفاظ بمعونة مستشارين بريطانيين لمدة طويلة ولم يسلم بالمرة بامكان تشكيل حكومة من دون مساعدة أوربية

ان النصارى واليهود يوافقون كلهم على حكومة عربية ٠ ومع ذلك يرى رؤساؤهم أنه من الضروري ابقاء الانتداب الاوربي ٠ فان انتهت هذه المراقبة يفضلون الحكومة التركية لأنها أهون شرا من حكومة عربية مستقلة بالمرة

وترى اللجنة ان المنطقة الآثورية كلها يجب ان تبقى بأيدي تركية لأنها كائنة منذ الاصل خارج ولاية الموصل وانه يجب ان يقبل الآثوريون بالطلب الذي عرضه الوفد التركي في مؤتمر الآستانة وهو أن يسمح لهم بالعودة إلى أوطانهم الاولى ٠ وفي تلك الحالة يجب ان يبقى الاثوريون متمتعين بالحكم الذاتي كما كان عليه الأمر سابقاً ٠ ويجب ان تضمن سلامتهم باصدار عفو عام

ان فوائد السلام الدائمي لمن الأهمية بمكان فان أريد بقاء السلم وتمهيد الطرق للصلات الودية فمن الضروري ان لا يتذمر الطرفان من وجود مظالم شديدة ٠ وكذلك يظهر انه من الضروري لحكومة العراق التي اعترفت بوجودها تركيا في حقيقة الأمر أن لا تحرم من مصادر الثروة التي يقتضيها اصلاحها فان اخذ من الأتراك قسم من ولاية حكارى فان ذلك يعد تجاوزا على حقوقها في تلك المنطقة ٠ وان اعطيت منطقة ديالي إلى تركيا فان ذلك يهدد استقلال العراق ٠ وان سلم بنظرية اسناد حل القضية على السلام الدائمي بمقتضى تفسير الأتراك فالنتيجة تفسر عن حرمان تركيا فقط مما يعد ضروريا لتمكين العراق من توسيع مصادر ثروته واصلاحها ومن الوجهة المعنوية يحق للعراق ان يطلب اعطاءه حدوداً تمكنه من الحياة سياسيا واقتصاديا ما دام قد تشكلت

حكومة فيه وان هذا مما يؤدي إلى فرض عهود على عاتق تركيا التي صرحت مرارا بأنها ترغب في تخيير العرب في تقرير مصيرهم السياسي

ولا شك في ان الولاية قد تقدمت تقدماً محسوساً ومن وجهة السياسة الداخليـة بمقارنتها بما كانت عليه قبل الحرب فان الأمن العام أحسن من ذي قبل وقد اجريت اصلاحات كبرى في الأمور الصحية والمعارف ٠ ويكفينا لذلك مثل واحد وهو ان عدد المدارس الأولية في ولاية الموصل قد تضاعف وان عدد الطلاب الذين يداومون فيها قد زاد أربعة آضعاف على وقت الادارة التركية ٠ انا ملزومين بأن نصرح بان ذلك النجاح لا سيما في المعارف يعزى إلى المساعي التي بذلها البريطانيون وذلك من دون الحط من جدارة الموظفين العراقيين غير المتنازع فيها ومع ذلك يظهر ان الحالة الداخلية في حكومة العراق غير وطيدة ٠ ان الذين يسيرون دفة الحكومـة نيات حسنة — الأمر الذي لا شك فيه — إلا أنهم ينقصهم خبرة سياسية ٠ ولقد حصلت صعوبات كبرى نظراً لتوتر العلائق بين السنة والشيعة لأن الشيعة أبعد من السنة إلى الافكار الاصلاحية الحديثة ٠

ولا يعزبن عن البال ان للشيعة الأغلبية في كل من ولايتي بغداد والبصرة على ان الأغلبية الساحقة من سكان ولاية الموصل هم أبناء السنة ٠ كما ان العلاقات بين الأكراد والعرب غير محققة ولم تتمكن الحكومة العراقية حتى زيارة اللجنة من تأسيس ادارة عراقية في السليمانية وكان يديرها في ذلك الوقت موظفون بريطانيون ٠ وقد حصل عند اللجنة اعتقاد بأن الانتـداب على شكل المعاهدة الحالية يجب ان يبقى (لمدة تقارب الجيل) وذلك لامكان اصلاح الحكومة الجديـدة وتعزيزها ٠ ومن رأي كثير من الذوات الذين استشرناهم هو ان الارشاد الذي يقدم إلى الحكومة والحماية اللذين اوجبهما انتداب عصبة الأمم ان سحبا بعد بضع سنين فان ذلك يوقع الحكومة في خطر ٠ وعليه فان الاقتصاديات والمنافع الأخرى التي تعود على عامة ولاية الموصل بنتيجة اتحادها مع العراق فستستبدل ان استبدلت بعد انتهاء الانتداب بمصاعب سياسية عظيمة قبل ان يصل العراق لدرجة تمكنه من ادارة نفسه من دون مساعدة العصبة وفي تلك الحالة من الأحسن لولاية الموصل ان تكون تابعة للحكم التركي لأن الحالة السياسية في تركيا داخلا وخارجاً أرسخ جداً من حالة العراق ان تركت العراق وحالها

ان شعور الاهلين في المنطقة المتنازع عليها لدليل يساعد على ايجاد حل ليس من شأنه التجاوز على حقوق أي من الفريقين فان بعض الشعور بجانب العراق نوعا ما وذلك ان اخذت كافة الافادات التي صرح بها في كافة انحاء المنطقة بنظر الاعتبار ومع ذلك فنظرا لتغاير تلك الافادات فلا يمكن اعتبارها الأساس الوحيد الذي يستند عليه بتقرير مصير البلاد السياسي ويجب ان لا يعزب عن

البال بصورة خاصة انه ان تقررت وضعية المناطق التي يسود على سكانها الشعور المشايع للعراق فان ذلك ليس من وجهة تفضيل العراق بل لدواع اقتصادية وللرغبة في الاحتفاظ بالمعونة الاجنبية التي يقدمها الانتداب ٠

ان كثيراً من مشايعي حكومة العراق يفضلون الالتحاق بتركية ان انتهت عن قريب مدة الانتداب وليس للبراهين السياسية الأخرى التي اوردها الفريقان سوى اهمية قليلة ما خلا البراهين المستندة على الأهمية الحيوية المعلقة على السلام الدائمي والصلات الودية فيما بين البلادين المتجاورين ونظرا لما لاحظناه في الباب السابق فان هذه البراهين تؤدي إلى حل يوجب اعطاء العراق المنطقة التي يتطلبها لأجل حياته واصلاحه ٠ ومع ذلك فان اللجنة تشعر أنه ليس من شأنها ان تبدي رأيا عن الأهمية التي يجب تعليقها على هذه البراهين عند مقايستها بالأخرى ٠ ولذلك فانها تصرح انه إن اعطيت هذه البراهين أرجحية وثبت انها ضرورية لتقسيم المنطقة المذكورة فلن تحصل بنتيجة ذلك صعوبة سياسية ٠ ويجب ان يعترف ان اي حد أو خط وسطي يؤدي إلى نقض العلاقات التاريخية سواء أكان ذلك قد اقترحه البريطانيون أو الأتراك أو ان الدواعي الاقتصادية تستوجب اتحاد المنطقة المتنازع عليها مع العراق ولو أن المناطق الجبلية الكائنة في شمال (خط بروكسل) يمكن فصلها منها من دون ان يؤول ذلك إلى اتعاب

ويجب أن يفكر انه ان رغب في تقسيم المنطقة المتنازع عليها لدواع غير اقتصادية لأمكن قبول طرق كثيرة لحل القضيه ٠ ولو لم يكن أحدها مرضياً من الوجهة الاقتصادية واتحاد المنطقة

(١)— ان أقضية زاخو والعمادية وربما دهوك ايضاً يمكن فصلها من الموصل ٠ان هذه المناطق يمكن جعلها في مركز يشابه وضعية الجزيرة التي كانت وراء الموصل

(٢)— ويمكننا ايضا اعتبار حد يسير شمال الزاب الأصغر تاركا نواحي كوي وطاق طاق ورانيه في العراق مستمراً إلى الجهة الغربية على طول خط يبعد ٥٠ كيلو متراً من جنوبي الموصل ويجتاز جنوبي القرى والأراضي المزروعة في سنجار ٠ وفي الحقيقة بما ان الموصل مدينة كبيرة ومركز تجاري عام لحاصلات المنطقة الشماليه فانها مستقلة عن بغداد اكثر من أجزاء المنطقة الجنوبية التي تعد بغداد مركزا لتجارتها

(٣)— فان قسمت المنطقة المتنازع عليها بحد يميل كثيرا إلى الجنوب فيستحسن ترك مجرى ديالي الأوسط في العراق لأن ذلك ضروري لتلك المملكة لحل مسألة الري ٠ ويمكن تعيين الحد من جبل حمرين على طول نهر « عقو » إلى نقطة مقاطعة مع خط عرض ٣٥ درجة شمالا ومن ثم إلى اقصر طريق إلى الحدود الايرانية

الخلاصة النهائية

لو نظرنا في المسألة كلها معتبرين في ذلك مصالح الاهلين الذين يخصهم الأمر فمن رأي اللجنة انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها

ان اللجنة استناداً على هذه البواعث وتقديرها كل حقيقة من الحقائق التي ذكرتها ترى أن هناك حججاً مهمة تساعد على ارتباط كل المنطقة من جنوب خط (بروكسل) بالعراق ومن تلك الحجج خصيصاً الحجج الجغرافية والاقتصادية والشعور (مع كل التحفظات المذكورة) على أن تراعي الشروط الآتية :—

١ — ان تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة

٢ — ويجب مراعاة رغبات الاكراد فيما يخص تعيين موظفين أكراد لادارة بلادهم . وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس وان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الأمور وترى اللجنة انه في حالة ما إذا انتهت مراقبة عصبة الأمم بعد انتهاء الاربع السنوات التي ابرمت عليها المعاهدة العراقية البريطانية ولم يعط الاكراد تعهداً بجعل ادارة محلية لهم فان معظم الأهلين يفضلون الاتراك على حكم العرب

وان اللجنة مقتنعة أيضاً من أن المنافع الناجمة من ارتباط المنطقة المتنازع عليها بالعراق تؤدي إلى مشاكل سياسية خطيرة .

وترى اللجنة نظراً لهذه الأحوال أنه من الأنفع ابقاء المنطقة تحت حكم الأتراك الذين تعد احوالهم الداخلية وسياستهم الخارجية أوطد من العراق بكثير . ومن الضروري أن يحتفظ العراق بمنطقة ديالي التي هي ضرورية لحل مسألة الري مهما يتخذ من القرارات

وتترك اللجنة إلى مجلس عصبة الأمم تقدير الحجج القانونية والبراهين السياسية الأخرى المدرجة في تقريرها وان يقرر الاهمية الواجب تعليقها عليها بمقارنتها مع الحجج الأخرى

فان وجد المجلس بنتيجة الفحص انه من الانصاف تقسيم المنطقة المتنازع عليها فان اللجنة تقترح ان أحسن حل هو تعيين الخط الذي يوازي الزاب الأصغر بصورة تقريبية وقد فصل هذا الحد تفصيلا كبيراً في غير هذا الموضع من التقرير

اجتماع المجلس وخطاب العرش

كان المجلس النيابي قد اجتمع في ١٦ تموز ١٩٢٥ اجتماعا فوق العادة وبت في بعض اللوائح القانونية فلما كان اليوم التاسع والعشرين من تشرين الأول للسنة المذكورة أصدر جلالة الملك إرادته السنية بدعوة المجلس الى عقد اجتماعه العادي الاول في اول تشرين الثاني

١٩٢٥ وقد افتتحه في اليوم المذكور سمو نائب الملك الامير زيد المعظم والقى خطاب العرش باسم جلالته فاعاد المجلس النيابي انتخاب رشيد عالي الكيلاني رئيساً له واعاد مجلس الاعيان انتخاب يوسف السويدي رئيساً له وصدرت الارادة الملكية في اليوم الرابع من هذا الشهر بتأجيل جلسات المجلسين الى شهر ونصف شهر ليكون في استطاعة الحكومة تجهيز الميزانية العامة واحضار بعض اللوائح المهمة

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب الكرام .

يسرني ان ابشركم بقرب عودة جلالة الملك متمتعاً بلطفه تعالى بالصحة التامة

« ايها السادة اني مبتهج جدا بالجهود التي بذلها مجلسكم الموقر خلال اجتماعه غير الاعتيادي في تدقيق ميزانية السنة الحالية بالرغم من قصر الوقت وانقضاء القسم الأعظم من السنة قبل عرضها عليكم فأشكر لكم مساعيكم وأرجو ان تكون اعمالكم دائماً مكللة بالنجاح

ان أحوال البلاد سائرة سيرا حسنا ولا يوجد تبدل هام فيها والمسألة الخطيرة التي تشغل أفكارنا هي قضية الحدود الشمالية التي كانت ولا تزال موضوع اهتمام جلالة الملك . ان مجلس عصبة الأمم سيعيد النظر في هذه المسألة في اجتماعه المقبل الذي سيعقد في شهر كانون الاول من هذه السنة وثقتنا بمطالبينا الحقة وبانصاف رجال عصبة الأمم تجعلنا موقنين بحسم القضية على الصورة التي تحفظ لنا حقوقنا المشروعة ولا يسعنا في هذا المقام إلا ان نعلن شكرنا الخالص إلى حليفتنا بريطانيا العظمى على ما بذلته ولا تزال تبذله في الدفاع عن هذه القضية وتأييد مطالبينا . وفي الختام افتخر بافتتاح مجلسكم هذا نيابة عن جلالة الملك متوسلا اليه تعالى ان يمدكم بعنايته » .

تبديل في هيئة الوزارة وتشكيل حزب

استقال وزير المالية (رؤوف الجادرجي) من منصبه في ١٩ تشرين الثاني مختلفا مع زملائه في بعض الشؤون الادارية فقبلت استقالته وتولى رئيس الوزراء وكالة الوزارة المذكورة وصدرت ارادة ملكية في ٢٦ من الشهر المذكور باسناد وزارة الأشغال والمواصلات إلى امين زكي بك ونقل وزير المواصلات والأشغال (صبيح نشأت) إلى وزارة المالية وتعيين نوري السعيد وزيرا للدفاع فتكامل بهذا الترقيع عدد اعضاء الوزارة

وفي ٢٠ من هذا الشهر أسس جماعة من الوطنيين برأسهم (الهاشمي باشا) حزباً معارضا دعوه حزب الشعب العراقي فانتمى اليه فطاحل الادب والقانون من النواب وابلى في الدفاع عن مصالح الوطن بلاء حسناً ونشر منهاجه فكان وطنيا خلابا قابله الشعب بالابتهاج والتعضيد ولكن الحزب اضمحل بعد مدة وجيزة أثر اشتراك بعض مؤسسيه في الوزارة التي خلفت هذه الوزارة وهذا هو شأن الاحزاب عندنا مع الاسف

معاهدة بين نجد والعراق

لما عقدت معاهدة المحمرة بين ممثلي العراق وانجلترا ونجد في ٧ رمضان سنة ١٣٤٠ (٥ مايس سنة ١٩٢٢) ووقع عليها المندوبون ، احتج الملك عبد العزيز السعود على ابرامها مدعيا انه لم يفوض مندوبا من قبله للتصديق على هذه المعاهدة او التوقيع على الشروط التي جاءت فيها (١) وان ارساله احمد الثنيان السعود لحضور المؤتمر الذي تمت فيه هذه المعاهدة لا يعني انه فوض هذا الرجل حق قبول بنود المعاهدة . وبعد مذاكرات طويلة جرت بين الوزارة العراقية والسر برسي كوكس تقرر عقد مؤتمر في العقير اشترك فيه السر برسي كوكس وصبيح نشأت (عن العراق) فتم الاتفاق فيه على اقرار معاهدة المحمرة بعد تعديل بعض موادها ووافق ابن السعود على ذلك عدا بعض النقاط التي بقيت معلقة كاعادة عشائر منمر الملحقة بالعراق ومنع الغزوات بين الطرفين

ونظرا إلى ان الغزوات بين العشائر النجدية والعشائر العراقية بقيت مستمرة وقد اضرت بالطرفين أضراراً بليغة ؛ تم الاتفاق بين حكومة العراق وحكومة نجد على عقد مؤتمر في الكويت ولكن جلسات هذا المؤتمر المتكررة منيت بالفشل ايضاً رغم تقدم المفاوضات . ولما استمرت تعديات السواد النجديين على العراقيين اثناء وجود وزير المستعمرات البريطاني في العراق زائراً (وهو المستر ايمري) رأى هذا الوزير ان الضرورة تقضي بعقد مؤتمر جديد يحضره ممثل من انجلترا وآخر من نجد لحل المشاكل المعلقة فإذا خالفت الحكومة النجدية ذلك أو رفضت الاشتراك في المؤتمر فتكون انجلترا مسؤولة عن صيانة الأمن في العراق وقد عقد المؤتمر المذكور في بحره في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٤ (١ نوفمبر ٩٢٥) ووضعت فيه الاتفاقية الآتية وهي :

اتفاقية بحره

نظرا للمعاهدة المعقودة بين حكومتي العراق ونجد — ابتغاء تأمين الصلات الحسنة

---

(١) راجع الصفحات ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من هذا الكتاب

بينهما والمعروفة بمعاهدة المحمرة — التي قد وقعت في اليوم السابع من شهر رمضان المبارك سنه ١٣٤٠ الموافق ٥ مايس سنة ١٩٢٢

ونظراً للبروتوقولين رقم ١و٢ اللذين اضيفا إلى معاهدة المحمرة المذكورة اعلاه والموقع عليهما في العقير في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني المبارك سنة ١٣٤١ الموافق ٢ دسمبر ١٩٢٢

ونظرا لابرام المعاهدة والبروتوقولين المذكورين آنفا طبقا للعادة من قبل حكومتي العراق ونجد ونظراً لما تعهد به كل من حكومتي العراق ونجد . في المادة الأولى من معاهدة المحمره المذكورة بأن يمنع كل منهما عشائره عن التعدي على عشائر الحكومة الأخرى وان يعاقب كل من الحكومتين من يتعدى من العشائر التابعة لها على العشائر التابعة للحكومة الاخرى وأن تتذاكر الحكومتان إذا حالت الظروف دون قيام احداهما بالتأديب اللائق في امكان اتخاذ تدابير مشتركة طبقا للصلات الحسنة السائدة بينهما

ونظرا لاعتقاد صاحب الجلالة البريطانية والحكومتين المذكورتين بأنه يحسن لهاتين الحكومتين حرصا على الصداقة وحسن الصلات بين العراق ونجد ، وضع اتفاقية بخصوص بعض المسائل المعلقة بينهما .

نحن الموقعين ادناه سلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود وسير جلبرت كلايتون المندوب المفوض من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمخول بأن ينوب عن الحكومة العراقية في الاتفاق والتوقيع قد اتفقنا على المواد الآتية :—

المادة الأولى تعترف كل من دولتي العراق ونجد أن الغزو من قبل العشائر القاطنة في اراضيها على اراضي الدولة الأخرى اعتداء يستلزم عقاب مرتكبه عقابا صارما من قبل الحكومة التابعة لها وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولا

المادة الثانية (أ) تؤلف محكمة خاصة بالاتفاق بين حكومتي العراق ونجد تلتئم من حين لآخر للنظر في تفاصيل أي تعد يقع من وراء حدود الدولتين ولاحصاء الأضرار والخسائر وتعيين المسؤولين . ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتي العراق ونجد وتعهد رئاستها إلى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين تتفق على اختياره الحكومتان وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة

(ب) بعد تعيين المسؤولية وتحقيق الاضرار والخسائر الناشئة عن الغزو واصدار

المحكمة قرارها بذلك ؛ تقوم الحكومة التابع لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقاً للعادات العشائر وبمعاقبة المحكوم عليه كما جاء في المادة الأولى من هذه الاتفاقية

المادة الثالثة   لا يجوز لعشائر احدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الأخرى الابعد الحصول على رخصة من حكومتها وبعد موافقة الحكومة الأخرى مع العلم انه لا يحق لاحدى الحكومتين أن تمتنع عن اعطاء الرخصة او الموافقة إذا كان السبب في انتقال العشيرة لداعي المرعى عملا بمبدأ حرية الرعي

المادة الرابعة   تتعهد حكومتا نجد والعراق بأن تتفقا بكل ما لديهما من الوسائل غير الطرد واستعمال القوة في سبيل انتقال كل عشيرة أو فخذ من احد القطرين إلى الآخر الا اذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم أو رضاها

وتتعهد الحكومتان بأن تمتنعا عن تقديم الهدايا أياكان نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الأخرى وبأن تنظرا بعين السخط على كل شخص من رعاياها يسعى لاستجلاب العشائر للحكومة الأخرى او تشجيعهم على الانتقال من بلادهم إلى البلاد الأخرى

المادة الخامسة   ليس لحكومتي العراق ونجد أن تتخابرا مع رؤساء وشيوخ الدولة الاخرى في الأمور الرسمية والسياسية

المادة السادسة   لا يجوز لقوات العراق ونجدان تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد تعقيب المجرمين إلا برضى الحكومتين

المادة السابعة   لا يجوز لشيوخ العشائر الذين لهم صفة رسمية أو لهم رايات تدل على أنهم قواد لقوات مسلحة ان يظهروا راياتهم في اراضي الدولة الأخرى

المادة الثامنة   إذا طلبت احدى الحكومتين من عشائرها النازلة في أراضي الدولة الأخرى تجريدات مسلحة فالعشائر المذكورة احرار في تلبية دعوة حكومتهم على ان يرحلوا بعائلاتهم وأموالهم بكل سكينة

المادة التاسعة   إذا انتقلت عشيرة من أراضي احدى الحكومتين إلى اراضي الحكومة الأخرى وشنت الغارات بعد انتقالها على البلاد التي كانت تقطن فيها ، يحق للحكومة التي تقيم العشيرة في اراضيها ان تأخذ منها ضمانات كافية حتى اذا تكرر منها مثل ذلك الاعتداء تكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة وذلك عدا العقاب المنصوص عليه في المادة الأولى وهذا ماقد

تفرضه المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية

المادة العاشرة تتعهد حكومتا العراق ونجد بأن تقوما بمذاكرات ودية لعقد اتفاقية خاصة بشأن تسليم المجرمين طبقاً للعادات المرعية بين الدول المتحابة وذلك في مدة لا تتجاوز السنة اعتبارا من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة من قبل حكومة العراق

المادة الحادية عشر النص العربي هو النص الرسمي الذي يرجع اليه في تفسير هذه الاتفاقية

المادة الثانية عشر تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية بحرة

وقعت هذه الاتفاقية في مخيم بحرة الرابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ الموافق اول نوفمبر ١٩٢٥

كوارث دمشق في بغداد

سورية الشهيدة من جملة الأقطار العربية التي انسلخت عن جسم الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية فجعلتها فرنسا احدى مستعمراتها وصارت تتحكم في رقاب ابنائها تحكم الحلفاء في بقية البلدان العربية . وقد ثارت هذه الجارة العزيزة في وجه السلطة الافرنسية في أواخر عام ١٩٢٥ كما ثار العراق في وجه الانجليز في عام ١٩٢٠ إذ الكل ينشد استقلال بلاده وقد قابل الافرنسيون الثورة السورية بالشدة والعنف فصوبوا نار مدافعهم على (دمشق) الوديعة وهدموا مبانيها اللطيفة واحرقوا مؤسساتها العظيمة وقتلوا النفوس الكثيرة وسبوا العيال وقاموا بمنكرات تقشعر لهولها الأبدان فكان لهذه الحركة اسوأ وقع في نفوس العراقيين وصدرت الصحف العراقية مجللة بالسواد تبكي الجارة العزيزة وتحث الناس على الاكتتاب لنجدتها ومواساه ابنائها فتسابق العراقيون في هذا المضمار واشتركت الحكومة في الاكتتاب ايضا فرددت الصحف العالمية هذه المبرة اياماً

البت في قضية الموصل

استأنف مجلس العصبة الأممية البحث في قضية الموصل في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ وبعد ان امعن النظر في تقرير لجنته الفرعية التي زارت العراق ، اتخذ قراره النهائي فأبرق القنصل البريطاني في جنوه إلى المعتمد السامي ببغداد برقية مطولة تضمنت قرار المجلس في قضية الحدود العراقية — التركية المذكورة فحول المندوب هذه البرقية إلى الحكومة العراقية وهذا نصها :—

١٨٩

(اتخذ مجلس عصبة الأمم قراراً بالاجماع اليوم (١٦ كانون الاول ١٩٢٥) بعد الظهر وما يأتي نص القرار :—

١ً — تكون الحدود بين العراق وتركية كما جاءت في قرار ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (يجد القارئ ذلك في صلب المعاهدة الآتي نصها)

٢ً — المجلس يدعو الحكومة البريطانية إلى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة كما هو مبين في معاهـدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق التي صدقها المجلس في ٢٧ ايلول ١٩٢٤ إلا إذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة عضواً في عصبة الأمم وفقا للمادة ١ من ميثاق العصبة وإذا في خلال ستة اشهر من تاريخ هذا القرار قد بلغ المجلس بتنفيذ الشرط المذكور في اعلاه ، فسيعلن المجلس حينئذ أن قراره هذا اصبح قطعيا وسيبين التدابير اللازم اتخاذها لتأمين تحديد خط الحدود السابق وصفه على الأرض

٣ً — تدعى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة إلى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذ من أجل أن تؤمن للأكراد من أهالي العراق التعهدات المتعلقة بالادارة المحليـة التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الأخيرة

٤ً — تدعى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة لتعمل على قدر الامكان وفقا للاقتراحات الأخرى التي أوصت بها لجنة التحقيق بخصوص التدابير التي يحتمل أنها تؤمن السلام وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية و كذلك بخصوص التدابير التجارية التي أشير اليها في التوصيات الخاصة من تقرير اللجنة) اه

وقد قابل الشعب العراقي هذا القرار بسرور وابتهاج عظيمين فأقام الولائـم والأفراح وعطل الأشغال العامة وصدرت الصحف اليومية مسرورة جذلة والتأم مجلس الوزراء في أول جمادى الاولى ١٣٤٤ (١٧ كانون الاول ١٩٢٥) فقرر ارسال برقية شكر إلى المستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية وأخرى إلى سكرتير عصبة الأمم وهذا نص البرقيتين :—

المستر بولدوين رئيس الوزارة البريطانية

« الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الأمم والذي قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان تبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعي التي بذلتها

في سبيل المحافظة على حقوق العراق الحيوية وخاصة للمستر تشمبرلين والمستر آميري اللذين قاما بالدفاع عن القضية بانفسهما وتصرح الحكومة العراقية انها مستعدة للبدء بالمفاوضات في عقد معاهدة جديدة كما تقرر)

التوقيع

«رئيس الوزارة العراقية»

إلى سكرتير عصبة الأمم

«ترجو الحكومة العراقية ان تبلغوا العصبة شكرها الجزيل للقرار العادل الذي اتخذه المجلس في مسألة الحدود بين العراق وتركية وذلك القرار الذي قوبل في جميع أنحاء العراق بمزيد الاستحسان.

الشروع في مفاوضات المعاهدة الجديدة

وكتب المعتمد السامي البريطاني إلى مجلس الوزراء في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٥ كتابا مطولا في هذا الموضوع رفق به مقترحات الحكومة الانجليزية في اسس المعاهدة الجديدة وتتلخص هذه المقترحات في تمديد اجل معاهدة اليوم العاشر لشهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ مع الاتفاقيات الأربع المتفرعة عنها إلى ٢٥ سنة بلا قيد ولا شرط فاطلع عليها المجلس في جلسته ٢٩ كانون الأول وقرر ما يأتي :—

أولاً — بما ان المعاهدة الانجليزية — العراقية تحتوي على أسس دولية عامة يهم عصبة الأمم امر المحافظة عليها وبقائها طول المدة المطلوبة فإن مجلس الوزراء يوافق على تمديد أجلها لمدة ٢٥ سنة ما لم يدخل العراق في عصبة الأمم قبل انتهاء هذه المدة غير ان مجلس الوزراء لا يرى سببا قويا لجعل أحكام الاتفاقيات الملحقة في عين المقام مع أحكام المعاهدة ويعتقد أنها تخص علاقات الحكومتين الانجليزية والعراقية مباشرة وقد جرت قبلا مراسلات عديدة بين الحكومتين بخصوص تعديل هذه الاتفاقيات. ونظرا إلى الوعد الصادر من قبل فخامة المعتمد السامي في المجلس التأسيسي ووعد وزير المستعمرات أثناء وجوده في هذا القطر المتعلقين بأمر تعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق، فان مجلس الوزراء لا يرى امكانا للبحث في تمديد أجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد ولا شرط ولا يتصور أن مجلس الأمة يوافق على ذلك. وعليه يقترح مجلس الوزراء ان تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة فيما يخص الاتفاقيات وأن تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلا للمعاهدة

الجديدة وتتضمن تعهد حكومة بريطانيا بأن تكون عدد الاتفاقيات مقصورة على مددها المبينة في البروتكول وأن يبدأ فوراً بتعديلها على الصورة الموعود بها على ان يعاد النظر فيها وفقا للمادة ١٨ من المعاهدة الحالية كل اربع سنوات مرة طول مدة المعاهدة الجديدة حسبما تقتضي الظروف الراهنة آنئذ

ثانيا – ان تصرح حكومة بريطانيا في الاتفاقية الخاصة بأنها ستسعى لادخال العراق في عصبة الأمم خلال الاربع سنوات التي هي مدة المعاهدة الحالية كما ورد في المادة السادسة منها واذا رفضت عصبة الأمم ذلك ، فعليها أن تقدمه كل اربع سنوات مرة وتسعى لادخاله وتأييد مطاليبه تجاه العصبة للدخول فيها خلال مدة المعاهدة الجديدة . اه

المندوب السامي لا يوافق على أي تعديل

وكتب رئيس الوزارة إلى المعتمد السامي كتابا في مآل هذا التقرير مؤكدا حسن نية الحكومة تجاه الحليفة ولكن المعتمد السامي اعترض لدى جلالة الملك فيصل على هذا القرار وكتب إلى جلالته كتابا بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٢٦ يتضمن بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لتعديل نص المعاهدة الجديدة بموجب نقطة نظر مجلس الوزراء العراقي وكذلك المادة الاضافية التي يقترح فخامته ادخالها على النص

فبعث جلالة الملك هذا الكتاب إلى مجلس الوزراء فوضع المجلس هذا الكتاب موضع المذاكرة في ٥ كانون الثاني وأعرب عن رغبته في التمسك بقراره الاول للاسباب الآتية :—

١ً – نظراً إلى روحية الشعب فمن الصعب جدا أن يوافق مجلس الأمة على المعاهدة بنصها الحالي مع المادة الإضافية المقترحة

٢ً = ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة التي صدرت من كبار رجال الدولة الحليفة المسؤولين قبل ابرام المعاهدة القديمة وبعدها بخصوص الاتفاقيات الملحقة

٣ً = ان الأمة العراقية والحكومات المتعددة التي جلست على دست الحكم ، قد اظهرت كلها تساهلا عظيما في جميع الأمور التي تمس مصالح الدولة الحليفة وهي بدورها الآن تؤمل منها أن لا تضن عليها بتنفيذ ما وعدت به .

٤ً = ان الاتفاقيات الملحقة هي مما يمس مصالح كلا الحكومتين مباشرة ولا علاقة له بقرار مجلس عصبة الأمم ١٠ هـ

لم يفد المنطق مع رجال الحليفة ابداً ولم يتزحزح رجال دار الاعتماد البريطاني عن عقيدتهم

أزاء استعمار العراق قيد أغلة فأصروا على قبول مقترحاتهم كما هي . ولما كانت قضية الموصل من القضايا التي يجب تضحية كل شئ لانجاحها ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١١ كانون الثاني ١٩٢٦ قبول النص الأخير للمعاهدة الجديدة وهو كما سيأتي في موضع آخر ووقع على هذا النص في ١٣ كانون الثاني ٩٢٦ كل من السعدون والمندوب السامي البريطاني

المعاهدة في المجلس

وجاءت الحكومة بهذه المعاهدة إلى مجلس الامة في ٤ رجب ١٣٤٤ (١٨ كانون الثاني ١٩٢٦) ليقرها وكان حزب الشعب المعارض عقد جلسة فوق العادة قبل هذا الاجتماع قرر فيها رفض المعاهدة في يوم عرضها للابرام وقدم نائب البصرة محمد سعيد جلبي العبد الواحد اقتراحا طلب فيه الاستعجال بالنظر في هذه المعاهدة وابرامها فورا بلا مناقشة فاحتج عمدة حزب الشعب على هذا الطلب فلم يلتفت رئيس المجلس إلى احتجاجهم وعبثا حاول (المعارضون) حمل (التقدميين) على عدم الاستعجال في المذاكرة في المعاهدة فقد قام رئيس الوزراء (السعدون) وطلب إلى رئيس المجلس ان يجعل الجلسة النيابية سرية فوثب المعارضون من مقاعدهم واخذوا يضجون ضجيجا هائلا ويصرخون بأعلى أصواتهم وعليت الغوغاء ولكن بدون جدوى وأمر رئيس المجلس باخراج المستمعين فخرجوا وأعقبهم في الخروج المعارضون وهم ينادون (الأكثرية خونة) ورشق المعارض (محمد باقر الشبيبي) نسخة من المعاهدة في الفضاء صارخا (لتسقط الأكثرية الغاشمة) وكان حكمت سليمان وزير الداخلية يخاطب المعارضين قائلا (اخرجوا) وسمعنا (ثابت عبد النور) يقول (حكمت سليمان يبيع البلاد) وصاح (الشبيبي) مرة اخرى (صدقوها يا خونة) وفي النتيجة تذاكر المجلس في مواد المعاهده فقبلها مادة بعد مادة (١) وكان أعضاء حزب الشعب قد انسحبوا من المجلس برمتهم قبل أن يتناقش المجلس في المعاهدة سريا (٢)

---

(١) وما دخلنا عام ١٩٢٦ الا والانتداب يتقمص معاهدة أمدها ٢٥ عاماً على اساس مشورة اوسع نطاقا من الاولى مع ملحقات لا قبل لنا بها وجموا لابرامها جماعة اضعف نفوساً من الذين سبقوهم وخضعوا للقضاء وهم لا يشعرون . (مقالات الاستاذ فهمي المدرس ص ١٣٨)

(٢) وكان صنائع الانكليز يهمسون في آذان النواب ان بريطانيا تتنازل لتركية عن المدخل اذا لم يقبل المجلس بابرام العهدة الجديدة وقد ينقلب الامر لتحويل المعاهدة الى انتداب على العراق وضياع حقوقه الاستقلالية فاضطر مجلس الامة الى ابرام المعاهدة الثانية مكرها خائفامن وعيد الانكليز وتهديدهم (الانتدابان في سورية والعراق ص ٤٧)

وكان عدد الموافقين ٥٨ نائبا وهم :

ابراهيم يوسف ، احمد حالت ، اسماعيل راوندوزي ، اسحق افرايم ، امين زكي ، أمين باش اعيان ، السيد الياس النقيب ، حازم آل شمدين آغا ، حكمت سليمان ، حمدي الباجه جي ، خيون العبيد ، السيد داود النقيب ، رشيد خطاب ، رؤوف شماس ، روبين سوميخ ساسون حسقيل ، سعيد الحاج ياسين ، سعيد الحاج خضير ، سعيد العبد الواحد ، سلمان البراك ، سلمان غزاله ، سلمان الظاهر ، صبيح نشأت ، ضياء شريف ، عبد الحسين الجلبي ، عبد الرحمن النعمة ، عبد الرزاق منير ، عبد الله مخلص ، عبد المحسن السعدون ، عبدالله الياسين عبد المجيد الشاوي ، عبد المحسن شلاش ، عبادي الحسين ، عمران الحاج سعدون ، علوان الجنديل ، علي السليمان ، السيد قاطع العوادي ، السيد كاظم السيد سلمان ، محمد الصيهود حبيب الطلباني ، محمد صالح ، مجيد الخليفة ، محمد رفيق خادم السجادة ، مرزه فرج ، السيد محسن أبو طبيخ ، مصطفى السنوي ، مصطفى الطه ، مظهر الحاج صكب ، ناجي السويدي ، ناجي الصالح ، نافع الملاك ، نشأت ابراهيم ، نعيم زلخه ، نوري البرفيكاني ، هبة الله المفتي ، ياسين العامر ، يوسف غنيمة ، يوسف خياط

وتغيب عشرة نواب في ضمنهم نائبين مأذونين وهذه أسماء الغائبين :—

سلمان المنشد ، عبد الله الفالح ، احمد مختار ، صكبان العلي ، رؤوف الجادرجي ، السيد علوان الياسري ، كاظم الشمخاني ، علي الامام ، صبحي الدفتري ، موحان الخير الله

اما عدد المخالفين الذين رفضوا المعاهدة او المذاكرة في المعاهدة في هذه الجلسة وبالصورة التي سار عليها المجلس النيابي ، فلا يمكننا معرفته بالضبط إلا اننا نورد فيما يلي اسماء النواب الذين تركوا ردهة الاجتماع احتجاجا على مضايقة المجلس لهم ورموا نسخ المعاهدة في الفضاء وتكلم بعضهم بكلمات جارحة قارصة وهم ١٨ نائبا وهذه هي اسماؤهم :—

ياسين الهاشمي ، محمود رامز ، نصرة الفارسي ، عبود الملاك ، السيد عبد المهدي ، عبد الغني الحمادي ، ابراهيم كمال ، رضى الشبيبي ، باقر الشبيبي ، داود الحيدري ، سعيد الحاج ثابت ، أمين الجرجفجي ، عبد اللطيف الفلاحي ، فخري جميل ، مزاحم الباجه جي ، ثابت عبد النور ، الشيخ احمد الداود ، رشيد الخوجه

الصحف والمعاهدة

أما الصحف « ولا سيما الصحف الخارجية منها » فقد استنكرت استعجال المجلس النيابي في ابرام هذه المعاهدة بهذه الصورة وبهذه السرعة ولا سيما وقد كان المجال أمام الحكومة واسعا للتفاهم مع النواب وافساح المجال لهم بالقاء الخطب يفندون فيها بنود المعاهدة فاما ان يقنعوا السلطة بضررها او يعدلوا عن معارضتهم لها فيؤيدونها

المعاهدة في العصبة

قضي الأمر ووقع السعدون على نص المعاهدة الجديدة في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ وتم ابرامها من قبل البرلمان العراقي في التاسع عشر من الشهر المذكور وتقدمت الوزارة الخارجية البريطانية إلى العصبة الاممية بنصوص هذه المعاهدة في ٢ آذار ١٩٢٦ وقد رفقتها بمذكرتها السرية المرقمة (أي ٦٥—٤٤—١٣٦٧) وإلى القراء نص هذه المذكرة السرية منقولة عن العدد ٩٣٥ من جريدة حكومة العراق الرسمية

١ً — امتثالا للدعوة الموجهة في المادة الثانية من القرار الذي دونه مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ أمرني الوزير السر اوستن شامبرلن ان اقدم في طيه نص المعاهدة الجديدة المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق الموقع عليها في بغداد في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ لعرضها على المجلس .

٢ً — قبل المجلس بموجب القرار المؤرخ في ٢٧ ايلول ١٩٢٤ بشروط معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق المشفوعة ببعض التعهدات المعطاة من قبل حكومة جلالة الملك بكونها منفذة فيما يخص العراق لاحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم

اشترط المجلس بموجب المادة الثانية من القرار الذي اتخذه في كانون الاول الماضي الشرط الاخير القائل بان النظام المقرر بمعاهدة التحالف الآنفة الذكر والتعهدات ينبغي أن تبقى معمولا بها إلى مدة معينة أما الاسباب الموجبة لتمديد مدة معاهدة التحالف فقد نص عليها بالمادة الاولى من المعاهدة الجديدة . وعند تقديم هذه المعاهدة إلى المجلس تعلن حكومة جلالة الملك انها ستعتبرها ما بقيت نافذة الحكم ملزمة للتعهدات التي اعطتها إلى المجلس في ايلول ١٩٢٤ وانها ستستمر على العمل بمقتضاها

٣ً — وهكذا تستطيع الآن حكومة جلالة الملك ان تنبئ المجلس بأن الشروط الوارد

ذكرها في المادة الثانية من القرار المؤرخ في كانون الاول ١٩٢٥ قد نفذت وانه قد اتخذت التدابير اللازمة لتأمين ابقاء النظام الحالي لمدة ٢٥ سنة كما وافق عليه المجلس في ايلول ١٩٢٤ إلا إذا دخلت العراق وفقا لأحكام المادة الأولى من الميثاق في عضوية العصبة قبل انقضاء تلك المدة .

٤ً — نصت المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة على النظر من وقت لآخر في مسألة دخول العراق في عصبة الأمم

٥ً — تعهدت حكومة جلالة الملك بمقتضى المادة الرابعة من تعهداتها التي أيدها المجلس في أيلول ١٩٢٤ بعدم موافقتها على تعديل أي حكم من معاهدة التحالف إلا إذا وافق مجلس العصبة على ذلك . وتتعهد بهذا نفس التعهد بخصوص معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ وتشمل هذه التعهدات جميع الاقتراحات التي يمكن تقديمها بنتيجة المذاكرات المتصور اجراؤها في المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة الجديدة لتغيير أو تعديل أحكام الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة المعقودة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢

٦ً — فبأزاء هذه الايضاحات ترجو حكومة جلالة الملك بأن يقوم المجلس الآن بالعمل كما هو المتصور في المادة الثانية من قراره الذي اتخذه في كانون الأول الماضي فيعلن أن قراره في خصوص الحدود التركية — العراقية اصبح قطعيا

٧ً — ان المعاهدة المؤرخة في ١٣ كانون الثاني قد صدق عليها الآن من قبل مجلس العوام البريطاني ومجلس الأمة العراقي

٨ً — أما بخصوص المادة الثالثة من قرار المجلس المؤرخ في كانون الأول الماضي فإني مقدم في طيه مذكرة تتعلق بادارة المناطق الكردية في العراق لاطلاع مجلس العصبة عليها

التوقيع « لانسلوت اوليفنت »

﴿ ادارة المناطق الكردية ﴾

وفيما يلي نص المذكرة المتعلقة بادارة المناطق الكردية في العراق

(تتضمن الفقرة الثالثة من قرار مجلس عصبة الأمم في خصوص الحدود التركية العراقية ما يلي :—

١ً — تدعى حكومة بريطانيا بصفتها دولة منتدبة لأن تعرض على المجلس التدابير الادارية

التي ستتخذ لتأمين الضمانات اللازمة إلى الأكراد المبحوث عنهم في قرار لجنة الحدود الامية في خصوص الادارة المحليه التي اوصت بها اللجنة المشار اليها في أحكامها النهائية

٢ً – وقد كانت توصيات لجنة الحدود المتعلقة بالاكراد المشار اليها في قرار المجلس على الوجه التالي :—

« يقتضي أن تؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات التي أظهرها الاكراد القائلة بلزوم تعيين الموظفين الذين هم من أصل كردي إلى ادارة بلادهم ولزوم توزيع العدالة ونشر التعليم في المدارس وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في جميع هذه الوظائف

٣ً – ذكر وزير المستعمرات في خطابه الذي القاه أمام المجلس في ١٣ايلول ١٩٢٥ عندما أشار إلى هذا الموضوع ان النظام الاداري الحاضر قد ساعد على تطبيق معظم توصيات اللجنة . وهذه الافادة مستندة تماماً إلى الحقائق التالية المتعلقة بالتدابير المتخذة من قبل الحكومة العراقية لادارة المناطق التي يسود بها العنصر الكردي

٤ً – ان ثلاثة وأربعين من مجموع سبعة وخمسين موظفا المستخدمين من قبل وزارتي المالية والداخلية في المناطق الكردية هم اكراد بينما هناك تسعة موظفين أكراد مستخدمين في عين الوظائف في المناطق غير الكردية . وكان التنقيص جار بصورة تدريجية في عدد الموظفين غير الاكراد المستخدمين في مناطق كردية وان سياسة استخدام الاكراد فقط دون غيرهم حيثما يوجد من له أهلية ورغبة في الاستخدام جارية بكل مواظبة

٥ً – تستخدم وزارة العدلية ثلاثة عشر موظفا (حكاما ورؤساء كتبة) في المناطق الكردية . عشرة منهم اكراد وتجري المرافعة باللغة الكردية وتحرر محاضر الجلسات في السليمانية وكوي سنجق التابع إلى لواء اربل بالكردية وتربط بها الترجمة العربية عند احالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف أو محكمة التمييز ويستخدم ستة موظفين اكراد في عين الوظائف في مناطق غير كردية

٦ً – اما الدوائر الأخرى غير المبحوث عنها آنفا (كالوقف والبرق والبريد والاشغال العمومية والسجون والكمارك والري والطابو والزراعة) فتستخدم خمسا وخمسين موظفا في المناطق الكردية ثماني وثلاثون منهم اكراداً في حين ان ثماني وسبعين كرديا يستخدمون في مناطق غير كردية

٧ً — ويأخذ الكرد ايضا تمام حصتهم في الاشتراك في ادارة الحكومة المركزية فان عينين من مجموع عشرين عينا هما كرديان (لأن الآخرين نصف اكراد) وأربعة عشر مندوبا من مجموع ٨٨ هم أكراد وان وزير المالية هو كردي كما ان وزير المواصلات والاشغال كذلك

٨ً — يؤلف الكرد نحو ١٧ بالمائة من مجموع سكان البلاد وان ٢٤ بالمائة من مجموع قوة الشرطة هم اكراد وفي الجيش يؤلفون ١٤ بالمائة في حين ان ٢٣ بالمائة من مستخدمي السكك الحديدية هم اكراد ويبلغ مجموع الأفراد المستخدمين في الشرطة والجيش والسكك الحديدية ما ينيف على ٢٠٠٠٠ منهم أكثر من ٤٠٠٠ أو ٢٠ بالمائة اكراد

٩ً — يوجد في المناطق الكردية خمس وعشرون مدرسة . منها خمس مختصة بالمسيحيين وتستعمل فيها اللغتان الكلدانية والعربية . أما لغة التعليم في الستة عشر مدرسة المتباقية فهي الكردية . ان اللغة الرئيسية للتعليم في المدارس الأربع الباقية حيث تتألف تلامذتها من نصارى واكراد هي العربية على انه تستعمل الكردية للايضاح بكل حرية . وعدد المعلمين المستخدمين في هذه المدارس ٥٢ ولكنهم ما عدا ثمانية هم اكراد وهؤلاء الثمانية هم عرب وكلهم يعرفون الكردية . ومعظمهم يستخدم في تعليم العربية التي لا بد من استعمالها لتقدم المعارف . وقد كان عددهم ثلاثة عشر منذ مدة قصيرة فخفض عددهم مؤخرا اكثر

١٠ً — وعلاوة على ذلك يوجد هناك اثنان وعشرون كرديا وعدد كبير ممن يحسنون الكردية من العرب والتركمان يستخدمون كمعلمين في مدارس غير كردية خارج المنطقة الكردية وستعلمون بناء على ما تقدم ان سياسة التعليم المتبعة الآن منطبقة تماما مع توصيات اللجنة . لا تتطلب التطورات الواقعة أي تعديل في هذه السياسة سوى اجراء زيادة في عدد المدارس عندما تتمكن البلاد من اجراء ذلك

١١ — جمعت الارقام الآنفة الذكر من سجلات المركز . وهي لا تشمل الفراشين وصغار الكتبة (حيث يجري تعيينهم من قبل السلطات المحلية) وربما كان العدد الوارد في هذه السجلات هو أقل من العدد الحقيقي للاكراد المستخدمين لأنه لم يدخل في صنف الموظفين الاكراد سوى الذين ثبت كونهم كذلك بصورة قطعية . ومعظم الموظفين سجل جنسيته كعراقي فمن المحتمل أن يكون من بينهم من هو كردي في الحقيقة ليس معلوما كذلك في المركز

١٢ — أما بخصوص استعمال اللغة الكردية فلا يجب أن يغرب عن البال أن الكردية قبل

الحرب لم تكن مستعملة كواسطة للمخابرة لا بصورة رسمية ولا خصوصية لقد كان هناك كمية لا يستهان بها من المؤلفات الكردية في الشعر إلا أن التطور الذي حدث في لغة الكتابة وجعلها واسطة للمخابرة إنما يعود إلى مساعي الموظفين البريطانيين وكان المستعمل سابقا الفارسي والتركي والعربي . ان استعمال الكردية كتابة لم ينتشر بعد في لواء الموصل حيث تستعمل التركية والعربية وقد انتشرت بالتدريج في لواء اربيل حيث اعترف بها مؤخرا اللغة الرسمية للمخابرة مع دوائر الحكومة . أما السليمانية فحصلت منذ بضع سنين على جريدة كردية واستعملت فيها منذ مدة الكردية المكتوبة للمخابرة في الشؤون الرسمية والشؤون الخصوصية وان العمل الذي بدأت به حكومة الاحتلال يتم الآن من قبل الحكومة العراقية بكل اخلاص . تصدر في بغداد جريدتان بالكردية ويتخذ الآن كل تدبير ممكن لاعطاء الحرية في استعمال اللغة الكردية فقط بل للتشويق على استعمالها بكل فعالية

١٣ — قد اصبح من المسلم ان المعلومات المتقدم ذكرها تؤيد حصول اتفاق بين السياسة الكردية التي أوصت بتعقيبها لجنة الحدود وبين تلك المتخذة من قبل الحكومة العراقية

١٤ — وربما كان اكبر برهان على ان الحكومة العراقية تقدر تماما ما يترتب عليها من المسؤولية تجاه الأماني الكردية واسطع دليل على رغبتها في الدوام على سياستها الحرة الحاضرة بان تمنح جميع الوسائل اللازمة لترقية الآداب الكردية وتحقيق أماني الأكراد في ضمن الدولة العراقية هي العبارة التالية المقتبسة من الخطاب الذي القاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ فقد قال :—

« سادتي لا يمكن أن تعيش هذه البلاد ما لم تعط جميع العناصر العراقية حقوقها . . . . ينبغي ان تمنح الاكراد حقوقهم وينبغي أن يكون موظفوهم من بينهم . ويجب ان تكون لغتهم اللغة الرسمية ويجب أن يتلقى ابناءها الدروس في المدارس بلغتهم (تصفيق) ومن المتحتم علينا أن نعامل جميع العناصر سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين بالحق والعدل وان نمنحهم حقوقهم »

١٥ — وبعد اعلان هذه السياسة الذي قابلها المندوبون العراقيون بمزيد الاستحسان، وزع المنشور الآتي ذكره على جميع الوزارات

« ولا شك ان معاليكم قد اطلعتم على الخطاب الذي القاه فخامة رئيس الوزراء في مجلس النواب والمنشور في الجرائد في اليوم التالي . يتضمن هذا الخطاب السياسة التي انتهجتها الحكومة

والتي ستنتهجها في ادارة المناطق الكردية وذلك بأن يكون الموظفون اكراد وأن تكون اللغة الرسمية اللغة الكردية وعليه فقد أمرني فخامته بأن أرجو معاليكم ان تبذلوا جهدكم في تطبيق هذه السياسة والتمسك بها في جميع ما يتعلق بمؤسسات المنطقة المبحوث عنها »

١٦ — أما البينة الأخرى على نية الحكومة العراقية فتجدونها في الخطابات المتبادلة بمناسبة الوليمة المعطاة في دار الاعتماد للاحتفال بامضاء المعاهدة الجديدة فقد بين فخامة وكيل المعتمد السامي في خطابه ما ترمي اليه الحكومة العراقية على الوجه التالي :—

يجب ان يكون غرض الحكومة العراقية جعل العناصر التي يتألف منها العراق ابناء صادقين للدولة العراقية وغرضها كذلك . وهي تعمل هذا العمل الأفضل بالتشويق على التمسك بالأديان والجنسية لا التثبيط . ان الكردي ليس عربيا وليس عربيا أكثر من أن يكون الاسوجي انكليزيا ولا يمكن ان تجعلوه وطنيا صادقا للعراق باجباره على استعمال اللغة العربية أو العادات العربية وبالأختصار لا بمحاولة جعله عربيا جيداً بل بأن يعطى جميع الوسائل والتشويقات لأجل أن يكون كرديا جيدا . وهذه الوحدة في الدولة التي هي لا بد منها التقدم الدولة لا يحصل بابادة العادات الخصوصية التي تجري عليها العناصر المختلفة بل تشويقهم على التمسك بها وأن يمهد للجماعات المختلفة طريق التقدم على المنوال الذي يستحسنه كل منهم . وهذه هي السياسة التي جريتم عليها وحكومتكم وهذا العمل يفيد أكثر من كل شيء في سبيل اقناع عصبة الأمم باهلية العراق في الانخراط في سلك عضويتها

١٧ — وقد اشار جلالة الملك فيصل إلى الموضوع في خطابه الجوابي قائلا :

ان من بين الوظائف المهمة المترتبة على كل عراقي صادق هو تشويق أخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي رمز سعادة البلاد وسعادة الجميع المادية والعقلية . وسيكونون باتحادهم واشتراكهم أعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك ولا أشك في أن كل عراقي صادق يشترك معي في هذا الشعور نحو جميع العناصر الموجودة في بلادهم) اه . لندن ٢٤ شباط ١٩٢٦

تأثير قرار العصبة

كان سكرتير العصبة الأممية قد ابرق إلى عضوين من اعضاء لجنة عصبة الأمم الموفودة إلى العراق وهما الكولونيل ر. جاك والمسيو ه. مار كوس ان يبقيا في العراق حتى يصبح القرار

الذي اتخذه مجلس العصبة بتعيين خط بروكسل خطا فاصلا بين العراق وتركيا نهائيا فبقي العضوان بالفعل يراقبان سير الحوادث في الموصل وفي الحدود عن كثب حتى يوم ١٩ آذار ١٩٢٦ فلما أقرت العصبة الخط المذكور غادر العضوان أرض العراق بعد أن اثبتا في التقرير الذي رفعاه إلى عصبة الأمم هذه العبارة وهي :—

قابلت الفئة المنورة من الشعب العراقي قرار مجلس العصبة الصادر في كانون الاول ١٩٢٥ بالحماس وقابله باقي عامة الشعب بالارتياح والرضا وتستطيع اللجنة أن تشير بنوع خاص الى الحقيقة التالية (مع ان اللجنة كانت تتمتع بالحرية التامة والمجال كان في كل وقت منفسحا لها للاحتكاك والاتصال المباشر بأفراد الأهالي ولكنه لم يتصل إلى علمها بأية واسطة من الوسائط وجود تذمر أو عدم اقتناع بالقرار المذكور والأثر الوحيد الذي ارتسم في أذهان اعضاء اللجنة بوجه عام لدى مغادرتهم الحدود هو ان النظام والأمن كانا سائدين على طول تلك الحدود وفي داخلية البلاد ايضا بفضل النصائح والارشادات الحسنة التي تتلقاها الادارة التي تكال عملها بالنجاح الباهر) اه (١)

بعد المعاهدة

أقامت دار الاعتماد البريطانية في بغداد وليمة رسمية في مساء الاثنين ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦ بمناسبة ابرام المعاهدة الانكليزية — العراقية الجديدة حضرها جلالة الملك وقائد القوات الجوية والوزراء ومستشاروهم وأشخاص كبار من العراقيين والبريطانيين الملكيين والرسميين وبعد تناول العشاء وشرب نخب كل من صاحب الجلالة الملك جورج وصاحب الجلالة الملك فيصل ؛ القى وكيل المعتمد السامي خطابا مهما ترجمه الى العربية الكابتن هولت فأجابه على ذلك جلالة الملك فيصل بخطاب بالعربية وتبعه ايضا رئيس الوزراء فألقى خطابا يناسب المقام وفيما يلي نص الخطابين الذين القاهما وكيل المعتمد السامي وجلالة الملك فيصل ننشرهما لخطورتهما التاريخية :—

خطاب فخامة وكيل المعتمد

لقد سألتكم أن تشرفوني بحضوركم هنا هذه الليلة للاحتفال بحادث اجرى على الأمل بأنه سيكون من أهم الحوادث في تاريخ العراق الا وهو التوقيع على المعاهدة الجديدة وموافقة

(١) تقرير دار الاعتماد المرفوع الى عصبة الامم عن سير الادارة في العراق للسنة ١٩٢٦.

مجلس الأمة العراقي عليها .

اني اعد نفسي سعيدا لما صادف من حلول أوان المفاوضات بخصوص هذه المعاهدة وأنا قائم باعمال المعتمد السامي وذلك لسببين أولهما وجود السر هنري دوبس في لندن وعلى اتصال دائم شديد بوزارة المستعمرات جعل طريقنا - على ما أشعر - اكثر سهولة بكثير وثانيهما ان المفاوضة في هذه المعاهدة كانت من الاختبارات المسرة لي

لقد كان من قبيل الاكتشاف لدى ما وجدت من مقدار سهولة وانتظام سير المفاوضات التي من هذا القبيل إذ كان الفريقان مدفوعان بعامل مشترك . وكان العامل المشترك في هذه الحالة القيام بالشرط الذي بموجبه أصدر مجلس جمعية الأمـم قرارا لصالح العراق في مسألة الحدود الشمالية قياما تراعى فيه حقوق وتكاليف الحكومتين حق مراعاة وقد كانت الوضعية على كل شيء من الأشكال من جراء مافي انكلترا من المعارضة الشديدة لسياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية بخصوص هذه البلاد و كذلك كانت هنالك معارضة طفيفة للمعاهدة الجديدة في العراق

ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لكي تؤمن احتواء المعاهدة على احكام تساعد عـلى تقليل المعارضة في العراق فلا يسعني إلا أن اعبر عن تقديري للجهد الصادق الذي بذلته جلالتكم بمؤازرة فخامة رئيس الوزارة وزملائه لأجل تجنب تقديم أي طلبات مـن شأنها أن تلبك الحكومة البريطانية في كفاحها مع المعارضة

ان المعاهدة ذات شأن لسببين رئيسيين فأولا لأنها ستؤمن للعراق حداً شماليا ثابتا حداً مرضيا من الوجهات العسكرية والاقتصادية والسياسية . وثانيا لأنها تجعل مـن الواضح تمام الوضوح للعالم عامة ان بريطانيا العظمى مستعدة ليس فقط لأن تعمل ما في استطاعتها لتمكين العراق من الوقوف على قدميه بأقرب ما يمكن بل كذلك لأن تستمر على اسداء المشورة والمساعدة له إلى أن يصبح في حالة تمكنه من الاستغناء عن هذه المشورة والمساعدة

ومن كلتا هاتين الجهتين يجب ان يكون للمعاهدة أثر كبير في جعل العالم المالي والتجاري واثقا برسوخ مستقبل هذه البلاد كما اني أؤمل أنها ستوجد فرقا عظيما في الموقف الذي اتخذه أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية تجاه المشاريع الخاصة بترقية العراق

وفضلا عن هذا اني آمل واعتقد — مع ما قد يظهر في ذلك من التناقض — ان القرار الذي اصدره مجلس جمعية الأمم سيثبت بالاختبار انه أول خطوة في سبيل تأمين الصداقة

بين العراق وتركية . ان تركية الآن تشعر بخيبة أمل شديدة من جراء قرار مجلس الجمعية الا أنها لا تقدر أن تستمر طويلا على مقاومة هذا القرار . وان السفير البريطاني الآن في انقرة يبحث في الوضعية مع الحكومة التركية ومن المأمول أن يكون من نتيجة مساعيه في نهاية الأمر ان تدرك الحكومة التركية أن ليس لديها من خيار سوى أن تقبل الوضعية وتتدبرها بأحسن ما يمكن . ومتى فعلت ذلك لا يلبث أن يعقب فعلها هذا على الأثر تأسيس الصلات الودية بين البلدين .

قد مضى سبع سنوات إلى الآن وقد تعودنا أن ننظر إلى تركية كعدوة للعراق وقد اعتدنا النظر اليها هذا النظر إلى حد اننا نكاد يفوتنا ان الصداقة — متين الصداقة — بين الشعبين ليست فقط ضرورية طبيعية . ان انظار أوربا وبالأخص بريطانيا العظمى ترنو بروح العطف إلى جهود الحكومة التركية الحاضرة في سبيل تنظيم شؤون بلادها وتقدمها على الاساليب العصرية المتمدنة . الا انه مما يؤسف له ان تركيا قد ارتكبت مؤخرا خطيئتين يسرني أن أقول ان الحكومة العراقية لم تظهر أقل ميل لتقليدها في احديها واولى هاتين الخطيئتين هي ان تركية قد سقطت في تلك الغواية الغريبة من التوهم ان في أستطاعتها استعجال تقدم شعبها بارغامه على ان يتخذ — ولو بكثير من التردد — ما تتصور انه الدلائل الخارجة الظاهرة لتقدمه . وبالفعل قد توهمت انها تستطيع تهذيب أدمغة رعاياها باصرارها عليها بتغطية تلك الأدمغة (بشفقة) تشبه القدر شكلا . ان علامات التقدم يحتم أن تعقب التقدم لا أن تتقدمه ولا يصح أن ننصح لأحدهم ان أفضل السبل للاثراء هو ان يلبس جبة من الفرو ويركب سيارة من طرز رولس رايس

اما الخطيئة الأخرى التي ارتكبتها تركية فهي خطيئة اكثر خطورة ومنطوية على خطة ستضطر على الاقلاع عنها قبل أن تبلغ يوما ما ذلك المقام الذي تجاهد للحصول عليه في العالم المتمدن واني أقصد بهذا معاملتها للعناصر غير التركية من اهاليها وفي هذه الجهة كذلك قد اتخذت العراق عن حكمة خطة تناقض خطة الأتراك على خط مستقيم فلقد ابتهجت لدى قراءتي تلك الخطبة السامية التي القاها رئيس الوزراء حول هذا الموضوع في المجلس النيابي منذ نحو يوم

اني أتطرق إلى هذا الموضوع ليس لأني اعتقد ان الحكومة العراقية ليست مدركة تمام الادراك للخطة الحقة السوية بل لأن المسألة برمتها ظهرت بمظهر مجسم في هذه الآونة لاسباب

بعضها ان خطيئات الأتراك بهذا الصدد هي التي أدت بدرجة كبيرة إلى قرار مجلس جمعية الأمم المساعدة في قضية حدود العراق . ولأن مجلس الجمعية رأى من المناسب في قراره الخاص بالحدود أن يشير اشارة خاصة إلى خطة الحكومة العراقية في معاملتها للأقليات الدينية والقومية . ان الخطيئة التي ارتكبتها تركية كانت انها حاولت القضاء على كل شخصية قومية ومذهبية عوضا عن ان تستخدم كما يليق ، ما في تلك الشخصية من عزة النفس التي هي من مميزات جميع الجماعات التي يشكل مجموعها دولة . وها كم مثلا من هذا مما في بلادي الخاصة فهل الاسكوتلندي أو الانكليزي يعتبر احدهما الآخر نظيره في الكرامة ؟ لا والله ثم هل تؤدي هذه المباهاة بالقومية إلى الحسد والنفور والرغبة في الانفصال ؟ لا بالعكس فانها تؤدي إلى منافسة نزيهة ودية وإلى جهد صادق من جانب الانكليزي او الاسكوتلندي — كما تكون الحال — لاثبات تفوقه باظهار أفضل مزاياه الوطنية في التجارة وفي التعليم وبوجه الاختصار في كل باب يلقى فيه مزاحمة منافسه

ان غاية الحكومة العراقية ينبغي ان تكون كما هي فعلاً الا وهي ان تجعل من جميع العناصر التي تتشكل منها ابناء وطن صالحين في جسم الدولة العراقية وهي تقوم بذلك افضل قيام بتشجيعها اكثر منه باحباطها اعتزاز تلك العناصر بشخصيتها الدينية او القومية .

ان الكردي ليس عربيا باكثر من ان الاسكتلندي انكليزيا وانكم تجعلون منه وطنيا عراقياً حقا لا بارغامه على اقتباس اللسان العربي او العادات العربية او بوجه الاختصار لا بمحاولة جعله عربيا حقا بل باعطائه كل فرصة وتشجيع لكي يصبح كرديا حقاً .

ان وحدة الدولة التي هي جوهرية لتقدمها لا تحصل بالقضاء على المميزات الخاصة للعناصر المختلفه المشكلة للدولة بل بتشجيع كل ما هو صالح في تلك المميزات وبتمكين الجماعات المختلفة من التقدم على السبل الاشد موافقة للمواهب الخاصة بكل منها

وتلك هي الخطة التي قد سبق واتخذتها جلالتكم وحكومة جلالتكم وان متابعة هذه الخطة المنورة متابعة مطردة تقوم قيام كل شيء آخر باقناع جمعية الامم من ان العراق يصلح لأن يكون في عداد اعضائها.

خطاب جلالة الملك

يسرني ان أجيب على خطابكم هذا الجميل المعرب عن شعوركم النبيل نحوي ونحو مملكتي

واشير الى حقائق كنت أتمنى ان تحين الفرصة لذكرها قبل ذلك . في موقفي هذا أرى لزوما لتبيان شعوري الصميم مما رأيته من فخامتكم من الاهتمام لتطمين رغائبنا في اثناء مذاكرات المعاهدة ولا شك في ان وجودكم هنا بالنيابة عن المعتمد السامي ووجود السير هنري دوبس في تماس مع وزير المستعمرات كان له شأن عظيم في تسهيل المذاكرات والوصول إلى هذه النتيجة التي أنا واثق بأنها فاتحة خير وفلاح لهذه المملكة التي لا تزال تعلق آمالا كبارا على صداقتها مع بريطانيا كما واني على ثقة بأن المذاكرات التي ستجري لتعديل ما هو منصوص عليه في المعاهدة المشار اليها ستلقى عطفا من لدن حكومة صاحب الجلالة لكي يظهر لمن في عينه قذى كيف ان بريطانيا لا ترغب إلا في انهاض العراق وليس لها قصد الا حفظ شرف عهودها وتمام تكوين هذه المملكة ورقيها . وعلى كل فنحن شاكرون ومقدرون عظم التضحية والجهود التي بذلتها حكومة صاحب الجلالة في سبيل العراق ونتمنى وصول مذاكراتها مع الجمهورية التركية إلى نتائج حسنة للدولتين المتجاورتين لكي نستأنف العلاقات الودية التي نرغب من كل قلوبنا في اعادتها وليبدأ في هذا القسم من الشرق الأدنى عهد طمأنينة وسكون ونتلافى ما مضى علينا من الوقت الذي اضعناه وتركنا فيه الأعمال العمرانية التي يجب ان ننكب عليها بعد الآن

كل يعلم ما لبريطانيا من الاختبارات في طرق ووسائل العمران واننا لننتظر من خبرة رجالها الموجودين بيننا ان يعينونا بتلك الاختبارات المفيدة إذ لا عذر لنا بعد الآن فيما إذا تأخرنا عن القيام بتعمير الوطن وآمل ان العمل والاصلاح سيكونان رغبة الجميع . أشار كم بما قلتموه عن استعجال تركيا للأخذ بأعراض التمدن الغربي دون جوهره وأعتقد انه مثال غير حسن لنا ولغيرنا من الشعوب الشرقية وأرى ان الخروج عن العنعنات والتقاليد مضيعة للميزات القومية التي لا شك في ان كل عراقي راغب في اعلاء وطنه يسعى لتأييدها . انني سررت جداً مما ذكرتموه عن الخطبة التي القاها رئيس الوزارة لانها المت بالامر الذي كنت دائما أحب ان اعرب عما يخالج نفسي بصدده

تعلمون ان من اكبر العوامل التي ساقت العرب ضد الاتراك هو ما رأوه من رغبتهم في تتريك العرب . ولا اشك في ان هذه الفكرة كانت من اكبر العوامل التي صارت سببا لتمزق شمل الامبراطورية العثمانية . فهل يظن احد انه من الممكن لنا أن نقع في خطيئة رأينا سوء عواقبها رأي العين في حكومة اكبر منا وأقوى ؟ انني اعتقد ان من اعظم واجبات العربي

العراقي لتشجيع أخاه الكردي العراقي للتمسك لقوميته والانضمام تحت الراية العراقية التي هي رمز الجميع ومصدر سعادتهم المادية والمعنوية وبذلك يكونون أعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك كما انني لا اشك في ان كل عراقي صميم لا بد وان يشعر بهذا الحس نحو العناصر العراقية كافة . انني على ثقة من أن شعبي المحبوب الذي قابل جميع المشكلات السياسية والاقتصادية إلى الآن بهدوء وسكينة ورباطة جأش سيقوم بكل قواه لاعمار وطنه بكل ما لديه من قوة مستنيرا بخبرات رجال العمل والفن ممن هو بيننا من البريطانيين مستعيناً برؤوس الاموال التي كانت متوقفة عن دخول هذه المملكة بسبب غموض الحالة السياسية فيكون عضوا عاملا للمدنية والسلام

نص المعاهدة

صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق

ان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار امبراطورية الهند من الجهة الواحدة وجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى بناء على رغبتهما في أن ينفذا تنفيذاً كاملا الشروط الواردة في قرار مجلس جمعية الأمم المؤرخ في اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول ١٩٢٥ الذي يعين الحدود بين تركيا والعراق وفقا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقعة في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٣ تلك الشروط التي مؤداها أن العلاقات بين الفريقين المتعاقدين الساميين المعينة الآن في معاهدة التحالف وفي تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية اللذين وافق عليهما مجلس جمعية الامم في السابع والعشرين من شهر ايلول ١٩٢٤ يجب ان تستمر لمدة خمس وعشرين سنة مالم يقبل العراق بموجب المادة الاولى من عهد جمعية الامم عضوا في الجمعية المذكورة قبل انقضاء هذه المدة واضعين نصب اعينهما النية التي أعرب عنها بالمقابلة كل من الفريقين المتعاقدين الساميين في بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ بخصوص عقد اتفاقية جديدة تنظم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بينهما قد قررا أن يؤمنا القيام بالشروط المذكورة بواسطة معاهدة جديدة وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما :-

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار ، امبراطور الهند برنادر هنري بورديلين سي . ام . جي . القائم بأعمال المعتمد السامي

في العراق لصاحب الجلالة البريطانية .

ومن قبل جلالة ملك العراق عبد المحسن بك السعدون رئيس وزراء الحكومة العراقية ووزير الخارجية .

اللذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقا للاصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي :—

المادة الاولى : ان الاحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠ هجرية وفي البروتكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية يلغى منها ما له تعلق بمدة المعاهدة المذكورة معمولا بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق عضوا في جمعية الامم قبل إنقضاء المدة المذكورة . وكذلك الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين الساميين المتعاقدين الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ الآنفة الذكر تبقى فيما يخص مدتها المجعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة معمولا بها المدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة واما في الخصوصات الاخرى فلا تمس احكامها .

المادة الثانية : يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على انهما فورا بعد ابرام هذه المعاهدة وموافقة مجلس جمعية الامم عليها يواصلان النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلا بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢

المادة الثالثة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا وذلك من غير مساس بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ المتعلقة بادخال العراق في جمعية الامم أو بأحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل احكام المعاهدة المذكورة أو احكام بعض الاتفاقيات الملحقة بها في اي وقت كان بشرط موافقة جمعية الامم بأن ينظر بجد ونشاط في المسئلتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي أن تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بموجب بروتكول اليوم الثلاثين من

شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ثم بعد ذلك في فترات متتابعة مدة كل منها أربع سنوات الى أن تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهده او الى أن يدخل العراق في جمعية الأمم :—

(١) هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في جمعية الأمم ؟

(٢) ان لم يكن في استطاعته ذلك ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بناء على التقدم الذي بلغته مملكة العراق أو بناء على أي سبب آخر

هذه المعاهدة الموضوعة باللغتين الانجليزية والعربية اللتين يعول على النص الانجليزي منهما في حالة الاختلاف يقتضي ابرامها ويجب تبادل وثائق الابرام في اقرب ما يمكن والبيان قد وقع الوكيلان المفوضان هذه المعاهدة واثبتا ختميهما عليها .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرى سنة ١٣٤٤ هجرية عن ثلاث نسخ تودع واحدة منها في خزانة سجلات جمعية الأمم في جنيف ويحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بواحدة منها .

B. H. Bourdillon	عبد المحسن السعدون
القائم باعمال المعتمد السامي في العراق	رئيس وزراء الحكومة العراقية
لصاحب الجلالة البريطانية	ووزير الخارجية

دمعة على بغداد

طغى الفرات في اوائل نيسان ١٩٢٦ (منتصف رمضان ١٣٤٤) طغيانا هائلا وانبثقت فيه بثوق عظيمة فتعطل السير والسفر بين مدنه المهمة وتلفت مزارع عديدة وقرى جسيمة .

وفاضت مياه دجلة في ٩ نيسان فيضانا لم تشهد الزوراء نظيرا له منذ ١٥ حجة فانكسرت بعض السدود التي تقي بغداد من الغرق عادة وغمرت المياه البيوت والبساتين وكذا القصور المحيطة بالعاصمة ومن جملتها القصر الملكي والبلاط الملكي وتلف من المواشي والاثاث والحوائج الشيء الكثير وذهب ضحية لهذا الطغيان عدد لا يستهان به من الكهول والاطفال . ونقلت الحكومة العائلة المالكة الى دار وزير الدفاع في البلد وخرج الناس مع قطعات الجيش والكشافة

والشرطة لتخفيف الويلات ومنع المياه من التدفق في الاحياء وبذلك تمكنت السلطة من حصر الخطر بسد الفجوات التي احدثها ماء الفيضان في السادس عشر من الشهر المذكور اي بعد مرور سبعة ايام على حدوث الكسرات في السدود . ويقول تقرير دار الاعتماد البريطاني عن سير الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ ان الخسارة التي لحقت العراقيين من اجل هذه الكارثة تقدر بنصف مليون جنيها (نحو سبعة ملايين روبية)

ونظراً للحالة المؤلمة التي سادت بغداد وما جاورها من القرى والقصبات ولقرب حلول عيد الفطر الميمون ، أصدرت مديرية المطبوعات بيانا جاء فيه (بناء على الكارثة التي حلت بالعاصمة وببعض انحاء المملكة من جراء الطغيان الهائل الذي حدث في هذه الأيام ، أمر حضرة صاحب الجلالة بعدم اجراء مراسم المعايدة في عيد الفطر في هذه السنة).

وراحت الشرطة تحقق في اسباب الغرق فاتضح لها ان اول مسبب له كان توفيق افندي السوري مدير المزرعة الملكية الذي ثم ثلمة في دجلة لسقي المزرعة فتدفقت فيها المياه ولم يكن في استطاعته سدها فاوقفته وجرت محاكمته في محكمة جزاء الاعظمية فاتهم بكسر السدة وسيق الى محكمة الجزاء الكبرى لاجراء محاكمته فيها فافرجت المحكمة الكبرى عنه بعد ان اوقف عدة اشهر وبعد أن هدأ روع الاهلين الذين اضطربوا للحادث الاليم اضطرابا عظيما

وكان لزاما ان تشترك الحكومة مع الشعب في اجراء اكتتاب عام لمساعدة المنكوبين في هذا الغرق الأليم فتضافرت جهود الطرفين في هذا السبيل وجمعت مبالغ لا يستهان بها واسعف عدد كبير من المنكوبين الذين باتوا بلا مأوى يأويهم وبلا شيء يقتاتون به .

جلالة الملك في البصرة

دعت مديرية الميناء في البصرة جلالة الملك المعظم لحضور حفلة افتتاح ممر شط العرب في الفاو فأجاب صاحب الجلالة الدعوة وسافر الى الفيحاء في ٢٧ نيسان مصحوبا بجماعة من الوزراء والأعيان ووكيل المعتمد السامي . وعند وصول الموكب الى البصرة قوبل بحفاوة عظيمة واستقبال مهيب وافتتح جلالة الملك الحفلة بقطعه الشريط الحريري الذي علق امام الممر المذكور وسط المناورات التي قام بها اسطول صغير عند مدخل شط العرب

وخلاصة قضية هذا الممر أن في شط العرب حاجزاً قديماً يحول دون تقدم الملاحة وحركة السفن في البصرة وقد شرع باجراء تجربة لحفر هذا الحاجز في ايام الحرب الكونية

واستعملت الحفارات لذلك ولكن النتيجة المنشودة منيت بالفشل فاوقف العمل واستوقف في عام ١٩٢٥ بقرار من الوزارة الهاشمية فتكلل بنجاح باهر وصار عمق الماء في ايام انخفاض المد ١٧ قدما وصارت السفن التي يتراوح عومها بين الـ ٢٦ والـ ٢٧ قدما تمر بكل سهولة في أيام ارتفاع المد وبلغت تكاليف هذه الحفر ٤٦٢٠٠٠ ليرة انجليزية . ولما كانت الحكومة العراقية لا تملك هذا المبلغ استقرضته من شركة النفط الفارسية الانجليزية بفائدة قدرها ٦ في المائة سنويا واتخذت التدابير لأن تدفع الحكومة الفائدة فقط . أما أصل الدين فتقرر أن يسد من ايراد خاص بأن تفرض رسوما خاصة على السفن التي تمر في هذا الممر وأهمها السفن العائدة للشركة النفطية المذكورة

وقد القى رئيس الميناء خطابا مطولا في موضوع تعميق الفاو يوم افتتاحه وقدم إلى جلالة الملك تذكاراً خاصا بهذه الزيارة وقفل الموكب عائداً إلى بغداد فبلغها في ٣ ايار من السنة المذكورة

✵ حادث خطير في المجلس النيابي ✵

كان المجلس النيابي قد مدد اجتماعه أكثر من مرة في دورته الاعتيادية الثانية لوجود أشغال مستعجلة لديه تستلزم البت فيها . وحدث في جلسة ٢٥ شوال (٨ ايار) أن تحادث وزير المالية (صبيح نشأت) مع مقرر اللجنة المالية في أثناء مذاكرة المجلس فطلب رئيس المجلس (رشيد عالي الكيلاني) إلى الوزير المومى اليه ان يحافظ على النظام فأجابه الوزير على الفور (أنا محافظ على النظام وأرجو من معالي رئيس المجلس ان يحافظ على النظام) فاحتدم الرئيس الكيلاني وصاح (وزير المالية يهين الرئيس أنا لا أبقى هنا) وترك كرسي الرآسة غاضبا وذهب إلى مكتبه فكتب استقالته من رآسة المجلس وقدمها في الحال واليك نصها:—

(يؤسفني جدا ان وزير المالية الذي يجب ان يكون انموذجا للنظام يخل بالنظام ولم يصغ إلى تنبيهات الرئيس المطابقة للنظام عندما أخل به الوزير بالمكالمة مع احد رفقائه الذي يبعد عنه بمسافة بحيث لم يدعني اسمع ما يقوله الكاتب من الفصول وقد اضطررت أن أستقيل من رآسة المجلس التي أهانها وزير المالية بمعاملته الآنفة الذكر وأقدم احترامي)

ودوت هذه الاستقالة دوي الصاعقة في ردهة المجلس وبذل رئيس الوزراء (السعدون) وجماعة من النواب جهوداً تذكر لاصلاح ذات البين فلم يفلحوا فدعى جلالة الملك المتخاصمين

الى بلاطه وكلمهما بشأن المصالحة بحضور رئيس الوزراء فرضي الوزير واعلن انه مستعد لأن يعتذر رسميا أمام المجلس وأصر الرئيس على الاستقالة ففشلت بذلك وساطة البلاط وأضرب جماعة من النواب عن الدوام في المجلس فاختل بذلك النظام وصرح لنا رئيس الوزراء ولبعض الصحفيين قائلا « ان الواجب يقضي على النواب أن يداوموا على الحضور لأن المسئلة شخصية فإذا اصروا على الاضراب فسوف لا تتمكن الحكومة من الدوام على هذه الحالة وعلى هذا العمل وعندئذ إما أن تستقيل الوزارة واما ان تحل المجلس وان كنت اشد الناس كرها لحل المجلس النيابي وعلى الخصوص لأنه اول مجلس نيابي تألف في العراق »

وعلى اثر هذا التصريح عاد اكثر النواب إلى المجلس وكانت الجلسات تعقد برآسة نائب الرئيس الأول — حسب الأصول — وتذاكر المجلس في ٢٠ ايار في استقالة الرئيس فقبلها بعد كلام طويل وانتخب (حكمت سليمان) رئيسا له فشغرت بذلك وزارة الداخلية التي كان يشغلها حكمت بك فتولى رئيس الوزارة وكالة وزارة الداخلية

ونظرا إلى ان وزير الدفاع لم يكن نائبا في المجلس وان المادة المخصوصة من الدستور العراقي لا تجيز بقاء الوزير في دست الحكم وهو غير نائب لأكثر من ستة اشهر ، استقال وزير الدفاع من منصبه في ٢٣ آذار فعهدت وكالة وزارة الدفاع إلى وزير الوقف (حمدي الباجه جي)

﴿ بين العراق وتركيا ﴾

لم تكد عصبة الأمم لتذيع قرارها بابقاء منطقة الموصل المتنازع عليها بين العراق وتركيا للعراق حتى بدأت الأدمغة الناضجة المفكرة في الحكومتين المتخاصمتين تعمل على تحسين الصلات بين الجارتين العزيزتين (العراق وتركيا) ووقفت الحكومة البريطانية موقفا شريفا حيال هذه القضية فبذلت مساع تشكر لاصلاح ذات البين وذلك لا حبا بسواد عيون العراقيين بالطبع بل تأمينا لمصالحها الكثيرة في العراق تلك المطامع التي لا يمكن ان تحقق ما لم يسد عهد ولاء ومحبة بين العراق وتركيا خاصة وعلى هذا الأساس تفاوضت الحكومتان البريطانية والتركية في اسس المعاهدة الواجب عقدها بين العراق وتركيا فوضعت في مدة وجيزة

وتقدم المعتمد السامي البريطاني في العراق إلى مجلس الوزراء العراقي في ١١ مايس ١٩٢٦ يسأله عما إذا كانت الحكومة العراقية تود أن تؤسس بعض العلاقات الودية مع الجمهورية التركية وإذا كان الأمر كذلك فلينظر مجلس الوزراء في شروط الاتفاق الذي تمكنت من

وضعه حكومته البريطانية بالاتفاق مع الحكومة التركية فالتأم مجلس الوزراء في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٤٤ (١٥ مايس ٩٢٦) وقرر بتية تأسيس الملاقات بين تركيا والعراق الموقتة على مسودة المعاهدة المربوطة بكتاب العميد السامي

وحيث ان الحكومة التركية كانت تطلب منحها قسما من حصة العراق من شركة النفط التركية ؛ قرر المجلس الوزاري في جلسته الآنفة الذكر (أما بخصوص اعطاء تركية قسما من حصة العراق من شركة النفط التركية فالمجلس يأمل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تسعى بقدر المستطاع لتأمين السلام مع تركية بدون ان يقوم العراق بتضحيات مالية من هذا القبيل وإذا لم يمكن ذلك فالمجلس يوافق على اعطاء تركيا من عشرة إلى ١٥ في المائةمن حصة العراق من شركة النفط التركية طول مدة الامتياز كما جاء في كتاب المعتمدالسامي)

وكتب رئيس الوزراء إلى المعتمد المومى اليه كتابا في مآل هذا القرار فسر المعتمد من هذه النتيجة وطلب إلى مجلس الوزراء أن يوفد أحد اعضائه إلى تركيا لينوب عن الحكومة العراقية في التوقيع على المعاهدة الثلاثية فقرر المجلس الوزاري في جلسته المنعقدة في ٢٢ مايس ١٩٢٦ ايفاد (نوري السعيد) لهذا الغرض فسافر نوري باشا إلى انقره في ٢٧ من الشهر نفسه ووقع على المعاهدة في ٥ حزيران بالنيابة عن الحكومة العراقية كما وقع عليها السير رونلد تشارلس لندسي سفير حكومة انجلترا في انقره بالنيابة عن حكومته البريطانية . أما معتمدتركيةفي التوقيع على هذه المعاهدة فكان توفيق رشدي بك وزير خارجية تركيا وعاد نوري إلى بغداد حاملامعه نص هذه المعاهدة فقرر مجلس الوزراء قبولها ونشرها على الشعب في ١٢ حزيران ٩٢٦ وهو اليوم الذي عاد فيه نوري باشا من انقرة

حصة تركيا من النفط

وفي اثناء وجود نوري باشاالسعيدفي انقره كتب إلى وزير خارجيةتركيا كتابا في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ اعرب فيه عن استعداد الحكومة العراقية لدفع خمسمائه الف ليره استرلينية صفقة واحدة لقاء تنازل تركيا عن استحقاقها الذي اقرته المادة الرابعة عشرة من المعاهدة من حصة العراق من شركة النفط التركية فقبلت الحكومة التركية بهذه التسوية مبدئيا ولكنها عادت ففضلت الاستمرار على قبول ١٠ بالمئة من الحصة المذكورة لمدة ٢٥ عاما على قبول هذه المنحة وحيث كان جواب وزير خارجية تركيا على كتاب نوري السعيد جزءاً متمما للمعاهدة

اضطررنا إلى اثباته هنا وهذا هو :—

إلى حضرة المفوض الزعيم نوري سعيد مفوض صاحب الجلالة ملك العراق

انقره في ٥ حزيران ١٩٢٦

يا حضرة المفوض

اتشرف باعلامكم تسلمي كتابكم المؤرخ اليوم واحاطتي بما فيه وباشارتكم إلى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة الموقع فيها اليوم فيما بيننا وبما تفضلتم به من اعلاني انه اذا رغبت الحكومة التركية في خلال الاثني عشر شهرا التي تلي وضع هذه المعاهدة مع التنفيذ في تحويل حصتها من العائدات التي نصت عليها المادة المذكورة آنفا إلى مبلغ معين تعلن الحكومة العراقية برغبتها والحكومة العراقية تدفع إلى الحكومة التركية في خلال ثلاثين يوما من تلقيها ذلك الاعلان مبلغ خمسمائة الف ليرة استرلينية بمثابة ترضية تامة نهائية لمقتضى هذه المادة

ومن الجهة الأخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات المذكورة دون اعطائها الحكومة العراقية مقدما فرصة لاحرازها هذه المنافع لنفسها بقيمة لا تزيد على ما يكون فريق ثالث مستعدا لتأديتها ثمنا لتلك المنافع

وقد تم الاتفاق على ان تعتبر كتبنا هذه التي تبادلناها جزءا متمما للمعاهدة الموقع فيها اليوم وتفضلوا يا حضرة المفوض بقبول احترامي الجزيل — التوقيع

(ت . رشدي)

المعاهدة الثلاثية في المجلس

تقدمت الحكومة العراقية بالمعاهدة الثلاثيــة الى مجلس الامة ليبرمها في ٣ ذي الحجة (١٤ حزيران) وقد رفقها رئيس الوزارة بالكتاب الآتي :—

صاحب المعالي رئيس مجلس النواب . بعد التحية

اقدم لمعاليكم في طيه المعاهدة العراقية — الانجليزية — التركية المنعقدة في انقرة في ٥ حزيران ١٩٢٦ راجيا رفعها إلى مجلس النواب الموقر

لا يخفى ان مجلس عصبة الأمم كان قد اصدر قراره المعلوم ببقاء ولاية الموصل للعراق وجعل خط بروكسل الحد الفاصل بين العراق وتركية وان الحكومة التركية لم تعترف بهذا القرار وعدته مجحفا بحقوقها . ولما كان العراق راغبا شديد الرغبة في مصافاة جيرانه وتأمين

الصلات الودية ومناسبات حسن الجوار معهم ، بدأت المفاوضات مع تركية للتفاهم معها على حسم مسألة الحدود حسما نهائيا وحملها على الاعتراف بقرار مجلس عصبة الأمم وأخيراً تم الاتفاق على عقد هذه المعاهدة التي هي عبارة عن تثبيت الحالة الراهنة بتمامها سوى نقطتين اثنتين وهما :—

الأولى — ترك طريق آشوت الامون داخل الاراضي التركية — والثانية اعطاء تركية عشرة في المائة من حصة الحكومة من شركة النفط التركية لمدة ٢٥ عاما ٠ اما النقطة الاولى فليست بذات اهمية لأن الأراضي التي ستضم إلى تركية من جراء اعطائها هذا الطريق هي عبارة عن بضعة اميال مربعة فقط وأما النقطة الثانية فلم تر الحكومة بداً من الموافقة عليها بغية تأمين السلم مع تركية وتأسيس العلاقات الودية معها ٠ والحكومة تعتقد ان عقد هذه المعاهدة صفقة رابحة وابرامها في مصلحة البلاد ومنفعتها لأن العراق قد حصل فيها على فوائد جزيلة منها اعتراف تركية بالعراق كدولة مستقلة وتأمين استقرار الأحوال في المنطقة الشمالية وذلك بتأليف لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١١

لقد ابرم المجلس الوطني التركي المعاهدة بصورة مستعجلة في اليوم السابع من هذا الشهر وفي اليوم الثامن منه بحث عنها وزير الخارجية البريطانية في مجلس عصبة الأمم وطلب موافقته على التعديل الطفيف الذي طرأ على خط بروكسل فوافق المجلس على ذلك

ان مصلحة البلاد تتطلب التعجيل في ابرامها ولا سيما وان المجلس الوطني التركي قد فعل ذلك قبلا وعليه ترجو الحكومة ان يتذاكر المجلس العالي بصورة مستعجلة واقبلوا فائق احترامي

رئيس الوزارة عبد المحسن السعدون

فتذاكر فيها المجلس في اليوم نفسه وامتدح النواب السياسة التي سارت عليها تركية نحو العراق في هذه المعاهدة وتبارى الخطباء في تعداد محاسن التآلف والتآزر بين العراق وتركية واخيرا وافق المجلس على ابرامها باجماع الآراء وسارع مجلس الاعيان ايضا إلى ابرامها في اليوم نفسه بالاجماع

وما انتهى المجلسان من ابرام المعاهدة حتى تبودلت برقيات التهاني بين صاحبي الجلالة ملك انجلترا وملك العراق وبين رئيس الوزارة العراقية ووزير المستعمرات في انجلترا واشترك الشعب مع الحكومة في اعلان الأفراح واقامة المهرجانات وارسلت برقيات التهنئة إلى البلاط الملكي وإلى سائر الوزارات وفيما يلي نص المعاهدة المذكورة مع المواد المختصة من معاهدة لوزان ووصف خط بروكسل

٢١٤

نص المعاهدة العراقية الانكليزية التركية

المنعقدة في انقره في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦

صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلاندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند من جهة وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من جهة اخرى

لما كانوا قد اخذوا بعين الاعتبار ما يختص بتعيين الحدود ما بين تركيا والعراق من مواد المعاهدة الممضاة في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣

ولما كانوا قد اعترفوا بالعراق دولة مستقلة وبالصلات الخصوصية الناشئة من المعاهدات مابين العراق وبريطانيا العظمى المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦

ولما كانوا راغبين في اجتناب كل حادث في منطقة الحدود يخشى منه تعكير صفو الوفاق وحسن التفاهم في مابينهم

قرروا عقد معاهدة لأجل هذا الغرض وعينوا مفوضين عنهم

صاحب الجلالة ملك العراق

الزعيم نوري السعيد سي · ام · جي · دي · اس · او · وكيل وزير الدفاع الوطني في العراق ·

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلاندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند

الربت هونورابل السير رونلد تشارلس لندسي كه · سي · ام · جي · سي · بي · مي في · او · سفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى فوق العادة ومفوضه لدى الجمهورية التركية

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية :

صاحب العطوفة الدكتور توفيق رشدي بك وزير الامور الخارجية في الجمهورية التركية ونائب ازمير

وهؤلاء بعد ان اطلع كل منهم على اوراق اعتماد الآخرين ووجدها طبق الاصول الصحيحة المرعية اتفقوا على المواد الآتية :—

الفصل الأول الحدود ما بين تركيا والعراق

المادة الأولى : ان خط الحدود ما بين تركيا والعراق قد تعين نهائيا حسب التخطيط الذي اقره مجلس جمعية الأمم في جلسته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ والمبين فيما يلي(١): —

(١) هذا هو نص وصف الخط الرسمي :-
من ملتقى دجلة والخابور متبعا وسط مجرى الخابور إلى ملتقاه مع الهيزل ثم يسير مع وسط مجرى الهيزل إلى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلومترات فوق ملتقى ذلك النهر بالجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز) . ومن هناك يسير على خط مستقيم نحو الشرق إلى القمة الشمالية لحوض الجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز) ثم يتبع قمة هذا الحوض الشمالية إلى جبل (بيلاكيش) ومن هناك يسير على خط مستقيم إلى منبع رافد (بيجو) في (رابوزاق) ومن هناك يتبع هذا الرافد إلى ملتقاه في جنوب (رابوزاق) مع نهر آت من نقطة ٦٨٣٦ في شرق جنوب شرقي (رابوزاق) . ثم يتبع خطا مستقيما إلى التل الواقع إلى شمال شرقي نقطة ٦٨٣٦ من وسط مجرى نهر صغير آت من الجهة الشرقية لهذا التل إلى ملقاه بالخابور ومن هناك يسير مع الخابور نازلا مسافة نحو كيلومتر ونصف إلى ملتقاه بنهر قادم من منطقة (آروش) و (جراموس) وعلى طول هذا النهر ، تاركا من الشمال النهر القادم من قاشورا) إلى ملتقى الرافدين الكبيرين الآتيين الاول من (جراموس) والثاني من (آروش) . ومن هذا الملتقى يسير على طول قعر الوادي المقابل من جهة الشرق لنقطة ٦٥٧١ على خط تقسيم المياه الواقع بين الرافدين المذكورين • ثم يتبع خط تقسيم المياه الواقع بين الرافدين المذكورين . ثم يتبع خط تقسيم المياه الآنف الذكر إلى نقطة ٩٠٦٣ شرقي نقطة ٦٥٧١ ومن هناك يسير على قمة حوض الرافد الذي يمر من (جراموس) إلى نقطة ملتقاه بالقمة التي على الجانب الجنوبي من نهر (ليزان) ومن هذه القمة الأخيرة يسير على القمة الواقعة إلى شمال حوض رافد نهر الزاب الآتي من (اورا) ثم إلى نقطة في غربي شمال غربي (دوسكية) وعلى بعد كيلومترين ونصف من ذلك المكان • ثم على خط مستقيم من تلك النقطة الى منبع رافد الزاب وفي شمال شرقي (دوسكية) وبالقرب منها ومن هناك يتبع مجرى هذا الرافد إلى نهر الزاب . ثم يسير مع الزاب إلى اسفل إلى نقطة على بعد كيلومتر واحد في جنوب (بيشوكة) وعلى خط مستقيم نحو الشرق الى شمال قمة واقعة جنوب حوض النهر الذي يمر من جنوب (بيعي) وشمال (شال) . ومن هناك على طول القمة الجنوبية لوادي رافد الزاب الذي يمر من (به ريجان) إلى اقرب نقطة من منبع (افه مارك) في غرب جنوب غربي (شيلوك) ثم يتجه إلى هذا المنبع على خط مستقيم • ومنه على طول الفرع الغربي بـ (افه مارهك) ابتداء من هذا المنبع إلى ملتقاه بنهر صغير آت من التل الواقع بين (قازه ريك) و (نرويك) . ثم على طول هذا النهر الصغير إلى منبعه • ويتبع خطا مستقيما من هذا المنبع إلى رافد الفرع الشرقي لـ (افه مارهك ، الذي يصب في شمال (نرويك) ثم على طول هذا الرافد إلى مصبه ومن هنا عن خط مستقيم إلى خط تقسيم مياه (افهمارهك و (ردبريشين) ويسير على خط تقسيم المياه المذكور إلى اقرب نقطة من منبع رافد (رد بريشين) الذي يصب في ذلك النهر في شمال (شيخ مومار) تماما ثم على خط مستقيم إلى منبع ذلك النهر . (ان الرافد المتقدم ذكره هو ردبرشين الذي يسير نازلا إلى مصب النهر في جنوب ده قليلا) . ثم على طول هذا النهر إلى منبعه • وعلى خط مستقيم من منبع ذلك النهر إلى خط تقسيم مياه (ردبريشين) ورافد (شمدينان صو) الذي يمر من شرق (حركي) تماما • ومن هناك على خط مستقيم إلى اقرب جدول جانبي من هذا الرافد . وعلى طول الجدول الجانبي ثم على طول الرافد المذكورين إلى (شمدينان صو) . ومن ملتقى هذين الجدولين

ومع ذلك فالخط المشار اليه فيما تقدم قد عدل جنوبي علامون واشوتا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق الارض العراقية بين هذين المكانين داخلا ضمن الحدود التركية

المادة الثانية : ان خط الحدود المبين في المادة المذكورة مع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة الأولى هو الحد ما بين تركيا والعراق . وحسبما هو مرسوم على الخريطة الملحقة بهذه المعاهدة بمقياس ١ — ٢٥٠٠٠٠ م واذا وقع اختلاف بين النص والخريطة يعول على النص

المادة الثالثة — ان الحدود المبينة في المادة الاولى يعهد برسمها على الارض الى لجنة التخطيط . وهذه اللجنة تؤلف من ممثلين اثنين تعينهما الحكومة التركية ومن ممثلين آخرين تعينهما الحكومتان البريطانية والعراقية بالاشتراك معا ومن رئيس يعينه رئيس الاتحاد السويسري إذا تفضل بقبول ذلك من الرعايا السويسريين

تجتمع هذه اللجنة في اقرب ما يمكن من الزمن على ان يكون ذلك مهما كانت الاحوال في خلال الأشهر الستة التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ تتخذ قرارات هذه اللجنة باكثرية الآراء ويتحتم امتثالها على جميع المتعاقدين السامين وتبذل لجنة التخطيط جهدها في كل الأحوال في اتباع التعاريف الواردة في هذه المعاهدة بكل دقة

تقسم نفقات اللجنة بالسوية ما بين تركيا والعراق

تتعهد الدول ذوات المصلحة بتقديم المساعدة للجنة التخطيط اما مباشرة او بواسطة السلطات المحلية في كل ما يختص باقامتهم وما يحتاجون اليه من الأيدي العاملة والمواد (من اعلام وانصاب) اللازمة للقيام بمهمتها

ويتعهدون علاوة على ذلك بالمحافظة على علامات المساحة والاعلام او انصاب الحدود التي تقيمها اللجنة

تنصب الاعلام على ابعاد تمكن رؤية الواحد من الآخر وترقم وتثبت مواقعها وارقامها في خريطة رسمية

يحرر محضر التخطيط النهائي والخرائط والوثائق الملحقة عن ثلاث نسخ اصلية ترسل

يسير على خط مستقيم إلى القمة الجنوبية لحوض (شمدينان صو) . ويسير على طول هذه القمة إلى نقطة ملتقاها بخط تقسيم المياه الواقع بين حوضي نهر (حاجي بك) ورافده الذي يمر من شرقي (اوبا) تماما . وبعد ان يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأسا إلى نهر (حاجي بك) ثم يسير مع نهر (حاجي بك) متماكسا الجريان إلى الحدود الايرانية . — انتهى —

اثنان منها الى الدول المتاخمة والثالثة الى حكومة الجمهورية الافرنسية لأجل تسليم نسخ صحيحة منها الى الدول الموقعة في معاهدة لوزان

المادة الرابعة :– ان جنسية سكان الأراضي المتروكة للعراق بموجب احكام المادة الاولى تعين بمواد ٣٠–٣٦ من معاهدة لوزان (١) ويوافق المتعاقدون السامون على استمرار حق الخيار الوارد في المواد ٣١–٣٢–٣٣–٣٤ من المعاهدة المذكورة (٢) مدة اثني عشر شهرا ابتداء

---

(١) و(٢) هذه هي المواد ٣٠و٣١و٣٢و٣٣و٣٤و٣٥و٣٦ من معاهدة لوزان :–

المادة ٣٠ ان تبعة الترك الساكنين في البلاد التي انفصلت عن تركية سيكونون بمقتضى احكام هذه المعاهدة من تبعة الدولة التي انتقلت اليها تلك البلاد وفق الشروط الموضوعة لذلك في القوانين المحلية

المادة ٣١ : كل من تجاوز الثامنة عشرة من العمر من الذين فقدوا التابعية التركية واكتسبوا تابعية جديدة بمقتضى المادة الثلاثين فإنه يكون له الخيار في اختيار التابعية التركية لمدة سنتين اعتبارا من وضع هذه المعاهدة في موضع العمل

المادة ٣٢ : ان الاشخاص المتجاوزين الثامنة عشرة من العمر من الذين هم ساكنون في قسم من البلاد المنفصلة عن تركية وفقا لهذه المعاهدة والذين هم يغايرون في الجنسية التركية الأهالي الكائنين في البلاد المذكورة لهم ان يختاروا تابعية دولة من الدول التي تكون اكثرية اهاليها من جنسيتهم بشرط موافقة الدولة المذكورة على ذلك ويكون هذا الخيار لهم مدة سنتين اعتبارا من وضع هذه المعاهدة موضع العمل

المادة ٣٣ : ان الاشخاص الذين استعملوا ما لهم من حق الخيار المنصوص عليه في المادتين الواحدة والثلاثين والثانية والثلاثين يتحتم عليهم بعد ذلك في مدة اثني عشر شهرا ان ينقلوا محل اقامتهم إلى بلاد الدولة التي اختاروا تابعيتها

غير ان هؤلاء يكونون احرارا في محافظة ما يملكون من اموالهم غير المنقولة الكائنة في بلاد الدولة التي كانوا مقيمين فيها قبل استعمالهم حق الخيار المذكور

ان لهؤلاء الاشخاص ان ينقلوا معهم جميع ما لهم من الأموال المنقولة ولا يؤخذ منهم عند نقلها شيء من الرسوم لا عند اخراجها ولا عند ادخالها

المادة ٣٤ : ان من كان قد تجاوز الثامنه عشرة من عمره من تبعة الترك وهو في الأصل من اهل بلد من البلاد التي انفصلت عن تركية وكان عند وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء مقيما في احدى الممالك الاجنبية يكون مخيرا في اكتساب التابعية المرعية في البلاد التي هو في الأصل من اهلها ولكنه في هذا الخيار يكون مقيدا بالقيد الاحترازي الذي يتكون مما يقع من الائتلافات التي تنعقد بين حكومات البلاد المنفصلة عن تركية وبين حكومات البلاد التي يقيم فيها ولا يشترط في خياره هذا الا ان تكون نسبته موافقة لجنسية الاكثرية من اهالي البلاد التي يختارها والا ان توافق على ذلك حكومة تلك البلاد ايضا • ان حق هذا الخيار يجب استعماله في خلال سنتين اعتبارا من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع العمل

المادة ٣٥ : ان الدولة المتعاقدة تتعهد بأنها لا تمنع بوجه من الوجوه استعمال حق الخيار الذي يمنح اصحابه احراز اية تابعية اخرى ممكنة لهم والذي جاء بيانه في هذه المعاهدة او في معاهدات الصلح المنعقدة مع المانيا واوستراليا والبلغار او المجر او في المعاهدات المنعقدة بين الدول المتعاقدة المذكورة من غير تركية او بين احداها وبين روسيا

المادة ٣٦ : ان النساء ذوات الأزواج تابعات لأزواجهن والاولاد الذين هم دون الثامنة عشر تابعون لآبائهم في جميع الامور المتعلقة بتطبيق الاحكام الكائنة في هذا الفصل

من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ومع ذلك تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار من يختار الجنس التركي من الاهالي المشار اليهم اعلاه

المادة الخامسة : يقبل كل من المتعاقدين السامين بخط الحدود المعين في المادة الأولى خطا نهائيا للحدود مصوناً من كل تعرض ويتعهد باجتناب كل محاولة لتبديله

الفصل الثاني حسن الجوار

المادة السادسة : يتعهد المتعاقدون السامون تعهدا متبادلا بان يقاوموا بكل ما في استطاعتهم من الوسائل استعدادات شخص مسلح او اشخاص مسلحين يقصد بها ارتكاب اعمال النهب والشقاوة (قطع الطرق) في المنطقة المجاورة للحدود وبان يمنعوهم من اجتياز الحدود

المادة السابعة : عندما يبلغ السلطات ذوات الاختصاص المعينة في المادة الحادية عشرة ان هنالك استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو اشخاص مسلحون بقصد ارتكاب اعمال النهب والشقاوة في المنطقة المجاورة للحدود يجب ان تنذر تلك السلطات بعضها بعضا بدون تأخير

المادة الثامنة : تتبادل السلطات ذوات الاختصاص المذكورة في المادة ١١ جميع ما يحدث من اعمال النهب والشقاوة في اراضيهما بأسرع ما يمكن وعلى السلطات المبلغة ان تسعى بكل ما لديها من الوسائل في منع مرتكبي تلك الاعمال من اجتياز الحدود

المادة التاسعة : اذا تمكن شخص مسلح أو أشخاص مسلحون وقد ارتكبوا جناية أو جنحة في منطقة الحدود المجاورة من الالتجاء الى منطقة الحدود الأخرى فعلى سلطات هذه المنطقة الأخيرة توقيف هؤلاء الأشخاص لوضعهم وفقا للقانون هم وغنائمهم واسلحتهم تحت تصرف سلطات الفريق الآخر الذين هم من رعاياه

المادة العاشرة : ان منطقة الحدود التي ينفذ فيها هذا الفصل من المعاهدة هي كل الحدود الفاصلة ما بين تركيا والعراق كذلك منطقة تمتد من جانبي الحدود الى مسافة ٧٥ كيلومتراً داخلا

المادة الحادية عشرة : ان السلطات ذوات الاختصاص المكلفة بتطبيق هذا الفصل من المعاهدة هي :—

لتنظيم التعاون العام ومسؤولية القيام بالتدابير الواجب اتخاذها :

من الجانب التركي — آمر الحدود العسكري

ومن الجانب العراقي متصرفا الموصل واربيل

ولتبادل المعلومات المحلية والتبليغات المستعجلة :

من الجانب التركي — السلطات المعينة بموافقة الولاة

ومن الجانب العراقي : قائمقامو زاخو والعمادية والزيبار وراوندوز . وللحكومتين التركية والعراقية لأسباب ادارية تعديل قائمة سلطاتهم ذوات الاختصاص على ان يعين ذلك اما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ او بالطريقة الدبلوماسية

المادة الثانية عشرة : على السلطات التركية والسلطات العراقية ان تمتنع من كل مخابرة ذات صبغة رسمية أو سياسية مع رؤساء العشائر أو شيوخها او غيرهم من افرادها من رعايا الدولة الأخرى الموجودين فعلا في اراضيهما وعليها ان لا تجيز في منطقة الحدود تشكيلات للدعاية ولا اجتماعات موجهة ضد أي الدولتين

المادة الثالثة عشرة : تسهيلا لتنفيذ احكام هذا الفصل من هذه المعاهدة بوجه عام حفظا لصلات حسن الجوار على الحدود تؤلف لجنة حدود دائمة من عدد متساو من موظفين يعينون من وقت الى آخر لهذه الغاية من قبل الحكومتين التركية والعراقية وتجتمع هذه اللجنة على الاقل في كل ستة أشهر مرة واحدة او اكثر اذا اقتضت الحاجة . ومن واجب هذه اللجنة التي ستجتمع مناوبة في تركيا والعراق ان تبذل جهدها في تسوية كل المسائل المتعلقة بتنفيذ احكام هذا الفصل من المعاهدة تسوية ودية وكل مسائل الحدود الأخرى التي لا يمكن التوصل الى الاتفاق على حلها بين موظفي مناطق الحدود المختصة بها

تجتمع اللجنة للمرة الأولى في زاخو خلال شهرين بعد دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ

الفصل الثالث احكام عامة

المادة الرابعة عشرة : بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلادين تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية مدة ٢٥ سنة ابتداء من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ عشرة من المئة من كل عائداتها من :

(أ) شركة النفط التركية عملا بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ بـ ١٤ آذار ١٩٢٥

(ب) الشركات او الاشخاص الذين قد يستغلون النفط عملا باحكام المادة السادسة من الامتياز المتقدم ذكره

(ج) الشركات الفرعية التي تؤلف عملا باحكام المادة ٣٣ من الامتياز المتقدم ذكره

المادة الخامسة عشرة : توافق حكومة تركيا وحكومة العراق على الدخول في المفاوضات باسرع ما يمكن لعقد معاهدة تسليم المجرمين وفقا للعادات المألوفه بين الدول المتحابه

المادة السادسة عشرة : تتعهد حكومة العراق بعدم ازعاج وايـذاء الاشخاص المقيمين في اراضيها بسبب آرائهم ومسالكهم السياسية في مصلحة تركيا حتى التوقيع في هذه المعاهدة وبمنحهم عفوا تاما شاملا

تلغى جميع الاحكام الصادرة من هذا القبيل وتوقف جميع التعقيبات الجارية

المادة السابعة عشرة : تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام

يبقى الفصل الثاني من هذه المعاهدة معمولا به لمدة عشر سنوات ابتداء من وضع هـذه المعاهدة موضع التنفيذ

لكل من المتعاقدين الحق بعد مرور سنتين على وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في فسخ هذا الفصل في كل ما يختص به منه ولا يصبح الفسخ نافذاً الا بعد مرور سنة على الاعلام بذلك

المادة الثامنة عشرة : يجب ابرام هذه المعاهدة من قبل كل من المتعاقدين السامين وتبادل وثائق الابرام في انقره بأسرع ما يمكن

ترسل نسخ من هذه المعاهدة إلى كل من الدول الموقعة في معاهدة لوزان وشهادة على ذلك وقع المفوضون المذكورون اعلاه في هذه المعاهدة واثبتوا اختامهم فيها و كتب في انقره في ٥ حزيران ١٩٢٦ عن ثلاث نسخ

توقيع	توقيع	توقيع
(نوري السعيد)	(آر · سي · لندسي)	(ت · رشدي)

﴿ بعد المعاهدة الثلاثية ﴾

وبمناسبة ابرام المعاهدة الثلاثية أمر جلالة الملك المعظم فأقيمت في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٦ مأدبة ملكية فاخرة حضرها أعضاء المجلس النيابي وبعض الشخصيات البارزة في العاصمة وخطب فيها صاحب الجلالة الملك خطبة شكر في مستهلها اعضاء البرلمان على عنايتهم بشؤون البـلاد والاحزاب السياسية على تضامنها امام مصالح البلاد العامة ثم قال جلالته

(كانت البلاد – كما تعلمون – مهددة بالاخطار وكان كل منا يخشى عواقب المستقبل ومنذ تأسست هذه الحكومة كنا ننظر بعين القلق إلى ما سيبدو من جيراننا ولكن زال والحمد لله الآن كل خطر ولم يبق علينا الا الاهتمام برقي بلادنا واعمارها · يجب علينا ان نفكر كيف

نستدعي رؤوس الأموال إلى بلادنا وكيف نعمل لاعمار هذا الوطن العزيز وإلى استرداد مجدنا الغابر وليس لنا بعد الآن ما نرجو من جيراننا غير ان يخلصوا لنا لنخلص لهم . غايتنا الرئيسية هي ان نعيش بسلام مع جيراننا خاصة والعالم باسره عامة . كانت تركيا بالامس تتظاهر بمناوأتنا أما اليوم فقد اصبحت صديقتنا فواجبنا ان نظاهر لها من الولاء بقدر ماتظهره لنا

وختم جلالة الملك خطابه بان شكر للانجليز الأعمال المجيدة التي بذلوها لمساعدة العراق في هذا الشأن .

وأمر جلالته فأقيمت في ٢٦ حزيران ١٩٢٦ مأدبة ثانية للعميد البريطاني في العراق ورجال حاشيته من الانجليز وخطب فيها خطبة وجيزة أطرى فيها الجهود التي بذلتها انجلترا لخير العراق وشكر للسيد هنري دوبس العميد السامي البريطاني في العراق اهتمامه الخاص بحكومة العراق فرد عليها العميد بخطاب مطول كان قد استحضره قبل اقامة هذه المادبة ومما جاء فيه :—

(ان العراق يبدأ الآن حياة كاملة مستقلة (١) في ظروف تدعو إلى أشد انواع التفاؤل بالخير فالحكومة البريطانية قد قررت قبول توصيات اللجنة المالية التي زارت هذه البلاد في السنة الماضية — يريد بها لجنة هلتن يانغ — وان تتنازل عن كل حق بالمبلغ ٩٤ لكا من الربيات أو ما يعادل السبعمائة الف جنيها التي كانت الحكومة العراقية تعهدت في الاتفاقية المالية بدفعه الى الحكومة الانجليزية (٢) لقاء مشاريع الري والطرقات والجسور وخطوط البرق والبريد والتلفون الثمينة التي تسلمها العراق من الادارة العسكرية البريطانية في نهاية الحرب العظمى)

حوادث مختلفة

١ — اختار عبد المحسن بك السعدون رئيس الوزراء عبد العزيز بك القصاب لوزارة الداخلية في ٢٠ حزيران ١٩٢٦

٢ — وقع جلالة الملك المعظم على المعاهدة الثلاثية في ٢٩ حزيران ١٩٢٦

٣ — سافر جلالة الملك الى اوروبا لترويح النفس من عناء الاشغال المتعبة في ٣٠

---

(١) وبسبب ما فعلته تركية من تعطيل معاهدة سيفر وبسبب تعطي الأيام والليالي دون ان يتيسر عقد الصلح رسميا بمعاهدة لوزان ، بقي موقف بريطانيا الشرعي في العراق إلى سنة ١٩٢٦ موقف جيش محتل لأرض العدو « العراق او الدولة الجديدة للسير تيجل داود سوندر »

(٢) راجع ص ١٣٦ من هذا الكتاب

حزيران ١٩٢٦ وقد صحبه في هذه السفرة وزير العدلية ناجي السويدي فقام رئيس الوزراء بوكالة وزارة العدلية وقام جلالة الملك علي المعظم بوكالة المملكة العراقية

٤ — قرر مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ الموافقة على سفر وزير المالية صبيح نشأت الى لندن مصطحبا معه مستشار وزارته (المستر فونن) لانهاء بعض المسائل المالية الهامة والمذاكرة في الأمور الآتي ذكرها على أن يبتا فيها قبل استحصال موافقة الحكومة

أ — الديون العثمانية ب — السكك الحديدية ج — العملة د — تأسيس مصرف زراعي هـ — مشروع اصفر. فغادر الوزير مع مستشاره بغداد في ٢٨ حزيران ٩٢٦ وقام بوكالة وزارة المالية أمين زكي بك وزير المعارف وعاد إلى بغداد في ١١ ايلول ٩٢٦ دون أن يستثمرا شيئا يذكر من هذه السفرة

٥ — توفيت المسز جرترود بل سكرتيرة دار الاعتماد الشرقية في بغداد ليلة ١٢ تموز ١٩٢٦ بالسكتة القلبية فاحتفلت الحكومة العراقية في تشييع جثمانها احتفالا مهيبا وعزت الحكومة البريطانية بوفاتها تعزية رسمية

محاولة اغتيال السعدون

تجري التعيينات والترفيعات في اكثر دوائر الحكومة العراقية بالمحسوبية، والشفاعة والخاطر — شأنها في بقية الحكومات — وربما لعبت العاطفة دوراً مهما في تقرير مصير بعض الموظفين فيتقدم المتزلف المنافق وإن كان جاهلا ويتأخر الفاضل النشيط وان كان مخلصا أمينا والحادثة التي نوجزها فيما يلي نتيجة من نتائج المغدوريات التي يتشكى منها المخلصون

بينما كان رئيس الوزراء عبد المحسن بك السعدون صاعداً درج ديوان مجلس الوزراء في ١٠ آب ١٩٢٦ إذ طعنه المدعو عبد الله افندي حلمي بموسى في صدغه محاولا بذلك قتله لأنه عجز من كثرة مراجعاته لتأمين حياته فرفسه الرئيس برجله ولكن الافندي نهض وطعن الرئيس مرة ثانية فأصابه في مقدمة عضده الأيمن فقبض على الجاني ونقل السعدون الى المستشفى فلبث فيه حتى اليوم الـ ٢٢ من شهر آب ١٩٢٦ وحوكم المعتدي أمام محكمة الجزاء الكبرى فحكم عليه بالحبس لمدة سنتين ونصف رغم تنازل المعتدى عليه عن حقوقه في هذه الدعوى وأبرق جلالة الملك من لندن برقية إلى السعدون قال فيها (اني مبتهج بسلامتكم فأهنئكم من صميم قلبي واستنكر اقدام تلك اليد الأثيمة المدفوعة بأدنى العوامل الشخصية واسفلها للتعرض

على شخصكم الكريم)

لجنة الحدود وتوقيف المعاملات

نصت المعاهدة الثلاثية في احدى موادها على ان تجتمع لجنة الحدود الدائمية مرة في كل ستة اشهر للنظر فيما يحدث بين القطرين المتجاورين والبت في كل ذلك بطريق المفاوضة على ان يكون اعضاؤها من الحكومتين العراقية والتركية وقد اجتمعت هذه اللجنة لاول مرة في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٦ في داخل الحدود العراقية فرحبت بها الحكومة ترحيبا صميمياً وتبودلت برقيات الترحيب والتهنئة بسلامة الوصول بين رئيس الوزارة العراقية واعضاء الوفد التركي

وعملا بالمادة السادسة عشرة من المعاهدة المذكورة صدرت الارادة الملكية في ١٨ ايلول سنة ١٩٢٦ بالغاء جميع الاحكام الصادرة وتوقيف جميع التعقيبات الجارية بخصوص الجرائم الناشئة والاعمال السياسية التي قام بها البعض في مصلحة تركية إلى تاريخ ٥ حزيران ١٩٢٦ فاطلق في الحال سراح المحكومين في هذا السبيل واوقفت جميع التعقيبات التي كانت لا تزال جارية .

عودة جلالة الملك وافتتاح المجلس

عاد وزير العدلية ناجي السويدي إلى بغداد في ٢٢ ايلول ٩٢٦ وتسلم مهام وزارته . وعاد صاحب الجلالة الملك إلى عاصمة ملكه السعيد في ٩ ربيع الاول ١٣٤٥ (١٧ تشرين الاول ١٩٢٦) فاستقبل استقبالا فخما كجاري العادة . وحل يوم اول تشرين الثاني ٩٢٦ فاتخذت الاجراآت المقتضية لافتتاح المجلس النيابي في دورته الثانية في اليوم المذكور والقى جلالة الملك خطاب العرش الآتي ذكره وانتخب الاعيان يوسف افندي السويدي رئيسا لمجلسهم . أما النواب فقد انتخبوا رشيد عالي الكيلاني رئيسا لمجلسهم في حين ان الوزارة السعدونية كانت قد رشحت حكمت بك سليمان لرآسة المجلس المذكور واليك نص خطاب العرش أولا ثم نذكر بعده حادثة سقوط الوزارة التي اعتبرت خذلان النواب لها نزعا للثقة التي يجب ان تتمتع بها لتتمكن من ممارسة الحكم في البلاد

خطاب العرش

حضرة الاعيان والنواب الكرام

اتقدم اليكم بحمد الله واحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم مبتهجاً باجتماعكم إلى العمل راجيا

من الله تعالى ان يوفقكم لما فيه خير البلاد ونجاحها

لقد انجزتم مهمتكم في الاجتماعين السابقين بعزم ونشاط وعالجتم الأمور التي أودعت اليكم بروح الحكمة والروية فأهنئكم على هذا النجاح الذي احرزتموه وارجو انكم ستضاعفون جهودكم وتثابرون على السعي في تحقيق آمال الأمة التي وضعت ثقتها فيكم واعتمدت عليكم

ايها السادة

ان علاقاتنا الخارجية في تقدم مستمر فقد توطد مركزنا السياسي بالمعاهدات التي صدقتموها في اجتماعكم السابق وزال ما كان يغشى مستقبل حدودنا الشمالية من الابهام والقلق . وبعض الدول التي لم تعترف باستقلالنا بعد قد بدأت بارتياد السبل الى ذلك واقترحت علينا تحديد صلاتها معنا بعقد اتفاقات ذات منافع متبادلة وعندما تتم المذاكرات لتقرير الشكل النهائي لهذه الاتفاقات تعرض على مجلسكم

ان الحكومة ساعية لتوسيع دائرة التمثيل الخارجي العراقي في البلاد الأجنبية وعلى الأخص في الممالك المجاورة التي لنا علاقة هامة بها ونؤمل ان يتم ذلك في المستقبل القريب

قد أوشكت ان تنتهي المذاكرات في تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية وحصل الاتفاق على معظم التعديلات التي اقترحناها وسيعرض كل ذلك على مجلسكم العالي للبت فيه

لقد دخلت المعاهدة التركية في حيز التنفيذ واستتب الأمن والسلام على حدودنا الشمالية وفي الشهر الماضي عقدت لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من المعاهدة المذكورة اجتماعها الاول في زاخو وأنهت أعمالها وأما لجنة تحديد الحدود فستجتمع عندما يتم تعيين رئيسها وتبدأ بمهمتها ايضاً . وانا لنرجو بفضل حسن النية المتقابل أن تتم هذه الأعمال قريبا فتتوطد صلاتنا الجوارية على أحسن ما يرام وتأخذ علاقاتنا التجارية مجاريها الطبيعية اذ ليس أحب الينا من أن يكون الولاء بين القطرين على أحسنه لخير الأمتين المتجاورتين

ان التدابير الادارية التي اتخذت في منطقة السليمانية قد أتت بأحسن النتائج والامور جارية كما يرام وأملنا وطيد أن يستتب السكون والأمن عاجلا في ذلك اللواء في الصورة الكاملة

ليست هذه السنة من السنين المخصبة فقد أمحل النخل وقل نتاجه واستولى الجراد على بعض المزروعات وعلى الرغم من الاضرار التي اصابت المزارعين منه ومن الفيضان فالأمل وطيد بأن تكون الواردات كافية لسد النفقات

اهتمت الحكومة بأمر الجراد فصرفت المبالغ المخصصة لها في الميزانية على مكافحته ولكنها رأت في المدة الأخيرة لزومالاتخاذ تدابير واسعة النطاق لإبادة هذه الآفة وانقاذ المزروعات من شرها فعمدت الى صرف مبلغ آخر من المال لاتمام بهذه التدابير على جناح السرعة وباشرت تنفيذها ثم انها اشتركت مع حكومات سوريا وتركيا وفلسطين وشرقي الاردن ومصر في موءتمر الجراد الذي انعقد في دمشق هذه السنة ووقع ممثلنا على الاتفاقية التي وضعت في ذاك الموءتمر وهي تنص على وجوب تعاون تلك الحكومات واتخاذها تدابير مشتركة لإبادة الجراد والرجاء عظيم بمعونة الله أن لا تترك التدابير الفنية المزمع اتخاذها تأثيراً له في السنة المقبلة

اننا ننظر بكل ارتياح الى ما يبديه أبناء وطننا من الرغبة في الاشتغال بالزراعة مصدر كل خير ولقد كان لنشر قانون المضخات أثر عظيم في تنشيط عدد كبير من الاهلين الى الانكباب عليها . ومن المأمول ايضا ان تتمكن شركة نفط خانقين في اوائل السنة القادمة من بيع منتوجاتها في الاسواق العراقية بالسعر المتفق عليه الذي هو ارخص بكثير من السعر الحاضر

اما المعارف فإنها تتقدم بخطوات سريعة فقد فتحت في هذه السنة مدارس عديدة وهمة حكومتي متواصلة في توسيع نطاق التعليم الوطني بين جميع طبقات الامة

لقد اعدت الكشوف اللازمة لتعمير السداد وصيانة المدن والمزروعات من الفيضان ونوءمل ان لا تتكرر حوادث الغرق الموءسفة وقد بوشر حفر الانهر التي تقرر فتحها ونظفت جداول عديدة وعمرت الكسرات وتم مشروع سد نهر الحفار في المنتفك بكامله وفي غضون هذه السنة فتحت طرق جديدة وأصلح بعض الطرق القديمة وأنشئت جسور في أماكن مختلفة كل ذلك بقدر استطاعتنا المالية

وضعت الحكومة عددا من اللوائح القانونية التي حتم القانون الاساسي سنها وقامت باعمال اخرى مما ستعرض عليكم ومن جملة اللوائح القانونية التي نحب ان نلفت اهتمامكم اليها بصورة خاصة لائحة قانون الدفاع الوطني . فإن البلاد في حاجة إلى جيش وطني موءلف على قواعد وطنية مألوفة عندنا لنتمكن وحدنا من أخذ مسوءولية الدفاع عن بلادنا

بعد مدة وجيزة تقدم اليكم ميزانية السنة المقبلة فتجدون ان الحكومة قد اجتنبت النفقات الزائدة وخصصت مبالغ كافية للمشاريع العمرانية المفيدة وطبقت كثيرا من توصيات المجلس بمراعاة الاقتصاد في جميع الاعمال

ولي وطيد الأمل بانكم ستعالجون كل هذه الامور عند عرضها عليكم بروية وانعام النظر وتساعدون حكومتي على تطبيق الخطة التي تتمشى عليها لترقية حالة البلاد السياسية والاقتصادية وفي الاخير أدعو إلى الله عزوجل أن يسدد خطواتكم ويقرن اعمالكم بالنجاح والتوفيق

سقوط الوزارة

رأى السعدون أن يحذو حذو الامم العريقة في الحياة النيابية فينسحب من دست الحكم حالا بعد أن خذلته الأكثرية (التقدمية) في ترشيحه حكمت بك سليمان رئيسا للمجلس النيابي وانتخابها رشيد عالي الكيلاني بدلا عنه فرفع استقالته الى جلالة الملك المعظم في ٢٤ ربيع الاول ١٣٤٥ (١ تشرين الثاني ٩٢٦) فقبلها صاحب الجلالة في الحال وامره ان يزاول وزملاءه الاعمال الوزارية بالوكالة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة

ثم كلف صاحب الجلالة الملك رئيس الوزراء المستقيل أن يؤلف الوزارة للمرة الثانية فاعتذر اولا ثم رضي بتأليفها على ان يحل المجلس النيابي الذي خذله ويشرع في انتخاب مجلس جديد فلم ير جلالة الملك من السداد والصواب حل المجلس المذكور وهو اول مجلس نيابي يؤلف في العراق ولم يمض على تأليفه اكثر من سنة

ومضت عدة ايام والمساعي تبذل بطرق مختلفة لحمل السعدون على تأليف الوزارة الجديدة فلم يلن عبد المحسن بك ولم يثن عن عزمه وكان يقول (ليس من الممكن ان تشتغل الحكومة الجديدة إذا لم تكن مؤيدة من اكثرية ساحقة في المجلس النيابي) فأبرق جلالة الملك إلى جعفر باشا العسكري سفير العراق في لندن يأمره بالسفر الى بغداد وتأليف الوزارة الجديدة فلبى العسكري باشا هذا الأمر ووصل الى بغداد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٦

ولم يكتف عبد المحسن بك السعدون برفضه تأليف الوزارة مرة أخرى انما رفض الاشتراك في الوزارة التي ألفها جعفر باشا العسكري في ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٥ (٢١ تشرين الثاني ٩٢٦) رفضا باتاً على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلت في هذا السبيل فبقي فخامته بلا وزارة الا انه انتخب رئيساً للمجلس النيابي بدلا من رشيد عالي الكيلاني الذي اصبح وزيراً للداخلية في وزارة العسكري الثانية

فلما استقالت الوزارة العسكرية هذه وكلف السعدون بتأليف وزارة جديدة ؛ اشترط حل المجلس النيابي المذكور فتم له ما أراد على نحو ما سيجده القارئ مفصلاً في حوادث عام ١٩٢٨

اثناء بحثنا عن الوزارة السعدونية الثالثة في الجزء الثاني من هذا الكتاب
نعت انباء الموصل في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٦ السيد أحمد الفخري وزير العدل في الوزارة العسكرية الأولى

استدراك

الفاجعة العظمى

فجعت الأمة العراقية عند منتصف ليلة الجمعة ١٨ — ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢ هجرية الموافق ٧ — ٨ ايلول سنة ١٩٣٣ مسيحية بوفاة سيدها وباني مجدها جلالة الملك فيصل المعظم وذلك بنتيجة نوبة قلبية اعترت جلالته وهو في سويسره بديار الغربة طالباً الاستشفاء. وشاءت الأقدار الإلهية أن تحرم البلاد العراقية في أشد ساعاتها من قيادة مؤسس الدولة وزعيمها المحبوب فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

جلالة الملك غازى

لما كان سمو الأمير غازي ولي عهد المملكة العراقية المحبوب قد ورث العرش بحكم القانون الأساسي العراقي فقد توج ملكا على العراق في صبيحة الكارثة المشار اليها أعلاه وجرى تحليف جلالته أمام هيئة الوزارة في الساعة العاشرة زوالية من صباح الجمعة ١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢ هجرية الموافق ٨ ايلول ١٩٣٣ ميلادية واصبح ملكا على العراق باسم جلالة الملك غازي الأول بن الملك فيصل الأول جعل الله عهده ميموناً وافاض على العراق من بركاته

✻ جدول الخطأ والصواب ✻

وقعت اغلاط مطبعية في هذا الكتاب كثيرة ومختلفة فرأينا أن ننبه حضرات القراء الكرام إلى وجوب تصحيحها قبل مطالعة الكتاب لأن بقاءها مما يفسد المعنى ويخل به

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٩	٣	١٤٣٩	١٣٣٩
١٤	٦	اسباب	اسبابا
١٩	٨	مختلفون	مختلفين
٢٧	١٩	يليق	تليق
٢٧	٢١	المناواة	المساواة
٢٧	٢٤	بينهما	بينها
٢٨	٧	ونتفانى	ومتفانى
٢٨	٢٠	انجلترا	الانجليز
٢٩	١٩	يقدم	يقوم
٣٠	١	في عام	حتى عام
٣٠	٤	قضية	قضيته
٣٠	٥	فتنها	شنها
٣٢	٩	ما يمكن	ما يمكن)
٣٢	١٠	قبول	بتولي

يوضع عنوان (عيد النهضة العربية) بين السطرين الـ ٢٣ والـ ٢٤ من الصفحة الـ ٣٢

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٦	٢١	الاجتماع المنعقد	الاجتماعات المنعقدة
٣٧	٤	احدهما	احداها
٣٧	٢١	أدناه	تحت هذه المقررات
٣٨	٢	تمنع	تمنعا
٣٨	٧	من القدم	من القديم
٣٨	١٤	بالمادة	في المادة
٣٩	٤	بريطانيا	بريطانيا العظمى
٣٩	١٧	تدور	كانت تدور
٤٠	١٧	اعيسلي	ايسلي
٤١	٣	الممثلين	المشتغلين
٤١	١٧	منهما	منها
٤٣	١٥	ورغبت	رغبت
٤٤	١٤	ان يوضع	أن يوضح
٤٥	٢٣	على آخر	آخر
٤٧	٢	العميد	المعتمد
٥٩	١٤	ووزارتها	ووزاراتها
٦٠	٧	يساير	تساير
٦٠	٧	فجعل	فتجعل
٦١	٢٤	؟ تمكنت	تمكنت
٦٣	٩	يوافها	يوافقها
٦٧	١٢	وهم اعضاء	وهم من اعضاء
٦٨	٥	أخيه	أخاه
٦٩	١١	سبيل	سيل
٦٩	١٦	وتعرضنا	وقد تعرضنا
٧٠	١٢	منهاجا	منهاجها
٧١	١٣	الوطنية	الوطنية والسعي
٧٤	١٣	١٩٢٢	١٩٢٣
٧٤	١٧	تفويض الأراضي :	(تفويض الأراضي الأميرية التي ستروى من فضلة مياه هذا المشروع إلى جلالة الملك المعظم ليوقف ريعها بعد الحصة الأميرية على المعاهد والخيرات وتطهير الجدول المذكور وقد اوقف صاحب الجلالة الاراضي)
٧٤	١٩	عدا النفقات	عن النفقات
٧٦	٢٢	الخليفة	الحليفة

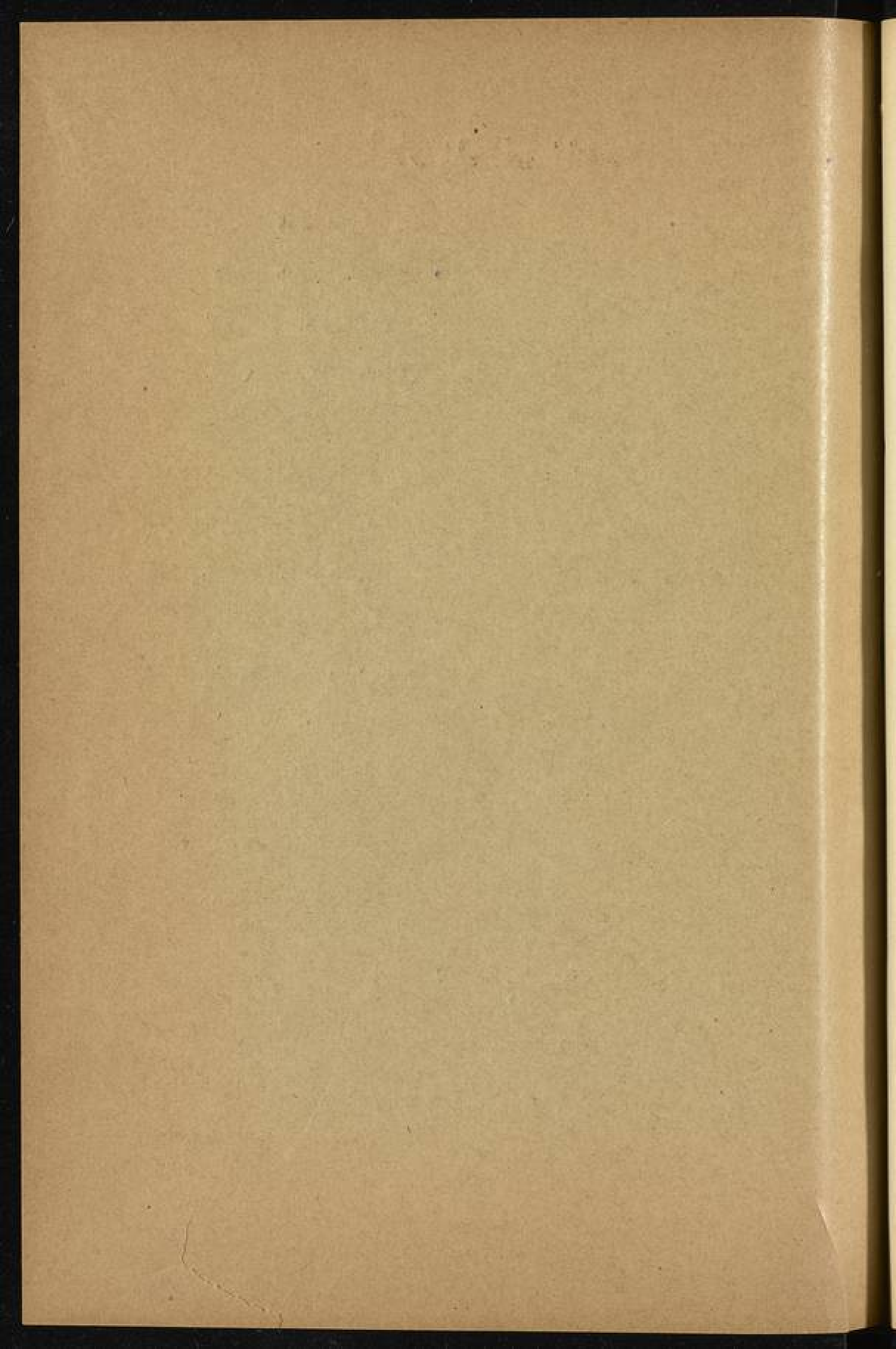
الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٧٧	٢٤	وحفظت	واخفضت
٨٠	٩	درج هذه	درج هذا
٨٠	١٧	المسيجة	المشبعة
٨٤	٢٠	التعليل	التعديل
٨٧	٨	تموز	تموز ١٩٣٣
٨٩	٧	لسبب حتى	بسبب حق
٨٩	٢٥	يطلب	يطلب إلى
٨٩	٢٧	تموز ١٩٣٢	تموز ١٩٣٣
٩٠	٩	البلدية	البلدة
٩٠	١٤	وشقوها	ورشقوها
٩٢	٢	الباجهجي	الباجه جي
٩٢	٣	امتياز	امتيازاً
٩٢	٢١	الاجتيارات	الاختبارات
٩٥	١٥	عن بحثنا في	في بحثنا عن
٩٧	٨	التجار	التجاريب
٩٩	٢٤	ثوره	مشورة
١٠٠	٥	الدكتور طالب	الدكتورداود
١٠٢	٣	ثبت	ثبتت
١٠٢	٢٣	قل عنه	قل عن
١٠٣	٨	منسد	منشد
١٠٦	٢٢	الواقعية	العراقية
١٠٩	١٩	الرخصة التي	او الرخصة التي
١٠٩	٢٣	بخير	يخبر
١١١	١	قد انهى	قد انهت
〃	٢٠	واذ	واذا
〃	٢٢	الدار	الدار من ضابط او اكثر بدل ايجار معتدل لتلك الدار
١١٢	١٠	المخصصات	للمخصصات
〃	١٢	والمراح	والمراوح
〃	١٣	للكهرباء	الكهرباء
〃	٢٥	الاحد	واحد

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٤	١٠	على كل	على ان كل
١٢٥	٦	باعباء	باعبائها
١٣١	٢٠	الداغه	الملاغه
١٣٥	٨	على	على ان
١٤٣	٧	سلمت	تسلمت
١٤٤	٦و٨	تزيد	تزييد
١٤٦	٢٢	جلسته	جلسة
١٤٨	٢	الكويت	الكوت
١٥٠	٥	الخليفة	الحليفة
١٥٢	١٩	سياستها	سياستيها
١٥٣	٤	من	عن
١٥٣	١٣	في	من
١٥٤	١٣	نعته	نعتته
١٥٤	٢١	قوة	قوة من
١٥٧	٩	انتخت	انتخب
١٥٧	١٣	الاختلاف	الخلاف
١٥٨	١٩	الاجلاء عن الحدود الذي	الجلاء عن الحدود التي
١٥٨	٢٣	يقيم	حيث يقيم
١٥٩	٢٣	مثله	ذلك
١٦٢	٧	طمأنينية	طمأنينة
١٦٤	٤	من اللجان	مع اللجان
١٦٦	١٤	فيكون	فتكون
١٦٧	٢٤	وبالرغم	بالرغم
١٦٨	٣	القومين	بين القومين
١٦٨	٦	به	بنشره
١٦٩	٧	دخول	ودخول
١٧٠	١١	تقديرة	تقدمية
١٧٢	٦	من	وما اظهره من
١٧٢	١٨	الترامويي	الترامواي
١٧٢	٢٢	كبيرة	كبير
١٧٢	٢٣	ما	لما
١٧٣	٧	بصحة	بصحة مطالبينا
١٧٣	٧	يجعلنا	تجعلنا

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧٤	١١	تشثيت	تشبث
١٧٥	١	المؤثل	المثل
١٧٥	١٣	صحتة	صحته
١٧٦	٤	وان	وان كان
١٧٩	٨	واذا	وإذ
١٨١	٣	ومن	من
١٨٥	١٥	مشمر	شمر
١٨٨	٧	الرابع	في اليوم الرابع
١٩٠	٧	وذلك	ذلك
١٩٠	١٣	في جلسته	في جلسته المنعقدة في
١٩١	٩	التقرير	القرار
١٩٣	٢٤	المدخل	الموصل
١٩٤	٤	الخطب	خطب
١٩٩	١٠	الاسوجي	الاسكوجي
٢٠١	٢٠	كل شئ	شئ
٢٠١	٢١	ومن	وفي

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٠١	٢٣	بثرقية	ببرقية
٢٠٥	١	لقوميته	بقوميته
٢٠٥	١٣	امبراطورية	امبراطور
٢٠٦	١٠	معمولا	وتبقى المعاهدة المذكورة معمولا
٢٠٦	٢٣	جمية	مجلس جمعية
٢٠٩	١	واستوقف	واستوقفت
٢١١	٢	الموقته	الموافقة
٢١٢	٦	فيها	عليها
٢١٢	٧	مع التنفيذ	موضع التنفيذ
٢١٥	١١	من وسط	ثم من وسط
〃	〃	ملقاه	ملتقاه
〃	١٣	من الشمال	إلى الشمال
٢١٨	٢	الجنس التركي	الجنسية التركية
٢٢٢	٤	المستر فون	المستر فرن
٢٢٢	٥	على ان يبت	على ان لا يبت
٢٢٢	١٤	تجري	كانت تجري

مضامين الكتاب



آثار المؤلف المطبوعة

١ — تاريخ الوزارات العراقية	*	صدر الجزء الأول منه
٢ — تاريخ البلدان العراقية	*	صدرت الطبعة الثانية
٣ — رحلة في العراق	*	صدرت الطبعة الثالثة
٤ — عبدة الشيطان في العراق	*	صدرت الطبعة الثانية
٥ — الصابئة قديما وحديثا	*	طبع على نفقة الخانجي بمصر
٦ — اليابيون في التاريخ	*	يطبع للمرة الثانية الآن
٧ — تعريف الشيعة	*	طبع على نفقة (العرفان)
٨ — الخوارج في الإسلام	*	طبع في مجلة (العرفان)
٩ — الأغاني الشعبية	*	صدر الجزء الأول فقط
١٠ — تحت ظل المشانق	*	رواية في ثلاثة أجزاء
١١ — المعلومات المدنية	*	كتاب مدرسي مفيد

— تحت البحث والدرس —

١٢ — المراقد المقدسة في العراق	*	يتم في ثلاثة أجزاء
١٣ — تاريخ الصحافة العراقية	*	يصدر عن قريب

« تنبيه »

لا يخلو هذا الكتاب من اغلاط مطبعية مختلفة فنكرر الرجاء من حضرات القراء الكرام ملتمسين تصحيح هذه الأغلاط بموجب قائمة الخطأ والصواب قبل مطالعة الكتاب

2

السيد عبد الرزاق الحسني

تاريخ الوزارات العراقية

تاريخ سياسي خطير يبحث في نشوء الدولة العراقية ويتكلم عن الأدوار التي مرت عليها ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها الوزارات المختلفة التي تعاقبت على كراسي المسؤولية في هذه البلاد منذ نشوء الدولة حتى الآن وذلك بأسلوب مجرد عن التحزب ومؤيد بالصكوك والوثائق

الجزء الثاني

ثمن النسخة

٢٥٠ فلساً عراقياً

٢٥ قرشاً مصرياً

يطلب من

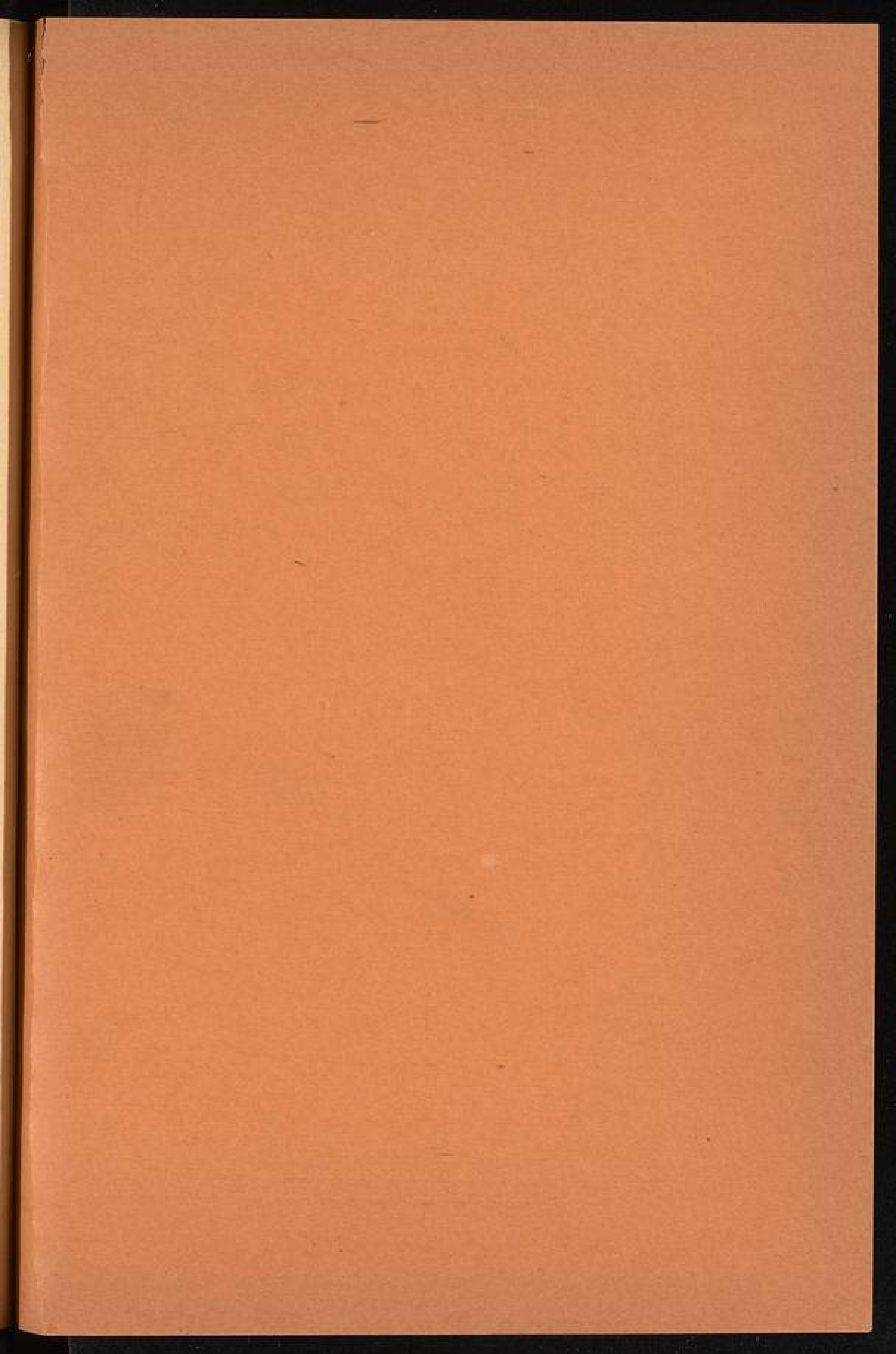
عبد الكريم افندي خضر

صاحب مكتبة الشرق بسوق السراي * بغداد

١٣٥٣هـ. = ١٩٣٤م.



مطبعة العرفان بصيدا * سورية



تاريخ

الوزارات العراقية

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

تاريخ سياسي خطير يبحث في نشوء الدولة العراقية ويتكلم عن الأدوار التي مرت عليها ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها الوزارات المختلفة التي تعاقبت على كراسي المسؤولية في هذه البلاد منذ نشوء الدولة حتى الآن وذلك بأسلوب مجرد عن التحزب ومؤيد بالصكوك والوثائق

الجزء الثاني

١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م.

مطبعة العرفان بصيدا * سورية

كلمات

تفضل لفيف كبير من العلماء والفضلاء والمستشرقين فأتحفنا بكلمات ثمينة خالدة عن هذا الكتاب نقتطف منها ما يلي :

***

... إطلعت على « تاريخ الوزارات العراقية » ورأيت فيه فائدة كبيرة لكل من يدرس تاريخ القرن العشرين لا سيما بعد الحرب الكونية ولا أبالغ إذا قلت أنه سيكون من أهم المصادر لتاريخ العراق السياسي والقومي والمدني وقد خدمتم به العلم خدمة تذكر وتشكر كلما ذكر شيء من حوادث هذه السنين ...

***

Prof. Ign. kratchkovesky — لينين غراد ٣٠ يناير ١٩٣٦

... اشكركم على اهداء كتابيكم الجديدين اعني « تاريخ الوزارات العراقية » و « تعريف الشيعة » وقد أودعتموهما كثيرا من المعلومات الطريفة . أما تاريخ الوزارات العراقية فهو وحيد في نوعه لم يسبقه آخر في موضوعه مع كثرة مثله في تاريخ مصر وغيرها من البلاد الشرقية ماعدا العراق وهو خدمة لوطنكم وللعلم معاً . .

Prof. Dr. Joseph Schacht — كونيكزبرج ٢٧ كانون ثاني ١٩٣٦

***

أكان عجبا للناس أن يتصدى في هذا العصر فتى من فحول الشيعة في العراق لاحياء سنة ظهرت في بغداد وانقرضت في بغداد عندما سقطت بغداد في ايدي التتار ؟ فمن هو هذا الفتى وما هي تلك السنة ؟ ؟

أما الفتى فهو مؤلف هذا الكتاب وفيه ما فيه من دواعي التحبيذ وبواعث التنويه مع بقاء الحكم لأهل البيت فهم ادرى بالذي فيه . واما السنة فهي التي ابتدعها نفر من الشيعة والسنة عاونهم عليها رجل من الصابئة هو علم من اعلام البيان فكان في هذا الصنيع البديع مفخرة للعروبة والناطقين بالضاد إذ لم أر له نظيرا يحاكيه أو يدانيه على كثرة ما رأيت من مآثر الفرس واليونان والرومان مما اتصل بعلمي القليل

تلك السنة ظهرت باكورتها فيما بين الرافدين وازدهرت فيما وراء النهر ثم اينعت على ضفاف النيل وعادت إلى مبعثها في دار السلام فتصوحت وذوت حيث بدأت وظهرت

يرجع الفضل الأول في ابتكارها إلى محمد بن عبدوس الجهشياري المتوفى سنة ٣٣١ هـ ، ٩٤٢ م) فهو اول من بدأ في العراق بتصنيف « تاريخ الوزارات والكتاب » وقد ذيله الصولي ثم حاكاه ابن عباد فهلال الصابي فمحمد بن عبد الملك الهمداني فابن منجب الصيرفي فعمارة اليمني فابن انجب الساعي إلى ان جاء آخرهم وهو ابن الطقطقي صاحب كتاب الفخري (المتوفى سنة ٧٠١ هـ (١٣٠١ م)

لم يصل الينا حتى الآن شيء مما كتبه في هذا الموضوع الصاحب بن عباد والهمداني وابن انجب كما هو شأننا مع الفضلاء الذين تناولوا هذا الموضوع تلك الفترة البالغ مداها ٣٧٠ عاما وقد حدثنا عنهم صلاح الدين الصفدي في مقدمة « الوافي بالوفيات » ثم كاتب جلبي (وهو حاجي خليفه) في « كشف الظنون » تحت لفظتي « اخبار » و « تاريخ » اتي بهم القادسي « من القادسية » وابن الماشطة ومحمد بن داود الجراح والمطوق والواسطي وقد قال لنا الصفدي انه رأى القادسي « والمظنون او القريب من الحق كل القرب انه من رجال القرن السابع » وبعدهم تام الاخلاف ستة قرون ونصف قرن وازدادوا عامين اثنين

فكان من محاسن عصرنا الحاضر تجديد هذه السنة على يد صاحب هذا الكتاب الأستاذ الحسني النشيط بارك الله في همته وجعله قدوة حسنة لمن بمصر والشام ... ومن بالعراق .

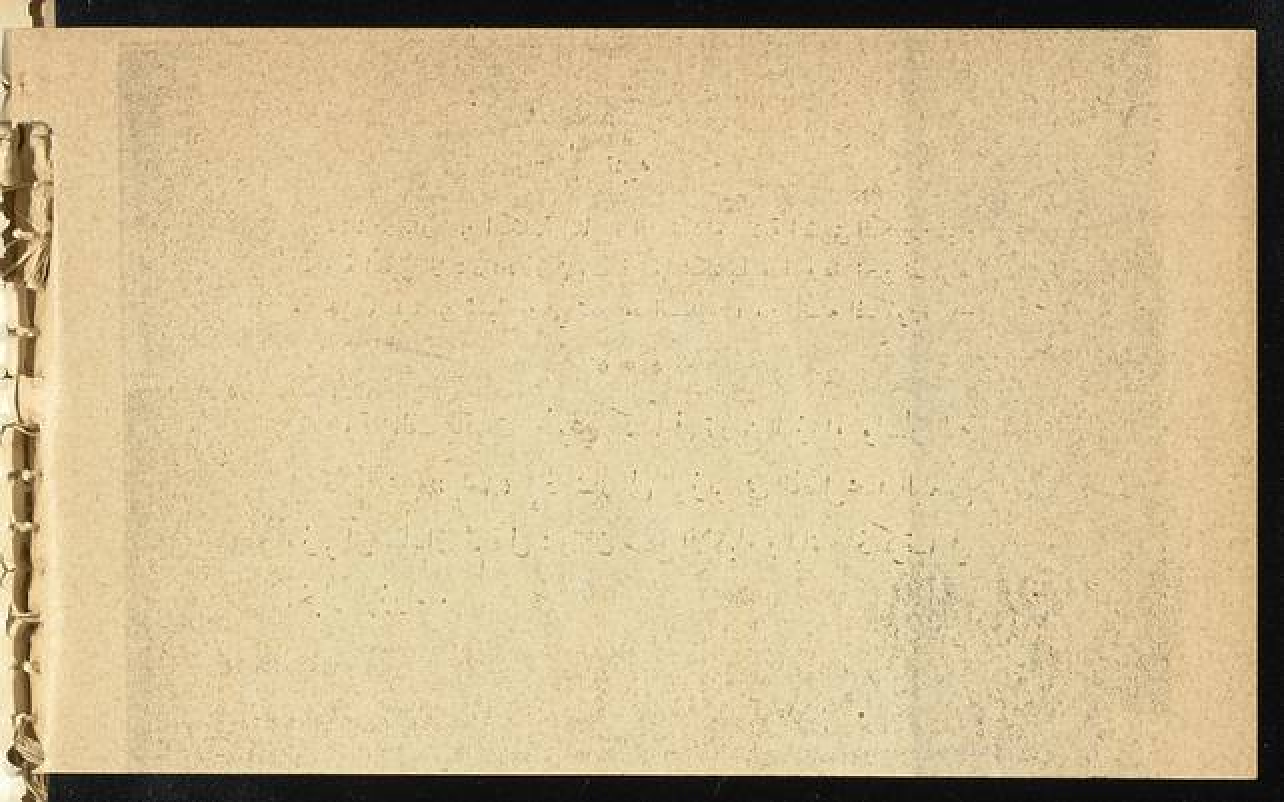
احمد زكي باشا — القاهرة ١٨ المحرم — عن دار العروبة —

تنبيه

سقطت عبارة من الكلمة الخالدة التي تكرم علامة الشرق الكبير وشيخ العروبة الجليل الاستاذ احمد زكي باشا فوضعها لكتابنا هذا وها نحن نذكرها هنا حرصا عليها من الضياع وهي تقع بعد السطر ١٢ من كلمته المذكورة :—

* * *

وقد ألف ياقوت الحموي كتاباً في تاريخ الوزراء واشار اليه في كلامه على « بلعم » إذ أشار الى الوزير أبي الفضل محمد البلعمي وزير آل ساسان ثم قال : وكان من الادباء والبلغاء ذكرته في أخبار الوزراء .

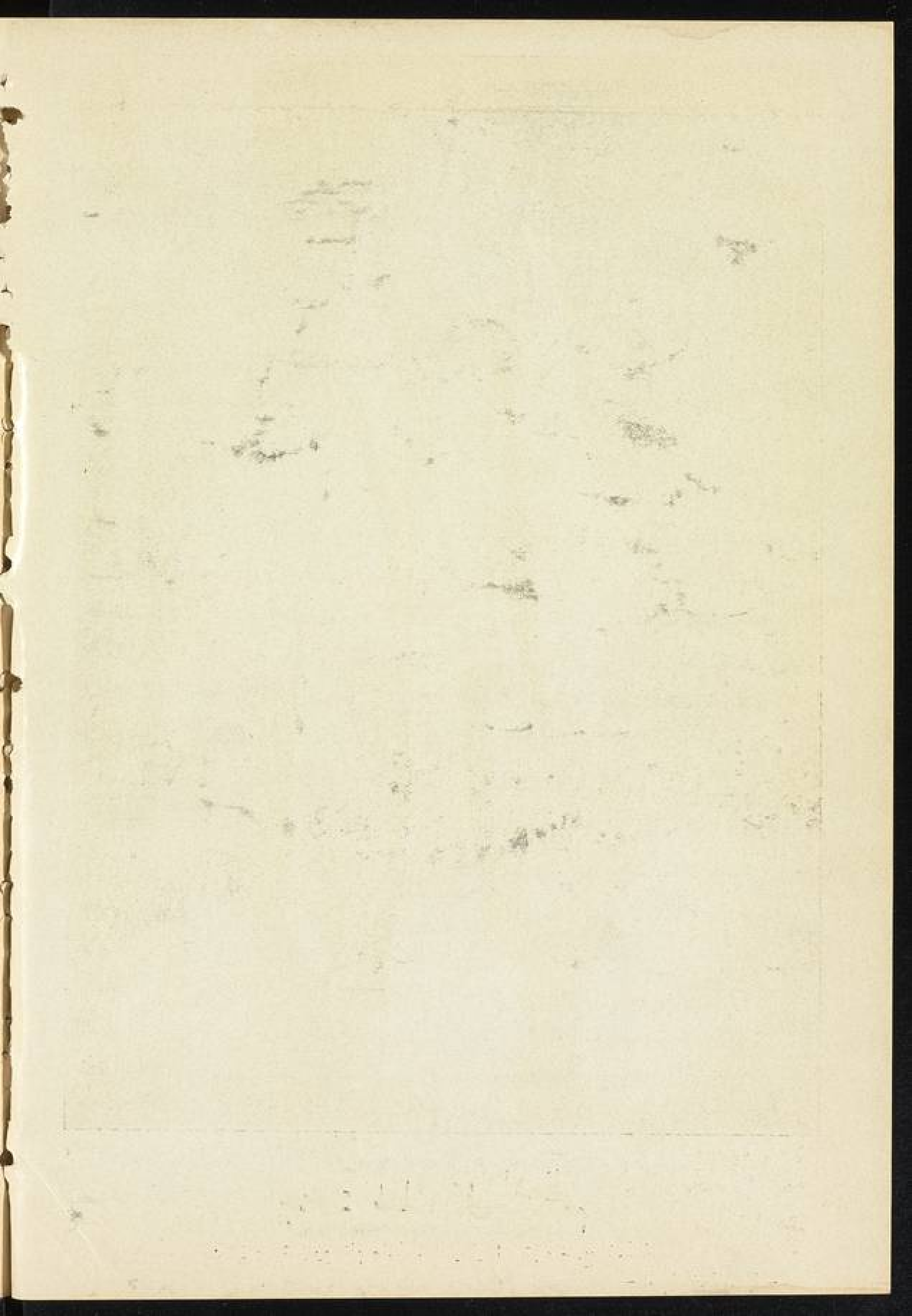




جلالة الملك علي المعظم

وكان جلالته يقوم مقام جلالة الملك فيصل أثناء تغيبه خارج المملكة

– امام الصفحة الثانية –



كلمة فى الجزء الثانى



وبه نستعين

١

كان لصدور الجزء الأول من كتابنا هذا ؛ صدى استحسان في جميع الأوساط المشتغلة في القضايا السياسية والتاريخية ؛ شجعنا على الشروع بطبع الجزء الثاني منه رغم ما يعتور هذا البحث من عقبات كأداء وصعوبات جمة لا يتسنى لكل أحد أن يتغلب عليها أو يذلل الكثير منها . ولكن الجلد الذي تمرسنا به في حياتنا المملوءة بالمتاعب والمشاق ؛ ساعدنا على اجتياز هذه المرحلة الشاقة من مراحل حب المساهمة في خدمة بلادنا الناشئة فأصدرنا الجزء الثاني من الكتاب وهو لم يبلغ بعد حدود البراعة التي كنا نتمناها له

٢

تفتح الدول الأوربية والحكومات الغربية خزائنها وسجلاتها للباحثين والمؤرخين وتمدهم بأنواع المساعدات المادية والمعنوية ليخرجوا للناس نتائج أبحاثهم صحيحة وليدعموا الوقائع التي حدثت عندهم بالوثائق والمقررات الرسمية . أما في بلاد قال عنها أساطين سياستها أن وضعها لا يزال شاذا وأحوالها غير مستقرة ، فقلما يشاهد الباحث أو المؤرخ مساعدة تذكر . فإذا جاء كتابنا هذا ناقصا أو إذا كانت أبحاثنا غير مستكملة لشروط التحقيق العلمي الذي يرضاه العصر الحاضر ، فلأن معذرتنا مشروعة من حيث ان مؤسساتنا لم تبلغ بعد أوج الكمال الذي ننتظره لها . ومن حيث ضعف الإسعاف الذي يستلزمه نضوج التحقيق

٣

وبعد : فهذا سجل دونت فيه حوادث العراق على اختلاف انواعها وألوانها وأثبتت فيه نصوص المعاهدات والاتفاقات التي أبرمتها الوزارات المختلفة وسجلت فيه الصكوك والوثائق

٤

التي تيسر لنا جمعها لندعم الأقوال بها . وقد تحرينا في هذا الجزء ما تحريناه في الجزء الأول من ذكر الحوادث كما وقعت وإيراد الوقائع كما حدثت دون ان يكون لنا فيها رأي إلا ما ندر

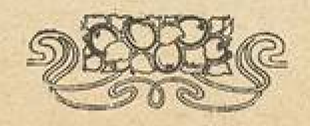
٤

وقد صدرنا هذا الجزء بصورة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك علي المعظم ملك الحجاز السابق لانه كان يتولى النظر في المملكة العراقية كلما تغيب صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل عن العراق وهي صورة فريدة تكرم بها عاهل الحجاز علينا موشحة بتوقيعه الكريم ولجلالته لطف خاص بحق المؤلف

٥

ورب سائل يسألنا عن الجزء الثالث من هذا الكتاب وعن الوقت الذي يظهر فيه والجواب على هذين السؤالين ؛ اننا انتهينا بالجزء الأول منه إلى أواخر أيام الوزارة السعدونية الثانية حيث استقرت العلائق بين العراق وتركية على قرار مكين وحل التفاهم والتعاهد محل التباعد والتشاكس بينهما وانتهينا بالجزء الثاني إلى تاريخ دخول العراق في عصبة الأمم حيث تقلص ظل الانتداب البريطاني في هذه البلاد بصورة رسمية . اما الجزء الثالث فسيصدر بعد حدوث حادث يستحق أن يسمى مرحلة فاصلة من مراحل العراق السياسية كالمرحلتين اللتين انتهينا اليها بالجزئين الأول والثاني فعسى أن يكون عملنا مفيداً وعسى ان تكون جهودنا مقبولة والله من وراء القصد

بغداد   غرة صفر الخير ١٣٥٣   عبد الرزاق الحسني



٥

الوزارة العسكرية الثانية

استقالت الوزارة السعدونية الثانية في اول تشرين الثاني من عام ١٩٢٦ مسيحية لأن نواب حزب التقدم الذي كانت تستند اليهِ في الملمات خذلوها بانتخابهم رشيد عالي الكيلاني الى رئاسة المجلس النيابي — وهو مرشح المعارضة — بينما كانت الوزارة رشحت لهذه الرئاسة حكمت سليمان واستدعى جلالة الملك المعظم جعفر باشا العسكري سفير العراق في لندن ليؤلف الوزارة الجديدة بعد ان اعيت الحيل اقناع عبد المحسن بك السعدون بتأليفها ؛ فلبى العسكري نداء الملك وجاء الى بغداد في ١٢ جمادى الاولى ١٣٤٥ (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٦) وراح يفاوض الاحزاب السياسية في المملكة للاشتراك معهُ في وزارته الجديدة فلم تمض على ذلك مدة من الزمن تذكر حتى صدرت الارادة الملكية في ١٥ جمادى الاولى (٢١ تشرين الثاني) بتأليف الوزارة العسكرية على الوجه التالي :— (١)

١ جعفر العسكري رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية

٢ ياسين الهاشمي	وزيرا للمالية	٥ السيد عبد المهدي	وزيرا للمعارف
٣ رشيد عالي الكيلاني	وزيرا للداخلية	٦ نوري السعيد	وزيرا للدفاع
٤ رؤوف الجادرجي	وزيرا للعدلية	٧ محمد امين باش اعيان	وزيرا للوقف

حزب التقدم والوزارة الجديدة

ويلاحظ هنا ان هذه الوزارة كانت إئتلافية اكثر منها تقدمية ولهذا السبب عقد حزب التقدم جلسة مستعجلة في اليوم الذي تم فيه تأليف هذه الوزارة قرر فيها :—

اولاً — ان الحزب لا يقف موقف المعارض للحكومة طالما تسير الحكومة على خطة تتفق مع خطة الحزب الاساسية

ثانياً — لا يمكن ان يعتبر الحزب نفسهُ متمثلا في الوزارة الحاضرة بشكلها الحاضر اه(٢)

ولكن لم تمض على هذا القرار خمسة ايام حتى تراجع الحزب عن مقرراته فقد حضر فيه جعفر باشا في ٢٠ جمادى الاولى (٢٦ تشرين الثاني) وتذاكر مع اعضائه بأنه لن يتأخر عن الانخراط في عضوية حزب التقدم وأنه متى أصبح نائبا انخرط فيهِ حالا فقرر الحزب تأييد وزارته(٣)

---

(١) جريدة الوقائع العراقية الرسمية عدد ٤٨٩ (٢) جريدة العراق عدد ١٩٩٨ (٣) جريدة العراق رقم ٢٠٠٣

ولما كانت المادة الثانية من نظام الحزب لا تجيز لغير النواب الانتماء اليه ؛ عقد الحزب المذكور جلسة في اول كانون الاول ١٩٢٦ اقترح فيها احد الاعضاء تعديل هذه المادة لتبرير دخول العسكري باشا في عضوية هذا الحزب فقبل هذا الاقتراح واصبح في امكان اي احد ان ينخرط في سلك العضوية وقد انخرط فيها العسكري نفسه واستقال رئيس الحزب عبد المحسن بك السعدون من الرئاسة في تلك الجلسة نفسها فتقرر انتخاب جعفر باشا رئيسا مع ان الوزارة كانت ائتلافية (١)

﴿ منهاج الوزارة ﴾

وفي ٢١ جمادى الاولى ١٣٤٥ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٦) اجتمع المجلس النيابي كعادته وبعد ان تليت فيه الارادة الملكية الناطقة بتأليف الوزارة الجديدة ، نهض جعفر باشا رئيس الوزارة والقى منهاج وزارته الآتي ذكره وهو :—

إن غاية الوزارة الجديدة إنماء القوى الوطنية المادية والمعنوية في جميع الفروع وتعزيز موقف البلاد الداخلي والخارجي واحلال السيادة القومية بحملها الممتاز في الاعمال والتعاون مع حليفتنا حكومة بريطانيا العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه بصفة كونه دولة مستقلة وتسهيل دخوله عصبة الامم بأسرع وقت

وستعير الوزارة اهتمامها بصورة خاصة إلى توسيع نطاق الامن والتعليم والصحة والمشاريع الاقتصادية والعمرانية وإحضار اللوائح القانونية التي نص عليها القانون الأساسي وانجاز اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث لا سيما ما يتعلق منها بالدفاع الوطني وإدارة الاوقاف وكذلك إتمام ما شرع به من الامور والاعمال المفيدة وستبادر الوزارة بتشريع الامور الآتية : —

١ — إنجاز تعديل الاتفاقيات الذي شرعت فيه الوزارة السابقة وفقا لرغائب المجلس التأسيسي وحسم ما اشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الامور في هذا الصدد

٢— توسيع دائرة التمثيل الخارجي وتأسيس الصلات بين الدول لاسيما المجاورة منها على اساس المودة والاحترام المتبادلين

٣— قصر النفقات على الامور الضرورية لادارة البلاد والسير الى التوازن بين الصادرات والواردات وذلك لتسهيل المشاريع التي من شأنها ان تساعد على نمو المصنوعات والمنتوجات الوطنية والترغيب في استعمالها (اتخاذ الوسائل اللازمة لقيام الوطنيين بكل ما تحتاجه البلاد من الاعمال) والصناعات وتحسين الطرق التجارية الرئيسية لاسيما في الشمال واصلاح الموجودة ووضع الاسس لاستبدال ضريبة العشر بمقطوع يساعد الفلاح والزراع على الاهتمام بالزراعة ويزيل الشكوى من اصول الجباية الحاضرة وتشجيع الاهلين على احياء الاراضي الخالية وتملكها وتشميل حق القرار على الاراضي الاميرية من هذا الحق

٤— توحيد اعمال الزراعة والبيطرة والري والتجارة في وزارة واحدة لتسهيل رقي هذه الفروع ولتأمين جودة الحاصلات والاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية وبتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون

٥— احترام الشعائر الدينية خاصة في المدارس وترقية مستوى التعليم وتحسين مناهجه وتسهيل تعميمه

---

(١) جريدة العراق رقم ٣٠٠٨

الوزارة العسكرية الثانية

امام الصفحة السادسة



رئيس الوزراء ووزير الخارجية
جعفر العسكري



وزير الداخلية * رشيد عالي



وزير المالية * ياسين الهاشمي



وزير الدفاع * نوري السعيد

سبق ان ذكرنا ان وزير العدلية الجادرجي لم يصوّر نفسه
وقد نشرنا هنا رسم السيد علوان الياسري الذي تولى وزارة الاشغال
في اواخر ايام الوزارة لأن رسمه لا ينشر بعدئذ



وزير المعارف * عبد المهدي

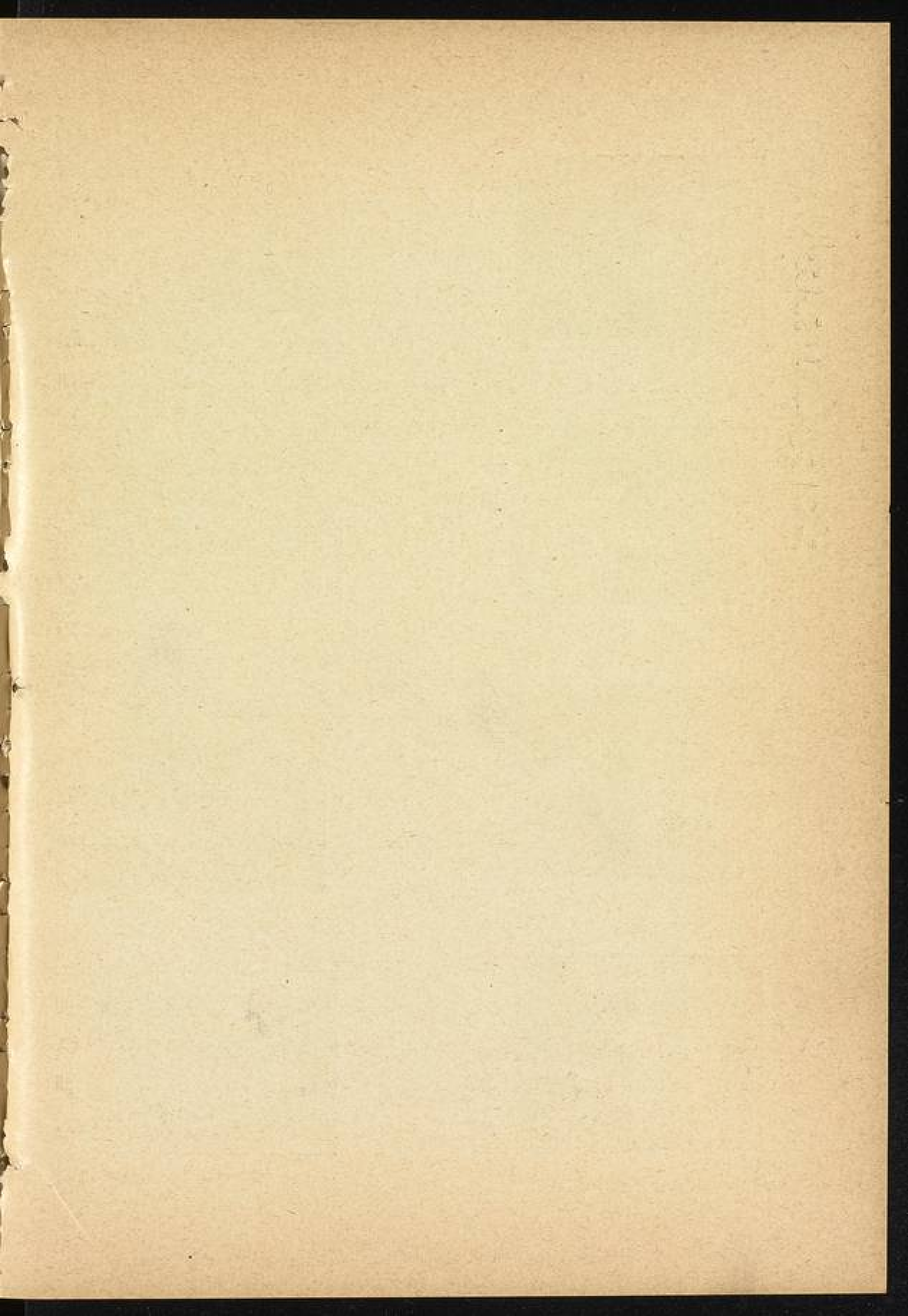


وزير الوقف * امين باش اعيان

وزير الاشغال * السيد علوان الياسري



وزير الري والزراعة * عبد الحسين



ومساعدة البلديات لتمكنهامن العناية براحة السكان وتسيير الامور الوقفية على وجه يكفل الاستفادة منها ادبيا وعمرانيا والاهتمام التام بالمعاهد الدينية والمعابد اه (١)

نظرة في المنهج الوزاري

لو القينا نظرة سريعة إلى هذا المنهج لوجدنا أن الوزارة لم توفق الى تطبيق غير قسم صغير منه . فقد وسعت دائرة التمثيل الخارجي بعض التوسيع وأوجدت وزارة للري والزراعة لتضم اليها الشعب المختصة وتمكنت من الاقتصاد في بعض مناحي الصرف وتشريع بعض القوانين أما تعديل الاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة العراقيه الانكليزية فقد حبطت فيه وان كانت قد عقدت معاهدة ١٩٢٧ وأما احترام الشعائر الدينية ولاسيما في المدارس فستحدثنا عنه الوقائع الاتي ذكرها

ولو قدر لهذه الوزارة ان تطبق هذا المنهاج الحافل بجلائل الامور والمشاريع النافعة تطبيقا تاما لخدمت المملكة خدمات جلى ولأصبح العراق جنائن ورياض مزدهرة بأنواع الورد وشتى الرياحين ولكن المناهج الوزارية في العراق آنية توضع في وقت غير الوقت الذي يشرع فيه بتنفيذها

طلب الثقة والشروع بالعمل

وما إن أتم جعفر باشا العسكري تلاوة هذا المنهاج في المجلس النيابي حتى اعلن انه يريد ثقة المجلس ليتمكن وزملاؤه من ممارسة الاعمال الوزارية في جو مشبع بروح العطف والمساعدة فحمي وطيس الجدال وتراشق النواب والوزراء قارص العبارات وانتهى الأمر بأن منحت الوزارة الثقة البرلمانية المنشودة

وحيث أن رشيد عالي الكيلاني رئيس المجلس النيابي كان قد عين وزيرا للداخلية في هذه الوزارة ، انتخب المجلس عبد المحسن بك السعدون رئيس الوزراء المستقيل لرئاسة المجلس النيابي بدلا من الرئيس المستقيل وكان أول عمل قامت به الوزارة انها ألفت في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٦ لجنة وزارية من وزيري المالية والدفاع (لتدقيق الأوراق والمخابرات المتعلقة بالمفاوضات التي جرت قبلا بين الوزارة السعدونية والمندوب السامي بخصوص الاتفاقيتين المالية والعسكرية وتقديم تقرير مفصل عن :—

---

(١) جريدة العراق عدد ٢٠٠١

ا المواد التي لم تنته المفاوضات بشأنها

ب المواد التي لم يتوصل المتفاوضون إلى الاتفاق التمهيدي عليها

ج الامور التي اشار اليها تقرير لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي بصورة خاصة ولم يبحث عنها في المفاوضات) واشترط مجلس الوزراء في الجلسة التي قرر فيها تأليف هذه اللجنة (أن تهيئ اقتراحات جديدة تبين وجهة نظرها في كيفية تنفيذ ما ورد في منهاج الوزارة ليتذاكر المجلس الوزاري عليها ويقرر الأساس الذي ينبغي للجنة المذكورة أن تسير عليه في مفاوضاتها مع المعتمد السامي وان تستشير اللجنة وزير العدلية من وقت لآخر لتستنير بأفكاره فيما يتعلق بالمسائل الحكومية)

واجتمعت اللجنة الوزارية مرات عديدة واطلعت على سير المفاوضات المتقدمة بخصوص الاتفاقيات المذكورة وكاتبت دار الاعتماد البريطاني في امور كثيرة تختص بالمعاهدة وفروعها فلم يتوصل المتفاوضون الى نتيجة حسنة وارتوئي أخيرا نقل هذه المفاوضات من بغداد الى لندن كما سيأتي التفصيل

قضية النصولي

بين الامويين والهاشميين عداوة قديمة يرتقي تاريخها الى ما قبل الإسلام . واستيفاء البحث عنها يخرجنا عن موضوع هذا الكتاب ويضطرنا الى البحث عن سدانة الكعبة وقصي وخزاعة وقد بقيت الشام أموية بحتة على الرغم من الادوار التاريخية التي مرت عليها وكانت مختلفة في جوهرها ، وبقي العراق بعيداً عن العطف على الأمويين وصار الشامي إذا بحث في الدولة الأموية ، حكم العاطفة فيما يكتبه وإن مس بعواطف الغير ولهذا ما كاد أنيس زكريا النصولي السوري التبعة والذي جاء الى بغداد ليدرس في مدارسها الرسمية لينشر كتابه عن « الأموية في الشام » حتى هاج الرأي العام واضطرب . ذلك لأن كتابه حوى بعض فقرات فيها شبه المس بكرامة أهل البيت ولا سيما الحسين بن علي (ع) ففسرها الرأي العام طعنا في الأمة وكانت العلائق الودية بين السنيين والشيعيين متوترة آنئذ فكان نشر هذا الكتاب او تفسير عباراته على النحو الذي ألمعنا اليه ، مثارا للنزعات وسببا قويا في إثارة الرأي العام

ورأت وزارة المعارف ان تعالج القضية بحزم وتوئدة فقررت منع تدريس هذا الكتاب أو ادخاله في مدارسها ثم فصلت واضعه انيس افندي عن الخدمة في هذه المدارس لما لاحظت

ان الرأي العام لا يزال هائجا ولما كان في المدارس الحكومية فريق كبير من السوريين الذين استقدمتهم الحكومة للتدريس في مدارسها حاول هذا الفريق الثأر للمدرس المفصول فحثوا الطلاب على الاضراب عن الدرس والاحتجاج على ما أسموه « خنق الحرية الفكرية » وتألفت مواكب على هيأة المظاهرات للاحتجاج على فصل الـ « أنيس » ومصادرة كتابه وسارت الى ديوان وزارة المعارف في ٢٧ رجب ١٣٤٥ (٣٠ كانون الثاني ١٩٢٧) تريد الشغب فخرج اليهم الوزير وكلمهم بالحسنى وطلب اليهم الكف عن هذه الاعمال الصبيانية فلم ينتصح احد فجاء مدير الشرطة ترافقه قوة من البوليس لتشتيت شمل المتظاهرين فلم توفق فاستنجدت بفرقة الاطفاء فجاءت السيارات تمطر التلاميذ رذاذا من الماء الساخن فقابلها التلاميذ المتظاهرون بالحجارة ثم تعاونت القوتان «قوة الاطفاء وقوة البوليس» على تشتيت المتظاهرين فنجحتا دون ان تحصل إصابة تذكر

هذا ما جرى في بغداد أما في سائر انحاء العراق ولا سيما في مدن الفرات الأوسط فقد احتج الاهلون على نشر كتب سداها الطعن في المذاهب الاسلامية ولحمتها الازدراء بها وامطروا الدوائر العليا وابلا من برقيات الاحتجاج والمضابط فاخذت الحكومة تطيب النفوس وشرعت وزارة المعارف في التحقيق عن اسباب المظاهرات فثبت لديها ان ثلاثة من المدرسين السوريين في بغداد كانوا السبب المباشر لها فقررت الاستغناء عن خدماتهم وتسفيرهم الى بلادهم » وطردت كذلك بعض المدرسين العراقيين من الخدمة في مدارسها لثبوت اشتراكهم في هذه المأساة كما طردت فريقا من الطلاب المتظاهرين فكان ذلك عقابا قالت بعض الصحف عنه « انه كان صارما » وقال البعض الآخر « انه كان موافقا للمصلحة حتى لا يتكرر وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل لأن واجب التلاميذ يقضي عليهم بالانصراف الى شؤونهم المدرسية دون أن يتدخلوا فيما يضر ولا يفيد » اهـ

ثم اخذ الطلاب المطرودون يستعطفون جلالة الملك المعظم ورجال الحكومة لإرجاعهم الى مدارسهم فلم تسمع لهم السلطات العليا رجاء ولا استرحاما فحاول اخوانهم في المدارس الثانوية الإضراب عن الدرس احتجاجا على عدم ارجاع المطرودين وقاموا بحركة من هذا القبيل في ٦ آذار سنة ٩٢٧ ولكن عملهم لم يثمر الثمر المطلوب

١٠

حوادث مختلفة

١ً — سافر جلالة الملك المعظم الى مدن الفرات الاوسط في ١٦ رجب ١٣٤٥ (٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٧) فزار كربلاء والنجف والكوفة وعرج على ابي صخير والشامية والديوانية ثم جاء الى الحلة في ٢٧ كانون الثاني فاصدر صاحب هذا التاريخ جريدة باسم «الفيحاء» وجلب لها مطبعة خاصة وهو اول مشروع ادبي أسس في الحلة الفيحاء وعاد جلالتهُ الى العاصمة في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ بعد ان اقيمت لجلالته الاحتفالات الفخمة والمآدب المختلفة وتكلم في مناسبات كثيرة بعض الكلمات الخالدة

٢ً — وصل بغداد في اول كانون الثاني ١٩٢٧ جناب السر صموئيل وزير الطيران البريطاني ليدرس فكرة فتح طريق جوي للطيران يربط الشرق بالغرب فأمر جلالة الملك المعظم بأن تقام له حفلة تكريمية في ٥ شباط تبودلت فيها الخطب التكريمية وبعد ان تجول الوزير في جنوبي العراق غادره في ٧ شباط

٣ً — تنص الفقرة الرابعة من منهاج الوزارة على تأسيس وزارة للري تنضم اليها دوائر البيطرة والزراعة وغير ذلك فقدمت الحكومة لائحة قانونية الى المجلس النيابي بتأليف هذه الوزارة فاقرها المجلس في ٣٠ آذار ١٩٢٧ وصدرت الإرادة الملكية في ١٨ نيسان بتأليف الوزارة المذكورة

٤ً — قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٨ آذار ١٩٢٧ إحداث ممثلية للعراق في تركية وان تتخذ وزارة الخارجية التدابير المستعجلة لتعين الممثل لها فعين صبيح نشأت ممثلا للعراق في انقرة في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٢٧

٥ً — لما كان منصب ممثلية العراق في لندن قد شغر بإسناد رئاسة الوزارة الى جعفر العسكري صدرت الإرادة الملكية في ١٣ آذار باسناد منصب الممثلية المذكورة الى مزاحم الباجه جي

٦ً — أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ آذار ١٩٢٧ لائحة قانون الدفاع الوطني وسنتكلم عنها

٧ً — وصل الى زاخو «من اعمال لواء الموصل» اعضاء الوفد التركي في لجنة تخطيط الحدود كما نصت عليه المعاهدة العراقية — الانكليزية — التركية (١) وكان وصوله اليها

---

(١) راجع الجزء الاول من هذا الكتاب ص ٢١٨

في ١٣ آذار ١٩٢٧ وفي ١٩ منه جاء الى الموصل فاقيمت له حفلة تعارف بين اعضاء الحكومتين المتجاورتين العراقية والتركية كان لها الوقع الحسن في نفوس تركية

٨ — وصل الى بغداد في ٢٠ آذار ١٩٢٧ السرجون شاكبيرك رئيس الامور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية فأذاع قلم المطبوعات في ٤ نيسان بيانا جاء فيه ان المندوب السامي البريطاني في العراق كان قد علم بعزم السرجون شاكبيرك على زيارة فلسطين فأبرق الى وزارة المستعمرات يلتمسها السماح له بالقدوم الى العراق لمفاوضة المندوب حول قضايا كثيرة ومنها العلاقات بين بريطانيا والعراق

تمديد اجتماع المجلس النيابي

اعتبر الدستور العراقي مدة اجتماع المجلس النيابي أربعة اشهر وجوز تمديدها الى ستة اشهر كما جوز دعوة المجلس إلى اجتماع فوق العادة (اجتماع غير اعتيادي) اذا كان لدى المجلس اشغال مستعجلة وحيث ان مدة الاجتماع الاعتيادي للمجلس النيابي لسنة ٩٢٦ = ٩٢٧ قد انتهت في شباط ٩٢٧ صدرت الإرادة الملكية بتمديد هذا الاجتماع شهرا كاملا ثم صدرت إرادة ثانية بتمديده الى شهر ثان ثم دعي المجلس الى «عقد اجتماع فوق العادة» لإنجاز الميزانية العامة والبت في بعض اللوائح المهمة التي رأت الوزارة لزوم البت فيها ومنها لائحة الدفاع الوطني وذلك في ٣ ايار ٩٢٧ وقد افتتح جلالة الملك المعظم هذا الاجتماع بالمراسيم المألوفة وبخطاب العرش الآتي

« حضرات الأعيان والنواب

لما كانت اللوائح القانونية المهمة المعروضة عليكم في الاجتماع الاعتيادي السابق لم تنجز بعد وكانت البلاد في حاجة ماسة إلى انجازها والى البت في بعض لوائح قانونية اخرى ، دعوتكم إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية للبت في الأمور التي تضمنتها إرادتنا الملكية

ان اللوائح القانونية التي اودعت إلى مجلسكم والتي لم تنجز بعد تتعلق بميزانية الدولة وبتوزيع التكاليف بين طبقات الشعب وبسد بعض حاجاتنا الادارية ولا يمكن تأخيرها كما ان اللوائح القانونية التي ستقدمها الحكومة لا تقل خطورة وأهمية عن اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث والتي اكثرها على وشك الانجاز

لقد اخذت الحكومة باعداد هذه اللوائح منذ عهد قريب وقد أشرنا في خطابنا الافتتاحي للاجتماع الاعتيادي بصورة خاصة الى لائحة قانون الدفاع الوطني ان المفاوضات الدائرة مع حليفتنا بريطانيا العظمى قد اخذت في الايام الاخيرة شكلا يبعث على الاطمئنان التام من قرب تبوء العراق مركزه اللائق بين الامم وتحقيق هذه الأمنية لا يتم الا بتولينا مسؤلية حفظ الأمن والسكينة في بلادنا وكذلك شرف الدفاع عن تخومنا وكياننا بأنفسنا ولنا وطيد الأمل بان مجلس الامة سيعمل لانجاز هذه اللوائح وللبت فيها بما يقتضي من السرعة وبعد النظر وبذلك يزيد على الاعمال التي جلبت تقديرنا الملكي اعمالا جليلة اخرى ويبرهن على ان الشعب العراقي قادر على القيام بما يطلب اليه من الواجبات والله ولي التوفيق . »

﴿ جلالة الملك في كركوك ﴾

سافر جلالة الملك الى كركوك في ٣ شوال ١٣٤٥ (٥ نيسان ١٩٢٧) وكان القصد من هذه الزيارة افتتاح اول بئر للنفط ظهرت بجوار كركوك وهي بئر التجارب المرقمة ١ وقد صحب جلالة الملك كل من وزيري الداخلية والاشغال مع جمهور كبير من الفضلاء والاعيان والصحفيين ورؤساء الدوائر والمحال التجارية والمصارف من وطنيين وأجانب وخطب في حفلة الافتتاح مدير الشركة النفطية خطبة مطولة شكر فيها صاحب الجلالة الملك على تفضله وتشريفهِ محل الشركة ومما قاله (إن مهمة القيام باستثمار منبع نفط جسيم على طريقة فنية لهي مشكلة عظيمة) ثم ذكر الجهود التي بذلتها الشركة في سبيل التجارب والتحربات والاكتشافات حتى نجح العمل فعلا . فرد عليه جلالته بكلمات تناسب المقام وقفل راجعا الى عاصمة ملكه مع من صحبه من الوزراء والاعيان والرؤساء وذلك على ظهر قطار خاص كانت قد اعدتهُ الشركة النفطية على نفقتها للذهاب والاياب .

وفي ٢١ نيسان سافر جلالته الى الموصل ليتفقد احوال رعيتهِ ويشارف بنفسهِ على سير طرق مكافحة الجراد الذي كان قد انتشر انتشارا هائلا والحق بالمزارع اضرارا بليغة . وبعد ان بقي في الموصل خمسة ايام اقيمت خلالها انواع الاحتفالات قفل راجعا الى العاصمة في ٢٧ من الشهر نفسه .

وفي ١٥ من الشهر التالي «ايار ١٩٢٧» أدى صاحب الجلالة زيارة قصيرة الى البصرة كان فيها موضع كل اجلال وتعظيم شأنه في كافة اسفاره .

﴿ فض اجتماع المجلس ﴾

صدرت الإرادة الملكية المطاعة في ٨ حزيران ١٩٢٧ بفض الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس النيابي بعد أن مددت جلسات الاجتماع الاعتيادي ودعي إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية وأمر جلالة الملك ان تقام حفلة وداعية للنواب في ٦ حزيران دعي اليها المندوب السامي البريطاني وجماعة كبيرة من الموظفين الانجليز والعراقيين فكانت حفلة وداع فخمة خطب فيها صاحب العرش خطبة اطرى فيها مساعي النواب على ما بذلوه من الهمة في انجاز أعمالهم وشكر للمندوب السامي البريطاني (على الموآزرة الثمينة التي لا يزال يمدها باسم حكومتهِ الى العراق) وأثنى على القائد العام للقوات البريطانية في العراق ثناء جا فرد المندوب على هذه الخطبة بمثلها

وعد نفسه سعيدا بموازرة العراق. ونظرا لأهمية الخطابين المتبادلين بين جلالة الملك المعظم وفخامة المعتمد السامي ، رأينا أن ننشرهما هنا لأنهما من جملة الوثائق : —

❊ خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك ❊

جلالة اخي . فخامة المعتمد السامي . أيها السادة اعتدت منذ بدأت حياتنا الدستورية أن أقيم حفلة وداع لحضرات اعضاء مجلس الأمة عند انتهاء اجتماعه السنوي وهذه والحمد لله حفلتنا الثالثة وقد سرني اني حظيت بتشريف جلالة أخي وفخامة المعتمد السامي وقائد القوات البريطانية وبعض كبار الموظفين في المملكة . وإني أتمنى أن أقوم مثلها في السنة المقبلة وارا كم جميعا متمتعين بالصحة والرفاهية قريري العين بسير مملكتنا هذه الفتية نحو الرقي والسعادة

أيها السادة

لقد اجتزنا بعون الله صعاب السنوات الماضية ولم يبق أمامنا ما يعيق سيرنا فنحن سائرون إلى الأمام متكلين على الله غير مترددين . إني في موقفي هذا لمغتبط جداً بما أظهره أعضاء مجلس امتي من الكفاية في ممارسة اعمالهم . فقد أبرمتم بسرعة ما كان صالحا ومفيدا وانتقدتم بحرية تامة ما كان قليل النفع للبلاد وبذلك خدمتم وطنكم خير خدمة وانا لنشكركم على ذلك ونخصكم بأجمل الثناء كما اننا نشكر الهيئة التنفيذية على ما تيسر لها من التوفيق في تسيير أمور المملكة وما بذلته من جهود عظيمة في الوقت الذي كانت فيه مشتغلة مع الهيئة التشريعية . واني واثق بأنها ستجد في اثناء العطلة القادمة في تطبيق القوانين التي انجزتموها خاصة ذلك القانون — قانون تقرير حصة الحكومة الذي سيكون كبير النفع في انقاذ الحكومة والأهالي من الأصول السقيمة أصول الذرعة والتخمين التي ورثناها من الحكم البائد كما انها ستسعى في عداد بعض اللوائح القانونية لتنظيم حياة البلاد وتجتهد خاصة في احضار لائحة الميزانية لتعرض على مجلسكم في اجلها المضروب ويسرني أن أرى المجلس في دورته الآتية منجزا أعماله في بحر المدة المحدودة له في القانون وهذا لا يتم إلا بتآزرنا جميعا

يافخامة المعتمد

اني لا أحب أن تفوتني هذه الفرصة من غير أن أعرب لكم عن سروري العظيم من الموازرة الثمينة التي لا زلتم تقدمونها بكل ارتياح إلى حكومتنا . إن مناسباتنا مع حليفتنا بريطانيا العظمى ستبقى كجو العراق صافية لا يعكرها معكر مهما تقلبت الأحوال

نعم لا يمكن أن يقال أنه لم يقع في الماضي بعض اختلاف في الرأي ولكن ليعلم العالم ان ذلك ما كان إلا كوقفة من يتحرى احسن الطرق واسهلها للسير إلى الأمام بطمأنينة ولإنعام النظر فيما هو أصلح لتقوية الصداقة

اننا لنشكر دائما تلك اليد الجميلة التي اسدتها الينا حليفتنا العظمى في ايامنا الغابرة العصيبة ونرجو أن تبق لنا خير معين في حياتنا المستقبلة

ويجدر بي في هذا الموقف أن اذكر بلسان التقدير المساعدات الثمينة التي نلناها من قائد القوات البريطانية والمساعي الجليلة الفائدة التي يبذلها الموظفون البريطانيون

ايها السادة . اني اؤمل بفضل الله وبمؤازرة الحليفة أن تجدوا عند استئنافكم أعمالكم في السنة الآتية تقدما كبيرا في اوضاعنا السياسية مما يتحقق به آمالنا القومية وفي الختام اودعكم وارجو أن اراكم بخير وعافية

﴿ خطاب فخامة المعتمد السامي البريطاني ﴾

ياصاحب الجلالة

اني لعلى يقين من أن تأكيد جلالتكم مجددا لما بين الدولتين الحليفتين بريطانيا العظمى والعراق من الصداقة والتعاون كان له في نفوس كافة الحاضرين هنا ما كان له في نفسي من الأثر البليغ . وكما بينتم جلالتكم لا بد من أن يحصل من وقت إلى آخر اختلاف في الرأي بين البلادين إلا ان مثل هذا الاختلاف سيكون دائما من قبيل الاختلاف بين صديق وصديق ويسوى بالتساهل المتبادل بروح الصداقة الحقة . هذا ولا يمكن ان يكون الأمر بخلاف ذلك اذا تذكرنا المبادئ التي كانت من أول الامر ترشد بريطانيا العظمى في معاملاتها مع العراق وهي المبادئ التي امرني شخصيا باتباعها حضرة صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ودوك ديفولشير وزير المستعمرات آنئذ عند ما اخترت منذ نحو خمس سنوات لاخلف السير برسي كوكس كمعتمد سام في العراق . فبأمر من صاحب الجلالة الملك جورج بلغت تلك المبادئ كتابة (كذا) ان المبدأ الأساسي المنطوية عليه العلاقات بين الحكومتين هو التعاون في سبيل غاية مشتركة هي أن تؤسس تدريجيا حكومة عراقية مستقلة موالية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ومقيدة تجاهها بشعور المنة ومعرفة الجميل وليس هنالك من فكر قطفي

ان تتبع حكومة صاحب الجلالة البريطانية سياسة ترمي إلى غاية ماغير هذه الغاية وان جلالتكم والشعب العراقي اعلم الجميع بمقدار اتباع بريطانيا العظمى لهذه المبادئ اما في ما يخصني فإني عند ما التفت حولي أرى سنة فسنة براهين جديدة على تأسيس حكومة عراقية مستقلة تدريجيا فإن حدودكم قد عينت الآن وعشائركم التي كانت في اقتتال مستمر اصبحت في سلام وقد حصلتم على اعتراف دول العالم الكبرى بكم جميعها تقريبا وقواتكم التي تزداد سنة فسنة عددا وكفاءة على السواء تأخذ على عاتقها كل سنة قسطا اوفر من مسؤولية المحافظة على الامن الداخلي ومواردكم ووسائل مواصلاتكم العمل جار على ترقيتها وايراداتكم تزداد رويدا ووزرائكم وموظفيكم يزدادون كل سنة خبرة ومقدرة ومجلس امتكم قد دل على انه مدرسة للتدريب في السياسة والادارة . فإذا استعمل زعماء العراق شيئا من الصبر المنطوي على الحكمة ، يكون تحقيق جميع امانيها على قاب قوس منكم الآن

هذا واني اجرأ على القول بأن الفضل الأكبر في وجود هذه الحالة السعيدة يعود إلى جلالتكم التي لم تحد ابدا عن جادة التعاون الودي مع بريطانية العظمى ورعت بعين ساهرة لاتنام مصالح بلادكم الحقيقية. وقسم كبير من الفضل في ذلك يرجع ايضا إلى الشعب العراقي الباسل الحليم الذي يذكر له بغاية الامتنان كياسته ومساعدته جميع الاهالي البريطانيين القاطنين ضمن حدود جلالتكم . واخيرا اني اعلم ان جلالتكم تريد من ان ابين عنها عظم دين مملكتكم للجهود الدائمة التي يبذلها ذلك النفر القليل النسبة من الموظفين البريطانيين الذين يفتخرون بكونهم في خدمتكم

لي الآن ٣٥ سنة اعني عناية شديدة في امور ادارة الدول وقد شاهدت بلدانا وحكومات عديدة واقول بلا تردد ان هؤلاء الموظفين يمكنهم في رأيي التمثل باية هيئة اخرى من الموظفين في العالم من حيث المقدرة الطبيعية والكفاءة والتجرد لعملهم وفي الحقيقة اني بصفتي معتمدا ساميا لا اجد في هؤلاء الموظفين سوى عيب واحد وهو انهم اشد عراقية في آرائهم من العراقيين انفسهم ولكن هذا عيب لا اظن ان جلالتكم تود ان تشكى منه

وفي الختام اؤكد مجددا ما تكهنتم به جلالتكم من ان لاشيء يقوى على فصم عرى الاتفاق الذي بين الحكومتين واننا بالغون بسرعة جديدة الغاية التي قد وضعناها امامنا

١٦

﴿ استقالة وزير المعارف ﴾

وعلى اثر انفضاض المجلس النيابي استقال السيد عبد المهدي المنتفقي وزير المعارف من منصبه مختلفا مع زملائه في قضية لائحة قانون الدفاع الوطني فقد كان السيد المشار اليه يرى ضرورة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية قبل أن تعرض اللائحة المذكورة على المجلس بينما كان زملاؤه يرون ضرورة عرض اللائحة على المجلس للمذاكرة فيها قبل ان يبت في أمر الاتفاقيتين المذكورتين واني أترك لمعالي السيد ان يتكلم عن هذه القضية بنفسه فانشر كتابه المرسل الي وهذا هو :—

حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

تحية واحتراما : تلقيت تحريركم المؤرخ ٢٥ الجاري وبه تطلبون مني أن اوافيكم عن سبب استقالتي من الوزارة العسكرية الثانية لتنشروا ذلك في كتابكم «تاريخ الوزارات العراقية» الذي تنوون وضعه فنزولا عند رغبتكم وخدمة للتاريخ ابدي :—

لا يخفى أن إحدى مواد منهاج الوزارة المذكورة « قضية الدفاع الوطني » وبناء على ذلك القيت لائحة التجنيد على بساط البحث في مجلس الوزراء وتذاكر فيها . وقد كان من المتفق عليه ايضا ان اللائحة المذكورة لتكون في مجلس الوزراء جاهزة ومهيئة ولا يكون امرارها على المجلس النيابي إلا بعد الحصول على تعديل المعاهدة البريطانية العراقية واتفاقياتها تعديلا يتفق والرغائب الوطنية إذ ان أمر التعديل كان يومئذ موضع المداولة ما بين مجلس الوزراء ودار الاعتماد وكانت الوعود تأتينا عنه تباعاً وبالأخير عن لاكثرية مجلس الوزراء إرسال اللائحة الى المجلس النيابي في حين أن المجلس لم يبق من اجتماعه الا يوم واحد ثم ينفض وقبل ان نتوصل الى نيل التعديل الذي كان هو السبب الوحيد لتأجيل اللائحة في مجلس الوزراء طيلة تلك المدة ولما كنت أعتقد بان ارسال اللائحة مجردة لم تشفع بالتعديل المنوه عنه خاصة وقد حدث يومئذ ما جعل الحكومة العراقية في مسيس الحاجة الى تثبيت وضعها اكثر من أي وقت آخر وان تعين حداً لعلاقاتها مع حليفتنا قبل كل شيء اعترضت على إرسال اللائحة بمثل تلك الصورة وبسطت لزملائي آرائي حول الموضوع ولما كانت الاكثرية في غير جانبي رفعت استقالتي بكتاب مؤرخ في ٧ حزيران ١٩٢٧ اودعته ما كنت ارتأيه وأشرت فيه الى المقررات التي اتخذت حول اللائحة لما كنت أراها تؤيدني

في معتقدي واني ارسل اليكم صورة من كتاب الاستقالة ليزيدكم وضوحا (١) وعساني اكون قد اديت رغبتكم بكتابي هذا تماما ودمتم باحترام

المخلص

عبد المهدي

❊ قضية الثائر الكردي الشيخ محمود ❊

أشغل عصيان الشيخ محمود الزعيم الكردي المشهور افكار الوزارات العراقية وأقعدها عن اصلاح كثير من شؤون المملكة ولا سيما في منطقة الكرد وعقدت مؤتمرات كثيرة لبحث قضية هذا الرجل لم تسفر عن نتيجة حاسمة وقد تكلمنا عن القضية الكردية وحركات هذا الشيخ بإسهاب في الجزء الاول من هذا الكتاب (٢) فليرجع اليه من أحب الاستفاضة من هذا الموضوع الدقيق

ورأت الوزارة العسكرية ان سياسة الشدة والعنف وحدها لا توصلها الى حسم مرضي لهذه المشكلة اذا لم ترفق باللين ففاوضت دار الاعتماد البريطانية في القضية وتم الاتفاق على ان

---

(١) وهذه صورة الاستقالة 		الى فخامة رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية

ان ارسال لائحة التجنيد الى المجلس النيابي بدون ان تكون مشفوعة بتعديل المعاهدة واتفاقياتها رأي ما ارتأيته ولا ارتأيه ان المجلس الوزاري على ما اعتقد لم يبنِ مذاكراته حول اللائحة المذكورة الا على الأسس التي وضعتها اللجنة الوزارية واذا ما رجعنا الى تقارير اللجنة المشار اليها سيتضح لنا جليا انها قد ارتأت امرار اللائحة على المجلس النيابي بعد الحصول على التصاريح التي كنا نحسب لنيلها نفاد الاسابيع الخمس: فقره ٤ من تقرير اللجنة المؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٢٧ والفقرة ٧ من التقرير نفسه وان عدم نيلنا على هذه التصاريح لحد الآن هو السبب الحائل دون ارسال اللائحة طيلة هذه المدة كما جاء ذلك في كتاب الاستقالة المرفوع من قبل فخامتكم لصاحب الجلالة ملكنا المعظم بتاريخ ٢٥ مارت سنة ١٩٢٧ فانا لا اشك ابدا في ان اللائحة اذا ارسلت على صورتها المجردة وقبل ان نتمكن من نيل المعاهدة التي توضع على اسس هي اقرب بكثير الى الاماني الوطنية من اسس المعاهدة الحالية (فقرة ٤ من تقرير اللجنة المؤرخ ١٥ مارت سنة ١٩٢٧) مما يضادد النفع الذي نتوخاه من التجنيد خاصة واننا بعد الاستقالة وصدور عواملها المعلومة اصبحنا بوضع خاص يتحتم علينا اولا ان نسعى لتثبيت وضعيتنا والحصول على ما جعلناه سببا لاستقالتنا قبل ان نفكر في ارسال اللائحة في حين علمنا بأنها تتنازعها عوامل قد تؤدي الى ان تكون نتائجها غير مرضية • وبما اني قد صرحت مرارا باوقات احفظ تواريخها سواء حينما اتوفق بشرف المثول امام سيدي المعظم او عند ما يجمعني مع زملائي الوزراء جامع من ان تثبيت الوضع بالتعديل المنوه عنه لا بد وان يكون مقدما على ارسال اللائحة فلهذا اراني لا اتفق مع الوزراء فيما اذا ارتأوا خلاف ذلك وكل رأي من هذا القبيل اعده جديدا لا يسعني الموافقة عليه وسببا كافيا لتقديم استقالتي هذه ولفخامتكم مزيد الاحترام

(٢) ص ١٥٥ وما بعدها

١٨

تعرض الحكومة العراقية شروطا على هذا الثائر تتلخص فيما يلي :—

١ً — ان لا يدخل الشيخ ولا بعض اقاربه المعينين في الاراضي العراقية بدون إذن من الحكومة

٢ً — أن يتعهد الشيخ بعدم التدخل في امور الحكومة العراقية وأن لا يشجع أي احد على هكذا تدخل أيا كان ذلك في السليمانية او في اي محل آخر وان يبتعد عن الاشتراك في اي عمل سياسي يمس العراق

٣ً — أن يرسل نجله الثاني المدعو «باباعلي» ليحصل العلوم في بغداد تحت رعاية الحكومة (١)

٤ً — أن لا يكون لعفو الحكومه العراقية عنه من الوجهة السياسية أي تأثير على حقوق الغير الذين يرغبون في اقامة دعاوي عليه في المحاكم

وتعهدت الحكومة لقاء ذلك أن تعيد الى الشيخ املاكه على ان يدير شؤونها وكيل ترضاه الحكومة وان تعفو عن عدد معين من اتباعه وفق الشروط المتعلقة بكل منهم عدا بعض الذين اتهموا بجرائم فظيعة اه

وبديهي ان هذه الشروط عرضت على هذا الشيخ بعد أن قاوم السلطة وحاربها وكبدها خسائر كثيرة وكان عرضها عليه في ٩ تشرين الاول ١٩٢٦ ولكنه تردد في قبولها ودلت المفاوضات على أن الثائر يستثقل هذه الشروط «جلها أو كلها» فصار يماطل ويسوف في الابرام ويناوئ السلطة بين حين وحين حتى سيرت عليه الحكومة جيشا عرمرما تمكن من احتلال معقل الشيخ محمود المسمى بنجوين في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢٧ وأقامت لها مخافر محكمة وثكنات مهمة على طول الطريق الذي يربط السليمانية بكركوك أو يربطها بمعقل الشيخ الذي احتله الجيش « بنجوين » فهالت هذه التدابير الشيخ محمود ووثق من أن الحكومة عازمة على توطيد سلطانها وقدمها في هاتيك الربوع فأذعن للقضاء والقدر وأرسل نجله الثاني « بابا علي » الى « بنجوين » في ٢ حزيران ١٩٢٧ يحمل نسخة من الشروط الآنفة موقعة بتوقيعه الخاص ثم جاء بنفسه إلى (بنجوين) وعرض الطاعة على حكومتها في ١٧ حزيران ١٩٢٧ فقبلت الحكومة طاعته وغادر العراق الى الحدود الايرانية عملا بالشروط المذكورة

وفي ٢٨ حزيران سافر رئيس الوزراء الى تلك الربوع على متن طائرة حربية فتفقد

---

(١) أي يكون رهينة لديها على نحو ما كانت تفعله تركية مع الشيوخ

حركات الجيش وحالة الأمن وبعدان قضى سبعة ايام متجولا في الانحاء الشمالية (١) عاد الى العاصمة

وفي ٤ تموز جاء الشيخ محمود الى بغداد بنفسه وسلم ولده « باباعلي » الى الحكومة فأولم لهما كل من وزيري المالية والداخلية وليمة فخمة وعاد الشيخ الى الشمال وترك ولده في مدارس العاصمة يدرس على نفقة الحكومة حسب الشروط وانطوت بذلك آخر صفحة من تاريخ القضية الكردية ولكن الى حين

سفر المندوب الى لندن

نحن نكتب للتاريخ لا للاشخاص وتحتاج الكتابة للتاريخ الى شيء من الجلادة والصراحة وعليه نقول ان المفاوضات التي كانت دائرة في بغداد بين الوزارة ودار الاعتماد البريطانية لم تكن مرضية ولا موفقة بوجه من الوجوه (فقد توترت العلاقات فيها بين البلاد والمفوضية وتكاثفت صفوف المعارضة للسياسة البريطانية وانتشر في البلاد روح عداء للبريطانيين باصرة عاقلة فكان لذلك أبلغ وأسرع في تقويض سيادتهم الادبية والسياسية) (٢) واضطرت الوزارة إلى ان تستعين بحكومة لندن بعد أن أعجزها اقناع المندوب السامي فطلبت وزارة المستعمرات الى مندوبها في العاصمة العراقية أن يطلعها على حقيقة المسألة ويبسط لها براهين الوزارة وما تستند اليه من حجج فقام المندوب بالمهمة التي أوكلت اليه فآل الأمر الى اشتداد الخلاف بين دار الاعتماد والوزارة واستقالت الوزارة في ٢٧ أيار ١٩٢٧ فأمرها جلالة الملك بالمواظبة على العمل واعرب لها عن ثقته بها فاساء ذلك المندوب وكتب الى حكومته يشكو فيصلا

ورأى اخيراً السر هنري دوبس المندوب السامي في العراق أن يذهب الى لندن بنفسه عسى أن يتوصل إلى حل مرضي لهذه العقد فغادر بغداد في ٧ تموز ١٩٢٧ قاصداً عاصمة بلاده وأخذت الوزارة تهيئ الظروف اللازمة لنقل هذه المفاوضات من بغداد الى لندن بينما كان جلالة الملك فيصل معتزما السفر الى اوربا للاستشفاء بمياه « اكس ليبان » المعدنية

وحدث في تلك الآونة حادثان مهمان في المملكة نرى وجوب ذكرها اولا ثم ننتقل الى حوادث المعاهدة وذيولها لأننا ندون الحوادث بالتسلسل وحسب التواريخ التي وقعت فيها

حادثة الكاظميين

حدث في اليوم العاشر من المحرم عام ١٣٤٦ (١٠ تموز ١٩٢٧) أن بينما كانت الجماهير العظيمة

---

(١) كالسليمانية وكركوك وبنجوين واربيل وراوندوز والموصل والعمادية (٢) فيصل الاول ص ١١٤

من المسلمين مزدحمة في صحن الكاظمين لإعادة ذكرى حادثة الطف، إذ حصل ازدحام في الصحن بين الاهلين أدى الى تدافع وصراخ ثم إلى عويل وتراشقات ثم إلى تصادم فجائي استشهد بسببه بعض الأبرياء وكادت النتائج تكون وخيمة جدا لولا ان يتدار كها العقلاء ويدفنوا الفتنة في لحدها قبل ان يستعر نارها ولا سيما وقد كانت العلائق الودية بين السنيين والشيعيين متوترة توتراً عظيما

كان في الصحن الشريف افراد من الجيش العراقي متفرجين وكان بينهم بعض الضباط الحاذقين فشهر احد الضباط مسدسه وأطلق عدة طلقات نارية منه فسمعت وزارة الدفاع بالأمر وهي في بغداد والدوائر معطلة فجاءت ثلة من الجيش المسلح لتنجد الافراد الذين قيل عنهم أنهم اهينوا في الكاظمية فشعر ضابط الجسور بالخطر الذي يهدد المملكة اذا عبرت ثلة الجيش جسر الاعظمية وجاءت الى الكاظمية فأمر بفتح الجسر وانتهى الأمر بسلام وهذا نص البرقية التي طيرتها وزارة الداخلية الى الالوية على أثر وقوع الحادثة :—

(وقع نزاع طفيف في ١٠ محرم في الكاظمية بين امرأة وصبي نشأ عن حيلولة بينهما وبين مشاهدة المواكب فأدى الى مشاجرة ومضاربات مؤسفة بين الرعاع والجنود الذين حضروا المأتم حسب العادة غير مسلحين فقد اسفر ذلك عن أربع حوادث وفاة واحد من الجند وثلاثة من الاهلين وثمانية واربعين حادثة جرح اربعين من الجند وواحدة من الشرطة وسبعة من الاهلين وقد اعيدت السكينة حالا من قبل الشرطة)

وأعقب هذه البرقية صدور بلاغات رسمية لا تختلف في المضمون عن فحوى هذه البرقية وأذاعت مديرية المطبوعات بلاغا في ١٤ تموز جاء فيه (ان الحكومة عهدت الى المستر بريجارد رئيسا والسيد جعفر افندي حمندي حاكم الكاظمية والعقيد شاكر بك عضوين بتشكيل هيأة خاصة للتحقيق حول الحادثة المؤسفة التي وقعت في الكاظمية)

وقد انتظر الشعب بفارغ الصبر نتائج اعمال وتحقيقات هذه اللجنة كثيرا حتى إذا صدرت النتيجة بعد شهرين ، كان الرأي العام قد هدأ وعادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية ولم نسمع ان عوقب أي احد من اجل هذه القضية حكوميا كان ام من الأهلين ولا سيما بعد ان اجزل الملك العطاء إلى عائلات الضحايا

٢١

❊ مشكلة التجنيد الاجباري ❊

يبتني الجيش العراقي على اساس التطوع الكيفي فيستنزف ثروة الدولة دون ان يقوم بعمل يذكر ومدة التجنيد عامان تمنح للجندي بعد انتهائها حرية العودة إذا ما اوصى باعادته وقد حتمت الاتفاقية العسكرية الملحقة بالمعاهدة العراقية الانكليزية ان لا تقل نفقات الجيش عن ٢٥ من مئة من اصل ميزانية الدولة (١) فصارت الوزارات المتعاقبة ومن ورائها السلطة العليا تفكر بوجوب إحلال التجنيد الإجباري محل التطوع الكيفي ووضعت لائحة قانون اقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ آذار ١٩٢٧

والظاهر ان مشروع التجنيد الاجباري في العراق لم يلق أي تأييد من بعض العناصر التي اكتوت بنار هذه الخدمة في العهد التركي وقاست الأمرين من هولها فقامت تعارضه بطرق مختلفة خوفا من أن ينتج نفس النتائج السابقة وزاد الطين بلة ، موقف الانكليز الذين صرحوا اكثر من مرة بأن المصلحة لا تؤيد مشروع التجنيد مهما كانت محاسنه . وحجتهم على ذلك أن ادخال هذا النظام على شعب ينفر منه ولا يميل اليه إلا نفر مثقف قليل العدد ، قد يؤدي الى وقوع اضطرابات داخلية يجب اجتنابها في الوقت الحاضر والاحتفاظ بنظام التجنيد الاختياري أو التطوع وهو المعول عليه يومئذ في الجيش العراقي

اما الوزارة العسكرية فقد رأت أن تأخذ على عاتقها تبعة كل ما يحدث من حوادث إذا نفذ هذا النظام ولكن الإنجليز لم يوافقوها . وكان الجنرال دايلي كبير المفتشين البريطانيين في الجيش العراقي ، يرى رأي الوزارة المذكورة ويقول بوجوب الأخذ بالجندية الالزامية . ولما شعر بأن حكومته تعارض ذلك معارضة شديدة ، استقال من منصبه في ٢٠ تموز سنة ٩٢٧ وسافر إلى بلاده حالا فشجع هذا العمل الوزارة على رفع لائحة قانون الدفاع الاجباري إلى المجلس النيابي مع الاسباب الموجبة في ٧ حزيران سنة ١٩٢٧ فقوبلت فيه بمعارضة في داخل المجلس وفي خارجه كادت تهدد موقف الحكومة فأشار جلالة الملك على جعفر باشا بسحبها وحل الدورة غير الاعتيادية للمجلس ففعل ذلك ولما كانت هذه اللائحة لم تكتسب صيغتها التشريعية لأن الوزارة التي جاءت بها سحبتها قبل قراءتها لأول مرة فقد رأينا ان ننشر هنا الاسباب الموجبة التي تقدمت بها الوزارة العسكرية إلى المجلس وهذه هي : —

---

(١) راجع الجزء الأول ص ١٣٥ وما بعدها

٢٢

فخامة رئيس مجلس النواب

بعد التحية

ارسل الى فخامتكم في طيه لائحة قانون الدفاع الوطني لعرضها على مجلس النواب

لا يخفى ما للجيوش الوطنية من الاهمية في نظر الامم الحية والشعوب الحريصة على حريتها واستقلالها فان الجيش الوطني في كل أمة منها هو رمز الحياة وقوام الاستقلال

وقد ازدادت اهمية الجيوش وضوحا في اثناء الحرب الكبرى لذلك فاننا نرى ان المنافسة في العناية بها قد اشتدت بعد الحرب اشتدادا زائدا بين الامم المتمدينة التي اخذ كل منها يبذل كل ما في وسعه لتعزيز جيشه سواء اكان ذلك لتزييد عدد الجيش وعدده ام بتحسين تدريبه وتزييد كفايته

ولا نرى حاجة الى الاسهاب في ايراد الامثلة على ذلك فامامنا ما قامت به الدولتان المجاورتان تركيا وفارس لتحسين جيشهما في السنين الاخيرة وامامنا قانون الدفاع الوطني الفرنسي الذي يقضي بوضع جميع افراد الأمه من نساء ورجال وجميع موارد ثروة البلاد في يد الحكومة عند الحاجة وتتبع الدول على العموم في تأليف جيوشها طريقتان تختلفان باختلاف مواقعها وثروتها ورقي شعوبها وهما : الخدمة العامة والتطوع اما الدول البرية المجاورة لدول قوية فان مجاورتها لهذه الدول تقضي على كل منها بالاحتفاظ بجيش كبير يكون دائما على استعداد تام لمقابلة الطوارئ المفاجئة ولما كان الاحتفاظ بهكذا جيش كبير يتطلب مبالغ طائلة فان هذه الدول تلجأ عادة الى الخدمة العامة التي تقلل من مصروفات الجيش وذلك حال فرنسا وايطاليا وروسيا وتركيا وما اشبهها من الدول واما الدول البحرية المنعصمة وراء البحار فليست في زمن السلم بحاجة الى جيوش دائمة كبيرة لانها في مأمن من مفاجأة الجيوش البرية لذلك فهي تكتفي على الغالب بجيش قليل قابل للتوسيع عند الحاجة معتمدة في ذلك على اسطولها وثروتها ورقي شعوبها والوقت الذي يتسع امامها لتوسيع جيشها عند الحاجة وذلك شان انكلترا واميركا

ولما كان القطر العراقي من الاقطار المتمسكة باهداب الحياة والطامحة الى الحرية والاستقلال وكان معظم حدوده الشاسعة مكشوفا ومحاطا بجيران اقوياء فقد كانت مسألة تأليف جيش وطني عراقي الشغل الشاغل للدولة العراقية منذ تأسيسها

ولما تقرر في اوائل السنة ١٩٢١ تأليف جيش وطني يحل محل القوات الامبراطورية تدريجا كانت الحكومة العراقية حينئذ مضطرة إلى انتهاج احدى الطريقتين الآنفتي الذكر في تجنيد الجيش الذي تحتاج اليه

ومع انه كان من الواضح ان لا مندوحة للعراق عن الخدمة العامة فقد اقتضت الحالة العمل بالطريقة الاولى وهي طريقة التطوع التي ظلت متبعة حتى الآن برغم نقائصها ولم ينقض النصف الاول من تلك السنة الا وتألفت نواة الجيش العراقي

ولما كان عدد القوات الامبراطوريه المحتلة كافيا فإن مسؤولية هذا الجيش لم توضح ولم يقرر له منهاج ثابت يسير عليه في توسعه وتحسنه

وفي ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ عقدت المعاهدة العراقية الانكليزية فلم يعين فيها نصيب كل من الدولتين المتحالفتين من مسؤولية الامن الداخلي والدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي لذلك ظلت تبعة الحكومه العراقية في الامن والدفاع مجهولة وظل موقف الجيش العراقي مقلقلا ومستقبله مبهما تتقاذفهما امواج الازمات المالية والسياسية من كل الجهات

تطور الجيش في السنوات التي تلت تأسيسه تطورا تدريجيا بطيئا ولكن مسؤولياته كانت تزداد بسرعة من جراء انسحاب القوات الامبراطورية المتواصل وكان كلما بذلت المساعي لتوسيعه وقفت الضائقة المالية حائلا

دون ذلك بل صدف ان اضطرت الحكومة الى انقاص بعض تشكيلاته والغاء البعض الآخر بينما كانت في اشد الحاجة الى توسيعه وتحسينه لذلك فان الانظار كانت تتجه دائما الى الخدمة العامة التي كانت وزارة الدفاع تنتهز كل فرصة للتوصية بالنظر في اختيار نوع من انواعها موافق لحالة البلاد وقد ظلت سياسة الجيش في مد وجزر الى حين ابرام المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها عام ١٩٢٤

ابرم المجلس التأسيسي المعاهدة والاتفاقيات في اواسط تلك السنة وقد عينت المادة الاولى من الاتفاقية العسكريه المبدأ الذي يجب ان تتمشى عليه سياسة الجيش العراقي وهو يتلخص في ان تأخذ الحكومة العراقية على عاتقها المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي في أقرب وقت ممكن على شرط أن لا يتجاوز ذلك اربع سنوات من تاريخ عقد تلك الاتفاقية . ولاجل ادراك هذه الغاية قد وقع الاتفاق على ان المعاضدة والمساعدة المادية اللتين تقدمها حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانية يجب ان تتناقصا شيئا فشيئا باسرع ما يمكن

ونصت المادة الثانية منها على أن ما تؤديه حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى حين من الامداد والمساعدة يجب ان يكون في شكل وجود حامية من الجنود الامبراطورية في العراق او وجود قوات عملية فيه تقوم باعبائها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ومنح التسهيلات في عدة امور تتعلق بتثقيف ضباط الجيش في انكلترا وتجهيز ما يحتاج اليه

وتعهدت الحكومة العراقية في المادة الرابعة ان تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من ايرادها السنوي لمصروفات الجيش النظامي والقوات المحلية الأخرى التي تتولى امرها وهذه النسبة هي اعظم نسبة مئوية من الايرادات تنفقها امة على جيشها في جميع العالم . وقد تعهدت ايضا ان تقوم بمقدار طاقتها المالية بزيادة قوام جيشها النظامي الدائم طبقا للبرنامج الملحق بالاتفاقية وبان تشكل جيشا احتياطيا . ويتضمن البرنامج المذكور تفاصيل زيادة الجيش خلال سني المعاهدة الاربع (١٩٢٤-١٩٢٨)

ولما دققت لجنة تدقيق المعاهدة في المجلس التأسيسي الاتفاقية العسكرية اوردت في ختام تقريرها الذي رفعته إلى المجلس ما يأتي :-

(وفي الختام بالنظر للاتفاقية العسكرية تود اللجنة العسكرية ان تلفت انظار المجلس إلى انه مهما خففنا بنود المعاهدة والاتفاقية العسكرية واجرينا فيها من التعديلات فلا يمكن ان تتأسس الحكومه العراقية وتنهض على اسس متينه ما لم تأخذ بعين الاعتبار نحو نمو جيشها الوطني وتقويته واللجنة ترى ان قبول اساس المكلفية العامة (الخدمة العامه) هو الدواء الوحيد لمعالجة هذا الأمر ولتخليص البلاد من جميع هذه القيود والامتيازات والضمانات)

وقد بدأت الحكومة العراقية بتنفيذ ما ترتب عليها بموجب هذه الاتفاقيه وقامت بتعهداتها برغم الصعوبات المتنوعه التي جابهتها . ولكن العسر المالي لم يلبث ان غل يدها مرة اخرى لذلك فقد تم الاتفاق حينما زار العراق وزيرا المستعمرات والطيران البريطانيان في ربيع ١٩٢٥ على صرف النظر عن قيام العراق بما تعهد به في الاتفاقيتين المالية والعسكرية من تزييد جيشه في السنتين ١٩٢٦ و١٩٢٧

سبق ان بينا ان لدولة العراق الحديثة ذات حدود شاسعة مكشوفة ومحاطة بجيران اقوياء وان كلا من هؤلاء الجيران يستند إلى قوة لا يؤمن معها جانبه إلا إذا تيسر للعراق قوة كافية للدفاع عنه إلى درجة ما

ولما كانت المعاهدة الحالية تقضي بأن يتولى العراق المسؤولية التامة عن الأمن الداخلي والدفاع عن نفسه عند ختام أجل المعاهدة في السنة ١٩٢٨ فإنه بات من المحتم عليه أن يعد هكذا قوة معما كلفه الأمر وأن يعززها بما يستطيع التوصل اليه من العضد السياسي والادبي بواسطة المعاهدات والمساعي السياسية

ولما كان لدولتي تركيا وفارس المجاورتين جيشان قويان منظمان على أساس الخدمة العامه ومجهزان

بكميات وافرة من الاسلحة الحديثة وبعدد من الطيارات فإنه من الضروري أن يمد العراق جيشه المقبل على أساس جعل ذلك الجيش قادرا على الوقوف – ولو إلى اجل معين – في وجه احدها في حالة اعتدائه على حدود العراق ريثما يفسح المجال للمساعي السياسية التي تبذل لدرء الخطر او تصل العراق المساعدات العسكرية من الخارج

ان الأمة العراقية انتهزت كل فرصة للاعراب عن رغبتها في ان تعيش حرة مستقلة وان تتبوأ مكانتها بين الأمم المتمدنة العزيزة الجانب الموفورة الكرامة وان استقلال الأمة وعزة جانبها لايقومان بالآمال والتمنيات وعلى حراب الجيوش الأجنبية و إنما على سيوف الأمة وصدور أبنائها

وقد اصبح انتهاء أجل المعاهدة على الأبواب ويستعجل على العراق ان يتولى المسؤولية عن كيانه إلا إذا زاد عدد جيشه إلى حد معين ولكن البلاد تنفق الآن على الجيش الحاضر اقصى ما تستطيع انفاقه في سبيل الدفاع وهذا ما يجعل توسيع الجيش التوسيع المطلوب – مع الاحتفاظ بطريقة التطوع الحاضرة من الأمور المستحيلة

لذلك فإن الحكومة بعد ان جربت طريقة التطوع نحوا من ست سنوات رأت انه لا بد لنا من ان تنزل عند مصلحتنا وتقتدي بالشعوب الناهضة التي تسلك سبيل الحياة والحرية الذي تسلكه وان تعمد إلى استبدال تلك الطريقة بالخدمة العامه

وهذا الاستبدال فضلا عن انه سيتيح لنا توسيع جيشنا الوطني بمصروفات هي ضمن طاقتنا المالية فإن فوائده ستمتد إلى ابعد من ذلك

ان تطبيق الخدمة العامة سيتيح لنا الحصول على جيش حديث تتوفر فيه جميع العناصر الصالحة المطلوبة لأنه سيفتح باب الاشتراك في الدفاع عن البلاد أمام جميع طبقات الأمة . ولا شك في ان جيشا تشترك فيه جميع هذه الطبقات سيكون أجمع للصفات العنصرية والمزايا القومية التي تتحلى بها الامة العراقية من جيش يقوم على أي اساس آخر

وفضلا عن ذلك فان تطبيق هذه الخدمة سيزيح من أمامنا تلك الهوة التي تستنزف الشطر الكبير من أموالنا ويترك لنا مجالا واسعا للنظر في ارصاد مبالغ كافية للمشروعات الانتاجية والعمرانية من اقتصادية وعلمية وغيرها مما نحن في اشد الحاجة اليه

وقد بذلت الحكومة كل ما في وسعها لجعل لائحة قانون الدفاع الوطني خفيفة الوطأة ملائمة لحالة الامة ولما كان في النية انشاء جيش يجمع بين اقل ما يمكن من العدد إلى اقصى ما يمكن من الكفايه فلن يجند بموجب هذا القانون إلا عدد قليل بالنسبة إلى قلة العدد الذي يحتاج اليه هكذا جيش في كل سنه . وعدا عن هذا فإن في اللائحه تسهيلات كثيرة لا تخلو الإشارة اليها من فائدة

ان احكام هذا القانون لا تشمل كل ما يكون قد اكمل الثانية والعشرين من عمره يوم تطبيقها . وهي تحتوي على اقصى ما يمكن من التسهيلات لتأجيل طلاب المدارس ومعلميها واعفاء رجال الدين والمعينين للمحتاجين من ذكور واناث والرأفة بالاشخاص الذين يكون لهم أكثر من ولد في خدمة الجيش وهي تجيز دفع البدل النقدي إلى غير ذلك من التسهيلات

ان جميع الوزارات التي تولت الحكم في العراق كانت مجمعة على انه لا مندوحة للعراق عن الاتجاه إلى الخدمة العامه وقد كان المجلس التأسيسي من هذا الرأي كما ان الخبراء العسكريين والماليين من عراقيين وبريطانيين لا يرون مفرا من قبول هذا النوع من التجنيد

ولا شك في ان المجلس الموقر سينظر بعين الاهتمام إلى هذه الاعتبارات عند نظره في هذا المشروع الحيوي

اقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

موقف الاهلين

وما كادت هذه اللائحة تكون في الندوة حتى ثار الرأي العام من جديد وكادت تحدث ازمات جديدة ولاحظت السلطة أن الشيعيين الذين هم اكثرية سكان العراق يعارضون اكثر من غيرهم هذه اللائحة فأخذت تطيب خاطرهم وتبين محاسن هذا العمل ولكنها صفعت صفعة قوية لما نشر نائب لواء إربيل «اسماعيل الراوندوزي» الكردي على صفحات جريدة الأوقات البغدادية الانجليزية الصادرة في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ المقال الآتي :—

(أرجو نشر الكلمة الآتية خدمة للحقيقة واطلاعا للجمهور على أمر واقع ازاء الاكراد والتجنيد الاجباري وهو ان بعض الناس يظن أن المخالفين للتجنيد الاجباري هم اخواننا الشيعيون فقط واني آسف لغفلة هذا البعض عن حقيقة راهنة لم يشعر بها حتى الآن وهي أن الاكراد مخالفون للتجنيد الاجباري

نعم ليعلم الكل بأننا نحن الاكراد متفقون مع اخواننا الجعفريين تمام الاتفاق على ان قانون التجنيد الاجباري لا يتفق ووضعنا السياسي وسويتنا العلمية الحاضرة ونحن نعتقد أن قانون التجنيد الاجباري ليس مفيداً ويسبب في الوقت الحاضر مضاراً عديدة وسيكون قنبلة هائلة هادئة لبلادنا المحبوبة ولذا نوصي الحكومة بالانصراف عن هذه الفكرة في الوقت الحاضر .) اه

وأكد النائب الكردي في اليوم الثاني من نشره هذه الكلمة الموجزة الهادئة ؛ بأن هذا الرأي لم يكن رأيه الخاص وانما هو رأي الكرد بأسرهم

ومهما قيل في هذه الحركة من النائب اسماعيل الراوندوزي وانه كان مدفوعا اليها من قبل الانجليز فإنها احدثت دويا هائلا في المملكة وشجعت المعارضين على الاستمرار في معارضتهم وهي إن لم تكن السبب المباشر لسقوط الوزارة العسكرية الثانية فإنها من جملة أسباب السقوط بلاشك

المعاهدة الجديدة وطرق المفاوضات فيها

نعود الآن الى ذكر المفاوضات وكيفية انتقالها من بغداد الى لندن فنقول

لما اشتد الخلاف بين الوزارة ودار الاعتماد وطار السر هنري دوبس الى عاصمة بلاده في ٧ تموز ١٩٢٧ اقتنعت وزارة المستعمرات في لندن أن مفاوضات بغداد لن تصل بعد اليوم إلى نتيجة حاسمة ولا سيما بعد ان اقنعها المندوب السامي في العراق بأن الملك فيصل يؤثر الوزارة على المندوب وانه يظهر للإنجليز خلاف ما يبطنه لهم من عداء فوردت برقية من

لندن تقول (ان الحكومة البريطانية وافقت على ان تجري المذاكرات حول المعاهدة الجديدة بين العراق وانجلترا في لندن فعقد مجلس الوزراء جلسة مستعجلة في ٤ آب ١٩٢٧ قرر فيها أن يسافر جلالة الملك المعظم الى اوروبا بنفسه للاشراف على سير مفاوضات هذه المعاهدة

وفي ٦ آب تحرك صاحب الجلالة الى قبرص لزيارة والده الملك حسين المعظم وذهب من قبرص الى اوروبا بعد ان أناب الملك علي شقيقه الاكبر منابه لروئية أعمال جلالته في بغداد فأقسم الملك اليمين القانونية في ٧ آب بمحضر من رئيس مجلس الأعيان ونائب رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء (١)

وفي ٢٢ آب ١٩٢٧ سافر وكيل المعتمد السامي الى لندن ليشترك مع المندوب السامي في المفاوضات الآنفة الذكر وفي ٤ ايلول عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة قرر فيها « تزويد رئيس الوزراء السلطة التامة لإدارة المفاوضات مع مفوض الحكومة البريطانية بشأن تعديل المعاهدة العراقية — البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها » فغادر جعفر باشا العسكري بغداد في اليوم الثاني (٥ ايلول سنة ١٩٢٧ قاصدا لندن بعد أن أناب عنه وزير المالية ياسين باشا الهاشمي لروئية وكالة رآسة الوزراء وفي اول ايلول سافر وزير العدلية الى اوروبا مجازا ثم التحق بجعفر باشا للمفاوضة وفي ٧ ايلول اذاعت مديرية المطبوعات البلاغ التالي :—

« انتهت المكاتبات التي كانت دائرة بين الحليفتين منذ زمن غير يسير على اساس المذاكرة لتعديل المعاهدة الانكليزية — العراقية والاتفاقيات الملحقة بها وقد سافر رئيس الوزراء الى اوروبا مزوداً من الحكومة العراقية بالسلطة التامة للقيام بهذه المهمة وتعرب الحكومة العراقية عن ثقتها من أن المفاوضات ستسفر عن نتائج مرضية للشعب العراقي بالنظر الى ما أبدته الحليفة من التساهل للبر بالوعود المقطوعة والعطف العظيم الذي ما زالت تبديه في سبيل تحقيق أماني الشعب المشروعة . وتنتهز الحكومة هذه الفرصة فتشير الى العبارات الصريحة الواردة في منهاج الوزارة المتعلقة بمسئلة التعديلات وتعتبرها القاعدة التي ستجري عليها هذه المفاوضات والله ولي التوفيق » اه .

وهبطت برقية رسمية على بغداد في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٦ يقول فيها مرسلها (ان

---

(١) وفي اليوم الذي اعتزم فيه جلالة الملك السفر الى قبرص، صدرت ارادته الملكية بتعيين عبد المحسن الجلبي وزيرا للري والزراعة والسيد علوان الياسري وزيرا للاشغال والمواصلات وبنقل وزير الاشغال امين زكي إلى وزارة المعارف

المفاوضات بدأت مع رئيس الوزارة بحضور الممثل السياسي في لندن) الذي انضم الى الوفد العراقي وهو يومئذ مزاحم الباجه جي وكانت هذه المفاوضات تدور حول

١ً — ادخال العراق في عصبة الامم
٢ً — تحديد استشارة المعتمد السامي
٣ً — الاتفاقية المالية
٤َ — قضية التجنيد الاجباري

ويظهر ان الحكومة البريطانية كانت غير مقتنعة بنضوج العراق لتحقيق المطالب التي يريدها الوفد الوزاري فكانت المفاوضات تمنى بالفشل بين حين وآخر واخيرا تقدمت الحكومة البريطانية بمعاهدة جديدة لا تختلف في جوهرها عن المعاهدات السابقة فأمعن فيها الوفد العراقي نظره وقرر انها غير صالحة لتحقيق الاماني الوطنية فانقطعت المفاوضات بين المتفاوضين وغادر العسكري باشا لندن في ٢٧ تشرين الثاني

وحدث ان أقامت وزارة المستعمرات في تلك الآونة حفلة وداعية لجلالة الملك فيصل بمناسبة قرب مغادرته عاصمة الانجليز حضرها بعض الوزراء والشخصيات البارزة وتكلم فيها الملك فيصل فأوضح انه « يؤثر العودة صفر اليدين على ان يحمل معاهدة لا تفضل التي سبقتها بشيء بل هي دونها في بعض موادها فهز الوزراء رؤوسهم أن صحيح واكدوا له بعد ذلك ان الأمل لم ينقطع وان المأزق قد يتسع للخلاص » (١)

فاعتقد الملك فيصل ان المصلحة تقضي على حكومته بقبول المعاهدة الجديدة والسعي في تخفيف اعبائها في المستقبل ولا سيما وقد كانت الحالة العامة في بغداد غير حسنة وكانت الغزوات النجدية على العراق قريبة الوقوع . . . فأبرق الى وزيره جعفر باشا وهو في عرض البحر عائداً الى العراق يأمره بالعودة الى لندن والتوقيع على نص المعاهدة الجديدة فتلقى جعفر باشا أمر الملك المعظم في الاسكندرية بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٢٧ وعاد الى لندن على الفور فوقع على المعاهدة وبعث بها الى وكالة رآسة الوزارة في بغداد

وفي ٦ كانون الأول ١٩٢٧ أذاعت الحكومة بيانا رسمياً قالت فيه : —

« انتهت المفاوضات الدائرة في لندن بين الوفد العراقي والمندوبين البريطانيين لتعديل المعاهدة والاتفاقيات على الأساس الوارد في بيان الحكومة الصادر في ٧ ايلول ١٩٢٧ وتم التفاهم على نصوص مواد التعديل وقد غادر جلالة الملك لندن في ٥ كانون الأول وسيعود

(١) فيصل الأول ص ١١٨

رئيس الوزراء حاملا مواد التعديل في القريب العاجل » اه

وفي الساعة الثالثة والنصف زوالية من عصر الخميس ١٧ جمادى الثانية ١٣٤٦ (١٥ كانون الأول ١٩٢٧) وصل جلالة الملك فيصل بغداد فاستقبل فيها استقبالا حماسيا عظيما وفي ١٦ كانون الأول اذاعت الحكومة ما يلي :—

(وقع في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧ في وزارة المستعمرات على معاهدة عراقية — انكليزية جديدة من قبل صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري والمستر اورمزي غور نيابة عن حكومتيهما ويؤمل ان ينشر نص هذه المعاهدة في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٧) اه

المعاهدة في مجلس الوزراء

وفي ١٨ كانون الأول ١٩٢٧ (نظر مجلس الوزراء في نص المعاهدة التي ارسلت اليه صورتها بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٢٧ وتلي كتاب المستر بوردبللون مستشار دار الاعتماد البريطاني ببغداد المقترح فيه نشر هذه المعاهدة في العشرين من كانون الأول في بغداد ولندن وبعد المداولة الطويلة في الأمر واجتماع مجلس الوزراء في ١٨ كانون الأول للمذاكرة فيها، ارتأى المجلس ان يبدي الملاحظات الآتية :—

اولاً — لما كان رئيس الوزراء لم يعد إلى بغداد ليقدم التفاصيل الكافية عن سير المفاوضات وعن المراسلات التي تبودلت بين المفاوضين، لم يتمكن مجلس الوزراء مع تقديره للصعوبات والمشاكل التي حامت حول المفاوضات من فهم الأسباب المجبرة التي حالت دون الحصول على جميع التعديلات المقترح تثبيتها في المعاهدة الجديدة

ثانيا — ان التعديلات المتعلقة بالاتفاقيتين المالية والعسكرية لم يبت فيها اثناء المفاوضات التي دارت في لندن ولذلك لم تزل سياسة الدفاع التي كانت محور المفاوضات غير مثبتة تثبيتا يزيل الشكوك التي حصلت طول مدة المخابرات على اسس التعديل وكذلك بقيت المسائل المالية المبهمة معلقة

ثالثا — لم توضح علاقات المعتمد السامي بشؤون الدولة الداخلية خاصة لتجنب إطالة المخابرات عند القيام بالاعمال التشريعية او الإدارية

فلهذه الاسباب يعتقد مجلس الوزراء بأن المعاهدة الجديدة لم تحتو على جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات ومع هذا كله فالمعاهدة الجديدة بشكلها الحقوقي وباحتوائها

على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق وبسيادته وبخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين وتركها حق التمثيل الخارجي السياسي حراً غير مقيد به ؛ يعتبرها مجلس الوزراء خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي فقرر الموافقة عليها وعلى نشرها في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ مع الاشارة الى التحفظ الذي ابداه الوفد العراقي بشأن عهد عصبة الامم المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة بما يتضمن ان الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم الباحثة عن الانتداب ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر عنها في المعاهدة الجديدة ومع الاشارة الى تصريح الوفد البريطاني بقبول هذا الأساس لتنشر الوثائق المتبادلة في هذا الأمر عند ورودها) اه ٠

استقالة وزيرين

وعلى الرغم من اعتراف مجلس الوزراء العراقي بأن المعاهدة المذكورة « تعتبر خطوة واسعة » وموافقته عليها وعلى نشرها في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ ، فقد استقال كل من وزير المالية « الذي كان قائماً بوكالة رآسة الوزارة » ووزير الداخلية « الذي حضر الجلسة الوزارية ووافق على قبول المعاهدة ونشرها » من منصبيهما في ١٩ كانون الاول ١٩٢٧ فأمرهما جلالة الملك بمزاولة اعمالهما ريثما يعود رئيس الوزارة ٠ وكان وزير المالية قد سافر الى سورية في ١٢ ايلول سنة ١٩٢٧ لأشغال عائلية فأناب عنه وزير الداخلية لرؤية وكالة رآسة الوزراء ووزير الدفاع لرؤية وكالة وزارة المالية وعاد فخامته الى بغداد في ٢٨ ايلول سنة ١٩٢٧ وفيما يلي نص المعاهدة :—

نص المعاهدة الجديدة

بين صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والمملكتان البريطانية وراء البحار ، امبراطور الهند طرف أول وصاحب الجلالة ملك العراق طرف ثان

لما كانت رغبة الطرفين توطيد الصداقة بينهما والمحافظة على علاقات حسن التفاهم بين بلديهما ولما لاحظناه من أن نصوص معاهدتي التحالف اللتين عقدتا في بغداد بتاريخ ١٠ اوكتوبر سنة ١٩٢٢ و ١٣ كانون الاول سنة ٩٢٦ لم تتفق مع ما حصل في العراق من التطور

والتقدم وانهما في حاجة الى إعادة النظر فيهما ؛ ونظرا الى ان اعادة النظر في نصوص المعاهدتين الآنفتي الذكر يمكن تحقيقه على وجه اكمل بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة ؛ فقد تم الاتفاق بين الطرفين على عقد معاهدة جديدة أساسها المساواة وعينا لهذا الغرض « الذيت اونورابل وليم جورج آرثر أو مسي جور » المساعد البرلماني في وزارة المستعمرات مفوضاً عن بريطانيا العظمى و « جعفر العسكري » رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته مفوضا عن مملكة العراق وبعد ان ابلغ المفوضان كل منهما الآخر صيغة التفويض الممنوح لكل منهما وتحققا ان التفويضان قانونيان ؛ وقع الاتفاق بينهما على ما يأتي :—

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بمملكة العراق دولة مستقلة ذات سيادة

المادة الثانية : يبقى السلم والصداقة مرفوع اللواء بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ويتعهد الطرفان المتعاقدان أن يحتفظا بالعلاقات الودية وأن يبذل كل منهما جهده ليحول في بلاده دون كل عمل غير مشروع من شأنه أن يؤثر في السلم والأمن في بلاد الطرف الآخر

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق أن يضمن تنفيذ جميع التعهدات الدولية التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بتنفيذها فيما يتعلق بمملكة العراق وكذلك يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يدخل في الدستور العراقي اي تعديل من شأنه غمط الحقوق والمصالح الاجنبية أو ايجاد تمييز بين العراقيين أمام القانون ايا كانت جنسيتهم او دينهم أو لغتهم

المادة الرابعة : يجب ان تجري مفاوضة وافية وصريحة ما بين الفريقين العاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي يمكن أن تؤثر في مصالحهما المشتركة

المادة الخامسة : يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على ان يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في موضع يساعده على اعطاء معلومات لصاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بتقدم الاحوال في العراق وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية وسيحيط المعتمد السامي صاحب الجلالة ملك العراق علما بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية انه من الممكن ان تؤثر بصورة مجحفة بصالح العراق أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة

المادة السادسة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يلتحق حالما تساعد الاحوال المحلية في العراق بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالا او التي يمكن ان تعقد فيما

بعد موافقة عصبة الامم بخصوص ما يأتي

تجارة الرقيق ، تجارة المخدرات ، تجارة الاسلحة والمهمات ، تجارة النساء والاولاد المساواة التجارية ، حرية الترانسيت والملاحة ، الملاحة الجوية

المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية والتدابير لأجل حماية الآداب والفنون والصنائع

وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان ينفذ نصوص الوثائق الآتية :

عهد عصبة الأمم ، معاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود الانكليزية — الفرنسية ، اتفاقية سن ريمو المتعلقة بالنفط

المادة السابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يشترك بقدر ما تسمح به الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الامم لمنع الامراض ومقاومتها بما في ذلك امراض النبات والحيوان

المادة الثامنة : بشرط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر في العراق وسير الامور سيراً حسناً خلال هذه الفترة يعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لدخوله في عصبة الامم سنة ٩٣٢

المادة التاسعة : يجب ان لا يميز في العراق بين رعايا اية دولة هي عضو في عصبة الامم او اية دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق بموجب معاهدة على ان تضمن لها عين الحقوق كما كان يجب ان تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة إلى رعايا اية دولة اجنبية اخرى في الامور المتعلقة بالضرائب أو التجارة او الملاحة او ممارسة الصنائع او المهن أو معاملة السفن التجارية او السفن الهوائية المدنية وكذلك يجب ان لا يميز في العراق بين البضائع الصادرة من او الواردة إلى اية دولة من الدول المذكورة

المادة العاشرة : يتعهد صاحب الجلالة البريطانية عند طلب صاحب الجلالة ملك العراق وبالنيابة عنه بأن يستمر على حماية الرعايا العراقيين في الممالك الاجنبية حيث لا ممثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها

المادة الحادية عشرة : لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر في صحة المقاولات المنعقدة والموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين وفي جميع الوجوه يجب ان تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من

شهر آذار سنة ١٩٢٤ موجودة

المادة الثانية عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين . وهذه الاتفاقيه ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها

المادة الثالثة عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها

المادة الرابعة عشرة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يبقي في حيز التنفيذ الاتفاقية العدلية الممضاة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية

المادة الخامسة عشرة : كل خلاف يقع بين الفريقين المتعاقدين الساميين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم . واذا وجد في هذه الحالة ان هناك تناقضا ما بين النص الانكليزي والنص العربي لهذه المعاهدة فالنص الانكليزي هو المعول عليه

المادة السادسة عشرة : تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق ويتم تبادل وثائق الإبرام وفقا للأصول الدستورية المرعية في المملكتين وتكون عرضة لإعادة النظر فيها بقصد اجراء التعديلات التي تقتضيها الأحوال عند ما يدخل العراق في عصبة الامم وفقا لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة وتقوم هذه المعاهدة مقام معاهدتي التحالف الممضاتين في بغداد في اليوم العاشر من شهر اكتوبر سنة ١٩٢٢ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هـ وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ٩٢٦ الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ هجرية اللتين ينتهي العمل بهما عند ما تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ

التواقيع

جعفر العسكري — أورمسي جور

❋ املاك الشيخين ❋

لما اعلنت الحرب العامة وقررت انجلترا غزو العراق واحتلاله ، ساعدها كل من الشيخ

خزعل أمير المحمرة وابن صباح أمير الكويت مساعدات جمة فرأت انكلترة ان تقابل هـذا الجميل باعفاء املاك الشيخين في العراق من الضرائب الاميرية وهي تبلغ نحو لك ربية في السنة فلما قويت شوكة الحكومة الوطنية في العراق كتبت وزارة الماليه الى المندوب السامي البريطاني في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٦ تطلب موافقته على الغاء هذا الامتياز بعد أن تمتع به الشيخان زمنا طويلا فأجابها المندوب في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ ان الأمر يختص برآسة الوزراء وليس بوزارة المالية فروجعت وزارة العدلية لتفسير المادة المخصوصة من الدستور العراقي فأجاب مستشار العدلية الانجليزي أن القضية لا تخرج عن كونها قضية اعفاء وهي من اختصاص وزارة المالية طبعا . فطلبت الوزارة المذكورة إلى مجلس الوزراء ان يسن القانون اللازم للاعفاء لعدم جواز اهمال تحصيل الضرائب عن هذه الأملاك بدون تشريع فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٣ آب ١٩٢٧ عدم لزوم سن هذه اللائحة وأن ما ناله الشيخان من الاعفاء حتى الآن كاف لمكافأتها

ثم كتبت وزارة المالية الى مجلس الوزراء في ١٢ كانون الاول ١٩٢٨ قائلة ان الاستمرار على هذا الاعفاء بدون قانون يعد امرا غير مشروع . وكتب مستشار المالية الى المعتمد البريطاني في ٩ نيسان ١٩٢٩ يقترح منح الشخصين المذكورين اعانة نقدية اما دفعة واحدة واما لمدد معينة عوضا عن الاستمرار على اعفاء أملاكهما من الضريبة فسأل المعتمد في ٢٧ حزيران ٩٢٩ عن مجموع الضرائب التي اعفي منها الشيخان من يوم صدور الوعد الى الآن فكان الجواب ان الإعفاء لغاية عام ١٩٢٨ بلغ (١٠٤٦١٢٧٨/١٢) ربية

وانتهت حياة الوزارة العسكرية الثانية دون ان يبت في هذه القضية ثم جاءت الوزارة السعدونية الثالثة وتصرمت ايامها قبل أن يبت في المسألة واعقب ذلك مجيء وزارة توفيق السويدي فلم توفق إلى حسم للقضية وجاءت الوزارة السعدونية الرابعة فكتب وزير المالية إلى مجلس الوزراء كتابا في ٥ تشرين الاول ١٩٢٩ طالبا وضع حد نهائي لهذه المهزلة وصرح بأنه قائم باصدار تعليمات إلى موظفي المالية لجباية الرسوم الموضوعة البحث اعتبارا من أول عام ١٩٣٠ المالية وان يكافأ الشيخان باوسمة تقدم اليهما من جلالة الملك فيصل فكان ذلك فصل الخطاب

الحركة الطائفية وخطرها

يتقوم العنصر الإسلامي في العراق من طائفتين كبيرتين هما السنة والشيعة ويؤلف الشيعيون من مجموع سكان المملكة ٧٣ من مئة كما ينطق بذلك إحصاء عام ١٩٢٠ الرسمي وقـد

بذلت مساع جليلة في ايام الاحتلال لتآخي هاتين الطائفتين فكان النصر حليف تلك المساعي وشاءت بعض الظروف الأليمة ان يحل الشقاق محل هذه الإلفة بعدئذ فظهر بأجلى مظاهره في عام ١٩٢٧ وتجلى في حادثتي الكاظمية والتجنيد الاجباري . وصدرت في ١٠ آب سنة ١٩٢٧ جريدة شيعية باسم (النهضة) فأفصحت عن رغائب الشيعيين بأفصح بيان وكتبت ضد الوزارة العسكرية مقالات من نار وكثر الشتم والسباب بين الصحفيين فأعلنت مديرية المطبوعات البلاغ الآتي في ٣ ايلول ١٩٢٧

(أخذت بعض الصحف في الآونة الأخيرة تضرب على وتر من شأنه إلقاء البغضاء وبث روح الشقاق بين ابناء الشعب فضلا عن التعرض للشخصيات بغير مبرر . ولا ريب ان التمادي على هذه المكاتبات يفضي إلى نتائج غير محمودة فنحن نطلب اليكم أن تكفوا عن هذه المباحث منذ الآن وأن تبتعدوا عن كل ما يشم منه رائحة التفريق أو يمس كرامة الاشخاص هذا ونحن على ثقة أنكم ستتخذون الحكمة رائدكم في هذه الظروف التي تتطلب تبصرا وبعد نظر كما نثق بأنكم لا تضطرونا بعدهذا إلى اتخاذ التدابير القانونية الأخيرة في هذا الشأن) اه

وعلى الرغم من صراحة هذا البلاغ وجمعه بين الشدة واللين فإن الصحف بقيت مسترسلة في سياستها فقرر مجلس الوزراء في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٧ تعطيل جريدة النهضة بدعوى أنها (أسندت إلى الحكومة أعمالا لا اساس لها من الصحة وقامت بدعاية مضرة تدعو إلى التفرقة الأمر الذي حدث من جرائه بعض الأحوال المخلة بالأمن العام) اه

وكانت الحكومة قبل تعطيلها هذه الجريدة ، أقامت الدعوى عليها في محكمة جزاء بغداد وعلى مديرها المسؤول لنشرها مقالا عدته طعنا في رجال الوزارة فقضت المحكمة بتغريم الجريدة ٢٠٠ ربية وكذا المدير

ورفع معتمد حزب النهضة احتجاجا شديد اللهجة إلى مجلس الوزراء على تعطيله الجريدة المذكورة وأرسل صورة من هذا الاحتجاج إلى وكيل المندوب السامي (وهو يومئذ قائد القوات الجوية) فبعث هذا إلى وكالة رآسة الوزارة يسألها أن تعيد النظر في قضية تعطيل (النهضة) فأساء هذا التدخل وكيل رئيس الوزراء وهو يومئذوزير المالية واستقال من الوكالة المذكورة فعهد بها نائب الملك إلى وزير الداخلية وبقيت برقيات الاحتجاج تنهال كالسيل المنهمر من اجل هذا التعطيل . وحدث أن قام وزير المالية الهاشمي باشابجولة في انحاء الفرات الاوسط

في تلك الآونة فقوبل بجفاء كثير

ويقول تقرير دار الاعتماد البريطاني عن سير الادارة في العراق لسنة ١٩٢٧ (ان الصعوبة التي لاقاها جعفر العسكري في وزارته ؛ هي عدم ارتياح الشيعة إلى وزارته وكانت شقة الخلاف تتوسع على ممر الايام وزاد الطين بلة حدوث بعض الوقائع التي كان لها تأثير سيء في إثارة عواطف الجهتين وعمدت على تقوية الآراء الطائفية والانفصال التي رددتها الصحف وذكرت في الاجتماعات الشبيهة بالعمومية التي عقدت في دور الزعماء من الجهتين وقد استعمل المندوب السامي منذ البدء نفوذه الشخصي — كذا — لمنع تدخل الدين في السياسة . ومع انه تألف حزب معظم اعضائه من الشيعة إلا أن نظام الحزب لم يمنع السنة من الانخراط فيه) ثم يقول التقرير في موضع آخر (أن هناك مجالا للاطمئنان عند ما نتصور أن ما اظهره الشيعة من عدم الارتياح إلى نفوذ السنة الغالب في حكومة البلاد كان أقل غلوا واكثر انطباقا على احكام الدستور والمنطق من مقاطعة الانتخاب في عام ١٩٢٣)

انفجار النفط

وفي الوقت الذي كان الوفد الوزاري يفاوض حكومة لندن في بنود المعاهدة الجديدة وكانت النعرات الطائفية الخبيثة تفتك في الشعب العراقي وتفكك أواصر المودة والإلفة بين أبنائه ؛ هبطت برقية من كركوك بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٢٧ تقول بينما كان العمال يشتغلون في حفر الآبار النفطية في منطقة بابا كركر — بكافين فارستين — بجوار كركوك ، فاضت احدى الآبار المذكورة بالسائل الثمين بلا سابق انذار فأخذ النفط يتدفق بغزارة هائلة وبمعدل ٩٢٦٠٠٠ برميلا في اليوم الواحد وكان العمال قد وصلوا في الحفر إلى غور ١٥٢١ قدما وبدأ الانفجار من الساعة الثالثة من صباح الخميس ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٢٧ فولد روائح كثيرة كريهة اضرت بصحة العمال والأهلين المجاورين وسبب قتل ثلاثة مهندسين امريكيين وعراقيين ولم تقو جهود العمال على سد فوهة هذه البئر إلا في الساعة الرابعة بعد ظهر ٢٣ تشرين الأول . وترك النفط في الاودية بلا معقب فذهب الناس من مختلف الاماكن المجاورة للتفرج على هذا الحادث المؤلم المسر وصار الفقراء يأخذون حاجتهم منه بلا رقيب

وعلى الرغم من حدوث هذه المفاجأة الخطيرة فإن المفاوضات في لندن بقيت عرضة للتفكك والانقطاع وبقيت حوادث بغداد على حالها

٣٦

غياب جلالة الملك

تنص المادة الـ ٢٣ من الدستور العراقي على عدم إمكان تغيب جلالة الملك عن بلاده لمدة اكثر من أربعة اشهر . ولما كان صاحب الجلالة الملك فيصل غادر بلاده في ٦ آب ١٩٢٧ ولم يعد اليها بعد انتهاء المدة القانونية اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في أول كانون الأول ١٩٢٧ القرار الآتي : —

بعد الاطلاع على الانباء الأخيرة الواردة من لندن المتعلقة بدوام المفاوضات وعدم إمكان عودة جلالة الملك خلال المدة المعينة في القانون الاساسي وهي اربعة اشهر ونظراً إلى أن بقاء الملك هناك اضمن للمصلحة العامة قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في أول كانون الاول ١٩٢٧ دعوة مجلس الامة إلى الالتئام في ٧ كانون الاول ١٩٢٧ للنظر في امر غياب جلالة الملك

افتتاح المجلس النيابي

حل اليوم الأول من شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٢٧ وهو اليوم المعين في الدستور العراقي لاجتماع مجلس الامة فاتخذت التدابير اللازمة لدعوة النواب وجرت مراسيم افتتاح المجلس في اليوم المذكور كالعادة وسار نائب الملك جلالة الملك علي المعظم إلى دار الندوة وألقى خطاب العرش الآتي ذكره وانتخب النواب عبد المحسن بك السعدون لرآسة المجلس وانتخب الأعيان يوسف افندي السويدي لرآسة مجلسهم وما كادت الجلسة تنتهي حتى تليت الإرادة الملكية بتأجيل اعمال المجلس النيابي إلى شهر ونصف شهر ليتسنى للحكومة تحضير اللوائح القانونية التي يجب عرضها عليه

والظاهر أن الوزارة أرادت أن تتخلص من مناقشة الحساب وتبتعد عن إثارة الجدل فتحول دون القاء الاسئلة عليها في ظروف حرجة جدا فعمدت إلى تأجيل جلسات المجلسين النواب والأعيان يضاف إلى ذلك عدم وجود اشغال هامة تستلزم بقاء المجلس مجتمعا

ولما كانت الأشهر الأربعة التي تجيز لجلالة الملك التغيب عن بلاده قد انقضت وجلالته لم يعد بعد ؛ صدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس إلى الالتئام في ٧ كانون الأول للنظر في هذه القضيه وبهذه المناسبة صدرت إرادة ملكية في ٦ كانون الأول من السنة نفسها بقصر مدة التأجيل إلى ٦ كانون المذكور بدلا من ١٥ منه كما نصت على ذلك الإرادة الصادرة في أول تشرين الثاني سنة ٩٢٧ وفيما يلي نص خطاب العرش :—

٣٧

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب المحترمين

افتتح باسم الله تعالى الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس الأمة بالنيابة عن جلالة الملك فيصل الاول وأنتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقدير جلالة الملك المعظم لما تم على يد مجلس الامة من الاعمال الخطيرة خلال الاجتماعات الاعتيادية وغير الاعتيادية وابتهل إلى المولى العظيم ان يقرن اعمالكم بالتوفيق لما فيه خير البلاد

استعرض امامكم بصور موجزة الامور التي حدثت بعد اجتماعكم المنصرم

تعديل المعاهدة والاتفاقيات : لقد كان ما ابداه المجلس التأسيسي ومجلس الامة من الرغبات والعمل على تحقيقها بالاتفاق مع الحليفة المعظمة وذلك بتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية وملحقاتها وفقاً لتلك الرغبات وللتقدم السياسي والعسكري والاجتماعي الذي حصل في العراق منذ عقد المعاهدة موضع اهتمام حكومتنا الخاص وبعد مراسلات ومذاكرات استغرقت اربعة أشهر ، تم التفاهم مع الحليفة على الشروع في المفاوضات وبوشر بها رسمياً كما تعلمون في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ في لندن . والآمال معقودة على اتمامها بنجاح إن شاء الله يضمن للعراقيين ما يصبون الى تحقيقه من الأماني المشروعة

تحديد التخوم الشمالية : تم تحديد تخومنا الشمالية وفقاً لمعاهدة لوزان ومقررات عصبة الامم بعد عمل شاق استغرق ستة اشهر في المناطق الجبلية وقد حصل العراق بهذا التحديد على كيان ثابت بعناية الله وبفضل التآزر التام مع الحليفة وبما تشبعت به جارتنا الجمهورية التركية من روح المودة والولاء . ويسر جلالة الملك التنويه بتقديره للجهود التي بذلتها لجنة التخطيط لانجاز مهمتها المشروعة بسرعة تامة

صلاتنا الخارجية : قد توسعت صلاتنا مع الدول خلال المدة القصيرة التي مضت والحكومة آخذة في ارسال ممثليها الى الممالك المجاورة

الديون العامة : عالجت الحكومة هذه المسألة بصورة جدية ومفيدة وستتقدم اليكم بالبيانات الوافية عنها في القريب العاجل (١)

الامور الداخلية : طبقت الحكومة توصيات المجلس حسب المستطاع في تحسين فروع الادارة واستتب الامن والسكينة بصورة نهائية في المناطق الشمالية وتوطدت دعائم الحكومة في هاتيك الانحاء ويسر جلالة الملك ان يرى حكومته مستمرة في السهر على تأمين المساواة بين افراد الشعب من كل الوجوه

قوبل تطبيق القوانين التشريعية التي سنت لتغيير اصول الجباية بكل ارتياح في الالوية المختلفة التي جرى تنفيذها فيها والهمة مبذولة لتوسيع نطاق تطبيقها في الالوية الباقية

نشير بصورة خاصة الى اهمية المنابع التي عثرت عليها شركة النفط التركية والآمال قوية بان تكون هذه المنابع من المصادر العظيمة التي تدر الخيرات على البلاد وتفتح ابوابا واسعة للعمل امام العراقيين

اعدت الحكومة لوائح عديدة في تشويق الصنائع الوطنية وتشجيع غرس الاشجار وغيرها من الامور وهي ساعية لإنجاز لوائح تأسيس مصرف زراعي وتعديل نظام الاعشار وقانون العقوبات البغدادي وغيرها وستعرض جميعها عليكم واهتمت لاعداد قانون الميزانية ليقدم الى مجلس الامة في الشهر الاول من اجتماعه

ولنا وطيد الأمل بان مجلسكم سيقدر الظروف الحاضرة حق قدرها ويعالج الامور المعروضة عليه والتي ستعرض بما نعهده فيكم من الحكمة والروية وبعد النظر والله ولي التوفيق اه

---

(١) هي قضية الكوبونات التي ابتاعها وزير المالية الهاشمي باشا وسنذكر في تاريخ الوزارة السعدونية الثالثة

٣٨

﴿ حوادث الإخوان المريعة ﴾

– استعراض الصلات النجدية – العراقية –

في صيف عام ١٣٣٩هـ - ١٩٢١ م بعد ان عقد مؤتمر القاهرة البريطاني برآسة وزير الخارجية المستر تشرشل الذي كان سائحا في الشرق الادنى وتقرر ان يكون الأمير فيصل بن الملك حسين ملكا على العراق ، عقد مؤتمر في الرياض (عاصمة نجد) حضره العلماء والرؤساء فقرروا أن يتخذ حاكم نجد الأمير عبد العزيز السعود ومن يخلفه بعده لقب (سلطان) فكتب عبد العزيز كتابا إلى المفوض السامي لدولة بريطانيا العظمى في العراق يخبره بما تقرر ويرجو أن يكون ذلك مستحسنا لدى الحكومة البريطانية

وبينما كان هذا الكتاب في الطريق ، كان قادما من المندوب في بغداد كتاب إلى ابن السعود يخبره فيه ان قد تقرر انتخاب الأمير فيصل ملكا على العراق ويرجو ان يكون ذلك مستحسنا لديه فاجاب عبد العزيز انه يكون مسرورا بما يريده العراق والدولة البريطانية للأمير فيصل بشرط ان لا يكون ذلك مجحفا بحقوق نجد أو مضرا بمصالحه (١)

ثم اعترفت الحكومة البريطانية في ٢٧ ذي الحجة ١٣٣٩ (٢٢ اغستوس ١٩٢١) لابن السعود ولمن يخلفه من ذريته بلقب سلطان

وقبل أن يحل الأمير فيصل في العراق وينادى به ملكا عليه ؛ كانت قد انسلخت بعض العشائر الرحالة من يد الحكم السعودي وأمت العراق فوجدت في ارضه مرتعا خصبا فكانت هذه الهجرة سببا مباشرا لوقوع غارات سياسية عديدة تقوم بها العشائر النجدية على العشائر العراقية وكانت قبلا تقوم بغارات دينية ليس على العشائر فقط وإنما على مدن العراق المهمة ولا سيما كربلا والنجف والسماوة (٢)

فلما تألفت حكومة فيصل الوطنية في العراق ، تضاعفت تلك الغارات وزاد الطين بلة أن عين جلالة الملك فيصل يوسف بك السعدون قائدا لفرقة الهجانة على الحدود (٣) فلم يحظ هذا التعيين برضاء ابن السعود

---

(١) تاريخ نجد الحديث ص ٢٤٩

(٢) هجم الوهابيون على كربلا في عام ١٢١٦ هـ ١٨٠١م) وهدوا اركان الحضرتين الحسينية والعباسية فيها ونهبوا ما فيها من نفائس ومجوهرات ثمينة وهجموا على النجف قبل ذلك هجوما مشابها لهذا الهجوم . اما هجومهم على السماوة فغير منقطع

(٣) تقرير السر برسي كوكس

وفي جمادى الثانية ١٣٤٠ (شباط ١٩٢٢) نقل هذا القائد مع هجانته إلى موضع يدعى (ابي غار) على مسافة أو مسيرة يوم من قصبة سوق الشيوخ العراقية فحدثت معركة هائلة بين هذه الفرقة وفرقة الضفير التي يرأسها حمود بن صويط فتدخل الثائر النجدي الشهير فيصل الدويش في الأمر وغلب الطرفين وغنم اموالهما وتقدمت جماعاته إلى مسافة ١١ ميلا عن (ابي غار) فتدخلت الطيارات البريطانية في الأمر وكبدت الدويش وأتباعه خسائر عظيمة في الأموال والأنفس ووقعت احتجاجات شديدة في هذا الأمر بين ابن السعود في الرياض والمندوب السامي البريطاني ببغداد انتهت بعقد مؤتمر المحمرة (١)

ولما كان ابن السعود لم يخول مندوبه في مؤتمر المحمرة التوقيع على المعاهدة التي عقدت فيها ، احتفظ بعدم موافقته عليها وبعد اخذ ورد ، عقد مؤتمر في العقير في ٥ ربيع الثاني (٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢) حضره السر برسي كوكس مندوب بريطانيا في العراق وصبيح نشأت مندوبا عن العراق وابن السعود وقد حضر الاجتماع ايضا فهد الهذال الذي لم يكن ابن السعود مرتاحا إلى وجوده لأنه آوى عرب شمر النازحة من حايل

وقد صرح ابن السعود بأنه لم يكن ليعلم عن هذا المؤتمر اكثر من امرين اولهما الشريف واولاده والثاني الاتراك وطلب ضمهم الموصل إلى بلادهم . وحيث ان السر برسي كوكس اقترح المذاكرة في قضية الحدود بين نجد والعراق في هذا المؤتمر ، تم التفاهم في ١٢ ربيع الأول ١٣٤١ (١ كانون الاول ١٩٢٢) على الحدود العراقية النجدية وفرزت بقعة حياد دعاها صبيح نشأة المندوب العراقي (بقلاوة)

ولكن مؤتمر العقير لم يهتد الى استئصال شأفة الغزو بين العراق ونجد فبقيت الغارات غير منقطعة ومن يلقي نظره إلى محتويات الجزء الأول من هذا التاريخ ، يرى اننا ذكرنا غزوات عديدة قام بها رعاديد نجد الغزاة على العشائر العراقية الآمنة (٢) ويقول التقرير البريطاني الخاص عن العراق في عشر سنوات (ان حسن العلاقات بين العراق ونجد يتوقف قبل كل شيء على الهيمنة على القبائل العربية الرحالة التي تسكن الصحراء الواسعة الكبرى الواقعة في جنوبي العراق وتمتد خلالها الحدود العراقية النجدية اكثر من ٥٠٠ ميلا من الكويت إلى شرقي الاردن)

---

(١) انظر ص ٣٧ من الجزء الأول من هذا الكتاب
(٢) راجع ص ٢٩ و ٣٥ و ١٨٨ من الجزء الأول

وهو قول يحاول به رفع المسؤولية المباشرة عن هذه الغزوات

وحيث قد انتهي من امر الحدود المذكورة حسب مقررات مؤتمر العقير ، بوشر في اتخاذ ما يلزم من التدابير لإيقاف الغزوات التي كانت «معكرا للسلم على الحدود وعاملا على تشويه العلاقات بين الحكومتين . وفي عام ١٩٢٤ عقد مرتين في الكويت مؤتمر من ممثلي الجهتين تشرف عليه انجلترا وتعمل على ازالة الخلاف بين القبائل بتعيين ما سلب في الغزوات الماضية والغزوات التي شنت جوابا لها إلا انه لم ينته إلى نتيجة حاسمة وأخيرا نجحت هذه الجهود في عام ١٩٢٥ ووقع الطرفان على اتفاقية بحره — التي نشرنا نصها على الصفحة ١٨٥ من الجزء الأول — والتي قالت بعقد اجتماعات دورية لهيئة محلفين خاصة تتألف من الجانبين وتحدد مسؤولية الغزوات وتقدر الأضرار» (١)

وفي عام ١٩٢٧ بينما كانت الاستعدادات قائمة لعقد هيئة المحلفين التي نصت عليها اتفاقية بحرة وبينما العمال العراقيون يشتغلون في اكمال بناء المخافر العراقية في ال«بصية» إذ هجم عليهم ليلة ٦ تشرين الثاني ١٩٢٧ نحو ١٠٠ مطيري من الاخوان فقتلوا ستة من افراد الشرطة الهجانة العراقية وامرأة بريئة وعشرة من العمال المذكورين مع مراقب الاشغال فلما وصل الخبر إلى مسامع الحكومة العراقية ، ابرقت إلى حكومة نجد تحتج احتجاجا شديدا على هذه الفظائع التي لا يزال يرتكبها غزاة نجد وطارت الطائرات البريطانية لتقتفي اثر الجناة فقيل لها انهم غزوا وذهبوا

وفي اواسط كانون الأول ١٩٢٧ م هاجم فيصل الدويش « قائد غزوات نجد» العشائر العراقية مرارا وارتكب فظائع تقشعر لهولها الابدان فسارعت الطيارات لتعقيب الجناة فقابلوها بإطلاق الرصاص

جرى هذا وغيره والمفاوضات العراقية — البريطانية الدائرة في لندن مهددة بالانقطاع وجعفر باشا العسكري يغادر بلاد الانجليز غاضبا والملك فيصل « يفضل العودة إلى العراق صفر اليد على حمل معاهدة لا تفضل التي سبقتها بشيء بل هي دونها في بعض موادها » والوزراء الذين كانوا في مأدبة الوداع للملك يهزون رؤوسهم « أن صحيح » ويؤكدون لجلالته بعد ذلك « أن الأمل لم ينقطع وأن المأزق قد يتسع للخلاص »

أما الحكومة العراقية فقد سارعت إلى حشد الجيوش على الحدود بعد أن جهزتها بعددها

---

(١) راجع التقرير البريطاني الخاص

وذلك للزحف على الاخوان النجديين وتأديبهم . وشاع على الأثر أن الاخوان سيهاجمون كربلا والنجف فأرسلت الحكومة القوات الكبيرة لتحكيم الحدود ودرء الاخطار المحدقة بالمملكة وفي ٣ كانون الثاني ١٩٢٨ أذيع في الصحف :—

«إن الانباء الأخيرة تفيد بأن فيصل الدويش قام بهجوم آخر في ٢٢ كانون الأول ١٩٢٧ على الرعاة العراقيين وبعض العربان والمفهوم أن هذا الهجوم كان عنيفا اصيب من جرائه العشائر العراقية بأضرار ليست بقليلة وقد اتخذت التدابير اللازمة فورا للقيام بنجدة الذين نجوا واسعافهم . اما مسألتا الدفاع عن الحدود الجنوبية والتعويض عن الاضرار الناجمة عن هذه الحادثة وغيرها فالحكومة مهتمة بها اشد الاهتمام واسرعه » اه

نقف بالقضية العراقية النجدية أو بالمشكلة السياسية العظمى إلى هذا الحد وسنواصل البحث في موضع آخر .

استقالة الوزارة

عاد إلى العاصمة جعفر باشا العسكري فبلغها في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٧ بعد أن وقع على المعاهدة الجديدة في لندن كما سبقت الإشارة . ولاحظ في بغداد أن وزارته أصبحت في موقف دقيق لا تستطيع معه مجابهة المجلس النيابي أو مقاومة الانتقادات الشديدة التي كانت توجه إلى الوزارة يضاف إلى ذلك انه وجد ان كلا من وزيري المالية والداخلية كان قد استقال من وظيفته قبل ان يعود فخامته إلى بغداد ففضل رفع استقالة الوزارة إلى جلالة الملك وتقدم بالكتاب الآتي :—

ياصاحب الجلالة

بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم : لما تسلمت وزملائي تبعة ادارة شؤون البلاد ؛ نشرنا للرأي العام منهاج الوزارة وقد اطلع عليه مجلس الامة ومنح الوزارة ثقته بالاجماع

تضمن المنهاج أن مما ترمي اليه الوزارة (التعاون مع حليفتنا حكومة بريطانيا العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه بصفة كونه دولة مستقلة ولتسهيل دخول عصبة الامم بأسرع وقت) لذلك واصلت وزملائي العمل تحت الظروف الصعبة التي تعلمونها جلالتكم ولكن طرأت في بحر هذه المدة حوادث عديدة أثرت على سير بعض الاعمال التي كنا نعتقد بوجوب تنفيذها صالح البلاد

ولما عدت إلى بغداد ، وجدت ان وزيري الداخلية والمالية مستقيلين فرأيت أن هذه الاستقالة لا تخلو من التأثير على الاساس الذي تألفت بموجبه الوزارة التي أرأسها . إن الحكومة العراقية الآن على وشك الدخول في المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية اللتين يتوقف عليهما تحقيق شطر عظيم من اماني البلاد لذلك رأيت من المصلحة أن أرفع إلى جلالتكم استقالتي راجيا التفضل بقبولها

واني اغتنم هذه الفرصة لأرفع إلى جلالتكم خالص الشكر والامتنان على ما تفضلتم وشملتموني وزملائي به من المساعدة والعطف السامين في اثناء قيامنا بمهمتنا الشاقة . تفضلوا ياصاحب الجلالة بقبول فائق التعظيم

العبد المخلص «جعفر العسكري»

وفيما يلي نص الجواب الصادر من حضرة صاحب الجلالة الملك في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨

عزيزي جعفر باشا

اطلعت اليوم على كتاب استقالتكم من رآسة مجلس الوزراء فأسفت لذلك كثيرا . إن المساعي العظيمة التي بذلتموها لخير البلاد وانتهت بعقد المعاهدة الجديدة التي جعلت صلاتنا مع حليفتنا العظمى احفظ لمقامنا واضمن لاستقلالنا سيبقى لها الأثر الجميل في نفوس الجميع . ومع أني آسف على وقوع استقالتكم فإني اسألكم ان تواظبوا موقتا على روئية شوءون الدولة إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة — فيصل —

فاتنا ان نذكر على الصفحة الخامسة أن امين زكي بك كان وزيرا للاشغال والمواصلات في هذه الوزارة

القوانين والانظمة

التي استصدرتها الوزارة مدة اضطلاعها بأعباء المسوءولية

١ — قانون تعديل قانون منع التصدير في البريد العراقي رقم ٨٢ لسنة ١٩٢٦

٢ — تبليط الشوارع رقم ٨٣

٣ — تمليك وتحديد الأراضي الأميرية في القرى والقصبات والمدن رقم ٨٤

١ — نظام تعديل نظام مصلحة الرسائل والبطاقات البريدية داخل البلدان رقم ١٠

٢ — نظام اجور البريد رقم ١١

٣ — نظام رقم (١) بتنفيذ قانون إحداث نوطي الشجاعة والخدمة الفعلية لسنة ١٩٢٧

٤ — قانون تشكيل ديوان التفسير الخاص رقم ٨٧
٥ — قانون تعديل المرسوم رقم ٧٤ لسنة ٩٢٦ رقم ٩٤
٦ — قانون تعديل المرسوم رقم ٦٧ لسنة ٩٢٦ رقم ٩٣
٧ — قانون تعديل المرسوم رقم ٦٤ لسنة ٩٢٦ رقم ٩٢
٨ — قانون تعديل المرسوم رقم ٦٣ لسنة ٩٢٦ رقم ٩١
٩ — تعديل قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٦ رقم ٩٠
١٠ — تعديل المرسوم رقم ٧٣ لسنة ٩٢٦ رقم ٨٩
١١ — تعديل المرسوم رقم ٦٢ لسنة ٩٢٦ رقم ٨٨
١٢ — تعديل المرسوم رقم ٨٠ لسنة ٩٢٦ رقم ٨٦
١٣ — تعديل المرسوم رقم ٦ لسنة ٩٢٦ رقم ١
١٤ — تعديل المرسوم رقم ٦٠ لسنة ٩٢٦ رقم ٢
١٥ — تعديل المرسوم رقم ٦٥ لسنة ٩٢٦ رقم ٣
١٦ — تعديل المرسوم رقم ٦٦ لسنة ٩٢٦ رقم ٤
١٧ — تعديل المرسوم رقم ٧٥ لسنة ٩٢٦ رقم ٥
١٨ — تعديل المرسوم رقم ٧٧ لسنة ٩٢٦ رقم ٦ (١)
١٩ — اضافة مبالغ الى ميزانية ١٩٢٦ رقم ٧
٢٠ — قانون تعديل قانون أمراض الحيوانات رقم ٨
٢١ — قانون تعديل قانون الآثار القديمة رقم ٩

(١) جميع هذه المراسيم وتعديلاتها تتعلق بفصول ميزانية السنة ١٩٢٦ المالية

٤ — نظام رقم ٢ بتنفيذ قانون إحداث نوطي الشجاعة والخدمة الفعلية
٥ — نظام تقدير حصة الحكومة على طريقة المقطوع رقم ٣
٦ — نظام كيفية تطبيق طريقة المقطوع رقم ٤
٧ — نظام تقدير حصة الحكومة من المنتوجات الزراعيه رقم ٥
٨ — نظام تمليك الأراضي المغروسة رقم ٦
٩ — نظام بموجب قانون جواز السفر رقم ٧
١٠ — نظام تسليم المجرمين المقبوض عليهم داخل الحدود العراقية — التركية رقم ٨
١١ — نظام وفق قانون القطن رقم ٩
١٢ — نظام تعديل نظام رسوم الجنسية رقم ١٠
١٣ — نظام جامعة آل البيت رقم ١١
١٤ — نظام مدارس الأوقاف الابتدائية رقم ١٢
١٥ — نظام تعديل نظام اجور البريد رقم ١٣
١٦ — نظام بموجب قانون تسجيل النفوس رقم ١٤
١٧ — نظام تعديل النظام رقم ٩ لسنة ١٩٢٧ الصادر بموجب قانون القطن رقم ١٥
١٧ — نظام يخول معاملة لواء السليمانية معاملة مالية خاصة رقم ١٦
١٨ — تعديل نظام تسجيل النفوس رقم ١٧
١٩ — نظام تعديل نظام تسجيل النفوس رقم ١٨
٢٠ — نظام اعادة تصدير الرزم في الدوائر البريدية رقم ١٩

٢٢—قانون تعديل قانون المرسوم رقم ٧٦ لسنة ٩٢٦ رقم ١٠

٢٣—قانون فتح اعتماد اضافي ونقل مبالغ في ميزانية السنة ١٩٢٦ المالية رقم ١١

٢٤—قانون فتح اعتماد اضافي لميزانية ٩٢٦ رقم ١٢

٢٥— 〃 مناقلة مبالغ في ميزانية سنة ٩٢٦ رقم ١٣

٢٦— 〃 قانون تعديل مرسوم تنفيذ الاتفاقية العسكرية رقم ١٤

٢٧—قانون تعديل المرسوم رقم ٦٨ لسنة ٩٢٦ رقم ١٥

٢٨—قانون تمليك الأراضي الأميرية المغروسة رقم ١٦

٢٩—قانون تدقيق الحسابات العامة رقم ١٧

٣٠— 〃 تحقق حصة الحكومة من الاراضي رقم ١٨

٣١— 〃 لفتح اعتماد إضافي لميزانية ٩٢٦ رقم ١٩

٣٢— 〃 لفتح اعتماد اضافي ومناقلة لميزانية ٩٢٦ رقم ٢٠

٣٣—قانون تعديل نظام الأعشار رقم ٢١

٣٤— 〃 تعديل قانون رفع الرتب العسكرية رقم ٢٢

٣٥—قانون نقل ملكية أموال الحكومة العثمانية إلى الحكومة العراقية رقم (٢٣)

٣٦—قانون رسوم الدفنية رقم ٢٤

٣٧— 〃 فتح اعتماد اضافي ونقل مبالغ في ميزانية السنة ١٩٢٦ المالية رقم ٢٥

٢١—نظام رقم (٢٠) صادر بموجب ٢٣ من بيان المحاكم

بقية القوانين

٣٨—قانون لتحسين زراعة وحلج وتجارة القطن رقم ٢٦

٣٩—قانون مناقلة مبالغ في ميزانية السنة ٩٢٦ المالية رقم ٢٧

٤٠—قانون اقراض اربعة الكاك لأمانة العاصمة رقم ٢٨

٤١—قانون وسام الرافدين رقم ٢٩

٤٢— 〃 تعريفة الرسوم الكمركية رقم ٣٠

٤٣— 〃 الميزانية لشهري نيسان وايار ٩٢٧ رقم ٣١

٤٤—قانون تزييد اعتمادات الرواتب الداخلية في ميزانية السنة ١٩٢٦ المالية رقم ٣٢ لسنة ٩٢٧

٤٥—قانون ميزانية وقتي للاوقاف لشهر نيسان رقم ٣٣

٤٦—قانون مناقلة مبالغ في ميزانية السنة ٩٢٦ رقم ٣٤

٤٧—قانون ضريبة الاملاك رقم ٣٥

٤٨—قانون استخدام الأجانب في وظائف الحكومة رقم ٣٦

٤٩—قانون تنظيم جباية اجور الجسور والمعابر ورسم الذبحية رقم ٣٧

٥٠—قانون شطب بقايا القروض الزراعية رقم ٣٨

(ملحوظة) بلغت القوانين التي استصدرتها الوزارة العسكرية

الثانية من تاريخ تسلمها كراسي المسؤولية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ الى تاريخ استقالتها في ٨ كانون الثاني ٩٢٨ (٨٣) قانونا وبلغت الانظمة التي استصدرتها مدة اضطلاعها باعباء المسؤولية (٢١) نظاما وقد وقع تقديم وتأخير في وضع هذه الانظمة والقوانين على حد ماهو منشور في مجاميع القوانين والانظمة التي تصدرها الحكومة العراقية في كل سنة فمعذرة

الوزارة السعدونية الثالثة

لعبد المحسن بك السعدون منزلة في نفوس الانكليز عظيمة فضلا عن المنزلة الرفيعة التي يتمتع بها عند جلالة الملك المعظم وعند ابناء جلدته . وقد تقلد رآسة الوزارة غير مرة فكانت سياسته في جميع ادوار حياته السياسية جامعة بين اللين والشدة . ولما استقالت الوزارة العسكرية الثانية ؛ اتجهت الانظار إلى فخامته فدعي إلى تأليف الوزارة الجديدة فلبى الدعوة على شرط ان يحل المجلس النيابي الذي خذله في عام ١٩٢٦ ويبدء بانتخاب مجلس جديد فأجيب إلى طلبه وصدرت الإرادة الملكية في ٢٢ رجب سنة ١٣٤٦ (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨) بتأليف الوزارة الجديدة من :

١ — عبد المحسن السعدون رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية ووكيلا لوزارة الدفاع

٢ — عبد العزيز القصاب	وزيرا للداخلية	٦ — عبد المحسن شلاش	وزيرا للاشغال
٣ — يوسف غنيمه	وزيرا للمالية	٧ — سلمان البراك	وزيرا للري والزراعة
٤ — حكمت سليمان	وزيرا للعدلية	٨ — احمد الداود	وزيرا للوقف
٥ — توفيق السويدي	وزيرا للمعارف	٩ — ووزارة الدفاع يراها الرئيس وكالة	

حل المجلس النيابي

صدرت الارادة الملكية في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٨ بحل المجلس النيابي وهذا نصها (١)

لما كانت الاسس الدستورية تقضي بوجود موازنة مستقرة بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية وهذه الموازنة تتطلب وجود احزاب برلمانية ذات مبادي معينة وغايات معروفة . ولما كانت الحوادث قد برهنت على أن المجلس النيابي بحالته الحاضرة لم يكن فيه من الاحزاب ما يمكن اعتباره محققا للموازنة المطلوبة . ولما كان لدى الحكومة من الأمور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية كالمعاهدة العراقية = البريطانية والاتفاقيتين المالية والعسكرية وقضية

(١) راجع الاسباب الموجبة في الصفحة ٢٣٦ من الجزء الأول من هذا الكتاب

الوزارة السعدونية الثالثة

امام الصفحة ٤٦

رئيس الوزراء ووزير الخارجية
ووكيل وزير الدفاع



عبد المحسن السعدون



وزير الداخلية * عبد العزيز القصاب



وزير المالية * يوسف غنيمه

وزير العدلية * حكمت سليمان



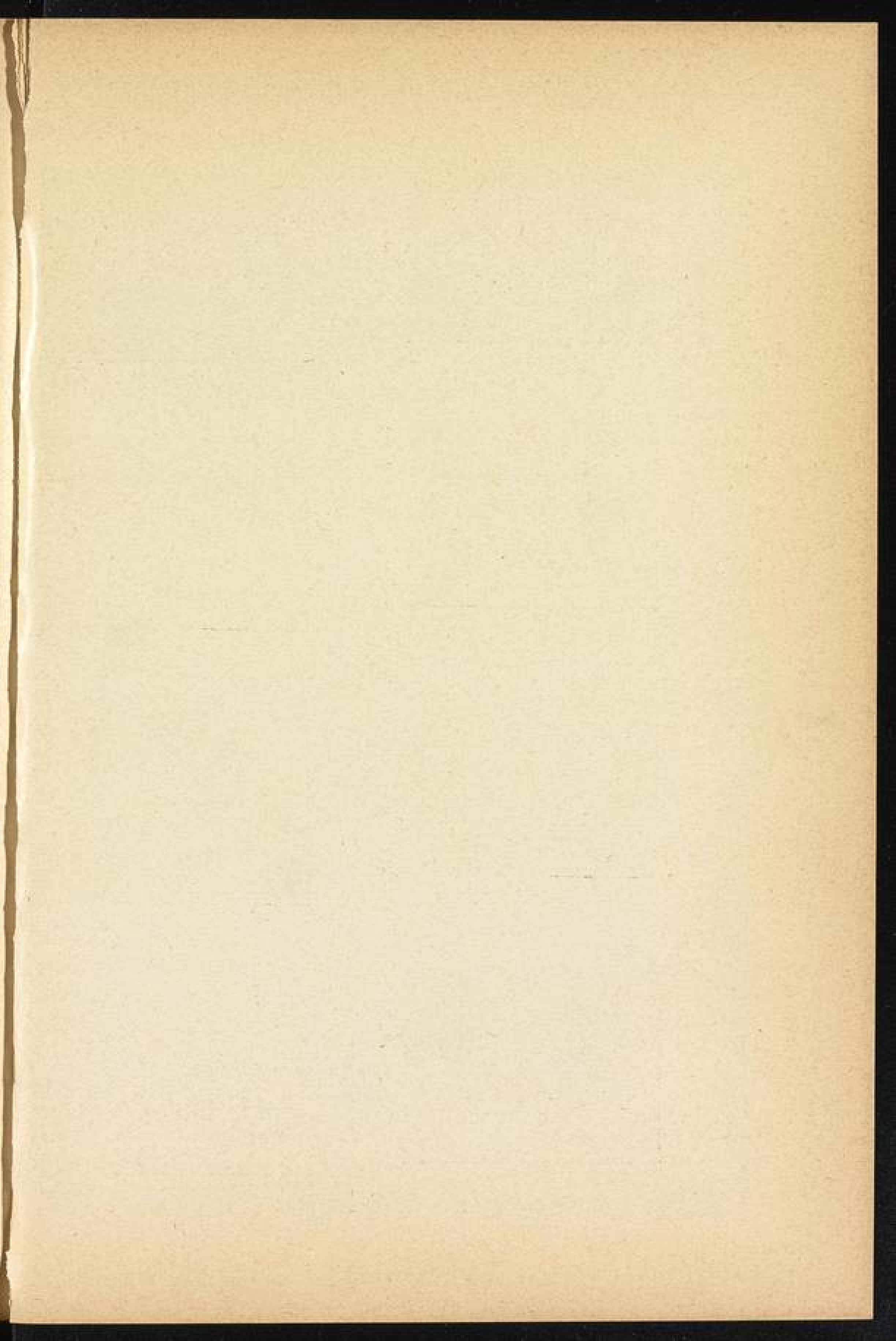
وزير الاشغال * عبد المحسن شلاش



وزير المعارف * توفيق السويدي

وزير الزراعة والري * سلمان البراك

وزير الوقف * احمد الداود



الدفاع الوطني ما يدعو إلى مراجعة الأمة لمعرفة رغباتها وافساح المجال لها للاعراب عن ذلك بواسطة ممثليها ؛ فقد اصدرت ارادتي الملكية — بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء = بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد اهـ)(١)

فيصل

وأبرقت وزارة الداخلية مآل هذه البرقية إلى الألوية حالا وكانت دورة المجلس على وشك الانتهاء لأن المادة الـ ٣٨ من الدستور العراقي لا تجيز بقاء البرلمان قائما اكثر من اربع سنوات وهي مدته القانونية فجاء قرار الوزارة مقصرا حياة المجلس ١٧ شهرا ولهذا انتقدت الصحف (ومن ورائها الساسة) هذه العملية

منهاج الوزارة

وفي ١١ شعبان ١٣٤٦ (٢ شباط ٩٢٨) وزعت مديرية المطبوعات على الصحف المحلية منهاج الوزارة الجديدة وهذا هو منقولا عن العدد ٦٢٠ من جريدة الوقائع العراقية الرسمية :

بعد الاتكال على الله والحصول على ثقة صاحب الجلالة الملك تتقدم وزارتنا لتحمل مسؤولية ادارة البلاد معتمدة كل الاعتماد على موآزرة الامة ومساعدتها

لا يخفى ان البلاد تجتاز اليوم دورا خطيرا تحتاج فيه إلى توحيد الكلمة واجماع الرأي لدى ممثلي الامة ليتسنى للوزارة القيام بواجبها ولما كانت غايتنا تأييد الروح الديموقراطية والاخذ بالمبادئ الدستورية الحديثة التي تقضي بوجود موازنة ثابتة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكانت الاحزاب السياسية في المجلس النيابي غير مستقرة على قرار وغير ثابتة على انتهاج خطط واضحة كما تتطلب ذلك الحياة النيابية الامر الذي افضى في السابق إلى تأليف وزارة ائتلافية مستندة إلى الاحزاب المختلفة ولما كان هذا الحال لا يقع عادة إلا في ظروف استثنائية وهامة ولمدة محدودة لما في الوزارات الائتلافية من التقلقل والقوة المصطنعة فقد اضحى من العسر البين الركون إلى اكثرية نيابية تستمد الحكومة سلطتها منها لتقوى على مجابهة الصعوبات عند قيامها باعباء الامور وعلاوة على ذلك فإن لدى الحكومة من الأمور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية كالمعاهدة الانكليزية العراقية والاتفاقيتين المالية والعسكرية وقضية الدفاع الوطني ما يدعو إلى مراجعة الامة لمعرفة رغباتها وافساح المجال لها للاعراب عن ذلك بواسطة ممثليها لهذا اضطرت وزارتنا إلى أن تطلب من جلالة الملك اصدار ارادته الملكية بحل المجلس تحقيقا للرجوع إلى رأي الامة وذلك باجراء الانتخابات العامة ضمن المدة المصرح بها القانون الاساسي

تعتقد الحكومة أن في اتخاذها هذه التدابير الدستورية قد افسحت مجالا واسعا للامة لتعرب عن رغباتها بواسطة ممثليها كما هو الحال في البلاد العريقة في الديموقراطية وترى انه بالنظر إلى ما مر من التجارب سوف

---

(١) وكانت مدة الاجتماع للمجلس النيابي في دورته الثالثة التي حل فيها ٤٥ يوما عقد خلالها ١٣ جلسة وبلغ عدد اللوائح القانونية المقدمة اليه ٢٧ لائحة ومرسوما واحدا يضاف إلى ذلك اربع لوائح كانت باقية من اجتماع ١٩٢٦ وقد مرت كلها باستثناء ٤ سحبت و ١٠ اهملت لحل المجلس

يتمكن الشعب الكريم من انتقاء من يمثلونه احسن تمثيل

لقد تحقق بالاختبار ان المنهاج الذي تستطيع الوزارة اتخاذه قاعدة تسير عليها يجب ان يكون منهاجاً عملياً سهل التنفيذ بقدر الامكان فوزارتنا تنتهز هذه الفرصة لتفاتح الشعب بمقاصدها اجمالا وبالخطط التي تنهجها اثناء معالجتها شؤون البلاد وها هي : -

١ - عرض المعاهدة العراقية الانكليزية التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم وبذل الجهد لانجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد

٢ - معالجة مسألة التمثيل الخارجي بقدر ما تتطلبه حاجة البلاد الحقيقية

٣ - توثيق عرى الصداقة وتأييد التآزر مع الدولة الحليفة والسعي وراء حسن التفاهم مع الدول الاجنبية والاهتمام بمراعاة ضرورة حسن الجوار مع الممالك المجاورة

٤ - السعي لاعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد وتقرير ما تتطلبه الغايات القومية السامية في هذا الشان

وستلاقي الشؤون الداخلية اهتمام وزارتنا بغية (١) استتباب الأمن وصيانة النظام من كل ما يعكر صفوها (٢) واحترام الحرية الشخصية (٣) وتحكيم القانون في الاعمال الادارية (٤) وتسريع انجاز قانون الموظفين (٥) وجعل التشكيلات الإدارية منطبقة على حاجات البلاد (٦) والقضاء على الدعايات المضرة التي من شأنها الاخلال بالوحدة العراقية او بث الشقاق بين ابناء البلاد (٧) واتخاذ الوسائل الناجعة لتحضير العشائر واسكان السيارين منهم

ومن الوجهة الصحية مكافحة الامراض الوافدة وتقليل وفيات الاطفال واتخاذ كل الوسائل الممكنة لتحسين النسل في العراق وتأسيس مستوصفات في بعض النواحي والاقضية المحتاجة والنظر في امكان حل معضلة المنازل

اما المسائل المالية والاقتصادية فستعالجها وزارتنا بما تستطيعه لتحلها محلا لائقا بدولة تريد النهوض المالي والاقتصادي ومن اهم ما تشتغل به هو :

١ - النظر في امكان تخفيض الضرائب والرسوم وتخفيف عبئها عن عاتق الاهلين وتسهيل طرق جبايتها بما يضمن راحة المكلفين وحقوق الخزينة

٢ - اكمال الانظمة والتعليمات لتسهيل تحقيق حصة الحكومة ودفع الصعوبات

٣ - النظر في تعديل قانون الطوابع وتخفيف صعوباته

٤ - السعي وراء تحقيق الرغبات المتوالية بشأن تأسيس مصرف زراعي

٥ - حسم مشكلة الديون العمومية بما هو اصلح للبلاد

٦ - انجاز التشريع والتدابير المتعلقة به فيما يخص العملة العراقية وتأمين تداولها في البلاد على اسس سالمة ومضمونة

٧ - السعي للبت في ملكية السكة الحديدية العراقية واتخاذ الوسائل المساعدة على تمديد الخطوط الحديدية الحاضرة

٨ - تنشيط الصنائع الوطنية وحمايتها من المزاحمة الاجنبية وصيانة المنتوجات الوطنية بصورة تسهل اصدارها إلى البلاد الاجنبية واتخاذ كل ما من شأنه تسهيل التجارة

ولما كانت الزراعة من المرافق الحيوية في البلاد فستبذل وزارتنا جل الجهد لتنشيطها وذلك بمساعدة الفلاح بصور متنوعة وبادخال طرق الزراعة الفنية الحديثة وتعميم استعمال الآلات والماكنات الزراعية والتشويق على زراعة القطن والحرير وتحسين انواع القمح والحبوب الاخرى واصلاح جنس الحيوانات وانتهاج خطط صالحة وعادلة لتوزيع الاراضي الاميرية واستثمارها ومكافحة آفاته الفتاكة بالزرع كالجراد والفار والامراض النباتية

وستتوسل وزارتنا بكل وسيلة لاحياء الأراضي بالري الحديث وشق الترع وتطهير الانهر بقدر ماتسمح حالة البلاد المادية كما انها تقدر حاجة البلاد إلى قوانين حديثة تلائم روح العصر وتضمن الحاجات الحاضرة لتحل محل القوانين القديمة التي اصبحت غير ملائمة للرقي والعمران ومن مبادي وزارتنا صيانة المحاكم من كل تدخل غير قانوني وتأمين توزيع العدل بين النّاس فهي سوف تبذل كل الجهد لاكمال الاسباب المحققة لهذا الغرض . وستبذل وزارتنا الجهد لاصلاح الطرق والمعابر وتكثير الابنية التي تتطلبها حاجات الدولة كأبنية المدارس والمخافر والمستشفيات والمستوصفات وستعمل على انهاض البلاد برفع مستواها العلمي والتهذيبي وتساعد على بث العلوم الصحيحة ومبادي الحضارة الحديثة كما تتخذ التدابير المقتضية إلى جعل مناهج التعليم منطبقة على الحاجات المتحققة ومكملة للنواقص المشهودة بالتطبيق وتسعى إلى ايجاد منابع واردات تؤمن للمعارف أكثر مما تحصل عليه الآن وذلك للاكثار من المدارس الابتدائية وتعميم فوائدها في البلاد

اما فيما يخص الاوقاف فإن وزارتنا ستقوم بمحافظة حقوق الاوقاف وصيانتها من الضياع وستسن القوانين والانظمة التي تسهل القيام بامورها كما هو الواجب

ونسأله تعالى ان يوفقنا إلى ما فيه خير الامة والوطن .

ثلاث قضايا هامة

انقضى الشهر الاول على تبوء الوزارة السعدونية الثالثة كراسي المسؤولية ولم يحدث في البلاد حادث يستحق التسجيل اذا استثنينا من ذلك بعض الاعمال الادارية التي قامت بها الوزارة والتحويلات التي أجرتها بين الموظفين . ولكن لم تمض من الزمن مدة تذكر حتى رأيناها تجابه حوادث خطيرة كان لها الشأن الكبير في تحوير الأنظمة

ونحن نذكر فيما يلي ثلاث قضايا فقط تاركين التعرض الى غيرها لعدم أهميتها

اولا قضية الشيخ ضاري

كان الكولونيل لجمن الانجليزي قتل مع خادم له وسائق سيارته في ١٢ آب ١٩٢٠ في موضع يتوسط طريق بغداد = الفلوجه في الوقت الذي بدء لهيب الثورة العراقية يندلع الى سائر الاطراف وشاع في حينه ان القاتل قد يكون الشيخ ضاري رئيس عشيرة الزوابع « او الزوبع » وولديه سلمان وخميس وابني أخيه صلبي وصعب فاستثناهم المندوب السامي البريطاني في العراق من قرار العفو العام الذي اصدره بلسان حكومته عن المشتركين في الثورة المذكورة في ٣٠ ايار ١٩٢١ (١) فبقي الشيخ ضاري وبقي المتهمون معه بالقتل في خارج المدن والقصبات حتى اذا كان خريف ١٩٢٧ م؛ اراد الشيخ ضاري أن يسافر الى حلب «من أعمال سورية» فاستكرى سيارة خاصة من أحد الارمن « المدعو ميكائيل » وسلم اليه اجرة

(١) راجع ص ١٧ من الجزء الاول

النقل التامة وركب على بركة الله قاصدا تلك المدينة النائية

وسولت نفس السائق الارمني له ان يسلم الشيخ ضاري الى الحكومة لقاء دريهمات كان قد وعد بها فلم يردعه عن ذلك ضمير ولا ذمة وجاء بالشيخ العاتي الى الشرطة في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٧ ثم نقل الى بغداد فجرت محاكمته امام محكمة الجزاء الكبرى فحكم عليه في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٨ بالإعدام شنقا ثم استبدلت اكثرية اعضاء المحكمة هذه العقوبة بالسجن المؤبد رحمة بالشيخ الذي قضى ثمان سنوات في الفيافي والقفار وحيدا شريدا

وكان قد تطوع للدفاع عن الشيخ ضاري لفيف كبير من المحامين ولوحظ أن المتهم كان يشكو من داء عضال اثناء محاكمته فلما صدر عليه الحكم المذكور ؛ توفي ليلة اول شباط ١٩٢٨ فقام البغداديون بمظاهرات عظيمة واقتحموا بناية المستشفى الملكي فاخذوا جثة الشيخ وحملوها على الاكتاف الى مرقدها الاخير واقفات البلدة وكان المشيعون يهوسون بالاهازيج الوطنية المهيجة ذات المعاني السياسية الدالة على كره الانجليز وبغضهم فكان أول حادث أهاج الرأي العام ليس في العاصمة فحسب بل في كافة انحاء العراق

ثانيا قضية السر الفرد موند

كان يوم ١٧ شعبان ١٣٤٦ (٨ شباط ١٩٢٧) موعد زيارة السر الفرد موند الزعيم الصهيوني البريطاني الى بغداد فانتهز الاهلون في بغداد وضواحيها هذه الفرصة وقرروا القيام بمظاهرات يستنكرون بواسطتها السياسة الانجليزية المتبعة في فلسطين ويعلنون سخطهم الشديد على الفكرة الصهيونية في شخص هذا الزائر فتجمهر طلبة المدارس في عصر اليوم المذكور ورفعوا الواحا واعلاما كتب عليها « لتسقط الصهيونية » و « لتحي الامة العربية » و« ليسقط وعد بلفور» الى غير ذلك من العبارات وكانوا كلما اوغلوا في الشارع ؛ انضم اليهم فريق من الاهلين حتى بلغ عدد المتظاهرين ٤٧،٠٠٠ نسمة وتوجهت هذه الجموع الغفيرة الى محطة الكرخ ببغداد حيث يمر الرجل الصهيوني فلما علمت الحكومة بالامر ؛ طلبت الى الشرطة ان تفرق الجماهير من المتظاهرين فاشتبك الفريقان في معركة حمي وطيسها وجرح فيها الكثيرون من الطرفين

وأدركت السلطة حراجة الموقف ولاحظت ان حياة السر الفرد موند اصبحت مهددة فأرسلت اليه من يعلمه بوجوب تنكب طريق الخطر والمجيء الى بغداد عن غير الطريق المعروف فوصل الزائر المذكور الى العاصمة عن طريق ثان وقبضت الشرطة على لفيف كبير من المتظاهرين

وكبست احد النوادي الأدبية في البلد بحجة تدبيره لهذه المظاهرات واعتقلت اعضاءه فنفت « يوسف زينل » رئيس النادي المذكور إلى البصرة (فالفاو) واصدرت متصرفية بغداد امرا بمنع التجمهر « في الطرق والشوارع والميادين العامة أو تسيير المواكب فيها والاجتماعات في المحال العامة بدون اذن منها » ثم قالت في بيانها المذكور « ومن يخالف ذلك يعرض نفسه الى احكام الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي وبيان البوليس لسنة ١٩٢٠ وقانون التجمعات العثماني »

وقررت وزارة المعارف طرد أحد عشر طالبا من دار المعلمين وخمسة من الثانوية وطالبين من مدرسة الحقوق طردا مؤبدا بحجة اشتراكهم في هذه المظاهرات وحكمت محاكم الجزاء في بغداد على الموقوفين من أجل هذه الحادثة بعقوبات مختلفة وذهب وزير المعارف الى مدرسة دار المعلمين وكاف الهيأة التعليمية بوجوب اعلام الطلبة بامر الحكومة وهو (أن يعلن للطلاب انه سيطلق الرصاص على المتظاهرين اذا تظاهروا) (١)

ثالثا مظاهرة ١٠ شباط

وفي ١٠ شباط ١٩٢٨ اجتمع في جامع الحيدرخانه في بغداد خلق كثير للاحتجاج على سياسة الحكومة ازاء المتظاهرين في حادثة ٨ شباط ولاعلان السخط الشديد على وعد بلفور الجائر القاضي باتخاذ فلسطين وطنا قوميا لليهود وكانت الشرطة قد اتخذت التدابير والاحتياطات الكافية لمنع وقوع ما يكدر صفو الراحة العامة فقبضت على بعض الخطباء في هذا الاجتماع وفرقت المتجمعين بين مظاهر الشدة والعنف

الحكومة تركن إلى المراسيم

هال الحكومة هذه الحركات الجريئة والمظاهرات التي تهدد موقفها فراحت تعالج القضية ولكن لا من حيث الاساس وصارت تدرس القوانين المختلفة لتشرع ما تراه ضروريا بنظرها لحفظ الامن في المملكة

وقد ذكر لي احد الوزراء المسؤولين في هذه الوزارة (أن الحكومة رأت بعد مظاهرة ٨ شباط سنة ١٩٢٨ أن تقوم بعمل جدي يعيد الطمأنينة إلى النفوس ففكرت في اصدار مراسيم يقضي أحدها بجلد كل طالب لم يكمل الـ ١٨ من عمره اذا اشترك في اجتماع ما ويقضي

(١) جريدة العراق رقم ٢٣٧٣

الثاني بنفي كل من يشتبه بسلوكه السياسي وكانت فكرة إصدار هذه المراسيم موضع الخلاف مدة حتى إذا حل اليوم الحادي عشر من شباط ؛ أصدرت الحكومة هذين المرسومين) وهما :

— مرسوم رقم ١٣ لسنة ١٩٢٨ —

بالنظر للضرورة الماسة وحفظا للنظام والأمن العام نحن فيصل ملك العراق بموافقة مجلس الوزراء نأمر بوضع المرسوم الآتي وفقا للفقرة الثالثة من المادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي :—

المادة الأولى : إذا تحقق أن أحد طلاب المدارس ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره قد اشترك في اي اجتماع غير قانوني أو قلق أو حاول أن يقلق السلم العام بصورة أخرى يسوغ عقابه بالجلد بعد المعاينة الطبية على أن لا يزيد ذلك على ٢٥ جلدة

المادة الثانية : على وزير المعارف تنفيذ هذا المرسوم الذي يعتبر نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر تعليمات لتسهيل تطبيقه . اه —التواقيع—

— مرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ —

بالنظر للضرورة الماسة وحفظا للنظام والأمن العام نحن فيصل ملك العراق بموافقة مجلس الوزراء نأمر بوضع المرسوم الآتي وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي

المادة الاولى : اذا ثبت لدى وزير الداخلية بأن شخصا حرض او يحرض على ارتكاب جريمة منصوص عليها في الباب الـ ١٢ من قانون العقوبات البغدادي أو اشترك في مثل تلك الجريمة فللوزير المذكور بموافقة مجلس الوزراء ان يأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد على سنتين

المادة الثانية : الشخص الذي صدر بحقه امر بمقتضى المادة السالفة يجب عليه ان يخضع للشروط المبينة في المادة الـ ٢٩ من قانون العقوبات البغدادي المعدلة بقانون ١٩٢٠ وعند مخالفته شرطا منها يكون عرضة للعقاب المنصوص عليه في تلك المادة

المادة الثالثة : على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي يعتبر نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية على أن يطبق بحق الاشخاص الذين لهم علاقة بحادثة ٨ شباط ١٩٢٨

كتب في بغداد في اليوم الحادي عشر من شهر شباط ١٩٢٨ واليوم العشرين من شعبان ١٣٤٦

قرارات أخرى

وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٩ شباط ١٩٢٨

١ — أن يطرد طردا مؤبدا أو موقتا الطلاب الذين لم تشملهم أحكام المرسوم الأول لكبر سنهم والذين يشك بأنهم اشتركوا في المظاهرات التي وقعت في ٨ شباط ١٩٢٨

٢ — أن لا يستخدم في دوائر الحكومة في المستقبل من تقرر طرده من هؤلاء طردا مؤبدا بسبب الحادث المذكور .

ملاحظة

صدر مرسوم ثالث برقم ١٥ استبدلت فيه الكلمات (الباب الـ١٣ من قانون العقوبات البغدادي) الواردة في المرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ بالكلمات (الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي)

ويرى القارئ المحترم من محتويات المرسوم الثاني « أي مرسوم رقم ١٤ » انه خول السلطة التنفيذية حق فرض عقوبة مهما كان نوعها على جريمة وقعت قبل صدوره خلافا للمبدأ التشريعي المعروف والذي ينص على أن القانون لا يشمل ما قبله

وقد كتبنا الى معالي توفيق بك السويدي وزير المعارف في هذه الوزارة (وهو الشخصية القانونية المعروفة) مستفسرين عن السبب الذي حدا بالوزارة الى ارتكاب هذا الشطط فتفضل معاليه بالجواب الآتي : —

وزير المعارف والمراسيم

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

جوابا لكتابكم المؤرخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠ المتضمن استفساركم عن كيفية استصدار وزارة السعدون الثالثة مرسوما شمل وقائع حدثت قبل زمن صدوره

ان السبب الذي حدا بالوزارة السعدونية الثالثة الى استصدار المرسومين ١٣ و١٤ كان على ما اعلم ؛ وضع البلاد المهدد بخطر اضطراب حبل الأمن ولعلكم تتخطرون ما اوضحته في حينه في مجلس النواب من الاسباب التي اضطرت الحكومة العراقية الى تدارك الأمر باجراآت شديدة في الظاهر لكنها معتدلة في الحقيقة

أما أن القوانين لا تشمل ما قبلها وان المرسوم رقم (١٤) كان قد شمل قضية وقعت قبل صدوره بخمسة أيام فإن هذه المسألة لم تظهر صعوباتها اثناء استصدار المرسوم المذكور فحسب

بل كانت موضع مناقشة حادة ما بين وزير العدلية ومستشاره منذ أمد بعيد قبل استصدار المرسوم الآنف الذكر

أتذكر جيدا ما حدث بين وزير العدلية ومستشاره (اذ كنت في ذلك الوقت مديرا للعدلية) بشأن لائحة قانون نشر القوانين التي كانت وزارة العدلية مشغولة باحضارها إذ اقترح الوزير إدخال مادة في تلك اللائحة تنص على أن القوانين لا تشمل ما قبلها فعارض المستشار ذلك الاقتراح بقوله ان الاعتقاد السائد بعدم شمول القوانين ما قبلها ناتج من ميل زمرة من الحقوقيين العراقيين الى الأخذ بالنظريات الافرنسية التي درسوها على يد الاساتذة الاتراك مع ان الحقيقة — على رأيه — ليست كذلك لأن النظريات الحقوقية الانكليزية لم تتفق في هذا المبدأ مع النظريات الافرنسية بل هي تترك الأمر بالتشميل الى واضع القانون فإذا صرح في القانون بالشمول صار شاملا والا فليس من الصواب ان تتقيد القوانين بنظريات لم يتم اتفاق العلماء على صحتها لذلك ترى المادة (٧) من قانون العقوبات الافرنسي تصرح بأن القوانين العقابية لا تشمل ماقبلها عدا الاحكام المخففة للعقاب فإنها تشمل ما قبلها

هذه هي عقيدة المستشار القضائي في الحكومة العراقية بخصوص التشميل وعدمه ولا بد انكم تعلمون مركز هذا المستشار الخطير وتشعرون بتأثيره في التشريع العراقي

ولما وضعت قضية المراسيم في المناقشة بمجلس الوزراء، كان مستشار العدلية حاضرا في الجلسة ومدافعا — بالطبع — عن نقطة نظره هذه فكان لآرائه في هذا الموضوع ولخطورة مركزه في الحكومة من التأثير ما ادى الى اقتناع الوزارة بجواز التشميل خصوصا وهو الذي تعتبر فتواه بحكم العرف الجاري في الحكومة، فصل الخطاب

ربما كانت بعض الأسباب التي تستند اليها الجهة القائلة بجواز التشميل واردة نوعا ما إذا قبل أن القوانين المتضمنة اصول المحاكم تشمل ما قبلها وان المرسوم رقم ١٤ لم يحتو الا ماينقل سلطة الحكم من المحاكم الى الادارة لكن الظروف المحيطة بهذه الاجراآت كانت لسوء الحظ غير مساعدة على تبريرها بمقدار كاف لذلك كنت معارضا لنظريات المستشار بجواز التشميل وبقيت مصرا على رأيي حتى اتخذ القرار فبقيت في الأقلية ولما كان الأمر يتعلق بمرسومين الواحد منهما يعود تنفيذه الى وزير الداخلية والثاني يعود تنفيذه لي بصفتي وزيرا للمعارف فقد اضطررت الى ان ابين لرئيس الوزراء ضرورة انسحابي من الوزارة لعدم استطاعتي القيام بأمر

لم اقتنع بصحته لكن النظرية والاستشارة البريطانيين قد تدار كتا الأمر في هذا الموقف ايضا إذ قال المستشار ان الوزير اذا كان مخالفا في قرار يعود تنفيذه اليه مباشرة فلا يسوغ له أن يبقى محتفظا بمركزه : ولكنه يبقى في الاقلية ويحتفظ بمركزه اذا كان تنفيذ القرار المتخذ بالاكثرية لايعود اليه مباشرة ٠ وبما أن المرسوم رقم ١٤ لا يعود تنفيذه الى وزير المعارف فمخالفة هذا الوزير للمرسوم من الوجهة العلمية لا تؤدي الى استقالته غير ان المرسوم رقم ١٣ بالنظر لكونه واجب التنفيذ من قبل وزير المعارف نفسه فمخالفة الوزير له تؤدي حتما الى استقالة الوزير المذكور لذلك قرر مجلس الوزراء أن يدفع الإزمة بموافقته على نظرية المستشار فيما يتعلق بالمرسوم رقم (١٤) وعلى نظريتي فيما يتعلق بالمرسوم رقم(١٣)وانحلت المعضلة بهذا الشكل ولا بد انكم لاحظتم خلو المرسوم رقم (١٣) من أي شمول

هذا واقبلوا التحية والاحترام بغداد ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ «توفيق السويدي»



جواب السعدون

وكنا كتبنا لفخامة عبد المحسن بك السعدون كتابا في هـذا الموضوع قبل ارسالنا كتاب السويدي توفيق بك فتفضل فخامته بالرد التالي :

عزيزي عبد الرزاق افندي الحسني

أشكرك على كتابك الذي تسألني فيه عن قضية المرسومين ١٣و ١٤ ومع ان البيانات التي ادليت بها في مجلس النواب كافية بنظري لمن يكتب في تاريخ العراق السياسي فاني نزولا عند رغبتك اقول :

ان المرسوم رقم (١٤) ينص على تعديل مواد من قانون العقوبات البغدادي وتلك المواد تتضمن العقوبة ولم يكن حكم المرسوم إلا نقل صلاحية الحكم من العدلية (المحاكم) الى الادارة (الداخلية) ليس إلا لا بل ان مادة المرسوم جاءت مخففة لمواد الباب ١٣ من قانون العقوبات البغدادي فليس اذا هناك ما يخالف مبدأ عدم شمول القوانين إلى ما قبلها وإن كان هذا المبدأ موضوع بحث وجدال بين رجال التشريع منذ زمن بعيد ودمتم باحترام

بغداد ٩ ايلول ١٩٢٩ عبد المحسن السعدون

الصحف والاحزاب والمراسيم

أما الصحف فقد استنكرت استصدار الوزارة لهذه المراسيم «التي قالت عنها انها جائرة»

وأمامها المحاكم الموكول اليها امر البت في سلوك الناس ومعاقبتهم عما يرتكبونه من مخالفات وجنح . ولكن هذا الاستنكار لم يثن الوزارة عن رأيها ولم يؤخرها عن تنفيذ ما جاء فيها من العقوبات كما سبق الايضاح

وأما الاحزاب السياسية في العاصمة فقد احتجت على هذا العمل فطلب الحزب الوطني في الموصل بكتابه المؤرخ ٢١ آذار ١٩٢٨ اعادة النظر في أمر الطلاب المطرودين وتسهيل ارجاعهم إلى مدارسهم إذ ليس (من حسن السياسة أن تبقى نخبة من خيرة ابناء العراق محرومة من التحصيل الذي هو غاية كل فرد من افراد الامة .) ورفع حزب الشعب ببغداد في ١٦ شباط ١٩٢٨ إلى رآسة الوزارة الكتاب الآتي :—

« لقد كان للمرسومين الصادرين في الايام الأخيرة وقع شديد في نفوس اعضاء حزب الشعب خاصة المرسوم الذي يخول وزير الداخلية حق وضع الاشخاص تحت المراقبة . ان هذا الحق - ياصاحب الفخامة - يخالف احترام الحرية الشخصية المؤيدة بالقانون الأساسي والتي ادخلتها الوزارة في منهاجها ونلفت انظار فخامتكم بصورة خاصة إلى أن اصدار مثل هذه المراسيم يجعل وضع البلاد تحت الإدارة العرفية ولا يلائم بأي وجه الاحوال الاعتيادية التي تسير فيها الانتخابات العامة . وكذا نشير إلى شمول العقوبات المنصوص عليها في المرسوم وإلى الأعمال التي سبقت نشرها . إن القوانين والشرائع جميعها متفقة على عدم جواز ذلك فعليه نقدم احتجاجنا الشديد على هذا العمل وعلى اعادة عقوبة الجلد إلى المدارس ونرجو أن توفق الوزارة لإلغاء المرسومين المذكورين ودمتم »

رئيس حزب الشعب

ولكن الوزارة لم تلتفت إلى هذا الاحتجاج ايضا ولم تلغ المرسومين فبقيا نافذين حتى صدور الإرادة الملكية في ١٣ ايار ١٩٢٨ بدعوة اجتماع مجلس الامة « الجديد » إلى الاجتماع بصورة فوق العادة فعندئذ استصدرت الوزارة مرسوما آخر برقم ٢٤ الغت بموجبه المراسيم الثلاثة وهي ١٣ و ١٤ و ١٥ لسنة ١٩٢٨

غزاة نجد ايضا

كلما بحثنا عن وزارة من الوزارات ؛ تضطرنا الظروف والوقائع إلى استعراض العلاقات بين نجد والعراق . وقد تكلمنا عن هذه العلاقات بصورة مفصلة أثناء بحثنا عن الوزارة العسكرية الثانية في هذا الجزء الثاني من كتابنا ونزيد على ما تقدم ؛ أن الملك ابن السعود كتب إلى

المعتمد السامي البريطاني في بغداد كتابا مؤرخا ١٤ ايلول ١٩٢٧ يحتج فيه على قيام الحكومة العراقية بتأسيس مخافر لشرطتها في الصحراء الشامية . وكان المخفر الذي يشير اليه هو مخفر البصية (١) وبعد شهر اردف عاهل نجد احتجاجه المذكور بآخر كان اشد لهجة من الأول فأجابه المعتمد البريطاني بأن تأسيس مخفر « البصية » لا يستلزم كل هذه الاحتجاجات لأنه واقع على بعد سحيق من الحدود وبينما كانت المخابرات مستمرة في هذا الصدد ؛ غزا في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧ جماعة من مطير المخفر المذكور وقتلت من فيه من العمال والشرطة . وعقب ذلك هجوم ثان وغزوات أخرى فاحتج العراق على هذا الغزو فكان جواب ابن السعود أن هدم هذا المخفر هو الحل الوحيد لهذه المشكلة وزوال الهياج من أفكار النجديين . أما المعتمد البريطاني فقد رد على هذا الجواب قائلا أن انشاء هذا المخفر من قبل الحكومة العراقية ما هو إلا من قبيل القيام بواجباتها وتعهدها بمنع الغزو . ولكن العشائر النجدية هاجمت العشائر العراقية في ٩ و ١٧ كانون الأول ١٩٢٧ على مسافة ثمانية اميال في داخل الحدود العراقية فكانت خسائر العراقيين ٤٠ قتيلا ونهب من عشائرهم ١٢٠٧٤ رأسا من الغنم و ١٤٣١ حمارا و ٣٣ بندقية ومائة وسبع خيم وستة رؤوس جياد وأربعة من الابل . وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٨ خرجت قوة مختلطة من العشائر النجدية بقيادة زعماء مطير وهاجمت منزلا من منازل العشائر العراقية على مسافة ٤٥ ميلا من جنوبي غربي البصرة فبلغت الخسارة في هذا الهجوم ٤٨ قتيلا وعددا كبيرا من المواشي

وفي ٢٨ شباط ١٩٢٨ أذاع قلم المطبوعات في بغداد « أن قد هاجمت في ١٩ شباط ١٩٢٨ قوة من الاخوان مؤلفة من ٢٠٠٠ رجل يقودها فيصل الدويش وشيوخ مطير الآخرون العشائر العراقية والكويتية التي كانت نازلة قرب — حاريشان — عند الحدود الكويتية على بعد ٥٥ ميلا من جنوبي غربي البصرة وقد حالت رداءة الطقس دون تعقيب الجناة إلا بعد حين » اه

وكتب المعتمد السامي إلى الحكومة العراقية في ٢٧ شباط كتابا يعلمها فيه باضطراب الأمن في داخلية صحراء نجد واحتمال وقوع غارات اخرى على العشائر العراقية ووجوب اتخاذ التدابير السريعة لحماية البلدان العراقية وعشائرها فاجتمع مجلس الوزراء في ٢٩ من الشهر المذكور وتداول في هذا الكتاب وقرر ارسال جواب — أقر صيغته — فكان اشبه بالاحتجاج

(١) وهو مخفر للشرطة محكم البناء يقع على مسافة ٧٥ ميلا من الحدود النجدية

على تجاوزات نجدمنه بالكتاب. وتوجهت القوات العراقية على الأثر لمحافظة الحدود في المملكة وبعض البلدان العراقية ولا سيما المقدسة منها واتخذ المعتمد السامي في الوقت نفسه التدابير التي رآها ضرورية لاجتماع عاهل نجد بالسر جلبرت كلايتن مندوبا عن العراق لتقرير ما يلزم تقريره لسلامة الحدود من الغزو والغارات فجاء جواب الملك ابن السعود في ٤ نيسان ١٩٢٨ مرحبا بهذا التدبير وتم الاتفاق على أن يعقد هذا الاجتماع في جده في أوائل شهر ايار من السنة المذكورة وخولت الحكومة العراقية كلايتن أن ينوب عنها في المذاكرة مع ابن السعود على ثلاث نقاط وهي ١ — اعطاء تأكيدات عن حسن نية الحكومة العراقية ٢ — ان يرتب ابن السعود ما يلزم لتبادل المذاكرات بين الحكومتين بشأن بناء المخافر اما على طريقة تعداد الآبار أو على اساس بعد الآبار عن الحدود ٣ — تبادل الآراء مع ابن السعود في موضوع تسليم المجرمين واعادة العشائر أو الشيوخ الذين ذهبوا من قطر لآخر بدون اذن

ووافقت الحكومة ايضا على ايفاد مستشار الداخلية المستر كرنواليس والمفتش الإداري المستر كاوب ليمدا السر كلايتن بالمعلومات اللازمة

﴿ المفاوضات في جده ﴾

وافتتحت اخيرا المفاوضات بين الملك ابن السعود والسر جلبرت كلايتن في جده في اليوم الثامن من شهر ايار سنة ١٩٢٨ واستمرت حتى اليوم العشرين منه. وعقد المستر كورنواليس مستشار وزارة الداخلية العراقية الذي صحب السر جلبرت كلايتن إلى جده سلسلة اجتماعات مع مستشاري الملك ابن السعود وتفاوض معهم في جملة أمور أهمها لائحة اتفاقيتي تسليم المجرمين وحسن الجوار

وكانت نقطة الخلاف في هذه المفاوضات منحصرة في قضية المخافر المذكورة فأعاد ابن السعود اعتراضاته على انشاء مخفر البصيه وأيد احتجاجه السابق بأن ذلك مخالف لنصوص بروتكول العقير وصرح انه إذا هو وافق على ابقاء هذا المخفر أو أي مخفر آخر فسيفقد ثقة قبائله به فتفقد مقدرته على ضبطهم فأوضح السر جلبرت كلايتن أن هذا المخفر مقام على مسافة ٧٥ ميلا من الحدود النجدية فلا يمكن أن تشمله المادة الثالثة من البروتكول المذكور (١)

---

(١) تنص المادة الثالثة من بروتكول العقير على عدم جواز إقامة المخافر على حدود الطرفين دون ان يوضح فيها المنطقة الممنوع اقامة هذه المخافر ضمنها

ونظرا لقرب حلول موسم الحج الذي يتطلب حضور ابن السعود في مكة مدة شهر أو اكثر لم يكن بد من ايقاف هذه المفاوضات والسماح إلى كلايتن بالعودة إلى لندن والى كرنوالس بالعودة إلى بغداد ليطلعا حكومتيهما على ما وقع في جده وعلى نقطة الخلاف التي حالت دون انهاء المفاوضات

موتمر جده

وانتهى موسم الحج فقررت الحكومة العراقية إيفاد وزير معارفها « توفيق السويدي » إلى جده بعد أن يجتمع في القاهرة بالسر جلبرت كلايتن لاستئناف المفاوضات مع ابن السعود وقد زودته صلاحية البت في الأمور الآتية : —

١ ـ عقد اتفاقية تسليم المجرمين بين « العراق ونجد »

٢ ـ عقد معاهدة حسن الجوار بين المملكتين « العراق ونجد »

٣ ـ تبادل كتب مع المندوبين النجديين بالمعنى الآتي : ـ

ا ـ لكل من نجد والعراق الحرية التامة في انشاء مخافر في الصحراء ضمن اراضيها حسبما يتراآى ملائما وأن ليس في نية الحكومة العراقية تزييد عدد مخافرها الموجودة الآن في الصحراء على أن تستمر الأحوال السلمية في البادية

ب ـ تفسير عبارة « اطراف الحدود الواردة في المادة الثالثة من بروتوكول العقير وذلك بإفراز منطقة تمتد الى ٢٥ ميلا من الحدود او بتعيين عدد الآبار (١)

ج ـ قبول اقتراح حسم الطلبات على شرط أن لا يسلم بأن خسائر نجد في البصية الناشئة عن هجوم الطيارات تزيد على خسارة العراق

وسافر الوفد العراقي برآسة السويدي الى القاهرة على متن طيارة أقلته في ٢٢ تموز ١٩٢٨ فاجتمع فيها بالسر جلبرت كلايتن وابحر الجميع من هناك الى جده وقرر مجلس الوزراء في ٢٨ تموز ارسال حامية الى « الشبجة » بغية تطمين العشائر الموجودة هناك على الحدود وتفويض

(١) كان كلايتن قد اوضح لابن السعود اثناء مفاوضات ايار ٩٢٨ ان المادة الثالثة من بروتكول العقير لا يمكن ان تشمل — إذا فسرت تفسيرا معقولا — الآبار الواقعة بهذا البعد عن الحدود كالبصيه التي تبعد ٧٥ ميلا وكان منشأ الخلاف الفرق في تفسير الكلمات « في جوار الحدود » الواردة في هذه المادة فكانت نجد تدعي أن القصد منها هو منع انشاء المخافر مهما كان نوعها . اما العراق فكان لا يرى هذا الرأي فاقترح كلايتن على ابن السعود وجوب الاتفاق على تحديد هذه العبارة وجعلها تعني مسافة معينة من الحدود وأن تكون اقصى مسافة ٢٥ ميلا أو أن تكون بتعيين الآبار التي لا يجوز اقامة مخافر بقربها فرفض ابن السعود الاخذ بأحد هذين الوجهين

وزارة المالية صرف المبالغ اللازمة لهذه الحركات

وظهر في جده ان الملك ابن السعود لا يريد ان يتنازل عن آرائه في قضية المخافر قيد أنملة على الرغم من ان الوفد العراقي كان يظهر تساهلا ملموسا في سبيل حل هذه المشكلة الى آخر حد ممكن ولهذا انقطعت هذه المفاوضات وأبرق السويدي برقية الى رآسة الوزراء في بغداد بتاريخ ٨ آب قال فيها ان ابن السعود لا يوافق على نقطة نظر الحكومة العراقية وهو مصر على رأيه السابق ولهذا توقفت المفاوضات وسيسافر الوفد العراقي قافلا الى بلاده حالا »

ووقف رئيس الوزراء في المجلس النيابي يوم ٩ آب ١٩٢٨ وأدلى بما عنده من المعلومات عن سير هذه المفاوضات وهي لا تختلف في جوهرها عن الذي بسطناه اعلاه فكان لبياناته أسوء وقع في النفوس وتناولت الصحف العراقية شخصية ابن السعود وجماعته بالطعن والشتم فقابلتها الصحف الحجازية ـ النجدية بمثلها واضطرت الحكومة في بغداد الى اصدار منشور في ٢٧ آب منعت بموجبه المس من كرامة ابن السعود وعاد الوفد العراقي الى بغداد فبلغها في ٣٠ آب غير ناجح في مسعاه وكان داود الحيدري « وزير العدلية » يرى وكالة وزارة المعارف مدة غياب الوزير السويدي في هذه المهمة

الشروع بالانتخاب

أصدرت وزارة الداخلية اوامرها الى متصرفي الالوية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٨ بالاستعداد للانتخاب العام فاستعدت المعارضة لخوض المعمعة واستعد الشعب لاستعمال حقه المشروع في حلبة هذا الجهاد . وما كادت الحكومة لتشرع بالانتخابات حتى بدأ الضجيج ورفعت الشكاوى من تدخل السلطة فيها واشتبك الفريقان « الحكومة والمعارضة » في حرب انتخابية اندلع لهيبها الى جهات كثيرة وزوايا مختلفة « ولكن الوزارة استفادت من كونها في دست الحكم ومن استعمال نفوذها القوي في الالوية فاسفرت النتيجة عن حصول الحكومة على اكثرية ساحقة إذ حصل مرشحوها على ٦٦ كرسي من أصل ٨٨ كرسي » ولما كانت خطتنا في سرد الحوادث التجرد عن العاطفة ؛ نثبت فيما يلي مادونه تقرير دار الاعتماد عن سير الإدارة في العراق لسنة ١٩٢٨ عن هذا الانتخاب اذ قال :ـ

(يتعذر علينا تقديم إحصاء يعتمد عليه بعدد الذين يحق لهم التصويت قانونا ونسبة الذين قدموا أصواتهم ولو طبقت احكام قانون الانتخاب بالضبط لأمكن الحصول بشيء من التعب

على الارقام التي تظهر هذه الحقائق . ولا ينكر أن المخالفات التي اجريت فعلا كانت كثيرة إلى درجة انه لا يمكن اعتبار الاحصائيات المبتنية على الجداول الانتخابية صحيحة حتى ولا مقارنة للصحة) اه

وبلغ من تدخل الحكومة في هذا الانتخاب ان اقترح عدد كبير من الناخبين والمنتخبين تعيين النواب مباشرة دون الركون إلى هذه الطريقة . وقد نشرت هذه الاقتراحات في الصحف والحكومة تقرؤها ولا تنبس ببنت شفة كما ان برقيات الاحتجاج على تدخل موظفي الادارة في الوحدات الادارية في الانتخابات كانت تنهال على الحكومة كالسيل المنهمر وتقول بصريح العبارة « أن الانتخابات تجري في ظل الاحكام العرفية » وجاء في بعضها « أن الموظفين يخرقون الدستور ويهددون الاهلين لحملهم على انتخاب مرشحي الحكومة » (١)

وقد اقيمت دعاو جزائية كثيرة من جراء تدخل الموظفين في هذا الانتخاب وامتنعت الهيئة التفتيشية في البصرة عن تصديق مضابط بعض النواب واحتجت على جريان الانتخابات في الاقضية التابعة إلى لوائها ونشرت الكتلة الوطنية في الموصل مؤلفا مطبوعا اسمتهُ «فظائع الانتخابات » ضمنتهُ الطعون القانونية والتجاوزات غير المشروعة التي حلت بهذه الانتخابات ووقعت حادثة في بغداد ليلة ١٩ نيسان ١٩٢٨ قتل فيها شقيقان صنوان من خيرة شباب بغداد « هما عمر وبكر »

اخيرا أجري انتخاب النواب في ١٩ ذي القعدة (٩ ايار) ودعي المجلس الى عقد اجتماعه غير الاعتيادي في ١٩ ايار فوقف المعارضون يعددون مساوي هذا الانتخاب وانتصب « عطا الخطيب » أحد مرشحي الحكومة ليشاطر المعارضة رأيها فقال انه رشح نفسه للنيابة عن لواء ديالي فنجح وفاز بها ورشحته الحكومة لها عن لواء الكوت فنجح بها ايضا مع أنه لم يذهب الى الكوت ولم يتعرف بأحد من سكان لواء الكوت وانه يفضل الاستقالة من نيابته عن لواء الكوت ويحتفظ بنيابته عن لواء ديالي ولكنه استقال فعلا من الثانية فهاج النواب الحكوميون واضطربوا وقال السيد احمد الراوي نائب الحلة « ان عطا الخطيب أقام الحجة على عدم مشروعية نيابته عن لواء الكوت والمرء يؤاخذ على اقراره وطلب الى المجلس ان يصوت على عدم مشروعية نيابته عن اللواء

(١) ابدى معالي وزير المال (يوسف غنيمة) ملاحظته على ما كتبناه عن هذه الانتخابات فقال « ان الانتخابات في سنة ٩٢٨ كانت اكثر اعتدالا من انتخابات سنة ١٩٢٥ وتدخل الحكومة كان أقل ايضا وما قولك في انتخابات هذه السنة ? « يريد انتخابات سنة ١٩٣٠ »

المذكور فصوت النواب الحكوميون على ذلك حالا وعبثا حاول المعارضون طلب تأجيل هذا التصويت الى جلسة قادمة وكانت النتيجة ان عطا الخطيب فقد النيابتين في تلك الوقفة الشريفة ولكن رئيس الوزراء رشحه للنيابة عن لواء الكوت مرة اخرى ففاز بها

وقد ذكرنا هذه القضية لبيان مقدار مشروعية هذا الانتخاب فهل يلام مكاتب العرفان اذا نشر في ص ١٤٧ من الجزء الاول من مجلد سنة ١٩٢٨ العبارة التالية :—

(وقد تمكنت الحكومة من تعيين هيأة نيابية معظم اعضائها لا يصلح للتعبير والافصاح عن رأيه الشخصي فكيف به اليوم يتكلم بلسان الامة والأمة بريئة منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب ٠٠٠) الى ان يقول (وبعد فقد انتهت الانتخابات على هذا النمط وافتتح المجلس جلساته ورقدت الضحايا في قبورها باكية الحالة التعسة التي جابهتها الأمة المسكينة في اعز مقدساتها فليشهد التاريخ على أن ليس للأمة رأي في انتخاب نوابها وليعلم العالم العربي الذي يغبط العراق على حياته النيابية ولتعلم عصبة الامم وليعلم من بيده مقاليد الامور من رجال بريطانيا بأن البرلمان العراقي غير مشروع البتة وان الأمة التي سفكت دماءها الغزيرة في سبيل استقلالها لا تعترف بأية صبغة قانونية لهذا البرلمان الذي عين معظم نوابه تعيينا) اهـ ٠

﴿ حفلة افتتاح المجلس ﴾

صدرت الإرادة الملكية في ١٣ ذي القعدة ١٣٤٦ (١٣ ايار ١٩٢٨) بدعوة المجلس الى الاجتماع في ١٩ ايار بصورة غير اعتيادية فاستصدرت الوزارة مرسوما بالغاء المراسيم الثلاثة المرقمة ١٣ و ١٤ و ١٥ التي وضعتها ابان اضطلاعها باعباء المسؤولية . وجاءت الوفود من بعض الالوية المجاورة للعاصمة لتعلن سخطها على ما جرى في الانتخابات فاتخذت السلطة ما يلزم من التدابير وافتتح المجلس جلساته بالمراسيم المألوفة وألقى جلالة الملك خطبة العرش الآتي ذكرها وتفرق النواب والأعيان فانتخب الأولون عبد العزيز القصاب «وزير الداخليه في الوزارة» رئيسا للمجلس النيابي وانتخب الآخرون يوسف افندي السويدي رئيسا لمجلس الاعيان وصدرت الارادة الملكية في اليوم نفسه باسناد وكالة وزارة الداخلية الى عهدة رئيس الوزراء

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب !

يسرني ان افتتح مجلسكم في دورته الثانية مرحبا بممثلي الامة واعيانها راجيا من الله تعالى ان يوفقنا لما

فيه الخير والفلاح

لقد دعت الظروف – كما تعلمون – إلى حل المجلس النيابي السابق وانتخاب مجلس جديد بغية الرجوع إلى رغبات الامة في بعض الامور الخطيرة فجرى الانتخاب وتأليف مجلس النواب ممن اختارته الامة لتمثيلها فلنا وطيد الامل بأنهم سيكونون عند حسن ظنها فيهم

ايها السادة – ان وضعنا السياسي في تحسن مستمر وعلاقاتنا الخارجية تتوطد يوما فيوما على اسس ثابتة . ففي السنة الماضية كان موعد اعادة النظر في المعاهدة العراقية – الانكليزية وبالنتيجة وقع على معاهدة جديدة مع حليفتنا بريطانيا العظمى ولم تزل المفاوضات جارية بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وعند ما تنتهي هذه المفاوضات وتسفر عن نتيجة ملائمة لمصلحة البلاد ، تعرض المعاهدة والاتفاقيتان على مجلسكم للبت فيها

لم يطرأ تطور جديد على علاقات العراق مع الدول المجاورة له سوى ما وقع مؤخرا على الحدود العراقية النجدية من الحوادث المؤسفة التي اطلعتم عليها في حينه . لقد كان في الامكان ان تحسم المشاكل بين الطرفين بالطرق السياسية والسلمية إلا انه لم يقع شيء من هذا القبيل بل قامت العشائر النجدية بشن الغارات على الحدود فاتخذت حكومتنا التدابير اللازمة لصد تلك الغارات وحماية رعاياها من الاعتداءات وقد بدأت حديثا المفاوضات مع جلالة الملك ابن السعود لتمهيد حسم المشاكل القائمة بيننا وبين نجد واننا نأمل ان تتكلل هذه المفاوضات بالنجاح وان يزول كل ما من شأنه الاخلال بعلاقات القطرين المجاورين

لم تأل حكومتنا جهدا في توسيع نطاق التمثيل الخارجي لما في ذلك من تعزيز مركزنا السياسي وتوثيق الروابط الودية مع الدول الاجنبية وحفظ مصالح العراقيين في بلادها وقد اوفدت حكومتنا عنها ممثلا سياسيا إلى انقره بعد ان عينت حكومة الجمهورية التركية قنصلا عاما لها في بغداد فازدادت من جراء ذلك العلاقات بين الدولتين تحسنا اوجب المسرة والاغتباط وفي النية ايجاد علائق سياسية وتجارية بين العراق ومصر في القريب العاجل وقد وضعت المخصصات اللازمة لذلك في ميزانية هذه السنة

حضرات النواب – سارت الامور المالية سيرا حسنا ادى إلى زيادة ايرادات الدولة وقد عالجت الوزارة السابقة الديون العثمانية بعملية ستعرضها حكومتنا عليكم في وقت مناسب ان الهمة مبذولة في معالجة مشروع العملة العراقية للتوصل إلى حل مرضي يحقق للبلاد عملة وطنية موضوعة على قاعدة ثابتة سليمة كما ان المفاوضات مع اصحاب رؤوس الاموال لانشاء مصرف وطني ومصرف زراعي سائرة في تقدم ومن المنتظر اتمام المشروع في القريب العاجل . لقد اهتمت حكومتنا بتنفيذ رغبات مجلس الامة التي عبر عنها كرارا فيما يتعلق بتثبيت ملاك الدولة وسن قوانين للموظفين تكفل حقوقهم وتعين واجباتهم واتخذت كل الترتيبات في هذا الشأن حتى اصبحت اعمال لجنة الملاك على وشك الانتهاء . وقد وضعت الحكومة نصب عينيها تنشيط تجارة الصادرات وتشجيع المشاريع الاقتصادية فتذرعت بالوسائل المؤدية إلى ذلك وسنت بعض اللوائح التي ستعرضها على مجلسكم عند اكمالها

ايها السادة – إن أحوال البلاد الداخلية تتقدم تقدما مطردا ويسرنا ان نشير بوجه خاص إلى استتباب الأمن في جميع انحاء البلاد وما نشأ عن ذلك من التقدم العمراني والاقتصادي وقد احدثت بعض اوضاع ادارية جديدة رغبة في تأييد سلطة الحكومة والسير بها نحو الرقي المنشود . لقد شرع في انشاء جسر الفلوجه وكمل جسر قره خان وتم القسم الاعظم من طريق راوندوز – رايات كما ان هناك طرقا عديدة بوشر فتحها وجعلها صالحة لمرور السيارات وكذلك مدت خطوط التلفون بين عدد من المدن العراقية . اما المعارف فالاهتمام بها لا يقل عن الاهتمام بالشؤون الحيوية الاخرى في البلاد وقد زيدت اعتمادات المعارف في هذه السنة بنسبة ١٦ في المائة عن اعتمادات السنة السابقة لتمكين وزارة المعارف من القيام بمشاريع علمية اوسع نطاقا مما هي

عليه الآن . ان المساعي التي بذلت لمكافحة الجراد لا تزال مستمرة ولما كان التخلص تماما من هذه الآفة الفتاكة ليس بالامر السهل ، اقتضى مضاعفة الجهود واتخاذ اساليب متعددة جديدة .

إن من جملة الامور المهمة التي ستعرض عليكم في هذا الاجتماع ، ميزانية هذه السنة ومقاولة اللطيفية التي حلت محل الامتياز المعروف بامتياز اصفر وامتياز التنوير والترامواي الكهربائي لمدينة بغداد المعدل للامتياز القديم الذي منحته الحكومة العثمانية قبل الحرب وبعض اللوائح القانونية . وستعرض عليكم ايضا قضية الدفاع الوطني التي اثق بأنكم ستبتون فيها بالصورة التي تكفل حماية الوطن وسلامته هـذا وآمل انكم ستعالجون الامور التي ستعرض عليكم بالحكمة والروية

وفي الأخير ادعو الله عز وجل ان يسدد خطواتكم ويقرن اعمالكم بالنجاح والتوفيق

نواب المجلس الجديد

رأينا من المناسب أن نذكر هنا اسماء نواب المجلس النيابي الجديد مرتبة على الألوية لعدم ابرامهم معاهدة تضطرنا إلى ذكر اسمائهم في موضع آخر

نواب لواء بغداد ١ — ياسين الهاشمي ٢ — نوري السعيد ٣ — ناجي السويدي ٤ — حمدي الباجه‌جي ٥ — محمود رامز ٦ — محمد رضا الشبيبي ٧ — محمد جعفر ابو التمن ٨ — عبد العزيز القصاب ٩ — يوسف غنيمه ١٠ — الحاج عبدالحسين آل الجلبي ١١ — نعيم زلخه ١٢ — ساسون حزقيل ١٣ — الشيخ احمد الداود

نواب لواء كربلا ١ - عثمان العلوان ٢ — السيد احمد الوهاب

نواب لواء الحله ١ — محمد رؤوف الجوهر ٢ — سلمان البراك ٣ — احمد الراوي ٤ — مصطفى عاصم ٥ — عبد الرزاق الازري

نواب لواء الديوانية ١ — اسماعيل الصفار ٢ — عبد المجيد علاوي ٣ — خالد سليمان ٤ — السيد حسين المقوطر ٥ شعلان الظاهر ٦ — عبد العباس فرهود ٧ — عبد المحسن شلاش ٨ — مظهر الحاج صكب ٩ — السيد علوان الياسري ١٠ — ناجي شوكت

نواب لواء المنتفق ١ — خيون العبيد ٢ — السيد عبد المهدي ٣ — عبد الغني حمادي ٤ — طالب محمد علي ٥ — زامل المناع ٦ — محمد حسن حيدر ٧ — عبد الجبار التكرلي ٨ — منشد الحبيب

نواب لواء البصرة ١ — عبد المحسن السعدون ٢ — الحاج حسين العطيه ٣ — محمد جعفر القاضي ٤ — محمد سعيد العبد الواحد ٥ — محمد زكي المحامي ٦ — هاشم النقيب ٧ — عبد النبي مير معلم ٨ — يوسف عبد الاحد ٩ — مصطفى الطه

نواب لواء العماره ١ ـ علوان الجنديل ٢ ـ شواي الفهد ٣ ـ عبد الرحمن المطير
٤ ـ ياسين العامر

نواب لواء الكوت ١ ـ رشيد عالي الكيلاني ٢ ـ احمد حالت ٣ ـ عطا الخطيب
٤ ـ عبد الله الياسين

نواب لواء ديالي ١ ـ عز الدين النقيب ٢ ـ احمد عزت الأعظمي ٣ ـ حكمت سليمان
٤ ـ صبحي الدفتري

نواب لواء الدليم ١ ـ علي السليمان ٢ ـ توفيق السويدي ٣ ـ جميل الراوي
٤ ـ مشحن الحردان

نواب لواء السليمانية ١ ـ سيف الله ٢ ـ محمد صالح ٣ ـ امين زكي ٤ ـ صبري علي آغا

نواب لواء كركوك ١ ـ محمد الجاف ٢ ـ مصطفى اليعقوبي ٣ ـ محمد علي قبردار
٤ ـ محمد سعيد الحاج حسين

نواب لواء اربيل ١ ـ جمال بابان ٢ ـ داود الحيدري ٣ ـ معروف جياودك
٤ ـ اسماعيل راوندوزي

نواب لواء الموصل ١ ـ جميل الفخري ٢ ـ حازم شمدين آغا ٣ ـ عبد الإله حافظ
٤ ـ عبدالله البرفيكاني ٥ ـ خير الدين العمري ٦ ـ عبدالله المفتي ٧ ـ عبد آل سليمان بك
٨ ـ ضياء الدين يونس ٩ ـ هبةالله المفتي ١٠ ـ يوسف خياط ١١ ـ ابراهيم البكر ١٢ ـ رؤوف اللوس ١٣ ـ ساسون سميح

⁂ حوادث مختلفة ⁂

١ ـ انتشر الجراد في آذار ١٩٢٨ انتشارا عظيما وفتك في المزروعات فتكا ذريعا فتعاون الاهلون مع الحكومة على مقاومة خطره وتعقيبه في مغاوره وتوصل الفريقان الى نتيجة لا بأس بها ولكن بعد أن اتلف قسما كبيرا من المزروعات

٢ ـ تأسست في ٢٠ آذار ١٩٢٨ جمعية لحماية الاطفال في بغداد فرعاها الشعب بعنايته وشملها جلالة الملك بعطفه وساعدتها الحكومة مساعدات حسنة فكانت أعمال الجمعية ـ ولا تزال ـ نافعة ونتائجها مرضية

٣ ـ طغى الفرات في اواخر نيسان ١٩٢٨ طغيانا هائلا ودمر المزارع والقرى تدميرا

موئلا وسافر جلالة الملك إلى لواء الدليم بنفسه في ٢٥ من هذا الشهر ليشارف أحوال السداد ويتفقد رعاياه المنكوبين من أثر هذا الفيضان ومع ان الوزارة. صرفت مبالغ طائلة جدا لدرء الخطر المحدق بالمدن والقصبات فقد بقي ألوف من الناس بلا مأوى تحيط بهم المياه من جميع جهاتهم حتى ان الاضرار التي لحقت الأهلين بنفوسهم واموالهم بلغت مبلغا لم يكن في الاستطاعة ضبطه

٤ ــ عطل محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية الحياة النيابية في مصر في تموز من عام ١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد فقرر المجلس النيابي العراقي اعلان اسفه على ذلك وابرق الى مجلس النواب المصري برقية في هذا المآل وانتقدت الصحف العراقية هذا التعطيل انتقادا مرا ورثى الشعب العراقي لهذه المأساة رثاء شكرته مصر الناهضة عليه

٥ ــ تمرد الشيخ غضبان الخيون على السلطة في ايار ١٩٢٨ فالقت عليه الطيارات بيانا من الحكومة طلبت فيه اليه أن يسلم وأتباعه الى الحكومة وحددت له وقتا قصيرا ولكن الشيخ هزأ وصحبه بهذا البيان واعلن انه يريد مقاطعة الحكومة فاصلته الطيارات نارا حاميه من الجو وانزلت به وباتباعه العقاب الصارم وتكبدت السلطة خسائر غير قليلة

٦ ــ فاتنا ان نذكر وفاة السيد عبدالرحمن النقيب في ١٣ ذي الحجة ١٣٤٥ (١٣ حزيران ١٩٢٧) وكان قد ألف ثلاث وزارات

٧ ــ استأنف الحزب الوطني العراقي أعماله في ٢٤ تموز ١٩٢٨ وكانت الحكومة قد اوقفته عن مزاولتها في حادثة ٢٥ آب سنة ١٩٢٢ (١) فكان حزبا وطنيا عاملا على خدمة البلاد خدمة منزهة عن كل مصلحة شخصية

٨ ــ زار بغداد في ٢١ رجب ١٣٤٧ (٤ كانون الثاني ١٩٢٩) المستر كراين المثري الأميركي الشهير وصديق العرب المعروف فاقيمت له في بغداد حفلات تكريمية كثيرة كانت الى السياسة والتنديد بسياسة الوزارة أقرب منها الى التكريم وسافر الزائر الكريم الى بعض مدن العراق المشهورة وقصبات الفرات الرئيسية فاحتفلت به هذه احتفالا مهيبا وغادر العراق في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩ في طريقه الى الكويت فاصلى غزاة نجد سيارته نارا حامية وقتل أحد الذين صحبوا الزائر في هذه السيارة فكان لهذه الحادثة وقع اليم في نفوس الحكومة العراقية والعراقيين معا

---

(١) راجع ص ٤٤ من الجزء الأول

امتياز اصفر ومشروع اللطيفية

بحثنا في الجزء الاول ص ٩١ وما بعدها بحثا مفصلا عن مشروع أصفر و كيفية منحه وقد ظهر بعد ذلك ان الاستشارة الفنية كانت خاطئة في قضية تقدير المياه لانها منحت اراضي اصحاب الامتياز (وهي ٦٠٫٠٠٠ هكتارا من اراضي الفرات اي نحو ٢٤٠٫٠٠٠ مشارة) ماء قدره سبعماية الف قدم مكعب في كل ثانية ومنحت الاراضي الموضوعة تحت تصرفهم في لواء ديالي وهي « خمسة عشر الف هكتارا اي نحو ٩٠٫٠٠٠ مشارة » ماء قدره مائة الف قدم مكعب في كل ثانية في السنة الاولى وضعف ذلك في كل ثانية في السنة الثانية وثلاثة امثاله في كل ثانية في السنة الثالثة والسنوات التي تليها فظهر بعد التجاريب أن مياه ديالي كلها لا تكفي لإرواء اراضي الشركة اشهر الصيف فقط حتى ولو اعتمدت الحكومة حرمان مزارع الاهلين من الماء ولما كانت شروط الامتياز تجوز للشركة تحويل امتيازها إلى شركة ثانية او ثالثة حوّل اصحاب امتياز اصفر مشروعهم إلى شركة ايركه شنر ليمتد في ١٦ حزيران ١٩٢٥ وحولته الاخيرة في عين التاريخ الى شركة ديالي فلما قامت هذه باعمال التجاريب وظهرت لها هذه الحقيقة المرة وأن المياه لا تكفي لإرواء قسم من الاراضي التي خولتها بموجب الامتياز ، تقدمت إلى الحكومة طالبة تنفيذ نص الاتفاق او الذهاب إلى التحكيم

وبعد اخذ ورد طويلين ومخابرات واسترشادات كثيرة ؛ توسط بعض الموظفين البريطانيين المستخدمين في الحكومة العراقية بينها وبين الشركة لحل الخلاف على اساس ترك مشروع ديالي واستحصال اراض تملك بالطابو على الفرات لزرعها واستثمارها فحصل الاتفاق على امضاء اتفاقية جديدة دعيت بـ « اتفاقية مشروع اللطيفية » فاصبحت الشركة والحكومة في حل من اتفاقية اصفر اعتبارا من ٨ شباط ٩٢٨ واليك خلاصة هذه الاتفاقية الجديدة

١ ـ الغيت جميع الصكوك والوثائق المتعلقة باتفاقية اصفر في ٨ شباط ١٩٢٨

٢ ـ تملك الحكومة شركة ديالي ١٠٠٫٣٢٣ مشارة من اراضي اللطيفية بتشريع خاص وعلى نفقتها « نفقة الحكومة » لقاء مبلغ قدره (٢٥٠١٦ باونا وثلاثة شلينات) ـ اي نحو ربيتين عن كل مشارة ـ تدفعه الشركة مقابل اصدار سندات الطابو باسم الشركة

٣ ـ تتعهد الحكومة العراقية بأن تنشئ على نفقتها قناة رئيسية للري مع جميع المرافق

الضرورية لها (١) لتجهيز المياه اللازمة لإرواء اراضي الشركة الجديدة وتمنح الشركة الحكومة ارضا كافية لحفر هذه القناة وانشاء ضفتيها وتكون القناة واحدة تستمد مياهها من عمود الفرات وتكون لها باب متناسبة مع اهميتها وتحافظ الحكومة على سلامتها وتطهيرها حسبما تتطلبه مصلحة الارض إلى ان ينتهي اجل الامتياز فتعود القناة ملكا للعراق واذا اقتضى للحكومة ان تعطي الاراضي الواقعة على ضفتي هذه القناة والتي لم تكن في ضمن املاك الشركة ماء فتتحمل نفقات توسيع القناة ومرافقها على شرط ان يقترن ذلك بموافقة الشركة فلا توسع القناة الا بإذن منها

٤ ـ تدفع الشركة إلى الحكومة نفقات هذه الاعمال مع فائدة قدرها ٦ ٪ في ١٢ قسطا متساويا لكل سنة قسطا واحدا ويضمن مبلغ الدين العائد الى الحكومة برهن الملك المسجل باسم الشركة في الطابو باسم الحكومة حتى يتم اطفاء الدين فإذا لم تؤد الشركة اي مبلغ من المبالغ الواجبة الدفع فتكون الحكومة « حرة في تنفيذ التأدية من الاراضي ومن اي قسم منها غير مبيع وباق بيد الشركة » ـ٢ـ

المشروع الجديد في البرلمان

وتقدمت الحكومة إلى المجلس النيابي بلائحة امتياز مشروع اللطيفية ليقرها فاشتدت المناقشة حولها وحمي وطيس الجدال وطلب بعض النواب ان تلتجئ الحكومة إلى التحكيم بدلا من أن تمنح الشركة هذه المساحات الواسعة وفق هذه الشروط المضرة بصالح البلاد فقام انصار الحكومة وادلوا بمعلومات ضافية عن الاضرار التي لحقت البلاد من جراء اعطاء امتياز اصفر الذي يحل محله الآن مشروع اللطيفية واحتمال تضرر الحكومة إذا التجأت إلى التحكيم وبالغوا في ذكر المرونة التي استعملتها الوزارة العسكرية الاولى في منح هذا الامتياز وانتهز بعض النواب هذه الفرصة فحمل على بعض اعضاء الوزارة المذكورة حملة شعواء وطلب سوق اعضائها الى التحقيق النيابي حتى دخلت المناقشة في الشخصيات

وحمل الحكوميون والمعارضون على ثابت عبد النور وحمدي الباجه جي حملات شديدة واسمعوهما قارص الكلام وكان (حمدي) نائبا فأراد النواب رفع الحصانة النيابية عنه ولكن

---

(١) انفقت الحكومة نحو ١٢٠,٠٠٠ ربية على حفر القناة مع مرافقها (٢) تأخرت الشركة عن تسديد هذه المبالغ للحكومة بحجة ان زراعتها لم تنجح فتقدمت الوزارة المدفعية الثانية إلى المجلس النيابي في مارت ١٩٣٤ بتعديل جديد للاتفاقية سنذكره في بحثنا عن الوزارة المذكورة في الجزء الثالث من هذا الكتاب

أعوانه دافعوا عنه بأنه باع حصته من الامتياز قبل الشروع بتنفيذه وأنه لا علاقة له الآن بهذا الامتياز وجاء في بعض الاقوال « ان ثابت عبد النور وحمدي الباجه جي كانا من جملة السماسرة للاجنبي على حساب هذه المملكة

﴿ سوق الوزارة العسكرية إلى التحقيق ﴾

وكان « ناجي السويدي » خطيب الأكثرية التقدمية في المجلس النيابي يوم جرت المذاكرة حول مشروع اللطيفية فقدم اقتراحا بالاكتفاء بالمذاكرة ولا سيما وقد دخلت المذاكرات في الامور الشخصية وتناقش النواب في مواد الامتياز فقبلوها مادة بعد مادة وقدم « صبحي الدفتري » اقتراحا طلب فيه التحقيق مع الاشخاص الذين منحوا امتياز اصفر عن :—

١ — الغلط الفني في تقدير المياه ٢ — المرونة التي سببت فشل المشروع ٣ — تأخر الحكومة التي منحت الامتياز عن مطالبة الشركة بتنفيذه

وقدم «عبد الرزاق الازري» اقتراحا في الموضوع نفسه فأمر رئيس المجلس بتوحيد الاقتراحين وطبعهما ليوزعا على النواب فتجري المناقشة عليهما في الجلسة المقبلة

وعقد المجلس جلسته المذكورة في ٣ ربيع الثاني ١٣٤٧ (١٧ ايلول ١٩٢٨) وتذاكر في الاقتراحين المذكورين ورأى أنهما في مآل واحد فقرر مزجهما والتصويت عليهما في وقت واحد فوضعهما الرئيس بالتصويت فقبلهما المجلس بالاكثرية وبذلك أصبحت الوزارة العسكرية الاولى متهمة مع المستشارين الانجليز الذين اشتغلوا معها في اعطاء امتياز أصفر

﴿ وزيران متهمان ﴾

ولما كان الحاج عبد المحسن شلاش وزير الاشغال والمواصلات في هذه الوزارة ، وزيراً للمالية في الوزارة التي منحت هذا الامتياز ، وحيث ان المجلس قرر سوق الوزارة المذكورة الى التحقيق النيابي ، طلب احد النواب إقالة الحاج عبد المحسن من الوزارة ورفع الحصانة النيابية عنه فلم يسمع هذا الطلب ولم يقبل وقرر مجلس الاعيان نفس القرار الذي اتخذه مجلس النواب بحق الوزارة العسكرية الاولى

ولما كان نوري السعيد وزير الدفاع في الوزارة السعدونية الثالثة ، وزيراً للدفاع ايضاً في الوزارة العسكرية المذكورة طلب الى المجلس النيابي أن يقرر : —

١ً هل قصد المجلس بتقريره إجراء التحقيق النيابي مع أعضاء الوزارة العسكرية أن

يعرب عن شبهته بتلك الوزارة وعدم ثقته بالعضوين من اعضائها اللذين هما الآن عضوان في الوزارة الحاضرة ؟

٣ً اذا لم يقصد المجلس ذلك فأرجو أن يعرب عن قصده بالتصويت ! اه

وتذاكر المجلس في هذا الطلب في جلسته المنعقدة في ٢٢ ايلول ١٩٢٨ فقرر العدول عن فكرته الاولى وارتأى أن قرار المجلس كان يقضي بسوق الوزارة العسكرية الى التحقيق وأن التحقيق لا يعني اتهام ثم منحت الاكثرية التقدمية نوري السعيد والحاج عبد المحسن شلاش الثقة فبقيا في منصبيهما واعتبر المعارضون هذا القرار الجديد رجوعاً من المجلس عن قراره الاول ولم نسمع حتى الآن أن هذا التحقيق جرى مجراه المتبع في الحكومات كما أنا لم نعثر على نتيجة يصح أن تسمى نتيجة تحقيق نيابي

﴿ مشروع الترامواي ﴾

كانت الحكومة العثمانية منحت محمود جلبي الشابندر في ٢٢ ربيع الاول ١٣٣٠ (٢٨ شباط ١٩١٢) امتيازاً لتنوير مدينة بغداد بالكهرباء وتأسيس ترامواي فيها من قبل الحكومة وكانت الحكومة مساهمة للترامواي والتنوير والقوة الكهربائية لينفذ هذا المشروع . فحال نشوب الحرب العالمية وانصراف الناس الى البحث والاشتغال فيها دون تحقيق المشروع

فلما تأسست الحكومة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١ راجعت هذه الشركة الحكومة المذكورة طالبة اليها أن تقر هذا المشروع فعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢١ وتذاكر في هذا الطلب فقرر ابرام الامتياز الممنوح

ولما كان من الضروري وضع مواد هذا الامتياز في قالب يلائم الاحوال الاقتصادية الراهنة يومئذ كما نصت على ذلك أحكام بروتكول الامتيازات الملحق بمعاهدة الصلح المنعقدة بين تركيه وخصومها في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٣ م ، دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات جديدة مع صاحب الامتياز المذكور فانتهت بان وقع في ٢ حزيران ١٩٢٨ كل من الحاج عبد المحسن شلاش وزير الاقتصاد والمواصلات ورؤوف الجادرجي مندوب الشركة المذكورة ، اتفاقية منح بموجبها مشروع التنوير والترامواي لمدينة بغداد الى الشركة لمدة ٥٠ سنة(١) تصبح في ختامها جميع ممتلكات الشركة ملكاً للحكومة العراقية إلا ما جاء

(١) المادة ٣

في الأحوال التي صرحت بها المادة ٩٨ (آ) من الامتياز (١)

وجاءت الوزارة بهذا الامتياز إلى المجلس النيابي ليقره حسب الاصول فتناقش فيه المجلس في ٢٠ ايلول سنة ٩٢٨ وكانت مواد الامتياز منحصرة في النقاط الآتية المهمة نذكرها هنا لأن الامتياز مطول يقع في ١٢٠ مادة معظمها فني لا فائدة من ذكره :—

١ً — ان تقوم الشركة بابتياع مشروع الكهرباء البريطاني (أي الذي اسسه الانجليز ابان احتلالهم بغداد) والاستمرار على تشغيله حتى يتم المشروع الجديد على ان تدفع الشركة الى الحكومة البريطانيه ٢٥،٠٠٠ باونا لقاء ذلك «المادة ٧»

٢ً — انشاء مشروع كهربائي أوسع واكثر فائدة من الذي نص عليه في الامتياز القديم

٣ً — تعيين الحد الأدنى لرأس مال الشركة واعطائها الفرصة للاشتراك باكتتاب الأسهم لمن شاء من العراقيين «المادة ٢»

٤ً — تبديل الأسلاك الكهربائية بأسلاك تدفن تحت الارض في قسم من الشارع العام لحفظ الناس من الأذى «المادة ١٩»

٥ً — توسيع مساحة الامتياز من عشرة كيلو مترات «أي ستة اميال» الى ثمانية أميال لتوسيع العاصمة «المادة ٣ فقرة أ»

٦ً — يحق للحكومة ان تبتاع المشروع متى شاءت بعد انقضاء ٢٠ سنة او عند انقضاء كل خمس سنوات تعقبها «المادة ٩٩»

٧ً — تعفى كافة مستوردات الشركة من رسم الاستيراد «المادة ١٠٧»

وقد أقر المجلسان «النيابي والأعيان» هذا الامتياز وصدرت الإرادة الملكية في ٢٦ ايلول سنة ٩٢٨ بوضعه موضع التنفيذ

قضية الكوبونات

قدرت الديون العثمانية التي بحثنا عنها على الصفحة ١٥١ من الجزء الأول من هذا الكتاب بمبلغ قدره (١٣١،٦٦٦،٢٩٩) باونا انكليزيا أصاب العراق منها ٦،٧٧٧،١٤٢ باونا ووجب

---

(١) بشرط ان تدفع الحكومة الى صاحب الامتياز مقابل النفقات التي أنفقت فعلا بصورة وجيهة على إنشاء المؤسسات المذكورة اعلاه الموجودة عند انقضاء مدة الامتياز وتم انشاؤها بموافقة الحكومة في خلال السنة الاخيرة من مدة الامتياز ويطرح منها جزء واحد من ١٥ جزءا من قيمة كل مؤسس عن كل سنة منذ اكمالها وهذا المبلغ يدفع الى صاحب الامتياز قبل انقضاء الستة الاشهر التي تلي انقضاء مدة الامتياز اه

عليه تسديد هذه الدين باقساط سنوية اعتباراً من أول آذار ١٩٢٠ ونظراً الى أن خزانة الدولة العراقية كانت خاوية يومئذ وامور العراق المالية غير مستقرة ؛ تكاثرت هذه الحصة مع فوائدها حتى بلغت (١٠،٦٠٠،٧٤٢٦٥) باونا

وكان صبيح نشأت وزير المالية في الوزارة السعدونية الثانية قد سافر إلى انجلترا مصحوبا بمستشار وزارته المستر فرنن لحل المشاكل المالية الموجودة في العراق فانتهز فرصة وجوده مع مستشاره في لندن وتذاكرا مع مدير خزينة فلسطين في قضية هذه الديون وتحققا عن إمكان شراء أسهم الديون بثمن بخس لعدم سحبها من الاسواق بناء على امتناع تركيه عن تسديد أقساطها السنوية فوجدا أن الفرصة سانحة لذلك ولا سيما وأن حكومة فلسطين كانت معتزمة شراء قسم من الاسهم المذكورة لتسديد الدين الذي عليها

ولما عاد المستر فرنن الى بغداد ؛ قدم إلى وزير المال صبيح نشأت مذكرة سرية مؤرخة ٢ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ أوضح فيها ما اعتزمته حكومة فلسطين لتسديد دينها وطلب الى الوزير أن يفاوض مجلس الوزراء لشراء هذه الأسهم وإطفاء الدين الذي بذمة العراق إلا ان الوزير أحجم عن قبول هذه المسؤولية ولم يجرأ على مفاتحة مجلس الوزراء بها فطاب اليه المستشار بمذكرة ثانية مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٦ « أي بعد ٢٣ يوما » ان يطلعه على رأيه في هذه القضية فأجابه أن رئيس الوزراء مشغول البال ولا يمكن مفاتحته بهذه القضية في الوقت الحاضر

وسقطت الوزارة السعدونية الثانية على النحو الذي بيناه وجاء ياسين الهاشمي وزيرا للمال في الوزارة العسكرية التي خلفت تلك الوزارة فقدم اليه المستشار المذكور مذكرة سرية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٦ رفقها بنسخة من مذكرته الأولى المؤرخة في ٢ تشرين الاول ١٩٢٦ وطلب اليه ان ينتهز هذه الفرصة ويعمل على تخليص العراق من هذه الديون الثقيلة وفوائدها الكثيرة فوافق الوزير الهاشمي على الشروع بالشراء مبدئيا الا انه رغب أن يعرف مجموع كلفة شراء حصة العراق من مختلف الاسهم فكتب المستشار الى دار الاعتماد البريطاني في بغداد كتابا بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٢٦ طالبا فيه اليه أن يبرق الى وزارة المستعمرات في لندن ويعلمها بأن في وسع وزير المال الحالي أن يتحمل مسؤولية شراء الأسهم وصرف المبالغ اللازمة لها دون أن يستحصل قرارا من مجلس الأمة فاجابت دار الاعتماد بعد يومين انها أبرقت الى

وزارة المستعمرات عما استقر عليه الرأي وانها تلقت الجواب من لندن مشعرا بأن كلفة شراء الأسهم لن تتجاوز الـ ٩٧٠ الف باون فوافق الوزير على الشراء في ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٧ وكتب المستشار الى دار الاعتماد مرة ثانية بأن تبرق الى وزارة المستعمرات لتشتري الأسهم حالا وهكذا انتهت هذه الصفقة الرابحة

ثم ذهبت الوزارة العسكرية الثانية التي جرى هذا الحادث المالي المهم في ايامها وجاءت بعدها الوزارة السعدونية الثالثة وانتهت المراسيم اللازمة لعملية الشراء وتقدمت الوزارة الى المجلس تريد التشريع الذي فرضته المادة ٩٧ من القانون الاساسي التي تنص على أن لا يصرف أي مبلغ من خزانة الدولة إلا بتشريع وقانون فاعتبر النواب عملية الهاشمي مخالفة قانونية صريحة فاعترف الهاشمي بها ودافع عن نفسه أنه لم يكن في استطاعته اطلاع أي احد على هذه القضية خشية حصول مضاربات في اسواق لندن اذا افتضح سر اعتزام الحكومة العراقية ثم طلب في نهاية دفاعه أن يحال كتمهم الى التحقيق النيابي

وتألفت لجنة نيابية للتحقيق عن هذه القضية ومع أنها تعرضت الى امور لم تكن من اختصاصها فقد اقتنعت بحسن نية الوزير المتهم وتقدمت الى المجلس بخلاصة تقريرها فإذا بها تقول (اطلع المجلس على تقرير اللجنة الخاصة المؤلفة للنظر في قضية شراء أسهم الديون العمومية الفجائية وقرر بناء على اقتناعه بحسن النية واتخاذ التدابير المقتضية بنجاح القضية واقترانها بحسن النتيجة ؛ عدم اتهام الوزير المسؤول في ذلك الوقت) اه

وصدر مرسوم ملكي في ٢٩ آذار ١٩٣٠ نصت مادته الثانية على أن « يخول وزير المالية قبول شراء أسهم الديون العثمانيه مع كوبوناتها المستحقة قبل واحد مارت ١٩٢٨ وتسليمها الى مجلس الديون العثمانية تسوية لحصة العراق من الديون المذكورة »ونصت المادة الخامسة منه على إضافة مبلغ قدره (١٦٦٥٣٧٦٥٠٠) ربية لقاء المصروفات المبينة في المادة الثانية ونصت مادة المرسوم الثالثة على تخويل (وزير المالية تسديد المبالغ المتبقية من الدين بسبعة أقساط سنوية متساوية على أن تدفع الاقساط الثلاثة منها نقدا وتحتسب على ميزانية السنة الحالية — أي السنة ١٩٣٠ المالية —) لأن الأسهم التي ابتاعتها الحكومة لم تكن كافية لتسديد الدين المذكور وسدت هذه المبالغ العظيمة من فضلة الواردات على المصروفات وهكذا تخلص العراق من دينه ولم يبق عليه إلا النزر اليسير

﴿ اجتماع المجلس ﴾

صدرت الإرادة الملكية في ٢٨ ايلول ١٩٢٨ بفض اجتماع مجلس الأمة غير الاعتيادي فسافر النواب الى مناطقهم الانتخابية وسافر جلالة الملك الى كربلاء والنجف والديوانية وسدة الدغارة في ١٤ تشرين الاول ١٩٢٨ وعاد جلالته في ١٦ منه وفي ٢٥ منه سافر إلى الكوت لدرس مشروع الغراف وحل يوم ١٨ جمادى الأولى ١٣٤٧ (١ تشرين الثاني ١٩٢٨) وهو تاريخ اجتماع المجلس النيابي الاعتيادي فاقيمت المراسيم المألوفة واجتمع المجلسان فانتخب الأعيان يوسف افندي السويدي وارتضوه رئيسا لهم وانتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيسا لمجلسهم وصدرت الإرادة الملكية في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٨ بتعطيل جلسات المجلس لمدة ٤٥ يوما فلما انتهت هذه المدة؛ استأنف المجلس جلساته حسب الاصول وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القاه صاحب الجلالة يوم أول تشرين الثاني ١٩٢٨ .

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب

(يسرني ان افتتح مجلسكم في اجتماعه الاعتيادي الأول من دورته الثانية سائلا المولى أن يمن علينا بالتوفيق والنجاح لخدمة البلاد ان علاقاتنا الودية مع الدول الأجنبية مستمرة وحكومتي باذلة جهدها في توطيد تلك العلاقات على اسس ثابتة مكينة ومناسباتنا مع حليفتنا حكومة صاحب الجلالة البريطانية على وفاق تام . وفي شهر آذار الماضي أرسلت الحكومة المشار اليها إلى حكومتي مسودتين جديدتين للاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بالمعاهدة المعقودة بيني وبين صاحب الجلالة البريطانية في سنة ١٩٢٢ لتكونا قاعدة المفاوضات . درست حكومتي المسودتين المذكورتين فرأت أن الدخول في مفاوضات مطولة لا يمكن أن يأتي بنتيجة حاسمة ما لم يحصل الاتفاق مقدما على بعض الأمور الجوهرية اقد وردنا الآن جواب الحكومة البريطانية بشأن الأمور المذكورة وعلى اثر ذلك ابتدأت المفاوضات فعلا ولنا وطيد الأمل أن يتم تعديل الاتفاقيتين بصورة مرضية

تعلمون ان المذاكرات التي جرت في جده مع جلالة الملك ابن السعود لم تسفر عن اتفاق على المسألة الرئيسية التي هي مدار الخلاف أي مسألة تفسير المادة ٣ من بروتكول العقير الأول وحكومتي ساعية الى حل هذه القضية بالطرق السلمية

ان الأمن ضارب أطنابه في البلاد والنظام مستتب في كل مكان والامور المالية سائرة سيرا حسنا مما يدل على وقوع زيادة في ايرادات الدولة في هذه السنة كما ان التجارة بوجه عام وخاصة تجارة الصادرات هي في تحسن مطرد

ولقد تقدمت المفاوضات بشأن تصفية الديون العثمانية تقدما محسوسا مع مجلس الديون والأمل وطيد بأن تحسم هذه المسألة حسما نهائيا في القريب العاجل وستعرض عليكم لائحة ميزانية السنة ١٩٢٩ المالية في اجتماعكم هذا ومن جملة اللوائح القانونية التي ستعرض عليكم ، لوائح تتعلق بوقاية الصحة العامة وبانضباط الموظفين وبالتقاعد العسكري ولوائح مهمة اخرى

ان الحالة الزراعية تدعو بوجه عام الى الطمأنينة وبالرغم من قلة الامطار وضعف فيضان دجلة وطغيان الفرات طغيانا اضر بقسم مهم من المزارع واستيلاء الجراد النجدي عليها في هذه السنة فإن غلات الشتوي كانت متوسطة وذلك بما حصل من الاقبال العظيم على استخدام المضخات ونشاهد بعين السرور هذا الاقبال يزداد يوما فيوما مما يبشر بامكان إحياء اراضي بقيت بورا منذ عهد طويل ويجدر بالذكر ما حدث من الزيادة في غلات القطن في هذه السنة نسبة للسنين الماضية

لقد انتهت الأعمال في إنشاء ناظمي الدغارة والديوانية ونظفت أنهر كثيرة وفتحت وعبدت طرق عديدة لا سيما في الالوية الشمالية وقد انتهى ارتباط الخطوط البرقية مابين العراق وتركيه وبوشر بالمراسلات معها

ان مستوى العلم والتثقيف في البلاد آخذ بالرقي واقبال الأهلين على العلم في هذه السنة كان عظيما ومشجعا هذا وأرجو من الله أن يسدد خطواتكم ويوفقكم في مساعيكم» ا ه

ترقيع الوزارة

لما اجتمع المجلس النيابي في جلسته غير الاعتيادية المنعقدة في ١٩ ايار ١٩٢٨ انتخب وزير الداخلية عبد العزيز القصاب رئيسا له فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزارة عبد المحسن السعدون وكان رئيس الوزراء قد تولى وكالة وزارة الدفاع يوم الف وزارته الثالثة فأصبح رئيسا ووكيلا لوزارتين شاغرتين وفي ٣ حزيران ١٩٢٨ اختلف حكمت سليمان وزير العدلية مع رئيسه فاستقال من منصبه وأصبحت ثلاثة كراسي في الوزارة شاغرة فصدرت الارادة الملكية في اليوم المذكور باملاء هذه الكراسي كما يلي:

١ً تعيين ناجي شوكت وزيراً للداخلية ٢ً نوري السعيد وزيراً للدفاع ٣ً داود الحيدري وزيراً للعدلية فتكامل بذلك أعضاء الوزارة

الصلات بين العراق وإيران

كان موقف الحكومة الايرانية تجاه العراق مشبعاً بروح الجفاء واستمرت الحال مدة ست سنوات لم تتنازل حكومة طهران الى الاعتراف بالحكومة العراقية مع أن معظم الدول الاوربية كانت قد اعترفت بكياننا وظل الممثلون السياسيون الايرانيون في العراق يرجعون الى دار الاعتماد البريطانية في بغداد في كافة شؤون رعاياهم وقد بذلت مساع مختلفة لرفع سوء التفاهم بين البلادين وحمل حكومة طهران على الاعتراف بالعراق فذهبت هذه المساعي أدراج الرياح رغم وجود المصالح الكثيرة المتبادلة بين المملكتين المتجاورتين وكانت الصحافة في هذين القطرين تزيد الطين بلة بما تنشره من المقالات التي لا ترضي العقلاء في إيران والعراق ورأى جلالة الملك فيصل أن حملات الصحف العراقية والإيرانية على بعضها وصلت الى حد

لا يجوز السكوت عنه فاستدعى جلالته الصحفيين العراقيين الى حضرته في ٤ شباط ١٩٢٤ والقى عليهم النصح الآتي :—

« لقد وقع نظري على ما كتبته بعض الجرائد العراقية ردا على بعض الجرائد الإيرانية وأسفت جدا لما تضمنته تلك الصحف من العبارات القاسية التي لا تخلو من جرح عواطف الشعبين الكريمين العراقي والإيراني وقد ظهر لي من ذلك ان الاقلام التي خطت تلك العبارات قد تناست أن الأمة العراقية تربطها بالأمة الإيرانية المجيدة روابط مادية ومعنوية متينة العرى يجب على كل رجل يحترم تقاليد بلاده ويغار على مصالحها ان يجلها من اهتمامه المحل اللائق ويحرص على حرمتها كل الحرص هذا ويسرني ان يعلم الشعب الإيراني النجيب ان عقلاء العراقيين خاصة والعرب عامة لم يرضوا عن تلك المضاربة القلمية الهوجاء بل استنكروها كل الاستنكار وان صداقتنا لاخواننا الإيرانيين مستندة الى عواطف دينية مقدسة وصلات جوار ومنافع والامة الايرانية تستنكر كلما سطر في تلك الصحف كما تنكرها الامة العراقية ويهمنا ان يعلم ابناء العراق النجباء اننا لا نرضى عما يؤدي الى جرح هذه الصداقة بوجه من الوجوه فالامة العربية كالامة الفارسية غنية بمفاخرها الخالدة لا تحتاج إلى من يدافع عنها » (١)

فكان هذا التصريح سببا في نزوع الصحافة العراقية الى انتهاج خطة الولاء وان المتتبع لموقف إيران ازاء العراق يدرك جيدا انها كانت ولم تزل تنظر الى العراق نظرات الجار الودود وقد شهدنا للشعب الإيراني وحكومته مواقف شريفة ازاء قضايا العراق الحيوية ففي عام ١٩٢٣ قام فريق من قادة الرأي العام في طهران وألفوا هناك جمعية أسموها « الدفاع عن النهرين » مهمتها الانتصار لقضية العراق وتأييد الشعب العراقي ازاء بريطانيا فسارت موجة دعوتهم الى المجلس النيابي الإيراني فأحدثت فيه ضجة عظيمة لا يزال صداها يرن في اسماع الانكليز وغيرهم

ولكن إيران استبدلت خطتها السياسية ازاء العراق منذ تم التوقيع على المعاهدة الانكليزية العراقية في ١٠ و١١ حزيران ١٩٢٤ ووقع ما كانت تتخوف منه ايران حيث نفوذ بريطانيا مسيطرا في هذه البلاد وكانت الاتفاقية العدلية العراقية — الانكليزية قد ضمنت للأوروبيين حقوقا خاصة ازاء القضاء العراقي واستثنت الجالية الإيرانية في العراق (وهي كبيرة العدد جدا) من شمول هذه الاتفاقية فطالبت ايران بامتيازات قضائية لرعاياها الذين كانوا يتمتعون بها في ايام العثمانيين فلم يجبها العراق إلى مطاليبها فحمل ممثلها لدى جمعية الأمم حملة نكراء على السياسة المتبعة في العراق والتي قضت باستثناء الايرانيين من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها منذ عهد طويل

وفي عام ١٩٢٦ قام ممثل ايران في العراق بمفاوضة حكومته بشأن الامتيازات وبحث

ذكرى فيصل الاول ص ١٠٣

معها في قانون الجنسية لكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة فوقعت على الحدود العراقية — الإيرانية حوادث مؤلمة كدرت الصفو وزادت في سوء التفاهم فأرسلت حكومة طهران أحد موظفي وزارة خارجيتها للتحقيق عن بعض ما حدث ووقع فصرح هذا بأن السياسة البريطانية هي سر الجفاء بين إيران والعراق وأنها سبب كل بلية على العراق وايران معا

وتفاقمت الحالة في عام ١٩٢٨ فراح بعض القناصل الايرانيين في العراق يحرضون بعض العراقيين على التجنس بالجنسية الايرانية فأساء هذا العمل حكومة العراق وكتبت وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء في ٦ آب ١٩٢٨ تحيطه علما باعمال هؤلاء القناصل والدعاية التي يقومون بها لحمل الاهلين — ولا سيما في لواء البصرة — على التجنس بالجنسية الفارسية وما تولده هذه الأعمال والدعاية من النتائج السيئه فقرر مجلس الوزراء في السابع من الشهر المذكور :ـ

« أن يكتب إلى المعتمد السامي كتابا تبسط فيه الحوادث المؤسفة التي وقعت بسبب تحريض القناصل الإيرانيين جماعة من العراقيين وحملهم على التجنس بالجنسية الإيرانية والحالة التي نشأت عن ذلك وجعل اتخاذ بعض الإجراءآت أمر لابد منه وستضطر الحكومة إلى اعتبار هؤلاء القناصل اشخاصا عاديين لا صفة رسمية لهم وتطبق عليهم القوانين المرعية إذا تجاوزوا في أعمالهم وأن تساق قوة عسكرية إلى منطقة لواء البصرة لمحافظة الأمن إذا مست الحاجة إلى ذلك » اه

ودارت المكاتبات الرسمية بين رآسة الوزارة ودار الاعتماد وبين الأخيرة والحكومة الإيرانية فلم تصل إلى نتيجة حاسمة وكانت العلائق الودية بين القطرين المتجاورين تسير من سيء إلى اسوء يوما بعد يوم

الغاء النظام القضائي

ومن حسن الحظ أن إيران وفقت اخيرا إلى الغاء الامتيازات الاجنبية التي عانت منها الأمرين فاقترحت على الحكومة العراقية أن تلغي بدورها الامتيازات الاجنبية وطالبت بمعاملة رعاياها كسائر رعايا الأجانب أمام القضاء العراقي فكان اقتراحا وجيها دلت فيه على انها لا تنوي سوءً للعراق وباشرت حكومة بغداد تفاوض الانكليز في ضرورة الغاء الاتفاقيات العدلية وعلى هذا قدم المندوب البريطاني في دورة اجتماع مجلس عصبة الامم المنعقدة في آذار سنة ١٩٢٩ اقتراحا بإلغاء الاتفاقية العدلية الملحقة بالمعاهدة العراقية — الانكليزية واحلال

نظام قضائي موحد محلها فتقرر مبدئيا قبول هذا الاقتراح في التاسع من الشهر المذكور وبذلك تحققت رغبة الحكومة الإيرانية في انصاف رعاياها بمعاملاتهم العدلية في العراق وسارع جلالة شاه إيران إلى ارسال البرقية الآتية إلى جلالة الملك فيصل في ٢٠ شوال ١٣٤٧ «اول نيسان ٩٢٩»

جلالة الملك فيصل ملك العراق

«اني مرتاح كل الارتياح لما قد نالت بلاد جلالتكم من الموفقية العظمى بسبب نقض الأصول القضائية في العراق الذي حصل بواسطة القرار الصادر من قبل لجنة الشورى (؟) في عصبة الأمم . إن هذه هي الامنية التي كانت تتوخاها الامتان الإيرانية والعراقية دائما وقد حصلت الآن وزالت العراقيل التي كانت موجودة بين الطرفين واني آمل بأن تتخذ دولتنا من التدابير اللازمه لتقدير روابط الصداقة بين البلدين وتأسيس العلاقات الودية القديمة على اسس مرضية جديدة واني اهني جلالة أخي العزيز بهذه الموفقية راجيا من المولى صحته وسعادته» اه

التوقيع : رضا شاه بهلوي

وقد كان لهذه البرقية أحسن وقع في نفوس العراقيين عامة وفي قلب الملك فيصل خاصة لأنها بددت الغيوم التي كانت تكتنف المواقف الجاسية التي وقفتها ايران تجاه العراق ولم يشأ الملك العراقي المحبوب أن تمر هذه الفرصة دون أن يعرب عما يساور قلبه من الفرح والمحبة لإيران فأبرق إلى جلاله شاه ايران البرقية الجوابية التالية

صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاه ايران —طهران—

«لقد كان لبرقية جلالتكم الأمبراطورية وما احتوته من تمنيات جميلة أعظم أثر في نفسي فأتقدم إلى تلك الذات العالية بعبارات الشكر الصميم وأرجو أن تكون هذه المناسبة الحسنة مقدمة خير لاعادة اسباب استقرار الروابط الودية بين الامتين المتجاورتين اللتين تربطهما صلات أخوية متينة وقديمة العهد

إن تجديد هذه الصلات بأقرب وقت وتوطيدها وتنميتها لمن أجل أماني الشعب العراقي وأماني الخاصة فأكرر شكري على تهانيكم الجميلة وأتمنى لجلالتكم تمام السعادة ولشعبكم النبيل كمال الرفاه اه —فيصل—

العراق في إيران

وفي ٢١ نيسان ١٩٢٩ سافر إلى طهران وفد عراقي برآسة رستم بك حيدر رئيس الديوان

الملكي ليحمل إلى جلالة شاه إيران المعظم تحيات جلالة ملك العراق القلبية بمناسبة عيد تتويج جلالة الشاه الواقع في ٢٣ نيسان وقد أرسل عاهل العراق إلى عاهل إيران بهذه المناسبة الخطاب الآتي : —

— بفضل الله وتوفيقه —

فيصل الأول ملك العراق

إلى حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران حرسه الله

أخي العزيز

سلام الله وبركاته عليكم : وبعد فلتسمح لي اخوتكم الجليلة أن اقدم اليها الحائز على ثقتنا واعتمادنا رئيس ديواننا رستم حيدر المندوب فوق العادة والوزير المفوض موفدا لسدتكم السنية بمهمة خاصة ألا وهي الاعراب عما يكنه قلبي لذاتكم العالية من عواطف الشكر والولاء إن البرقية التي هنأتموني بها لمناسبة قرار مجلس عصبة الامم فيما يتعلق بالغاء الامتيازات العدلية لا يزال اثرها المحمود عالقا بقلبي ولا اشك في أن الموقف الكريم الذي وقفتموه جلالتكم لمن اكبر العوامل على ازالة تلك القيود التي ورثناها غير مخيرين ؛ والتي كانت بما تحدثه من فوارق عقبة في سبيل رجوع حسن الصلات بين امتين تجمعهما أواصر اخوية قديمة ومصالح جسيمة فأحمد الله على رجوع صلات الصداقة إلى مجراها الطبيعي تلك الصلات التي كانت ولا تزال موضع اهتمامي العظيم ومن أجل اماني الخالصة معتمدا دائما على مظاهر اخوتكم في تأييدها وتقويتها بين مملكتينا راجيا لذاتكم العالية دوام السعد والاقبال ولشعبكم النجيب كل خير وتقدم

كتب ببغداد في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٧ في ٢٠ نيسان ١٩٢٩

أخوكم «فيصل»

وما كاد الوفد العراقي يصل طهران حتى قوبل بحفاوة عظيمة فأنزلته حكومتها المعظمة ضيفا عليها واكرمت وصوله احسن اكرام واتخذت ما يقتضي من التدابير لإعلان اعترافها بحكومة العراق بعد ذلك الجفاء الطويل

وفي ٢٥ نيسان ١٩٢٩ أدب رئيس وزراء إيران مأدبة غداء فاخرة للوفد العراقي حضرها وزراء الدولة والسفراء والقناصل وقرأ رئيس الدولة المشار اليه خطبة الاعتراف بالعراق فرد عليه الوزير المفوض بخطاب بليغ وفيما يلي نص الخطابين التاريخيين اللذين تلاهما كل من فخامة

رئيس الوزارة في طهران ومعالي رستم بك حيدر وزير العراق المفوض

﴿ خطاب صاحب الفخامة رئيس الوزارة ﴾

يا صاحب الفخامة . أصحاب المعالي . أيها السادة

إني لسعيد بأن اعلن ان حكومة إيران الامبراطورية قد اعترفت بالعراق وعلى هذه الصورة قد افتتح عهد جديد في علائق المملكتين اللتين تربطهما روابط مودة واحترام متقابل ومنافع مشتركة عديدة

ان الاحتفاظ بعواطف المودة الخالصة نحو العراق هو من تقاليدنا وسعادة وتقدم الأمة العراقية نحو الأمام كانا دائما عزيزين على الأمة الفارسية

فاذا كانت الموانع الموقتة حالت دون حكومة إيران الأمبراطورية من ان تظهر عواطفها الودية نحو الأمة المجاورة فهذه الموانع قد ارتفعت اليوم لحسن الحظ

والمملكتان ستسيران في طريق الاحترام المتقابل والمصالح المشتركة عاملتين بصورة سليمة على نهوضهما الوطني

ولما كان ملكا البلدين هما العاملان في هذا التقارب فليس المعاصرون فقط بل التاريخ ذاته سيذكر قيمة عملهما هذا

واذا كنا نرى بسرور بيننا صاحب المعالي رستم بك حيدر المندوب فوق العادة والوزير المفوض لصاحب الجلالة الملك فيصل فنحن مدينون بهذا السرور إلى هذا الشعور الولائي القائم ما بين المليكين . فلنرحب به كأول ممثل لمملكة صديقة

والآن ارفع قدحي لأشرب على محبة المملكتين وصحة معالي رستم بك حيدر

﴿ جواب صاحب السعادة رستم بك حيدر ﴾

اصحاب الفخامة والمعالي . سادتي :

لقد تلقيت صورة من خطاب صاحب الفخامة وانا متوجه إلى هنا فلم يكن لدي متسع من الوقت لأدون جوابي لذلك ارجو المعذرة عما قد يقع من شطط

يسرني سادتي ان اقف لأقدم إلى صاحب الفخامة تشكراتي الخالصة على بياناته الجميلة والتمنيات الطيبة التي وجهها إلي . ان الخبر الذي رفعتموه الينا يا صاحب الفخامة عن اعتراف حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية بدولة العراق لثمين وعظيم جدا . واني لمتأكد بأن هذا

الخبر سيكون له صدى موثر وسيتلقاه الشعب العراقي وعلى رأسه مليكي المعظم صاحب الجلالة الملك فيصل بكامل الترحاب والتقدير وسيكون فاتحة عهد جديد يعود على البلدين بالخير العميم

لقد اشرتم يا صاحب الفخامة إلى الصلات ما بين المملكتين إيران والعراق فاسمحوا لي ان اقول لكم ان هذه الصلات ليست وليدة ساعة او يوم . بل ليست وليدة سنوات معدودة إنما هي وليدة قرون عديدة . بدأت منذ اقدم العصور بل يمكننا ان نقول بلا شيء من المبالغة انها بدأت منذ ان أوجدت الطبيعة هذين القطرين وجعلت العراق إلى جانب إيران وإيران إلى جانب العراق . فإذا ما اعتور هذه الصلات شيء من الفتور . وإذا ما وقف في سبيل حسن التفاهم شيء من الصعوبات فإنا كنا دائماً متفائلين و كنا نعتقد بأن هذه العثرات لا تستطيع ان تستمر زمنا طويلا ولا يمكنها ان تقوى على ما بيننا من تقاليد قديمة واواصر متينة وهكذا قد كان ومن اجل ذاك نتمتع الآن بهذه الدقائق السعيدة

ان العقبات التي اشرتم اليها يا صاحب الفخامة لا اظن بأن مسؤوليتها تقع على احد منا لقد كان لكل منا وجهة نظر جديرة بالاعتبار

ان الشعب العراقي ايها السادة شعب شاب ناهض يريد ان يتبوأ منزلة محترمة بين جيرانه وسائر الأمم الراقية ففي الوقت الذي كان يرى الأمم المجاورة له تقضي على الامتيازات الأجنبية كان يستحيل عليه ان يفتح بابا جديداً لتوسع الدائرة المحدودة التي اضطرته الظروف إلى قبولها . اما وجهة نظر حكومتكم ياصاحب الفخامة فلم تكن لتخفى علينا . ان الشعب الإيراني الذي يفاخر بماضيه القديم وبتمدنه الزاهر والذي يفاخر بمجهوداته الحاضرة والذي يحق له قبل كل شيء ان يفاخر بعاهله الكبير ذلك الذي لم يسجل تاريخ الإنسانية إلا نادرا ارادة ماضية كإرادته ونفوذ نظر كنفوذ نظره وخاصة محبة عميقة لشعبه كمحبته . إن هذا الشعب ايها السادة الذي يملك هـذه الامجاد كان ثقيلا عليه ولا شك بالنظر إلى الروابط والمصالح الجسيمة التي تربطه بالعراق المجاور له أن يرى ابناءه متمتعين بالنظر إلى بعض الاجانب بقواعد المساواة التامة

اننا ايها السادة لا يمكن أن نلقي باللائمة على احد الطرفين فكلاهما كان محقا بوجهة نظره والآن نحمد الله على زوال تلك العقبة . وإذا كنا ايها السادة نتمتع بهذه الدقائق السعيدة في الوقت الحاضر فالفضل يرجع في الدرجة الاولى إلى تلك المودة المتقابلة التي ينطوي عليها قلبا

مليكينا المعظمين وإلى ما بين الشعبين من اواصر قديمة العهد

وبهذه المناسبة لا ادري إذا كان صاحب السعادة السير روبرت كلايف يسمح لي بأن انوه بالجهود المستمرة التي بذلتها حكومته في سبيل ازالة تلك العقبات . انها لجهود مثمرة تستحق شكرنا نحن العراقيين

وقبل ان اختم كلمتي ايها السادة احب ان اشكر فخامة رئيس مجلس الوزراء على حسن ضيافته وان اشاركه تمنياته الجميلة . اني اعتقد أن هذا العهد الجديد سيؤدي إلى تقوية الروابط المادية والمعنوية بين القطرين الشقيقين وسيفتح عهدا جديدا يعود علينا جميعا بالخير والتقدم

والآن ارجوكم سادتي ان تشربوا معي نخب المحبة القائمة بين الامتين وعلى سعادة بلاد ايران العظيمه وصحة صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء

بعد الاعتراف

وما كاد عقد الحفلة ينفرط حتى ابرق رستم بك إلى بغداد برقية قال فيها « اليوم تبلغت اعتراف حكومة إيران بالعراق قابلني جلالة الشاه بسرور فائق للغاية وأظهر امتنانه من الوفد » فأبرق جلالة الملك فيصل حالا إلى جلالة الشاه برقية التهنئة بمناسبة حلول عيد تتويجه وهذا نصها : —

« يسرني أن اقدم إلى جلالتكم الامبراطورية أصدق تهاني لمناسبة عيد تتويجكم السعيد وأتمنى لذاتكم العالية مزيد الهناء والرفاه ولشعبكم النجيب كمال التقدم والنجاح » «فيصل»

وكان جواب جلالة الشاه على هذه البرقية ما يلي : —

ان تبريك جلالتكم المبني على المحبة بمناسبة عيد التتويج اوجب كمال الامتنان القلبي واني ابدي احسن ادعيتي لسعادة جلالتكم وترقيات الامة المراقبة » —رضا شاه بهلوي—

وتبودلت برقيات الاعتراف بين وزارتي الخارجية في طهران وبغداد فكان لها ابلغ اثر في النفوس وقوبلت في المملكتين بسرور وابتهاج عظيمين

عودة الوفد العراقي

وبعد أن تبلغ الوفد العراقي اعتراف حكومة إيران بالعراق على النحو الذي المعنا اليه ؛

قفل راجعا إلى العراق وحاملا جواب جلالة الشاه على كتاب جلالة الملك فيصل المؤرخ ٢٠ نيسان وهذا نص الجواب : —

جلالة الملك فيصل ملك العراق

أخي العزيز

سرنا وصول كتاب جـلالتكم المؤرخ في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٧ والمرسل بواسطة جناب رستم بك حيدر الوزير المفوض والممثل فوق العادة ورئيس ديوان ذلك الأخ العزيز . واننا بمزيد السرور قبلنا المومى اليه في حضرتنا وأصغينا إلى ما ابداه من البيانات الحاكية ومودتكم الخاصة . ولئن تأخر ايجاد الروابط الودية بين الامتين الإيرانية والعراقية اللتين لا حاجة لذكر علاقاتها الجوارية والاخلاقية ، ردح من الزمن بسبب بعض الموانع والمشاكل ولعل بعض الذين لا علم لهم بتلك المشاكل يسيئون تأويل ذلك التأخير غير أني مسرور وممتن جـدا بأن حسن نيتنا وعقيدتنا الخالصة في توطيد الروابط واستقرار العلاقات قد انكشفت وظهرت بصورة كاملة لدى ذلك الأخ العزيز . وأنتم بعباراتكم الرقيقة وبيان حسناتكم الصميمية قد تفضلتم وأبديتم الرضا والتقدير

والآن بحمد الله تعالى بعد أن تم أمر الاعتراف وجددت العلائق الودية القديمة اني آمل بحسن نية جلالتكم ومساعدتكم الخاصة أن تزداد الروابط تحكيما وتأييدا يوما فيوما وتتحقق آمال الامتين الإيرانية والعراقية المشتركة في سبيل الرقي والتعالي

وفي الختام ابدي حسن قبولي من مساعي واهتمام جناب رستم بك حيدر في القيام بابلاغ مودة جلالتكم راجيا مـن الله تعالى السلامـة والتوفيق لذلك الأخ العزيز والرقي والسعادة للامة العراقية

القصر البهلوي في (١٨) اردبهشت ١٣٠٨ — رضا شاه بهلوي —

﴿ تحسن الصلات ﴾

ثم اخذت الصلات بين المملكتين تتحسن بالتدريج وتقوى أواصر المودة عـلى ممر الايام وفي تموز ١٩٢٩ عين وزير إيراني لبغداد وفي آب ١٩٢٩ عقدت اتفاقية بـين الحكومتين تقضي بتبادل الممثليات والقنصليات وبمعاملة بضائعهما ورعاياهما لدى بعضهما معاملة مـا يعود إلى الشعوب الأكثر حظوة وقربى . وكانت مدة هذه المعاهدة سنة واحدة وقد مددت سنة

اشهر اخرى في آب ١٩٣٠ ومتة اخرى في شباط ١٩٣١ ولا تزال تمدد بين حين وآخر وسنورد نصها في موضع آخر . وفي عام ١٩٣٠ عينت الحكومة العراقية قنصلا لها في كرمنشاه الإيرانية ونائبا للقنصل في المحمرة وارسلت وزيرها إلى طهران في اوائل عام ١٩٣١ ولا يزال يجتمع افرادمن الحكومتين بين حين وآخر لحل القضايا التي تقع على الحدود وسنذكر ذلك بالتفصيل عند ما نبحث في بقية الوزارات

العلاقات بين بريطانيا والعراق

لم تكد تُباشر عطلة المجلس النيابي الاولى في أواخر ايلول ١٩٢٨ حتى نشطت الحكومة إلى استئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية لانجاز عقد الاتفاقيتين «المالية والعسكرية» الواجب الحاقهما بالمعاهدة العراقية — البريطانية الجديدة «معاهدة ١٥ كانون اول ١٩٢٧» وكانت هذه المفاوضات قد توقفت بضعة اشهر بسبب الانتخابات وانعقاد المجلس فانتدبت الوزارة للمفاوضة عنها لجنة موألفة من وزراء الدفاع والمالية والمعارف ومثل الجانب البريطاني كل من المعتمد السر هنري دوبس والقائد العام . ووقفت الصحف العراقية إلى جانب المفاوضين العراقيين تحثهم على عدم التفريط بحقوق البلاد (وأن يأخذوا كثيرا ويعطوا قليلا — كما اصطلح على ذلك التقرير البريطاني)

وقبل أن نذكر شيئا عن سير هذه المفاوضات يجدر بنا أن نأتي على خلاصة للاسباب الموجبة لتعديل الاتفاقيتين فنقول : —

أولا : نصت معاهدة ١٩٢٢ على أن يتولى العراق مهمة الدفاع عن نفسه بعد مرور أربع سنوات على اكتساب المعاهدة صيغتها التشريعية وتعهدت انكلترا في البند الثالث من البروتكول الملحق بالمعاهدة المذكورة بان تقدم لحكومة العراق في خلال هذه المدة كل مساعدة تطلبها لتتمكن بعد انتهائها من تحمل مسوءولية الدفاع عن امنها الداخلي والخارجي وهذا يتطلب وجود جيش قوي ومالية العراق التي يشرف عليها الانكليز عن كثب لا تساعد على ايجاد جيش متطوع يزيد عدده على عشرة آلاف فضلا عن أن التجنيد على اساس التطوع يترك الجيش من دون احتياطي يسد به النقص الذي يقع في صفوفه ويجعله غير كفء للقيام بمهمة الدفاع عن البلاد مهما يكن عدده كبيرا . فلما قاربت المدة المعينة في المعاهدة من الانتهاء ورأت الحكومة العراقية ان حالتها المالية لا تساعدها على اعداد جيش قوي على هذه القاعدة «قاعدة

التطوع » وأن الجيش الذي يجهز على القاعدة المذكورة لا يكون له احتياطي يشد ازره ويسد النقص في صفوفه ولا يمكن الاعتماد عليه في صيانة الامن الداخلي ولا الدفاع عن الحدود ؛ قررت ان تلجأ إلى التجنيد الاجباري وأن تجعل مدة الخدمة العسكرية سنة او اقل متوخية الاقتصاد في نفقاتها العسكرية وزيادة عدد جيشها فابت انجلترا ان تقر الحكومة العراقية على ذلك .

ثانيا : أنشأت الحكومة البريطانية في اثناء الحرب سكة حديدية وقتية لغرض عسكري صرف فجاءت بخطوط حديدية مستعملة من الهند ومدتها من البصرة إلى القرنة (١) على عجل ثم الحقت بها جيشها في تقدمه إلى أن بلغ بغداد وكان غرضها من هذه السكة قاصرا على تموين الجيش ولذلك اهملت القواعد الفنية في انشائها كما اهملتها في الخط الثاني الذي مدته من البصرة إلى العاصمة عن طريق الفرات (٢) ولم تجهز الخطين (خط دجله وخط الفرات) الا بما كان مستعملا في الهند وغيرها سواء في ذلك القاطرات والمركبات والخطوط فإذا انتقلت هذه السكة إلى الحكومة العراقية او عهدت ادارتها إلى شركة « حسب رغبة الانكليز » فسيكلف ذلك من النفقات اكثر مما يلزم لبناء سكة جديدة مبنية على الاصول الفنية الصحيحة . ومع أن انكلترا لا تجهل هذه الحقيقة ؛ أرادت أن تحمل الحكومة العراقية على شرائها بمبالغ طائلة

ثالثا : في العراق حامية انكليزية قليلة لا تسد الحاجة فأرادت انكلترا وأصرت على أن تدفع حكومة بغداد الفرق بين نفقات هذه الحامية في العراق ونفقاتها في بلادها الأصلية بينما يريد العراق تجنيدا اجباريا ليتخلص من نفقات الجيش المقطوع الذي المعنا اليه في الفقرة الاولى اعلاه

رابعا : تريد حكومة لندن ان تجعل (ميناء البصرة) حكومة في قلب الحكومة فتضم اليه مساحات واسعة في الأراضي المجاورة وتضعه تحت اشرافها المباشر وهذا ما لم تسلم به الحكومة العراقية ولم يقبل لها حل من الحلول التي تقدمت بها إلى الخليفة

هذه هي النقاط الاساسية التي تستلزم تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وفيما يلي الاسس

(١) القرنه محل اقتران دجلة بالفرات ومن ذلك اسمها وقصبة القرنة تبعد عن شمال البصرة ٤٦ ميلا

(٢) كان الجيش الانكليزي يتقدم نحو بغداد عن طريقي دجلة والفرات فمد لذلك خطين حربيين من خطوط السكك الحديدية

التي تقدمت بها الحكومة البريطانية لتكون قاعدة للمفاوضات المذكورة

اسس الاتفاقية المالية كما جاء في المشروع البريطاني

يتحمل العراق المسؤولية المالية التامة في الدفاع عن البلاد ويتحمل ايضا الفرق الناشئ من وجود القوات البريطانية في العراق في نفقاتها مما لو كانت موجـودة في بريطانيا

تقدم الحكومة البريطانية ما تراه مناسبا من المساعدة المالية لتنظيم قوات الدفاع في العراق (وهذا التعهد غير مقيد بشيء كما لا يخفى على القارئ) وتقدم الحكومة البريطانية كهبة مجانية (٧٦) ستة وسبعين لكا من الربيات، ازاء تحقيقات اعمال المنافع العامة التي للحكومة البريطانية في العراق

وهذا ما جاء في الاتفاقية متعلقا بالسكك الحديدية العراقية وهي من المشاكل المعقدة بين الطرفين

تمنح الحكومة البريطانية حق مباشرة وتشغيل السكك الحـديدية وتحتفظ بملكيتها على الشروط التالية : (١) أن تكون ميزانية السكك الحديدية منفصلة عن الميزانية العامة (٢) أن يكون توسيع مصلحة ومنافع السكك الحديدية مقترنا بموافقة الحكومة البريطانية (٣) أن يكون لحكومة العراق الحق في شراء ملكية السكك الحديدية بشرط ان يؤخذ بنظر الاعتبار النفقات التي انفقت على السكك الحديدية إلى الآن وتقدير ثمنها الحالي واعتبار مـا تكون قيمة منافعها وعوائدها في المستقبل (٤) بعد ان تنقل ملكية السكك الحديدية إلى حكومـة العراق يبقى التصرف في السكك الحديدية مقيدا بمراجعة الحكومة البريطانية حتى يتم وفاء الدين المترتب من شرائها

اما ميناء البصرة وهو من المشاكل التي تحاكي مشكلة السكك الحديدية فقد تضمنت هذه الاتفاقية بصدده ان يعهد بميناء البصرة إلى ما يسمى بـ «أمانـة ميناء البصرة» وقد جعل ما يصح على السكك الحديدية من الشروط والقيود المذكورة يصح على ميناء البصرة ايضا ما عدا سكوت الاتفاقية عن ملكية الميناء وهي تعتبر الدين الذي على الميناء وقدره (٧٢) اثنان وسبعون لكا مـن الربيات دينا ممتازا

ونصت الاتفاقية الجديدة على أن يبقى كل ما هو تحت تصرف الجيش البريطاني من املاك وابنية على ما هو عليه مدة هذه الاتفاقية وفوق ذلك :

(١) على الحكومة العراقية أن تقدم جميع ما تحتاج اليه السلطات العسكرية من املاك وأبنية

حسب طلب القيادة العامة وتكون ملكا للسلطات البريطانية العسكرية (٢) وتتعهد حكومة العراق بأن توجد التشريع اللازم الكافي للقيام بالغرض المذكور في الفقرة (١) نظير حالة استملاك الاملاك والابنية الخاصة (٣) بأن ما تستملكه الحكومة البريطانية في العراق تحتفظ هذه الحكومة بحق التصرف فيه كما تشاء وتراعي احيانا اللياقة مع الحكومة العراقية أي انها تفضلها على المشترين الآخرين فيما اذا تساوت شروط المشترين (٤) تشغل السلطات البريطانية الاملاك والابنية العائدة للحكومة العراقية بدون بدل مقابل

ومن يقارن هذا الشروط والنقاط مع معاملات الحكومات المتملكة للأراضي التي تحتلها يجد ان العراق بهذه القيود لا يزال يخضع لنظام احتلال عسكري من دولة اجنبية برغم تأسيساته الحكومية ووضع اساسي وتسميته بالبلاد المستقلة نوعا

والحكومة العراقية ستظل تتحمل نفقات دار الاعتماد (أو بالحري الانتداب) اذ قد حوت الاتفاقية مواد تنص علي ان تدفع حكومة العراق مرتبات ونفقات المعتمد السامي البريطاني في العراق وحاشيته ودوائره علي أن تدفع الحكومة البريطانية نصف هذه النفقات اذا وافق أحد وزراء الدولة البريطانية على ذلك (كذا) وقد اعفت الاتفاقية من الضرائب والرسوم الجمركية جميع الواردات والصادرات العائدة إلى المعتمد السامي وحاشيته

وحفظا لمصالح الموظفين الانكليز اثبت في الاتفاقية أن المعتمد السامي يشرف على تنفيذ شروط استخدام الموظفين الاجانب ومما يلحق بهذا تخويل المعتمد السامي بأن يشرف على تنفيذ التعهدات المالية المتعلقة ببلاد العراق الواردة في معاهدة لوزان . وتشير الاتفاقية المالية إلى ان الحكومة البريطانية تشارك حكومة العراق في النفقات التي تتكبد على الطرق العامة والجسور مما تستخدمه القوات البريطانية

واذا تدبرنا نقاط هذه الاتفاقية ونظرنا إلى وضعية العراق المالية ومواردة الناضبة تأكد لدينا ان العراق على هذا المنوال سيبقى رازحا تحت عبء الفقر والازمة المالية

اسس الاتفاقية العسكرية

تعترف الحكومتان العراقية والبريطانية في الاتفاقية العسكرية بمبدأ وجوب تحمل الحكومة العراقية المسؤولية التامة عن استتباب النظام الداخلي والقيام بالدفاع عن العراق ضد الاعتداء الخارجي ، وإلى ان تصبح حكومة العراق قادرة على القيام بهذه المسؤولية تقوم الحكومة البريطانية

بتقديم المعاضدة او المساعدة اللتين تراهما لازمتين لحكومة العراق في هذا الشأن

اما هاتان المعاضدة والمساعدة فتكونان بشكل وجود قوة جوية بريطانية في العراق . غير ان الحكومة البريطانية تحتفظ بحق استعمال هذه القوة في حالة وجوب تأييد الامن الداخلي والدفاع الخارجي وفوق اجتهادها في لزوم ذلك اما نفقات القوة البريطانية فتتحمل حكومة العراق قسما منها كما ورد في الاتفاقية المالية وبالنسبة إلى مقدرة العراق المالية اي كلما كبرت مقدرته المالية زادت حصته من هذه النفقات وهكذا أكثر فأكثر

وتتحمل الحكومة البريطانية الدفاع البحري عن العراق اما في ما يخص المساعدة للجيش العراقي فقد نصت الاتفاقية على ان تمنح الحكومة البريطانية التسهيلات التالية :

١ — تثقيف الضباط العراقيين في الفن العسكري والطيران في بريطانيا بقدر الاستطاعة

٢ — تجهيز الجيش العراقي بكميات وافرة من الاسلحة والعتاد الخ

٣ — تجهيز هذا الجيش بضباط بريطانيين لتأمين التعاون المحكم بين القوات البريطانية في العراق والجيش العراقي . وجميع نفقات هذه الامور يتحملها العراق كما هو منصوص عليه

يتولى قيادة الجيش العراقي صاحب الجلالة ملك العراق مع مراعاة احكام القانون الاساسي وهذا ما خول قائد القوات البريطانية والمعتمد السامي من امر الجيش العراقي :

يفتش قائد القوات البريطانية الجيش العراقي لفحص كفاءته ويقدم إلى جلالة ملك العراق على يد المعتمد السامي توصياته بما يراه ضروريا من الاجراءات وتعتبر رغبات المعتمد السامي فيما يتعلق بحركات الجيش العراقي وتوزيعه . ويقوم الجيش العراقي بمحافظة مستودعات الطيران ومحطات الطيارات

وقد اشترط في الاتفاقية انه إذا قصرت حكومة العراق في مراعاة رغائب المعتمد السامي او توصيات قائد القوات البريطانية في العراق فتفقد حكومة العراق حق المساعدة والمعاضدة البريطانية

وقد اشترط فيها ايضا ان يستخدم الجيش العراقي فقط في مصالح العراق ولا تقدم الحكومة البريطانية اية مساعدة عسكرية ضد اية ثورة داخلية او اعتداء خارجي اذا راى المعتمد السامي ان سبب هذه الثورة او هذا الاعتداء انتهاج حكومة العراق سياسة مخالفة لرغائب الحكومة البريطانية

ويظهر استقلال الجيش العراقي من المادة التي نصت في هذه الاتفاقية على انه في حالة تقديم المساعدة العسكرية للاشتراك في عمل عسكري عام في البلاد العراقية تكون قيادة

القوات المشتركة بيد قائد بريطاني

ومن الامتيازات التي يتمتع بها الجيش البريطاني في العراق ان جميع الافراد العائدين لخدمة الجيش البريطاني مصونون ضد القوانين العراقية

وتتعهد حكومة العراق بايجاد التشريع الكافي لمعاقبة كل شخص يعمل او يتآمر بوجه من الوجوه او يتعرض لخطر اي من القوات البريطانية المسلحة ونصت الاتفاقية على انه في حالة وجود اي خطر على القوات البريطانية المسلحة يعلن ملك العراق بناء على طلب المعتمد السامي الاحكام العرفية كما نصت على ان تقدم الحكومة العراقية التسهيلات اللازمة كلها لحركات القوات البريطانية كالسكك الحديدية والطرق والبريد والتليفون الخ ٠ اه

﴿ تعقد المفاوضات ﴾

بحثت اللجنة الوزارية الأسس الواردة في الاتفاقيتين فوجدت انها لا تضمن للعراق الاستقلال او الرفاه الذي ينشده ولا تحقق الوعود التي طالما صرح بها رجال الحليفة وتبودلت المكاتبات بين الوزارة ودار الاعتماد فلم تسفر عن نتيجة حاسمة ووقف السعدون موقفا استنكرته انكلترة لانه كان ذلك الرجل الذي سايرها وسار فوق رغباتها واستحسنه الشعب لانه دل على ان ابن السعدون لا يفرط بحقوق بلاده وتعقدت المفاوضات فتلبدت سماء الصفاء بالغيوم الكثيفة وبدأت الصحف العربية عامة والعراقية منها خاصة تحمل الحملات المنكرة على الانكليز لنقضهم العهود (١) وعدم اذعانهم للحق فلم يلن رجال دار الاعتماد البريطاني ولم ينثنوا عن افكارهم فارادت الوزارة ان تستعين بوزارة المستعمرات وكتبت الى الوزير العراقي المفوض في لندن تطلب اليه بسط الكيفية للدولة الحليفة فكتب السرهنري دوبس المعتمد السامي البريطاني (ان الملك فيصل ورجال وزارته لا يضمرون خيرا لحليفتهم التي اعانتهم ومكنتهم من ايجاد دولة عربية ذات سيادة) فكان ذلك سببا قويا لتفاقم الخلاف بين الطرفين وانقطاع المفاوضات فإن الحكومة البريطانية كتبت الى الحكومة العراقية في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٩ تعلمها بأنها لاتستطيع النظر في آراء الحكومة العراقية حول الأسس الواردة في الاتفاقيتين المالية والعسكرية وانها لا تريد ان تنقح هذه الأسس وفق وجهة نظر العراق فاعتبر السعدون عبد المحسن بك

---

(١) ان تهمة الوطنيين العراقيين ايانا بنقض العهود لاتخلو من الحق (السرهنري دوبس The Empiée Review عدد ايلول سنة ١٩٢٩)

هذا الخطاب رفضا للمطاليب العراقية المشروعة فهدد رجال دار الاعتماد بالاستقالة من الحكم فلم يصغ أحد الى هذا التهديد

وبعد ان وثق السعدون من أن حزب التقدم — الذي يرأسه هو — يؤيد مطاليب الوزارة ويعاضدها في جميع حركاتها دعا الى مكتبه الرسمي في صباح ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩ رؤساء الاحزاب والمعارضة ورجال السياسة في العاصمة (بينهم ياسين الهاشمي ورشيد عالي وجعفر ابو التمن والسيد عبد المهدي وساسون حزقيل) وأطلعهم على المراسلات التي تبودلت بين الجانبين حول قضية الاتفاقيتين فاكبر المجتمعون موقفه واستشارهم الرأي فيما يجب عمله فاشاروا عليه بترك الشغل وأيدوا بالاتفاق مطالبه التي اعتبروها مطالب العراق المشروعة وصرحوا أنه لن يقدم أحد على تأليف أية وزارة ما دامت هذه المطالب مرفوضة وما دامت قيود المعاهدة والاتفاقيات ثقيلة لن تتبدل .

وفي مساء اليوم المذكور « ١٩ و ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ » اجتمع حزب التقدم في بنايته وتذاكر في موقف الوزارة المشرف وفي امر استقالتها او بقائها في دست الحكم فاتفقت كلمة المجتمعين على ضرورة تأييد الوزارة وصرح السعدون بأنه قرر نهائيا الانسحاب من دست الحكم لأنه لا يستطيع البقاء فيه ما دامت مطالب العراق الحقة مهددة بالخطر ومرفوضة من الجانب البريطاني الذي والاه وسايره طول هذه المده

✲ استقالة الوزارة ✲

وفي الساعة العاشرة زوالية من صباح الاثنين ٩ شعبان ١٣٤٧ (٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩) قدم السعدون كتاب استقالته الى جلالة الملك باسطا فيه رفض الانكليز لمطالب العراق المشروعة وموضحا لجلالته بأنه من المستحيل ان تبقى وزارته في دست الحكم مادامت مطالبها مرفوضة فلم ير صاحب الجلالة بدا من قبول الاستقالة وطلب مزاولة المهام الوزارية بالوكالة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة وهذا نص الكتاب الصادر من جلالة الملك بالقبول :—

عزيزي عبد المحسن

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رآسة الوزارة ان الظروف التي احاطت بكم منذ أقدمتم على تأليف وزارتكم وادارة شؤون المملكة لم تخف علينا دقتها وحراجتها ويسرني أن اعترف بانكم لم تدخروا وسعا في معالجة

الأمور بالاناة والحكمة وانكم سرتم في جميع ادوار المذاكرات التي دارت ما بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية معتمدين على روح الصداقة والتحالف الصميم ولقد ساءني جدا عندما تبين لي اخيرا انكم ترومون الاستقالة لعلمي ان ذلك سيحرمني من معونتكم الصادقة واختباراتكم السديدة والآن وقد وقع مع الأسف ما كنت أخشاه ، فلا يسعني في مثل هذه الظروف العصيبة إلا أن أسألكم ان تداوموا موقتا على بذل مساعيكم في تدوير شؤون الدولة الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة « فيصل »

البلاد بلا وزارة

استقالت الوزارة السعدونية الثالثة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ على نحو ما شرحناه أعلاه وتألفت وزارة توفيق بك السويدي التي خلفت هذه الوزارة في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ على نحو ما سنذكره فتكون البلاد قد بقيت بلا وزارة مسؤولة مدة ثلاثة اشهر ونصف شهر لاقت خلالها الأمرين وقد هال المعتمد السامي البريطاني بقاء المملكة بلا سلطة مسؤولة امام السلطة التشريعية فجاء إلى الملك فيصل يقول « البلاد بلاوزارة — يا صاحب الجلالة — وهي تنتظران تعينوا من يؤلفها » (١) فتذكر جلالة الملك الموقف الجاسي الذي وقفه هذا المندوب حيال جلالته (٢) ابان الوزارة العسكرية الثانية واجابه على الفور « ولكني ملك دستوري وعلى الملك الدستوري ان يلزم الحياد » (٣) فكانت صفعة قوية نبهت المعتمد الى خطأه

وجاء المندوب للمرة الثانية بالمهمة نفسها فابرز الملك فيصل تلك الوثيقة التي شكا جلالته فيها الى وزارة المستعمرات وقال (هذا ما تريده انت يا حضرة المندوب . يجب على الملك الدستوري الا يتدخل بشؤون الدولة اليس كذلك ؟ ان شؤونها الآن بيدك ولك ان تعين من تشاء) (٤) فانكسفت دار الاعتماد البريطانية مرتين متواليتين واسترجعت المعاهدة التي كانت اصل الازمة وحانت ان تنتهي مدة السر هنري دوبس كمندوب سام في العراق فانتهت قبل اوانها وكان من الممكن ان تنتهي بأوانها وبسلام وجاء من بعده السر جلبرت كلايتن (١) فكان احسن من خلفه اذ تمكن من حمل حكومته على العدول عن الخطة التي انتهجتها امام العراق فكان له ما اراد واراده العراقيون على نحو ما سنذكره في الوزارة التوفيقية

---

(١) و (٣) فيصل الاول ص ١٢٤ (٢) راجع ص ١٩ من هذا الجزء (٤) ص ١٢٥ فيصل الاول للريحاني

٩٢

سفر هنري دوبس

وبمناسبة سفر المندوب السامي السر هـنري دوبس ؛ أمر جلالة الملك فيصل فاقيمت للمومى اليه حفلة وداعية مساء ١ شباط سنة ١٩٢٩ علق فيها صاحب الجلالةعلى صدر المحتفل به وسام الرافدين من اعلى درجة والقى فيها جلالته الخطاب التالي

يا صاحب الفخامة

بعد يومين ستغادرون هذه البلاد حاملين معكم ذكريات ست سنوات حـافلة بأعمال خطيرة لها علاقة عظمى بتاريخنا ولكم فيها اليد الطولى . لقد كنت شخصيا طوال هذه المدة على اتصال دائم مع فخامتكم ولا أظن ان احدا يستطيع أن ينكر علي قولي عند ما اصرح امام هذا الجمع بانكم كنتم دائـا صديقا مخلصا لشخصي ومحبا صميميا يغار على تقدم هـذه البلاد ونجاحها

ان الشعب العراقي – يافخامة المندوب – يقدر المعروف الذي يسدى اليه ولذا فهو يعترف بما كان لكم من مآثر جميلة في الدفاع عن مصالحه وحقوقه . لا اريد ان اتعرض الى ذكر تلك المواقف العديدة فكثير من الحـاضرين يعرفونها حق المعرفة والحق أن كل من يذكر منا تلك الأيام العصيبة التي مرت عليه عند ما كانت مقدرات القسم الشمالي مـن بلادنا موضوعة على بساط البحث ويتذكر موقفكم الحازم مدافعين عن حقوقه ؛ يزداد احترامـه واعترافه لكم بالجميل

لقد اختبرتم العراق والعراقيين طوال هذه المدة المديدة وأظنكم توافقوني على ان الشعب العراقي بمجموعه ؛ شعب حي تواق إلى التقدم محب للاستقلال يريد ان يستعيد ما فقده مـن حضارة تحت عوامل قاهرة ويرغب في ان يلحق بالأمم الناهضة ويمشي وإياها جنبا إلى جنب ومن أجل ذلك ترونه حريصا على استبقاء صداقته مع بريطانيا العظمى تلك الصداقة التي يعلم بأن امانيه لا تتحقق إلا بها . ولئن رأيتم منه في مختلف الأوقات شيئا من القلق فما ذلك إلا لأنه لا يحب ان يكون عالة على حليفته ولأنه يعلم بأنه لا يكون جديرا بصداقتها وبثقتها في هذا الشطر من الشرق الأوسط إلا إذا قام بواجبه معتمدا في الدرجة الأولى على نفسه ونهض إلى المنزلة التي تجعله عزيز الجانب في نظر جيرانه

---

(١) Sir Gilbert Clayton

انكم تفارقوننا وقد خطونا في سبيل التقدم خطوات واسعة قربتنا كثيرا من كعبة آمالنا وأملنا وطيد بأن الصداقة التي لم تدخروا وسعا في إنمائها وتقويتها ستكون رائدكم في بيان مـا نصبو اليه من أماني أنتم اعلم الناس بحقيقتها

يا صاحب الفخامة ! ان هذه البلاد ستحفظ لكم مواقفكم الطيبة وهي لاشك تشاركني في تمنياتي لكم سفراً هنيئاً ومستقبلا سعيدا

جواب العميد

يا صاحب الجلالة !

أنا اشعر بامتنان عميق من أجل العبارات المنطوية على السماحة والكرم التي وقعت مـن شفتي جلالتكم الكريمتين بحقي في هـذه الدفعة الأخيرة التي يتاح لي بها التمتع بنعمة ومسرة الضيافة تحت سقف جلالتكم المعروف بكرم الضيافة في كل حين . حقا ما تفضلتم بـه جلالتكم من ان قد مرت علينا من اليوم الذي حملت فيه موضوع استشارتكم وثقتكم بصفتي ممثل حليفة جلالتكم ست سنوات حافلات بالحوادث سواء فيما يخص العراق او جيران العراق . ففي العراق نفسه قد شهدنا معاً ولادة قانون اساسي وأمة جديدة . وفي تركية وايران ونجد وسورية شاهدنا انقلابات ثوروية وقد رقبنا ونحن جلوس هنا في بغداد ، حركات ثلاث وزارات بريطانية وشاهين من شاهات ايران وسلطان من سلاطين تركية ورئيس جمهورية تركية وخمسة معتمدين ساميين في سورية وثلاثة منهم في فلسطين واثنين في مصر وخمس وزارات مختلفة في العراق وفي كل هـذه المدة الحافلة بالحوادث ، كان العامل الدائم في حياتي الخصوصية والرسمية ، معا لطف و كرم وصداقة جـلالتكم الخالصة وذلك ليس لصفات شخصية مما يعود إليَّ بل لكوني هنا ممثل صاحب الجلالة الملك جورج حليف جلالتكم الثابت

حقا ان أوضح ذكرى ماسأحمله من العراق هي ذكرى اللطف والكرم اللذين لقيت : ليس فقط من جلالتكم ، بل من الشعب العراقي بأسره سواء الموظفين وغـير الموظفين واني لا اعتقد ان في الدنيا شعبا اكثر لطفا من هذا الشعب ومثالا على ذلك أود ان أقص قصة صغيرة آمل انها اقصر من بعض القصص الأخرى التي تليت حول هذه المائدة وهي تتعلق بما حصل لي ولزوجتي في احد الأيام ببغداد

كنا مرة ماشين بقرب الجسر القديم على ممر ضيق جداً زلق على ضفة النهر الفائض

وكنت انا في المقدمة فحدث لزوجتي وهي معرضة للدوران في الممرات الضيقة ان اصابها دوار فجأة فتمسكت بجدار اقرب منزل وفي الحال اسرع الى مساعدتها امرأتان عربيتان فأمسكتاها بذراعها واخذتا تلطفانها بقولها لا تخافي ، لا تخافي يا خانم ثم ارشدتاها الى مكان اوسع حيث عادت الى نفسها وما كان احد يعرف من نحن ؟ إنما رأت هاتان المرأتان العربيتان المسكينتان شخصا غريبا في ضيق فذهبتا لنجدته بأشد ما شهدت في حياتي من اساليب الرقة والوداعة . وقد وقعت هذه الحادثة موقعا عميقا من قلبي وقلب زوجتي وجعلتنا ندرك اكثر من كل ما ادركنا في الماضي ، ما انطوى عليه اهل هذه البلاد من اللطف الفطري الاختياري الحقيقي . ان مثل هذه الاختبارات هو الذي جعلني صديقا للعراق واني أعد جلالتكم بالتمسك بهذه الصداقة اينما كنت

واني في كل هذه السنوات الطويلة — وهي عشر حياة الانسان بالاعتياد — كنت دائما اشعر مع جلالتكم في اهتمامكم وعنايتكم بتقدم واستقلال شعبكم وفي سروركم بكل دلالة من دلائل هذا التقدم فإنه مهما قيل بخلاف ذلك ، لقد حصل تقدم وتحسن مدهشان ومن الفوائد العظيمة التي حصلت للعراق منذ وصولي هنا ، أمرٌ لي فيه فضل كبير لا ينكره حتى «محرر الاستقلال» ألا وهو ان كلامنا هنا قد اصبح ست سنوات اكبر عمرا وقد قال بعض علماء التاريخ ان الامبراطورية القسطنطينية البيزنطية العظيمة كانت مدينة ببقائها عدة قرون بعد سقوط الامبراطورية الرومانية لما أتيح لها بحسن الحظ من ان يحكمها خلال اربعة او خمسة قرون متتابعة سلسلة من الحكام المتقدمين في السن او من يدعوهم صديقي الميجر ادمونس Ronds-de cuir (او المنادر او الدواشك الجلدية) بلغ كل منهم العرش بعد ان ترك وراءه حماس الشباب . فلما جئت انا هذه البلاد ، كنت من اصحاب الكراسي الحكومية المتقدمين في السن ولكن عبثا التفتُّ حولي أنشد غيري على شاكلتي في العراق

اما انتم يا اصحاب الجلالة فكنتم قد بلغتم قسطا كبيرا من العمر ونلتم شهرة عالمية بالشجاعة والبأس والحنكة السياسية بصفتكم قائد وتمثال النهضة العربية الكبرى تحت زعامة والدكم الجليل صاحب الجلالة الملك حسين ولكن ليس من يقدر على القول بأن جلالتكم متقدم بالسن فقد رأيت حولي من كل جهة وزراء شبانا وموظفين شبانا ومستشارين شبانا وما من (سياسي متقدم في السن) ذلك العنصر الذي لا يثمن في الأمة سوى اللهم ذاك الشخص الجدير بالاحترام

والاعجاب الكثير السر ساسون حزقيل وصاحب العظمة المغفور له النقيب وكان قد اعتزل الخدمة حينئذ وصاحب الفخامة يوسف بك السويدي الذي ما كان آنئذ مشتركا في إدارة أمور الدولة

اما الآن فقد تبدل كل ذلك إذ اني أرى حولي مليكا محبوبا لم يعد بعيدا كثيرا عن سن الكهولة وهالة من كهول محترمين مجربين حذقوا في السياسة وهذا ما يجعلني كبير الأمل في مستقبل العراق . فمع ان الشباب هو الذي يقوم بالثورات فالكهولة هي التي توطدها . ويسرني ان اقول ان السر جلبرت كلايتن(١) ليس صغيرا جدا في السن فهو ليس بأصغر مني إلا بثلاث سنوات واكبر بمثلها مني يوم أتيتُ الى العراق وهو رجل كثير الاختبار شديد الاقدام ذكي الفؤاد واسع الاطلاع في شؤون العالم العربي بحيث يمكنكم أن تثقوا تمام الثقة في حكمته ونافع مشورته إلا ان أملي الاكبر في شخصية جلالتكم وفي الصفات المحببة الجذابة الرفيعة السامية المنطوية عليها تلك الشخصية واني اعتبر جلالتكم اعظم كنز للأمة العراقية

كان يقال ان صاحب الجلالة المغفور له الملك ادوارد السابع كان افضل سفراء بريطانيا وعلى هذا المنوال يمكن القول بحق ان جلالتكم افضل سفير للعراق ليس ذلك فحسب بل افضل مرشد للعراق وسأحتفظ دائما بذكريات الطاف جلالتكم العديدة ومن جملة تلك الألطاف وهي ليست بأصغرها ما تشرفت بنواله الليلة وهو وسام الرافدين الذي تفضلت به جلالتكم بالإنعام به علي منةً وكرما

ان بلاد الرافدين ستكون على الدوام موضع محبتي وان جلالتكم مصيبون في ما بينتم من الثقة بأني في اثناء اعتزالي الخدمة سأبذل دائما غاية جهدي بالإلحاح على استقلال هذه البلاد والعمل على تقدمها

ان الجو يشوبه في الحاضر شيء من الغيوم إلا ان هذه الغيوم لن تلبث أن تنقشع سريعا واني أتكهن للعراق بمستقبل باهر في ظل حكم جلالتكم

وآخر رسالة أود ان أتركها للعراق هي هذه : ان قوة ايمان أمة متحدة لهي اعظم من قوة الجيوش او موارد الايراد الفنية اوالطرقات والسكك الحديدية او الطيارات . فاذا انضمت في اتحاد حقيقي واخاء صادق جميع الملل والطوائف العراقية من عرب و كرد ويهود ومسيحيين

---

(١) خلف السر هنري صاحب هذه الخطبة

ويزيديين وسنيين وجعفريين بروح قومية عراقية واحدة فعندئذ لا يبقى عظيم أهمية لماهية اسلحتكم وجيوشكم تنالون الاستقلال التام الصحيح وكذلك تنالون احترام العالم . والآن واثقا من ان أسس مثل هذه القومية قد وضعت وضعا رصينا بارشاد جلالتكم وانها ستثبت وتثمر بقيام بناء زاهر عليها ، اني احول وجهي شطر وطني وبلادي

سفر مندوب وقدوم آخر

وفي صباح ٢٣ شعبان ١٣٤٧ (٣ شباط ١٩٢٩) طار السر هنري دوبس الى بلاده مشيعا بالاحترام وفي ٢ مارت ١٩٢٩ وصل بغداد السر جلبرت كلايتن ليخلف السرهنري دوبس في منصب دار الاعتماد فاستقبل فيها استقبالا حماسيا فخما وأمل الناس انتهاء الازمة الوزارية وحصول تبدل جوهري في سياسة الدولة

وقبل ان نتطرق الى تفصيل ذلك نرى ان نذكر ان صاحب الجلالة الملك أمر باقامة حفلة تكريمية للمندوب السامي البريطاني الجديد فأقيمت في البلاط الملكي مساء الثلاثاء ١٤ — ١٥ ايار ١٩٢٩ وحضرها كل من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب واصحاب المعالي الوزراء السابقون والحاليون وقائد القوات البريطانية الجوية في العراق ورجال حاشيته وكبار موظفي دار الاعتماد والمستشارين وغيرهم فخطب فيها صاحب الجلالة الملك المعظم خطبة ترحيبية نفيسة اجاب عليها المحتفل به بخطبة بددت الشيء الكثير من الأوهام وأوجدت في النفوس روح نشاط جديدة والى القارئ نص الخطبتين :—

خطاب حضرة صاحب الجلالة

ايها السادة !

اني مسرور جدا بأن احيي في هذه الليلة ضيفا عزيزا علينا هو فخامة السير كابرت كلايتن إن الصداقة التي تربطنا به قديمة العهد واني لا اذكر تلك الايام العصيبة التي كانت فيها مقدرات العالم بما فيها مقدرات بلادنا على مفترق الطرق الا واذكر معها تلك الهمة العالية وذلك النظر النافذ اللذين امتاز بهما ضيفنا المحبوب وما كان لهما من أثر طيب في معالجة الامور الخطيرة والآن وقد جمعتنا الأيام من جديد في هذا الوطن العزيز فإنني لا أود ان أفتح باب القديم وأتعرض للادوار المختلفة التي مرت بنا حيث انكم لا شك عالمون بها بالنظر إلى قربها منا وعالمون كذلك بما صادف هذا الشعب من صعوبات وما بذله من جهود في سبيل تأييد كيانه

وتعزيز مركزه السياسي . لقد تغلبنا مع الصبر على قسم غير قليل من تلك الصعوبات واني بفضل معاضدة حليفتنا العظمى لواثق كل الوثوق باننا سنتغلب في مدة قصيرة على القسم الباقي منها

لقد شاءت الأقدار . ياصاحب الفخامة . أن تفدوا الينا ونحن في ازمة وزارية مدبدة ولكن بالرغم من ذلك كله ما كنت إلا متفائلا بالمستقبل وواثقا بالنظر الى ما بين شعبينا من اواصر صداقة متينة ومنافع مشتركة جسيمة من امكان التغلب على كل عثرة في سبيل حسن التفاهم . واني لاشكر لكم ما بذلتموه من جهود طيبة في هذه البرهة الوجيزة التي قضيتموها معنا في تقوية الثقة المتقابلة التي لولاها ولولا الاعتماد على وعود حليفتنا وعزمها على انجاز ما قد تحقق لديها من رغبة الشعب الاكيدة في انضمامه إلى العصبة وتبوئه المنزلة التي يصبو اليها بين الامم لما ارتاحت الافكار وهدأت الخواطر . لقد وضعنا هذه الثقة وهذا الاعتماد موضع كل وثيقة سياسية وبدأنا ننظر إلى المستقبل القريب بعين ملؤها الأمل والاطمئنان

ان بلادنا في ظروفها الحاضرة كما لا يخفى على فخامتكم في حاجة عظمى إلى سياسة مبنية قبل كل شيء على الانشاء والاعمار ومما يزيد في اغتباطي هو ما شاهدته فيكم شخصيا من الاهتمام الخاص في الاخذ بيدنا ومساعدتنا على القيام بالإصلاحات المفيدة والمشاريع النافعة اني شخصيا متفائل من المستقبل جدا وأملي قوي بأن يؤدي التعاون الصميم فيما بيننا إلى تحقيق هذه الرغبات وانعاش مرافق البلاد الاقتصادية والحياة الاجتماعية في اقرب وقت . وقبل أن أختم كلمتي احب ان ارحب بكم وبحضرة اللايدي كلايتن التي يسرنا ان نراها بيننا على هذه المائدة واتمنى لكم كل خير ونجاح في بلادنا العزيزة

جواب فخامة المعتمد السامي

ياصاحب الجلالة !

اني اشعر بامتنان عميق من أجل العبارات اللطيفة التي بها رحبتم جلالتكم بقدومي واللايدي كلايتن إلى العراق . ان جلالتكم قد شرفتموني بالتكلم عن الصداقة القديمة العهد بيننا التي بدأت في تلكم الأيام عند ما كان مستقبل هذه البلاد مكتنفا بغوامض الحرب . ولقد كان من حسن حظي في ذلك الوقت اني كنت في اتصال وثيق مع العرب في جهادهم في سبيل الحرية . واني اتكلم عن اطلاع تام عند ما استعيد إلى الذاكرة تلكم الشجاعة والحكمة ورباطة الجأش التي قدتم بها العرب إلى النصر والظفر . انه لا يجوز لاحد من العرب ان

ينسى ما أتى جلالتكم في سبيل قضية الحرية كما انه لا يجوز لاحد من الانكليز ان ينسى ولاء جلالتكم الشديد لحلفائكم

اني بعد مرور أكثر من عشر سنوات على ختام الحرب آتي إلى هذه البلاد واجد نفسي مرة أخرى باتصال مع جلالتكم واتصالي هذه المرة هو في العمل السلمي على التقدم وعلى النهوض الاقتصادي

لا شك أن في هذه البلاد بعضا ممن يشعرون بخيبة أمل وبأن التقدم قد كان بطيئا وصعبا ولكني كقادم جديد في أمكاني أن أؤكد لكم أن ما تم إلى الآن من الخطوات في سبيل تشييد دولة مستقلة ثابتة الاركان لما يستدعي العجب في رأيي

فإن وضع الاسس القوية الرصينة لا بد من أن يكون دائما مهمة مملة لا تبعث الامل في النفس وغالبا ما يحدث أن الكثيرين من اولئك الذين ساعدوا في العمل التمهيدي يحرمون غبطة الاشتراك في اتمام الصرح المقام . وكذا كان الامر مع سلفي الممتازين السير برسي كوكس والسير هنري دوبس فإنهما قد جاهدا جهادا طيبا صحيحا لمساعدة العراق في طريقه صعدا . والنتائج التي نؤمل الحصول عليها ستكون كل ما يطلبان من مكافأة

إني اعتقد أن العراق داخل الآن في دور جديد من ادوار التقدم ستكون فيه النتائج اسرع وأشد ظهورا . ان المبدأ المنطوية عليه العلاقات ما بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق هو — كما كان دائما — التعاضد في سبيل غاية مشتركة الا وهي القيام بصورة تدريجية مطردة بتأسيس حكومة عراقية مستقلة مرتبطة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية برابطة التحالف الوثيق والعطف الصميمي . هذه هي السياسة التي انا هنا لاجل تنفيذها وسأكرس جميع جهودي في سبيل تأييدها . اني اعتقد أن مصالح بريطانيا العظمى والعراق الحقة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وأن ليس هنالك من تضارب حقيقي بينها

وعليه يمكن لجلالتكم وحكومة جلالتكم الاعتماد على معاضدتي من كل قلبي في سبيل هذه الغاية . ولي الثقة بأن ارى العراق يتبوأ مقامه في هيئة جمعية الامم قبل انتهاء مدة وظيفتي

ان نفسي تطفح بالآمال عند ما ارى ما ينطوي عليه من النتائج الممكنة ذلك التطور الزراعي والاقتصادي الذي تهتم به جلالتكم ذلك الاهتمام الشديد

ان كل ما هو ضروري لبلوغ الغايات التي نتوخاها جميعنا هي المحافظة على الثقة والاعتماد المتبادلين . اما الارتياب والتفريق فلا يمكن أن يؤديا الا إلى تأخير التقدم ووضع العراقيل في

الطريق . ففي ما يخصني ان المهمة التي امامي لمهمة اقابلها بالترحيب والسرور وذلك من حيث انه يتسنى لي ان اجدد وعلى ما ارجو كذلك اؤيد الصداقة الشخصية التي شرفتموني بها جلالتكم وان اعمل ثانية في سبيل ومع شعب قد قضيت بعضا من افضل سني حياتي باتصال معه

والآن اشكر جلالتكم مرة ثانية الشكر الخالص جدا من اجل عباراتكم اللطيفة واتمنى أن أقوم بوفاء جزء من كرم الضيافة التي يشملني بها العراق وذلك بالمساعدة في العمل المضطلع به جلالتكم والشعب العراقي

القوانين والمراسيم والانظمة

– التي أصدرتها الوزارة السعدونية الثالثة مدة اضطلاعها بأعباء الحكم –

(١) قانون لاضافة مبلغ إلى ميزانية السنة ١٩٢٧ المالية رقم ١٠

(٢) قانون تفويض جلالة الملك علي ارضا اميرية رقم ١١

(٣) قانون مناقلة في ميزانية الأوقاف لسنة ١٩٢٧ المالية رقم ١٢

(٤) مرسوم رقم ١٣ لسنة ٩٢٨ لحفظ الامن العام

(٥) 〃 〃 ١٤ 〃 〃 〃 〃 〃 〃

(٦) 〃 〃 ١٥ 〃 〃 يتعلق بحفظ الامن

(٧) 〃 لنقل مبالغ في ميزانية الاوقاف للسنة ٩٢٨ المالية رقم ١٦

(٨) مرسوم لنقل مبالغ في ميزانية الاوقاف للسنة ١٩٢٧ المالية رقم ١٧

(٩) مرسوم لنقل مبالغ في ميزانية السنة ١٩٢٧ المالية رقم ١٨

(١٠) مرسوم لصرف مبالغ لتأمين الأمن على الحدود رقم ١٩

(١) نظام رقم ١ لسنة ٩٢٨ بموجب المادة ٢٣ من بيان المحاكم لسنة ٩١٧

(٢) نظام تقدير ضريبة الدخل رقم ٢

(٣) نظام يتعلق باستمارة تقرير المستخدمين رقم ٣

(٤) نظام جباية حصة الحكومة من المحصولات الزراعية رقم ٤

(٥) نظام تقدير حصة الحكومة من المحصولات الزراعية رقم ٥

(٦) نظام تقدير حصة الحكومة من المحصولات الزراعية رقم ٦

(٧) نظام تطبيق طريقة المقطوع رقم ٧

(٨) نظام بموجب المادة التاسعة من قانون جواز السفر رقم ٨

(٩) نظام تبليغ الاخطارات رقم ٩

(١٠) نظام كتابة الحقوق رقم ١٠

(١١) نظام بموجب قانون نسبة حصة الحكومة من الاراضي الزراعية رقم ١١

(١١) مرسوم لنقل مبلغ في ميزانية الاوقاف للسنة ١٩٢٧ رقم ٢٠

(١٢) مرسوم لاضافة مبالغ إلى ميزانية الميناء للسنة ١٩٢٧ رقم ٢١

(١٣) مرسوم لنقل واضافة مبالغ الى ميزانية عام ١٩٢٧ المالية رقم ٢٢

(١٤) مرسوم تعديل بيان الجيش العراقي لسنة ١٩٢٧ رقم ٢٣

(١٥) مرسوم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٨ لالغاء المراسيم ١٣و١٤و١٥

(١٦) قانون الميزانية لشهري ايار وحزيران سنة ١٩٢٨ رقم ٢٥

(١٧) قانون ميزانية الاوقاف لشهري ايار وحزيران سنة ١٩٢٨ رقم ٢٦

(١٨) قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم ٢٧

(١٩) » المكوس رقم ٢٨

(٢٠) » اعفاء مشروع ارواء النجف من الرسوم الكمركية ٢٩

(٢١) قانون تنفيذ أحكام المحاكم الاجنبية في العراق رقم ٣٠

(٢٢) قانون الميزانية لشهر تموز ١٩٢٨ رقم ٣١

(٢٣) » الميزانية للاوقاف لشهر تموز ١٩٢٨ رقم ٣٢

(٢٤) قانون شطب البقايا غير القابلة التحصيل رقم ٣٣

(١٢) نظام بموجب المادة ١٩ من قانون الكمارك البحرية رقم ١٢

(١٣ نظام يخول معاملة ناحية بنجوين معاملة مالية خاصة رقم ١٣

(١٤) نظام وسام الرافدين رقم ١٤

(١٥) نظام صادر بموجب المادة ٢٢ من قانون الكمارك البحرية رقم ١٥

(١٦) نظام صادر بموجب المادة ٢٢ من قانون الكمارك البحرية رقم ١٦

(١٧) نظام تعيين مقياس اجور الجسور والمعابر المنشأة من قبل الحكومة رقم ١٧

(١٨) نظام يتعلق باستمارة الخضوع لضريبة الدخل رقم ١٨

(١٩) نظام يتعلق باستمارة الخضوع والدفع لضريبة الدخل رقم ١٩

(٢٠) نظام صادر بموجب المادة ١٩ من قانون الكمارك البحرية رقم ٢٠

(٢١) نظام تطبيق المادة ١١ من قانون الاحكام الاجنبية رقم ٢١

(٢٢) نظام جباية عشر الحكومة من التبغ في دوائر الكمرك رقم ٢٢

(٢٣) نظام الشعبة الدينية من جامعة آل البيت رقم ٢٣

(٢٤) نظام تعديل نظام مقياس اجور الجسور رقم ١٧ رقم (١) لسنة ٩٢٩

(٢٥) قانون انضمام العراق الى البروتكول في أمور التحكيم رقم ٣٤

(٢٦) قانون تحديد أجل تسجيل البيوع والافراغات غير المسجلة رقم ٣٥

(٢٧) قانون العلم الوطني العراقي رقم ٣٦

(٢٨) « تأجيل استيفاء فوائد القروض الممنوحة لإدارة السكك الحديدية رقم ٣٧

(٢٩) قانون ميزانية الأوقاف لسنة ١٩٢٨ المالية رقم ٣٨

(٣٠) قانون تعديل نظام التطوع رقم ٣٩

(٣١) قانون الميزانية لشهر آب ١٩٢٨ رقم ٤٠

(٣٢) » تعيين مدة خدمة الضباط والفنيين والآليين والصناع في الجيش العراقي رقم ٤١

(٣٣) قانون اعفاء شركة النفط الانكليزية الفارسية من رسم الترانسيت رقم ٤٢

(٣٤) قانون تفتيش الأمور المالية رقم ٤٣

(٣٥) » انضمام العراق إلى اتفاقية الموانى الدولية رقم ٤٤

(٣٦) قانون انحصار الملح رقم ٤٥

(٣٧) » الميزانية لشهر أيلول ١٩٢٨ رقم ٤٦

(٣٨) » تعديل المادة السادسة من (قانون رقم ٤٢ لسنة ٩٢٨) رقم ٤٧

(٣٩) قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٢٨ المالية رقم ٤٨

(٤٠) قانون تفويض اراضي الطيفية رقم ٤٩

(٢٥) نظام تعديل نظام الاتفاقية العدلية رقم ٢

(٢٦) نظام يخول جباية الحصة الملاكية بنسبة اثنين ونصف من مئة رقم ٣

(٢٧) نظام يخول معاملة ناحية الزبير معاملة مالية خاصة رقم ٤

بقية القوانين

(٤١) قانون منح رواتب التقاعد رقم ٥٠

(٤٢) » تصديق مقاولة امتياز الترامواي والتنوير لبغداد رقم ٥١

(٤٣) قانون تعديل قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم ٥٢

(٤٤) قانون توسيع مدينة بغداد رقم ٥٣

(٤٥) تخويل صرف مبالغ من قبل دائرة الميناء رقم ٥٤

(٤٦) مرسوم لصرف مبالغ غير اعتيادية للدفاع عن الحدود رقم ٥٥

(٤٧) قانون ميزانية مشروع سد الفاو رقم ١ لسنة ١٩٢٩

(٤٨) تعديل بيان السيارات لسنة ٩٢٠ رقم ٢

(٤٩) قانون لإضافة مبلغ إلى ميزانية ٩٢٨ رقم ٣

(٥٠) قانون مكس الملح رقم ٤

(٥١) » ذيل قانون المرافعات الشرعية رقم ٥

(٥٢) قانون وقاية الصحة العامة رقم ٦

(٥٣) قانون التنزيلات من أموال الاوقاف رقم ٧
(٥٤) » تعيين المراجع بين المحاكم العدلية رقم ٨
(٥٥) » تعديل المرسوم رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٨ رقم ٩
(٥٦) قانون لاضافة مبالغ إلى ميزانية ١٩٢٩ المالية رقم ١٠
(٥٧) قانون نقل واضافة مبالغ إلى ميزانية ١٩٢٩ المالية رقم ١١
(٥٨) قانون الغاء الأجور البريدية الاضافية المستوفاة من مواد البريد البري لسنة ٩٢٩ رقم ١٢
(٥٩) قانون تعديل قانون الترانسيت رقم ١٣
(٦٠) » تشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤
(٦١) » لنقل واضافة مبالغ إلى ميزانية ٩٢٨ المالية رقم ١٥
(٦٢) قانون انضمام العراق إلى اتفاقية البريد الدولية رقم ١٦
(٦٣) قانون الميزانية لشهري نيسان وأيار سنة ١٩٢٩ رقم ١٧
(٦٤) قانون ميزانية الأوقاف لشهر نيسان ١٩٢٩ رقم ١٨
(٦٥) قانون لنقل واضافة مبالغ إلى ميزانية ١٩٢٨ المالية رقم ١٩
(٦٦) قانون لاضافة مبالغ إلى ميزانية ٩٢٨ المالية رقم ٢٠
(٦٧) قانون اعفاء فراء الحيوانات الوحشية من الضريبة رقم ٢١
(٦٨) قانون لنقل واضافة مبالغ إلى ميزانية ٩٢٨ المالية رقم ٢٢
(٦٩) قانون حسم النزاع في اراضي المنتفق رقم ٢٣
(٧٠) قانون مناقلة في ميزانية الأوقاف لسنة ٩٢٨ رقم ٢٤
(٧١) قانون نسبة حصة الحكومة من اشجار الفواكه والنخيل رقم ٢٥
(٧٢) قانون الغاء البيان المرقم لسنة ٩١٨ رقم ٢٦
(٧٣) » قانون إدارة الأوقاف رقم ٢٧
(٧٤) قانون المعارف العامة رقم ٢٨
(٧٥) قانون اضافة مبالغ إلى ميزانية شهري نيسان وايار ٩٢٩ رقم ٢٩
(٧٦) قانون ميزانية الأوقاف لشهر مايس ٩٢٩ رقم ٣٠

الوزارة التوفيقية

في اليوم الذي رفع فيه عبدالمحسن بك السعدون استقالة وزارته الثالثة الى جلالة الملك المعظم وهو يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ (عقد نواب حزب التقدم الذي كان يرأسه السعدون

امام الصفحة ١٠٢

الوزارة التوفيقية



رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووكيل وزير الوقف
توفيق بك السويدي



وزير الداخلية * عبد العزيز القصاب



وزير المالية * يوسف غنيمه

وزير العدلية * داود الحيدري



وزير الاشغال * عبدالمحسن شلاش



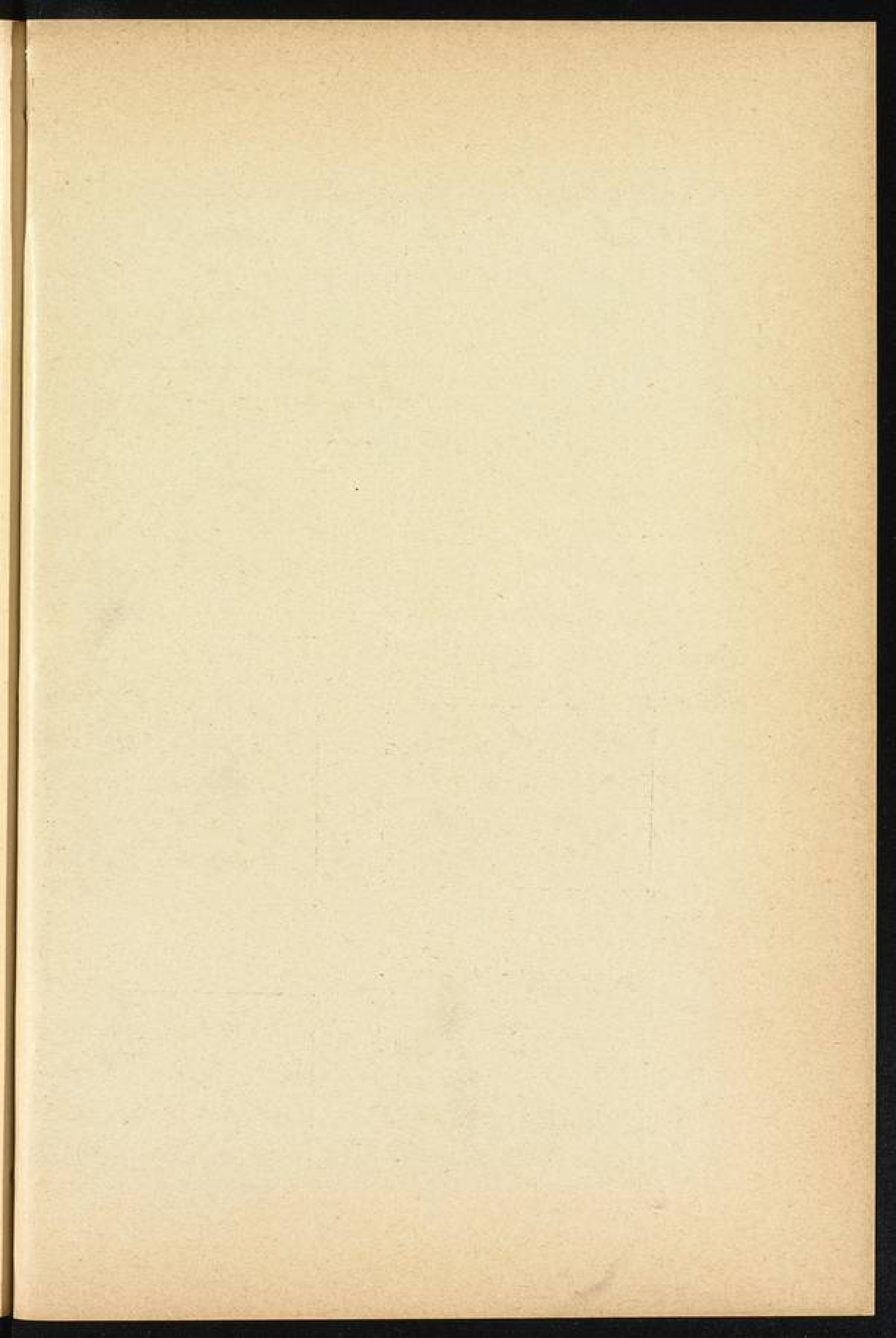
وزير المعارف * خالد سليمان



وزير الري والزراعة * سلمان البراك



وزير الدفاع * محمد امين زكي



اجتماعا قرروا فيه استصواب عمل رئيسهم وأعلنوا انهم سوف لا يؤيدون أية وزارة لا تعضد التعديلات التي أراد إدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية) فبقي رجال الوزارة يزاولون اعمالهم عن طريق الوكالة دون ان يتحملوا سلطة أو مسؤولية وزارية تامة . وظلت الوزارة تعرض على البرلمان القوانين الجديدة التي كانت قد وضعتها قبيل استقالتها إلا انها لم تضع أية لائحة قانونية أخرى(١)

ثم لما رأى رجال دار الاعتماد المسؤولون أن البلاد بقيت بلا وزارة أصيلة مدة طويلة ، أوضحوا لجلالة الملك عدم جواز بقاء وزارة غير مسؤولة في دست الحكم طول هذه المدة وضايقوا جلالته ليوجد حلا لهذه الازمة فطلب صاحب الجلالة الى السعدون ان يعيد تأليف الوزارة فلم يلق طلبه التأييد المنتظر . وأعاد الطلب على اقطاب المعارضة الذين كانوا قد اتفقوا مع عبد المحسن بك على أن لا يؤلف أحدهم الوزارة الجديدة أو يشترك فيها ما لم تكن الحليفة قد نزلت عند وجهة نظر الحكومة العراقية فلم يلب أحد إرادة عاهل البلاد

وفي ٢ مارت ١٩٢٩ وصل الى بغداد السر جلبرت كلايتن المندوب السامي البريطاني الجديد فوجد أن الحالة غير مستقرة وان البلاد في حالة فوضى . ولما كان فخامته قد اجتمع بتوفيق بك السويدي وزير المعارف في الوزارة المستقيلة يوم فاوض وإياه حكومة ابن السعود في المشكلة العراقية — النجدية في مؤتمر جده واختبره ، تمكن وجلالة الملك من تكليف السويدي توفيق بك بتأليف الوزارة الجديدة فلم تمض مدة تذكر حتى صدرت الإدارة الملكية بتأليف الوزارة التوفيقية في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ (١٩ ذي القعدة ١٣٤٧) على النحو الآتي :—

١ — توفيق السويدي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والوقف
٢ — عبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية
٣ — يوسف غنيمة وزيراً للمالية
٤ — داود الحيدري 〃 للعدلية
٥ — الحاج عبد المحسن شلاش وزيراً للاشغال
٦ — سلمان البراك 〃 للري
٧ — امين زكي 〃 للدفاع
٨ — خالد سليمان 〃 للمعارف

ومما تجب ملاحظته على هذه الوزارة ، انها تألفت من عين الاشخاص الذين كانوا في الوزارة السعدونية الثالثة وحاول الناس في تعليل هذا التراجع ؟ ؟ ولا ندري نحن كيف نوفق

(١) تقرير دار الاعتماد لسنة ١٩٢٩

بين القرار الذي اتخذه حزب التقدم في مساء ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ وبين تأليف هذه الوزارة؟؟ غير اني أترك الإجابة على هذا السؤال الى التقدميين الذين هم لا يزالون أحياء يرزقون لأن خطتي في الكتاب لا تساعدني على ذكر شيء

الأسس التي تألفت الوزارة بموجبها

لما كلف توفيق بك السويدي بتأليف الوزارة الجديدة، لاحظ « كما يفهم من منهاج وزارته » ان المفاوضات لتعديل المعاهدة واتفاقياتها قد أشغلت الحكومات العراقية المتتابعة زمنا طويلا دون أن تتوصل الى حل مرضي أو نتيجة حاسمة فرأى أن يبقى كل من الفريقين المتفاوضين « الانكليز والوزارة » متمسكا بوجهة نظره رغم فشل المفاوضات السابقة وأن تلغى المعاهدات التي أعقبت معاهدة (١٩٢٢)(١) على شرط أن يعطى وعد جديد باخبار وترشيح دخول العراق الى العصبة الأممية بأول فرصة ممكنة فقبل رجال دار الاعتماد بهذا الحل وتقدمت الوزارة بمنهاجها الى المجلس النيابي في ٦ مايس ١٩٢٩ طالبة التصويت على منحها الثقة فطلب النواب تأجيل المناقشة على المنهج الى الجلسة القادمة ليتسنى لهم قراءته بامعان فحصلت مشادة ما بين المعارضين والموالين انتهت بأن اعلن رئيس الوزراء أنه (يعارض بشدة كل اقتراح يطلب فيه تأجيل الجلسة) (٢) فجرت المناقشة حول المنهاج حسب رغبته ونال ثقة التقدميين بستة وخمسين صوتا يعارضها ١٦ صوتا

وقبل ان نذكر منهاج الوزارة لا بد لنا من ذكر خلاصة للمناقشة التي جرت حول المنهج الذي جاء بسياسة جديدة فقد حمل المعارضون حملة نكراء على تراجع الوزارة الى معاهدة ١٩٢٢ وعدوا ذلك رجوعا بالسياسة العراقية الى الوراء ومما قاله نائب بغداد (الحاج محمد جعفر ابو التمن) — ان رئيس الوزارة كان ركن الوزارة السابقة والبارز فيها وكان كثيرا ما يعد المجلس بمسائل كانت موضع البحث والتي كان يتفاءل من نتائجها وما كنت لاعتقد بعد اعلانه باسم الحكومة السابقة فشل المفاوضات أن يتحمل المسؤولية بهذه الصورة — ومما قاله نائب الكوت (رشيد عالي) — ان الاكثرية التقدمية في المجلس أيدت السعدون وأيدت موقفه الشريف وقررت أن لا تؤيد أية وزارة تأتي على غير هذه الأسس فما الذي يمنع رئيس الوزارة الجديدة من أن يقف موقف عبد المحسن بك وما باله يضرب السعدون عرض الحائط ويسيء الى سمعة

---

(١) راجع ص ٥١ من الجزء الأول (٢) ص ٥٢٣ من مذكرات ١٩٢٩ وما بعدها

البلاد — ؟ ومما قاله نائب اربيل (معروف جيارك) — وهو تقدمي — لماذا لا يوجد ثبات إننا تعاهدنا وتعاضدنا وتكلمنا على أن لا نؤيد أيـة وزارة لا تحذو حذو السعدون ولكننا مستبدون ؛ منافقون ؛ سرّاق ؛ نحن نعمل كل شيء (١) وربما كانت أقسى كلمة قالها الهاشمي باشا في هذه الجلسة (٢) بعد ان فند بنود المنهاج الوزاري إذ قال (فبماذا تتمسك يا زميلي المحترم المنكود الحظ الذي جاءت بك الظروف لأن تكون رئيسا في هذا الوقت)

ومهما كانت ردود الموالين للوزارة مشبعة ومفندة فقد كانت الجلسة النيابية حامية لم يسبق لها مثيل وهذا هو :—

سادتي الكرام

اني وزملائي مغتبطون لتقدمنا الى مجلسكم الموقر بخطة وزارتنا وبما ننوي القيام به من الأعمال طيلة اضطلاعها مسؤولية الحكم مستندة على ما اولاها إياه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من ثقة وما تأمل أن تتمتع به من اعتماد من لدن مجلسكم العالي . ومما يزيد في اغتباطنا هذا اننا نتمكن اليوم من مكاشفة حضراتكم في موضوع المفاوضات التي جرت بين العراق وحليفته في الخريف الماضي

تعلمون ايها السادة ان العراق لم يقبل بمعاهدة ١٩٢٢ بما فيها من قيود ثقيلة إلا حرصا على سلامة كيانه واعتمادا على حسن نية الحليفة العظمى التي اعربت في فرص مختلفة عن استعدادها لمعاضدته على السير في مضار الرقي والتكامل حتى يصبح في وقت قريب قادرا على النهوض بنفسه وتحمل الاعباء التي تترتب عليه كدولة مستقلة

مرت الأيام والعراق يتقدم نحو الرقي الاجتماعي والاستقلال السياسي وقد كانت الآمال متجهة إلى ان حلول سنة ١٩٢٨ التي كان يجب أن تنتهي فيها معاهدة ١٩٢٢ بموجب البروتوكول المؤرخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣ سيكون مبدأ لدور خطير في حياة هذه البلاد السياسية يقضي على كثير من الشواذ الذي يتخلل الوضع المستثنى المستند إلى احكام المعاهدة المذكورة . غير ان ظهور قضية الموصل وحاجة العراق الى الاحتفاظ بجميع اراضيه قد جعل من الضروري عقد معاهدة ١٩٢٦ التي مددت أجل المعاهدة الأولى إلى خمسة وعشرين سنة مما أدى إلى التأخر في بلوغ الغايـة التي يصبو اليها كل عراقي صميم وهي انهاء العلاقات المستثناة بين الحليفتين والتخلص منها في اقرب وقت مستطاع . ومع ذلك فإن معاهدة ١٩٢٦ لم تمس احكام المادة الأولى من الاتفاقية العسكرية التي نصت على تولي العراق المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي والدفاع ضد التعدي الخارجي في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٢٨ كما انها احتوت على نصوص تمكن العراق من مطالبة حليفته في كل اربع سنوات مرة بأن تنظر في مسألة ادخال العراق في عصبة الأمم وفي مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية

وعندما قرب موعد النظر في المسألتين السالفتي الذكر ، وجد انه من المرغوب فيه وضع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ومعاهدة ١٩٢٦ وتنص على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في تاريخ معين وتنهي مسؤوليات بريطانية كما هو منصوص عليه في الاتفاقية العسكرية وبناء على ذلك جرت المفاوضات بين الطرفين وفي النتيجة عقدت معاهدة ١٩٢٧ وقد كان من المتفق عليه بناء على رغبة بريطانيا الشديدة الا تنفذ هذه المعاهدة الا بعد تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية حتى تبرم هذه الوثائق كلها وتصبح نافـذة الحكم في آن واحد

---

(١) ص ٥٣١ من المذاكرات (٢) ٥٣٨ من المذاكرات

لا ترى وزارتنا حاجة لان تعلق شيئا على ما اتت به معاهدة سنة ١٩٢٧ من تبدل في وضع العراق السياسي لان هذه المعاهدة لم تنفذ حتى يومنا هذا وقد اصبحت بطبيعة الحال مهملة بسبب عدم تمكن الطرفين من الاتفاق على تعديل الاتفاقيتين

وقد بدأت المفاوضات فعلا في تشرين الاول ١٩٢٨ بين ممثلي الحكومتين وذلك لتعديل الاتفاقيتين المذكورتين وقد كانت غاية الحكومة العراقية ان تحصل على تعديلات تلائم التقدم الذي احرزه العراق خلال السنوات الاربع المنصرمة وبعد المداولات المستفيضة لم يتمكن كل من الطرفين من ايجاد حل رغما عما ابدياه من حسن نية اذ ظهر ان نقطة نظر كل منها تصطدم في كثير من المواضع وان التوفيق بينهما من الامور الصعبة التي لا يمكن التغلب عليها . ان اهم النقاط التي لم يحصل الاتفاق عليها تتلخص فيما يلي :

١- تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع
٢- قيادة القوات المشتركة
٣- ادارة الاحكام العرفية
٤- سلطة قائد القوات الجوية
٥- مدة الاتفاقيتين العسكرية والمالية
٦- مسؤولية العراق المالية عن قواتها الخاصة البرية والجوية
٧- مصروفات المعتمد السامي وحاشيته
٨- الاعفاء من الرسوم الكمركية
٩- السكك الحديدية

لقد كان من الضروري بعد ان ظهرت النتيجة السلبية للمفاوضات ان توجه الانظار الى طريقة اخرى يستطاع ان تحقق بها اماني البلاد ورغباتها وذلك بواسطة انهاء المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الامم في زمن معين وبناء عليه كانت قد بذلت الجهود المتواصلة في سبيل الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في العصبة في وقت قريب جدا خال من كل قيد وشرط . ان هذه الجهود وان كانت لم تثمر بعد ، الا انه لا يوجد ما يدعو الى قطع الرجاء من الحصول على التصريح المطلوب إذا عولجت الامور بالصبر وطول الاناة

لقد تبين بالاختبار ان المفاوضات قد اشغلت الحكومات العراقية المتتابعة ازمانا طويلة من دون جدوى فأعاقتها عن الانصراف الى تحسين احوال البلاد الداخلية كما ان اتخاذ سياسة سلبية في هذا الصدد وبقاء البلاد مدة طويلة بدون حكومة مسؤولة تتولى اعباء الحكم ، قد اورثها اضرارا جمة كما قد يورثها ضياع حقوقها المكتسبة مما لا يمكن الاستمرار عليه . لذلك اعتزمت وزارتنا انتهاج خطة عملية مثمرة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي والعلمي مع بذل الجهود العظيمة لتحسين الموقف السياسي وانتهاز كل فرصة سانحة لتحقيق الرغبات القومية ولا تود وزارتنا ان تتقدم بمواعيد خلابة لكنها صعبة التنفيذ انما هي ترغب أن تعالج اعمالا مستطاعة ومتناسبة مع قدرة البلاد المالية . فهي ستسير بمقتضى احكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ومعاهدة ١٩٢٦ بما في ذلك الأحكام الموجودة في الاتفاقيتين المالية والعسكرية فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة وستستمر على التمسك بحقوقها المنصوص عليها في تلك الوثائق كما انها ستواظب على استعمال سلطاتها الدستورية بحرية وتسعى لتوطيد الشعور بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة بمقتضى هذه السلطات وتنفيذ ذلك كله من قبل الوزراء المسؤولين أمام مجلس الأمة

ترى وزارتنا ان البلاد تحتاج إلى احصاء رسمي لبيان عدد نفوس سكانها بالضبط وان عملية تسجيل النفوس أمر ضروري يجب الاعتناء به واكماله في اقرب وقت مستطاع . وهي ترى ايضا ان هناك ضرورة قصوى لتنقيح نفقات خدمات الدولة واجراء وفور كبيرة لصرفها على مشاريع مثمرة ونافعة

ان بقاء الجيش في حالته الحاضرة وتحميل البلاد مصاريفه الكبيرة بدون أن تحصل على نتائج ملموسة منه ، أمر لا يمكن دوامه أكثر فوزارتنا عازمة على حسم هذه المشكلة نهائيا وذلك بتقديم اقتراحات قطعية بشأن

النظام العسكري في البلاد إلى مجلس الأمة في دورته الاعتيادية الآتية

اما سائر المشاريع المفيدة كمشروع خزان الحبانية وخزان عقرقوف واصلاح التلفونات وتخفيض اجورها تخفيضاهاما وحل مشكلة المنازل واعمال التثقيف العامة والعملة والبنك الأهلي وتحسين المنتوجات الوطنية كالتبغ والقطن والتمر وتشجيع اصدارها وتأمين رواجها في الأسواق الأجنبية وغير ذلك من الأمور المهمة فهي بلا شك من جملة وظائف وزارتنا الأصلية ولا نرى هنالك حاجة إلى تنظيم قوائم طويلة مشحونة بهذه الأعمال وامثالها إذ انها لا تريد ان تضيع على مجلسكم الموقر اوقاته الثمينة بسماع وعود قد لا يتسنى تحقيقها في القريب العاجل

فنحن بموقفنا هذا نكتفي بأن نطلب مؤازرة مجلسكم الموقر التأييد حقوق هذه البلاد المكتسبة عهدا وفعلا مؤملين ان يوفقنا المولى لتحقيق رغبات البلاد

توفيق السويدي
رئيس الوزراء

حوادث مختلفة

١ — لما كان عبد العزيز القصاب رئيس المجلس النيابي أصبح وزيرا للداخلية في وزارة توفيق بك السويدي ، انتخب النواب في جلسة ٢٩ نيسان ١٩٢٩ عبد المحسن بك السعدون رئيساً لمجلسهم النيابي

٢ — أول عمل نسجله لهذه الوزارة بمداد الفخر، إلغاؤها وزارة الأوقاف وجعلها مديرية عامة ملحقة برآسة الوزارة فقد حققت بهذا الالغاء رغبات الشعب ورغبة المجلس النيابي وخلصت هذه المؤسسة من الاستشارة الانكليزية والنفقات الطائلة

٣ — كان من جملة مواد منهاج الوزارة التوفيقية أن تقدم الوزارة الى البرلمان مشروعا لإعادة تنظيم الجيش العراقي . وقبل أن ينتهي ايار ١٩٢٩ تألفت لجنة وزارية أنيط بها درس نظام التجنيد الواجب اتباعه في الجيش ووضع تقرير يشرح توصياتها ولكن هذه اللجنة لم تنشر تقريرها والظاهر ان الوزارة استقالت قبل أن تهيء توصياتها

٤ — سعت الوزارة التوفيقية لتحقيق مشروع الحبانية ورأت أن تتدارك المبالغ اللازمة له من النفط ولكن الأجل وافاها قبل أن تأمر بالمباشرة فيه

٥ — كانت الحكومة العراقية قد منحت شركة جكسن الانكليزية امتيازا لإقامة جسر حديدي ثابت ومهم على الفرات في الفلوجه فجرفت المياه القوية دعائم الجسر قبل إتمامه وحدثت مشادة ما بين الوزارة التوفيقية والشركة المذكورة حول ذلك فقررت الوزارة إحالة القضية على التحكيم فكتب للعراق — بعد استقالة الوزارة — النجاح في هذه القضية

٦ — وضعت الوزارة لائحة قانونية لتعريفة كمركية جديدة في أوائل حزيران عام ١٩٢٩

وبعث بها الى المجلس ليقرها وقبيل ساعة الابرام وقعت مضاربات في الأسواق التجارية أوجدت ارتباكا في المملكة وأشاع الناس أن الوزارة مشتركة مع المضاربين او أنها أهملت محافظة اسرار الدولة (راجع مذكرة رئيس الوزراء في آخر بحثنا عن هذه الوزارة) وحصلت مناقشة حادة حول هذه اللائحة في المجلس فاضطرت السلطة الى سحبها وعادت الأرباح المنتظرة للمضاربين الى خسائر فادحة وقد سألنا يوسف بك غنيمة وزير المالية عن كيفية افتضاح أمر هذه اللائحة فأجابنا بجواب مقتضب ليس فيه ما يحقق رغبتنا وهذا هو بنصه :

بغداد ٢٩ ديسمبر ١٩٣٠ عزيزي السيد عبد الرزاق افندي الحسني

جوابا على سؤالكم عن لائحة التعريفة الكمركية التي نوت الحكومة تقديمها في سنة ١٩٢٩ الى مجلس الأمة ثم ضربت صفحا عنها فإنكم تجدون إيضاحات مسهبة عن هذه القضية بينتها إلى مجلس النواب بصفة كوني وزيرا للمالية يومئذ وذلك في الجلسة السادسة والخمسين من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ في يوم السبت المصادف ٨ حزيران ١٩٢٩ راجعوا ص٨٢٢ و ٨٣٢ من مذكرات المجلس لذلك الاجتماع

ومما يؤسف له أن الحكومة لم تتوصل إلى الوقوف على مصدر ذلك الافشاء مهما بذلت من الجهود واتخذت من الوسائط بل بقي هذا الأمر في طي المجهولات والمستقبل كفيل في إزاحة الستار عن هذا السر والسلام

التوقيع — يوسف غنيمه —

وقد رجعنا الى سجلات مذاكرات المجلس النيابي التي يشير اليها معالي الوزير فلم نجد فيها ما يحقق رغبة القارئ الكريم فيما إذا نشرنا كلام معاليه ولاسيما وقد صرح فخامة رئيس الوزراء في مذكرته المنشورة في آخر هذا الفصل بأن البعض جعل يتهمها — أي يتهم الوزارة — (اما بالتهاون في حفظ اسرار الحكومة أو بالاشتراك مع المضاربين)

الاتفاق مع سورية

تربط العراق بسورية روابط كثيرة مختلفة ليس هذا موضع ذكرها وقد حالت السياسة الاستعمارية في البلدان العربية دون اتفاق القطرين على أمور سياسية معينة ودارت مفاوضات بين الحكومة العراقية والحكومة الافرنسية في سورية أسفرت عن وضع اتفاق موقت — في ايام هذه الوزارة — لاسترداد المجرمين فقط وهذا نصه :—

اتفاق موقت لاسترداد المجرمين

عقد هذا الاتفاق الموقت الآتي :—

بين فخامة توفيق بك السويدي وزير الخارجية للحكومة العراقية وفخامة المسيو هنري بونسو المعتمد السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان استنادا الى السلطة المخولة لكل منهما

يستبدل هذا الاتفاق بمعاهدة قطعية فيما بعد

المادة الأولى : يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يسلم كل منهما الآخر بمقتضى الشروط المعينة في هذا الاتفاق كل من كان :—

(١) متهماً أو محكوما عن جريمة ارتكبت في العراق ووجد في سورية او لبنان سواء كان فاعلا أصليا أو معينا

(ب) أو من كان محكوما أو متهما عن جريمة ارتكبت في سورية ولبنان ووجد في العراق سواء كان فاعلا أصليا او معينا

المادة الثانية : لا يسمح بالإعادة ما لم يكن الشخص المطلوب استرداده متهما او محكوما بالحبس سنة واحدة او بعقوبة أشد عن جريمة تستلزم بموجب قوانين كلا القطرين عقوبة لا يقل حدها الأعظم عن الحبس سنة واحدة

المادة الثالثة : لا يحاكم الشخص الذي سمح بإعادته إلا عن الجريمة التي وقع طلب الاسترداد من أجلها أو عما يتعلق بها من الأفعال التي تظهر بعد الاسترداد . اذا برئ من هذه التهم فلا يجوز توقيفه أو محاكمته عن أية جريمة أخرى ما لم يمنح في بادئ الأمر فرصة وتسهيلات معتدلة لأجل العودة الى القطر الذي كان قد سلمه فيعرض عن ذلك

لا يطبق هذا الشرط على الجرائم التي ترتكب بعد الاسترداد

المادة الرابعة: لا يسمح بالإعادة عن جريمة سياسية او عسكرية . وإذا تبين للسلطات الحكومية التي رفع طلب الاسترداد اليها ان الجريمة ذات صبغة سياسية او أن طلب الاسترداد وقع بغية محاكمة المتهم او معاقبته عن جريمة سياسية فانها تطلب الى حكومة البلاد التي طلب الاسترداد ان تقدم إيضاحات بذلك وتعطي جميع المعلومات اللازمة

لا تعتبر الأفعال الآتية جرائم سياسية :—

(١) جميع افعال القسوة او قطع الطريق او السرقة المصحوبين بالقسوة سواء ارتكبها شخص واحد او عصابة ضد الأفراد او ضد اموالهم الخاصه او ضد السلطات المحلية او ضد السكك الحديدية او غيرها من وسائط النقل والمواصلات

(ب) كل جريمة موجهة ضد شخص معتمد صاحب الجلالة البريطانية في العراق او معتمد الجمهورية الافرنسية في سورية ولبنان او ضد شخص رئيسي الحكومتين او ضد احد افراد عائلاتهم

المادة الخامسة : (أ) يحتفظ المعتمد السامي في سورية ولبنان لنفسه بحرية الرأي المطلقة في تسليم السوريين او اللبنانيين او رفض تسليمهم . وكذلك تحتفظ الحكومة العراقية لنفسها بحرية الرأي المطلقة في تسليم العراقيين او رفض تسليمهم

(ب) وكذلك يحتفظ المعتمد السامي لسورية ولبنان بنفس حرية الرأي في رعايا الافرنسيين الذين ارتكبوا جريمة في العراق

(ج) وتحتفظ الحكومة العراقية ايضا بنفس حرية الرأي في احد الرعايا البريطانيين الذين ارتكبوا جريمة في سورية او لبنان

المادة السادسة : كل طلب استرداد يجب ارساله بواسطة المراجع الديبلوماسية المستخدمة على الأصول بين الطرفين المتعاقدين

المادة السابعة : يجب أن يكون طلب الاسترداد مصحوبا :—

(ا) بمذكرة توقيف أو امر بالقاء القبض صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص ومتضمنة نوع الجريمة ونسخة من نص القانون الذي سيبنى الحكم عليه

(ب) بيان مفصل على قدر الامكان يتضمن هوية الشخص المتهم ووصفه

(ج) بنسخة صحيحة من الاعترافات والافادات التي اخذت بعد حلف اليمين مصدقة من قبل الحاكم الذي أجرى التحقيق في القضية

المادة الثامنة : تطبق القاعدة نفسها عند ما يكون الاسترداد خاصا بشخص قد حكم عليه غيابا او في حالة التمرد غير انه في هذه الحالة يجب ان يكون الطلب مصحوبا بخلاصة الحكم او أمر تنفيذ الحكم وبنسخة من المادة القانونية التي بني عليها الحكم

المادة التاسعة : إذا كان طلب الاسترداد خاصا بشخص محكوم بحكم صدر في حضوره فيجب ان يكون طلب الاسترداد مصحوبا بما يأتي :—

(١) نسخة من كل الحكم او امر تنفيذ الحكم

(٢) بيان بهوية الشخص المحكوم الذي يجب ان يكون مفصلا على قدر الامكان

(٣) نسخة من المواد القانونية التي بني عليها الحكم

(٤) شهادة من سلطة عدلية ذات اختصاص تتضمن ان الحكم واجب التنفيذ

المادة العاشرة : على الحكومة التي تتلقى طلبا باسترداد شخص ان تقتنع اولا بأن الجريمة

هي مما يجب اجراء الاسترداد من اجلها بموجب هذه الاتفاقية فاذا اقنعت الحكومة من هذه النقطة فعليها ان تصدر أمرا بتوقيف هذا الشخص وإجراء التحقيق في القضية وفي نهاية التحقيق إذا اقتنعت الحكومة ان الشخص الموقوف هو الشخص المتهم بالجريمة وانه توجد أدلة كافية لتبرير محاكمته عن الجريمة فعليها ان تصدر أمرا بالاعادة

المادة الحادية عشرة : (١) اذا كان الشخص المطلوب من قبل أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لهذه الاتفاقية مطلوبا ايضا من قبل دولة او بضع دول أخرى بسبب جرائم قد ارتكبت ضمن اختصاص قضائها فيجب تسليمه الى الدولة التي قدمت طلبها قبل غيرها إلا إذا صرفت النظر عن طلبها هذا

(ب) كل شخص تصدر بحقه إحدى الحكومتين أمرا بالتسليم يجب تسليمه بموجب ذلك الأمر الى وكلاء الحكومة الأخرى الذين لهم صلاحية على تسلمه وستعطي كل حكومة امثال هؤلاء الوكلاء جميع المساعدات التي تكون ضرورية لتمكينهم من نقل الشخص المسلم

المادة الثانية عشرة : لكل حكومة الحرية في اطلاق سراح أي شخص موقوف إذا لم يؤخذ خلال شهرين من ابلاغ الحكومة الأخرى بأمر استرداده

المادة الثالثة عشرة: على الحكومة التي تطلب الاسترداد ان تدفع الى الحكومة الأخرى جميع المصاريف الواقعة لتنفيذ الطلب ولتسليم الشخص يجب حسم التأدية بشهادة تعطى من مدير أمور العدلية في سورية او من وزير العدلية في العراق

المادة الرابعة عشرة : تنفذ هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها ويمكن انهاؤها من قبل احد الطرفين المتعاقدين بارسال إخبار في هذا المعنى الى الحكومة الأخرى قبل ستة اشهر

لأجل ما ذكر اعلاه أمضى الموقعون أدناه هذه الاتفاقية : كتب في بغداد في ٢٣ ايار ١٩٢٩

Beyrouth le 6 Mai 1929
HENRI PONSOT

توفيق السويدي

« الاتفاق مع ايران »

بحثنا العلاقات العراقية — الايرانية بحثا مفصلا في تاريخ الوزارة السعدونية الثالثة وذكرنا ان المفاوضات بين الفريقين اسفرت عن وضع اتفاق موقت بين العراق وايران في ١١ آب ١٩٢٩ وان هذا الاتفاق بقي مدة طويلة يمدد اجله وفيما يلي نص الاتفاق المذكور مترجما عن اللغة الافرنسية .

١١٢

وزارة الخارجية   بغداد في ١١ آب سنة ١٩٢٩

سيدي الوزير

لي الشرف بأن احيطكم علما أنه لما كانت حكومتي متشبعة برغبة صادقة في ان تنهي بأقصر وقت ممكن المفاوضات الجارية مع الحكومة الايرانية بشأن عقد معاهدة صداقة واتفاقيات للاقامة والتجارة والملاحة كذلك اتفاقات خاصة لتنظيم المسائل التي يجب تنظيمها بين الفريقين اللذين يخصهما الامر فقد كلفتني ان ابلغ اليكم باسمها الاحكام الآتية فتكون قاعدة موقتة للعلاقات بين بلدينا

١ – ان ممثلي ايران السياسيين والقنصليين في العراق يتمتعون على شرط المعاملة المتقابلة بالحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات المقررة بمبادئ وتعامل القانون الدولي العام والتي لن تكون بأي حال من الاحوال ، اقل من الحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات الممنوحة الى الممثلين السياسيين والقنصليين التابعين لاكثر الامم حظوة

٢ – للحكومة الايرانية بشرط المعاملة المتقابلة ؛ أن تعين في الأراضي العراقية ممثليها القنصليين الذين يمكنهم أن يقيموا في أي مكان فيها حيث منافعها من وجهتي الاقتصاد والثقافة تسوغ اقامتهم ومع ذلك لا يمكنهم أن يمارسوا وظائفهم إلا بعد أن يتلقوا الاكسكواتر المعتاد

٣ – يقبل الرعايا الايرانيون الى الأراضي العراقية ويعاملون وفقا لقواعد الحقوق الدولية ويجب أن لا يعاملوا بأي حال من الأحوال بشرط المقابلة بالمثل بمعاملة أقل شأنا من المعاملة التي يعامل بها رعايا أكثر الأمم حظوة

لما كانت صلاحية السلطات على النظر في أمور الأحوال الشخصية ستنتظم فيما بعد بين الدولتين فإن رعايا احداهما الموجودين في أراضي الأخرى يبقون موقتا خاضعين في هذه الأمور الى محاكم البلد المقيمين فيه

٤ – تستفيد بشرط المعاملة المتقابلة ؛ المحصولات الأرضية والصناعية الايرانية المستوردة الى العراق في جميع الخصوصات من النظام الذي تعامل به محصولات اكثر الأمم حظوة التي هي من هذا النوع

٥ – تدخل الاحكام المذكورة في اعلاه في حيز التنفيذ ابتداء من اليوم وتبقى معمولا بها الى أن تعقد المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات المفكر بها في اعلاه أو لمدة سنة على الاكثر

تفضلو يا سيدي بقبول فائق احترامي

توفيق السويدي	عناية الله خان سميعي
وزير الخارجية لحكومة العراق	المندوب فوق العادة لصاحب الجلالة الامبراطورية شاه ايران في العراق

قرعة الأعيان

تنص المادة ٣٢ من القانون الأساسي العراقي على أن تجري قرعة بين الأعيان في كل اربع سنوات . وقد جرى الاقتراع في المجلس الخاص بالأعيان يوم ١٣ حزيران ١٩٢٩ بحضور صاحب الجلالة الملك فأسفر عن فوز كل من :—

السيد محمد الصدر والشيخ عداي الجريان وآصف قاسم آغا والسيد عبد الله النقيب وفخري جميل ويوسف عمانوئيل والحاج حسن الشبوط وعبد الكريم السعدون ومولود مخلص والحاج محمود الاسترابادي

أما الذين لم يفوزوا في هذا الاقتراع وأصبحوا خارج عضوية مجلس الأعيان فهم :—

جميل الزهاوي ويوسف السويدي ومناحيم دانيل وابراهيم الحيدري والحاج سعيد وعبد الحسين الكليتدار والحاج عبدالغني كبه ومحمد علي فاضل وعبدالله صافي والشيخ صالح باش اعيان

ولما كانت المادة المذكورة من الدستور أباحت لجلالة الملك حق إعادة النظر في الساقطين في القرعة كلهم أو بعضهم ؛ أصدر جلالته إرادته الملكية في ١٢ تشرين الاول ١٩٢٩ باعادة الذوات الآتية اسماؤهم وهم :—

ابراهيم الحيدري وعبدالله صافي ومحمد علي فاضل والحاج سعيد ومناحيم دانيل ويوسف السويدي

وأصدر في اليوم نفسه إرادته الملكية بتعيين :—

السيد نور الياسري وعبد اللطيف المنديل والسيد محمد علي بحر العلوم

اعضاء في المجلس المذكور « مجلس الأعيان » فتكامل بذلك اعضاء هذا المجلس

الصهيونية في العراق

الصهيونية نسبة الى صهيون وهو جبل في أورشليم « القدس » . ويراد بها اليوم ؛ نظام اجتماعي يرمي الى تكوين مدنية يهودية محضة وإحياء اللغة العبرية وخلق ثقافة يهودية جديدة . وقد تغلغلت هذه الفكرة في نفوس اليهود على اختلاف طبقاتهم وتفاوت درجاتهم حتى انك لا تستطيع اليوم أن تجد يهوديا في العالم لا يتغنى بهذا الحلم اللذيذ او يتقاعس عن تحقيق هذا

النظام الموهوم ...

ولم تكن الصهيونية في بادئ أمرها حقيقة راهنة وإنما كانت فكرة خيالية تتغلغل في أفئدة جماعة من شباب اليهود الروسيين والبولونيين والرومانيين وغيرهم ممن كانوا يودون عودة القومية اليهودية الى فلسطين نفسها وإحيـاء مجد اورشليم الدارس وذلك بأن تقوم فيها دولة يهودية مستقلة تجمع رعاياها من الضحايا التي توجدها العناصر السامية المعادية لهم ولاسيما تلك الضحايا التي كثرت في اوربا عام ١٨٨١م. حين أصدر قيصر روسيا شرعة ألزم فيها حكومته بلزوم التنكيل باليهود وطردهم من بلاد الروس أنى وجدوا (١)

ولما أعلنت الحرب الكونية ؛ رأت انكلترا أن تجلب قلوب اليهود اليها وتحولها من جانب الدول الوسطى الى جانبها وكانت في حاجة ماسة الى المال فاستعانت بذهب اليهود الوهاج مع مجوهراتهم وسبائكهم واعدة إياهم بالاعتراف بالوطن القومي لهم في فلسطين وما هي إلا شمس وضحاها حتى ظهر وعد بلفور الجائر في الثاني من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٧ للميلاد ذلك الوعد المشؤوم القاضي باتخاذ فلسطين وطناً قوميا لليهود فخرجت الفكرة الصهيونية من الصبغة الخيالية الاعتباطية الى الصبغة السياسية العملية

ولم يكن وعد بلفور مرغوبا فيه من جانب العرب ولاسيما العراقيين منهم . ولهذا ماكادت الجموع اليهودية تقصد فلسطين من مجاهل اوربا حتى لقيت حركتهم احتجاجا شديداً ومقاومة غير منكورة ولكن الانكليز الذين عرفوا كيف تؤكل الكتف وحذقوا سياسة المكر والخداع لم يبالوا بكل ما لقيته الهجرة اليهودية من متاعب وممانعات فظل سيل المهاجرة متدفقا وتوجهت أنظار العالم العربي الى فلسطين لمحاربة الهجرة الصهيونية ومقاومة فكرة اتخاذ هذه البقعة المقدسة وطناً لشرذمة من متشردي الآفاق

وكان العراق في مقدمة الأقطار العربية التي قاومت هذه الحركة الخبيثة فصار ينتحين الفرص لإعلان سخطه على هذه الفكرة والتشبث بكل ما من شأنه الحيلولة دون تحقيق هذه الأمنية الممقوتة ؛ فكرة استعمار فلسطين الشهيدة

وقد بحثنا في حوادث ٨ شباط ١٩٢٨ ما ولده زيارة السر الفرد موند للعراق(٢) من عواقب سيئة وحوادث لا يزال صداها يرن في الاسماع . فلما كان شهر آب ١٩٢٩م وقعت

(١) These Event ful years vol 2 P. 295

(٢) راجع ص ٥٠ من هذا الجزء

في فلسطين حوادث دموية خطيرة أريقت بسببها الدماء وزهقت النفوس وارتكبت سياسة الاستعمار لإنهائها معظم المنكرات وكان لهذه الحوادث الأليمة أسوء وقع في نفوس العراقيين فأقفلوا مخازنهم وعطلوا أشغالهم وعقدوا الاجتماعات المختلفة لاعلان احتجاجهم على سياسة الانكليز واتخاذ فلسطين وطنا لليهود

وعقد الأهلون في بغداد اجتماعا خطيرا في جامع الحيدرخانه في ٢٥ ربيع الأول ١٣٤٨ (٣٠ آب ١٩٢٩) حضره نحو عشرة آلاف نسمة وتليت فيه الخطب والقصائد المهيجة وقرئت الفاتحة لأرواح الشهداء الذين قتلوا في الحوادث المذكورة وممن خطب في هذا الاجتماع التاريخي ؛ محمد جعفر ابو التمن وياسين الهاشمي ومحمود رامز . ومشى المجتمعون بعد انفضاض اجتماع الجامع المذكور في شكل مظاهرة سلمية فزاروا البلاط الملكي ودار الاعتماد البريطاني وبعض القنصليات الأجنبية ولم تمكنهم الشرطة من الاسترسال في هذا السير ووقعت بعض الحوادث المؤلمة في هذه المظاهرات وكانت قوة الأمن العام مدججة بالسلاح وعلى رؤوس افرادها الخوذ الحديدية وبأيديهم الحراب

وبقيت مخازن اليهود في بغداد مدة اسبوعين مقفلة والحركة التجارية العامة واقفة والأسواق كاسدة واستمرت الشرطة على محافظة المدينة طوال هذه المدة وبقي افرادها المدججين بأنواع السلاح يحافظون مفترقات الطرق المؤدية الى منازل اليهود بمختلف أنواع المحافظة ونستطيع أن نجزم بأن العراق عامة وبغداد خاصة لم تجد راحة ما مدة شهر تقريبا أي منذ بدء القتال في فلسطين حتى العشرة الثانية من ايلول ١٩٢٩

وظلت المظاهرات العدائية للفكرة الصهيونية تتجدد في كل مناسبة حتى ان البغداديين قاموا بمظاهرات عنيفة بمناسبة حلول تاريخ اعلان وعد بلفور « أي ٢ تشرين الثاني » في هذه السنة حدثت فيها حوادث أليمة ووقعت مصادمات بينهم وبين بعض اليهود ليس هنا مجال لذكرها

أما الصحف في بغداد وفي كافة انحاء العراق فقد حملت على السياسة التي تتبعها انكلترا في فلسطين حملات شديدة وانتقدت مظالمهم انتقاداً مراً ولم يتخلف أحد من الأهلين عن الاشتراك في جمع الإعانات لعوائل الشهداء في القدس فقد افتتح حزب التقدم الحكومي وحزب الشعب المعارض اكتتابا عاما لمنكوبي العرب وجمع بهذه الواسطة مبالغ لا يستهان بها فحولت الى القدس . وأرسلت لجان المظاهرات في ٣٠ آب ٩٢٩ برقيات الاحتجاج الى عصبة الأمم

والى قداسة البابا كما ارسلت مثل هذه الاحتجاجات في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ الى كافة زعماء الأحزاب السياسية في انجلترا والى جلالة الملك ابن السعود . وأوقف البرلمان العراقي جلساته لمدة خمس دقائق حدادا على فواجع فلسطين وارسل المجلسان «النواب والأعيان» برقيات احتجاجية على مبادئ بلفور الى الحكومة البريطانية والى عصبة الأمم والى لجنة التحقيق التي عهد اليها التحقيق عن اسباب الثورة الفلسطينية المذكورة وعطلت الوزارة جريدتي النهضة والوطن بحجة انهما نشرتا بعض المقالات عن حوادث المظاهرات تخل بالأمن العام فاحتج الحزب الوطني احتجاجاً شديداً على هذا التعطيل وطلب الى الوزارة أن تضع حداً لخنق الحرية من قبلها وقال في احتجاجه « ان تعطيل الجريدتين المذكورتين من قبل الحكومة لا يتفق والشعور السائد في البلاد » اه .

وحاولت بعض المدن العراقية أن تقتفي أثر العاصمة في إعلان سخطها بالطرق العملية فحالت السلطة دون ذلك واكتفى الأهلون بارسال برقيات الاحتجاج الشديدة

استقالة الوزارة

حدث في أثناء العطلة البرلمانية في العراق (أي بين مدة ختام الدورة الاعتيادية الرابعة في حزيران ومفتتح الدورة الخامسة في تشرين الثاني ١٩٢٩) حادثان خطيران في انكلترا كان لهما ردّ فعل عظيم في العراق أدى إلى استقالة الوزارة التوفيقية وقيام الوزارة السعدونية الرابعة التي ضمت أساطين السياسة في العراق ورجالها البارزين

وكان أول الحادثين المذكورين ، الانتخابات العامة التي جرت في انكلترا وصعود العمال الى دست الحكم وثانيهما التصريح الذي أفضت بـه الحكومة البريطانية في شهر آب ١٩٢٩ فيما يتعلق بسياسة الانكليز ازاء مصر « راجع التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٩ »

وكان بعض العراقيين يعلق على اندحار حزب المحافظين وصعود العمال إلى كراسي المسؤولية في انكلتره ، الآمال الطيبة بينما كان فريق كبير منهم يعتقد بأن السياسة الخارجية البريطانية لن تتبدل مهما تبدلت الوزارات الانكليزية وعلى كل فقد عمت الفكرة القائلة بوجوب الاستفادة من هذا التبدل وذلك بتأليف وزارة جديدة ينضم اليها أشهر رجال العراق وأقدرهم فكلف توفيق السويدي بالاستقالة فاستقال في ٢٥ آب ١٩٢٩ ولكنه ظل وزملاؤه يزاولون الأعمال الوزارية بالوكالة مدة طويلة وسنأتي على تفصيل ذلك عند البحث في الوزارة السعدونية الرابعة

١١٧

ايضاحات خطيرة

نشرنا على الصفحة ٨٤ وما يليها من هذا الجزء بحثا مفصلا عن المفاوضات التي دارت بين الوزارة السعدونية الثالثة ودار الاعتماد البريطانية لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة سنة ١٩٢٢ والتي منيت بالفشل وسببت استقالة الوزارة المذكورة وقد نشر نوري باشا السعيد في اواخر عام ١٩٣٠ ايضاحات خطيرة عن المفاوضات التي دارت بين الحكومتين العراقية والانجليزية بشأن القضايا المالية المعلقة بين الدولتين وفي هذه الايضاحات معلومات مهمة عن مواقف الوزارات المتعاقبة حيال الاتفاقية المالية المذكورة رأينا ان ننشرها هنا لوجود تقرير اللجنة الوزارية التي الفتها الوزارة السعدونية الثالثة للنظر في الاتفاقية المالية فيها والتضمنها سياسة الوزارة السعدونية المذكورة حيال الاتفاقية المالية التي سببت استقالتها وهذه هي الايضاحات المتعلقة بالسكك الحديدية والميناء وهما اهم ما في الاتفاقية :—

تاريخ قضية السكك الحديدية العراقية

وجه المندوب السامي بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٣ خطابا الى مجلس الوزراء حول قضية سكك حديد العراق ضمنه رأي الحكومة البريطانية في قبول التقديرات التي وضعها الخبير البريطاني المستر ولر البالغة ٤٧٨ ونصف لكا وكسور من الربيات كمجموع للقيمة الأساسية لسكك الحديد التي عرض أمر تسليمها الى الحكومة العراقية بموجب الشروط الآتية :

ا — ان يوزع تسديد الثمن الأساسي على مدة قدرها ٢٥ سنة مع اطلاق الخيار للحكومة العراقية في تسديد المبالغ في مدة اقصر من هذه إذا سمحت احوالها المالية بذلك

ب — أن يضاف الى الثمن الأساسي الآنف الذكر قيمة الأعمال الأساسية التي اكملت بعد اجراء ذلك التقدير

ج — أن يجري تسديد الدين (مع الفائدة) كما يأتي :—

لك ٥٢٥	٧½	لك ربية سنويا في كل من الخمس سنوات الأولى	٥
	١٥	« « « « « « « « الثانية	٥
	٢٢½	« « « « « « « « الثالثة	٥
	٣٠	« « « « « « « العشرة « الأخيرة	١٠
		سنة	٢٥

د — أن يدفع اول قسط اعتباراً من ١ ايلول ١٩٢٣

هـ — أن تدفع الأقساط من الواردات العمومية وان لا يتعلق الدفع على ما يحصل من

ربح أو خسارة في تشغيل السكك الحديدية

و — تتنازل الحكومة البريطانية عن الفائدة للخمس سنوات الأولى فقط ولكنها تصر على استيفائها عن المدة الباقية بنسبة ٥ بالمائة

ز — في حالة بيع الحكومة العراقية السكك الحديدية ثانية يجب تصفية مبلغ رصيد الدين الباقي للحكومة البريطانية بكامله

ح — يجب المحافظة على الشروط التفضيلية الممنوحة للنقليات الامبراطورية والعسكرية

وعلى هذا عقد مجلس الوزراء جلسة في ١٣ حزيران ١٩٢٣ وقرر تأليف لجنة وزارية من وزير العدلية ناجي السويدي ووزير الاشغال ياسين الهاشمي لدرس مقترحات الحكومة البريطانية ورفع تقرير عنها الى المجلس . وقد اضيف المستر سلايتر المستشار المالي الى هذه اللجنة وفيما يلي تقريرها مع الملاحظة التي شرحها المستشار المالي :

تقرير اللجنة

تقرير اللجنة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٢٣ لأجل النظر في شروط تسلم السكك الحديدية :

« ارتأت الأغلبية بعد المناقشة أنه نظراً الى كون تشكيل السكك الحديدية في الظروف الحاضرة في العراق أمر صعب جداً وحيث انه ليس في الاستطاعة سد نفقات التشغيل في الوقت الحاضر من الواردات العمومية نظراً لقلتها فلذا يقتضي الطلب من حكومة جلالة ملك بريطانية أن توافق على جعل تأديات قيمة السكك الحديدية في الخمس سنوات المقبلة على قدر ما تسمح به ايرادات السكة فقط . وأن تخصص أية زيادة ناشئة في ايرادات السكة للخمس سنوات المذكورة لدفع قسم من الدين الأصلي ولكن لا يستوفى فائض عنه »

« وإذا وجدت الحكومة العراقية بعد ختام مدة الخمس سنوات المذكورة انه في استطاعتها الاستمرار على تشغيل السكة فحينئذ تتعهد بدفع المبلغ السنوي لاستهلاك الدين المتبقي بما فيه الفائض من الواردات العمومية

« ولكن لا يستوفى فائض على ما دفع من أصل الدين في مدة الخمس سنوات الاولى(١)

— التواقيع — يس الهاشمي ناجي السويدي

---

(١) اعترض الهاشمي يس باشا على هذه الايضاحات ونشر عليها ردا مطولا هذا ما جاء فيه عن قضية السكة الحديدية :

﴿ شرح المستشار ﴾

« انني أوافق على أن لا يدفع شيء في مدة الخمس سنوات الأولى سوى من ايرادات السكة فقط ولكن أرى انه ليس من المعقول أن ننتظر من الحكومة البريطانية الموافقة على عدم استيفاء فائض عن المدة المذكورة الخ ٠٠٠ »

— التوقيع — سليتر

وبناء على ما تقدم قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ تموز ١٩٢٣ «ان الحكومة العراقية لا تتمكن في الحال الحاضر من اداء قيمة السكك الحديدية من الواردات العمومية ولكنها مستعدة لادائها مما يستحصل من ايراد السكك الحديدية في الخمس سنوات الأولى من تسليمها لها»

وقد بلغ هذا القرار الى المعتمد السامي في كتاب سكرتير مجلس الوزراء المؤرخ ٧ آب ١٩٢٣

وعلى أثر الاختلاف في صحة الارقام التي توصل اليها المستر والر في تقديراته عينت في شهر تشرين الأول ١٩٢٣ لجنة لإعادة النظر في التقديرات المذكورة بالنظر للمدة التي مضت على استعمال المواد الخ ٠ وقد جاء في تقرير اللجنة المرفوع الى وزارة الاشغال والمواصلات ان مجموع قيمة السكك الحديدية بعد تدقيقها ثانية قدرت بـ(١٥٦٧٣٥ ٣٩٤٣) ربية ٠ يضاف اليها ماحدث على الأعمال الأساسية في السنتين ١٩٢١ و١٩٢٢ وقدره ١٦٥٢٩٦٢٦٩

إن اللجنة المبحوث عنها هي اول لجنة الفت للنظر في استلام السكك من الادارة البريطانية ويظهر جليا من تقريرها بأنها لم تكن متأكدة من امكان تشغيل السكة الحديدية خلال خمس سنوات بدون صرف مبالغ جسيمة ولذلك اقترحت ان يكون تسديد ثمن السكك الحديدية الذي كان في ذلك الوقت تحت تدقيق وزير الاشغال والمواصلات - بعد مرور خمس سنوات على التشغيل وبعد ان تتحقق المنفعة من السكك الحديدية وقصد المستشار المالي من الاعتراض على تسديد الثمن من الايرادات العامة حتى بعد ثبوت فوائد التشغيل انما كان بنية الحيلولة دون تملك الحكومة العراقية للسكك وقد تألفت اللجنة بعد مذكرة طويلة قدمها وزير الاشغال إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٣ عن فوائد امتلاك السكك من جانب الحكومة العراقية ومع أن وزير الاشغال برهن بعد تقرير اللجنة الوزارية على ان السكك الحديدية لا تساوي القيمة التي اقترحها المستر والر في تقديراته وان ثمنها من الوجهة التجارية لا شيء اعتبرت ٢٥٠٠٠٠ لك اقصى مايمكن تخمينه كثمن للادوات والانشاءات ولكن لم تمر سنة كاملة على هذا التثمين على استلام الحكومة السكك الحديدية وتشغيلها عقدت المعاهدة العراقية البريطانية من قبل وزارة جعفر باشا

وصيغت المادة الثامنة من الاتفاقية المالية وسجلت القيمة بـ ٢٧٢ لك كما كانت في الأصل وجعلت السكك الحديدية شخصية مستقلة واشرف المعتمد السامي على امورها المالية :

فيكون مجموع التقديرات ٤٠٨ ألكاك من الربيات

وبعد ان اتخذت هذه الارقام وسيلة لمناقشة الوضوع مجددا مع المندوب السامي قرر مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٣ اداء ٢٥٠ لك ربية قيمة للسكك الحديدية وايداع المسألة الى وزارة المالية لبيان أفضل الطرق لتسديد القيمة المذكورة (وزارة عبد المحسن السعدون الأولى)

واعقب ذلك مفاوضات الاتفاقية المالية فكانت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية متضمنة صورة الحل الشبيه بالنهائي الذي توصل اليه فيما يخص السكك الحديدية

وفي أواخر سنة ١٩٢٦ أوفدت الحكومة البريطانية بموافقة حكومة العراق الجنرال هاموند لفحص الوضعية وتقديم التوصيات فيما يخص ادارة السكك الحديدية ومصيرها

ان توصيات الجنرال هاموند فيما يخص الإدارة والتحسين وتمديد السكة وإنشاء جسر الحديد في بغداد مع كل ما يلحق ذلك من التفرعات قدمت الى الحكومتين بصورة تقرير خاص طبع ووزع على الوزارات وأهم ما جاء فيه من النقاط البارزة:

اولا — عقد قرض ٢٥٠ لك ربية

ثانيا — منح موظفي السكك الحديدية عقود استخدام بموجب شروط اتفاقية المستخدمين البريطانيين ولكن بدرجات ذات مقياس خاص على ان يكون القسم الأعظم لمدة ١٥ سنة

اما القرض فإن حكومة بريطانيا رفضت ضمانه وتنصلت عن مسؤوليته كما سيأتي بيانه واما عن عقد مقاولات الاستخدام فإنه عند إحالة هذه النقطة الى الوزارة ذات الاختصاص أجاب وزير المواصلات والاشغال (امين زكي بك) في ١٤ مارت ١٩٢٧ انه يوافق على توصيات الجنرال هاموند فيما يتعلق بالدرجات ومقياس الرواتب لموظفي السكة الحديدية وان يمنح بعض الموظفين عقوداً لمدة خمس عشرة سنة

وقد أيد هذا الرأي وزير المالية ياسين باشا الهاشمي فيما يخص الدرجات ولزوم عقد المقاولات في ٢٦ نيسان ١٩٢٧. وكذلك أيده في ٨ تشرين الاول ١٩٢٧ وزير المواصلات والاشغال السيد علوان الياسري

وقد تكرر طلب عقد المقاولات بموجب توصيات الجنرال هاموند من قبل وزير الاشغال

عبد المحسن شلاش في ٢٥ شباط ١٩٢٨ (١)

وفي ٢٥ ايلول قدم المعتمد السامي الشروط التي قررتها الحكومة البريطانية لحل هذه القضية وهي تتلخص فيما يلي : —

اولا — ان الحكومة البريطانية لا تضمن القرض الذي اقترحه الجنرال هاموند

ثانيا — تحويل ملكية السكك الحديدية الى شركة خاصة بموجب قانون خاص (أي ان الشركة التي تكون المالكة وليس حكومة العراق)

ثالثا — ان تكون تلك الشركة مسؤولة عن إدارة وتشغيل السكك الحديدية

رابعا — ان تكون للشركة أسهم مكونة لرأس مالها منها ٢٥٠ لك من الأسهم الممتازة لحكومة بريطانية . اما حكومة العراق فيكون لها من الأسهم الممتازة بقدر ما أسلفته من القروض الى السكة الحديدية من دون فائدة و كذلك مقدار من الأسهم المؤجلة

خامسا : أن يتألف مجلس الشركة من رئيس واربعة مدراء يعين اثنان منهم من قبل الحكومة البريطانية والاثنان الآخران من قبل الحكومة العراقية ويكون مدير السكك الحديدية رئيسا يعين بتصديق كلا الحكومتين

وبمناسبة فتح المفاوضات لتعديل الاتفاقية المالية في سنة ١٩٢٨ قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية من وزير المالية يوسف غنيمة ووزير الدفاع نوري السعيد ووزير المعارف توفيق السويدي للنظر في قضية السكك الحديدية فقدمت هذه اللجنة تقريرها الآتي

عقدنا عدة اجتماعات للنظر في مسألة ملكية السكك الحديدية ونقلها الى الحكومة العراقية وتلونا اقتراح حكومة صاحب الجلالة البريطانية المقدم بواسطة فخامة المعتمد السامي في كتابه المؤرخ ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٨ والمرقم بي او ٢٣٥ . وتصفحنا التقرير المرفوع مشتركا من المستر سوان القائم بأعمال مستشار المالية والمستر ويتلي القائم بأعمال مستشار الاشغال والمواصلات الى وزيري المالية والاشغال والمواصلات والمقدم نسخة منه الى فخامتكم من وزير المالية في نوفمبر سنة ١٩٢٨ وبعد ان تفاوضنا مع المستر سوان وويتلي وتناقشنا معهما في الموضوع وبعد ان سمعنا آراء بعض الاشخاص الذين لهم إلمام في امور السكك الحديدية قررأينا على ما يأتي :

---

(١) وقد اعترض الهاشمي باشا على هذا الايضاح بما يلي : —

ان في هذا البيان شيئا من التحريف إذ ان رئيس الهاشمي لم يوافق على اعطاء عقود لمدة خمس عشرة سنة إلى بعض الوطنيين كما يفهم من سياق العبارة بل وافق على عقد لمدة سنتين لموظفين اثنين وهما مدير السكك ورئيس المهندسين فقط مدعيا بأن ما دامت ملكية السكك الحديدية سيبت فيها سنة ١٩٢٨ كما صرحت المادة ٨ من الاتفاقية المالية لا يجوز ان تربط الحكومة نفسها بعقود لمدة خمس عشرة سنة لان اعطاء هذا العقد يؤثر على شكل التشغيل اذ ربما يكون من فكر الحكومة ايجار الخط الى شركة او تشغيله بواسطتها

بما ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية عبرت عن آرائها في كتاب فخامة المعتمد السامي انها لا ترغب في ضمانة القرض الجديد المنوي عقده لتحسين السكك الحديدية وتمديدها كما جاء في تقرير الجنرال هاموند وبما ان عدم الضمانة للقرض الجديد من قبل الحكومة البريطانية سيرفع معدل الفائدة السنوية وبالتالي ستزيد مسؤولية الحكومة العراقية فقد راينا ان نعرض على مجلس الوزراء الموقر ما توصلنا اليه من الحلول لهذه المشكلة ليرجح ما يراه منها موافقا :

الحل الاول

١ – اعتبار ممتلكات حكومة صاحب الجلالة البريطانية في السكك الحديدية ٢٥٠ لكا كحصص ممتازة واعتبار (٥٠٠) حصة ممتازة للعراق لقاء دينه الموجود في ذمة السكة الحديديه بدون فائدة

٢ – تشميل الحصص الممتازة العائدة للحكومه البريطانيه المقدرة ٢٥٠ لكاً قيمة المرافق التي كانت عائدة لشركة سكة حديد بغداد قبل الحرب العظمى وإذا استحق دفع مبلغ ما لقاء تلك المرافق فيخفض المبلغ ٢٥٠ لكاً بمقدار يعادل ذلك المبلغ

٣ – لا يكون العراق مسؤولا عما استعمل وأتلف من الممتلكات قبل إبرام الاتفاقيه الماليه الجديدة

٤– ان يصرف النظر عن الرصيد البالغ ٢٨ لكا المشار اليه في ص٩١و٩٢ من تقرير هاموند

٥– ان تبقى الحصص الممتازة المقدرة بـ ٢٥٠ لكا العائدة للحكومة البريطانية بدون فائدة

٦– ان يطفأ رأس المال ٢٥٠ لكا من الحصص الممتازة العائدة للحكومة من فضلة واردات السكك الحديدية بعد سد نفقاتها وفائدة القرض الجديد والحصة السنوية من اطفاء رأس مال هذا القرض

٧– ان تكون الحكومة العراقية مالكة للسكك الحديدية

٨– وبناء على هذه الشروط تدار السكك الحديدية من قبل نقابة يتألف مجلس ادارتها من رئيس واربع مدراء يعين اثنان منهم من قبل الحكومة البريطانية واثنان من قبل الحكومة العراقية والرئيس يكون عراقيا تتفق عليه الحكومتان ولا يكون مدير السكة عضوا في النقابة وهذه النقابة تتولى أعمال السكة والقروض اللازمة لمشاريع السكة وكل ما يخص هذه الأمور وتكون هي المسؤولة عن عقد اتفاقيات مع الموظفين البريطانيين حسبما تقتضيه مصلحة السكك الحديدية بدون ان تتقيد بتوصيات الجنرال هاموند

الحل الثاني – الشق الأول

١– ان يعرض على حكومة صاحب الجلالة البريطانية مبلغ نقدي لشراء جميع ممتلكات السكك الحديدية مع ما فيها المسؤوليات تجاه شركة سكة حديد بغداد الناشئة من حقوقها ماقبل الحرب ان كان هناك مسؤوليات وكذلك جميع الممتلكات والمواد المستهلكة قبل عقد الاتفاقية ومبلغ الدين المنوه عنه في تقرير الجنرال هاموند البالغ ٢٨ لك ربية

المبلغ الذي يعرض على حكومة صاحب الجلالة البريطانية لابتياع السكك يجب الا يتجاوز سبعة وسبعين لكا وخمسة وتسعين الفا من الربيات يدفع بعد ابرام الاتفاقية الماليه

وبعد دفع هذا المبلغ تصبح السكك الحديدية ملكا للحكومة العراقية ، التي يكون لها آنئذ ملء الحق في تدوير شؤون السكك الحديدية كيفما تتراءى لها المصلحة دون قيد ولاشرط

ان كيفية التوصل إلى المبلغ ٩٥ الف و٧٧ لك مؤسسة على فرض ان السكك الحديدية لا يرجى منها فضلة إيرادات تكفي لسد فائدة الحصص الممتازة للحكومة البريطانية والحكومة العراقية قبل عشرين سنة فمبلغ ٩٥ الف و٧٧ لك بفائدة ٦ بالمائة سنويا لمدة عشرين سنة يصبح ٢٥٠ لك ربية

لا نستطيع ان نعتبر مدة العشرين سنة كقاعدة ثابتة واكيدة لهذا الحساب فمن الممكن ان تفيض ايرادات

السكك الحديدية وتصبح مرفقا اقتصاديا قبل العشرين سنة بمدة وجيزة كما انه من المحتمل ان المدة التي تصبح فيها السكك الحديدية كافية لسد فائدة القرض الجديد وقيمة شراء الحصص الممتازة مع حصة اطفاء رأس المال لكل من المبلغين تمتد إلى ما بعد العشرين سنة او ربما لا تكون السكك الحديدية يوما من الأيام كافية لسد الفائدة وحصة اطفاء رأس المال ويبقى هذا الدين عبئا على الخزينة العمومية

الشق الثاني

١ – من الممكن ان يكون المبلغ ٩٥ الف و٧٧ لك ربية دينا للحكومة البريطانية على الحكومة العراقية يدفع باقساط سنوية لمدة عشرين سنة كل قسط ٧٨ الف و٦ لكوك وهذا القسط يمثل رأس المال والفائدة بمعدل ستة بالمائة سنويا ·

وسيلاحظ المجلس الموقر عند اطلاعه على هذه الحلول ان في الحل الأول وإن لم تتحمل الخزانة العراقية دفع اي شيء عن ثمن الشراء الا انه يظهر انها ستكون مقيدة بطبيعة الحال بتطبيق جميع توصيات الجنرال هاموند بتشكيل النقابة وبتطبيق جميع توصيات التمديد والموظفين والخزينة لا بد انها ستتحمل مسؤوليات دفع الفوائض والاقساط للقرض الجديد المقترح من قبل الجنرال هاموند إذا لم تستطع السكة توفير ذلك من إيراداتها • وهذا ما نعتقد بوقوعه حتما إذا لم نر بخلال العشر سنين الاولى ما يمكن السكة من الحصول على واردات تغني الخزينة عن هذه المسؤوليات

اما الشق الأول من الحل الثاني فيبقى بموجبه العراق مسؤولا وحده عن ادارة السكك الحديدية ويقوم بتغيير واصلاح ما يراه ضروريا وعاجلا كمد السكة الحديدية إلى الموصل مثلا . ولكن يأخذ على عاتقه المسؤولية المالية عن ثمن الشراء والفائدة المترتبة على ذلك من خزينته الخاصة ان لم يسد ايرادات السكك الحديدية

اما الشق الثاني من الحل الثاني فقد يكون ممكن التنفيذ إذا اعترضت الحكومة البريطانية على معدل الفائدة بنسبة ستة بالمائة الذي اصبح بموجب مبلغ الشراء ٩٥ الف و٧٧ لك بقولها انها لا تستقرض هي عادة بهذا السعر بل بأوطأ منه وفي هذه الحالة يمكن للحكومة العراقية ان تطلب إلى الحكومة البريطانية ان تكون دائنة لها بهذا المبلغ بسعر ستة بالمائة يسدد على الصورة المبينة في الشق الأول للحل الثاني

توفيق السويدي	نوري السعيد	يوسف غنيمه
وزير المعارف	وزير الدفاع	وزير الماليه

وعند النظر في هذا التقرير قرر مجلس الوزراء قبول الاقتراح الثاني الذي ابدته تلك اللجنة ومفاتحة المعتمد السامي على ذلك الاساس

فأجاب المعتمد السامي في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٢٨ أن الحكومة البريطانية قبل ابداء الموافقة على الاقتراح الجديد تصر على النقاط الآتية :

اولا – قبول حكومة العراق المسؤولية التامة عن الطلبات الناشئة قبل تسلم السكك الحديدية

ثانيا – منح مقاولات استخدام لموظفي السكة بموجب توصيات الجنرال هاموند

ثالثا – أن تكون الفائدة على الحصص الممتازة قابلة التراكم اي يجب أن تنقل متأخرات الفائض من سنة إلى اخرى · وعن هذه النقطة الأخيرة وافقت الحكومة البريطانية في أواخر

سنة ١٩٢٨ بعد مداولات طويلة على أن لا تتراكم هذه الفائدة لمـدة ١٢ سنة فقط اعتبارا من تاريخ التسليم وأن تكون قابلة للتراكم بعد ذلك

أما وزارة نوري باشا السعيد فقد توصلت إلى حل نهائي بعد مفاوضات طويلة في لندن في شهر تموز ١٩٣٠ وها نحن نثبت فيما يلي اهم النقاط التي يتضمنها مع مقارنتها مع الشروط التي كانت الحكومة البريطانية شديدة التمسك بها كما نشرتها الوزارة السعيدية

اولا – الملكية : ان الحل الجديد يقضي بنقل ملكية السكك الحديدية إلى الحكومة العراقية وتسجيلها باسمها . اما قبل هذا فإن الحكومة البريطانية كانت مصرة على نقل الملكية إلى الهيأة الخاصة التي اقترح تأليفها بموجب قانون خاص لإدارة وتشغيل السكك الحديدية

ثانيا – تراكم الفائدة : من جملة الشروط التي كانت موضوعا للمناقشة في المـاضي مسألة تراكم الفائدة (الفائض) عن الاسهم الممتازة التي تخصص للحكومة البريطانية عند تأليف رأس مال هيأة ادارة السكك الحديدية . فقد كانت حكومة بريطانية شديدة التمسك بهذا الشرط وفي سنة ١٩٢٨ وافقت بعد صعوبات جمة على التنازل عن تراكم متأخرات الفائض لمدة ١٢ سنة فقط . اما الحل الجديد فإنه تضمن حلا اكثر ملائمة للحكومة العراقية في هذه النقطة اذان تراكم الفائض لا يطالب به لمدة ٢٠ سنة

ثالثا – شراء اسهم بريطانية الممتازة : في الحل الجديد تسجل الحكومة البريطانية عهدا على نفسها بالتنازل عن اسهمها الممتازة في اي وقت تشاء فيه الحكومة العراقية شراء هذه الاسهم بثمنها الاصلي ولم تعين مدة لتحديد هذا الخيار فإن للحكومة العراقية الحرية المطلقة في ابتياع اسهم بريطانية حالا او في اي وقت آخر عند ما ترى من مصلحتها شراء تلك الاسهم

رابعا – حساب التصفية : للحكومة البريطانية مبلغ قدره ٢٥ لك ربية عن حساب التصفية وكانت نتائج المفاوضات السابقة ترمي إلى لزوم دفع هذا المبلغ نقدا من قبل الحكومة العراقية اما في الحل الجديد فقد اصبح الدفع النقدي خارجا عن الموضوع وادمج مجموع المبلغ في عدد الاسهم البريطانية

خامسا – مسؤولية عقد القرض : عند ما اقترح الجنرال هاموند عقد قرض لاصـلاح حالة السكك الحديدية اظهرت الحكومة البريطانية عدم استعدادها لضمان هذا القرض وجعل حكومة العراق مسؤولة مباشرة عنه ومعنى ذلك استحالة الحصول على اي قرض بشروط

مناسبة بالنظر لعدم ثقة اصحاب رؤوس الاموال بالوضعية الراهنة حينئذ

اما الحل الجديد فإنه يحصر مسؤولية عقد القرض وما يترتب عليه من فائدة وغيرها في مجلس الإدارة المؤلف من خمسة مديرين ولا تتبع حكومة العراق اية مسؤولية مادية أو معنوية من جراء ذلك

ولإنجاح هذه الغاية فقد اتفق على ان يترأس مجلس الإدارة للمرة الأولى مدير السكك الحالي مع لاعتقاد بان وجوده في هذه الصفة للمرة الاولى في تأليف مجلس الادارة مما يبعث الثقة في انجاز القرض الذي سيعقده مجلس المديرين على مسؤوليته وغني عن البيان انه قد يكون من الصعب الحصول على قرض بشروط ملائمة فيما لو كانت الرئاسة منوطة في بادئ الأمر بشخص آخر

سادسا — الديون السابقة : ان من جملة اسباب الفشل في التوصل الى حل نهائي في قضية السكك الحديدية هي المسؤولية المالية الناشئة عن طلبات قديمة يرجع تاريخها الى قبل الإدارة الحالية . وكانت الحكومة البريطانية ترمي الى حصر المسؤولية في الحكومة العراقية فقط وسبب تنصلها من ذلك هو ان الارقام التي توصل اليها المستر والر في تقديره والتي اتخذت أساسا لمناقشة القضية من مبدأها لم تشمل هذه الطلبات بالرغم عن وجود الاحتمال القوي في المطالبة بها

فالحل الجديد يجعل حكومة العراق في طمأنينة تامة من هذه الجهة إذ انه في حالة استحقاق هذه الطلبات القديمة فإنه وإن دفعت من قبل الحكومة العراقية بصفة كونها المالكة لسكك الحديد إلا ان ذلك يسوى في الحقيقة من الأسهم البريطانية

سابعا — عقود استخدام الموظفين : بعد ان سلمت الحكومة العراقية رسميا بالنزول عند اصرار الحكومة البريطانية المبني على توصيات الجنرال هاموند على عقد مقاولات لمدات لا تقل عن ١٥ سنة لبعض موظفي السكك الحديدية فإن الحل الجديد يلزم الحكومة العراقية باستخدام هؤلاء لمدة ثلاث سنوات فقط

وهذه التسوية تماثل الحل الأول المقترح في تقرير اللجنة الوزارية لسنة ١٩٢٨ والملمع اليه في صدر الخلاصة

❋ تاريخ تطور قضية ميناء البصرة ❋

بدأت المخابرة بين الحكومتين العراقية والبريطانية لنقل الميناء الذي هو ملك للحكومة

البريطانية إلى الحكومة العراقية في اوائـل السنة ١٩٢٢ وفي ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢ بعث المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء (السيد عبد الرحمن النقيب) بشروط الحكومـة البريطانية التي تلخص فيما يلي :

(١) التسعير — ٠٠٠و٩٦و٧٨ ربية تعتبر دينا للحكومة البريطانية على العراق يدفع اقساطا سنوية خلال ٣٠ سنة اعتبارا من أول نيسان ١٩٢٣ مع فائدة ٥ في المائة

(٢) أن يضاف إلى دين الميناء كل جزء لا يدفع من الاقساط السنوية ويحول إلى قسط سنوي يشترط دفعه في ٣١ آذار ١٩٥٣ مع فائدة ٥ في المائة . . . الخ

أحيلت الشروط الى وزارة المالية فأجاب عليها وزير المالية (ساسون حسقيل) في ١٩ نيسان ١٩٢٣ بما يلي :

« نرى ان الشروط التي وافقت عليها الحكومة البريطانية في هذا الصدد في مصلحة البلاد ويمكن العمل بمقتضاها . . . الخ

وفي ٣ مايس ١٩٢٣ تألفت لجنة من وزير العدلية (ناجي السويدي) ووزير المواصلات والاشغال (يس الهاشمي) ومستشار وزارة المالية (المستر سليتر) فوافقت اللجنة في ١٦ مايس ١٩٢٣ على ما يلي :

(١) أن تكون ميزانية الميناء ملحقا لميزانية العراق العمومية

(٢) أن يخفض التسعير الى ٧٢ لكا وان يكون دينا لبريطانية عن الميناء

(٣) أن يكون الفائض ٣ بالمائة

(٤) ان يكون لجلالة ملك بريطانية ممثل في لجنة الأمناء لطول المدة التي يبقى العراق فيها مدينا لبريطانية عن الميناء

(٥) يحق للمعتمد السامي أن يفحص ميزانية دائرة الميناء للتأكد مـن انه تم درج المبالغ اللازمة لأداء الدين وقد اقترنت اقتراحات اللجنة الوزارية الآنفة الذكر بموافقة مجلس الوزراء في ٢٣ مايس ١٩٢٣ (برئاسة عبد المحسن السعدون)

وفي كانون الثاني ١٩٢٤ وافقت الحكومة البريطانية على أن يكون التسعير ٥٤٠و١٩و٧٢ وتمسكت بأن تبقى الفائدة ٥ في المائة (رياسة جعفر العسكري)

ثم عقدت معاهدة ١٩٢٤ والاتفاقيات الملحقة بها . فجاء في المادة (١٠) من الاتفاقية

المالية ما يلي :

« توافق حكومة جلالة ملك بريطانية وحكومة العراق على تسليم ميناء البصرة الى شركة تديرها بالأمانة (تدعى أمانة الميناء) وعلى ان ينظر في شروط هذا التسليم على حدة وان تشتمل تلك الشروط على ما يأتي :

١ — تفصل إيرادات الميناء ومصروفاتها عن حسابات العراق العمومية وتقام لاجل ادارة شؤون الميناء امانة ميناء بامر حكومة العراق على ان توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على ذلك

٢ — يعتبر الثمن المقدر البالغ ٧٢٬١٩٦٬٠٠٠ ربية دينا على امانة الميناء لذمة حكومة جلالة ملك بريطانية ويشترط موافقة حكومة جلالة ملك بريطانية على الشروط التي بموجبها تقوم امانة الميناء باعمالها وينظر في امر هذه الشروط بترتيب منفرد يجري باستشارة حكومة العراق التي توافق بموجب هذا على تسهيل المفاوضات لأجل تأسيس امانة الميناء وعلى تأمين مركز امانة الميناء هذه بما يقتضي من التشريع انتهى

وفي ٣٠ آب ١٩٢٤ اقترح وزير المالية (ساسون حسقيل) ان تسجل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية . فقرر مجلس الوزراء الموافقة على هذا الاقتراح في جلسة ١ ايلول ١٩٢٤

ثم طلب وكيل المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء (يس الهاشمي) اعادة النظر في قرار المجلس المؤرخ في ١ ايلول ١٩٢٤ حول ملكية اراضي الميناء لأنه ليس من حق المجلس ان يتخذ مثل هذا القرار ولأن ملكية الاراضي تعود إلى الحكومة البريطانية ولأن هذه الأخيرة لا تنوي التنازل عن تلك الملكية

فوافق رئيس الوزراء على اعادة النظر واعلم وكيل المعتمد السامي بذلك

ثم نشأ خلاف بين المعتمد السامي وبين رئيس الوزراء عن القضية فأحيلت إلى وزارة المستعمرات في تشرين الثاني من تلك السنة . وكانت التعليمات التي تلقاها المعتمد السامي من وزارة المستعمرات في تموز ١٩٢٥ كما يلي :

(١) ان الحكومة البريطانية مستعدة للتنازل عن حقوقها في ملكية اراضي الميناء الى امانة الميناء طبقا للضمانات المطلوبة سابقا

(٢) ان الحكومة البريطانية تعتبر انه ليس من حق الحكومة العراقية ان تدعي بملكية اراضي الميناء

(٣) لما كان الدين الناشئ عن ثمن الميناء مقدرا دينا على امانة الميناء فإن امانة الميناء ستكون

المشتري الأخير للميناء والمالك الأخير له . لذلك ان الحكومة البريطانية تعتبر أن الحكومة العراقية ليس لها في الوقت الحاضر حقوق بملكية هذا الملك المباشرة وانه ليس هناك ضرورة لتحويل الملكية الفعلية اليها

(٤) ان الحكومة البريطانية حتى في حالة استيفاء دين الميناء ستحتفظ بحق تقديم المشورة فيما يخص ادارة الميناء

طرحت القضية على مجلس الوزراء فقرر في ١٦ ايلول تأليف لجنة للنظر في ملكية الميناء من : وزير المالية (صبيح نشأت) ومستشار وزارته (المستر فرنن) ووزير العدلية (ناجي السويدي) ومستشار وزارته (المستر دراور) ووزير المواصلات والأشغال (امين زكي) وسكرتير وزارته (المستر هوبتلي)

فكان قرار اللجنة المؤرخ ١٣ كانون الاول ١٩٢٥ ما يلي :

(١) ان اللجنة درست الموضوع ودققت احكام المعاهدة فرأت ان ابقاء ملكية الميناء وما يتعلق بها من الأملاك في حوزة الحكومة البريطانية أمر غير مرغوب فيه من قبل الطرفين وهي ترى أن لا بأس من أن تشكل امانة الميناء بمقتضى المعاهدة وبموجب قانون خاص يتضمن طريقة ممارستها لإدارة الميناء المذكور وكيفية تصرفها باملاكها بصفة شخص حكمي يستمد سلطانه من القانون المذكور الذي يسن من قبل الحكومة العراقية

(٢) توصي اللجنة بأن يكتب الجواب الى المعتمد السامي بهذا المضمون ويطلب من الحكومة البريطانية الاسراع بالإجابة لتشكيل أمانة الميناء

فوافق مجلس الوزراء على قرار اللجنة في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٥ وقرر أن يكتب الى المعتمد السامي بذلك المعنى وأن يطلب ايضا الى الحكومة البريطانية بالاسراع بالاجابة لتشكيل أمانة الميناء وكان ذلك في ايام (رئاسة عبد المحسن السعدون)

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦ أخبر المعتمد السامي رئاسة الوزراء بأنه يوافق على أن حل هذه الصعوبة يتوقف على :

(ا) تأليف أمانة ميناء

(ب) نقل جميع املاك الميناء الى تلك الأمانة

(ج) تسجيل الأملاك باسم امانة الميناء

وأضاف الى ذلك انه قد ارسل لائحة قانون الميناء الى الحكومة البريطانية وانــه ينتظر موافقتها واقترح أن لا يوتى في أثناء ذلك بعمل ما الى أن يصل جواب الحكومة البريطانية

ثم وضعت لائحة قانون ميناء البصرة وحل توصل كيفية تأليف (لجنة قومسيون ميناء البصرة) ووظائفها و كيفية استعمالها ... الخ

وفي ١ آب ١٩٢٧ كتب سكرتير مجلس الوزراء الى وزير المالية (يسن الهاشمي) يبلغه قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٣ تموز ١٩٢٧ القائل :

بما انه قد تقرر الشروع قريبا في المفاوضات لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية واتفاقياتها يرتإي المجلس أن لا ينظر في قضية تسجيل أراضي الميناء باسم الحكومة العراقية بصورة منفردة وأن يترك حسمها الى المفاوضات المقبلة :

وفي أوائل السنة ١٩٢٨ قدمت الحكومة البريطانية الى الحكومة العراقية اقتراحاتها في شأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية

فقرر مجلس الوزراء (برئاسة عبد المحسن السعدون) في جلسته المنعقدة في ٣٠ ايلول ١٩٢٨ تأليف لجنة وزارية لدرس اقتراحات الحكومة البريطانية من وزير الماليه (يوسف غنيمه) وزير الدفاع (نوري السعيد) وزير المعارف (توفيق السويدي)

تلخص المادة الخامسة من المسودة المقترحة للاتفاقية المالية والمتعلقة بميناء البصرة بما يلي :

وجوب تسليم الميناء الى شركة تديرها بالأمانة وان تعالج شروط التسليم على حدة وان تشتمل تلك الشروط على ما يلي :

(١) فصل إيرادات الميناء ومصروفاتها عن حسابات العراق العمومية وتقام لإدارة الميناء أمانة ميناء بأمر الحكومة العراقية وموافقة الحكومة البريطانيه

(٢) ان القسم من الثمن المقدر البالغ ٧٢٫١٩٠٫٠٠٠ ربية للذي لا يكون قد تم تسديده للحكومة البريطانيه يعتبر دينا على أمانة الميناء لذمة الحكومة البريطانيه ٠ ويشترط موافقة الحكومة المذكورة على الشروط التي بموجبها تقوم أمانة الميناء باعمالها

وعلى الحكومة العراقية أن توافق على ان الدين المذكور سيظل الى أن يتم تسديده بكامله طلبا مقدما على إيرادات الميناء (او ان يقدم تسديده من ايرادات الميناء على تسديد كل طلب آخر)

فارتأت اللجنة الوزارية حذف هذه المادة بكاملها لأنها ترى ان امر مشروع المينا قد تم وتأيد باتفاق الحكومتين على قبول مسودة قانون الميناء المزمع تقديمه إلى مجلس الأمة وبعد مفاوضات دارت في ٧و٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ وافقت اللجنة على ابقاء المادة المقترحة كما هي

ولكن المفاوضات انقطعت ولم يبت في امر تعديل الاتفاقيتين على صورة نهائية

ونظرا إلى نشوء بعض الاشكال في جباية الضرائب عن الأراضي الداخلة في عهدة دائرة الميناء كتب وزير المالية (يوسف غنيمه) الى مجلس الوزراء في ٣ حزيران ١٩٢٩ مستفهما عما اذا كان المجلس يقرر اعتبار املاك الميناء من املاك الحكومة ومعفاة من الضريبة التي تفرضها قوانين البلاد أم لا

فأحيل كتاب وزير المالية الى وزارة العدلية لبيان رأيها فيه . وبعد ان اطلع مجلس الوزراء على جواب وزير العدلية (داود الحيدري) قرر في جلسته المنعقدة في ٢٣ تموز ١٩٢٩ ما خلاصته :

١ - الأملاك المقيدة باسم الحكومة تعفى من الضريبه

٢ - الاملاك المقيدة باسم الحاكم الملكي العام تابعة للضريبة

٣ - الأملاك غير المسجلة باسم احد تابعة للضريبة ويسأل عنها واضع اليد

وفي ٤ شباط ١٩٣٠ كتب وزير الماليه (يس الهاشمي) الى مجلس الوزراء معترضا على كتاب سلفه وعلى قرار مجلس الوزراء المذكورين اعلاه وأشار الى تمسكه بالنظرية القائلة بأن الحكومة العراقيه قد اشترت ممتلكات الميناء من الحكومة البريطانيه وقبل العراق ثمن هذا الشراء دينا عليه فأصبحت والحالة هذه جميع ممتلكات الميناء بما فيها الأراضي ملكا للحكومة العراقية والى تمسكه بالمطالبة بتسجيل جميع هذه الأراضي باسم الحكومة العراقيه

وعلى هذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٣٠ الغاء ذلك القرار واعتبار أراضي الميناء كلها ملكا للحكومة العراقية وبالتالي غير خاضعة لضريبة الملك

ولكن هذا القرار لم ينفذ بناء على اعتراض الحكومة البريطانيه التي لم تسلم بهذه النظريه وعندما كتب وزير الماليه (علي جودت) الى مجلس الوزراء في ٣٠ نيسان ١٩٣٠ مستفهما عما تم في شأن كتاب سلفه حول قرار مجلس الوزراء المتعلق بملكية الميناء . فتلقى جوابا

في ١٣ مايس ١٩٣٠ بأن القضية لا تزال تحت البحث

فيلخص من جميع ما تقدم ان قضية ملكية المينا ظلت عدة سنوات موضوع بحث مستمر بين الحكومتين وبرغم ذلك فقد ظلت معلقة وغير مبتوت فيها . أما الحل الذي توصلت اليه الوزارة السعيدية فقد قضى بجعل المبناء ملكا للحكومة العراقية بالشروط التي كان متفقا عليها في السابق

القوانين والأنظمة

التي اصدرتها وزارة توفيق السويدي مدة اضطلاعها باعباء المسؤولية

(١) قانون الحكام والقضاة رقم ٣١ لسنة ١٩٢٩

(٢) قانون الضباط موظفي الدولة رقم ٤١

(٣) قانون الميزانية لاشهر حزيران ١٩٢٩ رقم ٣٢

(٤) 〃 〃 〃 للأوقاف 〃 ٣٣

(٥) 〃 تسجيل الأموال غير المنقولة باسم الأشخاص الحكمية رقم ٣٤

(٦) قانون تصديق الحسابات النهائية للسنة ٩٢٥ رقم ٣٥

(٧) قانون ميزانية الأوقاف لسنة ١٩٢٩ المالية رقم ٣٦

(٨) قانون لإضافة مبالغ إلى ميزانية السكك الحديدية رقم ٣٧

(٩) قانون لمنح سلفات زراعيـة للمتضررين بالفيضان رقم ٣٨

(١٠) قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٢٩ المالية رقم ٣٩

(١١) قانون طريقة تقدير ضريبة الأرض واجرتها رقم ٤٠

(١) نظام تطبيق المادة ١١ من قانون تنفيذ احكام المحاكم الأجنبية في العراق رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨ رقم ٦ لسنة ١٩٢٩

(٢) نظام بموجب المادة ٤ من قانون انحصار الملح رقم ٧

(٣) نظام يخول معاملة ناحيتي قرەتو وهوردين شيخان الكائنتين في لواء ديالي معاملة مالية خاصة رقم ٨

(٤) نظام تطبيق المادة ١١ من قانون تنفيذ احكام المحاكم الأجنبية في العراق رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨ رقم ٩

(٥) نظام تطبيق المادة المذكورة ايضا رقم ١١

(٦) نظام منح واسترداد السلفات الزراعية رقم ١٠

(٧) نظام تطبيق المادة ١١ من قانون تنفيذ احكام المحاكم الأجنبية في العراق رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨ رقم ٥ لسنة ١٩٢٩

(ملاحظه) حصل تقديم وتأخير في وضع الانظمه حسب ارقامها الرسمية فليلاحظ لأنها نشرت كذلك في سجلات الحكومه

١٣٢

مذكرة خطيرة

— يبسط فيها فخامة رئيس الوزراء المستقبل العلاقات بين بريطانيا والعراق بسطاً وافياً —

ذكرنا في مقدمة هذا الجزء اننا بذلنا جهودا جبارة لجمع المستندات والوثائق المهمة لهذا الكتاب ومع ذلك فقد جاء الكتاب ناقصا. وقد تفضل فخامة ناجي باشا السويدي واطلعنا على بعض الصكوك المتعلقة بوزارته فكانت احسن مساعدة لقيناها من رئيس وزارة مسؤول لانها ساعدتنا على دعم الحوادث التي جرت بعيد انتحار عبد المحسن بك السعدون بوثائقها وصكوكها المهمة وكتبنا الى فخامة الاستاذ الكبير توفيق بك السويدي في جنيف نسأل فخامته عن اسباب استقالة وزارته فبعث الينا بمذكرة مهمة جدا بسط فيها العلاقات ما بين انكلترا والعراق بسطا وافيا منذ تاريخ تأليف الوزارة السعدونية الثالثة حتى تاريخ استقالة الوزارة التوفيقية ولما كان الأستاذ السويدي توفيق بك مستشار السعدون وموضع ثقته، رأينا ان نأتي على النص الكامل لهذه المذكرة وإليكها

عزيزي السيد عبد الرزاق　　　　　　جنيف في ١٤ مارت ١٩٣٤

بعد التحية: وصلني كتابكم المؤرخ ٢٥ شباط ١٩٣٤ المرسل من «الحلة» وشكرتكم على ما ابديتموه نحوي من شعور طيب كما قدرت لكم مجهود كم الثمين المصروف في تأليف «تاريخ الوزارات العراقية»

اني اطلعت على الجزء الأول من كتابكم المهم بواسطة الامير شكيب ارسلان فوجدته حافلا بالمعلومات الضرورية فهو تقويم للوزارات العراقية في الحقيقة اكثر من تاريخ بالمعنى المتعارف. ومهما يكن فيه من اقتضاب فانه أول خطوة مفيدة يمكن اعتبارها في تاريخ العراق السياسي

لاحظت في الجزء الأول أنكم تعرضتم إلى ذكر الوزارة السعدونيه الثالثة ولم تدخلوا في تفاصيلها مرجئين البحث في ذلك إلى الجزء الثاني. ولما كانت الوزارة المذكورة اول وزارة اشتركت بواسطتها في الحياة السياسية الفعلية فيهمني كثيراً ان يأتي الجزء المذكور بمعلومات مضبوطة عنها. وهذا الضبط يفتقر بطبيعة الحال إلى منابع موثوقة يعسر الاطلاع عليها بدون مساعدة أرباب العلاقة وموازرتهم لكم فأرجو ان تكونوا حاصلين على تلك الموازرة بقدر الإمكان ومع ذلك أود أن اوضح لكم ببعض الكلمات؛ الموقف الذي حصل بعد امضاء معاهدة سنة ١٩٢٧ من قبل الوزارة العسكرية الثانية واستقالة الوزارة المذكورة عقيب ذلك حتى تظهر لكم جليا العوامل التي أدت إلى أن يأخذ المرحوم عبد المحسن بك السعدون على عاتقه مسؤولية العمل لاستدراك ما اتت به ظروف معاهدة ١٩٢٧ من غبن :—

عقدت معاهدة عام ١٩٢٧ — كما يعلم الجميع — واستقالت الوزارة العسكرية بعد أن صادقت عليها مع التعليق على كونها معاهدة لا تضمن مطاليب العراق الحقة فاقتضى تأليف وزارة جديدة وكان السعدون مخالفاً للمعاهدة المذكورة لاعتقاده بأنها لم تأت بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية وكان يرى عدم عرضها على المجلس كما انه كان يرى ضرورة فسخ المجلس النيابي الذي انتابه من تفرق وتشتت . وكانت آراؤه هذه غير مؤيدة في البلاط مما ادى إلى النظر في تأليف وزارة بعيدة عن نفوذ السعدون او غير متأثرة بآرائه فلم يكن ذلك نظراً لما كانت تبديه دار الاعتماد البريطانية من آراء أهمها ان كل وزارة تأتي وعليها مسحة من الميل لسياسة البلاط — كما كانوا يسمونها — تكون قليلة الاستقرار بسبب ما يلحقها من تأثيرات يقال عنها انها تأتيها من البلاط وكانت آراء الدار المذكورة محترمة آنئذ فلم يكن في الامكان ايجاد العناصر اللازمة لتأليف وزارة لا يسيطر عليها السعدون بنفسه

وربما قيل كيف توافق دار الاعتماد على مجيء السعدون وهي عالمة بأنه مخالف لمعاهدة عام ١٩٢٧ ؟ ؟ فيجاب على ذلك بأن الانكليز لم يكونوا راغبين في عقد اية معاهدة بعد التعديل الذي طرأ على معاهدة سنة ١٩٢٢ في كانون الثاني ١٩٢٦ كما انهم كانوا يرون عدم حلول الوقت الذي يمكن للعراق ان يعقد فيه معاهدة جديدة فلما أصر العراق على لزوم تحقيق مطاليبه المشروعة ، وافقوا على عقد معاهدة لا تفرق عن سابقاتها الا ببعض التفاصيل البسيطة لهذا فلما وجدوا ان السعدون لا يميل الى عقد معاهدة لا تختلف عن التي كانت قد وضعت بين الطرفين من قبل ، ابدوا موافقتهم على عدم الأخذ بمعاهدة عام ١٩٢٧ اذا صرح العراق بذلك في اي وقت كان قبل الابرام

تم الأمر والف السعدون وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ فدخلتها عناصر جديدة من النواب ومن غير النواب . أما النواب فكانوا يوسف غنيمه « وزير المالية » وأحمد الداود « وزير الوقف » وعبد المحسن شلاش « وزير الاشغال » وسلمان البراك « وزير الري » وحكمت سليمان وزير العدلية » وأما غير النواب فكان كل من نوري السعيد « وزير الدفاع » وأنا « أي توفيق السويدي « وزير المعارف » وكنت يومئذ اشغل وظيفة مدير العدلية العام وبقي البلاط — كما كان يظهر — محتفظاً برأيه السابق الذي كان يرمي الى تأليف وزارة لا يرأسها السعدون ومن هنا نشأت حالة تشادد خفيفة ما بين الوزارة والبلاط الا ان هـذا

التشادد لم يكن ليقف عثرة أمام الوزارة لتحقيق طلبها في فسخ المجلس فأمرت بحله بعد ثلاثة أيام

كان اشخاص كثيرون لا يدخرون وسعاً في تأجيج نار المنافسة ما بين الوزارة والبلاط حتى إذا حدثت مظاهرات ٨ شباط ١٩٢٨ بمناسبة مجيء السر الفريد موند، ظنوا ان مساعيهم قد نجحت لأنهم استغلوا هذه القضية لضرب الوزارة في الصميم ولكنهم لم ينجحوا في الحقيقة وقد استعمل المعارضون وسائل لمهاجمة الوزارة مغرية وخلابة فكانوا يقولون ان وزارة السعدون قد أتت بقوة الانكليز ونسوا ان كل شيء كان يأتي ويروح ويبقى ويستمر بقوة الانكليز ثم قالوا ان رئيس الوزارة كان ممن يمالئون السياسة الانكليزية فوجوده في مركز المسؤولية خطر على مصالح العراق . ونسوا انه رفض معاهدة سنة ١٩٢٧ كما رفض أن يتحمل العراق شيئا من فرق النفقات العسكرية التي كانت بريطانيا مطالبة به . وهو لو قبل — كما كان يتوقعه الكثيرون قبل مجيء وزارة السعدون الثالثة — لاقتضى على العراق ان يدفع مبلغا سنويا يتراوح ما بين الاربعين والمائة الف ليرة انكليزية على اقل تقدير . ثم قالوا ان جريان الانتخاب على يد هذه الوزارة سيكون خطرا على البلاد لأن الأكثرية التي ستأتي إلى المجلس ستكون آلة صماء بيدها مستسلمة للاجنبي . وفاتهم ان تلك الوزارة قد قامت بالمفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٢٢ ووقفت موقفا مشرفاً للبلاد فقطعت المفاوضات التي لم ترها مفيدة حتى حملت الانكليز على اجراء حاول اخرى أنتجت تصريح ايلول ١٩٢٩ كما سيجيء البحث عنه وهي مستندة في ذلك إلى تلك الأكثرية

وكل هذه المواقف اذا كان فيها شيء من الفخر فهو يعود بأول درجة إلى المرحوم السعدون الذي كان هو المنبع الذي تستقي منه الوزارة قوتها وإلى المراكز الوطنية التي كانت تشجعه وتؤيده في مواقفه المفيدة للبلاد . وإذا جاز لي ان اخص نفسي بنوع من الخدمة للبلاد في كل ما قام به السعدون من اعمال فلأني كنت مشاوره الخاص وشريكه المخلص في آرائه وتدابيره ليس الا

فوزارة السعدون الثالثة بعد ما أثبتت للبلاد بأنها ليست كما كان يشاع عنها ؛ وذلك بعدم تصديقها معاهدة سنة ١٩٢٧ ، وعدم قبولها فروق النفقات العسكرية ، وعدم موافقتها على اسس المفاوضة التي انقطعت ؛ عزمت على الاستقالة لا لأنها كانت ترى الاستقالة ضرورية فقط لأن المفاوضات مع الحليفة قد منيت بالفشل بل كتبت بأنها ليست مكترثة بالكراسي الناعمة

– كما كان يسميها قليلو الجاه – ولنترك المجال واسعا لمن يأتي بعدها لعله يعالج القضية بطريقة غير طريقة المفاوضات فيجد حلا مناسبا لها وهذا ما وقع في الحقيقة فقد استقالت الوزارة السعدونية وقبلت استقالتها ولكنها لم تترك الحكم الا بعد ثلاثة اشهر ونصف شهر

وقد كان كل منا يفكر يومئذ فيما يجب عمله لتدارك الخطر المحدق بالبلاد من جراء الغموض الذي استولى على العلاقات ما بين بريطانيا والعراق والكل منا يتساءل عما يجب عمله أنترك الأمور وشأنها وتبقى بريطانيا وهي الطرف الأقوى في العقد متصرفة كما تشاء فتفسر المعاهدة كما تتراءى لها مصالحها ؟ ام يجب ايجاد مخرج معقول يؤدي إلى التفاهم على اسس غير المفاوضات وغير سياسة التعديل ؟؟؟...

هذا ما كنت – مع الآخرين – افكر فيه حينما بدأ (البلاط) يفكر في حل الازمة الوزارية بعد ان تأكد من ان السعدون لن يرجع إلى الحكم لعدم تبدل الوضع الذي انقطعت المفاوضات من اجله فكان لا بد – والحالة هذه – من تأليف وزارة تقوم بالعمل في فترة انقطاع المفاوضات وتسعى لايجاد اسس جديدة لتنظيم العلاقات بين الدولتين وكانت هذه الفكرة تلقى بعض التردد في البلاط ولكنها وجدت اذنا صاغية في دار الاعتماد لوجود السر كلايتن فيها وهو المعروف بنبل أخلاقه وبأفكاره المشبعة بالتساهل فأثرت المفوضية على البلاط وجعلته يميل إلى تأييد الفكرة القائلة بوجوب تأليف وزارة تقوم باحضار اسس جديدة دون الركون إلى معاهدات ١٩٢٢ و١٩٢٦ و١٩٢٧ ودون تضييع الوقت بتعديلها

وكان الحزب المعول عليه آنئذ (حزب التقدم) فكان يجب – والحالة هذه – انتقاء رئيس الوزارة الجديدة من بين افراد هذا الحزب فوقع الاختيار عليّ بعد مفاوضات طويلة استغرقت اكثر من اسبوع وظهر لي خلالها أن البلاط كان مصمما على تنفيذ سياسة فتح باب جديد لمعاهدة جديدة بعد ان كان مترددا في الأخذ بها فقبلت وكان من أهم الأعمال التي قمت بها، أنني فاوضتُ المعتمد السامي فيما يجب عمله للتخلص من معاهدة سنة ١٩٢٢ وملحقاتها وضرورة تعديلها وما يتبع ذلك من مفاوضات عقيمة لا تأتي بنتيجة

ولا زلت أتذكر جيدا الظروف والمكان اللذين وقعت فيهما محادثاتي مع المرحوم السر جلبرت كلايتن في هذا الشأن إذ كنت قد اتفقتُ مع المومى اليه على أن نجتمع في الساعة السادسة بعد ظهر اليوم الحادي عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٩ – إذا لم تخني الذاكرة –

وكان المندوب يتمشى في الحديقة « حديقة دار الاعتماد » ثم ذهبنا الى الصالون حيث كانت مائدة الشاي جاهزة فجلسنا انا وهو وحدنا

فاتحني المندوب بالكلام قائلا « فهمت من المحادثات التي جرت لي معكم ومع محسن بك قبل ايام ان الحكومة العراقية ترجح الاستعاضة عن المعاهدات والاتفاقيات الحالية بمعاهدة جديدة تكون على أسس جديدة فهل تستطيعون توضيح هذه النقطة لي لعلي أساعدكم على تحقيق هذه الغاية ؟ ؟ وبعبارة أوضح هل لكم أن تقولوا لي ماذا تتطلبون لحل المشاكل المعلقة بيننا بعد انقطاع المفاوضات ؟ »

فأجبته بما مآله ان السؤال يجب أن يوجه لكم من قبلي يا حضرة المندوب «مع الابتسام» فلو استطعت ان أسألكم ماذا تتطلبونه منا لأمكنني ان أصل الى الحل المطلوب من اقصر طريق ! نعم أود ان أسألكم عما تريدونه منا لنعلم ما إذا كان في امكاننا تحقيقه أم لا فنحن في بلادنا نريد أن نعيش احرارا مستقلين وهذه الرغبة منطبقة تماما على مقاصدكم على ما نعتقد فلماذا إذن هذه الطرق الطويلة لإيصالنا الى مبتغانا ولماذا هذه الاتفاقيات والمعاهدات والتعديلات وغيرها وغيرها ونحن متفقون معكم على ضرورة استقلالنا ؟ فالذي نريده - يا حضرة المندوب — هو رفع معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة في سنة ١٩٢٦ وما يتصل بها من وثائق وهذا لا يتسنى إلا بدخولنا في عصبة الأمم فهل انتم مستعدون الى تسهيل دخولنا في العصبة وكيف يكون ذلك ؟؟ ذكرتم في المادة الثامنة من معاهدة ١٩٢٧ بأن بريطانيا مستعدة لمعاضدة العراق بدخوله في عصبة الأمم ولكنكم قيدتم تلك المعاهدة بقيود وشروط لا يمكن تحقيقها بوجه من الوجوه فوضعتم كل العراقيل في طريق دخولنا والآن هل يمكنكم أن توصوا حكومتكم بقبول حل جديد لهذه المعضلة فيكون بمثابة تمهيد لعقد معاهدة جديدة على أسس جديدة ؟؟؟ واني أرى أن يكون الحل الجديد مثلا بهذا الشكل : تتعهد بريطانيا بمؤازرة العراق وعضده للدخول في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ بدون قيد وشرط ثم تقوم الحكومة الانكليزية بتقديم بيان في حزيران القادم الى مجلس العصبة تخبره فيه بعزمها على ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم فيكون الوعد الذي تعطيه إيانا بريطانيا مؤيداً ومسجلاً لدى العصبة حتى اذا حصل تبدل ما في وضع الحكومة البريطانية من حيث الأحزاب ؛ يكون وعدها لنا مصونا من كل اعتراض لأنه يصبح حينئذ تعهداً دولياً خارجاً عن مؤثرات السياسة الداخلية فإذا دخل العراق العصبة انتفت

المعاهدات الحالية وبدأت المعاهدة الجديدة التي يتفق عليها الطرفان بشكل مناسب !

قال المندوب : « اما اننا ما نريده منكم — كما تسألون — ؟ فهو أمر بسيط فأولا نريد أن تكونوا مستقلين استقلالا تاماً لا تشوبه شائبة وثانيا نريد ان تكونوا لنا اصدقاء تقدرون الجميل الذي قامت بـه بريطانية نحوكم في مساعداتها لكم على تحقيق امانيكم القومية وثالثا نريد أن تقدروا وضع الامبراطورية الانكليزية وحاجتها الى طرق جوية تضمن اتصال اجزائها بعضها ببعض ولما كان العراق بوضعه الجغرافي في نقطة لها كل الفوائد المأمولة لتحسين المواصلات الجوية الامبراطورية فإننا نريد منكم أن تسمحوا لنا بإمرار طياراتنا بجوكم ولا نريد منكم شيئا آخر . فهذه هي السياسة الجديدة التي تريد حكومتي انتهاجها معكم فإذا كنتم مستعدين للتفاهم معنا فأعتقد انه سيكون الاتفاق ممكنا وقريبا ومع ذلك فإني سأرسل برقية بالمآل الذي تقترحونه فيما يخص دخول العراق عصبة الأمم بلا قيد وشرط مع إيضاح الموقف بصورة جلية وأملي ان آخذ الجواب بالموافقة عليه بعد خمسة واربعين يوما

وقد شكرتُ المندوب على وعده بالمساعدة في تحقيق الغرض المطلوب وفارقته نحو الساعة السابعة وقد عرضت نتائج محادثتي هذه على المغفور له جلالة الملك فيصل فأعرب عن ارتياحه.

والذي كان يظهر من محادثات المرحوم الملك فيصل ، انه لا يرتاح من مماطلة البريطانيين وانه كان قليل الاصطبار فكان يعرب دائما عن رغبته في احراج مركز بريطانيا لإلزامها باجابة مطاليبنا وكان يرى في عدم تأليف وزارة عراقية بعد استقالة السعدون ؛ أحسن وسيلة لهذا الاحراج إلا انه غيَّر وجهة نظره فيما بعد : ولا أدري ما إذا كان هـذا التغيير أساسيا أم وقتيا وعلى كل حال ، كان يظهر لي عند مفاوضة جلالته إياي بتأليف الوزارة ؛ انـه اصبح مقتنعا بوجهة نظري في ضرورة معالجة القضية من جديد على أسس جديدة ولم أرَ ما يشير الى عكس ذلك . إلا ان بعض النفعيين قد تمكنوا — على ما يظهر — من تبديل رأي جلالته الأخير وإقناعه بضرورة تبديل الوزارة وفسح المجال الى تأليف وزارة قوية تضم الشخصيات الممتازة — على حد تعبيرهم — ويرأسها السعدون فطلبني الملك في صباح يوم من ايام العشرة الأولى من اغستوس ١٩٢٩ وأفهمني رأي جلالته بضرورة تأليف وزارة يرأسها عبد المحسن بك فوافقته على رأيه في المبدأ إلا اني خالفته في طريقة تنفيذه للأسباب الآتية :—

١ً — ان سبب رفض السعدون تأليف وزارة قبل ان اشكل وزارتي ، كان ناشئا

من عدم وجود تغير في الموقف السياسي ولم يتبدل هذا الموقف لحد الآن فتكليفه بتأليف الوزارة (قوية كانت أم ضعيفة) سوف لا ينتج شيئاً لأن السعدون سيرفض بالمرة تأليف أية وزارة مهما كان شكلها ما لم يدخل على الجو السياسي تغيير ظاهر وللتأكد من ذلك اقترحت ان يكلف عبد المحسن بك بذلك فكلف ورفض مبيناً ما كنتُ بينته لجلالة الملك المعظم

٢ً — ان ما حدث مع المندوب السامي البريطاني من المكالمات الأخيرة ؛ قوى الأمل بقرب وصول جواب محقق لمطالبنا فتنتهي المعاهدات الموجودة ونكون بعد ورود الجواب على ابواب مفاوضات جديدة وحينئذ يجدر بنا ان نسلم مقاليد الأمور الى ايدي قوية يرأسها السعدون

٣ً — كان قد قدم مشروع قانون بتعديل بعض الأقسام من التعريفة الكمركية فاتصل خبره بالأسواق وأحدث وقوع بعض مشتريات بقصد الاستفادة من الفرق في الاسعار ومن جملتها السكر فأعطى هذا الحادث سلاحاً جديداً بيد المعارضين لسياسة وزارتي جعلهم يتهمونها إما بالتهاون في حفظ اسرار الحكومة او بالاشتراك مع المضاربين وقد جلبت هذه التهم انظار السلطة فأمرت باجراء التحقيق عن المسببين

والآن إذا استقالت الوزارة لمقاصد مهما كانت شريفة بحد ذاتها وهي إفساح المجال الى وزارة قوية تعالج قضية المعاهدة فإن المغرضين سيفسرون هذه الاستقالة بالعزل وتكون كرامة الوزارة الحالية التي أتحمل انا مسؤوليتها وصيانة شرفها مداسة بالأقدام وهذا مالا ارضى به قط «انتهى الحديث مع جلالة الملك»

فهذه الأسباب رغم وجاهتها كانت قد اعتبرت غير كافية لدى جلالة الملك ولكن بعد محادثات طويلة وعديدة حصل التفاهم مع ذلك على أخذها بنظر الاعتبار فتقرر تأجيل الاستقالة الى أمد انتخب انا ظروفه فعندما انتهت التحقيقات الخاصة بالتعرفة الكمركية وتبين من خلالها ان ليس لأحد من اعضاء الحكومة دخل فيها وعُرضت نتائجها على البلاط وهدأت سورة الغضب وعادت الأمور الى مجاريها الطبيعية ؛ وجدت ان زمن الاستقالة وإن لم يكن قد حان تماما لأن الجواب البريطاني لم يأت بعد ولكن مع ذلك كان الأمل قويا بوصوله بعد ايام قلائل وصار مناسبا لتمهيد الطريق الى صاحب الجلالة الملك لإحضار الشكل المطلوب للوزارة القوية حالما يأتي التصريح فاستقلت وجاء التصريح بعد ايام وبلغني به وكيل المندوب السامي لأن

المأسوف عليه الجنرال كلايتن كان قد توفي فنشرته وتألفت عقب نشره الوزارة السعدونية الرابعة وانتهت وظيفتي

كان في زمن وزارتي من اهم المسائل ، القيام ببعض التنزيلات الهامة في النفقات فوفقت إلى تنزيل ٢٠ لكا من الربيات من المصاريف وأمررت الميزانية بعدئذ من المجلس بنجاح

ثم كانت مشكلة تمديد مدة حق اختيار قطع النفط واعادة النظر في امتياز شركة النفط التركية على بساط البحث لتقسيمه إلى قسمين فلم تنته في وزارتي مع اني اشتغلت كثيرا في تمهيد اعادة النظر المطلوبة

ثم اني اشتغلت في مشروع الجبانية وسعيت إلى تدارك المبالغ اللازمة له من النفط وكانت قضيته على وشك الانتهاء عند ما استقلت

ثم كانت قضية جسر الفلوجه مع شركة جاكسون فاحيلت إلى التحكيم من قبل وزارتي ثم كسب العراق الحق بعد استقالتي

فترون مما تقدم اني لخصت لكم حوادث كثيرة تتطلب تفاصيل اوسع مما كتبت ولكني اعتقد مع ذلك بأنها تكفي لاعطاء القارئ فكرة واضحة عن موقف وزارة السعدون الثالثة التي كنت عضوا فيها وعن موقف وزارتي ولدي تفاصيل كثيرة قد تشغل عشرات الصفحات عزمت على تدوينها في مذكراتي الخاصة ولم ار من المناسب ادخالها في كتاب ينشر وجميع ارباب العلاقة قيد الحياة إلا المرحوم الملك فيصل والمرحوم السعدون والمغفور له كلايتن والذي أطلبه منكم هو ان لا تتقيدوا بنص مذكرتي هذه بل تتخذوا منها معينا لكم في تدوين الحوادث التي ترونها مفيدة لكتابكم ودمتم موفقين

جنيف ١٤ مارت ١٩٣٤ توفيق السويدي

* * *

وبعد فقد نشرنا هذه المذكرة بنصها حرصا على ما فيها من حوادث مهمة وجريان دقيق للمحادثات والمذاكرات التي أدت إلى تبديل موقف الانكليز أزاء العراق وحمل السر جلبرت كلايتن على عضد مطاليب العراق المشروعة ولو كان ارباب العلاقة يدونا بمثل ما تفضل به توفيق بك علينا من المعلومات لكانت قيمة كتابنا التاريخية اثمن وفائدته اكثر . . .

١٤٠

الوزارة السعدونية الرابعة

تمهيدات

كان عبد المحسن بك السعدون قد سافر إلى لبنان في اول تموز ١٩٢٩ مصحوبا بناجي السويدي بعد ان فشلت المحاولات التي بذلت في سبيل حمله على تأليف الوزارة الجديدة بعد استقالته من وزارته الثالثة . وكان في نيته أن يمضي بضعة اشهر في تركية فلما حدث الحادثان المذكوران في انكلترا ، ابرق اليه جلالة الملك بأن يعود إلى العراق على عجل وكرر عليه الطلب فلم ير مفرا من تلبية إرادة سيد البلاد فوضع عصا ترحاله في العاصمة العراقية يوم ١٧ آب ١٩٢٩

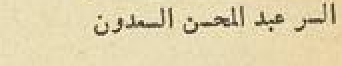
« ولم يكن اقناع السعدون بالعود إلى منصة الحكم سهلا فإنه كان قد استقال في كانون الثاني ١٩٢٩ لأنه لم يستطع الحصول على التعديلات التي طلبت وزارته ادخالها على الاتفاقيتين العسكرية والمالية اللتين كان في النية ضمهما بصورة معدلة إلى معاهدة ١٩٢٧ البريطانية — العراقية . وفي خلال هذه الفترة كان استهجان هذه المعاهدة قد تضاعف وقبل تأليف الوزارة — الجديدة = ؛ أراد عبد المحسن بك السعدون ان ينال وعدا من الحكومة البريطانية بنزولها عند اماني العراق الوطنية وتعديل السياسة التي ادت إلى استقالته في أوائل السنة . ولا يغربن عن البال أن معاهدة ١٩٢٧ نصت في احدى موادها على انه = إذا استمر مقياس التقدم الحالي في العراق وسار كل شيء على مايرام في خلال هذه الفترة فإن صاحب الجلالة البريطانية سيعمل على تأمين ادخال العراق الى عضوية عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ا هـ . وكان هذا الشرط المقرون بهذا الوعد لعضد صاحب الجلالة البريطانية لطلب العراق بالدخول الى عصبة الأمم غير مستحسن لدى الحكومة العراقية حتى في اثناء المفاوضات لعقد الاتفاقية = المعاهدة = وكان احد الاسباب التي حدت بعبد المحسن بك السعدون الى عدم تأليف الوزارة . ولأجل حل هذه العقدة ؛ فوضت حكومة صاحب الجلالة البريطانية وكيل المندوب السامي في ١٤ ايلول ١٩٢٩ بابلاغ الملك ما يأتي : —

(أ) ان الحكومة البريطانية مستعدة الى عضد ترشيح العراق لادخاله الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢

الوزارة السعدونية الرابعة

امام الصفحة ١٤٠

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



السر عبد المحسن السعدون



وزير الداخلية * ناجي السويدي



وزير المالية * ياسين الهاشمي





وزير العدلية * ناجي شوكت



وزير الري والزراعة * عبد العزيز القصاب



وزير المعارف * عبد الحسين الجلبي



وزير الاشغال * محمد امين زكي

وزير الدفاع * نوري السعيد

(ب) أن الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في دورة اجتماع العصبة الاممية المقبل انها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧

(ج) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس عصبة الامم في الوقت عينه انها في سنة ١٩٣٢ عازمة على التوصية بادخال العراق إلى عصبة الامم » (١)

وأضاف وكيل المعتمد السامي في بغداد على ما تقدم فأوضح للحكومة العراقية بـ (أن حكومته البريطانية تأمل عقد معاهدة مع الحكومة العراقية قبل عام ١٩٣٢ قائمة على الأغلب على أساس المقترحات الأخيرة لمشروع المعاهدة البريطانية — المصرية وذلك لاجل تنظيم علاقات بريطانيا مع العراق بعد دخول العراق إلى العصبة — راجع التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٩ —

﴿ تأليف الوزارة ﴾

وقد أزالت هذه التأكيدات العقبات الكأداء التي قامت في سبيل تأليف الوزارة الجديدة وفي ١٩ ايلول ١٩٢٩ أصدر جلالة الملك ارادته الملكية بتأليف الوزارة السعدونية الرابعة كما يلي :—

١ — عبد المحسن السعدون رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية
٢ — ناجي السويدي وزيرا للداخلية
٣ — ياسين الهاشمي وزيرا للمالية
٤ — ناجي شوكت وزيرا للعدلية
٥ — عبد الحسين الجلبي وزيرا المعارف
٦ — محمد امين زكي وزيرا الاشغال
٧ — عبد العزيز القصاب وزيرا للري والزراعة
٨ — نوري السعيد وزيرا للدفاع

﴿ كلمة لرئيس الوزارة ﴾

وقد القى رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار كلمة لا بد من نشرها هنا لأنها قامت مقام المنهاج الوزاري تقريبا :—

« اشكر حضرة صاحب الجلالة مولاي الملك المعظم على الثقة التي أولاني اياها بدعوتنا إلى تسلم مقاليد الحكم في هذا الظرف الذي تجتاز به البلاد مرحلة خطيرة في حياتها السياسية وأرجو الله أن يطيل بقاء جلالته اطلعتم ايها السادة على البيان الرسمي الذي نشر قبل يومين في الصحف عن العلاقات السياسية بين بريطانيا العظمى والعراق وأظن انكم لاحظتم فيه أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد اجابت مطاليب العراق إلى درجة ما فإنها أعربت عن استعدادها لتأييد دخول العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ولعقد معاهدة لتنظيم العلاقات بين البلدين على اساس الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي — المصري

(١) راجع تقرير دار الاعتماد البريطانية عن سير الادارة في العراق لسنة ١٩٢٩ فقد نقلنا ما بين المضادتين عنه بالحرف

إن موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ما تقدم ذكره من المطاليب العراقية لدليل ساطع على السياسة المنطوية على التساهل وبعد النظر التي اعترمت اتباعها ازاء هذا البلد الذي يرتبط واياها بروابط الود والصداقة . لقد انعمت وزملائي النظر مليا في جواب الحكومة البريطانية هذا فاقتنعنا من انه يحقق لشطر من رغائب الامة العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال التام بديلا ومن اجل ذلك لبينا نداء سيد البلاد وسندها الأعظم وقبلنا دعوة جلالته إلى تسلم زمام امور الحكومة مع كمال الارتياح آخذين على انفسنا بذل كل ما في استطاعتنا من الجهود والمساعي للسير بسفينة الدولة إلى الهدف الاسمى الذي ترمي اليه الاماني الوطنية في ظل عرش جلالته المفدى .

اني على ثقة بأن جميع موظفي الحكومة سيساعدوننا على قضاء مهمتنا وذلك بتوجيه اعتنائهم إلى المسؤوليات المترتبة عليهم والقيام بواجبات وظائفهم حق القيام . ولي وطيد الأمل بأن روح المودة والإلفة ستكون دائما سائدة بين الموظفين العراقيين والبريطانيين واني ادعو الجميع إلى مراعاة أحكام الدستور والتمسك بها واحذرهم من الانحراف عنها بأي وجه من الوجوه

أضرع إلى الله تعالى أن يوفقنا جميعا إلى خدمة البلاد خدمة صادقة والسير بها إلى اوج الرفاه والسعادة »اه

فأنت ترى من هذه الخطبة المهمة أن السعدون كان مقتنعا من أنه سيتمكن من مزاولة اعماله الوزارية في جو مشبع بروح التفاهم الصحيح مع رجال الحليفة فهل حققت الايام هذه القناعة؟

إن الصفحات التالية ستعطينا جوابا فصيحا على هذا السؤال وتعلمنا بأن الوعود لا قيمة لها اكثر من قصاصة ورق وأن الأمة التي لا تأخذ استقلالها بدم ابنائها لا تستطيع ان تتمتع بما تصبو اليه من سعادة تامة وحكم مطلق

وفاة العميد السامي

لا تخلو كل امة من بعض المنصفين مهما كانت متعصبة أو عديمة المروءة . ومهما عدد المؤرخون والباحثون بعض المساوي للانكليز ففي هذه الامة الحية رجال عجموا عود السياسة وعركوا صروف الدهر وتحلوا بصفات يندر وجودها في رجال بعض الدول الاخرى . والسر جلبرت كلايتن الذي خلف السر هنري دوبس في منصب المندوب السامي البريطاني في العراق ، أحد اولئك الانكليز الذين اتصفوا بالمروءة والانصاف وقد شهدنا له مواقف حميدة في تأييد وجهة نظر الحكومة العراقية ولولاه لما ألف السعدون وزارته الرابعة

ولكن من المؤلم جدا أن تباغت المنية هذا الرجل في يوم كان العراق يعلق على وجوده فيه اطيب الآمال فقد مات بالسكتة القلبية مساء الأربعاء ٧ ربيع ثاني ١٣٤٨ (١١ ايلول ١٩٢٩) فكانت لموته رنة حزن عميق في جميع الاوساط العراقية وجرى دفنه في اليوم الثاني بحفلة مهيبة لم يتخلف عن الحضور فيها وزير ولا شريف ولا نائب ولا عين ولا وجيه

ولم تشاهد الزوراء نظيرها إلى ذلك اليوم . وأبرق رئيس الوزارة العراقية إلى وزارة المستعمرات يعزيها بهذا المصاب الأليم ويعرب عن اسف العراقيين على هذه الخسارة العظمى فاجاب عليها الوزير شاكرا للعراقيين عواطفهم وآملا أن تكون هذه العواطف النبيلة سلوى للحكومة الانكليزية

❋ بيان الحكومة ❋

وفي اليوم الثاني من تبلغ الحكومة العراقية بقرار الحكومة البريطانية الآنف الذكر ؛ اذاع قلم المطبوعات البيان التالي : —

(بعد أن انقطعت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية في الشتاء الماضي ؛ رأت الحكومة العراقية ان توجه الانظار إلى طريقة اخرى يستطاع ان تحقق بها اماني البلاد ورغباتها وذلك بانهاء حكم المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الامم في زمن معين ففاوضت الحكومة العراقية المرحوم فخامة السر جلبرت كلايتن في هذا الامر فأعرب عن استعداده لتأييد وجهة نظر الحكومة العراقية ومراجعة الحكومة البريطانية بشأنها بالسرعة الممكنة وبعد أن جلست وزارة العمال على دست الحكم ، اخذ فخامة السر كلايتن يؤكد عليها بلزوم اتخاذ قرار عاجل فيما يتعلق بالاقتراحات العراقية وقد ورد جواب الحكومة البريطانية بالشكل الآتي : —

(أ) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لمعاضدة ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢

(ب) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الأمم في اجتماعه المقبل أنها قررت عدم الشروع في معاهدة سنة ١٩٢٧

(ج) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل انها تقترح وفقا للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة الانكليزية — العراقية لسنة ١٩٢٦ ان توصي بادخال العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢

يلاحظ مما تقدم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد رفعت الآن كل قيد او شرط فيما يتعلق بدخول العراق في عصبة الأمم ولما كان من الضروري عقد معاهدة قبل سنة ١٩٣٢ لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق بعد دخول الأخير في العصبة فستتخذ الآن التدابير لاحضار مسودة معاهدة لهذا الغرض مبنية بصورة عامة على الاقتراحات الجديدة

للاتفاق الانكليزي — المصري

هذا هو نص جواب الحكومة الانكليزية ومما يؤسف له ان الجواب المذكور كان في الطريق عند ما كان المرحوم السر جلبرت كلايتن يلفظ انفاسه الأخيرة ولا شك في انه كان يسر سرورا عظيما لو قدر له ان يبلغ هذا الجواب الى الحكومة العراقية بنفسه) اه

منهاج الوزارة

لم تعلن هذه الوزارة منهاجاً لها في الصحف كما كانت تفعل بقية الوزارات وانما اكتفت بوضع اسس للسير عليها دون أن تعلنها ثم وضعت شرحا مهما لتلك الاسس وهذه هي الاسس التي بقيت تحت الكتمان الى ما بعد فاجعة انتحار الرئيس عبد المحسن بك مع شرحها ننشرها حرصا عليها من الضياع والتلف :—

١ – العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها اعني قبل الدخول في عصبة الامم او تسريع الدخول قبل سنة ١٩٣٢

٢ – العمل على رفع كل صبغة إحتلالية من صلب المعاهدة الجديدة وكلما ينافي استقلال العراق

٣ – الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع والتدرج حالا بالاعمال وفق التصريح الجديد

٤ – تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة

٥ – إنجاز المسائل المعلقة كمسألة السكك الحديدية – اعفاء الشيخين وغيرهما من الامور العمومية

٦ – حصر السلطات العامة بشخص الوزير . رفع اصول مخابرة رؤساء الدوائر مع المتصرفين

٧ – جعل المتصرف رئيس القوة الاجرائية في اللواء . ربط جميع الدوائر الفنية وغيرها بمقام المتصرفية . اصدار انظمة تعين كيفية العمل في الالوية على هذا الاساس

٨ – منع المخابرات والمراجعات مع المفتشين الإداريين من قبل الدوائر المركزية .

— تنقيح —

١ – ربط دائرة الاملاك وجعل وظائفها من جملة وظائف مديرية الواردات كما كانت سابقا

٢ – الغاء دائرة الرستمية وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة

٣ الغاء تشكيلات وكالة القيادة العامة وتأسيس رئاسة الاركان في الجيش وارجاع السلطات العامة في الجيش إلى وزارة الدفاع ما عدا امور التنظيم والتعليم والغاء التشكيلات المزدوجة في مقر الجيش

٤ – الغاء التشكيل الجديد فيما يتعلق بتفريق امور الواردات من المحاسبة

٥ – توحيد فروع المحاسبات العامة ومزج دائرة التفتيش المالي بهذه الدائرة

٦ – الاستعاضة بالموظفين العراقيين عن الموظفين الأجانب المستخدمين في وظائف كتابية وحسابية

٧ – تنقيص عدد المفتشين الاداريين والشرطة والغاء المفتشيات التي لم يبق حاجة بالدوائر اليها

٨ – تنقيح كل ما هو ممكن لترفيه وضعية الميزانية ومن جملتها انهاء العقود المعطاة للأجانب من خمس سنوات فما دون حسب الإمكان

— تشجيع الاعمال —

١ – العمل في جعل المناقصات وغيرها في مجالس الإدارة
٢ – تأليف لجنة خاصة للمناقصات الخارجية
٣ – رفع حصر المشتريات بمعرفة « كراون ايجن » (١)
٤ – تشجيع المصنوعات الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة
٥ – اعادة النظر في التعريفة الكمركية لتشجيع المنتوجات الاهلية
٦ – اعادة تنسيق الدوائر المركزية في الوزارات لرفع القيود والتأخير الحاصل في انجاز الأعمال
٧ – ربط أمور المهاجرة بدائرة النفوس وتوسيع اعمال هذه الدائرة
٨ – تأليف دوائر للاحصاء وللنظر في المسائل الاقتصادية العامة
٩ – تشجيع الزراع على اعمار الاراضي بتشريع يضمن حقوقهم ويعين واجباتهم والاسراع في تأليف المصارف الاهلية والزراعية لمساعدة وانعاش الزراع والتجار ولتأسيس العملة الوطنية

— ايضاح المنهاج —

١ – الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حفظ الأمن والدفاع عن البلاد وهذه المسؤولية لا تمنع التعاون عند الحاجة : التدرج يقصد به أن تمارس الحكومة العراقية سلطاتها وتفتح موظفيها وأمورها تدريجيا من حيث تصبح في وقت قريب متمتعة بالحقوق والكيان الذي يشير اليه التصريح الجديد المعبر عنه بالاسس العامة للمقترحات المقدمة إلى الشعب المصري (مادة عامة لعموم الوزارات)

٢ – امرار قانون التجنيد – الاسراع في اتمام تسجيل النفوس (دفاع – داخلية)

٣ و ٤ – المسائل المعلقة أكثرها تتعلق بالامور المالية سواء من وجهة الاعفاءات او حسم الملكية والواجب ان تسرع الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لإنهاء ما يخالف القوانين المرعية واما ما يخالفها فيقتضي انهاؤها فورا (مالية – اشغال)

٥ إن التعديلات في القانون الاساسي تحتوي على امور كثيرة : منها تبديل مبدأ اجتماع المجلس، وكيفية احتساب المخصصات وانتقاء الوزراء من خارج المجلس . . . الخ

— امور عامة —

١ – القصد ان يتمتع الوزراء بالسلطات المصرحة في القانون الاساسي لتأييد المسؤولية الموجهة اليهم فلا يجوز أن يتصرف رؤساء الدوائر بالمسؤوليات المترتبة على الوزير والتي هي خارجة عن تمشية امور دوائرهم ولهذا الغرض يجب أن تعنون المراسلات باسم الوزارة وترسل الأجوبة اليها من الوزارة موقعة من الوزير نفسه او بتخويل منه « عن الوزير » ولكن لا يجوز التوقيع على الأوراق « عن الوزير » قبل أخذ موافقته على الامر الصادر من الوزارة . وهذا لا يشمل طبعا الاستفسارات الاعتيادية وارسال الجداول والتقارير المعتادة التي يوقع عليها « المدير العام » بدون موافقة الوزير ولكن بتخويل منه والاحوال الشخصية العائدة للموظفين يمسك سجلها في الوزارة . أما الامور الفنية التي تجري على ايدي الدوائر الخاصة فتسير على مسؤولية « المدير العام » من جهة التحضير والقرار بالعمل والتنفيذ منوط بالوزير

٢ – يقصد تأييد مسؤوليات المتصرفين من جهة تمثيلهم للوزير في اللواء، ولذلك ينبغي توحيد المسؤوليات

---

(١) كراون ايجن اسم لمحل تجاري انكليزي في لندن معناه (وكلاء التاج) وكان هذا المحل يقوم مقام الحكومة البريطانية في تموين مستعمراتها بما يلزم

الاجرائية في شخص المتصرف وجعل الشُعَب مرتبطة به ارتباطا مباشرا من جهة الإدارة والاجراء والتنفيذ (عموم الوزارات)

٣ – لقد توغل المفتشون الإداريون في وظائف الإدارة والاجراء خلاف ماهو مصرح لهم في قانون التفتيش واصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم من الوظائف الاجرائية مباشرة وهذا ما دعا بالنتيجة إلى شل يد المتصرفين وإلى سير الشعب الادارية في الألوية وفقا لآراء المفتشين الاداريين . فمن الضروري انهاء هذه الحالة والعمل على ما هو وارد في المادة الثانية (عموم الوزارات)

— تنقيح —

١ تغير الغرض من تأسيس دائرة الاملاك واصبح عملا منحصرا في إدارة المسقفات وتفويض الأراضي الأميرية بعقود المزارعة او على طريق الايجار والنظر في مسائل المنازعات على الاراضي والحدود وهذه الامور كلها تخص إدارة الواردات أكثر من العمل على احياء الأراضي الأميرية بممارسة وسائط التعمير والاستثمار المدنية في املاك الدولة كما كان المتصور ولذلك لم يبق من حاجة إلى ابقاء هذه الدائرة على هذا النحو بل اصبح وجودها باعثا للاسراف في الميزانية فمن الضروري الحاقها بمديرية الواردات وترك ممارسة وسائط التعمير والاستثمار المدنية لمديرية الزراعة العامة بتأسيس حقول التجارب في المناطق الزراعية المهمة (مالية – ري وزراعة

٢ – لم تأت التجارب والنفقات المصروفة على دائرة الرستمية بالثمرات المنتظرة منها فأصبحت هذه الدائرة بكثرة موظفيها الأجانب وطرز الادارة فيها عبئا على خزينة الدولة فمن الضروري الغاؤها والاستعاضة عنها بتجارب تقوم بها دائرة مختصة متصلة بمدرسة الزراعة (ري وزراعة)

(٣) – يوجد تعارض بين السلطات المدرجة في الإرادة الملكية بتأليف وكالة القيادة العامة وبين سلطات الوزير المؤيدة بموجب القانون الاساسي فبموجب المبدأ العام المصرح في المادة (١) من الامور العامة ينبغي الحصول على ارادة ملكية بالغاء الإرادة الاولى وتأسيس رآسة أركان الجيش التي تتولى تنظيم الجيش وتدريبه وتقديم التوصيات من حيث التعليم والتنسيق وغير ذلك إلى الوزير على ان يكون الوزير يتمتع بالمسؤوليات المترتبة عليه، من جهة تنظيم قوات الدفاع عن البلاد . وفي نفس تشكيلات الفرق توجد رآسات ومديريات مزدوجة عراقية وبريطانية فالوقت قد حان لتأليف الفرق على اساس المسؤولية العراقية وحصر النصائح والإرشادات البريطانية في شكل بعثة وهيأت منفردة تدريبية وتنقيص عدد الضباط البريطانيين إلى قدر يكفي إلى هذا الترتيب (دفاع)

٤ – تعودت الدائرة المركزية على التوسع في تشكيلاتها وحيازة شكل منفصل في رؤية امورها وهذا التوسع ادى إلى تزييد النفقات والى الاخلال بمسؤولية الوزير والمتصرف ومن جملة ذلك تفريق امور الواردات لتكون هذه الدائرة مستقلة بأمورها وهي التي تجبي الضرائب وتقدرها وتمثل اعظم قسم من مسؤولية الوزير تجاه البرلمان فينبغي الوقوف عند حد مسؤولية الوزير ومراعاة الاقتصاد . ولم تأت تجربة التوحيد منذ ست سنوات والتي سار عليها احمد فهمي بك وساسون افندي بنتائج مضرة فعليه يقتضي ارجاع التشكيل إلى اصله (ماليه)

٥ – تجري المحاسبات بواسطة الخزائن وتحت مراقبة دائرة المحاسبات العمومية في أكثرية الدوائر الآتية : – الشرطه ، الزراعه ، الصحه ، الاشغال العامه ، الكمارك ، الري ، الدفاع ومجلس النواب والبلاط الملكي . وكانت دائرة المساحة ضمن الدوائر الآنفة الذكر إلا أن حساباتها نقلت إلى دائرة المحاسبات العمومية منذ مدة قصيرة فهذه الطريقة لا تلائم الكفاءة في امور الصرف ومراقبتها إذ تجعل الدوائر تسحب الحوالات على الخزائن بدون معرفة الاسباب وعليه من الضروري ان توحد حسابات الشرطه والزراعة

والصحة والكمارك مع دائرة المحاسبات العمومية على ان ينظر في الدوائر الباقية بعد ذلك (ماليه)

٦ – صرح قانون استخدام الاجانب بضرورة استخدام العراقيين في الوظائف التي يتمكنون من القيام بها والوظائف الكتابية والحسابية من التي يتمكن العراقيون بلا شك القيام بها (عموم الوزارات)

٧ – ان المفتشين الاداريين اصبحوا كثيري العدد بالنظر للتقدم الحاصل في الادارة ويقتضي تنزيل النصف منهم على مايعتقد وان في الشرطة نصفهم تقريبا حائز على مقاولات لمدة خمس سنين فلا ينبغي تجديد هذه المقاولات وتوجد مفتشيات اخرى كمفتشية السجون مثلا فلا حاجة الى الاحتفاظ بها بالنظر للتقدم الحاصل في إدارة السجون واعمالها (داخلية)

٨ – من الممكن الاستغناء عن قسم كبير من الموظفين الاجانب الذين يخدمون بعقود لمدة خمس سنين أو اقل كعقود قصيرة (عموم الوزارات)

– تسريع وتشجيع اعمال –

لا يحتاج هذا القسم الى ايضاح

المفاوضات لوضع المعاهدة

تألفت لجنة وزارية من وزراء الداخلية والمالية والدفاع للمفاوضة مع الحكومة البريطانية لوضع نصوص مواد المعاهدة التي تقرر وضعها قبل دخول العراق في عصبة الامم لتنظيم الصلات بين القطرين المتحالفين «انكلترا والعراق» فرأت اللجنة أن الشرط الذي اشترطته الحليفة بجعل أسس المعاهدة الجديدة متشابهة – بوجه الاجمال – لمشروع المعاهدة الانجليزية – المصرية غير وارد فمصر التي تريد أن تعقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ، قد منيت بكارثة قلّما يوجد نظيرها في العراق لأن ترعة السويس التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر جعلت موقف هذه المملكة العربية على جانب عظيم من الدقة تجاه التجارات الأوروبية ولا سيما الانكليزية بينما تقع المملكة العراقية في صقع منعزل عن العالم بكافة شؤونها وليس للانجليز في العراق ما لهم من المطامع الاستعمارية في مصر اللهم إلا إذا استثنينا من ذلك الممر الضيق الذي يفتح طريق مواصلاتها مع الهند من الناحية العراقية وهذا يمكن محافظته بأبسط الطرق ومن دون أن يضطر الى تحمل أعباء معاهدة ثقيلة القيود كثيرة الأصفاد كالتي تريد انكلترا أن ترتبط بها مع مصر

هذا من الناحية الجغرافية وهناك ناحية ثانية يستطيع دارسها أن يدرك البون الشاسع بين مصر والعراق اذا ما تأمل فيها فإن الحوادث الدامية التي مرّ فيها العراق خلال العهدين العثماني والاحتلالي كانت عاملاً فعالاً في نضوجه السياسي بسرعة لا تجاريه فيها بقية الاقطار ومصر مهما بلغت من التقدم العلمي والأدبي ومهما سادت البلدان العربية بثقافتها فإن في وضعها

الجغرافي وطبيعة أرضها ما يؤخرها عن العراق في القوة وفي التحرر السياسي

ويظهر أن قد تجلت هذه الحقائق للجنة الوزارية الآنفة الذكر فقررت أن تكون مفاوضاتها مع الحليفة مفاوضة الند لنده وما كادت المفاوضات تسير بعض الخطى حتى تلبد الجو بغيوم من التشاؤم ولا سيما وقد تلاشت الآمال الطيبة التي كان يعلقها العراق على حليفته بعدار تحال السر جلبرت كلايتن إلى دار البقاء وستنجلي حقيقة ذلك اثناء بحثنا في الوزارة السويدية (١)

تعيين مندوب جديد

وفي اليوم السابع من شهر تشرين الأول ١٩٢٩ عينت الحكومـة البريطانية الليفتنانت كولونيل السر فرنسيس اج همفريز معتمداً سامياً لهـا في العراق وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٩ غادر بلاده نحو العراق فبلغه في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٢٩ بعد ان زار في طريقه عـلى القاهرة المعتمد السامي البريطاني فيها وكذا المندوب السامي البريطاني في فلسطين ونشرت في يوم سفره جريدة الأوقات اللندنية مقالا على جانب من الأهمية نثبته فيما يلي قبل أن ننتقل بالحوادث الى المجلس النيابي وماجرى فيه: — قالت الجريدة المذكورة في عددها الصادر يوم ١٩ كانون الأول سنة ١٩٢٩ ما تعريبه :—

اصدرت دائرة مطبوعات صاحب الجلالة امس كتابا لوزير المستعمرات عنوانه «السياسة تجاه العراق اشارت فيه إلى ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد تعهدت بموجب المادة الثامنة من المعاهدة العراقية — البريطانية لسنة ١٩٢٧ بأن تؤيد ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ (بشرط ان يدوم المعدل الحاضر لرقي العراق وأن يسير كل شيء سيرا حسنا في نفس الوقت) وقد نظر في العراق بمزيد الريبة إلى هذا الشرط لأنه يؤكد العقيدة التي لم تزل تماما بعد من اذهان العراقيين والقائلة بأن حكومة صـاحب الجلالة لا ترغب رغبة صادقة في استقلال العراق استقلالا تاما وبأن سياستها الحقيقية استعمار تلك البلاد

---

(١) بيد أن الاقدار استمرت في تمردها وما لبث المتفاوضون أن علموا أن قلب المسألة لم يتغير تغيرا يذكر فقد كانت الحكومة البريطانية تظن ان وعدهـا المطلق بالتوسط لدخول العراق في عصبة الامم يحمل العراقيين على قبول المعاهدة الجديدة وإن كانت بمضمونها لا تختلف كثيرا عما تقدمها فضلا عن ذلك قـد اختلف المتفاوضون مقاما ومزاجا فالذي مثل المفوضية اي المفوض السامي بالنيابة لم يكن بامكانه ان يحل او يربط بل كان عليه ان يبلغ الحكومة العراقية آراء بـل مشيئة حكومته المتعسفة . . . اضف إلى ذلك ان العقبات الكأداء كانت لا تزال قائمـة في طريق المفاوضات وهذه العقبات هي الاتفاق المـالي والاتفاق العسكري وقوة الطيران — فيصل الأول ص ١٣٦ —

ولما لم يكن من فائدة للتأكيدات والشروط المعطاة في هذا الشأن فقد قررت الحكومة البريطانية — بناء على توصية المرحوم السر جلبرت كلايتن المتفقة ووجهة سلفه السر هنري دوبس — أن تنظر في أمر الغاء هذا الشرط من وعدها في تأييد انضمام العراق الى عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ وبعد النظر في هذا الأمر ، وجد أن هذا الشرط غير اساسي فإن العراق قد ارتقى رقياً عظيماً في السنوات القلائل الأخيرة ويظهر من المؤكد أنه — ما لم تحدث فيه رجعة مهمة وغير متوقعة الى الوراء — يصير من كل الجهات أهلا لدخول حضيرة عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ إذا حكمنا عليه من جهة الأمن الداخلي والميزانية العامة الثابتة والإدارة المتنورة. لهذا وجد الوقت الذي تستطيع فيه بريطانيا العظمى — شاعرة تمام الشعور بمسؤوليتها أمام عصبة الأمم — تأييد دخول العراق الى العصبة في مدة ثلاث سنين قد حان . وبناء على ذلك سمح الى المعتمد السامي أن ينبي الحكومة العراقية ان الحكومة البريطانية سوف تكون مستعدة لتأييد انضمام العراق الى عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ دون قيد او شرط

وقد كان لهذا التصريح أبلغ أثر في الحالة السياسية الداخلية في العراق فحلت محل الشك الثقة المتبادلة وتألفت وزارة قوية ومسؤولة تضم ممثلي الحزبين المهمين في البلاد وترغب رغبة صادقة في التعاون مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لحل المسائل المعلقة قبل سنة ١٩٣٢ بينما لم يكن قبل ذلك من يرضى بالقيام باعباء الحكم في العراق

ومن المعلوم ان الحاجة سوف تمس الى عقد معاهدة جديدة لتسوية العلاقات بين الدولتين على أن يصير العراق عضواً في العصبة . وسوف تتخذ الاجراءات اللازمة لإعداد لائحة المعاهدة على أسس حرة وعلى اساس المعاهدة البريطانية — المصرية بوجه عام اهـ

حفلة افتتاح المجلس النيابي

حل اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ فاتخذت التدابير اللازمة لحفلة افتتاح المجلس النيابي في دورته الاعتيادية الخامسة « وكان يوم اول الشهر عطلة » فافتتح المجلس المذكور في اليوم المعين بالمراسيم المألوفة وألقى صاحب الجلالة الملك المعظم خطاب العرش الآتي ذكره وقد تضمن منهاج الوزارة وما ستقوم به من الأعمال وقد انتخب النواب توفيق بك السويدي رئيساً لمجلسهم وانتخب الأعيان السيد محمد الصدر رئيساً لهم وهذا هو خطاب العرش

١٥٠

خطاب العرش

حضرات الأعيان والنواب :

افتتح باسم الله تعالى مجلسكم في اجتماعي الاعتيادي الثاني من دورته الثانية متمنيا ان يكون اجتماعكم هذا حافلا بجلائل الأعمال التي تعود على الأمة بالخير والنجاح

ان الموقف الرزين الذي وقفه شعبي تأييدا للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة لتحقيق ما تنطوي عليه أماني البلاد كان له التأثير المرغوب . وكان صديقي المحترم السر جلبرت كلايتن الذي فجعت بوفاته الحكومتان الحليفتان وأصدقاؤه العديدون في هذه البلاد أصدق وسيط للتعبير عن تلك الأماني وللافصاح عن الاسس التي رغبت البلاد في ان تبني عليها صلات التحالف بينها وبين بريطانيا العظمى . ويسرني ان ألاحظ ان هذه الجهود والخطوات السريعة التي خطاها العراق نحو التقدم حدت بالحكومة البريطانية إلى ان تعتبر ان الوقت قد حان لتطمين الرغبات العراقية إذ صرحت عن استعدادها لتأييد ترشيح العراق الدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ولتنظيم العلاقات بين المملكتين على اساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية المصرية

لقد سررت بزيارة اخي امير شرق الاردن للعراق وبالترحيب والحفاوة اللذين قوبل بهما وقد اتاحت زيارة سموه هذه فرصة مناسبة للبحث في مسألة توطيد أواصر المودة والصداقة بين القطرين وستنظر حكومتي عن قريب في عقد معاهدة صداقة واتفاقيات خاصة لتنظيم العلاقات بينهما

ان صلاتنا مع الجمهورية التركية مستمرة على اسس المحبة والمودة وأرغب في أن اشير بصورة خاصة إلى توطد العلاقات الودية وغور روابط الصداقة بيننا وبين جارتنا إيران خاصة بعد التوقيع على اتفاقية ١١ آب ١٩٢٩ ولا يسعني في هذا الموقف الا ان أعرب عن رجائي ان تستقر الأمور في حالتها الاعتيادية وان ترجع الطمأنينة إلى النفوس في الأقطار العربية المجاورة

ان المفاوضات التي قامت بها حكومتي في سنة ١٩٢٧ حول عملية تصفية الديون العثمانية العامة قد انتهت بقبول مجلس الدين الاقتراحات العراقية . وستقدم اليكم حكومتي المعلومات اللازمة مع اللوائح القانونية الخاصة بها

لقد كانت المحصولات الزراعية في هذه السنة وفيرة الا انها ويا للأسف لم تسلم من الآفات الطبيعية ومن التوقف في التصريف والهبوط في الأسعار الأمر الذي يدعونا إلى اتخاذ التدابير للتخفيف من وطأة هذه الآفات والعراقيل

لم يحدث خلال السنة ما يخل بالهدوء والسكينة المستتبين في جميع انحاء البلاد

قد اتخذت التدابير اللازمة لاسعاف منكوبي الفيضان ولم تزل الجهود متواصلة لتعمير ما حصل من التخريب

حضرات الأعيان والنواب

ستعالج حكومتي مشروع المعاهدة الجديدة على اساس الاستقلال التام وعلى قدم المساواة في مبادلة المنافع المتقابلة . وهي مهتمة الآن لتسيير امور الدولة على اساس التصريح الجديد لتقوم بمسؤولياتها العامة بصفتها حكومة مستقلة في جميع شؤونها ولتأييد السلطات المخولة للوزراء بمقتضى احكام القانون الأساسي لتمكينهم من القيام بالمسؤوليات التامة في ادارة امور الدولة

ان حكومتي قائمة باعداد لوائح قانونية لتعيين حقوق الزراع وواجباتهم وللحماية وتشجيع المنتوجات المحلية والتشويق على استعمالها وتهيأة الوسائل للسير إلى التوازن بين صادرات البلاد ووارداتها وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية التي تتطلب معالجة فعالة

وستقدم اليكم الميزانية العامة التي سيراعى في احضارها الاقتصاد في نفقات الدولة والتوفير للقيام

بمشاريع مفيدة

وستقدم اليكم لائحة قانون الدفاع الوطني عند انجازها وذلك للقيام بما أخذته على عاتقها من مسؤولية الدفاع ضد التجاوز الخارجي وحفظ الأمن الداخلي

واعدت حكومتي لوائح قانونية عامة كلائحة قانون الخدمة المدنية ولائحة قانون التقاعد المدني ولائحة قانون العقوبات وغيرها من اللوائح التي رغب في سنها مجلسكم

وستكون المشاريع المهمة كانشاء خزان الجبانية واحداث البنك الزراعي والأهلي ووضع العملة العراقية وتخفيض بعض الرسوم وتوسيع نطاق المعارف وتكثير المؤسسات الصحية وغيرها من الامور موضع عناية حكومتي بصورة خاصة

هذا وارجو من الله ان يسدد خطواتكم ويوفقكم في مساعيكم

المذكرة حول خطاب العرش

اعتادت المجالس النيابية ان تجيب على خطب العرش التي يلقيها الملوك في ساحات البرلمانات عند كل دورة وان تكون هذه الأجوبة مختصرة بقدر الامكان ولكن بعد ان يتناقش النواب في الخطب المذكورة وقد ذكرنا جميع خطب العرش التي ألقاها الملك فيصل في الاجتماعات النيابية العراقية وكانت جلسة المجلس النيابي العراقي المنعقدة في يوم الخميس ١٠ جمادى الثانية ١٣٤٨ (١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩) خطيرة جداً (او نارية كما اصطلحت عليها الصحف في حينه) فقد وقف المعارضون وقسم من المتقدمين يندددون بسياسة السعدون ويعتبرون تسنمه كرسي المسؤولية تراجعا عن خطته السياسية وتصلبه الذي ألمعنا اليه في موضع آخر . وان الوعد الذي تقدمت به الحكومة البريطانية للعراق لا يختلف عن الوعود التي تقدم بها الحلفاء للعرب من قبل أو الحليفة للعراق وقد ثبت لدى الخاص والعام بأن هذه الوعود عديمة الثمن وما هي إلا قصاصات ورق . وبلغ الحنق ببعض الخطباء أن طلب إلى الوزارة أن تستقيل حالا وان تترك الحكم لغيرها وإذا كانت هي عاجزة عن تحقيق أماني البلاد المشروعة وماهي إلا هنيئة حتى وقف السعدون عبد المحسن بك فألقى بصوت رزين هادئ الخطاب التالي :—

جواب رئيس الوزراء

سادتي ، قد نقد بعض الاخوان منهاج الوزارة . واعتقدوا ان الحكومة مسرورة ومبتهجة بهذا المنهاج . والحال انه لا يمكن لأية وزارة في هذه البلاد ان تكون مسرورة ومبتهجة إذ انها دائما معرضة للتقيد بأية صورة كان !

ان الوزارات المختلفة سعت كلها إلى الحصول على حقوق البلاد . ولكن الظروف لم تساعد

وقد اتهمني البعض بأني رجعت عن مطاليبي واكتفيت بالتصريح البريطاني الأخير .
والمطاليب كانت تتضمن كما تعلمون تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . وأقر هنا بأن
الحكومة العراقية قد تساهلت بكل معنى الكلمة للحصول على الاتفاق مع الحليفة ولكنها لم
تتمكن من الحصول على ما أرادته . إنما اصطدمت برفض مطاليبها . فما وجدت بعد ذلك
طريقا إلا الاستقالة فاستقالت كما شرحت ذلك يوما

ثم ان حليفتنا المعظمة صرحت بقبول العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ والتصريح
له اهمية عظيمة إذ انه بدخول العراق في عصبة الأمم تلغى جميع المعاهدات والاتفاقيات .
وتعقد الحكومة معاهدة جديدة على اساس الاستقلال التام للعراق وأقول لكم أيضا ان السياسة
قد تبدلت بعد ذلك التصريح . وأصبح الوزراء يقومون بكل ما جاء في القانون الأساسي

وتساءل بعض الاخوان قائلا : إذا لم تدم وزارة العمال البريطانية ، فما تكون النتيجة؟
أنا أقول ان التصريح إنما هو وعد الحكومة الانكليزية ، لا وعد شخص ، فإن لم تنجز
الحكومة الانكليزية وعدها فحينئذ على الأمة العراقية ان تقوم بواجبها لتحصل على حقها واستقلالها
لأن هذا يحصل بالقوة والقيام بالواجب بطريقة جدية لا بالأقوال والاعتراضات

أما الاتفاقية المعقودة بين العراق وإيران فهي اتفاق وقتي ، وان ايران لم تستفد فيه
من الامتيازات القديمة . وقد سألنا وزارة العدلية في أمر تقديمها إلى المجلس التشريعي
فقالت لا لزوم لتقديم الاتفاقيات الموقتة . ولكن إذا أراد المجلس ان تقدم اليه فاننا نقدمها

ثم ان حكومة حليفتنا المعظمة قد ارادت أن تعطي العراق مجالا واسعا ليقوم بمسؤولياته
العامة بصفته حكومة مستقلة ولكي يدخل في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ ويبرم معاهدة جديدة
هذا الذي قالته الوزارة ، وهو أمر ليس فيه تبجح ، كما ان الوزارة لم تظهر في حالة غير طبيعية!

وبديهي أن السعدون يشير على الأمة أن تركن إلى القوة فيما إذا تخلفت الحليفة عن
البر بوعودها التي قطعتها للعراق غير مرة وهو قول مهما كان وجيها ومنطبقا على الحق والصحة ،
فإنه أثار الشكوك والهواجس في نفوس رجال دار الاعتماد الذين كانوا يثقون بالسعدون كل
الثقة وقد شاعت اشاعات مختلفة في العاصمة عن الموقف الذي وقفته الدار المذكورة حيال
هذه الوقفة لا نعتقد ان الوقت قد حان إلى نشرها كما انا كنا عثرنا بعد فاجعة انتحار السعدون
على وثائق لا نرى مجالاً لذكرها ومناقشتها الآن أيضاً لاسباب لا نعتقد انها تخفى على القارئ

الفطن ولنذكر الآن قضية هذا الانتحار الاليم

—﴿ فاجعة انتحار السعدون ﴾—

افتتح البرلمان العراقي جلساته في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ وفي ١٣ منه جرت المناقشة حول خطاب العرش على النحو الذي شرحناه وفي مساء ذلك اليوم « الاربعاء ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ » اصطكت الاسماع في طول البلاد وعرضها بخبر انتحار عبد المحسن بك السعدون رئيس الوزارة بصورة مفجعة جداً ففي نحو الساعة السابعة زوالية ذهب الى داره كجاري عادته وعقب أن تناول العشاء مع عياله واطفاله ؛ صعد الى غرفته الخاصة فكتب كتابا باللغة التركية الى ولده الأكبر الذي يدرس في انكلترا والمسمى « علي » وبعد قليل اطلق النار على قلبه فخر صريعا يتخبط بدمه العزيز ويلفظ أنفاسه الأخيرة

جاء الوزراء والأطباء والنواب والساسة الى دار السعدون بعيد الفاجعة للسؤال عن صحته فقيل لهم إن الرئيس قضى نحبه فتعالى البكاء ممزوجا بعويل النساء وانقلبت دور وولائم الأفراح في العاصمة الى مآتم ومباكي واصبح الصبح من اليوم الثاني فإذا بالناس حيارى وسكارى من شدة هول هذه الفاجعة فذهب الملك المعظم الى دار الفقيد الغالي وبكاه بكاء مراً وأبنه تأبينا موثراً ثم اتخذت التدابير اللازمة لتشييع جثمانه إلى مرقده الأخير فسار خلفه مالا يقل عن العشرين الف نسمة من مختلف الطبقات وحمل النعش على عربة مدفع الى الحضرة الكيلانية ببغداد حيث مقره الأخير واصدرت الصحف ملاحق مجللة بالسواد ومملوءة بتفاصيل الحادثة ونشرت « العالم العربي » بعيد الانتحار تعريب الوصية الخالدة التي تركها السعدون الى نجله فكانت باعثاً قويا على إثارة الرأي العام لما تضمنته من العبارات بينما كانت الصحف الأجنبية قد عربت هذا الكتاب على خلاف ما جاء فيه وأخذت برقيات التعازي تنهال على البلاط الملكي والدوائر العليا وإدارات الصحف من مختلف الأنحاء والاقطار كالسيل المنهمر إذ كانت الفاجعة فريدة في بابها غريبة بأسبابها قلما سجل التاريخ نظيراً لها

ولما كانت البلاد قد بقيت بلا وزارة مسؤولة بعد هذه الفاجعة ؛ اصدر جلالة الملك إرادته المطاعة الى وزير الداخلية «ناجي السويدي» أن يتولى وكالة رآسة الوزارة حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة وهذا هو النص الأصلي لوصية السعدون ننشره باللغة التي دون فيها «أي اللغة التركية» ثم ننشر ترجمته باللغة العربية

النص التركي الأصلي

« ايكى كوزم ياوروم مدار استنادم علي !

« ارتكاب ايتديكم جنايتدن طولايى بنى عفو ايت ، زيرا بو حياتدن بيقدم، اوصاندم. حياتمدن نه لذت، نه ده ذوق ، شرف كوردم. امت خدمت بكليور ، انكليزلر موافقت ايتميور . ظهير يوق . استقلال ايستيان عراقليلر ضعيف، عاجز استقلالدن جوق اوزاق . بنم كبي ناموسلى انسانلرك نصايحنى تقديردن عاجز . بنى وطن خائنى، انكليز بندەسى ظن ايديورلر . نه بيوك فلاكت ! بن وطنمك اك مخلص برفدائيسى هر درلو حقارتلره قاتلاندم ، مذلتلره تحمل ايتدم . صرف آباء واجدادمك مرفها يشادقلري بومبارك بقعه ايچوندر . يا ووروم ، صوك نصيحتم بودر كه :

« (١) يتيم قاله جق اوفاجق قاردا شاريكه مرحمت (والده كه حرمت) وطنكه صداقت

« (٢) ملك فيصل وذريتنه صداقت مطلقه . بنى عفو ايت ياوروم علي

عبد المحسن السعدون »

* * *

وهو ذا الآن التعريب الحرفي الصحيح للنص التركي :

« ولدي وعيني ومستندي علي

« اعف عني لما ارتكبته من جناية . لأني سئمتُ هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقا وشرفا . الأمة تنتظر خدمة . الانكليز لا يوافقون . ليس لي ظهير . العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء عاجزون وبعيدون كثيرا عن الاستقلال . وهم عاجزون عن تقدير نصائح ارباب الناموس امثالي . يظنون اني خائن للوطن، وعبد للانكليز . ما أعظم هذه المصيبة ! انا الفدائي الأشد إخلاصا لوطني قد كابدتُ انواع الاحتقارات وتحملت المذلات، محضا في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي واجدادي مرفهين

« ولدي ، نصيحتي الأخيرة لك هي :—

« ١ً — ان ترحم اخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى (وتحترم والدتك) وتخلص لوطنك

« ٢ً — أن تخلص للملك فيصل وذريته اخلاصا مطلقا

« اعف عني يا ولدي علي — التوقيع — عبد المحسن السعدون »

وقد ضمنا مجلس خاص مع فخامة ناجي باشا السويدي فاستطلعنا رأي فخامته في الاسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الفاجعة فلخصها فخامته فيما يلي :—

(أ) كان عبد المحسن بك قد تقدم في السن كثيراً

(٢) لما تألفت الوزارة السعدونيه الرابعة وضعت لها منهاجا لم تنشره (وقد نشرناه نحن في غير هذا الموضع) فعرض هذا المنهاج على القائم بأعمال وكيل المندوب السامي « وهو يومئذ قائد الطيران » ولم يلق أي اعتراض . فلما عاد إلى بغداد وكيل المندوب السامي الرسمي « وهو الميجر يانغ » أظهر عدم موافقته على هذا المنهاج وقال ان ليس لوكيل نائب المندوب أن يبدي ملاحظاته على المناهج الوزارية

(ج) ان الجلسة النيابية التي عقدت قبيل الفاجعة كانت نارية وهامة وقد انتقد بعض النواب سياسة الوزارة مدفوعين بالعواطف اكثر من تقديرهم للظروف التي حاقت بهذه الوزارة يوم تأليفها حتى ان بعضهم طغى في السباب والشتم بلا أي مبرر مما حمل السعدون على الوزراء بهذه الحياة الرذيلة

(د) ان السعدون كان قد تقدم في السن وطعن كما اسلفت « ا ه »

أما الريحاني الأستاذ فيقول في ص ١٣٦ من كتابه (فيصل الأول) « أما الرئيس عبد المحسن فقد كان يرى في ساعاته الهادئة رأيه السديد في التطرف وأضراره ويحاول أن يبني جسراً للعبور بين وزارته والمفوضية وكان في بعض الأحايين يرى عجز المفوضية أو ترددها في التعاون فيخرج عما ملك من نفسه ، محتدم الغيظ ، منددا مهدداً فأثار عليه المتطرفين والانكليز معاً » ثم يقول في ص ١٣٧ :—

« أضف إلى ذلك ما جاءه من الخارج مما زاد في محنته فقد حملت عليه صحافة بغداد حملات منكرة وتكاثفت حوله غيوم المفوضية وهي مثقلة بالغل والشنآن » ا ه .

والغريب ان تقارير دار الاعتماد البريطاني عن سير الادارة في العراق التي اعتادت ان تذكر كل شاردة او واردة مهما كانت تافهة لم تتعرض إلى أسباب الانتحار بصورة مطلقة مكتفية بأن فلانا قد انتحر في الساعة الفلانية

وقد كان صاحب هذا الكتاب يراسل جريدة الاهرام المصرية يومئذ فنشر فيها وثيقة او شبه وثيقة أقامت الصحافة الانكليزية واقعدتها وقد قلنا فويق هذا اننا لا نرى من

المصلحة « التاريخية » ذكر الأسباب التي أدت إلى وقوع هذه الفاجعة الأليمة قبل أن يأتي أوانها و كفى ...

القوانين والأنظمة

التي اصدرتها الوزارة السعدونية الرابعة

— القوانين —

لم تبق هذه الوزارة في دست الحكم طويلا لتتمكن من امرار بعض القوانين من المجلس النيابي إلا أنها وضعت ستة انظمة هي التي نشرنا اسماءها بحذاء هذه الأسطر

وقد رأينا أن ننشر في هذا الجزء «الثاني» من كتابنا عناوين جميع القوانين والأنظمة والمراسيم التي استصدرتها الوزارات المتعاقبة ليكون في استطاعة القارئ المحترم أن يلم ببعض اعمال هذه الوزارات

١ — نظام اجور البريد على الرزم الداخلية رقم ١٢

٢ — « تعديل (النظام رقم ١١ لسنة ١٩٢٨ الصادر بموجب المادة ١١ من قانون نسبة حصة الحكومة رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧) رقم ١٣

٣ — نظام تعيين ثمن حصة الحكومة من المحصولات الزراعية والطبيعية بعد تقديرها عينا رقم ١٤

٤ — نظام تعديل البدلات المقطوعة من النخيل رقم ١٥

٥ — نظام الالتزام رقم ١٦

٦ — نظام تعديل أجور الرزم المرسلة بالبريد البري رقم ١٧

الوزارة السويدية

صدرت الإرادة الملكية في ١٦ جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ باسناد منصب رآسة الوزارة الى ناجي باشا السويدي ليؤلف وزارة جديدة تخلف الوزارة السعدونية الرابعة التي انحلت بانتحار السعدون عبد المحسن بك فتألفت الوزارة الجديدة من عين الاشخاص الذين كانوا في الوزارة المنحلة وكان :—

١ — ناجي السويدي رئيسا للوزارة ووزيراً للخارجية

٢ — ناجي شوكت وزيراً للداخلية

٣ — ياسين الهاشمي وزيراً للمالية

الوزارة السويدية

امام الصفحة ١٥٦



رئيس الوزراء ووزير الخارجية
ناجي السويدي



وزير الداخلية * ناجي شوكت



وزير المالية * ياسين الهاشمي



وزير العدلية * عبد العزيز القصاب



وزير الدفاع * نوري السعيد



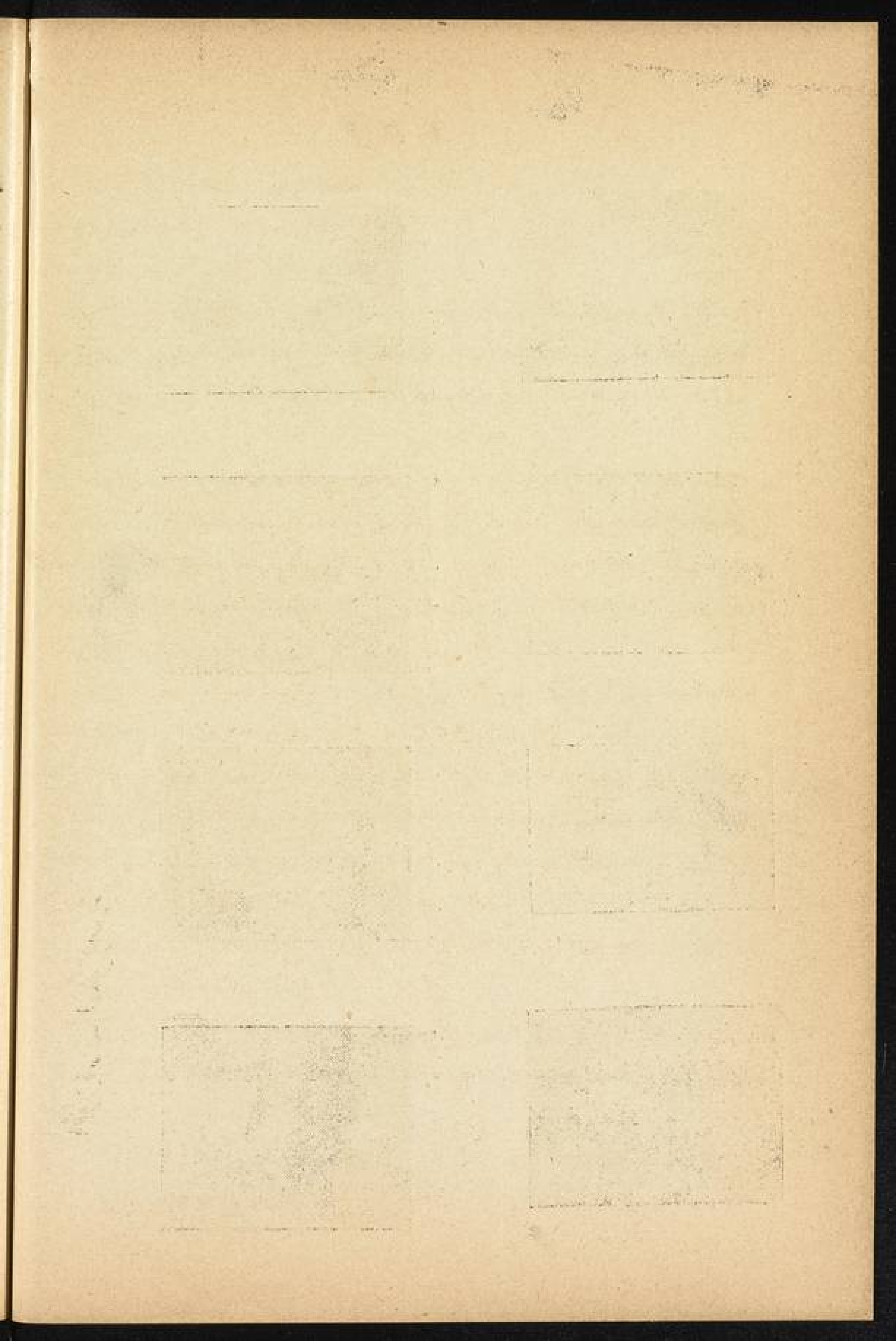
وزير الري * خالد سليمان



وزير الاشغال * محمد امين زكي



وزير المعارف * عبد الحسين الجلبي



٤ — عبد العزيز القصاب وزيرا للعدلية
٥ — نوري السعيد وزيراً للدفاع
٦ — خالد سليمان وزيرا للري
٧ — امين زكي وزيراً للأشغال
٨ — عبد الحسين الجلبي وزيرا للمعارف

وقد تكلم رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار عما خلفه ضياع السعدون من الألم الشديد في قلوب الجميع وأوضح أنه يشق عليه كثيرا أن يتولى رآسة الوزارة التي كان الفقيد يرأسها ثم أعلن انه « سيسير وزملاؤه الوزراء على عين المنهاج الذي سار عليه الراحل العظيم وانهم سيتبعون مبادءه السامية بكل دقة

وذهب الوزراء إلى البلاط الملكي يصحبهم الرئيس الجديد لمواجهة جلالة الملك فكانت ساعة مهيبة قضت بتبادل اسمى العواطف بين عاهل البلاد المعظم الباكي على فقيد البلاد الجليل وبين زملاء ذلك الفقيد العظيم وخرجوا ميممين وجوههم شطر الحضرة الكيلانية حيث قبرت رفات السعدون وكان قدسبقهم اليها اعضاء حزب التقدم الذي اسسه الفقيد ففاه رئيس الوزراء السويدي بالكلمة الآتية وهو يبكي بكاء أليما :

(ايها الراحل العظيم : اتقدم إلى ضريحك العزيز ، أتقدم أنا ورفقائي الذين كانوا يحيطون بك احاطة الهالة بالقمر وها انهم يحيطون الآن بضريحك وقلوبهم كسيرة تخفق حزنا وأسى على ما اصابهم بفقد رئيسهم الأعظم وسندهم الاوحد وأنا وإياهم نقسم على ضريحك الطاهر بأننا سنضع نصيحتك العظمى نصب اعيننا لتكون لنا منارا نهتدي به في سبيل تحقيق المبادئ السامية التي ضحيت بنفسك من اجلها وارقت دمك الزكي لتكون لنا قدوة عظمى في خدمة البلاد وتحقيق أمانيها فنم مستريحا فإنك ستحيى وتحيا مبادؤك إلى الآبدين الخالدين) اه

وعاد الوزراء إلى دواوينهم معتقدين بأنهم سيزاولون أعمالهم بحرية وطمأنينة وانهم يحققون مبادئ الشعب على كل حال

﴿ الوزارة تطلب عطف الملك ﴾

وما كادت الوزارة الجديدة لتستقر على دست الحكم ، حتى رفعت الى جلالة الملك الكتاب التالي :—

بغداد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ الرقم ٢٨٢٥ « سري ومستعجل »

سيدي ومولاي صاحب الجلالة

لما شرفتموني جلالتكم بأمركم المطاع المتضمن ثقة جلالتكم باسناد منصب رئاسة الحكومة لي ؛ فاتحت زملائي الوزراء في الأمر فسارعوا الى تلبية ارادة جلالتكم اعتقادا منهم بأن البحث مقدما في الأسباب المؤدية الى تضحية الرئيس المرحوم عبد المحسن بك السعدون قد يطيل المدة التي تبقى خلالها البلاد بدون وزارة في ظروف كانت على غاية من الخطورة اذ ان وصية الفقيد التاريخية احتوت عبارات أثارت خواطر الشعب فإذا لم تقم في البلادوزارة مسؤولة فورا وترجع الطمأنينة الى النفوس من جهة علاقاتها مع الحليفة المعظمة ؛ يخشى من حدوث قلاقل لا تجد أمامها أيد مسؤولة تعمل على ازالتها

هذا ما أهاب بعبدكم وزملائي الوزراء لتلبية نداء جلالتكم لتولي اعباء المسؤولية بدون تردد . الا اننا بالنظر الى ماخطه الرئيس بدمه من العبارات المتضمنة « انتظار البلاد للخدمة وعدم موافقة الانكليز عليها » يتراءى لنا صعوبة الاستمرار على العمل قبل التأكد من امكان الخدمة التي ينتظرها الشعب فزملائي يعلمون أن المنهاج الذي نظم لتسير وزارة المرحوم بوجبه قد عرض على من يهمهم أمره قبل المباشرة بالعمل ولم يلاحظ على ما فيه من الخطط اية ملاحظة وكنا جميعا معتقدين تمام الاعتقاد أن التصريح الجديد قد غير وضع الادارة في البلاد وان بيانات المرحوم السر جلبرت كلايتن المشفوعة بافادات نائب المعتمد السامي الميجر يانغ وتأييداته لها ؛ دلت بصراحة على الرغبة الأكيدة في عدم الاستمرار على التدخل في شؤون الدولة وفي لزوم تمتع الوزراء بالمسؤولية التامة عن اعمال وزاراتهم وهذا الاعتقاد حدا بالفقيد وزملائه الى تولي الاعباء وتمشية امور الدولة وفق المنهاج المنظم إلا أنه بعد مباشرة الوزارة أعمالها ؛ ظهر من بعض المستشارين والموظفين البريطانيين شعور لا يلتئم مع روح السياسة الجديدة وتولدت بعض العراقيل والتأخيرات في تطبيق ما كان مدرجاً في المنهاج لأسباب ادبية أو تعليلات ضعيفة . ولما كان المرحوم قد مارس مهام امور الدولة مدة طويلة استدل بهذا الشعور والعراقيل على استحالة تطبيق الأمور المهمة من منهاجه ويخال لنا انه بعد ان فكر مليا في الأمر تذكر الفشل الذي اصابه سنة ١٩٢٨ والنعوت التي وصفه بها اخوانه العراقيون بناء على التمسك بأهداب الصداقة وتسيير الأمور بالتآزر التام مع الموظفين المذكورين واستعرض الانتقادات المرة التي صدرت من المجلس باعتبار عدم حصول أي تغيير في أوضاع الادارة منذ تبوئه مركزه الجديد وبعد ان اعتقد في نفسه بأنه قد ترك هذه المرة أيضاً بدون ظهير

جاد بدمه الطاهر حفظا لشرفه وشرف زملائه وبلاده

فالوزارة الحاضرة أمام هذه التضحية العظيمة وبالنظر لاشتراكها مع الفقيد في مسؤولية الأعمال لا يسعها ان تهمل مطالب الشعب أو أن تتساهل في تطبيق المنهاج إذ ان الاهمال والتساهل مما يشددان الاعتقاد بما خطه الفقيد العظيم من العبارات ويزيدان الاضطراب في الأفكار ابان عهد جديد من الشعور بالمسؤولية التامة وتوليها من قبل الوزراء وفقاً لما اختطته الوزارة البريطانية الحاضرة من النهج في صلاتها مع العراق

فعبد جلالتكم وزملائي عازمون والحالة على ما هي عليه من الخطورة على تطبيق منهاج الفقيد بالحرف وبأسرع وقت لتنمو روح الثقة والمودة بين الحليفتين وليشعر العراقيون بأن الوعود قد اصبحت مقرونة بالأفعال وان التبدل في وضع الادارة حقيقة لا خيال وأن أماني جلالتكم التي لا تزال تعبر أصدق التعبير عن غايات شعبكم والتي جدتم بصحتكم الثمينة لتمهيد السبل اليها وجاد الراحل العظيم بدمه للسير بموجبها قد تحققت وارجو الله عز وجل ان يطيل بقاء جلالتكم على رأس هذا الشعب المتفاني في سبيل عرشكم العبد المخلص- رئيس الوزراء

ناجي السويدي

تأبين السعدون في المجلس

كانت الجلسة النيابية المنعقدة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩ أول جلسة عقدت بعد انتحار السعدون فأخلى الوزراء في الوزارة الجديدة مقاعدهم الوزارية في الندوة وجلسوا إلى جوانب بقية النواب متفرقين ووضع تصوير الفقيد على منصة الرئاسة مجللاً بالسواد ومحاطا باكاليل فخم من الزهور المختلفة الألوان وكانت عواطف الحزن العميق والألم الشديد بادية على وجوه الجميع كما أن الصمت كان يسود جميع الحاضرين كأن على رؤوسهم الطير

وافتتح الجلسة « توفيق السويدي » فأعلن ورود تعاز عديدة ورسائل كثيرة من الخارج والداخل « خارج العراق وداخله » تتعلق بتأبين فقيد البلاد عبد المحسن بك واضاف على ذلك قائلاً (ان هذه الجلسة قد خصصت للكلام في تأبين الفقيد) فتسارع النواب لتسجيل اسمائهم والتحدث عن الراحل العظيم فسجل الرئيس ٣٤ طلباً وبدأ النواب والوزراء يلقون ما عندهم من المراثي النثرية فكانت جلسة نيابية وحيدة من نوعها تجلت فيها عواطف الولاء للسعدون وآثار البغض الشديد لسياسة المخاتلة والتمويه التي درج عليها

الانجليز في العراق

ولسنا في موقف يساعدنا على ذكر أسماء الوزراء والنواب الذين خطبوا في هذه الجلسة كما انه يصعب على سجل تاريخي ككتابنا هذا أن يضم بين دفتيه تلك المراثي المؤثرة فنكتفي بالقول ان المجلس المحترم قرر ارسال برقية تعزية إلى نجل الفقيد في لندن وكتاب تعزية إلى اسرة الفقيد في بغداد لمواساتها بهذه المصيبة العظمى

وفود الجهات

وكانت وفود الجهات العراقية تأتي من مختلف الانحاء في كل يوم فتقصد قبر السعدون وتقيم الحفلات التأبينية الكبرى لروحه وتضع أكاليل الزهور على قبره وتمطره من شآبيب الرحمات والدموع

واشتركت الجاليات العربية في العراق بهذا الشعور ايضا فأبنت الفقيد العظيم بحفلات خصوصية أقامتها لهذه الغاية وبقيت الصحف العراقية والعربية تردد ذكرى هذه الفاجعة مدة شهرين وتنشر الفصول المطولة عن الراحل وعن الصلات والمعاهدات التي تربط العراق بالانكليز وكانت الاقتراحات الكثيرة التي ترمي الى تخليد ذكرى السعدون تنهال مع التعازي كالسيل المنهمر لكثرتها واشتركت الحكومة مع الشعب بصورة رسمية في ذلك كما ان الحكومات الاجنبية لم تتأخر عن القيام بما تفرضه واجبات المجاملة فشاطرت العراق في مصابه الأليم وأبدت عواطف شريفة تذكر لها

لتخليد ذكرى السعدون

واصدرت الحكومة أوامرها الى أمانة العاصمة بتسمية شارع ال(بتاويين) الذي كان فيه منزل الفقيد بشارع « عبد المحسن السعدون » وجاءت الى المجلس النيابي في ١٢ كانون الأول سنة ١٩٢٩ بلائحة قانونية تتضمن تخصيص راتب تقاعدي ممتاز لأسرة الفقيد قدره ١٢٠٠ ربية في الشهر « ٩٠ ديناراً » فأقرها المجلس على أن تراعى في منحه احكام قانون التقاعد المدني وخصصت الحكومة مبلغ ٥٠٬٠٠٠ ربية لشراء عرصة تشيد عليها دار سكنى لعائلة السعدون المنتحر وسمت مشروع المنازل في بغداد الذي كان على بساط البحث بمشروع السعدون او بمحلة السعدون

وتألفت اللجان الفرعية في مختلف الانحاء العراقية لجمع التبرعات وتخليد ذكرى الراحل

فتسابق ارباب الغيرة والحمية الى الاكتتاب وبلغت التبرعات مبلغا لا يستهان به اشترك فيه الوزراء والموظفون والنواب والأعيان وكافة اصحاب المهن وأبن الفقيد في يوم اربعينه بأعظم حفلة تأبينية شهدتها العاصمة العراقية وخطب فيها الخطباء من مختلف الطبقات وكان محل اقامتها « ساحة الحضرة الكيلانية » في بغداد

ويجدر بنا هنا (ونحن نسجل الحوادث التاريخية على اختلاف انواعها) ان نتكلم عن مصير هذه التبرعات بوجيز الكلام فنقول أن لجنة التبرعات في العاصمة اعتمدت المحامي السيد ابراهيم افندي الواعظ أمينا لصندوقها فأودعت اليه أمورها الحسابية وقد اتهم المومى اليه بتصرفه بقسم من هذه المبالغ فأوقفته الشرطة لمدة طويلة ثم حوكم أمام محكمة جزاء بغداد فحكم عليه في مايس سنة ١٩٣٣ بالحبس لمدة ستة اشهر وبتضمينه المبالغ التي اتهم بها فاستأنف المحكوم هذا الحكم فأعيدت الأوراق الى محكمة الجزاء واعادتها هذه الى التحقيق ثم تقرر غلقها لأسباب ليس من شأننا ذكرها . وتمكنت الحكومة بما بقي من هذه التبرعات أن تعمل تمثالا السعدون نصب في الباب الشرقي من بغداد وفي مدخل الشارع المسمى باسمه وقد أزيح الستار عنه في ٢١ مايس سنة ١٩٣٣ وهو اليوم الذي أزيح في صباحه الستار عن تمثال الملك فيصل في الكرخ من بغداد

الوزارة في دور العمل

انقضى الشهر الأول على حياة الوزارة السويدية ولم تقم بعمل يذكر إذا استثنينا من ذلك اشتراكها في حفلات تأبين السعدون وتخليد ذكراه . اما بعد الشهر المذكور فقد أرادت أن تقوم بعمل مثمر يحقق للبلاد آمالها وللسعدون ميوله وعواطفه نحو بلاده ، فاصطدمت بالصخرة الصماء التي اصطدمت بها بقية الوزارات وتحقق لديها بأن السياسة البريطانية في العراق هي هي سواء انتحر السعدون أو ثار الشعب ثورة دموية ثانية او اضربت الأمة عن مزاولة اعمالها أو ما شاكل ذلك من ضروب السخط والاحتجاج وهذا ما جعل عمر الوزارة قصيرا واعمالها مرتبكة وايامها قليلة وقد تبودلت بينها وبين الجانب البريطاني المراسلات الكثيرة فكانت الى الهزؤ والانتقام اقرب منها الى التفاهم والبر بالوعود وسيقف القارئ على ذلك بعد قليل .

أهم الحوادث باختصار

١ً — انتدبت الحكومة السر آرنست داوسن الخبير البريطاني المشهور للبحث ووضع تقرير

عن كيفية التصرف في الأراضي الأميرية وتحديدها وتسجيلها وبيان أسس الـ (كاداسترو) وعينت له مرتبا شهريا قدره (٤٥٠٠) ربية فقدم المومى اليه الى العراق في اواخر تشرين الثاني ١٩٢٩ وتنقل بين الوية وبلدانه لفحص السجلات والأراضي وبعد ان أنهى المهمة التي جاء من أجلها ؛ عاد الى بلاده وارسل تقريره منها فعملت الحكومة على تحقيقه بقدر ما سمحت به الظروف والأحوال وتسجلت الأراضي الكثيرة باسم المزارعين

٢ً — وصل الى بغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٠ السر فرنسيس همفريز المندوب السامي البريطاني في العراق ليخلف السر جلبرت كلايتن المندوب السامي البريطاني المتوفى بالسكتة فاستقبل استقبالا رسميا وزار جلالة الملك في اليوم الثاني من وصوله زيارة رسمية ثم انزوى في محله مدة طويلة كان الناس خلالها يعتقدون بأنه يحمل أسس المعاهدة الجديدة التي ستحقق بعض المطاليب العراقية ولكن سرعان ما تلاشى هذا الاعتقاد بموافاة هـذا المندوب مجلس الوزراء العراقي بتصريح خطير كان له أسوء وقع في النفوس وآل الى استقالة الوزارة كما سيأتي

٣ً — وضعت الوزارة لائحة قانونية لتنسيق موظفي الدولة الذين جاءت بهم مقتضيات ومصالح حكومة الاحتلال البريطاني وحتمت عـلى الموظفين أن يكونوا من حملة الشهادات العالية لتستفيد الحكومة من خدماتهم فائدة منطبقة على الأسس العلمية ولكن الظروف والمعاكسات الشديدة حالت دون إمرارها من المجلس النيابي

٤ً — كان المجلس النيابي قد احتج في اول تشرين الثاني من عام ١٩٢٩ على مظالم الانجليز واليهود في فلسطين وتعديهم على العرب وعلى وعد بلفور القاضي باتخاذ هـذه البلاد العربية وطنا قوميا للصهيونيين فبعثت رآسة المجلس احتجاجا رسميا الى عصبة الأمم حول هذا الموضوع (١) وقد جاء الرد من سكرتارية العصبة على هذا الاحتجاج فإذا به يقول « قد أوعز إلي الرئيس بأن أخبر المجلس النيابي العراقي بأن عريضته لا تتفق مع شروط الانتداب عـلى فلسطين ولا تستدعي اتخاذ أي عمل من قبل لجنة الانتدابات الدائمة » فأساء هذا الجواب القاسي النواب وحاولوا أن يناقشوه في جلسة ١٩ كانون الأول ١٩٢٩ فلم تفسح الرآسة مجالا للمناقشة

بين العراق وامريكا

للأمير كانبين ولع خاص في تأسيس المعاهد الخيرية والدينية والتهذيبية في سائر انحاء العالم

---

(١) راجع ص ١١٦ من هذا الجزء

ولهم ارساليات متجولة تجوب اقطار الدنيا لهذا الغرض وقد أسسوا في سائر مدن العراق الرئيسية معاهد تربيوية ودينية وخيرية كثيرة فأصبحت لهم مصالح في هذه البلاد وقد اعترفت الولايات المتحدة الامريكية بالدولة العراقية وأرادت أن تنظم علاقاتها مع العراق فدخل الجنرال جارلس ج . داوس (السفير فوق العادة والمفوض للحكومات المتحدة الامريكية في لندن) في مفاوضات طويلة مع السفير العراقي في لندن أسفرت عن ابرام معاهدة بين العراق وانجلترا من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠م . مع بروتكول وقد اعترفت فيها الحكومة الامريكية بالصلات الموجودة بين انجلترا والعراق وبنظام الحكم المؤسس في العراق (المادة الأولى) وقبلت — بموجبها — الحكومة العراقية أن يؤسس الرعايا الامريكانيون معاهد خيرية ودينية وتهذيبية في بلادها (المادة الخامسة) وقد ابرم البرلمان العراقي هذه المعاهدة حسب الأصول وصدرت الارادة الملكية بوضعها موضع التنفيذ في ٢١ شعبان سنة ١٣٤٩ (١٠ كانون الثاني ١٩٣١) وهذا :—

نص المعاهدة

— المقدمة —

(أ) لما كانت تركية قد تنازلت بمقتضى معاهدة الصلح المعقودة مع الدول المتحالفة الموقع فيها بلوزان في اليوم الرابع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٣ وبمقتضى المعاهدة المعقودة مع صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق الموقع فيها بانقرة في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٢٦ عن جميع الحقوق والدعاوي في بلاد العراق

(ب) ولما كان مجلس جمعية الأمم قد وافق بقراره المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ المثبت في الجدول الأول الملحق بهذا على ان احكام المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم في معاهدة فرساي قد تم تنفيذها فيما يخص العراق بالبلاغ الذي تلقاه المجلس من حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التاريخ المذكور

(ج) ولما كانت معاهدة التحالف المشار اليها في قرار مجلس جمعية الأمم المتقدم الذكر المثبتة في الجدول الثاني الملحق بهذا قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم التاسع عشر من كانون الأول سنة ١٩٢٤

(د) ولما كان بغية تمديد أجل دوام معاهدة التحالف الآنفة الذكر قد وقع ببغداد في اليوم

الثالث عشر من كانون ثاني سنة ١٩٢٦ في معاهـدة جديدة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق وهي المعاهدة المثبتة في الجدول الثالث الملحق بها والمشار اليها فيما يلي بمعاهدة سنة ١٩٢٦

(هـ) ولما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وجهت في اليوم الثاني من آذار سنة ١٩٢٦ الى جمعية الأمم خطابا بالنص المثبت في الجدول الرابع الملحق بهذا

(و) ولما كان مجلس جمعية الأمم قد دون في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ قرارا مؤداه انه أحاط علما بمعاهدة سنة ١٩٢٦

(ز) ولما كانت معاهدة سنة ١٩٢٦ قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من آذار سنة ١٩٢٦

(ح) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية باشتراكها في الحرب ضد المانيا قد ساعدت على قهرها وقهر حلفائها وعلى التنازل عن حقوق ودعاوي هؤلاء الحلفاء في البلدان التي حولت من قبلهم إلا انها لم تبرم عهد جمعية الأمم المدمج في معاهدة فرساي

(ط) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعترف بالعراق دولة مستقلة

(ي) ولما كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق راغبين في التوصل الى تفاهم قطعي فيما يتعلق بحقوق الولايات المتحدة وحقوق رعاياها في العراق

(ك) فإن رئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الواحدة وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الأخرى قرروا عقد معاهدة على ذلك وعينوا مفوضين عنهم كما يلي :—

رئيس الولايات المتحدة الاميركية

صاحب الفخامة الجنرال جارلس ج . داوس

السفير فوق العادة والمفوض للحكومات المتحدة الاميركية في لندن

صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية في ما وراء البحار امبراطور الهند فيما يخص بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

وافر الاحترام ارثر هندرس العضو في البرلمان وسكرتير الدولة للأمور الخارجية لجلالته

صاحب الجلالة ملك العراق

جعفر باشا العسكري

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالته

الذين بعد ان بلغ كل منهم الآخر اوراق اعتماده فوجدت طبق الأصول الصحيحة المرعية اتفقوا على ما يأتي :—

المادة الأولى — توافق الولايات المتحدة مع مراعاة احكام هذه المعاهدة على نظام الحكم المؤسس بناء على قراري مجلس جمعية الأمم الصادرين (احدهما) في اليوم السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٤ و (الآخر) في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ وعلى معاهدة التحالف (كما هي محددة في قرار السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٤) ومعاهدة سنة ١٩٢٦ وتعترف بالصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق كما هي محددة في تلك الوثائق

المادة الثانية — يكون للولايات المتحدة ورعاياها جميع الحقوق والمنافع المؤمنة لأعضاء جمعية الأمم ورعاياها بمقتضى نصوص القرارات والمعاهدات الآنفة الذكر وتتمتع هي ورعاياها بالحقوق والمنافع المذكورة وذلك رغما عن انها ليست عضوا في جمعية الأمم

المادة الثالثة — يحترم ما في العراق من الحقوق الأميركية المثبتة في الأملاك ولا يجوز مسها بوجه ما .

المادة الرابعة — يسمح لرعايا الولايات المتحدة مع مراعاة أحكام أية قوانين محلية لأجل حفظ النظام العام والآداب العامة ومع مراعاة اية من مقتضيات التعليم العامة الموضوعة بقانون في العراق بأن يؤسسوا في العراق بحرية معاهد تهذيبية وخيرية ودينية تقبل من يطلب الدخول فيها مختارا وتدرس باللغة الانكليزية وبأن يقوموا على تأمين سيرها

المادة الخامسة — ينبغي الدخول بأقرب ما يمكن من الوقت في مفاوضات بغية عقد معاهدة بشأن تبادل المجرمين بين الولايات المتحدة والعراق حسب العادات السائدة بين الدول المتحابة

المادة السادسة — ان ما يحصل من تعديل في الصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق كما هي محددة في المادة الأولى (ما عدا اللهم انتهاء الصلات المذكورة على النحو المفكر به في المادة ٧ من هذه المعاهدة) لن يحدث أي تغيير

في حقوق الولايات المتحدة كما هي محددة في هذه المعاهدة ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير

المادة السابعة — تبرم المعاهدة الحاضرة بحسب الأساليب الدستورية لدى كل من الفرقاء السامين المتعاقدين . وتتبادل وثائق الابرام بلندن بأقرب ما يمكن عمليا . تصبح هذه المعاهدة معمولا بها من تاريخ تبادل وثائق الابرام ويبطل العمل بها عند انتهاء الصلات الخاصة الكائنة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق بمقتضى معاهدة التحالف ومعاهدة سنة ١٩٢٦

عند انتهاء الصلات الخاصة المذكورة يجب الدخول في المفاوضات بين الولايات المتحدة والعراق لعقد معاهدة بشأن صلاتهما المستقلة وحقوق رعايا كل من البلدين في البلد الآخر . إلى ان تعقد اتفاقية كهذه إن رعايا وسفن وأموال وطيارات الولايات المتحدة وجميع الاموال التي تمر بالترانسيت عبر العراق سواء كانت صادرة من الولايات المتحدة او مرسلة اليها يجب ان تعامل في العراق معاملة اكثر الأمم حظوة . على شرط انه لا يمكن ان يدعى بفائدة هذا البند فيما يتعلق بأية مسألة لا تعامل فيها رعايا وسفن واموال وطيارات العراق وجميع الأموال التي تمر عبر الولايات المتحدة بالترانسيت سواء كانت صادرة من العراق او مرسلة اليه معاملة اكثر الأمم حظوة في الولايات المتحدة . على ان يكون من المفهوم انه لا يحق للعراق ان يطالب بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارة كوبا وفقا لاحكام المعاهدة التجارية المعقودة بين الولايات المتحدة و كوبا في ١١ كانون الأول سنة ١٩٠٢ او أية معاهدة تجارية أخرى مما قد تعقد بعد الآن بين الولايات المتحدة و كوبا أو بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارتها مع توابعها ومنطقة بناما وفقا للقوانين الحالية أو المستقبلة . كما انه لا يحق للولايات المتحدة ان تطالب بأية معاملة خاصة مما قد يعامل بها العراق رعايا او تجارة الدول المجاورة وحدها دون غيرها

وللبيان قد وقع الموقعون بادناه في هذه المعاهدة واثبتوا اختامهم عليها

كتب عن ثلاث نسخ بالانكليزية والعربية وعند حصول خلاف يعتبر النص الانكليزي في لندن في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠

(جارلس ج . داوس) (جعفر العسكري) (آرثر هندرسن)

الجداول الملحقة بهذه المعاهدة

الجدول الأول

قرار مجلس جمعية الأمم المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق مبادئ المادة ٢٢ من العهد على العراق وهذا نصه :—

ان مجلس عصبة الأمم

بعد ان لاحظ المادة ١٦ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم

وبناء على الكتاب الذي ارسلته الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ على الصورة الآتية :—

بما ان اراضي العراق التي كانت قبلا جزءا من الامبراطورية العثمانية قد احتلتها القوات العسكرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى خلال الحرب الأخيرة

«وبما ان الدول المتحالفة العظمى قد رغبت في ايداع اراضي العراق حتى يتمكن من ادارة اموره بنفسه عهدة دولة منتدبة مكلفة باسداء المشورة والمعونة الاداريتين إلى السكان وفقا لأحكام المادة ٢٢ (الفقرة ٤) من الميثاق وان يمنح هذا الانتداب إلى الحكومة البريطانية »

« وبما ان الحكومة البريطانية قد رضيت بالانتداب على العراق وبما أن الحكومة البريطانية بناء على تقدم العراق السريع قد اعترفت بحكومة مستقلة فيه وعقدت مع ملك العراق معاهدة مع بروتوكول واتفاقيات مدرجة صورها في الجدول المربوط بهذا ومشار اليها في ما يلي بمعاهدة التحالف .

« وبما ان القصد من معاهدة التحالف المذكورة هو تأمين مراعاة المبادئ وتنفيذها في العراق تماما تلك المبادئ التي كان القصد من قبول الانتداب تأمين جريانها

« توافق الحكومة البريطانية على ما يأتي :—

١— طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الأحكام تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها تجاه جميع اعضاء عصبة الأمم الذين يقبلون بأحكام هذا الترتيب وبفوائد المعاهدة المذكورة المسؤولية عن تنفيذ العراق أحكام معاهدة التحالف المذكورة

٢— خلال مدة معاهدة التحالف تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة بالاستشارة مع جلالة ملك العراق لعقد اتفاقيات خاصة بتبادل المجرمين بالنيابة عن العراق . ويجب ان ترسل نسخ من هذه الاتفاقيات إلى مجلس العصبة .

٣— يقدم بيان سنوي إلى مجلس عصبة الأمم على الصورة التي يرتضيها عن الاجراءات التي اتخذت في العراق خلال تلك السنة لتنفيذ أحكام معاهدة التحالف . وتربط بالبيان المذكور نسخ جميع القوانين والأنظمة التي نشرت في العراق خلال السنة

٤— لا توافق الحكومة البريطانية على تعديل شروط معاهدة التحالف بدون موافقة مجلس العصبة

٥— إذا نشأ خلاف بين الحكومة البريطانية وعضو آخر من اعضاء العصبة في امر تنفيذ احكام معاهدة

التحالف او أحكام هذا القرار في العراق او في تفسيرهما وتطبيقهما فيجب عرض هذا الخلاف إذا لم يحسم بالمفاوضة – على محكمة العدل الدولية الدائمية المصرح بها في المادة ١٤ من ميثاق العصبة

٦– عند دخول العراق في حظيرة عصبة الأمم تنتهي جميع الواجبات المترتبة على الحكومة البريطانية بموجب هذا القرار

٧– إذا لم يدخل العراق في عصبة الأمم عند انتهاء مدة المعاهدة يدعى مجلس عصبة الأمم لتقرير التدابير المقتضى اجراؤها لتنفيذ المادة ٢٢ من الميثاق

يوافق على تعهدات حكومة جلالة ملك بريطانيا

ويستصوب شروط الكتاب المذكور اعلاه كواسطة لتنفيذ احكام المادة ٢٢ من الميثاق ويقرر ان الامتيازات والصيانات بما في ذلك فوائد القضاء القنصلي والحماية التي كان يتمتع بها سابقا بالامتيازات الأجنبية او بالعرف والعادة في الامبراطورية العثمانية ان يبقى من حاجة اليها لحماية الأجانب في العراق طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الأحكام

يجب ان تحفظ اصل هذه الوثيقة في سجلات عصبة الأمم وان ترسل نسخ مصدقة منها من قبل السكرتير العام لعصبة الأمم إلى جميع اعضاء العصبة

كتب في جنيفا في اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنة الف وتسعمائة واربع وعشرين

الجدول الثاني

معاهدة التحالف الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ والبروتوكول المؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ والاتفاقيات الملحقة بتلك المعاهدة (وهي اتفاقية الموظفين البريطانيين والاتفاقيات العسكرية والعدلية والمالية) المؤرخة في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ وقد نشرنا نص المعاهدة على الصفحة ٥١ والتي تليها من الجزء الأول من هذا الكتاب ونشرنا البروتوكول على الصفحة ٦١ منه أما الاتفاقيات فقد نشرت على الصفحات ١٠٥ وما بعدها

الجدول الثالث

المعاهدة الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٣ كانون اول سنة ١٩٢٦ وقد نشرنا نصها على الصفحة ٢٠٥ والتي تليها من الجزء الأول أيضا

الجدول الرابع

كتاب حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى السكرتير العام لجمعية الأمم المؤرخ في ٢ آذار سنة ١٩٢٦ وتجد نصه على الصفحتين الـ ١٩٤ والـ ١٩٥ من الجزء الأول

بروتوكول

ملحق بالمعاهدة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية

لدى التوقيع هذا اليوم في المعاهدة بين كل من صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة ورئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الأخرى تم الاتفاق على ما يلي بين المندوبين الموقعين في أدناه المفوضين بذلك حسب الأصول :—

١ — من المفهوم لدى الفرقاء السامين المتعاقدين ان تعبير «ممارسة الصنائع» على ما هو مستعمل في المادة الحادية عشرة من معاهدة التحالف الانكليزية — العراقية الممضاة في ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٢ يشمل منح وتشغيل الامتيازات

٢ — بالاشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم من المفهوم لدى الفرقاء السامين المتعاقدين ان الحكومة العراقية لن تتدخل في الأمور العائدة الى منهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والإدارة الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها او يقوم بنفقتها في العراق الرعايا الاميركيون

٣ — من المفهوم انه عند دخول المعاهدة الممضاة هذا اليوم في حيز التنفيذ وفي اثناء مدة دوام العلاقات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق المحددة في المادة الأولى من المعاهدة المذكورة سيكون حكم نظام الامتيازات الأجنبية في العراق موقفا في ما يخص حقوق الولايات المتحدة ورعاياها ويجري التمتع بالحقوق المذكورة وفقا لقرار مجلس عصبة الأمم المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤

٤ — من المفهوم ان المادة الثالثة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم لا تحظر على حكومة العراق استملاك الأملاك الاميركية لأجل المقاصد العامة وفقا لقوانين الاستملاك الاعتيادية الشاملة التطبيق على ان يدبر مقدما التعويض عنها تعويضا عادلا ومعقولا

يعتبر هذا البروتوكول قسما متمما للمعاهدة الموقع فيها هذا اليوم ويبرم في عين الوقت الذي تبرم فيه المعاهدة المذكورة

وللبيان وقع المفوضون المختصون في هذا البروتوكول وأثبتوا فيه اختامهم

كتب بلندن عن ثلاث نسخ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠

(جارلس · ج · داوس) (آرثر هندرسن) (جعفر العسكري)

١٧٠

المفوضية العراقية

لندن ٩ كانون الثاني ١٩٣٠

يا صاحب المعالي

لي الشرف بأن الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والعراق . ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الأمور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والأمور الإدارية الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها ويقوم بالإنفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الأميركية في العراق . ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بأنها لا تمنع من أن تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي أورد ترجمتها كما يلي :—

ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهاج وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية من ابتدائية وثانوية ويجب أن لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية

لذلك اوعزت إلي حكومتي بأن اخبر معاليكم بأن الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة بأحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في اعلاه

يا سيدي لي الشرف ان اكون خادمكم المطيع

جعفر العسكري : المفوض العراقي

الى معالي مفوض الولايات المتحدة

سفارة

الولايات المتحدة الامريكية

لندن في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠

يا صاحب المعالي

لي الشرف بأن اعرفكم بوصول مذكرة معاليكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تتضمن ما يلي :

لي الشرف بأن الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والعراق . ان المادة الثانية

من البروتوكول تنص على أن لا تتدخل الحكومة العراقية في الأمور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والأمور الإدارية الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها او يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق . ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بأنها لا تمنع من ان تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي اورد ترجمتها كما يلي :—

ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهاج وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية من ابتدائية وثانوية ويجب أن لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية

لذلك اوعزت إلي حكومتي بأن اخبر معاليكم بأن الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة بأحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في اعلاه

لقد أحطت علما بمضمون هذه الرسالة واني انتهز هذه الفرصة لأن أجدد لمعاليكم تأكيد فائق احترامي — لي الشرف ان اكون يا صاحب المعالي خادمكم المطيع

شارلس . ج . داوس

معالي جعفر باشا العسكري سي . ام . جي .

المفوضية العراقية . لندن .

مؤتمر لوبن

اختل الأمن في نجد في أواخر عام ١٩٢٩ وقام فيصل الدويش الثائر النجدي المشهور يناوئ سياسة ابن السعود الداخلية فأمر عاهل نجد بتعقيب الغزاة العصاة ومطاردتهم تحت كل نجم وأنتجت هذه الحركة تقرب جلالة الملك عبدالعزيز السعود من الحدود العراقية فقررت الحكومة العراقية الاستفادة من هذا التقرب ووسطت المندوب السامي البريطاني في العراق ليتخذ ما يقتضي من التدابير الحسنة ويجمع بين عاهلي العراق ونجد فكتب المعتمد الانكليزي برقية لاسلكية في هذا الموضوع بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٣٠ فكان جواب عاهل نجد المعظم أنه يرحب بهذا الاجتماع كل الترحيب

وما أن علمت الوزارة السويدية بهذه الموافقة حتى أخذت تعد العدة اللازمة لهذا المؤتمر

الذي سيكون أحسن وسيلة لتقرير الصلات النجدية — العراقية واذاعت مديرية المطبوعات البيان التالي :—

« انتهزت الحكومة العراقية فرصة تقرّب جلالة الملك ابن السعود من الحدود العراقية أثناء الحركات الأخيرة لعقد موتمر بين عاهلي المملكتين وذلك النظر في ازالة كل مامن شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الجارتين الشقيقتين وقد تم الاتفاق على ذلك وسيعقد الموتمر بعد مدة قصيرة في محل يقرب من الحدود العراقية - النجدية »

وكان من المقرر أن يكون موضع هذا الموتمر ، منطقة الحياد المعروفة بـ « بقلاوه » ولكن جاءت برقية متأخرة من ابن السعود تقول ان جلالته رحل من موضعه القريب من الحدود العراقية — النجدية وانه اذا كانت الحكومة العراقية راغبة في تنفيذ أمر الموتمر فيمكن عقده بالقرب من الحدود الكويتية — النجدية حيث مقر جلالته العسكري فكانت هذه البرقية عاملا من عوامل تأجيل الموتمر وباعثا من بواعث تدخل الانكليز فيه

وهبط بغداد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠ وكيل خارجية نجد فنزل ضيفا على الحكومة العراقية واجتمع بجلالة الملك فيصل وبرئيس الوزارة واقطاب السياسة في العاصمة لتمهيد مقدمات الموتمر فتقرر في الأخير أن يعقد الموتمر على دارعة بريطانية ترسو في خليج فارس ويجتمع عليها الملكان العربيان كأنّ جزيرة العرب بما فيها من اراض شاسعة ووديان خصبة ومراتع كثيرة لم تكن كافية لتحتمل هذين العاهلين (!)

وأراد جلالة ابن السعود أن يستغل هذه الفرصة النادرة فطلب الى الحكومة البريطانية أن تسلم اليه فيصل الدويش واتباعه الذين كانوا قد رموا بأنفسهم في احضان الانكليز في ٨ كانون الثاني ١٩٣٠ في الوقت الذي كان فيه جلالته يعقبهم فلم ترَ الحكومة البريطانية بداً من اجابة هذا الطلب وهي راغبة في عقد الموتمر فسلمتهم الى جلالته بعد ان قبل بدخالتهم وأصدر أمره بالعفو عنهم

وانتدبت الحكومة العراقية وزير داخليتها ناجي شوكت للسفر الى الكويت والمداولة مع مندوب ابن السعود فيها لتمهيد اعمال الموتمر فسافر اليها في التاسع من شباط ١٩٣٠ وعاد الى بغداد في ١٦ منه ودلت المفاوضات التي دارت بينه وبين المندوب النجدي على ان هناك رغبة صادقة في الصفاء والولاء وكانت النقاط التي تناولتها هذه المفاوضات التمهيدية هي :—

أولاً قضايا المخافر التي أقامتها الحكومة العراقية على الحدود لحفظ الأمن في البادية
ثانياً تسليم المجرمين اللاجئين الى الطرفين. ثالثاً البحث في نظام العشائر
رابعاً البحث في المنهوبات التي أخذها غزاة نجد من العشائر العراقية المعتدى عليها
خامسا البحث في تأسيس المناسبات المتعلقة بحسن الجوار والصداقة بين نجد والعراق

وبعد أن تمت التمهيدات اللازمة ، تحرك ركاب حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الى البصرة يقله وحاشيته قطار خاص في مساء ٢١ رمضان ١٣٤٨ (٢٠ شباط ١٩٣٠) وكان بصحبة جلالته رئيس الوزراء والحاشية الملكية المعتادة وبعض الممثلين عن الصحف العراقية (ومن جملتهم صاحب هذا التاريخ) وما يلزم للمؤتمر من كتاب ومصورين فاستقبل الموكب الملكي في البصرة استقبالا باهراً واستقل الدارعة العراقية المساة « نركس » — بالكاف الفارسية — وعليها العلم العراقي يرفرف فوصل فم الخليج في ٢٢ شباط وبانت الدارعة «بارتك ستوارت» تحمل جلالة الملك ابن السعود وحاشيته الكريمة ويرفرف عليها العلم السعودي

وكانت الحكومة البريطانية استحضرت الدارعة الانكليزية المساة (لوبن) والتي تسمى المؤتمر باسمها فذهب اليها المعتمد البريطاني في العراق السر همفريز مع حاشيته وتوسط بين الدارعتين المقلتين للعاهلين العربيين المعظمين وما هي إلا ثوانٍ معدودات حتى اجتمع العاهلان على ظهر الدارعة « لوبن » بعد أن أطلقت المدافع ترحيبا بجلالتيهما فتعانقا بحرارة مؤثرة جداً وقبلات حارة وتبادلا اسمى العواطف الرقيقة وقدم كل منهما حاشيته للآخر وتكلم جلالة الملك فيصل بعد انفراده بجلالة ابن السعود قائلاً :—

« اننا قد اجتمعنا الآن وتم التعارف بيننا واتفقنا على تأييد صلات المودة وأعتقد انه لأجل ضمان حسن التعارف ودوامه في المستقبل ؛ أرى من المناسب أن ننظر الآن في بعض النقاط التي ولدت في السابق شيئا من سوء التفاهم وبما أن تلك النقاط قد درست في مؤتمرات سابقة متعددة ولم يتوصل الطرفان الى حلها إذ ان المذاكرات التي كانت تجري في التباعد لم تساعد في كثير من الأوقات على فهم المقاصد المتبادلة فلنا الآن وقد تقاربنا واجتمعنا أن ننتهز هذه الفرصة لحل تلك النقاط »

ثم أفاض جلالته في بيان حسن نواياه وصدق رغبته في التصافي مع عاهل نجد فأدرك جلالة ابن السعود نبل الغاية التي يرمي اليها عاهل العراق فأثنى على جلالته وعلى مزايا البيت

الهاشمي ورضي بأن يدخل الوفدان العراقي والنجدي في المفاوضات حالاً وأصدر كل من المليكين إرادته المطاعة بالشروع فيها فانزوى الوفدان في زاوية من الدارعة وتعدد عقد الجلسات بينهما في يومي السبت والأحد ٢٢ و ٢٣ شباط سنة ١٩٣٠ وتبودلت الضيافات بين الطرفين وانتهى المؤتمر بالموافقة على النقاط والأسس الآتية :—

١ً — عقد معاهدة حسن الجوار بين العراق ونجد وفيها الاعتراف بالطرفين وقبول التمثيل الخارجي والتعهد بمنع الغزو والتعدي بين عشائر الطرفين وتسليم المجرمين وتأليف لجان حدود دائمة لحل القضايا التي تقع على الحدود والتعهد بحسم كل ما يقع من الاختلافات فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات وذلك على أسس التحكيم حسب البروتوكول الذي يلحق بالمعاهدة المذكورة

٢ً — أما قضية المنهوبات فقد تعهد جلالة الملك ابن السعود بقبول الطلبات التي تقدم الى جلالته من قبل الحكومة العراقية مؤيدة بموافقة جلالة الملك فيصل عليها . فإذا لم تحصل التسوية خلال المدة المقتضية الى ما بعد موسم الحج من السنة التي عقد فيها هذا المؤتمر فتجتمع المحكمة بعد الحج في الكويت حسب معاهدة بحرة على أن تؤلف من خمسة اشخاص عضوان عراقيان والعضوان الآخران نجديان والخامس انكليزي

٣ً — اتفق الطرفان على قضية المخافر بقبول الأسس اللازمة كلها بصورة ودية خلال ستة أشهر من تاريخ عقد المؤتمر وإلا ؛ أحيلت القضية على هيأة التحكيم ووافق الطرفان على ان يكون قرار الهيئة التحكيمية التي ينتخبها الطرفان قطعيا وواجب التنفيذ

٤ً — صدور عفو جلالة ابن السعود عن ابن مشهور وأتباعه الذين التجأوا الى العراق والحكومة العراقية تطلق سراحهم

وفي يوم الاثنين ٢٤ شباط سنة ١٩٣٠ قفلت السفن الثلاث عائدة الى أماكنها فأبرق جلالة الملك فيصل الى جلالة الملك ابن السعود برقية لاسلكية قال فيها (يسرني وأنا في طريقي الى البصرة أن ارسل الى جلالتكم تحياتي القلبية الأخوية وأتمنى أن تكونوا في راحة تامة راجيا لجلالتكم عودة سعيدة وهناء تاماً) اه

فرد عليها عاهل نجد ببرقية لاسلكية مثلها قال فيها (لقد كان لتحيات جلالتكم الصميمية وسؤالكم عن راحة أخيكم أثر عميق في قلبي . أشكر جلالتكم شكراً وديا فائقا على العواطف

مؤتمر لوبن

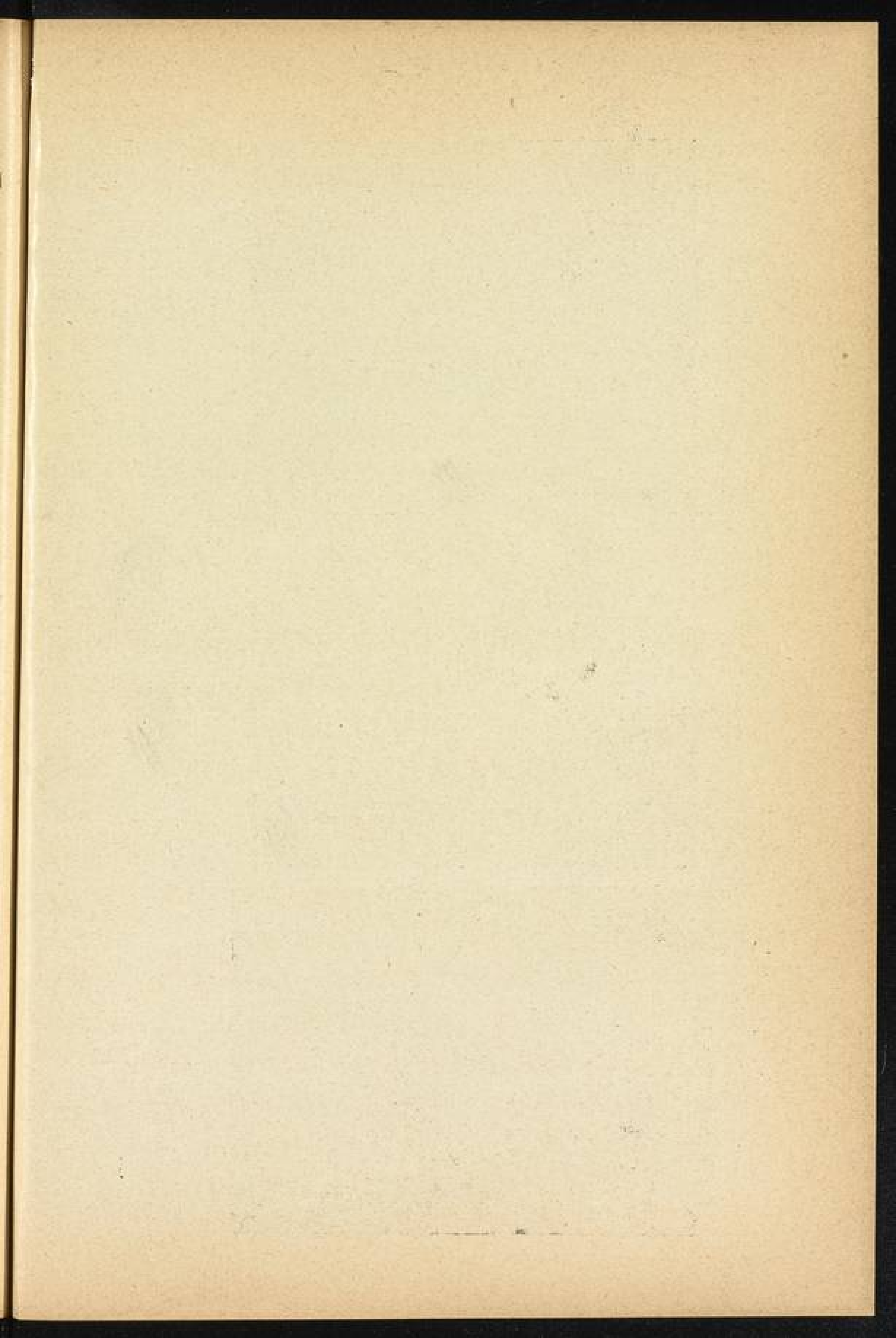


وضع اجتماع الملكين « فيصل وعبد العزيز السعود » على الدارعة البريطانية (لوبن) في خليج البصرة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٣٠ حدا نهائياً للغارات التي كانت تشنها العشائر النجدية الثائرة على العشائر العراقية الآمنة وتمثل هذه الصورة اجتماع العاهلين المعظمين الملك فيصل والملك ابن السعود تحف بهما الحاشيتان العراقية والنجدية والى جنبهما المندوب السامي البريطاني في العراق السر همفريز



السيد عبد الرزاق الحسني

واضع كتاب (تاريخ الوزارات العراقية)



الاخوية التي أظهرتموها نحوي . ان اخلاقكم النبيلة وسجاياكم الملوكية التي اشتهرتم بها جلالتكم جعلتني أشعر بوثوق في المستقبل كما انها قوت اعتقادي السابق في جلالتكم فأتمنى لكم دوام الرفاه) اه

ووصل جلالة الملك فيصل مع حاشيته والوفد العراقي الى بغداد في ٢٥ شباط سنة ٩٣٠ فاستقبل فيها استقبالا عظيما . ثم وصل اليها في ٦ مارت ١٩٣٠ وفد حجازي ليفاوض الحكومة العراقية في أسس المعاهدة التي تم الاتفاق على عقدها فنزل ضيفا على الحكومة المحلية وفاوضته الحكومة في هذه الأسس وتم الاتفاق في الساعة الثانية زوالية من بعد ظهر الاحد تاسع شوال ١٣٤٨ (٩مارت ١٩٣٠) على كل شيء ووقع الطرفان على النصوص النهائية بحروف الانيسال « الحروف الرئيسية » وغادر الوفد الحجازي بغداد في اليوم نفسه مزوداً برسالة خاصة من العاهل العراقي الى العاهل النجدي

وبعد ان استقالت الوزارة السويدية على النحو الذي سنذكره وجاءت الى دست الحكم الوزارة السعيدية سافر نوري باشا السعيد رئيس الوزارة الجديدة الى الحجاز في ١٨ شباط ١٩٣١ فعقد المعاهدات المذكورة مع جلالة ابن السعود في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ (٧ نيسان ٩٣١) على الأسس التي تقررت في مؤتمر « لوبن » والتي سننشرها بعد قليل

ويجب أن لا يفوتنا ذكر العواطف النبيلة التي أظهرها عاهل نجد تجاه العراق وحكومته وعاهله فقد أوفد جلالته وفداً الى بغداد وصلها في ٢٢ مارت ١٩٣٠ وقدم الى جلالة ملك العراق ورئيس وزارته « ناجي السويدي » والمعتمد السامي البريطاني في العراق « السرهمفريز » والهيأة الدبلوماسية التي رافقت الموكب الملكي العراقي الى الخليج هدايا جلالة الملك ابن السعود وهي عبارة عن جياد عربية مشهورة الأصل وطنافس إيرانية غالية الثمن ومنسوجات وطنية بديعة وسيوف ذهبية مرصعة وأقبية وعباءات من النسيج النجدي الوطني وغير ذلك من الهدايا الثمينة وغادر هذا الوفد بغداد في ٢٦ مارت سنة ١٩٣٠ ميمما شطر الحجاز وكان من المقرر أن تقابل الحكومة العراقية هذه الهدايا بمثلها ولكن حدث ما حال دون تحقيق هذه الأمنية

والكلمة الأخيرة التي نختم بها بحثنا عن مؤتمر لوبن هي أن العلاقات تحسنت بعد ذلك تحسنا عظيما وانقطع الغزو والتعدي على العشائر الآمنة فلم تقع اضطرابات على الحدود العراقية - النجدية ولم يجسر أحد من الغزاة او الرعاة على انتهاك حرمات الحدود ولم تذكر الصحافة العراقية مملكة ابن السعود وتوابعها إلا بما يسرها وهكذا كان موقف الصحف العربية — النجدية تجاه

العراق واليك الآن نصوص الوثائق الثلاث التي تم ابرامها بين الطرفين في ٧ و ٨ نيسان سنة ١٩٣١ على عهد الوزارة السعيدية الأولى وهي :—

١ً — معاهدة صداقة وحسن جوار

٢ً — بروتوكول تحكيم

٣ً — معاهدة تسليم المجرمين

معاهدة صداقة وحسن جوار وبروتوكول تحكيم

بين

مملكة العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها

وقع عليها في مكة المكرمة في ٧ نيسان ١٩٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ابن الملك حسين ملك العراق من جهة وحضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة أخرى

بمناسبة اجتماعها في اليومين الثالث والعشرين والرابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٨ هجرية (الموافق ٢٢ و ٢٣ شباط ١٩٣٠ ميلادية) وبناء على ما دار بين مندوبي حكومتي جلالتهما حينئذ من المباحثات التمهيدية لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين المملكة العراقية وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها وما تم الاتفاق عليه من الاسس الملائمة وبناء على الرغبة التي ابدتها الحكومتان في تثبيت هذه الأسس بصيغة نهائية . وبناء على رغبة جلالتهما في بذل ما يستطاع من الجهد لجمع شمل الأمة العربية وتوحيد كلمتها

فقد قررا عقد معاهدة من أجل هذا الغرض وعينا مفوضين عنهما وهما :—

عن صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ابن الملك حسين ملك العراق صاحب الفخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء

وعن صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها صاحب السمو الملكي الأمير فيصل النائب العام لجلالته ووزير الخارجية

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة وطبق الأصول قد اتفقا على ما يلي :—

المادة الأولى — يسود بين المملكة العراقية وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها سلم دائم وصداقة وطيدة لا يمكن الاخلال بها ويتعهد الفريقان الساميان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة عليهما وان يحلا بروح السلم والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي تنشأ بينهما

المادة الثانية — تؤسس حالا بين المملكتين علاقات التمثيل السياسي والقنصلي وفقا للأصول المرعية في الحقوق الدولية العامة

المادة الثالثة — يتعهد كل من الفريقين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير القانونية أو الاستعداد لها بما في ذلك الغزو مما تكون موجبة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر

المادة الرابعة — عندما يبلغ السلطات المختصة المعينة في المادة الثامنة ان في أراضيها استعدادات يقوم بها شخص مسلح او اكثر بقصد ارتكاب اعمال السلب أو النهب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير القانونية الأخرى في المنطقة المجاورة لحدود المملكتين يجب ان تنذر تلك السلطات احدهما الأخرى أو موظفيها أو عشائرها بذلك بالمقابلة وبدون تأخير

المادة الخامسة — إذا بلغ أحد الفريقين الساميين المتعاقدين وقوع عمل من الاعمال الواردة في المادة الرابعة اعلاه ضمن أراضيه فله ان يبلغ الفريق الآخر ليتخذ التدابير المقتضية لمعاقبة المعتدين بعد رجوعهم إلى بلاده إذا كانوا من رعاياه ولمنعهم من اجتياز الحدود إذا كانوا من رعايا الحكومة المخبرة او من رعايا غيرها

المادة السادسة — بصرف النظر عن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة بحرة فإن لعشائر الفريقين ملء الحرية في التنقل في اراضي المملكتين بقصد الرعي او المسابلة ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يضع أقل عرقلة في سبيل ذلك

المادة السابعة — لا يجوز لأحد الفريقين ان يجبر رعايا الفريق الآخر عندما يكونون داخل أراضيه على الالتحاق بقوات نظامية كانت أو غير نظامية لتأديب عصيان او للاشتراك بحركات عسكرية

المادة الثامنة — ان السلطات المختصة المنوط بها تنظيم التعاون العام ومسؤولية القيام بالتدابير المقتضية على الحدود لتطبيق أحكام هذه المعاهدة هي :—

من الجانب العراقي : اكبر موظف إداري في البادية أو من ينوب عنه

من الجانب الحجازي النجدي : أكبر موظف إداري في البادية أو من ينوب عنه
ولهؤلاء المأمورين فقط حق المخابرة فيما بينهم لأجل التعاون ولحل المسائـل التي تحدث من وقت لآخر على الحدود وبين العشائر وعليهم ان يتبادلوا المعلومات فوراً عما يقع من حوادث في جهة أحدهم بما له علاقة بسلامة الأمن في جهة الآخر

المادة التاسعة — لأجل تسهيل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة والمحافظة على صلات حسن الجوار بوجه عام تشكل (لجنة حدود دائمة) قوامها أربعة من المأمورين يختارون لهذا الغرض من وقت لآخر النصف من قبل الحكومة العراقية والنصف الآخر من قبل الحكومة الحجازية النجدية وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في كل ستة أشهر وإذا اقتضت الحال فأكثر من ذلك

المادة العاشرة — تجتمع اللجنة المار ذكرها في المادة التاسعة للمرة الاولى في المنطقة المحايدة وبعد ذلك بالتناوب في العراق أو في نجد أو في المنطقة المحايدة في محل يعين من قبلها قبل انتهاء كل اجتماع . ان وظائف هذه اللجنة هي السعي لأن تحسم بطريقة وديـة اية مسألة من المسائل التي تتعلق بتطبيق احكام هذه المعاهدة فيما يختص بالمرعى وتنقلات العشائر ومنازعاتها وتقدير الخسائر الطفيفة وغير ذلك مما يتعلق بمسائل الحدود تنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة وتأمينا لمناسبات حسن الجوار مما لم يتم الاتفاق عليه بين مأموري الحدود المحليين المختصين . وكل قرار تتفق عليه اللجنة يجب تنفيذه في خلال ثلاثة أشهر من قبل الحكومتين كل فيما يتعلق بها وعند حصول الخلاف بين اعضاء اللجنة في أمر من الأمور الداخلة في اختصاصها عليهم ان يودعوا ذلك الأمر إلى حكومتهم للبت فيه ما عدا المسائل الداخلية في اختصاص المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من اتفاقية بحرة فإنها تحال على تلك المحكمة للنظر فيها وفق احكام الاتفاقية المذكورة

المادة الحادية عشرة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بتنفيذ كل حكم يصدر مـن المحكمة التي تؤلف وفق المادة الثانية من اتفاقية بحرة في خلال مدة لا تتجاوز الستة الأشهر من تاريخ صدوره

المادة الثانية عشرة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان تعهداً متقابلاً بأن يمنعا الموظفين التابعين لهما من اجتياز الحدود والاختلاط بعشائر ورؤساء قبائل الفريق الآخر سواء أكانوا مشاة او ركباناً أم في السيارات أم في الطيارات ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها

مسؤولة عن سلامتهم إذا لم يكن اجتيازهم باذنها مع استثناء اجتياز الموظفين الحدود تنفيذا لأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة

المادة الثالثة عشرة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان تعهدا متقابلا بأن يتخذا التدابير لمنع الأجانب المقيمين في بلادهما أو القادمين منها أو رعايا الفريقين المتعاقدين من اجتياز حدود بلاد الفريق الآخر بقصد السياحة او الاكتشاف او الصيد او أي قصد آخر بدون استحصال اذن سابق اما من القنصليات واما من السلطات المنصوص عليها في المادة الثامنة التابعة لكل من الفريقين ، ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسؤولة عن سلامتهم إذا لم يكن اجتيازهم باذنها مع مراعاة الأحكام الواردة في اتفاقية بحرة وغيرها من الاتفاقيات المنعقدة بين الفريقين فيما يتعلق بالعشائر وتنقلاتها

المادة الرابعة عشرة — يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في الدخول بأقرب فرصة في مفاوضات من اجل عقد اتفاقيات خاصة بالأمور الاقتصادية والقنصلية والاقامة والجنسية

المادة الخامسة عشرة — كل اختلاف يحصل بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بنصوص هذه المعاهدة أو المعاهدات أو الاتفاقيات المنعقدة بين المملكتين قبل تاريخ هذه المعاهدة وكل اختلاف يحصل بعد تاريخها من جراء احكام المعاهدات والاتفاقيات الجديدة المبرمة بينهما يجب ان يحال إلى التحكيم الذي يجري بموجب البروتوكول المرفق بهذه المعاهدة

المادة السادسة عشرة — حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية وتصبح نافذة من تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين من قبل الفريقين ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه بينهما

حررت في مكة المكرمة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

التواقيع نوري السعيد فيصل عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ بروتوكول تحكيم ﴾

بناء على الرغبة التي اظهرها الفريقان الساميان المتعاقدان في المادة الخامسة عشرة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١) بين المملكة العراقية وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها بشأن احالة الاختلافات

الناشئة عن احكام المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بينهما والتي لا يمكن حلها بالطرق السياسية

نحن الموقعان ادناه المفوضان من قبل صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (الموافق ٧ نيسان ١٩٣١) بعد ان فوضنا وفقا للاصول للتوقيع على بروتوكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الآنفة الذكر وقعنا على ما يأتي :—

المادة الأولى — يجري التحكيم بواسطة محكمين لا يتجاوز عددهم الستة ينتخبون بالتساوي من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين برياسة شخص يتفق الفريقان المذكوران على انتخابه من وقت لآخر

المادة الثانية — إذا رغب احد الفريقين الساميين المتعاقدين في ان يحيل الى التحكيم أية قضية من القضايا التي يجب احالتها وفق احكام هذا البروتوكول ، عليه ان يعلن رغبته حينئذ الى الفريق الآخر مع بيان اسماء محكميه وعلى الفريق الثاني أن يبين للأول اسماء محكميه ايضا على أن يتم الاجتماع خلال ستة اشهر من تاريخ اعلان رغبة الفريق الاول في اجراء التحكيم

المادة الثالثة — يجري تعيين رئيس هيئة التحكيم بالاتفاق بين الفريقين في خلال المدة المذكورة في المادة الثانية من هذا البروتوكول

المادة الرابعة — على كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يرسل الى الفريق الآخر والى رئيس هيئة التحكيم مذكرة يوضح فيها قضيته والحجج التي تستند اليها وللفريق المرسلة اليه المذكرة أن يجيب عليها بشرط أن يكون ذلك خلال الستة الأشهر المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه .

المادة الخامسة — يجتمع المحكمون في المحل الذي يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين وعلى هيئة التحكيم ان تصدر قرارها خلال ثلاثة اشهر

المادة السادسة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يقدما إلى هيئة التحكيم جميع التسهيلات والمساعدات التي تطلبها للقيام بمهمتها

المادة السابعة — لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يعين شخصا أو اكثر لبسط نقطة نظره امام هيئة التحكيم في المسألة المختلف عليها

المادة الثامنة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان تعهداً قطعياً بقبول وتنفيذ القرار الذي

يصدره المحكمون في المسألة المرفوعة اليهم وللمحكمين إذا اقتضى الأمر أن يصدروا اقرارهم بالاكثرية

المادة التاسعة — تدفع كل من الحكومتين رواتب ونفقات المحكمين المعينين من قبلها ونصف رواتب ونفقات الرئيس وكتبة الأسرار وغيرهم ممن يحتاج المحكمون الى مساعدتهم

المادة العاشرة — يصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل النسخة المبرمة من قبل الطرفين

كتب في مكة المكرمة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية . الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية

رئيس وزراء الحكومة العراقية

نوري السعيد

النائب العام لجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ووزير الخارجية

فيصل عبد العزيز

معاهدة تسليم المجرمين

بين

مملكة العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها

وقع عليها في مكة في ٨ نيسان ١٩٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة

وحضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من الجهة الأخرى

نظرا الى رغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين الذين يفرون من وجه العدالة ويهربون من مملكة العراق الى مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ومن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها الى مملكة العراق ، قد عينا مندوبين مفوضين عنهما :—

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الفخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود نائب عام جلالته ووزير الخارجية

اللذان بعد ان قدم كل منهما أوراق تفويضه ووجدت صحيحة ومطابقة للأصول قد

اتفقا على ما يلي :—

المادة الأولى — تتعهد حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها بأن تسلم إلى حكومة العراق أيا كان من الرعايا العراقيين الذين يرتكبون داخل حدود العراق إحدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ويوجدون داخل حدود مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها

المادة الثانية — تتعهد حكومة العراق بأن تسلم إلى حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها أيا كان من رعايا مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها الذين يرتكبون داخل حدود مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ويوجدون داخل حدود مملكة العراق

المادة الثالثة — لا يسمح بتسليم المجرمين السياسيين ، أما الجرائم التي يجب تسليم المجرمين فيها (ولا تعتبر من الجرائم السياسية) فهي قطع الطريق أو السرقة أو السلب أو النهب او القتل أو الجرح او الغزو أو التعدي الشديد سواء أكان المجرم فرداً أم جماعة وسواء أكان الجرم موجها ضد فرد أو جماعة . وكذلك لا يعتبر جرما سياسيا كل قيام ضد شخص أحد صاحبي الجلالة أو ضد شخص أحد افراد عائلتيهما

المادة الرابعة — ان طلب تسليم المجرمين الذي تقدمه الحكومة العراقية يجب ان يقدم إلى السلطة المختصة لحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، وان يكون مشفوعا بالأوراق التالية :—

(أ) ورقة تحتوي على اوصاف المجرم وما يتيسر من المعلومات وذلك لأجل بيان هويته

(ب) ورقة تحتوي على خلاصة موجزة عن الجرم الذي ارتكبه المجرم

(ج) صورة أي حكم سابق اصدرته محكمة على المجرم إذا كان ممن سبق ان حكم عليهم وتختم جميع الأوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة

المادة الخامسة — ان طلب تسليم المجرمين الذي تقدمه حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها يجب ان يقدم إلى السلطة المختصة في حكومة العراق وان يكون مشفوعا بالأوراق المذكورة في المادة الرابعة وتختم جميع الأوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة

المادة السادسة — لا يجوز بمقتضى هذه المعاهدة تسليم أي فرد بسبب أي جرم ارتكبه قبل تاريخ تنفيذها

المادة السابعة — لا يحاكم أي مجرم يسلم وفقا لهذه المعاهدة إلا عن الجرم الذي طلب

تسليمه من اجله ٠ أما الجرائم التي يكون قد ارتكبها قبل تاريخ تسليمه ولم يسبق طلب تسليمه من اجلها فلا يحاكم عنها إلا بعد ان تكون قد اعطيت له فرصة كافية لمغادرته القطر فلم ينتهزها

المادة الثامنة — حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية وتصبح نافذة من تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين من قبل الفريقين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه بينهما ويعمل بها لمدة ثلاث سنوات وإذا لم يعلن احد الفريقين الآخر رغبته في تبديلها او تعديلها قبل انتهاء أجلها بثلاثة أشهر فتظل نافذة مدة ثلاث سنوات أخرى

حررت في مكة المكرمة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ٠ الموافق ٨ نيسان ١٩٣١ ميلادية

التواقيع نوري السعيد فيصل عبد العزيز

الأنظمة الوزارية

قلنا ان الوزارة السويدية قررت انها ستقتفي أثر السياسة التي أراد ان يتمشى عليها عبد المحسن بك السعدون في وزارته الرابعة قبل انتحاره ٠ وكانت تلك السياسة ترمي إلى (اخذ المسؤولية من يد الخليفة بالتدريج حتى إذا حل اليوم الذي يتم فيه انخراط العراق في عصبة الأمم ؛ كان لديه من الرجال الكفاة لتدوير شؤون دولة مستقلة ، العدد اللازم) فلما جاءت الوزارة التي نتكلم عنها ؛ حصرت جهودها في تحقيق هذه النبذة من منهاج السعدون وذلك (بأخذ الوزراء العراقيين والموظفين التنفيذيين اعظم قسط ممكن من المسؤولية المباشرة عن إدارة شؤون البلاد) وقد اظهرت الحكومة البريطانية ميلا لمجاراة الوزارة في هذا الرأي (فبدأ المعتمد السامي أثر وصوله إلى بغداد يبحث مع الحكومة العراقية حول تحقيق هذا المبدأ ، ولكن لما ظهر له ان الوزارة تريد الغاء الهيمنة البريطانية المباشرة وإطلاق يد الحكومة العراقية حرة في تنظيم شؤونها على أي شكل رأته صالحا لنقل المسؤولية وانها مصممة على انقاص عدد الموظفين البريطانيين والإقلال من نفوذ الباقين إلى أعظم حد ممكن وجعل وظائفهم استشارية صرفة لا ادارية ؛ اضطر إلى افهام الحكومة العراقية بأن حكومته البريطانية لا توافق على تركها حرة تصنع ما تشاء فتقرر تسيير الأمور لحد عام ١٩٣٢ « وهو العام الذي يجب أن يتم فيه انخراط العراق في سلك العصبة الأممية » بدون هيمنة الانجليز وأن الحكومة البريطانية ترى وجوب بقاء الصلات بين الدولتين على حالها من حيث الأساس خلال المدة المتباقية من تاريخ دخول العراق في العصبة) — راجع التقرير البريطاني لعام ١٩٣٠ —

أما الوزارة السويدية فقد مضت في طريقها غير مكترثة بهذه المجابهات وكانت باكورة اعمالها لتنفيذ سياسة نقل المسؤولية ؛ انها اصدرت أنظمة وزارية حددت فيها سلطة المستشارين البريطانيين وجعلتها استشارية لاتنفيذية وكانت الأنظمة التي تمت في مفتتح عام ١٩٣٠ هي :—

١ — نظام وزارة الداخلية
٢ — نظام وزارة المالية
٣ — نظام وزارة العدلية
٤ — نظام وزارة الدفاع
٥ — نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات (١)

ولم تصدر انظمة لوزارتي المعارف والري لعدم وجود اكثر من خمسة موظفين بريطانيين في الأولى واحتمال بل انصراف النية إلى الغاء وزارة الري والزراعة

أما ما يتعلق بإنقاص عدد الموظفين البريطانيين فمع ان الوزارة حذفت مخصصاتهم من ميزانية عام ١٩٣٠ المالية فإن المعتمد السامي البريطاني أفهم الوزارة بصراحة ان حكومته الانكليزية لا ترضى بانقاص عدد موظفيها انقاصا عاما كبيرا (وانه ليست لديه سلطة للبحث في مقترحات أخرى حول هذا الموضوع الا انه من الجهة الأخرى مستعد للبحث في انقاص من شأنه أن يهيئ نقل المسؤولية إلى الموظفين العراقيين التنفيذيين بصورة لا تؤثر على كفاءة الادارة) راجع التقرير البريطاني لعام ١٩٣٠

أما الوزارة فقد استرسلت في حذف المخصصات . ولما كانت دورة المجلس النيابي قريبة الانتهاء ؛ عمدت إلى ارسال فصول الميزانية إلى المجلس ناقصة لأن الفصول المتعلقة بالموظفين البريطانيين لم يتفق عليها ولأن المندوب السامي البريطاني طلب إلى جلالة الملك « كما يقول التقرير البريطاني » ان يؤخر موافقته على مقررات مجلس الوزارة غير المتفق عليها والمقررات الوزارية لا تنفذ ولا تعتبر نهائية ما لم تقترن بمصادقة الملك عليها

تحرج الموقف تجاه الميزانية

نقف بسرد الحوادث إلى هنا لندعم اقوالنا بالمستندات التاريخية فإن المندوب السامي البريطاني في العراق على الرغم من حراجة الموقف يومئذ واضطراب الافكار ، امر مستشاره

---

(١) وظيفة المستشار استشارية لا تنفيذية وله ان يبدي آراءه في الشؤون التي يحيلها عليه الوزير كما له ان يقترح على الوزير اتباع الخطوات التي يراها لازمة لتسيير شؤون البلاد تسييرا حسنا » هذا ما جاء عن المستشارين في الأنظمة »

الميجر « هيوبرت يانغ » أن يكتب إلى مجلس الوزراء الخطاب التالي :—

سكرتارية فخامة المعتمد السامي بالعراق

بغداد في ١٥ شباط ١٩٣٠ الرقم بي او ٥٤

أمرني فخامة المعتمد السامي أن أوكد كتابة الآراء التي أعرب عنها إلى فخامتكم صباح أمس حول بعض الفصول التي توضح موضع المذاكرة في الجلسة التي يعقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم يقدر فخامته تماما أن الميزانية يجب احضارها بدون تأخير آخر ولا يرغب في التدخل بلا ضرورة أو في تأخير احضارها . وكذلك يقدر تماما رغبة فخامتكم وزملائكم في تخفيض المصروفات على قدر الامكان بدون ان يحصل خلل في كفاءة الإدارة . حصلت الموافقة على هذه السياسة عندما وافق صاحب الجلالة الملك على القرار الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٩ بعد استشارة وكيل المعتمد السامي وليس في نية فخامته أن يدعو صاحب الجلالة إلى اعادة النظر في هذه الموافقة العامة وفي ذات الوقت يتضح من التعليمات التي تلقاها فخامته من حكومة صاحب الجلالة انه ليس مأذونا بالموافقة على أي قرار يصدره مجلس الوزراء مما يحتمل — في رأيه — أن يكون ضد المبدأ القائل بلزوم انطباق الادارة على تقاليد حكومة مدنية راقية وعليه يكون فخامته مضطراً لأن يلتمس صاحب الجلالة بأن يمسك عن ابداء الموافقة على أي قرار يؤثر على مسئلة الاحتفاظ بالاخصائيين الأجانب المستخدمين في الحكومة العراقية أو الاستغناء عنهم قبل أن تبحث هذه المسئلة بحثا وافياً مع فخامته وقبل ان تبلغوا فخامتكم بآرائه النهائية عنها

يعلم فخامة المعتمد السامي أن فخامتكم تقدرون هذه الحقيقة حق التقدير وأن في نية فخامتكم أن كل قرار يمكن أن يمر حول تخمينات الميزانية سيكون مبنيا على الاحتياجات الحقيقية ولا يؤثر سواء بتخفيض فصول الرواتب أو باجراء تخفيض كبير جداً في التخمينات من حيث المجموع على مسألة عدد الموظفين المستخدمين

يكون فخامة المعتمد السامي ممتنا إذا حصل على تأكيد من فخامتكم بأن هذا ما تنوونه فخامتكم في الوقت الحاضر وانه مهما تكن المقادير الحقيقية للتخمينات المصدقة فإن مسئلة اقترانها بموافقة صاحب الجلالة ان تكون قبل مسئلة الاحتفاظ بالاخصائيين من الأجانب او الاستغناء عنهم التي سيجري البحث فيها بصورة وافية في أول فرصة ممكنة بينكم وبين الوزراء والمستشارين ذوي العلاقة وتعرض بعد ذلك على فخامته ليبدي ملاحظته عليها فيما إذا حصل

خلاف في الرأي ويعلم فخامته أيضا انه فيما إذا ظهر بعد ذلك ان اعتمادات الميزانية لا تكفي لتأمين تأدية رواتب الموظفين الذين قد تقرر الحكومة العراقية نهائيا استبقاءهم ؛ يصدق على فصل اضافي لاجراء ذلك

إلى :— هيوبرت يانغ

فخامة ناجي باشا السويدى : رئيس مجلس الوزراء * بغداد

جواب رئيس الوزراء

بغداد في ١٨و١٩ شباط ١٩٣٠ — الرقم سري ٦٢٩

عزيزي السر فرنسيس

تلقيت كتاب مستشار فخامتكم المرقم بي او ٥٤ والمؤرخ في ١٥ شباط سنة ١٩٣٠ المتعلق بتخمينات ميزانية السنة المالية المقبلة . اني اشكر لفخامتكم ما جاء في ذلك الكتاب من البيانات التي مفادها ان فخامتكم مقتنعون بلزوم احضار الميزانية من دون أي تأخير آخر وانكم مقدرون لرغبتي ورغبة زملائي في تنقيص المصروفات على قدر الامكان من دون اخلال بكفاءة الادارة

لا شك في ان فخامتكم تعلمون ان قصد الحكومة العراقية من خفض المصروفات هو السعي لايجاد فضلة في الميزانية لاستعمالها اما في سد ما يقع من النقص في الواردات العامة بسبب الازمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد من جراء هبوط اسعار المنتوجات المحلية واما لتجهيز الأموال اللازمة للقيام ببعض المشاريع العمرانية المفيدة للعراق . وقد فحصت الحكومة تخمينات ميزانية السنة الحالية وبحثت عن الطرق التي يمكن بها إجراء التوفير المطلوب من دون ان يسبب ذلك اي خلل في حسن الادارة فتوصلت إلى النتائج الآتية :—

رأت الحكومة أنه من الممكن تنقيص فصول المخصصات والخدمات عما كانت عليه في السنوات الماضية وأن تنقيصا كهذا لا يخل بسير أعمال الدوائر سيراً منتظماً لأن الدوائر اعتادت ان تخمن هذه الفصول بمقادير تزيد على نفقاتها الحقيقية خاصة وان نظام مخصصات السفر الجديد الذي اخفضت بموجبه أجور السفر ؛ يسمح باجراء خفض كبير في مادة مخصصات السفر التي تستغرق القسم الأكبر من تخمينات هذه الفصول . ورأت في بعض الدوائر موظفين زائدين عن الحاجة وان من مصلحة الحكومة الاستغناء عن خدماتهم . ووجدت ان

في بعض الدوائر تشكيلات تستنزف شطرا كبيرا من النفقات دون تأمين فائدة متناسبة مع تلك النفقات ولذلك قررت ان تعيد تنظيم هذه التشكيلات على وجه آخر مما يكفل حصول الفائدة المرجوة منها بأقل نفقة ممكنة . وقد رأت الحكومة ايضا ان هناك بعض الموظفين البريطانيين الذين ستنتهي عقودهم خلال السنة المالية المقبلة مما يمكن الاستغناء عن خدماتهم اما لعدم بقاء حاجة اليهم واما لوجود عراقيين يستطيعون ان يحلوا محلهم وذلك عملا بأحكام قانون استخدام الأجانب الذي يحتم ألا يستخدم أجنبي في وظائف الدولة إلا في حالة عدم وجود عراقي كفوء يستطيع القيام باعباء الوظيفة وعلاوة على ذلك ؛ وجدت الحكومة بعد التدقيق والتأمل ان العدد المستخدم الآن من الموظفين البريطانيين في بعض الوزارات والدوائر كمفتشين ، زائد عن الحاجة لأن الموظفين العراقيين قد اكتسبوا خلال البضع السنوات الماضية تجربة وخبرة تمكنانهم من القيام بأعباء وظائفهم من دون احتياج إلى مراقبة شديدة وان الادارة العامة قد وصلت إلى درجة من التقدم والكفاءة يمكن معها خفض قسم من هؤلاء المفتشين وذلك بانهاء خدماتهم واعطائهم التعويض المنصوص عليه في مقاولاتهم

ستلاحظون فخامتكم مما تقدم أن السبل التي سلكتها الحكومة العراقية لاجراء الاقتصاد المطلوب لا يمس بمبدأ انطباق الادارة على تقاليد حكومة مدنية راقية ويمكنني ان أؤكد لفخامتكم ان لا توجد أية نية لعمل خفض عام كبير في عدد الموظفين البريطانيين وكل ما تفكر به الحكومة هو الاستغناء عن خدمات البعض الذين لم يبق حاجة اليهم . ومما يؤيد أن الحاجة هي العامل الرئيسي الذي اخذ بنظر الاعتبار عند النظر في مسائل الاحتفاظ بخدمات الموظفين البريطانيين أو الاستغناء عنهم هو ان الحكومة العراقية جددت مؤخراً عقود بعض الموظفين البريطانيين المستخدمين في دوائر مختلفة

انني أوافق فخامتكم على انه عند القيام في تخفيض عام كبير في عدد الموظفين الأجانب المستخدمين في الحكومة العراقية يجب أن يبحث فيه بحثا وافيا مع فخامتكم وان كل قرار يمكن أن يمر حول هذه التخمينات لا يؤثر في مسئلة عدد الموظفين المذكورين وفي نفس الوقت ينبغي لي أن أبين لفخامتكم ان الخطة التي سارت عليها الحكومة العراقية مستندة على الحقوق

المخولة بموجب معاهدة سنة ١٩٢٢ واتفاقية الموظفين البريطانيين . تفضلوا يا اصحاب الفخامة

بقبول فائق الاحترام

المخلص : التوقيع : ناجي السويدي

صاحب الفخامة حضرة السر فرنسيس ه. همفريز

جي . سي . في . او . — كي . سي . ام . جي . كي . بي . ئي .

المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق — بغداد

﴿ المندوب يشكو الوزارة ﴾

وعلى الرغم من استناد كتاب رئيس الوزراء الآنف الذكر إلى أسباب وجيهة وأدلة تقوي مركز الوزارة فإن المعتمد السامي البريطاني طلب إلى جلالة الملك فيصل « كما يقول في تقريره عن الادارة في العراق لسنة ١٩٣٠ » ان يؤجل موافقة جلالته على مقررات مجلس الوزراء وكتب إلى رئيس الوزراء الجواب الآتي :—

دار الاعتماد : بغداد سري ومستعجل جداً

الرقم بي او ٥٦ التاريخ ٢٠ شباط سنة ١٩٣٠

تلوت باهتمام الكتاب الذي تفضلتم فخامتكم باعطائي مسودته مساء امس بعد مقابلتي لصاحب الجلالة التي حضرتموها والذي تلقيت الآن نسخته الممضاة . أرغب جداً في أن لا يحدث سوء تفاهم من جهة الموقف الذي وجدت نفسي مضطراً لاتخاذه بإزاء تخمينات الميزانية وأشعر انه قد يكون من المفيد لفخامتكم إذا بينته مرةً أخرى بأوضح ما يمكن

ان مسألة عدد الموظفين الاخصائيين الأجانب الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية ليست في الأصل حتى ولا في الغالب مسألة مالية إنما هي مسألة سياسية ادارية في الدرجة الأولى من الأهمية . ان حكومة صاحب الجلالة وافقت كما تعلمون فخامتكم على مبدأ تحويل المسؤولية الإدارية تدريجاً في الظاهر والحقيقة من الأجانب إلى العناصر العراقية في الحكومة العراقية غير ان مسألة التخفيضات الحالية والحد الذي يمكن ان تصل اليه من الأمور التي تعيرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية اقصى الاهتمام وتتوقع من الحكومة العراقية استشارة المعتمد السامي فيها . وقد كنت كما تعلمون فخامتكم مأذونا بالنظر بعين العطف في كل اقتراح تعرضه الحكومة العراقية لتحقيق هذا الغرض واني مستعد تماما لأن افعل ذلك بشرط ان تأتي إليَّ بشكل اقتراحات لأجل البحث فيها على اني لا استطيع الموافقة على أن ترفع إلي آراء

الحكومة بشكل قرارات مالية سبق اقترانها بموافقة مجلس الوزراء وتتضمن البت في الاحتفاظ بالموظفين الاخصائيين الأجانب او الاستغناء عنهم

قد تسمحون لي فخامتكم بأن اعرب عن خيبتي لدى اطلاعي على كتابكم أن المجاب عنه لا يضمن لي التأكيد الذي طلبته في كتابي المرقم بي او ٥٤ والمؤرخ في ١٥ شباط ١٩٣٠ ليست القضية هذه فحسب بل أرى من مفاوضات جلسة المجلس المعقودة في ١٨ شباط سنة ٩٣٠ انه قد اتخذ قرار يتضمن انهاء مقاولة خمسة مفتشين اداريين اعتبارا من تاريخ اول نيسان . ولو وجدتم فخامتكم ايضا إمكانا لاعطائي التأكيد الذي طلبته لشعرت بلزوم التصريح بأن التخفيض الواقع في تخمينات المفتشين الاداريين الذي اقترن بموافقة المجلس لا يتفق والتأكيد المذكور إذ يستحيل القول بأن التخفيض الواقع في تخمينات تختص فقط برواتب الموظفين الاخصائيين الأجانب وسواها يمكن تقريره بدون ان يجري النظر مقدما في مسئلة ما إذا ينبغي الاحتفاظ بهم ام لا

الاحظ ان فخامتكم تذكرون انه ليس في النية اجراء تخفيض واسع عام في عدد الموظفين البريطانيين وتوافقون على انه متى اجري اي تخفيض واسع عام في عدد الموظفين الأجانب المستخدمين لدى الحكومة العراقية ينبغي ان تبحث هذه المسئلة بحثا وافيا معي وانه لا يعطى قرار يتعلق في الميزانية مما يؤثر في مسئلة عدد الموظفين المذكورين اعلاه

ابين لفخامتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية اعلنت قبل الآن بكل صراحة انها لا تفكر على كل حال في اجراء تخفيض واسع عام او — كما تقول — تخفيض اجمالي في عدد الموظفين الاخصائيين الأجانب وانه لا سلطة لي في مناقشة اي قرار من هذا القبيل والأمر الذي انا مستعد للبحث فيه والذي دعوت فخامتكم إلى تقديمه اكثر من مرة هو اجراء بعض التخفيضات التي تسهل نقل المسؤولية المشار اليها اعلاه بدون ان يؤثر هذا النقل تأثيرا مضراً في الأمن العام او يضعف الكفاءة الادارية بصورة خطيرة

سنكون كلانا بعيدين عن بغداد في الأسبوع القادم(١) وعليه لا يمكن الحكومة العراقية ان ترفع الميزانية إلى البرلمان إلا بعد رجوعنا على اني ارغب في عدم تضييع الوقت ولا زلت مستعدا كما اخبرت فخامتكم على الدوام للبحث في هذه المسائل بروح ودية سخية . أرى انه

(١) لذهابهما إلى مؤتمر لوبن الذي المعنا اليه

قد يكون من المفيد إذا بحث مستشاري اثناء تغيبنا مع الوزير والمستشار المتعلق بهما الأمر في التخمينات التي امسك صاحب الجلالة الملك عن تصديقها بناء على طلبي لكيما تعرض النقاط المختلف عليها على فخامتكم وعلي عند رجوعنا

ادعو فخامتكم بكل جد إلى الموافقة على قبول هذا الاقتراح لأني مقتنع بأنه لا حكومة صاحب الجلالة البريطانية ولا اية سلطة اخرى محايدة تؤيد فخامتكم في الموقف الذي اتخذته الحكومة العراقية على ما يظهر بازاء المسائل المبحوث عنها في هذه المخابرة على انكم إذا لم توافقوا على لزوم بحث هذه التخفيضات معي قبل ان يتخذ قرار نهائي عنها من قبل الحكومة العراقية لا تبقى لدي طريقة سوى أن ارجو صاحب الجلالة أن لا يمسك فقط عن الموافقة على قرارات تتعلق بالميزانية مما تؤثر على مسألة الاحتفاظ بالاخصائيين الأجانب أو الاستغناء عنهم ؛ بل وان يعيدها إلى فخامتكم لكي يعاد اعتماد كاف إلى التخمينات لضمان بقاء هذه المسئلة مفتوحة (١) واني أتردد كثيراً في اتخاذ هذه الطريقة

فخامة ناجي باشا السويدي «فرنسيس همفريز»

رئيس الوزراء ببغداد

﴿ مذكرة شفوية ﴾

لم يجد مجلس الوزراء مجالاً للرد على كتاب المعتمد السامي البريطاني الآنف الذكر فأعد مذكرة شفوية تليت في اجتماع المجلس الوزاري واعتبرت ردا عليه وقد عثرنا عليها بصورة خاصة فرأينا ان نثبتها هنا لتتم الفائدة المتوخاة من نشر المستندات والوثائق الرسمية في هذا السجل التاريخي وهذه هي بنصها :—

إشارة إلى كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او ٥٦ والمؤرخ في ٢٠ شباط ١٩٣٠ المتعلق بتخمينات فصول الميزانية والاستغناء عن خدمات بعض الموظفين البريطانيين

يتراءى لفخامة رئيس الوزارة أن فخامة المعتمد السامي فهم أن قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالاستغناء عن خدمات بعض الموظفين البريطانيين كانت قد اتخذت من وجهة احضار الميزانية فقط ومن دون اعطاء فرصة للوزراء والمستشارين المختصين للمذاكرة على النقاط التي تضمنتها تلك القرارات ولكن هذا الفهم خلاف الواقع وفيما يلي بيان ذلك :—

---

(١) وقد ركن المعتمد السامي إلى هذه الطريقة فعلا

بعد ما تسلم وزير الداخلية اعمال منصبه بأسبوع ؛ فاتح مستشاره في مسئلة تخفيض عدد المفتشين الاداريين وبعد ذلك الأطباء البريطانيين في مصلحة الصحة ثم فاتحه في مسئلة الاستغناء عن خدمات بعض مفتشي الشرطة عندما تنتهي عقودهم وذلك لأجل تطبيق منهاج الحكومة الحاضرة الذي ينص على مثل هذا التخفيض وقد جرت بين الوزير والمستشار مذكرات شفوية وتبودلت بينهما مذكرات ولما لم تسفر هذه المحادثات والمخابرات عن اتفاق في الرأي قررا إحالة الأمر على الأصول إلى مجلس الوزراء للبت فيه وقد نظر مجلس الوزراء في الخلاف المتكون بين الوزير والمستشار ودقق في وجهتي نظر كل منهما وبالنتيجة توصل إلى القرارات المدرجة في محاضر جلسات مجلس الوزراء التي اطلع عليها فخامة المعتمد السامي

أما ميزانية الزراعة فكان مفتش الزراعة العام ومدير الزراعة قد اطلعا على قرار الحكومة القائل بلزوم خفض ملاك مزرعة الرستمية وحصره بمختبر مركزي منذ أوائل تشكيل الوزارة السعدونية (الرابعة) وجرت مذاكرات بين وزير المالية ومستشار المالية ووزير الري والزراعة ومستشار الري والزراعة والمفتش العام للزراعة ومدير الزراعة حول هذا الموضوع قبل احضار ميزانية الدائرة المذكورة وقد تأخر احضار هذه الميزانية مدة طويلة لهذا السبب

لم يجر أي خفض في ملاك الموظفين البريطانيين في دائرة الري ولذلك لم تعلم الحكومة السبب الذي حدا بجلالة الملك إلى الامساك عن ابداء موافقته على تخمينات ميزانية هذه الدائرة

وأما دائرة الأملاك الأميرية فقد تم التفاهم بين الوزير والمستشار على انه لم تبق لهذه الدائرة بعد أن حصرت اعمالها في إدارة المسقفات وتأجير العرصات والنظر في أمور طفيفة حاجة الى مدير عام وقد أحضرت تخمينات الميزانية على أساس هذا التفاهم

بقيت نقطة واحدة وهي قضية المستر كبلي . لقد أوضحت وزارة المالية نقطة نظرها فيها قائلة أنه لا يمكنها أن تضع مخصصات كاملة له في الميزانية ما لم تبلغ بقرار الحكومة فيما يتعلق بتحديد عقده . وإذا طلبت الحكومة البريطانية استخدام شخص في هذه الوظيفة المحفوظة للبريطانيين فيوجد لدى دائرة البريد والبرق من الموظفين الممتازين كالمستر هيجز الذي قام بأعمال المفتش العام وكالة مدة من الزمن بصورة مرضية مما يجعل املاء الوظيفة أمرا سهلا ومن دون حاجة الى اجراء تعديل في تخمينات الميزانية وسيقدم الوزير اقتراحاً آخر بهذا الشأن

لقد استندت الحكومة العراقية في قراراتها المتعلقة بالقضايا الآنفة الذكر الى الحقوق

المخولة لها بالمعاهدة واتفاقية الموظفين البريطانيين ولا يسعها إلا التمسك بتلك الحقوق ويتراءى لها أنه إذا حصل خلاف على تفسير نص المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها فلا يمكن حل هذا الخلاف عن طريقة توقيف مصادقة جلالة الملك على تخمينات الميزانية وإنما يكون بإحالة الأمر الى التحكيم كما هو منصوص عليه في المعاهدة . ومع ذلك فقد طلب الى وكيل مستشار الداخلية أن يتذاكر مع جناب مستشار فخامة المعتمد السامي والوزير على نقاط الاختلاف الناشئة حول تخمينات وزارة الداخلية فبين أنه ليس لديه صلاحية للمذاكرة في هذا الأمر الهام ولكن وزير الداخلية سيقابل مستشار فخامة المعتمد السامي لبيان أوجه الخلاف بينه وبين مستشاره

أما ما يتعلق بدائرة الري فلا يوجد أي اختلاف على عدد الموظفين البريطانيين فيها كما أنه بعد أن أضيف من قبل مجلس الوزراء ٢٠٠٠٠ ربية الى تخمينات فصل الرواتب في ميزانية الزراعة لم يبق أي خلاف بين الوزير والمستشار حول تخمينات الميزانية المذكورة

استقالة الوزراء

رئيس الوزارة يبسط الموقف ويستقيل

ولما أعيت الحيل اعضاء هذه الوزارة ورأوا انهم لا يستطيعون الاستمرار على مزاولة الأعمال الوزارية تحت تأثير هذه الظروف المؤلمة والحالة الموجعة ، اتفقت كلمتهم على رفس الكراسي الوزارية بعد ان يبسطوا حقيقة الموقف والحال الى جلالة الملك والشعب العراقي فرفع رئيس الوزارة ناجي باشا السويدي الى جلالة الملك المعظم في التاسع من آذار عام ١٩٣٠ الكتاب الآتي

نص الاستقالة

سيدي صاحب الجلالة

تعلمون جلالتكم أن حزب التقدم الذي هو حزب الأكثرية في مجلس الأمة مشهور عنه ان خطته في معالجة شؤون الدولة مبنية على اساس التفاهم والتآزر مع رجال حليفتنا حكومة بريطانيا العظمى وقد سار على خطته هذه من دون أي انحراف او شذوذ عنها جاعلا له هدفاً واحداً وهو إعلاء شأن هذه البلاد ماديا وادبيا حتى تصل الى المكانة التي تستطيع ان تتبوأ بها مركزاً لائقا بين الأمم وباذلا في نفس الوقت جهده لتوثيق عرى الصداقة والتحالف مع بريطانية العظمى لاعتقاده ان استمرار هذا التحالف مما تتطلبه مصالح البلدين المشتركة

١٩٣

ان هذه الوزارة والوزارات التي تنتمي الى حزب التقدم راعت سياسة الحزب بحذافيرها واتبعت مبادئه بتمامها رغما عما كان يوجه اليها من الانتقادات المرة واتهامها بالاستسلام لمشيئة الموظفين البريطانيين سواء أكان في مجلس الأمة أم على صفحات الصحف ولكنها لم تعبأ كثيراً بمثل هذه الانتقادات والاعتراضات لاعتقادها ان السياسة التي تنتهجها هي خير ما يمكن أن تؤدي إلى رقي البلاد ووصولها إلى الهدف الأسمى التي تبتغيه

ففي سنة ١٩٢٨ عندما حان موعد مطالبة الحليفة ببعض الوعود والحقوق التي نصت عليها المعاهدات المعقودة بيننا كطلب ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم وتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ؛ اخذ حزب التقدم يهتم اهتماما خاصاً بالمفاوضات التي شرع بها في هذا الصدد وقد كان قوي الأمل بأن الحليفة لن تتأخر عن اجابة العراق إلى مطالبه المشروعة والمؤيدة بالمعاهدات والوعود وأن النتائج المرضية التي ستنجم عن هذه المفاوضات ستتيح للحزب فرصة مناسبة لدحض انتقادات المتطرفين وللبرهان على السياسة الرشيدة التي اختطها الحزب لنفسه غير أنه لما باءت المفاوضات بالفشل ، استولى على الحزب يأس شديد فلم يرَ مندوحة من الإصرار على التمسك بالاقتراحات التي وضعتها الوزارة آنئذ وكان من جراء ذلك ان اضطر المرحوم عبد المحسن بك السعدون إلى تقديم استقالته

على ان الحكومة العراقية ما فتئت تنتهز الفرص للتدليل على صحة وجهة نظرها وأحقية مطاليبها وعندما عين المرحوم السر جلبرت كلايتن معتمدا ساميا (للعراق)اعيدت المفاوضات معه وكان من نتائج التوصيات التي قدمها إلى حكومته ؛ ان صرحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط وعلى الدخول في المذاكرات لعقد معاهدة جديدة على أساس الاقتراحات للاتفاق الانكليزي — المصري لتنظيم العلاقات بين البلدين بعد ذلك التاريخ الأمر الذي اوجب الارتياح للشعب العراقي وللحزب واركانه مما حدا بالمرحوم عبد المحسن بك وزملائه لقبول تحمل المسؤولية التي أمرتم بها جلالتكم

وبعد اعلان هذا التصريح قام المرحوم عبد المحسن بك السعدون بتأليف الوزارة بشروط وضعها مع زملائه في منهاج الوزارة وهذه الشروط تنطوي على اتخاذ التدابير التي من شأنها ان تجعل الحكومة العراقية متولية المسؤولية التامة عن ادارة المملكة خلال الفترة القصيرة لحين

دخولها إلى عصبة الأمم وكان المرحوم وزملاؤه يعلمون جيداً أن المستشارين البريطانيين قد اطلعوا على المنهاج المذكور كما انه عرض على المعتمدين الساميين بالوكالة آنئذ فلم يبديا ملاحظة عليه وكانت الوزارة تعتقد أيضا ان مساعدينا ومعاونينا من الموظفين البريطانيين شاعرون بنفس الشعور الذي تشعر به الحكومة العراقية وأنهم سيساعدونا على تنفيذ هذه التدابير التي وضعتها لدور الانتقال إلا ان الوزارة ما كادت تشرع في العمل حتى صادفت وجابهت مشاكل عديدة مما جعل رئيسها المرحوم عبد المحسن بك يشعر بيأس عظيم حمله على الانتحار

وعندما صدرت ارادة جلالتكم بتأليف الوزارة الحاضرة ؛ لبيت أنا وزملائي و كلنا من اعضاء الوزارة السابقة نداء جلالتكم حالا رغبة منا في تسكين الخواطر وتطمين الأفكار التي كانت قلقة جدا على اثر حادثة الانتحار المعلومة وقد بسطنا لجلالتكم بالكتاب المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ موقف الوزارة بالنسبة إلى الحالة السائدة آنئذ وعرضنا اننا عازمون على تطبيق منهاج الوزارة السابقة وعلى هذا الأساس وبهذه الروح أخذنا نعالج شؤون الدولة وعندما وضعت تخمينات ميزانية السنة ١٩٣٠ المالية موضع البحث وعمدنا إلى تنظيمها وفقا للمنهاج المذكور ، جابهنا نفس الصعوبات التي جابهتها وزارة المرحوم عبد المحسن بك فعرضنا على جلالتكم بالكتاب المؤرخ في ١٠ شباط ١٩٣٠ انه يستحيل علينا الاستمرار على العمل تحت مثل هذه الظروف ولكن الارشادات الثمينة التي زودتمونا بها جلالتكم آنئذ والتصريحات التي فاه بها فخامة المعتمد السامي فيما يتعلق باستعداده للنظر بعطف في جميع الاقتراحات التي تضعها الوزارة كانت مشجعا لنا للمثابرة على العمل

تعلمون جلالتكم ان تشكيلات الدولة في الحال الحاضر والنفقات التي تتطلبها هذه اكثر مما تستطيع أن تتحمله موارد البلاد المالية ولذلك كان اهتمام الوزارة موجها بصورة خاصة إلى تنقيص النفقات على قدر الامكان ومن دون اخلال بمبدأ انطباق الادارة على ادارة حكومة راقية . وفضلا عن هذا السبب الذي حدا بالوزارة إلى اجراء بعض التنقيص في المصروفات؛ يوجد هناك عامل مهم آخر وهو الازمة الاقتصادية المستحكمة حلقاتها في البلاد والتي كان من نتائجها ان حصل في جباية الواردات المخمنة لسنة ١٩٢٩ المالية عجز يقرب من عشرين لكا من الروبيات في نهاية الشهر الماضي فلأجل ان تحتاط الحكومة لما ينجم عن استمرار هذه الازمة والأخطار التي تلازمها واذا ساعد الحظ بانتهاء هذه الازمة من غير أن يؤثر على منابع الدولة

وبقي لديها شيء من المال ، تقوم حينئذ بما تتطلبه البلاد من الأمور النافعة ولذلك رأت الحكومة ان هناك ضرورة مبرمة تقضي بتنقيح المصروفات وتخفيف أعبائها عن كاهل الميزانية ولذلك تحرت سبل الاقتصاد وبعد التأمل والتدقيق ؛ قررت اتخاذ بعض التدابير للتوصل إلى هذا الغرض غير ان هذه المقررات قد جابهت معارضة شديدة من جانب الاستشارة الموجودة في العراق بالرغم عن التصريحات الواردة أخيراً من جانب الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية كما ان المخابرات المتعلقة بالمذاكرة في الاقتراحات الجديدة للمعاهدة وحسم القضايا المعلقة كالسكك الحديدية والميناء وغيرها ، لم تسفر عن نتيجة ما وعلاوة على ذلك فقد اوقف قسم من قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بتخمينات الميزانية مما أدى إلى تأخير عرضها على مجلس الأمة بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الحالي وشطر من مدة التمديد . ورغما عن المذاكرات والمخابرات التي جرت بين الحكومة وفخامة المعتمد السامي من جهة وبين جلالتكم وفخامته من جهة أخرى ، لا تزال الحالة كما هي عليه ولم يحصل تقدم محسوس

وبصفتي رئيس الحكومة أرى من واجبي أن ألفت نظر جلالتكم إلى وخامة الحالة الاقتصادية الحاضرة وما قد تجره على البلاد من النكبات اذا لم تعالج معالجة فعالة ولا أظنني مخطئاً إذا قلت أنه من المؤكد أن تضطرنا الظروف الى اجراء تخفيضات أخرى أكبر شأناً وأكثر أهمية مما وقع . واعتقد تمام الاعتقاد انه ليس بالامكان معالجة هذه الازمة واضرارها بصورة لا تؤثر تأثيراً خطرا على البلاد ما لم يكن روح التفاهم والتضامن الودي سائدا بين الحكومة العراقية وبين الهيأة الاستشارية البريطانية الموجودة في العراق الأمر الذي ترغب به الحكومة كل الرغبة

فبالنظر إلى ما تقدم من المعروضات ؛ لا يسع الوزارة ان تستمر على تحمل المسؤولية تحت هذه الشروط وعليه انقدم إلى جلالتكم برجاء اعفائي من الخدمة التي أمرتم بقيامي بها والتفضل بقبول استقالتي .

انتهز هذه الفرصة لأعرب لجلالتكم باسمي وبالنيابة عن زملائي عن مزيد شكرنا للثقة والعطف اللذان أوليتمونا اياهما طيلة مدة تضلعنا باعباء الحكم ونبتهل إلى الله تعالى ان يطيل بقاء جلالتكم

العبد المخلص — رئيس الوزراء — ناجي السويدي

السويدي يشكو الانكليز

وفي اليوم الذي قدم فيه السويدي باشا استقالته ؛ أبرق إلى جعفر باشا العسكري سفير العراق في لندن يلتمسه البقاء فيها وانتظار شكوى الوزارة العراقية ضد دار الاعتماد الانكليزية في بغداد ليرفعها إلى حكومة لندن وكان في نية العسكري المجيء إلى بغداد . وفي ١١ آذار ١٣٩٠ ارسل اليه بالطيارة الخطاب الاتي :—

عزيزي جعفر باشا الرقم ٧٠٠ سري ومهم جداً

بالإشارة إلى البرقية المؤرخــة في ١٠ آذار ١٩٣٠ التي رجونا كم فيها إطالة مكثكم في لندن ريثما تتلقون إشعارا آخر ؛ هنا أرى فرصة لتزويد فخامتكم بالأسباب الحقيقية التي حملتنا على هذا الطلب

كانت الحكومة العراقية الحالية قد قطعت على نفسها عهودا في منهاجها الذي تقدمت به إلى مجلس الأمة والذي وافق عليه دار الاعتماد بممارسة المسؤولية في شؤونها الداخلية والعمل على بث روح التفاهم بـين الشعبين العراقي والبريطاني بصورة حقيقية لا كما كانت عليه الحال قبل هذا بشكل خيالي ووهمي . وقد اهتمت بمعالجة الازمة الاقتصاديه التي أخذت البلاد تئن تحت تأثيرها غير انها ما كادت تخطو خطوات قليلة في هذا السبيل إلا واصطدمت بمعارضة قوية من جانب الموظفين البريطانيين سواء منهم ممثلي الحكومة الانكليزية أم المستخدمين في الحكومة العراقية حاولوا بها ان تبقى يد الحكومة مشلولة وان لا تتعدى المظاهر والقشور بينما السلطة الحقيقية بأيديهم رغم نصائح الوزارة البريطانية الحالية وعهودها المقطوعة للعراق وخاصة في مسألة اضطلاع هذه البلاد بأعباء سيادتها . وقد تجلت هذه المعارضة في عدة أمور ولا سيما مسألة ضباط الشرطة والمفتشين الاداريين الذين رأت وزارتنا بالاستناد إلى صراحة المعاهدة والاتفاقيات ؛ ضرورة الاستغناء عنهم لأسباب اقتصادية من جهة ولإفساح المجال لأبناء البلاد في إدارة شؤون وطنهـم بأنفسهم من جهة أخرى . وقد أظهرت رغبتنا هذه للمعتمد السامي منذ ستة أشهر وانتظرت منه الجواب القطعي منذ شهرين ورغماً عن ورود الجواب من جانب الحكومة البريطانية جوابا على سؤاله منها عن هذه المسألة ؛ مرت طيلة هذه المدة من دون جدوى الأمر الذي أخر تقديم الميزانية لهذا الحين بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الاعتيادي ولكي تقفوا عـلى الحالة

الحقيقية للخلاف الذي شجر بين وزارتنا ودار الاعتماد البريطاني في بغداد ؛ أبعث اليكم صورة المنهاج الوزاري ونسخ من الكتب التي تبودلت بيننا (١)

واني أرجو من فخامتكم بعد درس هذه المسائل أن تتصلوا بوزارة الخارجية ووزارة المستعمرات البريطانية لبسط الأسباب الحقيقية للخلاف الناشب بين الفريقين مع الاعراب عن شعور العراق الذي يعتمد كل الاعتماد على عدالة الشعب البريطاني وانصافه في الحين الذي يطالب فيه بحقوقه المشروعة مستندا إلى العهود والمواثيق التي قطعت له في مختلف الأزمنة والمواقف مع تبيان العوامل الجوهرية والحقيقية التي اضطرت معها وزارتنا إلى الاستقالة بعد أن شعرت بوطأة المعارضة من جانب السلطات الانكليزية في العراق خلافاً لسياسة التفاهم التي اعلنتها وزارة العمال الحالية ونحن لا نشك أن فخامتكم سوف لا تتركون مجالا لتشويه حركة الحكومة العراقية وسياستها الوطنية التي سارت عليها حتى الآن مشفوعة بالتودد لحليفتها بريطانية العظمى رفعا لكل تقول وتضايل « المخلص

حضرة صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري وزير الخارجية

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة ملك العراق في لندن

المندوب السامي يرحب بالاستقالة

وأخبر جلالة الملك فخامة المعتمد السامي بقبوله أستقالة الوزارة السويدية فرحب المعتمد بهذا الكتاب ورد على جلالة الملك شاكراً ومرحباً بهذه الاستقالة . وفي الوقت نفسه كتب المعتمد إلى رئيس الوزراء المستقبل كتابا بتاريخ ١٠ مارت ١٩٣٠ وتحت رقم بي او ٧٦ هذا نصه :—

عزيزي رئيس الوزراء

يؤسفني جدا ان اعلم أن فخامتكم رفعتم استقالتكم إلى صاحب الجلالة ولكني سعيد لشعوري بأن علاقاتنا الشخصية مهما كان هناك من خلاف على الأمور الرسمية ، كانت ولا تزال ودية تماما واني متأكد من أنها ستظل كذلك . وحيث ان استقالة فخامتكم منعتني من الاجابة على كتابكم الأخير المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ مارت ١٩٣٠ فاني أربط نسخة من كتاب ارسلته إلى صاحب الجلالة في نفس الموضوع

ارجو ان تتقبلوا تشكراتي للطف والمجاملة المتناهيتين اللذين اظهرتموهما فخامتكم نحوي خلال المدة التي قضيتها في العراق ويؤسفني جدا ان علاقاتنا الرسمية حسبما يظهر قد وصلت إلى هذه النهاية مع تقديم تمنياتي الحسنة

المخلص — ف . هـ . همفريز

فخامة ناجي باشا السويدي : رئيس مجلس الوزراء — بغداد

---

(١) وهي المستندات التي نشرناها أثناء بحثنا عن هذه الوزارة في هذا الجزء

وفيما يلي نص الكتاب الذي بعث به فخامة المعتمد السامي إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حول استقالة السويدي باشا :—

دار الاعتماد

بغداد في ١١ آذار ١٩٣٠ — الرقم آر ١٠ او ٧٣

يا صاحب الجلالة !

اني ممتن جدا من جلالتكم لكتابكم السري المؤرخ في ١١ آذار ١٩٣٠ الذي تخبروني فيه بأنكم قبلتم باستقالة الوزارة وطلبتم اليها الاستمرار موقتا في ادارة شؤون الدولة ريثما تؤلف وزارة جديدة

سبق لي أن أخبرت جلالتكم بأني آسف جدا لأن يقرر اعضاء الوزارة الحاضرة الذين كنت أشتغل معهم على كمال المودة عدم استطاعتهم البقاء في دست الحكم . وبما اني لم أقدر على الرد على كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ آذار قبل ان يستقيل ، فقد تضمن هذا الكتاب نقطة أو نقطتين أرغب ان ابدي ملاحظاتي عليها . (أولا) ان السر روبرت بروك — بوبهام ، اخبرني انه سعى في أيلول الماضي عندما كان معتمدا ساميا بالوكالة لأن يبين إلى الحكومة العراقية بصورة صريحة ، انه يعترض على ادخال اقتراح في منهاج الوزارة الجديدة بتخفيض عدد المفتشين البريطانيين . وقد تبين لي انه قدم نفس الاعتراض من قبل المستر آدموندس في ٨ أيلول إلى صاحبي الفخامة المرحوم السر عبد المحسن بك وناجي باشا السويدي وقد ابديا بحسب مذكرة دونت يومئذ « أنهما وافقا على حذف كلما يتعلق بالمفتشين الإداريين » فعليه لا يصح لرئيس الوزراء أن يقول ان وكيل المعتمد السامي قبل بهذا القسم من المنهاج (النقطة الثانية) يقول فخامته في كتابه ان الحكومة العراقية اعلنت عن رغبتها في الشروع في المذاكرات التمهيدية حول المفتشين الاداريين التي كنت أطلبها

ان فخامته رفض على عكس ذلك اقتراحاتي المكررة بأن نبحث الاقتراح مقدما بحسب أهميته وجعلني أمام أمر واقع عندما اصدر مجلس الوزراء قراراً يتضمن انهاء خدمات خمسة مفتشين اداريين في نهاية السنة المالية المقبلة . يدعي فخامته على ما يظهر ان نصيحتي في الامور التي من هذا القبيل إنما يجب تقديمها بعد أن يتخذ قرار من قبل المجلس مع انه في الفقرة الأخيرة من كتابه التي لم افهمها تماماً ، يستنكر على ما يظهر حتى قبول هذه الاصول في القضية الحاضرة

لقد كانت خطتي الخاصة من الأول الى الآخر أن اجتنب بواسطة المذاكرات والاتفاق مقدما ؛ الضرورة المحتملة التي تدعو إلى التماس جلالتكم الامساك عن الموافقة على قرار سبق اتخاذه من قبل مجلس الوزراء لأني شعرت بأن هذه الطريقة تمهد سبيل العمل ولكن افهم ان النقطة الحقيقية التي يدور عليها الخلاف هي ادعاء الحكومة العراقية بأنها حرة في انهاء خدمات جميع الموظفين الأجانب باستثناء الذين يشغلون الوظائف المدرجة في الجدول الملحق باتفاقية الموظفين البريطانيين بدون اجراء المذاكرة عنها مقدما مع المعتمد السامي . ومعنى ذلك أن الخلاف الذي حدث في الرأي إنما هو خلاف مبدأ وليست له علاقة بمسألة استبقاء بضعة موظفين

ان كون الادعاء المسرود من قبل الحكومة العراقية -- إذا فهمته على الوجه الصحيح — يشكل حادثة جديدة لا تنطبق على الأصول السابقة تؤيده هذه الحقيقة وهي أن فخامته وافق في ١٩ شباط على أن يدرج في الكتاب الذي وجهه إلى رؤساء الهيأة التفتيشية البريطانية الجملة الآتية :— (اني وصاحب الجلالة متفقان تماماً في ان تبقى مسألة عدد الموظفين البريطانيين الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية من الأمور المهمة المشار اليها في المادة ٤ من معاهدة التحالف وستبقى موضع التعاون الوثيق بيننا)

اثق انه لم تكن لتحدث أية صعوبة من هذه الصعوبات لو قبلت الحكومة العراقية بادعائي بأن مسألة تخفيض عدد المفتشين الاداريين وسائر الموظفين الاخصائيين الأجانب ليست في الأصل مسألة مالية يمكن الحكم فيها حكما عرفيا بقرار يتعلق بالميزانيـة وإنما هي مسألة سياسية ادارية في الدرجة الأولى من الأهمية ينبغي معالجتها على ضوء سياسة انتقال المسؤولية التدريجي إلى العراقيين وتتوقع حكومة صاحب الجلالة البريطانية استشارة المعتمد السامي فيها

ستلاحظون جلالتكم اني لم أتمكن بعد من ابداء رأي في التخفيضات المقترحة لأني لم اعط فرصة لبحثها بحسب ما تستحقه من العناية أفهمني فخامة ناجي باشا السويدي أنـه إذا لم يقبل قرار الوزارة القاضي بالاستغناء عن خدمات خمسة مفتشين اداريين في بداية السنة المالية المقبلة بلا قيد وشرط ؛ تضطر الوزارة إلى تقديم استقالتها . وافهمتموني جلالتكم في الاجتماع الذي جرى بيننا ليلة أمس بأن الوزارة لا زالت في هذا الموقف . اثق انه إذا لم يزل يستحيل ايجاد طريقة للخروج من هذا المأزق ؛ سيوجد سبيل الى تأليف وزارة جديدة بدون تأخير تعمل بالتعاون التام مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لمصلحة الشعب العراقي

أؤكد لجلالتكم أني ارغب خالص الرغبة في التعاون مع جلالتكم والوزارة التي يمكن تأليفها بروح الصداقة والصراحة لنتمكن من تحقيق غرضنا المشترك وادخال العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ ف ٥٠٥٠ ه‍ ٥ فريز

﴿ بيان الحكومة ﴾

وإذ نشرنا نص الكتاب الذي رفعه دولة رئيس الوزراء إلى جلالة الملك عن أسباب استقالة الوزارة السويدية وموقف المعتمد السامي البريطاني في العراق من هذه الاستقالة ؛ لم نرَ بأسا من نشر البيان الذي وزعته الحكومة على الصحف في هذا الشأن وهذا نصه :—

« عندما تألفت الوزارة الحاضرة كانت قد وضعت لها منهاجا للسير بموجبه في معالجة شؤون الدولة وقد صادفت في هذه الآونه عراقيل حالت بينها وبين تنفيذ بعض المواد من منهاجها . ولما كانت الوزارة لا تستطيع الرجوع عن الخطة التي وضعتها فلم تر بدا من رفع استقالتها إلى جلالة الملك وقد قدمت الاستقالة فعلا » وصدرت الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة في ١٠ آذار وامر جلالة الملك أن يزاول رئيس الوزراء وزملائه الأعمال الوزارية بالوكالة حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة

﴿ تصريحات خطيرة ﴾

ووقف رئيس الوزارة ناجي باشا السويدي في المجلس النيابي يوم ١٣ آذار ١٩٣٠ والقى مايلي :—

تعلمون ان البلاد كانت تتطلب اجراء تعديلات اقرها المجلس التأسيسي في قضية المعاهدة وادخال تحوير جوهري فيها وحاول رجال الحكم ان يتوصلوا الى مدد مختلفة إلى شيء من ذلك فلم تنجح مساعيهم وقد بذلت مساع عظيمة في وزارة المرحوم عبد المحسن بك السعدون إذ بين انه لم يأت إلا للقيام بواجبه وبما يصلح الشؤون فإذا فشل فيقدم استقالته وقد استقال فعلا . وبعد انقطاع الآمال من هذا الموقف وتشكيل الحكومة التي أعقبت وزارة السعدون (يريد وزارة أخيه توفيق السويدي) رؤي وجوب معالجة المسألة بالتمسك بوعد ادخال العراق في عصبة الأمم بما يمكن من السرعة وان يؤخذ تصريح بذلك يحدد مدة معينة للدخول في العصبة فتنتهي أحكام المعاهدات والاتفاقات التي خابت المساعي في تبديلها . وجاء المرحوم كلايتن فأظهر في جميع مواقفه مودة خاصة للعراق فأيد ذلك وتقدمت حكومة بريطانيا بالتصريح الرسمي (يريد تصريح أيلول ١٩٢٩) بإدخال العراق في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط وبلغ هذا

التصريح إلى العصبة وإلى العراق وإلى جهات أخرى وعلى هذا الأساس تكاف المرحوم بالمسؤولية مرة أخرى وكاف زملاءه ان يعاضدوه ... حاولنا ان نمارس الحكم على أساس الدستور بينا أن هناك معاهدة خاصة . أردنا أن نكون وزراء نتولى المسؤولية وسعينا إلى ذلك فهذه الوضعية جعلت المرحوم والذي بعده يمارسون المسؤولية حسب الوضع الجديد المبني على التصريح وقد ذكر ذلك في خطاب العرش وفي فرص أخرى ... وباشرنا الميزانية فرتبنا ما أمكن ترتيبه متوخين الاقتصاد وساعين إلى تولي المسؤولية وعند النظر في مسائل المفتشين الإداريين البريطانيين وضباط الشرطة وغيرهم ؛ قامت العراقيل والمشادات الشديدة فالحالة الحرجة والمسؤولية الملقاة على عاتقنا جعلتانا ان نأتي لمجلسكم بهذه الميزانية ولا أقول هل نجحت خطتنا أم لم تنجح لأنكم ستررون الميزانية فتلمسون منها خطتنا وتحكمون . وأما تطبيق المنهاج الذي وضمناه وقيل عنه « جبار » وهو ليس بجبار فإننا استندنا في وضعه على امور حقيقية وحقوق مكتسبة وهكذا أخذت الوزارة تطبق منهاجها ومنه الميزانية فأخذت المشادة دورا خطيرا وبرغم ذلك فقد داومنا على العمل واقتصدنا ٣٠ لكا من الروبيات مع اننا أنزلنا تحقق الواردات نظرا للازمة الاقتصادية وحاولنا أن ننفق على حاجات الحكومة المبالغ المقتصدة إذا قلت واردات الدولة وإلا فننفقها على مشاريع حيوية وكنا نفكر في جعل تشكيلات خاصة من حيث الصرف من الممكن ان نتوصل بها إلى تنقيص مبالغه فأجرينا التخفيض في النفقات وتنقيص عدد بعض الموظفين وتخفيض عدد الموظفين الأجانب وكان من الممكن اجراء اكثر من ذلك فقامت على المقررات الوزارية المعارضات ووضعت في سبيلها وسبيل تمشيتها العراقيل فانتقلت المسألة إلى مسألة مبدأ سياسي فقيل لنا ان هذه الأمور لا تعالج عن طريق الميزانية فتأخرت فصول الميزانية وأصرت الوزارة على خطتها ... وهنا أقول ان المعاهدة الجديدة التي كنا نبني عليها الآمال أعتقد انها ستكون مساعدة لنا وهي على الأبواب وكذلك مسألة السكك الحديدية فقد اوشكت أن تنتهي فإذا حدث اختلاف بين وجهة نظرنا ونظر الحكومة البريطانية فلا نجعل ذلك يخرج خارج الحدود الطبيعية لأننا قد نختلف فنتصادم وقد نتفق أيضا

« انتهى ببعض التلخيص عن العالم العربي عدد ١٨٤٠ »

« الهاشمي يزيف سياسة الانكليز »

ثم وقف وزير المالية ياسين باشا الهاشمي فألقى خطبة من نار شرح فيها حقيقة السياسة التي

مشى عليها الموظفون الانجليز في العراق وقال عنهم انهم يحكمون العراق حكما كيفيا لا نرضى به حكومة لندن ولا يستند إلى معاهدة أو غيرها وهذا نص الخطاب الذي نشر في كافة الصحف العربية في مصر وسورية وفلسطين والعراق :—

« لفخامة رئيس الوزراء بالطبع بصفته رئيسا لحزب الاكثرية ان يوضح بمقدار ماتسمح به مسؤوليات الأكثرية من الوجهة الأدبية والمادية ان يدلي ببيان . ولكن بصفتي «طفيليا» أضيف إلى وزارة الاكثرية وكان لي مدة من الزمن شرف الانتساب إلى المعارضة فيترتب علي ان أقول كلمتي :

اشكر نائب رئيس المجلس لأنه اعطاني هذه الفرصة للكلام . أتألم جدا من الظروف التي مرت على هذه البلاد والتي كانت ولا تزال من أشد الأدوار واصعب الأيام، ونحن نعالجها — ويا للاسف — بطريقة سخرية . أقول عن رأيي فيما يتعلق بالتحاقي إلى رفاق المرحوم من انني كنت معتقدا ان الجدال العنيف والصراع المستديم الذي دام بين السلطات التشريعية في هذه البلاد وبين المسؤولين عن تنفيذ السياسة الانتدابية كافيا لإفهام الحقيقة . ان نقطة الخلاف الحقيقية ونقطة الخلاف الاصلية هي التي صرح بها الفقيد المحترم عندما تكلم وفاه بأول خطبة بصفته رئيسا الوزراء امام الموظفين الانكليز حيث قال « لا اسمح لأحد ان يحيد عما هو مكتوب في القانون الأساسي من السلطات التي يتمتع بها الوزراء والموظفون العراقيون » هذه الكلمة التي فاه بها رئيس الوزراء وكان رئيسا الاكثرية ومتمتعا بثقة مجلسكم مدة من الزمن وبرهن على انه جدير بهذه الثقة قال للموظفين البريطانيين انه يطلب منهم ان لا يعارضوا الوزراء في سلطاتهم التي يتمتعون بها بموجب القانون الأساسي وانه لا يسمح بالمعارضة . فهذا الشكل من الطلب لم يرق بالنظر للتجارب القصيرة لأولئك الموظفين

نحن امام شكلين عجيبين وقوتين متعارضتين وشيئين متناقضين وصفهما فخامة رئيس الوزراء احسن وصف . كان القصد من تأليف الوزارة الاخيرة القضاء على هذا التناقض والقضاء على هذا الاختلاف والقضاء على هذا الشكل العجيب . القانون الاساسي محترم من قبل شعب يمثله مجلس امة يراقب تنفيذه بجعل الوزراء مسؤولين تجاه المجلس وبجانب هذه السلطة الرهيبة وبجانب هذه المحاسبة العنيفة نجد من جهة اخرى اناسا يستهزؤون بهذه السلطة ويستهينون بهذه السيطرة وبما يسمى بالشكل الدستوري في هذه البلاد

قلنا ان من واجب كل عراقي ان يقضي على المعاهدة والاتفاقيات وهذا هو مبدأ الكفاح الذي قامت به كل حكومة سواء كانت تقدمية او مؤتلفة وجميع الاضبارات الموجودة في ديوان مجلس الوزراء تسجل هذا الكفاح وتسجله ايضا الاضبارات الموجودة في ديوان المندوب السامي

قلت هذا الكفاح مسجل في اضبارات الطرفين وعلى هذه الاضبارات والاسس قامت الحكومة البريطانية بوعد شرف على لسان مندوب سام كان في الحقيقة خير وسيط في التعبير عن آراء الحكومة العراقية والهيئة التشريعية إلى الحكومة البريطانية الحليفة وعندئذ اعطي التصريح الى المرحوم عبد المحسن بك السعدون من اننا سندخل عصبة الامم سنة ١٩٣٢ واننا سنبني صلاتنا على اساس المعاهدة او الاقتراحات المصرية البريطانية او البريطانية المصرية على ان المرحوم لم يكتف بذلك بل وضع منهاجا عمليا وقد لخصناه كخطط إلا انه لم ينشر لأن المرحوم لشدة تواضعه ولكثرة التجارب التي مرت عليه خشي ان ينشر منهاجا يمكن ان يوصف بالجبار كما وصفوه ولا يتمكن من تطبيقه ولكن هذا المنهاج كان معروفا لدى المندوب السامي وأقول لكم مع الأسف انه كان مصادقا عليه

اما المواد الرئيسية التي كان يحتوي عليها المنهاج فهي مادتان . اولا ان المفاوضات يجب ان تجري على أساس الاستقلال التام . ثانيا ان يعجل إما في تطبيق المعاهدة من تاريخ ابرامها او تسريع دخول العراق في عصبة الأمم

وتحت هاتين المادتين وضعت مادة ثالثة تنص على انه يجب ان تتطور الادارة في البلاد على أساس التصريح الجديد وان تطرح الاتفاقيات والمعاهدات التي لم تنل الاحترام التام من الطرف المقابل جانبا لنتولى المسؤوليات بصفتنا دولة مستقلة سيكون لها بعد سنة او سنة ونصف او سنتين المركز اللائق في عصبة الامم قوية متولية جميع المسؤوليات . هذه المادة الثالثة كانت ولا تزال نصب اعين جميع الوزراء اثناء ممارسة السلطة

دخلنا لنعمل على هذا الاساس وعلى اساس التوفير في نفقات الدولة لايجاد النفقات اللازمة للقيام ببعض المشاريع المفيدة . ولم تمض مدة طويلة من الزمن على العمل على هذا الأساس إلا وجوبهنا « وجوبهت انا » ببيانات وافادات وتصريحات تجعل الشيء الذي كنا سمعناه وقرأناه غير موجود وخيالا ، كأننا في حلم

فالافادة الاولى هي انه لا يوجد تبديل ! قلنا الرجل هازل فإن هناك تصريحا من حكومة هي حكومة

بريطانيا وهذا التصريح موئيد من الاحزاب المختلفة في تلك الحكومة ،وموئيدايضامن الصحافة التي هي حقيقة تعبر عن آراء الشعب والحكومة بصلاحية تامة . وهذا التصريح محبذ ومحبب اذن فما معنى هذا القول ؟ يجب ان يكون هراء!

باشرنا التشديد في طلب الدخول في المفاوضات فوجدنا الطريق طريق «المكاتبة» كما كان يجري سابقا !

طلبنا انهاء اعفاء الشيخين (شيخ المحمرة وشيخ الكويت) فقالوا « مكاتبة » !

طلبنا حسم قضية السكك الحديدية وفق المعاهدة فقالوا « مكاتبة » !

طلبنا تسجيل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية فقالوا « كتب » !

وخلال ذلك كانت الحكومة تشتغل مع المجلس بتقديم اللوائح وتهيئة الميزانية وتنظيم منهاج لحل ازمة خطيرة نشأت في البلاد وخمسة أشهر بالكاد تكفي لتعجيل ميزانية ! ففي كل مادة وفصل من فصول أشكال والوان من الآراء المتناقضة ! ولكن في اللحظة الاخيرة فهمنا شكلا جديدا وذلك ان صلاتنا ليست مبنية على المعاهدة المكتوبة فقط وانما توجد موادلم تكتب أيضا!!! ويجب على العراق ان يعترف بها ! وعند ذلك علمنا اننا « مخدوعون » ببيان رسمي وتصريح مندوب سام . وعلمنا ان الاشخاص الموجودين في العراق آراؤهم هي المنقذة والمحترمة . وان آراء الحكومة البريطانية غير معروفة ! » انتهت

المظاهرات الوطنية العظمى

وأراد الشعب العراقي النبيل ان يشارك الوزارة السويدية المستقيلة سخطها على سياسة التمويه والتضليل التي درج عليها الانكليز في العراق فقرر القيام بتظاهرات وطنية عظمى تشترك بها جميع المدن والارياف العراقية فتكون أحسن وثيقة لتضامن العراقيين أمام النوازل التي تحل ببلادهم . ووزعت اللجنة التي عهد اليها تنظيم التظاهرات رقاع الدعوى على الالوية فجاءت الوفود من كل مكان وأخذت برقيات الاحتجاج على السياسة الغاشمة تنهال على دوائر الحكومة العليا ودوائر الصحف المختلفة كالسيل المنهمر حتى أصبحت المملكة كالبركان المنفجر بما ظهر فيها من حماس شديد

وتقرر ان يكون نهار الجمعة ٢١ شوال ١٣٤٨ (٢١ مارت ١٩٣٠) موعد اقامة هذه

التظاهرات فتعطلت بغداد في اليوم المذكور واقفلت مخازنها ومصانعها وسائر حوانيتها حتى ان الأجانب فيها لم يتخلفوا عن اقفال منازلهم ومخازنهم اسوة ببقية الاهلين وسارت الوفود إلى جامع الحيدر خانه فاكتظ الجامع بها على رحبه وغصت الطرق العامة والشوارع بالمجتمعين والتمس العقلاء ان لا يحدث شغب يخل بشرف المظاهرات فكان ما ارادوا

وبعد اداء فريضة الجمعة في الجامع المذكور بساعة ونصف رقي المنبر الذي كان معدا في ساحة الجامع للخطابة احد اعضاء اللجنة المذكورة فأشار إلى ما تضمنه خطاب الهاشمي باشا من الحقائق حول علاقات بريطانيا بالعراق ثم ذكر فشل السياسة العراقية على ايدي الوزارات التي تعاقبت على كراسي الحكم في هذه البلاد ثم صار الخطباء يرتقون المنبر الواحد تلو الثاني حتى تمكنوا من تهييج الخواطر وايقاد نار الحماس في النفوس ثم خرجت الجماهير الغفيرة وانضم اليها الناس المحتشدون في الشوارع فساروا على هيأة المظاهرة حاملين اعلاما كثيرة كتبت عليها عبارات وطنية خالدة من جملتها (إرادة الأمة فوق الجميع) و (ليحيى العراق مستقلا) و (ليحيى الشعب لنعش مستقلين) و (للوطن نحيى وللوطن نموت) وغيرها وكان المتظاهرون يهتفون بهذه العبارات على طول الشارع العام بين التصفيق الذي بلغ عنان السماء

وسار الموكب حتى وصل إلى الباب الشرقي وعرجوا على القنصليات والسفارات الاجنبية فنادوا بالعبارات الوطنية المهيجة واشتد الحماس في آخر الوقت فأخذ المتظاهرون يهوسون ويقولون (ساعة بالندن مرهونة) و (« عبد المحسن ناخذ ثاره ») و (بسك عاد استقلال النا) وغير ذلك من الاهازيج الشعبية وفي تمام الساعة السابعة انحل عقد المتظاهرين دون ان يحدث ما يكدر صفو الأمن العام بقدر الذرة

وفي الساعة التي كان الناس يتظاهرون ويرفعون عقائرهم عاليا في الشكوى من العسف ومن سياسة الانتداب كان جماعة من سياسي العراق يتفاوضون ويتداولون بتأليف الوزارة الجديدة وقد عززت هذه المظاهرات موقفهم وقوت ساعد الجدل في قضية البلاد الحيوية

وفي الوقت نفسه عقدت لجنة التظاهرات اجتماعا قررت فيه ارسال الاحتجاج الآتي إلى الجهات المختصة بعد ان طبع باللغتين العربية والانكليزية وكان الموصليون قد عقدوا اجتماعا شبيها باجتماع بغداد وأخذت برقيات التأييد والاحتجاج تنهال على الصحف من كافة مدن العراق وقصباته وهذا نص الاحتجاج المذكور :—

اجتمع الشعب على اختلاف طبقاته في جامع الحيدرخانة والساحات المجاورة له وقد بلغ

الجم ما يزيد على المائة الف نسمة وذلك في الساعة الواحدة والنصف زوالية وبعد القاء الخطب وبرقيات الجهات المتضمنة اشتراكها وتأييدها المتظاهرين فرضت لجنة التظاهرات رفع هـذا الاحتجاج باسم الشعب العراقي إلى المراجع التالية :—

الى صاحب الجلالة ملك العراق المعظم
« » الفخامة المعتمد السامي البريطاني
« مجلس عصبة الأمم
« رئيس الوزارة البريطانية
« مجلس النواب البريطاني

إلى مجلس النواب العراقي
« » الاعيان »
« رئيس الوزارة العراقية
« جمعية مقاومة الاستعمار
« امهات الصحف العربية والاجنبية

العراق باسره ساخط وناقم على سياسة الكتمان والتمويه التي درج عليها الانكليز في حكمهم العراق فقد مر عليه عشر سنين كوامل عانى الشعب خلالها شر ما تعانية الشعوب المضطهدة ونال من سوء الادارة البريطانية ما لم تناله الشعوب الرازحة تحت عبء الاستعمار الممقوت فالشعب العراقي الذي خسر في صداقته لبريطانيا الشيء الكثير من حقوقه وأمانيه القومية يحتج على هذه السياسة الفاشلة أشد الاحتجاج معلنا للملأ ان تمادي الانكليز في سياستهم هذه مما يزيد في حنق هذه الأمة المضطربة وينذر بما ينجم عن هذا الحكم الممقوت وهو يتطلب تبدلا جوهريا فيه وان سلوك بريطانية هذا مما يضر بصالحها فسياستها الصارمة هي التي ادت إلى نفور الشرق والى تذمره الشديد من بريطانية الناكثة بالعهود وإذا كانت عصبة الأمم وفي ضمنها بريطانية داعية حقا إلى السلم العالمي فعليها ان تستمع إلى نداء الشعوب المطالبة بحقوقها قبل أن تتطلب تحديد التسليح البحري لأن ذلك أضمن للسلم ؟

لجنة التظاهرات

فاتنا ان نذكر زيارة جلالة الملك آلبر ملك البلجيك لبغداد بالطيارة فقد وصلها يوم ١٥ مارت ١٩٣٠ ونزل ضيفا عزيزا على الحكومة فقوبل بالحفاوة والاكرام وقضى اسبوعا واحدا في التجوال بين مدن العراق الرئيسية فكان موضع التبجيل والاحترام أنى مر وغادر العراق صباح الجمعة ٢١ مارت سنة ١٩٣٠ مشيعا بمثل ما قوبل به

٢٠٧

القوانين والأنظمة

التي أصدرتها الوزارة السويدية مدة اضطلاعها بالحكم

١ قانون لإضافة مبالغ إلى ميزانية السنة ١٩٢٩ المالية رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩

٢ قانون منح راتب التقاعد لخمسة اشخاص رجعوا إلى العراق بعد ٦ نيسان ١٩٢٥ رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٩

٣ قانون تعديل قانون تقدير ضريبة الأرض رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٩ رقم (٤٤) لسنة ١٩٢٩

٤ قانون الغاء ضريبة الجريان والاكلاك رقم ٤٥

٥ قانون انضمام دولة العراق إلى اتفاقية حرية الترانسيت رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٩

٦ قانون لمنح مساعدة مالية ورواتب إلى عائلة المرحوم عبد المحسن بك السعدون رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٩

٧ قانون التزام واردات الدولة رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٩

٨ قانون الاعفاء عن الديون المستحقة للحكومة العثمانية رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٩

٩ قانون تعديل قانون أمراض الحيوانات رقم ٥٠ لسنة ٩٢٩

١٠ قانون تعديل قانون التقاعد رقم ٥١ لسنة ٩٢٩

١١ قانون تنزيل مبالغ رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩

١٢ قانون تخويل رئيس الوزراء سلطة تنزيل مبلغ من التزام منصورية الجبل رقم ٥٣ لسنة ٩٢٩

١٣ قانون شطب واعفاء البقايا رقم ٥٤ لسنة ٩٢٩

١ نظام تطبيق المادة ١١ من (قانون تنفيذ احكام المحاكم الأجنبية في العراق رقم ٣٠ لسنة ٩٢٨) رقم ١٨ لسنة ٩٢٩

٢ نظام تعديل نظام منح واسترداد السلفات الزراعية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

٣ نظام وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩

٤ نظام مخصصات السفر رقم ٢١ لسنة ١٩٢٩

٥ نظام تشكيلات ادارة الاوقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩

٦ نظام تعديل نظام جباية العشر رقم ١ لسنة ١٩٣٠

٧ نظام ملحق بنظام جباية حصة الحكومة رقم ٢ لسنة ١٩٣٠

٨ نظام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٣٠

٩ نظام كسوة الحكام والقضاة رقم ٤ لسنة ١٩٣٠

١٠ نظام تعديل (نظام مخصصات السفر رقم ٢١ لسنة ١٩٢٩) رقم ٥ لسنة ١٩٣٠

١١ نظام جباية حصة الحكومة من محصولات فاكهة الالوية الشمالية في محل الاستهلاك رقم ٦ لسنة ١٩٣٠

١٢ نظام تعيين صنوف الفدادين في تقرير ضريبة الارض رقم ٧ لسنة ١٩٣٠

١٣ نظام وزارة العدلية رقم ٨ لسنة ١٩٣٠

١٤ نظام المقطوع النقدي عن الآلة الرافعة رقم ٩ لسنة ١٩٣٠

١٤ قانون تصفية البقايا رقم ٥٥ لسنة ٩٢٩

١٥ قانون تخطيط محلة السعدون رقم ١ لسنة ٩٣٠

١٦ قانون الميزانية الوقتية لمشروع حفر سد الفاو لشهر كانون الثاني ٩٣٠ رقم ٢ لسنة ٩٣٠

١٧ قانون ميزانية مشروع الفاو رقم ٣ لسنة ٩٣٠

١٨ نقل دائرة الاملاك إلى وزارة المالية رقم ٤ لسنة ٩٣٠

١٩ قانون الغاء رسوم مستخرجات المقالع الحجرية رقم ٥ لسنة ٩٣٠

٢٠ قانون البريد رقم ٦ لسنة ٩٣٠

٢١ قانون تعريف الرسوم الكمركية رقم ٧ لسنة ٩٣٠

٢٢ قانون لاضافة مبالغ إلى ميزانية ٩٢٩ رقم ٨ لسنة ٩٣٠

٢٣ قانون لنقل واضافة مبالغ إلى ميزانية ٩٢٩ رقم ٩ لسنة ٩٣٠

٢٤ قانون التقاعد العسكري رقم ١٠ لسنة ٩٣٠

٢٥ قانون لتعديل اعفاء قانون الحرير من الاعشار والرسوم الكمركية لسنة ٩٢٦ رقم ١١ لسنة ٩٣٠

٢٦ قانون التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ٩٣٠

٢٧ قانون مناقلة في ميزانية الأوقاف رقم ١٣ لسنة ٩٣٠

٢٨ قانون ضريبة المواشي رقم ١٤ لسنة ٩٣٠

٢٩ قانون تعديل قانون منح القدم للضباط رقم

١٥ نظام تطبيق المادة ١١ من قانون تنفيذ احكام المحاكم الأجنبية رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨ رقم ١٠ لسنة ١٩٣٠

١٦ نظام التزام الرسوم والاجور رقم ١١ لسنة ١٩٣٠

١٧ نظام صادر بموجب المادة ٢٢ من قانون الكمارك البحري رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠

« ملحوظة »

بلغ عدد القوانين التي استصدرتها هذه الوزارة مدة اضطلاعها بأعباء المسؤولية أي من ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى ١٠ آذار ١٩٣٠ أحد وثلاثون قانونا وبلغ عدد الأنظمة التي استصدرتها هذه الوزارة خلال المدة المذكورة سبعة عشر نظاما ولم تصدر الوزارة أي مرسوم لأنها آلفت والمجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي ثم استقالت والمجلس باق على وضعيته والمرسوم لا يصدر إلا إذا كان المجلس النيابي غير مجتمع وقد تحرينا ان نرتب هذه القوانين وهاتيك الأنظمة بحسب التواريخ التي صدرت فيها متسلسلة

« بقية القوانين »

١٥ لسنة ٩٣٠

٣٠ قانون تعديل قانون نصف الراتب المختص بالجيش العراقي للسنة ٩٢٢ رقم ١٦ لسنة ٩٣٠

٣١ قانون لنقل واضافة مبالغ إلى ميزانية السنة ٩٢٩ المالية رقم ١٧ لسنة ٩٣٠

ملحق

للجزء الثاني من تاريخ الوزارات العراقية

كنا نود ان ننهي الجزء الثاني من هذا الكتاب بذكر حوادث دخول العراق في عصبة الأمم أي نستطرد في البحث عن الوزارتين اللتين ألفها نوري باشا السعيد ونذكر ما جرى خلال تلك الأيام من حوادث جسيمة وما أبرم من معاهدات خطيرة ولكن اسبابا قهارة وظروفا قاسية حالت دون تحقيق هذه الفكرة ولا سيما وان فريقا من الاشخاص الذين أظهرت الأيام حقائقهم وكشفت لنا عن منوياتهم ولا يزال قيد الحياة فقررنا الوقوف بهذا الجزء إلى هذا الحد وإن لم يكن حدا فاصلا في حياة العراق السياسية كما قررنا الاستعاضة عن البحث في الوزارتين المذكورتين بدرج نص المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم التي فرض بموجبها الانتداب البريطاني على العراق ثم ندرج لائحة الانتداب البريطاني على العراق وهي اللائحة التي وضعتها الحكومة الانكليزية ووافقت عليها العصبة الأممية ثم نشفع ما تقدم بنشر الدستور العراقي الذي وضعته الحكومة العراقية وصادق عليه المجلس التأسيسي معتقدين ان نشر هذه الوثائق الثلاثة المهمة أمر لا بد منه وعليه تتوقف معرفة معظم الحوادث التي جرت في العراق مع أسبابها ونتائجها

أما الجزء الثالث من هذا الكتاب فسيتضمن البحث عن وزارتي نوري باشا السعيد الأولى والثانية وكذا البحث عن الوزارتين الشوكتيه (التي قيل عنها أنها وزارة انتقالية) والكيلانية الأولى فنقف به عند حادثة انتقال المغفور له الملك فيصل إلى دار البقاء واضعين نصب العين الحقيقة التاريخية التي يجب ان تذكر بلا محاباة وذاكرين المعلومات الكثيرة والمهمة عن سبب وكيفية موت الملك فيصل المحبوب (١) مؤملين أن نكون قد قمنا بواجبنا ازاء هذه المملكة التي نشأنا فيها وفي سبيلها قاسينا آلام المنافي والحبوس واليك ذكر هذه الوثائق الثلاث بالترتيب :-

١ ✱ نص المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الامم ✱

ان المستعمرات والبلدان التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها عن سلطة الدولة التي كانت تسيطر عليها في الماضي والتي تسكنها شعوب لا تزال إلى الآن غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة الحديثة المحتدم ، يجب ان يطبق عليها المبدأ القاضي بوضع سعادة شعوبها وتقدمها وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن ويجب ان يدرج في العهد الضانات لحسن القيام على هذه الوديعة وان الطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عمليا هو ان يعهد بالوصاية على

(١) كتب إلي أمير البيان الأمير شكيب ارسلان من جنيف بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ يقول جوابا على كتاب كنت ارسلته اليه :-

أخي : الكلام الذي قاله لي المرحوم الملك فيصل بعد حديث طويل هو هذا « لابد لي من الذهاب إلى بغداد فقد جاءني انذار من لندن فقلت له وهذا لا يستلزم ان تعرض صحتك للخطر وتذهب بهذه السرعة فقال لا : جاءني انذار يتهدد الكيان هكذا بالحرف ويوم الرابوع لا بد ان أكون في بغداد » ا ه

هذه الشعوب إلى الدول الراقية التي تمكنها مواردها المادية واختباراتها ومواقعها الجغرافية من القيام بهذه المسؤولية أحسن من غيرها وتكون مستعدة لقبول هذه المسؤولية

وتقوم هذه الدول بالوصاية على سبيل الانتداب من قبل جمعية الأمم وتختلف طبيعة الوصاية باختلاف درجات هذه الشعوب في التقدم وموقع البلاد الجغرافي وأحوالها العمرانية وغير ذلك من الظروف المشابهة

ان بعض الشعوب الصغيرة التي كانت سابقا في الحكم التركي وقد بلغت من الارتقاء مستوى يستطاع معه الاعتراف بكيانها امما مستقلة استقلالا معلقا عليها ان تتلقى المشورة والمساعدة الإدارية من دولة منتدبة حتى يأتي يوم تصبح فيه هذه الأمم قادرة على السير بنفسها في معترك الحياة الحديثة وان رغائب هذه الشعوب فيما يختص باختيار الدولة المنتدبة للوصاية عليها يجب ان تحل محلا رفيعا من الاعتبار

يجب في جميع الأحوال على كل دولة من الدول المنتدبة ان تقدم تقريرا سنويا إلى مجلس عصبة الأمم عن البلاد التي وضعت في عهدتها

وإذا لم يسبق لها تعيين أعضاء جمعية الأمم لنوع السلطة او المراقبة أو الادارة التي تخول الدول المنتدبة ممارستها يجب تعيينها صريحا من قبل المجلس

ويجب تشكيل لجنة دائمة لاستلام تقارير الدول المنتدبة السنوية وفحصها وامدادها المجلس بالرأي في جميع الامور المتعلقة بمراعاة شروط الوصايات ا هـ

٢ ✻ نص لائحة الانتداب البريطاني للعراق ✻

بناء على نص المادة ١٣٢ من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في اليوم العاشر من شهر آب لسنة ١٩٢٠ التي تنازلت بموجبها تركية عن جميع حقوقها وتملكها في العراق إلى دول الائتلاف الرئيسية وبناء على نص المادة ٩٤ من تلك المعاهدة التي بموجبها قررت الدول الكبرى المذكورة وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الفصل الأول (عهد جمعية الأمم) بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة يشترط عليها قبول المشورة الادارية والمساعي من قبل منتدب إلى ان تصبح قادرة على القيام بنفسها لوحدها وان تحديد تخوم العراق سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة واختيار المنتدب يتفق عليه الدول الرئيسية المتحالفة ؛ وبما ان الدول المتحالفة الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدبا من قبلها على العراق ؛ وبما ان شروط هذا الانتداب

الآتي ذكرها رفعت إلى مجلس جمعية الأمم للمصادقة عليها؛ وبما ان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل ان يكون منتدبا على البلاد المذكورة وتعهد بذلك بالنيابة عن جمعية الأمم طبقا للمواد الآتية ؛ فجمعية الأمم توافق على شروط هذا الانتداب كما يلي :—

المادة الأولى :— يضع المندوب في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانونا أساسيا للعراق يعرض على مجلس جمعية الأمم للمصادقة عليه ونشره سريعا على ان ليس هذا القانون بمشورة الحكومة الوطنية ويبين فيه حقوق الاهلين الساكنين ضمن البلاد مع منافعهم ورغائبهم وان يحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وتقدمه كدولة مستقلة وتجري الإدارة في العراق خلال المدة التي تتخلل وضع هذا القانون طبقا لروح الانتداب

المادة الثانية :— يحق للمنتدب ان يحتفظ بقوة عسكرية في البلاد الواقعة تحت هذا الانتداب بقصد الدفاع عنها وإلى ان يوضع القانون الأساسي موضع التنفيذ ويوطد الأمن العام في المملكة ؛ له ان يؤلف جيشاً محليا لتأييد الأمن والدفاع عن البلاد بجنده من الاهالي القاطنين في البلاد فقط ويكون هذا الجيش مسؤولا لدى الحكومة المحلية وخاضعاً على الدوام للمشارفة التي يتولاها المنتدب على هذا الجيش ولا يجوز للحكومة العراقية ان تستخدم هذا الجيش في وظائف غير التي ذكرت آنفا إلا إذا وافق المندوب عليها ولا يحول شيء مما هو مذكور في هذه المادة دون اشتراك الحكومة المحلية في نفقات أي جيش يحتفظ به المنتدب في العراق ويحق للمندوب « المنتدب » ان يستعمل متى شاء الطرق والسكك الحديدية والمراسي في العراق بقصد تحريك القوات المسلحة ونقل الوقود والارزاق

المادة الثالثة :— يفوض المنتدب بادارة علاقات العراق الخارجية ويحق اصدار التعويضات للقناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية فيه وكذلك يكون له الحق بعد الحماية السياسية والقنصلية في رعاية سكان العراق الذين هم في البلدان الأجنبية

المادة الرابعة :— على المندوب تبعة الاحتفاظ بالأراضي العراقية فلا يحق له ان يتنازل عنها او يؤجرها أو يضعها تحت سلطة اية دولة اجنبية

المادة الخامسة :— يلغى بتاتا في العراق اعفاء الأجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية أو الحماية التي كانوا يتمتعون بها نظاما أو عرفا في السلطنة العثمانية

المادة السادسة :— على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يؤمن (أولا) مصالح

الأجانب (ثانياً) القانون و— على قدر ما يلزم — الاختصاص الشرعي المرعي الآن في العراق فيما يتعلق بالأمور المختصة بالعقائد الدينية عند بعض الطوائف «مثل نظام الأوقاف والأمور الشخصية» ولا سيما يوافق المنتدب على ان الاشراف على الأوقاف وادارتها يجريان طبقاً للشريعة الدينية وارادة الواقفين ٠

المادة السابعة :— ريثما تعقد معاهدات خاصة مع الدول الأجنبية فيما يمس العراق عن تسليم المجرمين الفارين اليه ؛ يعمل بالمعاهدات الحاضرة بين المنتدب والدول الأجنبية

المادة الثامنة :— يؤمن المنتدب للجميع حرية الوجدان التامة وحرية العبادات المطلقة في جميع هيآتها وأشكالها بشرط أن لا يخل ذلك بالأمن العام والآداب وان لا يميز في العراق فئة على أخرى بسبب جنسية أو دين أو لغة ٠ وعلى المنتدب ان يشجع التعليم بلغات العراق الوطنية وان لا ينكر على أية فئة حقها في تأييد مدارسها الخاصة لتعليم ابنائها لغتهم الخاصة على شرط ان ينطبق ذلك على مقتضيات التعليم التي ترسمها الحكومة

المادة التاسعة :— لا يجوز ان يؤول شيء مما ذكر في هذا الانتداب بأنه يمنح المنتدب حق التدخل في مباني او ادارة العتبات المقدسة التي تبقى صيانتها مكفولة

المادة العاشرة :— على المنتدب ان يراقب أعمال المبشرين في العراق حسبما تقتضي الحاجة لتوطيد الأمن العام وحسن ادارة الحكومة وفيما سوى ذلك فلا تؤخذ وسيلة ما من الوسائل لمعارضة تلك الأمور والمداخلة فيها ولا تميز فرقة على أخرى بسبب مذهب او جنسية

المادة الحادية عشرة :— على المنتدب ان يمنع في العراق التميز على رعايا أية دولة ما كانت من اعضاء جمعية الأمم «على ان يشمل ذلك الشركات المؤلفة طبقاً لأنظمة تلك الدول» فلا يكونون دون رعايا المنتدب أو رعايا أية دولة أخرى في كل ما هو متعلق بالضرائب والتجارة والصناعة والفنون أو في معاملة السفن التجارية والطيران الملكي ٠ و كذلك لا يكون تمييز في العراق على البضائع الصادرة عنها إلى أية دولة ما أو الواردة اليه منها ٠ وتكون حرية النقل تامة في كل البلاد وبشروط عادلة وفيما عدا ذلك فللحكومة العراقية ان تضرب الضرائب والرسوم الكمركية كما يقتضي وذلك بعد ان تستشير في الأمر المنتدب ولها ان تتخذ أحسن الوسائل لاستثمار موارد البلاد الطبيعية وتأمين منافع الاهلين ولا يحول شيء مما في هذه المادة دون حق الحكومة العراقية — بعد استشارة المنتدب — في عقد أي وفاق جمركي خاص مع

أية دولة كانت كلها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركية الآسيوية او في جزيرة العرب

المادة الثانية عشرة :— يوافق المنتدب بالنيابة عن العراق على المعاهدات الأممية المتبعة الآن أو التي يصير عقدها فيما بعد بمصادقة جمعية الأمم في كل ما هو متعلق بالنخاسة أو تجارة الأسلحة أو العقاقير المخدرة أو المساواة التجارية أو حرية النقل والملاحة والسكك الحديدية والبرق والبريد واللاسلكي والملاحة والملكات الفنية والأدبية والصناعية

المادة الثالثة عشرة :— يضمن المنتدب موازرة الحكومة العراقية ما سمحت لها الأحوال الدينية والاجتماعية على تنفيذ السياسة العامة التي تتخذها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومحاربتها شاملا ذلك امراض النبات والحيوان

المادة الرابعة عشرة :— يضمن المنتدب أنه في أثناء اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا الانتداب ان يسن نظاما للآثار العتيقة ويجري بموجبه طبقا لما جاء في المادة ٤٢١ من الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية عوضا عن نظام الاثريات التركي ويكفل المساواة في كل ماله مساس بالتحريات الأثرية بين كل رعايا الدول التي هي في اعضاء الجمعية الاممية

المادة الخامسة عشرة :— بعد ان ينفذ القانون الأساسي ، يعقد اتفاق بين المنتدب والحكومة العراقية على الشروط التي بموجبها تتسلم الأخيرة الأعمال العمومية والأشغال الأخرى الدائمة التي ترجع منافعها إلى الحكومة العراقية ويعرض هذا الاتفاق على مجلس جمعية الامم

المادة السادسة عشرة :— لا يوجد في هذا الانتداب ما يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة اداريا في المقاطعات الكردية كما يلوح له

المادة السابعة عشرة :— يرفع المنتدب في كل عام إلى مجلس جمعية الأمم بيانا عن الأعمال المتخذة في تلك السنة لتنفيذ الانتداب على أن يرفقه بنسخ من كل الأنظمة والاوامر الصادرة في بحر تلك السنة

المادة الثامنة عشرة :— يقتضي رضاء مجلس عصبة الأمم لتعديل شروط هذا الانتداب على شرط انه إذا اقترح المنتدب تحويرا يكفي للعمل به ان ينال رضى أكثرية المجلس

المادة التاسعة عشرة :— إذا وقع اختلاف بين اعضاء جمعية الأمم على تأويل أو اجراء مواد هذا الانتداب ولم يمكن تسويته بالمفاوضات فيرفع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة المذكورة في المادة ١٤ من عهد جمعية الأمم

المادة العشرون :— عندما ينتهي الانتداب الممنوح بهذا التصريح ؛ يتخذ مجلس جمعية الأمم التدابير اللازمة لجعل الحكومة العراقية بكفالة الجمعية تدفع كل المصاريف القانونية التي صرفها المنتدب مع حقوق الموظفين بالمكافآت ومعاش التقاعد

تحفظ هذه النسخة في خزانة جمعية الأمم ويرسل كاتب سر الجمعية نسخة رسمية إلى كل من الدول الموقعة على معاهدة الصلح مع تركية ا هـ

الدستور أو القانون الاساسي العراقي



نحن ملك العراق بناء على ما قرره المجلس التأسيسي صادقنا على قانوننا الأساسي وامرنا بوضعه موضع التنفيذ

المقدمة

المادة الأولى

يسمى هذا القانون (القانون الأساسي العراقي) وأحكامه نافذة في جميع أنحاء المملكة العراقية

المادة الثانية

العراق ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزء ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي

المادة الثالثة

تعتبر مدينة بغداد عاصمة العراق ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون

المادة الرابعة

يكون العلم العراقي على الشكل والأبعاد الآتية :— طوله ضعفا عرضه ويقسم أفقيا إلى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية اعلاها الأسود فالأبيض فالأخضر على ان يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض وارتفاعه ربع طول العلم وفي وسطه كوكبان أبيضان ذوا سبعة أضلاع

يكونان على وضع عمودي يوازي السارية

اما اوضاع العلم وشعار الدولة وشاراتها وأوسمتها فتعين بقوانين خاصة

الباب الأول

حقوق الشعب

المادة الخامسة

تعين الجنسية العراقية وتكتسب وتفقد وفقاً لأحكام قانون خاص

المادة السادسة

لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة

المادة السابعة

الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل ولا يجوز القبض على احدهم او توقيفه او معاقبته أو اجباره على تبديل مسكنه أو تعريضه لقيود أواجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون . اما التعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة العراقية فممنوع بتاتا

المادة الثامنة

المساكن مصونة من التعرض ولا يجوز دخولها والتحري فيها إلا في الأحوال والطرائق التي يعينها القانون

المادة التاسعة

لا يمنع احد من مراجعة المحاكم ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المحكمة المختصة بقضيته إلا بمقتضى القانون

المادة العاشرة

حقوق التملك مصونة فلا يجوز فرض القروض الاجبارية ولا حجز الأموال والاملاك ولا مصادرة المواد الممنوعة إلا بمقتضى القانون . أما السخرة المجانية والمصادرة العامة للأموال المنقولة وغير المنقولة فممنوعة بتاتا . ولا ينزع ملك احد إلا لأجل النفع العام في الأحوال وبالطريقة التي يعينها القانون وبشرط التعويض عنه تعويضا عادلا

المادة الحادية عشرة

لا تفرض ضريبة إلا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع الصنوف

المادة الثانية عشرة

للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها

ضمن حدود القانون

المادة الثالثة عشرة

الاسلام دين الدولة الرسمي وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائر العبادة وفقا لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام وما لم تناف الآداب العامة

المادة الرابعة عشرة

للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى واللوائح في الأمور المتعلقة بأشخاصهم أو بالامور العامة إلى الملك ومجلس الأمة والسلطات العامة بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون

المادة الخامسة عشرة

تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتلفونية مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف إلا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون (١)

المادة السادسة عشرة

للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانونا

المادة السابعة عشرة

العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص (٢)

المادة الثامنة عشرة

العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم واداء واجباتهم ويعهد اليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز كل حسب اقتداره وأهليته ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الاحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يجب او يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات

الباب الثاني

الملك وحقوقه

المادة التاسعة عشرة

سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم

---

(١) وضعت المراسلات البرقية والبريدية والتلفونية تحت مراقبة السلطة بموجب المرسوم ٩٠ لسنة ١٩٣١ بمناسبة الاضراب العام الذي حدث في تموز ١٩٣١، وقد الغي هذا المرسوم بعد زوال خطر الإضراب

(٢) جعلت اللغة الكردية لغة رسمية في منطقة الشمال بموجب القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣١ وكذا اللغة التركية

ثم لورثته من بعده (١)

المادة العشرون

ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سنا على خط عمودي وفقاً لأحكام قانون الوراثة

المادة الحادية والعشرون

يقسم الملك امام مجلسي النواب والاعيان اللذين يلتئمان برئاسة رئيس مجلس الاعيان يمين المحافظة على احكام القانون الأساسي واستقلال البلاد والاخلاص للوطن والأمة على أثر تبوئه العرش

المادة الثانية والعشرون

سن الرشد للملك تمام الثامنة عشر عاما فإذا انتقل العرش إلى من هو دون هذا السن يؤدي حقوق الملك الوصي الذي اختاره الملك السابق وذلك إلى ان يبلغ الملك سن الرشد ولكن ليس للوصي ان يتولى هذا المنصب ويؤدي شيئا من حقوقه مالم يوافق مجلس الامة على تعيينه فإذا لم يوافق المجلس على ذلك أو اذا لم يعين الملك السابق وصيا فالمجلس هو الذي يعين الوصي وعلى الوصي أداء اليمين المتقدم بيانها امام المجلس وإلى ان يتم نصب الوصي واداؤه اليمين تكون حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة العراقية ويكون مسؤولا عنها ولا يجوز ادخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته

المادة الثالثة والعشرون

عندما تمس الحاجة إلى اقامة الوصي يدعى مجلس الأمة إلى الالتئام حالا وإذا كان مجلس النواب منحلا ولم يتم انتخاب المجلس الجديد يلتئم المجلس السابق لذلك الغرض (٢)

المادة الرابعة والعشرون

لا يحق للملك أن يتولى عرشاً خارج العراق إلا بعد موافقة مجلس الأمة

المادة الخامسة والعشرون

الملك مصوناً وغير مسؤول

---

(١) توفي الملك فيصل ليلة اليوم الثامن من شهر ايلول ١٩٣٣ وتولى ولي العهد الامير غازي الملوكية في اليوم الثامن من الشهر نفسه واصبح ملكا على العراق باسم الملك غازي الاول

(٢) الغيت هذه المادة وجعلت فقرة ثانية للمادة (٢٢) بموجب قانون تعديل القانون الأساسي الملحق بهذا القانون ووضعت مادة جديدة بدلها هي المادة (٢٣) المبينة في المادة الثالثة من قانون تعديل القانون الأساسي المنشور بعد هذا القانون

المادة السادسة والعشرون

(١) الملك رأس الدولة الأعلى وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها وبأمره توضع الأنظمة لأجل تطبيق احكام القوانين ضمن ما هو مصرح به فيها

(٢) الملك هو الذي يصدر الأوامر باجراء الانتخاب العام لمجلس النواب وباجتماع مجلس الأمة وهو يفتتح هذا المجلس ويؤجله ويفضه ويحله وفقا لأحكام هذا القانون

(٣) إذا ظهرت ضرورة اثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام أو لدفع خطر عام أو لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية أو بقانون خاص او للقيام بواجبات المعاهدات فللملك الحق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الأحوال على ان لا تكون مخالفة لأحكام هذا القانون الأساسي ويجب عرضها جميعا على مجلس الأمة في اول اجتماع عدا ما صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة أو المجلس التأسيسي فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعا عليها بتواقيع الوزراء كافة

وتشمل لفظة — القانون — المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك

(٤) الملك يعقد المعاهدات بشرط ان لا يصدقها إلا بعد موافقة مجلس الامة عليها

(٥) الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم

(٦) الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان ويقبل استقالتهم من مناصبهم

(٧) الملك بناء على اقتراح الوزير المسؤول يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين والموظفين الملكيين والقضاة والحكام ويمنح الرتب العسكرية ما لم يفوض ذلك إلى سلطة اخرى بمقتضى نظام خاص وله ان يمنح أيضا الأوسمة والالقاب وغير ذلك من شارات الشرف

(٨) للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء وله ان يعقد معاهدات الصلح بشرط ان لا يصدقها نهائيا إلا بعد موافقة مجلس الامة وله أيضا أن يعلن الاحكام العرفية وفقا لاحكام هذا القانون

(٩) تضرب النقود باسم الملك

(١٠) لا ينفذ حكم الاعدام إلا بتصديق الملك وللملك أن يخفف العقوبات أو يرفعها بعفو خاص وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام

الباب الثالث — السلطة التشريعية

المادة السابعة والعشرون

يستعمل الملك سلطته بارادات ملكية تصدر بناء على اقتراح الوزير أو الوزراء المسؤولين وبموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم

المادة الثامنة والعشرون

السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة مع الملك ومجلس الامة يتألف من مجلسي الاعيان والنواب وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها مع مراعاة أحكام هذا القانون

المادة التاسعة والعشرون

يفتتح الملك مجلس الامة بذاته أو ينيب عنه في ذلك رئيس الوزراء أو أحد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح والقاء خطبة العرش

المادة الثلاثون

لا يكون عضوا في مجلس الاعيان أو مجلس النواب

(١) من لم يكن عراقيا

(٢) من كان مدعيا بجنسية أو حماية أجنبية

(٣) من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ودون الأربعين من عمره في الاعيان

(٤) من كان محكوما عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره قانونا

(٥) من كان محجوراً عليه ولم يفك حجره

(٦) من كان ساقطا من الحقوق المدنية

(٧) من كان محكوما عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ومن كان محكوما عليه بالسجن لسرقة أو رشوة أو خيانة الأمانة او تزوير أو احتيال أو غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة

(٨) من كان له منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة ناشئة عن عقد مع احدى الدوائر العمومية العراقية إلا إذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصا . ويستثنى من ذلك ملتزمو الأعشار ومستأجرو أراضي الحكومة واملاكها

(٩) من كان مجنونا أو معتوها

(١٠) من كان من أقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص

وعلى كل حال لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد

المادة الحادية والثلاثون

يتألف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضوا يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن

المادة الثانية والثلاثون

مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات على ان يتبدل نصفهم في كل اربع سنين ويجوز اعادة تعيين الأعضاء السابقين والنصف الأول لأجل التبديل الأول يفرز بالاقتراع

المادة الثالثةوالثلاثون

الرئيس ونائبه ينتخبهم المجلس من بين اعضائه إلى مدة سنة واحدة بتصديق الملك ويجوز اعادة انتخابها

المادة الرابعةوالثلاثون

يجتمع مجلس الأعيان عند اجتماع مجلس النواب ويعطل معه

المادة الخامسةوالثلاثون

يعطى عضو الأعيان مخصصات سنوية تعادل خمسة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط وألف ومايتين وخمسين روبية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع عدا مخصصات السفر (١)

المادة السادسةوالثلاثون

يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور

المادة السابعةوالثلاثون

تعين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الاقليات غير الاسلامية

المادة الثامنة والثلاثون

دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من أول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات وإذا صادف اول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها مع مراعاة ما جاء في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ بخصوص حل المجلس

---

(١) عدلت هذه المادة بموجب المادة الرابعة من قانون تعديل القانون الأساسي الملحق بهذا

المادة التاسعة والثلاثون

يدعو الملك المجلس إلى عقد جلساته العادية في العاصمة في أول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة أحكام المادة (٣٨) وإذا لم يدع المجلس إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد اربعة أشهر إلا إذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة أو مد أجل الاجتماع لإتمام الأشغال المستعجلة وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي ان لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر

وللمجلس ان يؤجل جلساته من حين إلى حين وفقا لنظام المجلس الداخلي وعلى المجلس ان يؤجل جلساته إذا أمر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع إلى مدات لا تتجاوز شهرين

وعند حساب مدة الاجتماع لا يحسب الزمن الذي استغرقته التأجيلات المتقدمة (١)

المادة الاربعون

إذا حل المجلس يجب أن يبدأ باجراء الانتخابات مجدداً ويدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة أشهر من تاريخ الحل . وهذا الاجتماع يتبع الأحكام الواردة في المادة (٣٩) من هذا القانون في ما يتعلق بالتأجيل والتمديد وعلى كل حال ينبغي فض هذا الاجتماع في ٣١ تشرين الاول لكي يبتدئ الاجتماع العادي الأول من الدورة المذكورة في ابتداء تشرين الثاني وإذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الاول يعتبر أول اجتماع عادي لتلك الدورة . وإذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (٢)

المادة الحادية والاربعون

يجوز تجديد انتخاب النائب السابق

المادة الثانية والاربعون

لكل رجل عراقي اتم الثلاثين من العمر ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة (٣٠) ان ينتخب لعضوية مجلس النواب على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب فقط واذا انتخب احد من اكثر من منطقة واحدة

---

(١) عدلت هذه المادة بموجب المادة الخامسة من قانون تعديل القانون الاساسي

(٢) اضيفت بعض الفقرات إلى هذه المادة بموجب المادة السادسة من قانون تعديل القانون الاساسي

فله ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره وللموظفين الذين ينتخبون حق الخيار بين قبول العضوية ورفضها والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء

المادة الثالثة والاربعون

يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم وفي المنحلات والاستقالات المتعلقة بهم

المادة الرابعة والاربعون

على مجلس النواب ان ينتخب كل سنة في جلسته الاولى رئيساً ونائبي رئيس وكاتبين من بين اعضائه وعليه ان يقدم نتيجة هذا الانتخاب إلى الملك فيصدقه. ينوب عن الرئيس عند الاقتضاء احد نائبيه

المادة الخامسة والاربعون

لكل عضو من اعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة قانونية عدا ما يتعلق بالامور المالية التي سيأتي بيانها على شرط ان يؤيده فيه عشرة من زملائه واذاقبل المجلس هذا الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة القانونية وكل اقتراح يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه

المادة السادسة والاربعون

للعضو ان يستقيل من مركزه وذلك بان يقدم استقالته كتابة إلى الرئيس ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب

المادة السابعة والاربعون

عند انحلال عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة او استقالة او فقد الصفات اللازمة او تغيب عن المجلس يجب ان يجرى انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة

المادة الثامنة والاربعون

يعتبر العضو في مجلس النواب ممثلا لعموم البلاد العراقية وليس لمنطقته التمثيلية

المادة التاسعة والاربعون

العضو الذي يتغيب عن المجلس إلى مدة شهر من غير اذن او عذر مشروع يعد مستقيلا مع مراعاة المادة (٤٦).

المادة الخمسون

يعطى النائب مخصصات تعادل اربعة آلاف ربية عن مدة الاجتماع فقط عدامخصصات السفر واذا امتد زمن الاجتماع اكثر من اربعة اشهر يعطى كل نائب الف ربية عن كل شهر من المدة الزائدة(١)

المادة الحادية والخمسون

على النواب والاعيان قبل الشروع في اعمالهم ان يقسم كل منهم امام مجلسه يمين الاخلاص للملك والمحافظة على القانون الاساسي وخدمة الامة والوطن وحسن القيام بواجب النيابة .

المادة الثانية والخمسون

لا يباشر احد المجلسين اعمالهم ما لم يحضر الجلسة اكثر من نصف الاعضاء بواحد على الاقل

المادة الثالثة والخمسون

تصدر القرارات باكثرية آراء الاعضاء الحاضرين ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك واذا تساوت الآراء فللرئيس اذ ذاك صوت الترجيح . ولا تحصل اكثرية ما لم يصوت نصف الاعضاء الحاضرين . يبدي كل من الاعضاء رأيه بذاته . وتعين طريقة ابداء الرأي في نظام المجلس الداخلي .

المادة الرابعة والخمسون

لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستيضاحات وتجري المناقشة فيها وفي اجوبتها على الوجه الذي يبين في النظام الداخلي لكل مجلس بعد مرور ثمانية ايام على الاقل من يوم توجيهها وذلك في غير حالة الاستعجال او موافقة الوزير .

المادة الخامسة والخمسون

يبت المجلس باللوائح القانونية مادةً فمادة على حدة ثم يبت بها جملة

المادة السادسة والخمسون

لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول على المجلس ولا الاقامة على مقربة من ابوابه الا بطلب رئيسه

المادة السابعة والخمسون

تكون جميع جلسات المجلسين علنية إلا في الاحوال التي يطلب فيها احد الوزراء او اربعة من الاعيان او عشرة من النواب ان تجري المداولة سرا في الامر المبحوث عنه

المادة الثامنة والخمسون

لا يجوز لاحد دخول كلا المجلسين ولا التكلم فيهما إلا للاعضاء والوزراء او كبار

---

(١) عدلت هذه المادة بموجب السابعة من قانون تعديل القانون الاساسي

الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم او من يدعوهم المجلس إلى ذلك

المادة التاسعة والخمسون

لمجلس الاعيان ولمجلس النواب الحق في اصدار نظامات وتعليمات في ما يتعلق بالامور الآتية :—

(١) كيفية استعمال السلطة والامتيازات والضمانات الممنوحة للمجلس بموجب هذا القانون وطريقة المحافظة عليها ·

(٢) تنظيم اعمال المجلسين وإدارة مذاكراتها منفردين او مجتمعين

المادة الستون

لا يوقف ولا يحاكم احد من اعضاء مجلس الامة في مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالاكثرية بوجود الاسباب الكافية لاتهامه او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ولا تتخذ اية اجرآت قانونية ضده من اجل تصويت او بيان راي او القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته واذا وقف النائب لسبب ما اثناء عطلة المجلس فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند التئامه مع اعطاء الايضاحات وبيان الاسباب الموجبة ·

المادة الحادية والستون

للوزير الذي يكون عضوا في احد المجلسين حق التصويت في مجلسه وحق الكلام في المجلسين واما الوزراء الذين ليسوا من اعضاء احد المجلسين فلهم ان يتكلموا في المجلسين دون ان يصوتوا وللوزراء او من ينوب عنهم في غيابهم حق الاسبقية على سائر الاعضاء في مخاطبة المجلسين ·

المادة الثانية والستون

(١) يجب ان ترفع جميع اللوائح القانونية إلى احد المجلسين فإذا قبلها ترفع إلى الثاني ولا تكون قانونا ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك

(٢) يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة وبعد قبولها تعرض على الملك فإما ان يصدقها واما ان يعيدها مع بيان اسباب الاعادة في برهة ثلاثة اشهر إلا اذا قرر احد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها او اعادتها خلال خمسة عشر يوما لاعادة النظر فيها مع بيان الاسباب الموجبة ·

(٣) إذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع إلى أحدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع

المادة الثالثة والستون

إذا رفض أحد المجلسين لائحة قانونية مرتين وأصر الثاني على قبولها تتألف جلسة مشتركة من اعضاء مجلس الأعيان ومجلس النواب برئاسة رئيس مجلس الأعيان للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط فإذا قبلت اللائحة اكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء المجلس المشترك معدلة او غير معدلة فإنها تعتبر مصدقة من كلا المجلسين ولكنها لا تكتسب الصفة القانونية إلا بعد تصديق الملك وإذا لم تقبل بهذه الطريقة فلا ترفع مرة ثانية إلى اي المجلسين في الاجتماع نفسه

الباب الرابع — الوزارة

المادة الرابعة والستون

لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولا يقل عن الستة ولا يكون وزيرا من كانت فيه احد الموانع المبينة في المادة (٣٠) والوزير الذي لم يكن عضوا في احد المجلسين لا يبقى في منصبه اكثر من ستة أشهر ما لم يعين عضوا في مجلس الأعيان او ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة والوزير الذي يتقاضى راتب الوزاره لا يستحق تخصيصات العضوية في احد المجلسين في الوقت نفسه ولا يجوز للوزير ان يشتري أو يستأجر شيئا من املاك الدولة واموالها

المادة الخامسة والستون

مجلس الوزراء هو القائم بادارة شؤون الدولة ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات في الأمور المتعلقة باكثر من وزارة واحدة وليبحث في جميع الامور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الامور على الملك لتلقي أوامره

المادة السادسة والستون

وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراآت المتعلقة بوزارة كل منهم وما يتبعها من الدوائر . فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الاعضاء الحاضرين فعليها أن تستقيل وإذا كان القرار المذكور يمس احد الوزراء فقط فعلى ذلك الوزير ان يستقيل وعلى المجلس ان يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة إلى مدة لا تتجاوز ثمانية أيام إذا طلب ذلك رئيس الوزراء أو الوزير المختص ولا يحل المجلس في هذه المدة

المادة السابعة والستون

يتصرف الوزير في جميع الامور المتعلقة بوزارته وما يتبعها من الدوائر وذلك بموجب الاصول التي يعينها القانون

الباب الخامس — السلطة القضائية

المادة الثامنة والستون

يعين الحكام بارادة ملكية ولا يعزلون الا في الاحوال المصرحة في القانون المخصوص المبينة فيه شروط أهليتهم ونصبهم ودرجاتهم وكيفية عزلهم

المادة التاسعة والستون

تقسم المحاكم إلى ثلاثة أصناف :

(١) المحاكم المدنية (٢) المحاكم الدينية (٣) المحاكم المخصوصة

المادة السبعون

تعين كيفية تأسيس هذه المحاكم وأماكن انعقادها ودرجاتها وأقسامها واختصاصها وكيفية المراقبة عليها وتنفيذ أحكامها بقوانين خاصة مع مراعاة نصوص هذا القانون

المادة الحادية والسبعون

المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها

المادة الثانية والسبعون

يجب أن تجري جميع المحاكمات علنا إلا إذا وجد سبب من الاسباب المبينة قانونا في جواز عقد جلسات المحاكمة سرا ويجوز نشر احكام المحاكم والمرافعات إلا ما يعود منها إلى الجلسات السرية وتصدر كافة الاحكام باسم الملك

المادة الثالثة والسبعون

للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الاشخاص في العراق في كل الدعاوي والامور المدنية والجزائية والتي تقيمها الحكومة العراقية أو تقام عليها عدا الدعاوي والامور الداخلة في اختصاص المحاكم الدينية أو المحاكم المخصوصة كما سيأتي بيانها في هذا القانون أو في غيره من القوانين المرعية

المادة الرابعة والسبعون

يشمل اختصاص المحاكم المدنية الامور الحقوقية والتجارية والجزائية وفقا للقوانين المرعية الا انه في مواد الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب وفي غير ذلك من المواد المدنية او التجارية

التي جرت العادة الدولية على ان يطبق عليها احكام قانون دولة أجنبية يكون تطبيق القانون المذكور على طريقة تعين بقانون خاص

المادة الخامسة والسبعون

تقسم المحاكم الدينية إلى :

(١) المحاكم الشرعية (٢) المجالس الروحانية الطائفية

المادة السادسة والسبعون

تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوي المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية والدعاوي المختصة بادارة أوقافهم

المادة السابعة والسبعون

يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقا للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية بموجب احكام قانون خاص ٠ ويكون القاضي من مذهب اكثرية السكان في المحل الذي يعين له مع بقاء القاضيين السنيين والجعفريين في مدينتي بغداد والبصرة

المادة الثامنة والسبعون

تشمل المجالس الروحانية الطائفية المجالس الروحانية الموسوية والمجالس الروحانية المسيحية وتؤسس تلك المجالس وتخول سلطة القضاء بقانون خاص

المادة التاسعة والسبعون

تنظر المجالس الروحانية

(١) في المواد المتعلقة بالنكاح والصداق والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايات مالم تكن مصدقة من كاتب العدل خلا الأمور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم المدنية في ما يخص افراد الطائفة عدا الأجانب منهم

(٢) في غير ذلك من موادالأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الطوائف عند موافقة المتقاضين

المادة الثمانون

تعين اصول المحاكمات في المجالس الروحانية الطائفية والرسوم التي تؤخذ فيها بقانون خاص وتعين ايضا بقانون الوراثة وحرية الوصية وغير ذلك من مواد الأحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المجالس الروحانية الطائفية

المادة الحادية والثمانون

تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء واعضاء مجلس الأمة المتهمين بجرائم سياسية أو بجرائم

تتعلق بوظائفهم العامة ولمحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم وللبت بالامور المتعلقة بتفسير القوانين وموافقتها للقانون الأساسي

المادة الثانية والثمانون

إذا اقتضى اجراء محاكمة كما جاء في المادة السابقة تجتمع المحكمة العليا بارادة ملكية تصدر بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الآراء من الاعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة وتؤلف المحكمة من ثمانية أعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الأعيان أربعة من بين أعضائه وأربعة من كبار الحكام وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الأعيان (١)

المادة الثالثة والثمانون

إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون أو في ما إذا كان أحد القوانين أو الأنظمة المرعية يخالف أحكام هذا القانون الأساسي تجتمع المحكمة العليا بارادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء (٢)

المادة الرابعة والثمانون

إذا اقتضى تفسير القوانين أو الأنظمة في غير الأحوال المبينة في المادة السابقة بناء على طلب الوزير المختص يؤلف ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ينتخب اعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار موظفي الادارة وفقا لقانون خاص

المادة الخامسة والثمانون

يجب ان تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقا للقانون وبأكثرية ثلثي المحكمة وقراراتها ليست تابعة للاستئناف أو التمييز والأشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب يجب ان تكف يدهم عن العمل حالا وإذا استقالوا فيجب دوام التعقيبات القانونية بحقهم

المادة السادسة والثمانون

كل قرار يصدر من المحكمة العليا مبينا مخالفة احد القوانين أو بعض احكامه لاحكام هذا القانون الاساسي يجب ان يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة وإذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك القانون أو القسم المخالف منه لهذا القانون الاساسي ملغيا من الاصل

المادة السابعة والثمانون

تكون القرارات الصادرة من المحكمة العليا في الامور المبينة في المادة الـ (٨٣) (باستثناء

---

(١) اضيفت بعض العبارات الى هذه المادة بموجب المادة الثامنة من قانون تعديل القانون الاساسي

(٢) اضيفت بعض العبارات الى هذه المادة بموجب المادة التاسعة من قانون تعديل القانون الاساسي

ما جاء منها في المادة الـ ٨٦) والصادرة من الديوان الخاص في الامور المبينة في المادة الـ (٨٤)
بأكثرية آراء المحكمة والديوان ويجب تطبيقها في جميع المحاكم ودوائر الحكومة

المادة الثامنة والثمانون

تؤسس محاكم أو لجان خصوصية عند الاقتضاء للامور الآتية :

(١) لمحاكمة أفراد القوات المسكرية العراقية عن الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات العسكري
(٢) لفصل قضايا العشائر الجزائية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة بينهم بموجب قانون خاص
(٣) لحسم الاختلافات الواقعة بين الحكومة وموظفيها في ما يختص بخدماتهم
(٤) للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الاراضي وحدودها

المادة التاسعة والثمانون

اصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية والرسوم التي تؤخذ فيها وكيفية استئناف أحكامها
ونقضها أو تصديقها تعين جميعها بقوانين خاصة

الباب السادس — الأمور المالية

المادة التسعون

تبقى جميع الضرائب والمكوس على ما تكون عليه عند البداء في تطبيق هذا القانون
إلى ان تغير بقانون

المادة الحادية والتسعون

لا يجوز وضع ضرائب إلا بموجب قانون يصدق من قبل الملك بعد موافقة مجلس الامة
عليه غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات
العمومية أو مقابل الانتفاع من أموال الحكومة

المادة الثانية والتسعون

يجب أن تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز ولا يجوز ان يعفى
عنها أحد منهم إلا بموجب القانون

المادة الثالثة والتسعون

لا يجوز بيع أموال الدولة أو تفويضها أو ايجارها أو التصرف بها بصورة أخرى إلا وفق القانون

المادة الرابعة والتسعون

لا يعطى انحصار أو امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية أو لاستعماله أو مصلحة
من المصالح العامة ولا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام إلا بموجب القانون على ان ما يتجاوز

منها ثلاث سنوات يجب أن يقترن بقانون خاص لكل قضية

المادة الخامسة والتسعون

لا يجوز للحكومة أن تعقد قرضا او تتعهد بما يؤدي إلى دفع مال من الخزينة العمومية إلا بموجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعدا على ذلك

المادة السادسة والتسعون

يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة للخزينة العمومية الموحدة وان يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانونا

المادة السابعة والتسعون

لا يجوز تخصيص راتب أو إعطاء مكافأة أو صرف شيء من أموال الخزينة العمومية الموحدة لأية جهة إلا بموجب القانون ولا يجوز انفاق شيء من المخصصات إلا بحسب الاصول المقررة قانونا

المادة الثامنة والتسعون

يجب أن تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة

المادة التاسعة والتسعون

يجب أن يصدق مجلس الأمة الميزانية في اجتماعه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون

المادة المائة

يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب أولا جميع اللوائح القانونية لتخصيص الأموال أو تزييد التخصيصات المصدقة أو تنقيصها أو الغائها و كذلك قانون الميزانية وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة

المادة الحادية والمائة

تجري المفاوضة في قانون الميزانية ويصوت عليه مادة فمادة على حدة ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا

الماده الثانية والمائة

إذا مست ضرورة اثناء عطلة المجلس إلى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية أو بقانون خاص فللملك الحق في اصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء

تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة (٣) من المادة السادسة والعشرين

المادة الثالثة والمائة

يجوز لمجلس الأمة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة

المادة الرابعة والمائة

يجب أن يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقق جميع المصروفات وترفع بيانا إلى مجلس الأمة مرة على الأقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس وانفقت بحسب الأصول التي عينها القانون

المادة الخامسة والمائة

لا يجوز عرض لائحة قانونية أو ابداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية الا من قبل أحد الوزراء

المادة السادسة والمائة

لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً أو يقترح تعديل لائحة تؤدي إلى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الأمة أو المجلس التأسيسي إلا بعد موافقة الملك

المادة السابعة والمائة

إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان مجلس الأمة مجتمعا يجب على وزير المالية ان يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقتة إلى مدة لا تتجاوز شهرين وعند ختام مدة التخصيصات يجوز لوزير المالية ان يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل وهلم جرا يتكرر ذلك حسب اللزوم وان لم يكن مجلس الأمة مجتمعا تراعى ميزانية السنة الماضية على ان لا يخل ذلك بحق اصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة (١٢)

المادة الثامنة والمائة

يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون (١)

الباب السابع — إدارة الاقاليم

المادة التاسعة والمائة

تعين المناطق الادارية وأنواعها وأسماؤها و كيفية تأسيسها واختصاص موظفيها والقابهم في العراق بقانون خاص

---

(١) وضعت عملة عراقية مستندة الى الجنيه الانكليزي في اول نيسان سنة ١٩٣٢ بموجب القانون المرقم ٤٦ لسنة ١٩٣١

المادة العاشرة والمائة

يجب ان ينص القانون المذكور على تنفيذ ما يقتضي اتخاذه في بعض المناطق الادارية من الوسائل لأجل ضمان القيام بما يخصها من الوجائب الناشئة من المعاهدات التي عقـدها الملك بتصديق مجلس الأمة أو التي عقدها بتصديق المجلس التأسيسي

المادة الحادية عشرة والمائة

تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس بلدية بموجب قانون خاص وفي المناطق الادارية تقوم مجالس إدارية بالوظائف التي تناط بها بموجب قانون

المادة الثانية عشرة والمائة

يحق لكل طائفة تأليف مجالس في المناطق الادارية المهمـة تختص بادارة المسقفات والمستغلات الموقوفة والتركات لاغراض خيرية وجمع ايرادها وصرفه وفقاً لرغبة الواهب أو للعرف الغالب بين الطائفة وكذلك القيام بالنظارة على أموال الأيتام وفقاً للقانون وتكون المجالس المذكورة تحت اشراف الحكومة

الباب الثامن — تأييد القوانين والأحكام

المادة الثالثة عشرة والمائة

القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ او بعده وبقيت مرعية في العراق إلى حين نشر هـذا القانون تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف مع مراعاة ما احدث فيها من التعديل أو الالغاء بموجب البيانات والنظامات والقوانين الوارد ذكرها في المادة الآتية وذلك إلى ان تبدلها أو تلغيها السلطة التشريعية أو إلى أن يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب أحكام المادة (٨٦)

المادة الرابعة عشرة والمائة

جميع البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها وما لم يلغ منها إلى هذا التاريخ يبقى مرعيا إلى أن تبدله أو تلغيه السلطة التشريعية أو إلى أن يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة (٨٦)

المادة الخامسة عشرة والمائة

يعتبر كل شخص بريئا ومصونا من كل ما يوجه اليه من المطاليب بشأن الأعمال التي اتى بها بسلامة نية امتثالاً للتعليمات التي تلقاها من القائد العام للقوات البريطانية في العراق أو الحاكم الملكي العام أو المندوب السامي أو حكومة جلالة الملك فيصل أو من الموظفين الذين كان لهم امرة أو صفة عسكرية أو ملكية وذلك بقصد إخماد الحركات العدائية أو توطيد الامن والنظام العام وصيانتهما أو تنفيذ الاوامر التي صدرت بمقتضى الاحكام العرفية بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي وكل عمل من الاعمال المذكورة في هذه المادة يعتبر واقعا بسلامة نية ما لم يقدم المشتكي برهانا على خلاف ذلك وكل دعوى أو معاملة قضائية بشأن عمل من هذه الاعمال ترد وتعتبر باطلة ما لم يبرهن المشتكي عليها

المادة السادسة عشرة والمائة

جميع الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم العثمانية قبل احتلال القوات البريطانية وكذلك الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم التي أسست بعد الاحتلال المذكور أو من الحكام السياسيين أو معاونيهم في ماهو ضمن اختصاصهم تعتبر صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيسا نظاميا

المادة السابعة عشرة والمائة

جميع الأحكام والقرارات الجزائية التي صدرت من المحاكم المؤسسة بعد احتلال القوات البريطانية أو من المحاكم العرفية أو العسكرية أو من الحكام العسكريين أو السياسيين أو معاونيهم أو غيرهم من الموظفين المأذون لهم بالنظر في الجرائم وكذلك العقوبات المنزلة بجميع الذين حوكموا في المحاكم المذكورة أو لدى أولئك الأشخاص تعتبر جميعها صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيسا نظاميا

الباب التاسع — تبديل أحكام هذا القانون الأساسي

المادة الثامنة عشرة والمائة

يجوز لمجلس الأمة خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون ان يعدل أيا كان من الامور الفرعية في هذا القانون أو الإضافة اليها لاجل القيام باغراضه على شرط موافقة مجلس

الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين (١)

المادة التاسعة عشرة والمائة

عدا ما نص عليه في المادة السابقة لا يجوز قطعيا ادخال تعديل ما على القانون الاساسي إلى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ولا بعد تلك المدة أيضا إلا على الوجه الآتي :

كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كلا المجلسين المذكورين وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه وعلى مجلس الاعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانيـة فإذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كليهما أيضا يعرض على الملك ليصدق وينشر

الباب العاشر — مواد عمومية

المادة العشرون والمائة

في حالة حدوث قلاقل أو ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في اية جهـة من جهات العراق أو في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في انحاء العراق التي قـد يمسها خطر القلاقل أو الغارات . ويجوز توقيف تطبيق القوانين والنظامات المرعية بالبيان الذي تعلن به الاحكام العرفية وذلك في الامكنة وبالدرجة التي تعين بالبيان المذكور على أن يكون القائمون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم إلى ان يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص بإعفائهم عن ذلك . أما كيفية ادارة الاماكن التي تطبق فيها الاحكام العرفية فتعين بموجب ارادة ملكية

المادة الحادية والعشرون والمائة

اذا اقتضى تفسير حكم من الاحكام القانونية :

(١) ان كان التفسير خاصا بأحكام هذا القانون الاساسي يعود إلى المحكمة العليا عـلى ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون

(٢) إذا كان التفسير خاصا بأحد القوانين المتعلقة بادارة الشؤون العامة يعود إلى الديوان الخاص على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون

---

(١) استنادا إلى هذه المادة عدلت المواد ٢٢و٢٣و٣٥و٣٩و٤٠و٥٠و٨٢و٨٣ من هذا الدستور بموجب قانون تعديل القانون الأساسي الصادر في ٢٩ تموز سنة ١٩٢٥ والمنشور بعد هذا القانون مباشرة

(٣) وفي غير ذلك من المواد يعود استنباط المعاني إلى المحاكم العدلية المختصة بالدعاوي التي ينشأ عنها لزوم الاستنباط

المادة الثانية والعشرون والمائة

تعتبر دائرة الاوقاف الإسلامية من دوائر الحكومة الرسمية وتدار شؤونها وتنظم أمور ماليتها بمقتضى قانون خاص

المادة الثالثة والعشرون والمائة

ينفذ هذا القانون من تاريخ اقترانه بتصديق الملك

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ واليوم الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٤٣ — التواقيع — فيصل

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزارة ووزير الخارجية ووزير الدفاع
ساسون	عبد المحسن	ي ٠ الهاشمي

وزير المعارف	وزير الاشغال والمواصلات ووكيل وزير العدلية	وزير الاوقاف
عبد الحسين	مزاحم الامين الباجه جي	ابراهيم الحيدري

قانون تعديل القانون الاساسي

نحن ملك العراق بناء على ما قرره مجلسا النواب والاعيان قد صادقنا على القانون الآتي :—

المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥

المادة الثانية : تعتبر المادة (٢٣) فقرة ثانية للمادة (٢٢)

المادة الثالثة : أضيفت المادة الآتية وجعلت المادة (٢٣)

للملك ان يغيب عند مسيس الحاجة عن البلاد العراقية بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره وينصب الملك قبل ان يغيب عن العراق نائبا عنه أو (هيأة نيابية) ويعين الحقوق التي يفوضها اليها وذلك بموافقة مجلس الوزراء

ولا يقوم النائب أو اي عضو من هيأة النيابة بحق من حقوق الملك إلا بعد ان يحلف اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الاساسي

إذا كان مجلس الامة مجتمعا ، تؤدى اليمين امامه بالصورة المبينة في المادة (٢١) المذكورة وإلا فتؤدى امام مجلس الوزراء بحضور رئيسي الاعيان والنواب اومن يقوم مقامهما

لا يكون الوزير نائبا او عضوا في هيئة النيابة وإذا كان احد اعضاء مجلس الامة نائبا او عضوا في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه مدة النيابة وإذا امتد غياب الملك اكثر من اربعة اشهر ولم يكن مجلس الامة مجتمعا فيدعى حالا إلى الالتئام للنظر في الامر

يجب ان يكون النائب او العضو في هيئة النيابة عراقي الجنسية ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة ويجوز ايضا تعيين احد اقرباء الملك الذكور الذي اكمل سن الثامنة عشرة

المادة الرابعة : تعدل المادة ٣٥ بالصورة الآتية :—

يعطى عضو الاعيان عدا مخصصات السفر مخصصات سنوية تعادل (٥٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط و (١٢٥٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور وعن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي

المادة الخامسة : تعدل المادة (٣٩) بالصورة الآتية :—

يدعو الملك المجلس إلى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة احكام المادة (٣٨) وإذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور إلى ذلك فيجتمع بحكم القانون ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر إلا إذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة أو مد اجل الاجتماع لإتمام الاشغال المستعجلة وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ، ينبغي ان لا تزيد مدته كلها على ستة اشهر

المادة السادسة : تعدل الماده (٤٠) باضافة الكلمات الآتية كفقرة ثانية لها :—

للملك ان يدعو مجلس الامة للالتئام بصورة غير اعتيادية خارج مدة الاجتماع العادي للبت بأمور معينة تذكر عند الدعوة ويفض هذا الاجتماع بإرادة ملكية

المادة السابعة : تعدل المادة (٥٠) بالصورة الآتية :—

يعطى عضو مجلس النواب عدا مخصصات السفر مخصصات سنوية تعادل (٤٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط و (١٠٠٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور أو عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي

المادة الثامنة : تعدل المادة (٨٢) باضافة الكلمات الآتية :—

وإذا لم يتمكن الرئيس من الحضور فيترأس جلسة المحكمة نائبه

المادة التاسعة : تعدل المادة (٨٣) باضافة الكلمات الآتية :—

تشكل المحكمة وتنصب بمقتضى ما جاء في المادة السابقة أما إذا لم يكن مجلس الأمة مجتمعا فيكون نصب الأعضاء المذكورين في المادة السابقة بمقتضى نص الإرادة الملكية التي تصدر بانعقادها

المادة العاشرة : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٥ واليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٤٤

فيصل

وزير المعارف	وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزارة ووزير الخارجية
عبد الحسين الجلبي	رؤوف الجادرجي	حكمت سليمان	عبد المحسن السعدون

وزير العدلية	وزير الاوقاف	وزير الدفاع ووكيل وزير الاشغال والمواصلات
ناجي السويدي	حمدي الباجه جي	صبيح نشأت



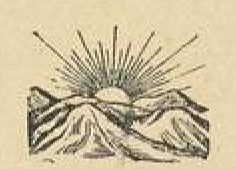
جدول الخطأ والصواب

بذلنا عناية خاصة في سبيل تصحيح الاغلاط المطبعية فجاء هذا الجزء احسن من الذي سبقه . ومع هذا فقد وقعت فيه بعض اغلاط لا مندوحة لنا من الاشارة اليها راجين تصحيحها بموجب هذا الجدول قبل مطالعة الكتاب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	١٧	من	ومن
٧	١٢	توضح	توضع
٨	١٩	الاموية	الدولة الاموية
٨	٢١	الامة	الائمة
١١	٢٧	وطنا	ولنا
١٢	٢٤	للمندوب	المندوب
١٣	١٨	في عداد	في إعداد
١٦	١٤	لتكون	تكون
١٩	١٦	يشكرفيصلا	يشكوفيصلا
٢٢	٨	لتزييد	بتزييد
٢٩	٢٠	والمملكتان	والممتلكات
٢٩	٢٣	لاحظناه	لاحظاه
٣٠	٧	التـ ويضان	التفويضين
٣٠	٩	مرفوع	مرفوعا
٤٤	١٩	رفع الرتب	ترفيع الرتب
٤٥	٢١	تحقيقات	تحققات
٤٧	٥	البرقيه	الارادة
٥٠	١٤	١٩٢٧	١٩٢٨
٦١	١٦	أخيراً	وأخيرا
٦٢	١٥	١٣ذي القعدة	٢٣ذي القعدة
٦٥	١٢	جياودك	جياووك
٧٢	١	هذه الدين	هذا الدين
٧٧	٢٣	الاتفاقيات	الاتفاقية
٨٣	٧	ومودتكم	محبة جلالتكم ومودتكم
٩٠	٢٠	وطلب	وطلب اليه
١٠٣	٢٤	وحاول	وحار
١٠٥	١	جيارك	جياووك
١٠٥	١٠	مسوءولية	بمسوءولية
١٠٦	٥	العرق	العراق
١١٢	٦	فتكون	لتكون
١١٤	٢٣	ماولده	ما ولدته
١١٨	١	وبعث	وبعثت
١٢١	٩	المتازة	الممتازة
١٢٣	٤	عبثا	عبثاً
١٢٥	٦	لاعتقاد	الاعتقاد
١٢٩	٢٠	للذي	الذي
١٣٠	١	المينا	الميناء
١٣١	٦	اصدرتها	استصدرتها
١٣١	٨	قانون الضباط	قانون انضباط
١٣٥	٢٣	الظروف	الظرف
١٣٨	٤	مبيبا	مبينا
١٤٢	٢٣	والاتصاف	والانصاف

يوضع عنوان — امور سياسية — بين السطرين ٩ و ١٠ من الصفحة ١٤٤

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٩	١	هدا	هذا
١٥٠	٣	اجتماعي	اجتماعه
١٥١	١٠	المذكره	المذاكره
١٥١	١٦	المتقدمين	التقدمين
١٥١	٢١	واذا	إذا
١٥١	٢٦	للتقيد	للتنقيد
١٥٢	٥	فاستقاات	فاستقلت
١٥٢	١٤	لم تستفد	ان تستفيد
١٥٣	٢٣	ان يتولى	ليتولى
١٥٥	١١	الوزراء	الازدراء
١٥٧	٢٠	يحققون	سيحققون
١٦٠	٥	لمواساتها	لمواساتهما
١٦٦	٩	المستقله	المستقبله
١٦٩	١٦	ويحري	ويجري
١٧٧	١٢	احدهما	احداهما
١٧٨	١٧	الداخليه	الداخله
١٨١	١٤	عليهما	عليها
١٨٧	١٦	لم يبق	لم تبق
١٨٩	٣	كتابكم ان	ان كتابكم
١٩١	٤	مذكرات	مذاكرات
١٩١	١٤	لم تعلم	لا تعلم
١٩٢	٧	أوجد	أوجه
١٩٣	٥	التي	الذي
١٩٤	٥	تشعر	تشرع
٢٠٠	١٧	إلى مدد	في مدد
٢٠١	٢١	تنهي	تنتهي
٢٠٦	١٠	كوا.ل	كوامل
٢١٠	١	الجغراقية	الجغرافية
٢١٠	١٣	يسيق	يسبق
٢١٠	٢٢	تصيح	تصبح
٢١٠	٢٤	يتفق	تتفق
٢١٧	٢٢	مصونا	مصون



٢٤٠

مضامين الكتاب

الصفحة	عنوان البحث

آثار المؤلف المطبوعة

لصاحب « تاريخ الوزارات العراقية » تآليف كثيرة بعضها مطبوع والبعض الآخر لم يطبع بعد وهذا بعض تآليفه المطبوعة

تعريف الشيعة

رسالة دينية فقهية مفيدة تبحث في تعريف الشيعة وقدمهم وقواعد الأصول الاعتقادية والعملية عندهم وكل ما يلزم للباحث معرفته عنهم وذلك بأسلوب فقهي عصري جذاب

طبعت في مطبعة العرفان بصيدا فجاءت في ٨٠ صفحة متوسطه وثمنها ٤٠ فلسا او اربعة قروش مصريه وتطلب من كافة المكتبات العربية

الصابئة قديما وحديثا

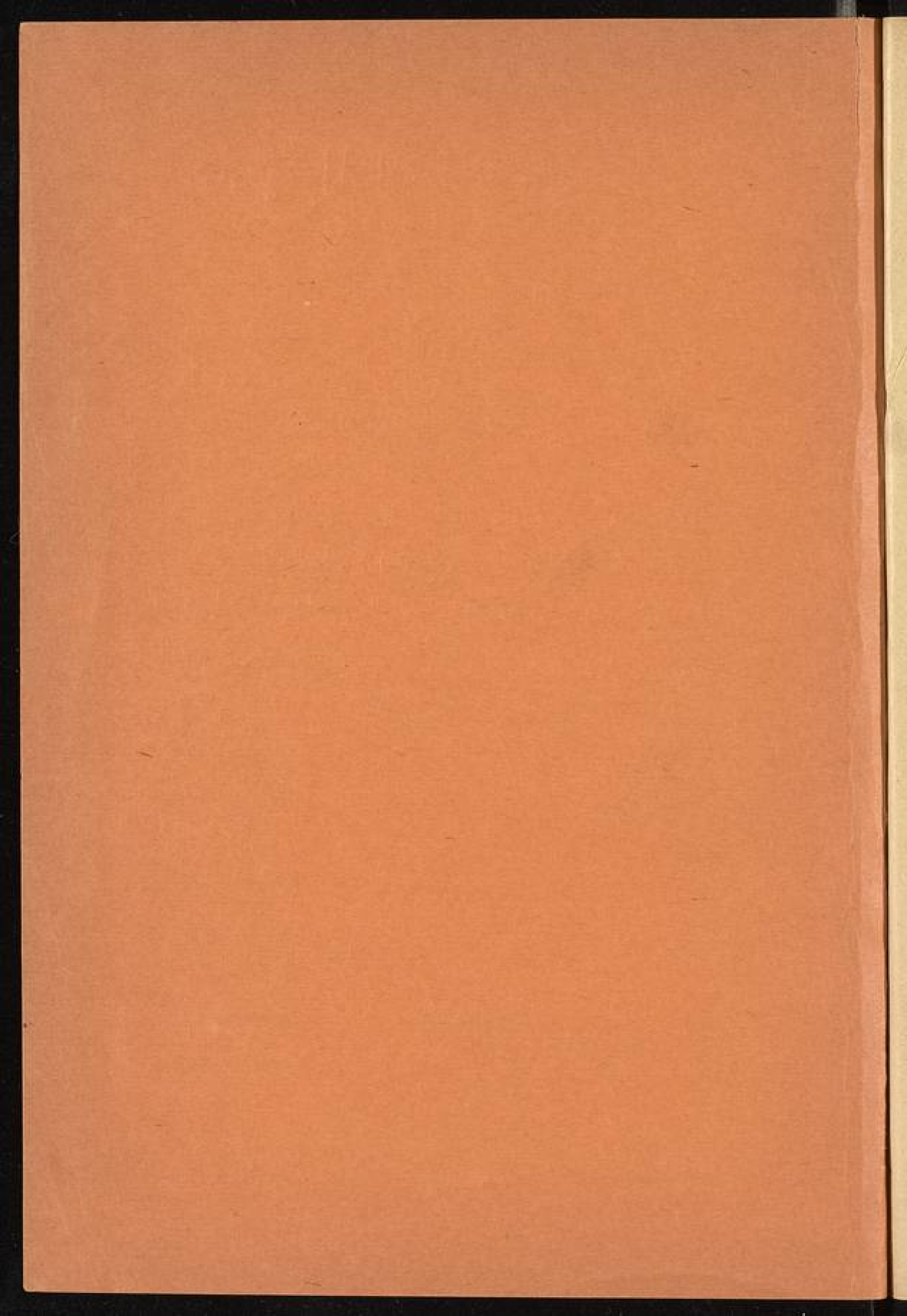
يبحث هذا الكتاب في معتقدات الصابئة قديما وحديثا ويتكلم عن طقوسهم الدينية وآدابهم الاجتماعية وعاداتهم ونفوسهم واشغالهم وفرقهم ويكفي دليلا على جلالة قدر الكتاب ، تكرم علامة الشرق الكبير وشيخ العروبـة الجليل الأستاذ احمد زكي باشا بوضع مقدمة نفيسة له وتصدي مكتبة الخانجي (اشهر مكتبات مصر) إلى طبعه على أحسن ورق : ثمنه ثلاثة قروش مصرية او ٣٠ فلسا عراقيا

عبدة الشيطان في العراق

رسالة علمية جليلة طبعت اكثر مـن مرة وترجمت إلى بعض اللغات الأجنبية تبحث في عقائد اليزيديين الساكنين في شمالي العراق وتذكر عـاداتهم وطقوسهم وآدابهم وتثبت صور آلهتهم ومعابدهم وهي فريدة في بابها ثمنها ٣٠ فلسا أو ٣ قروش مصرية

البابيون في التاريخ

رسالة ممتعة مصوّرة تبحث في نشوء المذهب البابي (البهائي) وتتكلم بصورة مفصلة عـن الاضطهادات المريعة التي توالت عـلى مؤسسه وتثبت طقوس البهائيين وآدابهم وفرقهم ومحالهم المقدسة وكيفية انتشار مذهبهم مع صور فريدة لعظمائهم ثمنها ٣٠ فلسا او ٣ قروش مصرية



تاريخ المراقد المقدسة في العراق

في شمالي العراق وفي جنوبيه : في شرقيه وفي غربيه ، مراقد كثيرة وأضرحة عديدة يقدسها المسلمون والنصارى واليهود . وترى بعضها عامراً ومكتظاً بالزائرين والبعض الآخر بعيدا عن العمران مائلا الى الانهدام . ولاشك في أن قسما مهما من هذه المراقد وهاتيك الأضرحة يعود إلى رجال صالحين وزهاد اخيار وأئمة معروفين

ويسعى واضع هذه الرسالة منذ عامين الى وضع كتاب في ثلاثة اجزاء يحوي تراجم هؤلاء الصالحين وتاريخ إقامة هذه المراقد المقدسة والادوار التي مرت عليها وتاريخ واحوال البلدة او القرية التي فيها وستكون هذه الاجزاء على النحو الآتي : —

الجزء الأول : يبحث عن مراقد الأئمة المعروفين في كربلاء والنجف والكاظمية والأعظمية وبغداد وسامراء والقوش (من قرى الموصل) وغيرها

الجزء الثاني : يبحث عن مراقد الرجال الصالحين المشهورة مراقدهم عند العامة ولكن التاريخ يطعن في صحتها كعثمان بن سعيد والعزير والنبي دانيال وغيرها

الجزء الثالث : يبحث في اصحاب القبب والقبور الكثيرة المنتشرة هنا وهناك وهنالك ولكن التاريخ لا يؤمن بها كبنات الحسن ومنصور والمهدي و . . الخ

فمن يستطيع ان يرشدنا إلى بعض المصادر او ينورنا ببعض المعلومات فنحن نتلقى هذا العطف منه بمزيد الشكر والامتنان وننوه عن فضله في مقدمة الكتاب

بغداد — السيد عبد الرزاق الحسني

